سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الجزء الأول



إهـــــــداء ٢٠٠٨

أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس

جمهورية مصر العربية

سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الجزء الأول

سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر

شهادة سامى شرف

الجزء الأول

الطبعة الأولى : يناير ٢٠٠٥

رقم الإيداع: ٢٠٠٤/٣٤١٣
الترقيم الدولى: 977/5930/29/4

تصميم الغلاف : شاهر وهبه
الجمع التصويرى: جى. سى. سنتر



إدارة التسويق: ٣ شارع محمد أنيس – الزمالك
القاهرة ت: ٧٣٨٣٨٨٧ – ٠١٢/٢١٥٧٤٦١

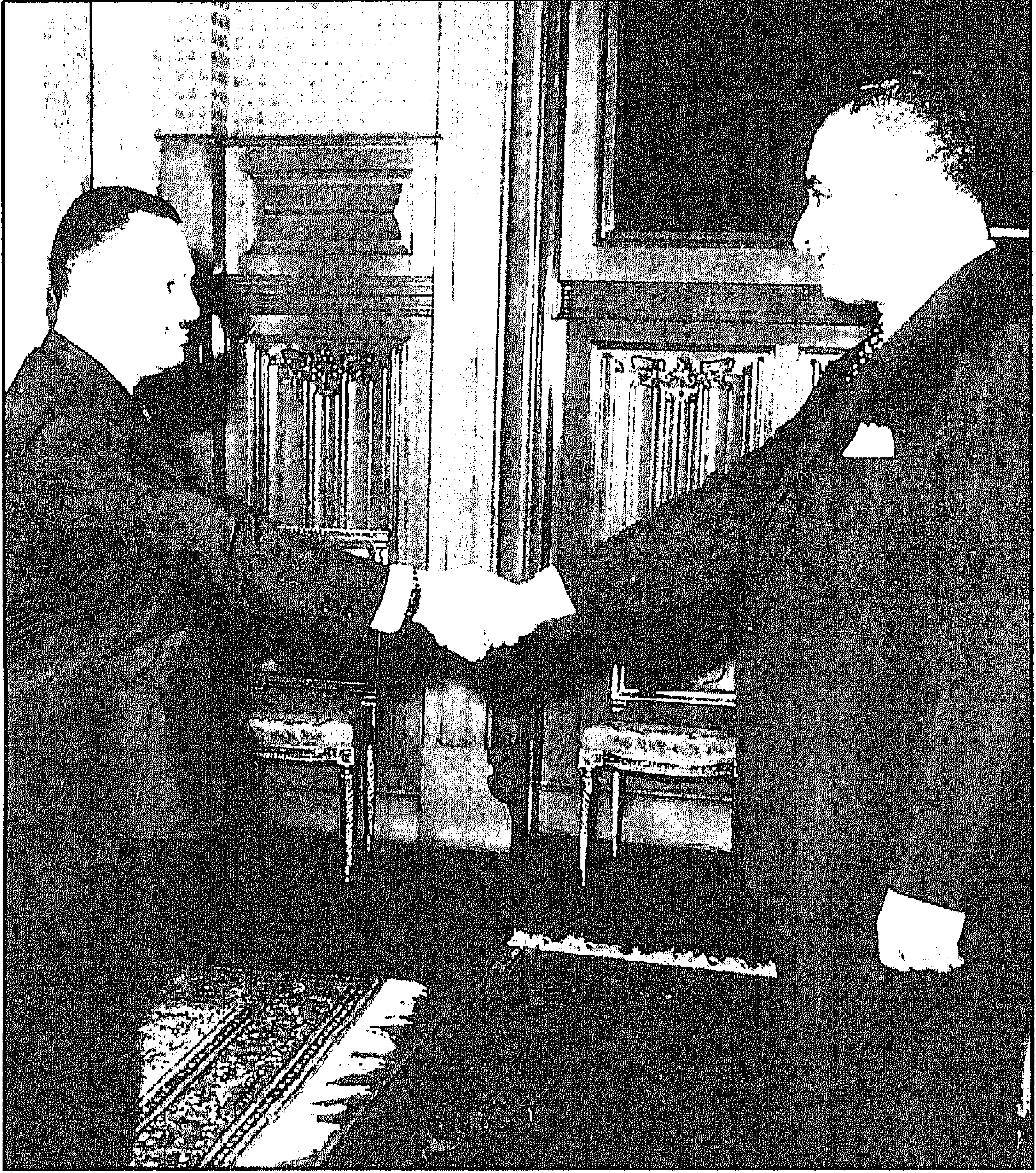
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر

شهـــــادة ســـامـــى شـــرف

الجزء الأول



دار الفرسان للنشر



القصر الجمهورى بالقبة ـ ٢٦ ابريل ١٩٧٠
سامى شرف يؤدى اليمين القانونية أمام الرئيس جمال عبد الناصر
كوزير للدولة

إهــــــداء

إلى التى عانت وصبرت وأدت رسالتها كزوجة ، وكأم، فى أوقات صعبة ، وظروف قاسية وعصيبة . . .
إلى زوجتى تغريد

سامى شرف



مقدمة

■ إن السطور والكلمات والفصول والأبواب التى ستحتويها هذه المذكرات، هى من وجهة نظرى إنما تعبر عن أقل القليل مما يستحق أن يتناول بها من يريد أن يتعرض لمثل هذه الظاهرة الإنسانية التى قلما يجود بها الزمان وتاريخ البشرية ـ هذه الظاهرة لا أعنى بها ظاهرة طبيعية .. وإنما أعنى بلا إطالة «فلتة» من فلتات الزمن حباه الله العلى القدير من الصفات والقيم والسلوكيات والمظهر والطلعة ما يستحق أن نسجله بأمانة وصدق وتجرد، باعتبار أن هذا العمل واجب تُحتمه الأخلاق قبل أن يفرضه الوفاء أو الولاء.

وإن كنت أعتذر للقارىء الكريم لتأخرى فى القيام بهذا الواجب الذى تفرضه إعتبارات كثيرة وكبيرة فى آن واحد، إلا أننى ـ ولست فى معرض التبرير ـ أقول وفى كلمات موجزة قليلة، أن الأسباب التى حالت دون القيام بهذا الواجب منذ سنوات قد تبدو طويلة، تتلخص فيما يلى:

أولاً: أن المسئولية، والمسئولية فقط هى السبب الرئيسى التى جعلتنى كالمتردد ـ والحمد لله فأنا لست من هؤلاء ـ فى الإدلاء بشهادتى، حقيقة أن مسئولية هذا العمل من الضخامة والتعقيد، بل هى مهمة ثقيلة .. وثقيلة جداً .. لماذا؟

لأن تناول جمال عبدالناصر الإنسان .. أو تناول جمال عبدالناصر القائد والزعيم.. لا يمكن ان يتم من زاوية واحدة، أو من بُعد واحد، بل يُؤخذ ككل.. ومن أجل أن تتناول أى موضوع ككل فإنك تحتاج لوقت كى تسترجع فيه الجزئيات وتجمعها وتحللها ثم تتم عملية هضم عن إقتناع لما ستصل إليه من نتائج قبل أن تتناوله ككل وتطرحه للعلن.

ليست هذه فلسفة أو سفسطة، بل لقد حاولت أن أضع ما كان يجيش فى صدرى فى أبسط الكلمات وأوضحها لما يعتمل فى نفسى لكى أصل إلى هذا العمل الذى أرجو من الله أن يوفقنى فى أدائه باعتباره واجباً قومياً قبل أن يكون واجباً وطنياً.

ثانياً: السبب الثانى هو أننى إعتقدت ـ وربما كنت مخطئا فى هذا الإعتقاد ـ أن الإسراع بتسجيل كلمتى وسط «هوجة» ما كُتب وصدر من روايات وحكايات وأبحاث عن أدوار وإدعاءات، وفى خضم هائل سوف يظل يتناول ظاهرة وتجربة عبدالناصر

إما مدحا أو قدحاً أو إنصافاً، قد تتوه كلمة أعتقد أنها الأقرب للحقيقة ـ مع يقينى أن الحقيقة الكاملة ليست ملكى وحدى ـ أقول قد تتوه كلمة أو يُساء تفسيرها أو تُستغل فى معارك جانبية وتصفية حسابات وأمور أخرى لا تفيد بل قد تضر بالهدف.

ثالثاً: ما فكرت، ولم أفكر، ولن أفكر فى إستغلال على أى نحو وضعى وعملى إلى جوار الرئيس جمال عبدالناصر الأب والمعلم والقائد والزعيم، ولهذا فقد كنت عندما أقدم أعود فأتراجع بهدوء وعن قناعة، ـ وفى الحقيقة مازلت ـ وللأمانة فقد إختلف معى الكثيرين من الأصدقاء، وغير الأصدقاء حول هذه الأسباب، ولكنهم جميعا وبدون إستثناء إحترموا وجهة نظرى، تماما مثلما بادلتهم إحترامهم هذا بمثله، بل وأكثر، فى بعض الأحيان لسبب بسيط هو أن حجم المسئولية والشعور بها كان يزيد ويتضاعف عقب كل لقاء يتم فيه مناقشة الكتابة ومما يؤكد هذا الشعور هو أن أحد الأصدقاء من الذين يعرفون ـ وله وزنه السياسى والتاريخى ـ قال لى بالنص: «أنا عندما أكتب أحتاج لتوثيق ما أسطره على الورق.. لكن عندما يكتب سامى شرف فإنه الوحيد فى مصر الذى لا يحتاج للتوثيق.. نحن نعنعن أما أنت فقد كنت المتلقى و المصدر ولن تعنعن ..» وهذا ما كان يخيفنى أكثر وأكثر.

والله أدعو أن يعيننى على أن أكون شاهد عدل يسعى لرسم خطوط قصة من واقع معايشتها من موقع متميز .. وهو القرب من القمة.

و أجد لزاما علىّ أن أتوجه بكل الشكر والتقدير لكل من عاونونى فى إخراج هذه المذكرات وأمدونى بالرأى أو بالمادة، وأخص من بينهم الأخت السيدة الدكتورة هدى جمال عبدالناصر لما زودتنى به من أوراق الرئيس جمال عبدالناصر والتى أضافت الكثير للمذكرات وأكدت ما حوته النوت الخاصة و الذاكرة من أحداث.

كما أتوجه بالشكر للصديق العزيز الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق و الصديق الفاضل الشريف الأستاذ محمد سلماوى والزميل والأخ الوزير فتحى الديب والعزيز المبدع الأستاذ محفوظ عبدالرحمن والأخ العزيز الأستاذ عبدالحليم محمود المحجوب الذى سهر ليال لمعاونتى فى الإعداد والصياغة.

كما لا يفوتنى أن أتقدم بخاص الشكر والإمتنان لجميع إخوتى أعضاء أسرة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وكذلك الإخوة من الذين شاركونى وعاونونى فى العمل السياسى فى منطقة شرق القاهرة والذين ساهموا بالرأى والمعاونة والمشورة والنقد لما احتوته هذه المذكرات خاصاً بالتنظيم السياسى إلى أن خرجت إلى الوجود.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لروح المرحوم الفريق أول محمد فوزى والأساتذة محمد حسنين هيكل ومحمد عودة وعبدالله إمام وأحمد حمروش ومحمود المراغى ومصطفى بكرى وهانى الهندى والراحلين الدكتور فؤاد مرسى وفيليب جلاب، وكثيرين آخرين، منهم من الأصدقاء القدامى ومنهم إخوة تشرفت بمعرفتهم .. يمكن للمرة الأولى فى حياتى حضروا للقائى لحثهم إياى من أجل أداء هذا الواجب ..

هذا بخلاف مناقشات ولقاءات أخرى كثيرة، نشّطت الذاكرة وحفّزت النفس لأداء هذا الواجب، والتى إمتدت عبر سنوات الغربة - فى السجون - مع رفاق كفاح ونضال ومصير .. أخص منهم الإخوة: الراحل على صبرى والراحل شعراوى جمعة والأصدقاء محمد فائق وعبدالمحسن أبو النور وضياء الدين داود والراحل فريد عبدالكريم والراحل محمد عروق.

وأخيرا مجموعات من شباب مصر والأمة العربية من سوريا ولبنان والأردن واليمن وليبيا وتونس والجزائر والسعودية والسودان الذين لم ييئسوا من ملاحقتى بإصرار وحماس، لعل هذه الملاحقات قد تكون السبب الرئيسى الذى دفعنى دفعا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ومما لا شك فيه أن جمال عبدالناصر كان ولسوف يظل الشخصية الأولى على المسرح السياسى المصرى والعربى وفى العالم الثالث، ولسوف يظل أيضا لفترة زمنية أخرى قائداً للجماهير وحاملاً للضوء الكاشف لمسيرة هذه الأمة العربية - بدليل أنه منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن أى لقرابة الخمسين عاماً منها ثلاثين مضت على لقاء ربه - وهو باقٍ فى ملحمة نضالية مصدرا لإلهام أمته.

ولعلنا نذكر مقولة «**ليندون جونسون**» رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذى قال يوم ٥ يونيو١٩٦٧ : «لقد إنتهت القضية .. وانتهى الديك الرومى .. «Turkkey Shoot»

ولم تنته القضية، بل هى باقية وستظل باقية، كما لم ينتهى الرجل سنة ١٩٦٧ - بل حان أجله ولقى ربه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ - وبعد ثلاثة سنوات كان قد إسترد فيها نفسه وإستعاد ثقته وحمّلها لأمته العربية كلها.

إن هذه السطور ليست محاولة لتأريخ مرحلة من تاريخ مصر، كما أنها ليست دفاعاً عن جمال عبدالناصر الذى لا يحتاج لمن يدافع عنه، فذاكرة ونبض الجماهير هى الأقدر على ذلك، كما أنها هى البوصلة الصحيحة لتحديد المسار واتجاه الحقيقة.

إن جمال عبدالناصر بقدر ما كان ثائراً وقائداً وزعيماً ومعلماً، وتخيل البعض أن قدراته فوق مستوى البشر، إلا أنه كان بشراً وإنساناً يخطىء ويصيب، كما كانت الأوضاع والظروف والمتغيرات التى عاشها وعايشته تختلف تماما عما نعيشه اليوم وتحكم به اليوم على أعماله وقراراته. وفى نفس الوقت فقد كانت وما زالت الثوابت التى تحكم تصرفاته وقراراته صامدة وثابتة حتى يومنا هذا، بل نستطيع أن نقول أنها دليل العمل الصحيح لقضايانا الداخلية والخارجية من أجل تأمين مستقبل لمصر وللأمة العربية على حد سواء.

وأعود فأقول أن هذا العمل ليس محاولة لكتابة تاريخ، إنما هو محاولة لشاهد على مرحلة هامة من تاريخ مصر وهو سرد لأحداث سياسية ومحاولة لرسم خطوط قصة عظيمة من واقع معايشة من موقع متميز وهو القرب من قمة النظام.. وأى قمة كانت، وياليتها إستمرت، وليتها تعود لتكمل التجربة والمسيرة.. طبعا لن تعود بشخصها فهذا من ضرب الخيال والمستحيل، وإنما الأمل فى عبدالناصر المعنى وهو يعنى الكثير لأنه مصرى وطنى.. ويعنى الكثير لأنه قومي عربى.. يعنى الكثير لأنه كان يحس النبض الحقيقى للشعب.. يعنى الكثير لأنه حر يؤمن بالحرية ويؤمن بالتغيير ولديه إرادة التغيير.. يؤمن بقضيته التى هى قضية كل إنسان حر. يعنى الكثير لأنه شريف.. صادق مع نفسه، كما كان صادقاً مع الغير.. يعنى الكثير لأنه كان كبير القلب، عزيز النفس.. يعنى الكثير لأنه بار بأسرته وبوطنه وبأمته العربية والإسلامية والإفريقية وبالإنسانية.

عبدالناصر المعنى، إنه يعنى الحرية، ويعنى الإشتراكية، ويعنى الوحدة.. يعنى أن الديموقراطية هى الحرية السياسية، والإشتراكية هى الحرية الإجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الإثنين.. إنهما جناحا الحرية الحقيقة.

لقد كانت الثوابت التى تحكم حركة عبدالناصر تتمثل فى عناصر ثلاثة:

الأول: السلطة المركزية.

والثانى: الدور المصرى فى المنطقة.

والثالث: سياسات القوى الكبرى صاحبة المصلحة فى حصار هذا الدور المصرى والعمل على تصفيته.

والدليل على إستيعاب الرئيس جمال عبدالناصر لهذه الثوابت هو طرحه لدليل العمل لتجربة الحرية والإشتراكية والوحدة، واضعا فى الإعتبار المتغيرات التى تواكب التطبيق.

لقد إختار عبدالناصر من البداية..

إختار الحرية.. وإختار الإستقلال.. وإختار الإنحياز الكامل للشعب العامل.. للفقراء.. وظلت هذه الإختيارات مستمرة، متدفقة حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

لقد كان عبدالناصر يجرب ولكنه لم يفرط.. كان يخطىء، ولكنه كان يتعلم ويصحح.. كان يثق ولكنه لم يكن يخدع ..

هذا هو جمال عبدالناصر، الإنسان والثائر .. والقائد والزعيم والمعلم .. إن الملايين التى ناصرته حيًا هى التى حفظت عهده ذكرى وإيماناً ووفاءً. فإذا بهذه المبادىء التى تركها تصبح دستوراً يظلل كل الخطى من بعده .. ويفسح أمامه الطريق، وإذا بكل ما شيده عبدالناصر ونظّم وأقام، هو الحارس الذى يصون المجد الذى أوصل أمته إليه. وستعيش أمة عبدالناصر من بعده .. وستمضى فى طريقها إلى أكثر من هذا المجد ومن هذه الروعة والعظمة لأنها ستمضى على هديه وهدى مبادئه.

إننى أعرف مقدماً أن هذا الكتاب ربما سيفجر عدد من القضايا من جديد .. وقد يزيد من ضراوة الحملات المسعورة التى لم تنقطع ضد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وضد جمال عبدالناصر .. ولكن هذا هو قدر من يملك إختيار موقفه ويقول كلمته إرضاءً لضميره ووفاءً للرجل ..

سامى شرف

مصر الجديدة ـ ٢٠ ابريل ٢٠٠٤

الفصل الأول

النشأة الأولى

فوجئت يوم التخرج من الكلية الحربية أن يعلن كاتم أسرار حربية عن تعييني فى سلاح المدفعية.

■ بعد أن أنهيت تدوين هذه المذكرات وكتبتها بنفسى على الكومبيوتر، قال لى صديق عزيز لماذا لم تكتب من أنت..؟ فقلت لنفسى ألم تنس أن تضع تحت أنظار القارئ الكريم فصلا يصور له بقلمك من أنت؟ ومن أين أتيت؟ وكيف نشأت؟ وبعبارة أخرى ابن مين أنت فى مصر.

وأستأذنك عزيزى القارئ أن أبدأ من الفيلا رقم ١٢ شارع «كومانوس» ـ الصومال حاليا ـ بمصر الجديدة الساعة الثالثة من صباح يوم ٢١ إبريل١٩٢٩ بدأت أصرخ معلنا بدء حياتى.

ومن المفارقات والصدف الغريبة أن المقر الانتخابى الذى أدلى فيه بصوتى فى الانتخابات والاستفتاءات طبقاً لبطاقتى الانتخابية ورقم قيدى ٢٢٥ حرف (ع) قسم مصر الجديدة، أقول أن مقر إدلائى بصوتى هو فى نفس الفيلا بل ونفس الغرفة التى ولدت فيها حيث أصبحت البناية الآن عبارة عن مدرسة حكومية.

كانت الفيلا التى ولدت فيها لجدّى لوالدتى محمد زكى صالح (بك) مدير ـ محافظ الآن ـ بنى سويف. وكان والدى فى هذا الوقت مفتشا لصحة بندر الجيزة وهو الدكتور عبد العزيز محمد شرف الذى كان قد عاد قبل عامين من المملكة المتحدة حاملا شهادة الدكتوراه فى الجراحة العامة من كلية الطب فى إدنبرة. وقام والدى بتسجيل شهادة ميلادى فى مكتب صحة الجيزة يوم ٢٦ إبريل ١٩٢٩ ولكن بتاريخ الميلاد الصحيح وفى الصفحة ٢٣ جزء ١٧/ ـ بالطلب ٢١٨٥، سجلت تحت رقم ٥٧٢.

وترجع أصول عائلتى والدى ووالدتى إلى قبائل عربية استقرت فى مديرية (محافظة) البحيرة مركزى شبراخيت و إيتاى البارود وهما مركزان متجاوران. وتعود أصول عائلة والدى كما عُرف عنها وكما قال لنا الأجداد والمعمرون، أنها عائلة الشاعر المنتسبة للشاعر حسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام، وتعود عائلة والدتى إلى قبيلة الصوالح التى هاجرت من الأراضى الحجازية إلى المغرب ومنها إلى مصر حيث استقرت فى إقليم البحيرة، ولكن جدتى لوالدتى كانت من عائلة النواوى وجدها كان الإمام الأكبر الشيخ حسونة النواوى شيخ الجامع الأزهر.

والدتى المرحومة السيدة روحية محمد زكى صالح ـ الثانية من بين أخوات سبعة غيرها وشقيقين توفوا كلهم فيما عدا اثنتين منهما.

كانت الوالدة من أوليات من انضممن للتعليم فى المدرسة السنية فى العقد الأول من القرن العشرين، وحصلت على شهادة الابتدائية ثم الكفاءة ـ تعادل منتصف التعليم الثانوى الآن ـ مع فارق كبير فى مستوى التحصيل العلمى حيث كن يتلقين مواد ولغات تفوق التعليم الجامعى الآن.

كانت أم ومدرسة فعلا فى كل شىء .. تسهر الليالى تستذكر معنا دروسنا حتى المرحلة الثانوية وأتقنت خلال هذه الفترة اللغة الفرنسية إلى جانب الإنجليزية التى كانت تجيدها أصلاً .. كانت تصادقنا، كل حسب مواصفاته وميوله وبثت فينا روح الانتماء والترابط العائلى.

كان لدينا فى البيت بيانو أجادت العزف عليه سواء سماعْى أو على النوتة، وعزفت جميع الألحان العربية والأجنبية الكلاسيكية، وشجعتنى على تعلم أصول العزف على البيانو والهارمونيكا التى مازلت أعزفها حتى الآن.

أما أخواتى البنات فإلى جوار الاهتمام بتعليمهما فى مدارس الراهبات الفرنسية عندما كنا فى الأقاليم ثم الليسيه فرنسيه بمصر الجديدة عندما استقرينا فيها سنة ١٩٤٥، ووصلت شقيقتنا الكبرى ـ رحمها الله ـ إلى تدريس اللغة الفرنسية فى كلية البنات جامعة عين شمس وعملت فى نفس الوقت مترجمة فى وكالة الأنباء الفرنسية ثم وكالة أنباء الشرق الأوسط.

الوالدة كانت تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات وفى نفس الوقت كانت تحترم قواعد وتقاليد الأسرة المصرية. وكما شاركت فى مظاهرات ١٩١٩ فقد شجعتنا جميعا على المشاركة السياسية فى أمور بلدنا.. كانت إجتماعية بشوشة حتى فى غضبها، وحرصت على توطيد العلاقات مع زوجات المسئولين والشخصيات العامة فى كل العواصم التى عشنا فيها، خصوصا زوجات الأطباء زملاء الوالد واستمرت هذه العلاقات حتى آخر يوم فى حياتها وبالذات مع زوجات الدكاترة، صالح ثابت، وعبد العزيز محمد، وعلى عبد العال ـ الذى كان والده سكرتيرا لجدى ـ وعلى زين العابدين أول مدير للقصر العينى، وكورنيليوس بقطر، وغيرهم.

أذكر أنه عندما كنا فى الأقاليم كانت تقيم يوم للاستقبال يبدأ من الخامسة حتى الثامنة أو التاسعة مساء، تستقبل فيه زوجات مدير المديرية ومفتش الرى ورئيس المحكمة ورئيس النيابة ومدير التعليم والطبيب الشرعى والحكمدار ـ مدير الأمن ـ ونظار الابتدائى والثانوى

ومأموروا الأقسام وناظرات مدارس البنات الابتدائية والثانوية، وكن يقمن بنشاط اجتماعى ويقمن معارض لإنتاجهن اليدوى.. شغل الإبرة والكانافاه والصور واللوحات.. الخ وكانت الحصيلة يتبرعن بها للجمعيات الخيرية أو للمستشفيات العامة.

كانت الوالدة تشجعنا على القراءة ـ ليس فقط باللغة العربية ولكن بالفرنسية والإنجليزية، ومن هنا فقد كانت إجادتنا كلنا للغات منذ الصغر، بل إن شقيقَى السفيرين أجادا لغات البلاد التى مثلا مصر فيها.. فرنسا، تركيا، السويد، الاتحاد السوفيتى، الصين، وباكستان..

كان بيت الدكتور عبد العزيز شرف بدون مبالغة هو بيت العائلة الكبير.. كل العائلة كانت تلجأ للوالدة فى مشاكلها العامة والخاصة.

لم تدع زيارة تفوتها وأنا أطوف فى سجون السادات وكانت تقول لى فى كل زيارة وبصوت عال فى حضور الضباط الحراس: «يا بنى القوالب نامت والانصاص قامت!».. وكانت آخر زيارة لى وهى مصابة باشتباه بذبحة صدرية قبل وفاتها بأيام، كما أصرت ليلة الوفاة على الاتصال بى تليفونيا فى معتقل المسجونين بالقصر العينى لتقول لى: يا سامى اقرأ لى الفاتحة وإنت بتصلّى.. «ثم أغلقت التليفون».

وفى يوم ٢٨ مارس ١٩٨١ جاء محمد سامى شرف إلى السجن ليبلغنى برحيل الوالدة وأنه تتم محاولات واتصالات لحضورى تشييع الجنازة. وفعلا اتصل بى تليفونيا اللواء رشيد وكيل المباحث العامة وقدم لى العزاء وأبلغنى أنه قد تقرر حضورى تشييع الجنازة وتقبل العزاء. وعدت فى المساء إلى سجن القصر العينى. وبالمناسبة فقد دار حديث بينى وبين الضابط الذى رافقنى أهم ما دار فيه قوله: «مش كفاية يا فندم بقى، بقى لك فى السجن عشر سنين مش كانت تبقى مناسبة لها أثرها لو أفرجوا عنك اليوم مثلا؟ هو انتم عملتم إيه؟ ده القتلة والمجرمين وتجار المخدرات بيحكم عليهم بخمس سنين ويفرج عنهم بعد نصف المدة!! فقلت له: يا صديقى كله بأمر الله».

رحم الله الوالدة رحمة واسعة وأسكنها فسيح جناته.

انتقل والدى بعد ذلك مفتشاً لصحة مديرية(محافظة) بنى سويف وانتقلت العائلة معه حيث التحق أخوتى سميحة(١٩٢٢) بمدرسة الراهبات، وعمر (١٩٢٥) والذى أصبح سفيرا فيما بعد، وعز الدين (١٩٢٧) الذى أصبح مساعدا لوزير الخارجية فيما بعد، ألحقا بالمدارس الابتدائية الأميرية. وفى سن الرابعة أدخلت كتّاب الشيخ مسعود ببنى سويف حيث تسلمت جزء «عمّ» وبدأ الشيخ مسعود فى تحفيظنا القرآن الكريم، وكان شقيقىّ عمر وعزالدين قد سبقانى فى الالتحاق بهذا الكتّاب أيضا. ولا أنسى أبدا منظر الفلكة التى كان يمدنا عليها

ليضربنا على أرجلنا عندما كنا لا نحفظ كما ينبغى أو عندما نخطئ فى التلاوة الصحيحة، ولم يكن يفرق فى هذا بين ابن المدير أو ابن الغفير.. كما لم يكد ينتهى العام الدراسى إلا وكنت أحفظ ـ وما زلت والحمد لله ـ جزء «عمّ».

وفى العام الدراسى ٣٤/ ١٩٣٥ التحقت بمدرسة مصر الجديدة الابتدائية، حيث كان والدى قد انتقل للعمل كمفتش صحة مديرية القليوبية واختار لنا السكن فى مصر الجديدة وكان عليه أن يتوجه فى الصباح الباكر إلى بنها ليعود فى المساء. وكان سكننا فى عمارة جديدة من عمارات شركة مصر الجديدة فى شارع شريف باشا الذى كان يقيم هو شخصيا ـ أى شريف باشا، وكان أحد اللواءات فى الجيش، فى فيلا فى أول الشارع، وفى هذا المنزل انضم للأسرة الصغيرة أختى سلوى سنة ١٩٣٥ وأخى طارق فى ديسمبر ١٩٣٦، وقد ختم حياته ككبير للمترجمين العرب فى منظمة الأمم المتحدة فى جنيف.

وأذكر أنه كان يقيم فى الدور الأول أحد الكونستبلات الإنجليز من الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى فى ذلك الوقت، وكان بيننا ـ عمر وعز الدين وأنا ـ وبينه مشاحنات لأننا كنا نلقى على موتوسيكله القاذورات، كما كنا نقوم بغرس المسامير فى الأسفلت لتخرق عجلاته، كان يشتكى للوالد الذى كان يغمز لنا بعينيه بمعنى أن يقول لنا: استمروا فى ما تقومون به ولا تسألوا فيه! وكان يشاركنا فى هذه العملية محمد عبد الرحمن نصير زميلنا فى المدرسة وأحد الضباط الأحرار فيما بعد وشقيقه سيد نصير.

فى مدرسة مصر الجديدة الابتدائية التى كانت تعتبر من مدارس أبناء الذوات فى القاهرة فقد كانت تضم أبناء ذو الفقار باشا ـ والد الملكة فريدة ـ الذى كان يقيم فى قصره أمام مبنى المدرسة، وأحفاد الفريق عزيز المصرى باشا وأبناء شريف باشا وأبناء شرارة باشا وأحفاد لطفى السيد باشا وأبناء النقراشى باشا وعبد الحميد بدوى وشاكر باشا وأحمد باشا حسنين وخلوصى باشا.. الخ وكان ناظر المدرسة إسماعيل (بك) توفيق ـ كان بك رسمى ـ كما كان المدرسين من أبرز رجال التعليم فى مصر.. كان مدرس اللغة الإنجليزية المستر «**دولبى**» حيث كنا نتلقى دروس اللغة الإنجليزية اعتبارا من السنة الأولى الابتدائية.

وفى العام الدراسى ١٩٣٧/ ١٩٣٨ انتقل الوالد إلى منصب مفتش صحة مديرية المنيا واصطحبنا معه حيث استأجر شقة كبيرة عبارة عن سبعة حجرات فى أحدث عمارة فى شارع «أبن خصيب» وهى تعلو بنك قلينى، وكان صادق بك قلينى أحد كبار تجار القطن فى صعيد مصر وكان يدير هذا البنك ليرعى مصالح الفلاحين فى مقابل ما كان يقوم به المرابين اليهود والمتمصرين من إذلال للفلاحين.

وفى مدرسة المنيا الابتدائية ـ وكان ناظرها عبد العزيز (بك) لطفى ـ كانت الدراسة

تتبع نظام اليوم الكامل سبعة حصص فى اليوم ـ خمسة منها مرحلة أولى ثم فسحة لمدة ساعتين نتناول فيها طعام الغذاء الذى تقدمه المدرسة.. ومن المفارقات الظريفة التى أذكرها عن مدرسة المنيا الابتدائية أن مدرس اللغة العربية كان يدعى الأستاذ طنطاوى وكان يقوم برحلة سنوية صيفية على المركب إلى اليونان وعندما يعود فى أول العام الدراسى كان يحكى لنا نوادره ومشاهداته هناك كما كان يلقننا بعض الكلمات اليونانية التى يلتقطها مثل:

(كليميرا ـ تى بو تاه ـ أفكار إستوه ـ ثغابوه ـ وهكذا).

انضممت فى هذه المدرسة إلى فريق الموسيقى الذى كان يتولاه الأستاذ السيد البدوى مدرس الرسم والأشغال اليدوية، وبدأت أتعلم العزف على آلة البيانو التى استمررت فى العزف عليها حتى منتصف الأربعينات واضطررت لتركها لظروف عائلية مادية خاصة، وكذلك آلة الهارمونيكا التى أتقنتها وأجيد العزف عليها حتى اليوم وكانت بالمناسبة تسليتنا فى فترة سجون السادات. وكان مدرسونا فى هذه المرحلة الأساتذة الأفاضل محمد الوليلى وحنا عبد المسيح للرياضة ووديع أبسخرون للغة الإنجليزية والشيخ عبد الرحيم محمد للغة العربية. ولعل من أبرز الزملاء فى هذه المدرسة محمد إبراهيم دكرورى ود. جمال القشيرى.

فى العام ١٩٤٠ وبعد أن حصلت على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من مدرسة المنيا الابتدائية ـ وكانت على مستوى القطر المصرى كله ـ التحقت بمدرسة المنيا الثانوية التى كان يتولى نظارتها أحمد بك حلمى محمد، وكان يقوم بعمل فصول للتقوية فى مادة الرياضيات التى كان متخصصا فيها وكان يقوم هو شخصيا بالتدريس والشرح لنا، وكان مدرسو الإنجليزية والفرنسية أساتذة إنجليز وفرنسيين أذكر منهم، جيوم،ولولو وبراون، وكان جيوم يمتطى دراجة فى حضوره ومغادرته للمدرسة. وفى منتصف العام الدراسى نقل ناظر المدرسة وعين بدلا منه السيد/ السيد يوسف (عديل الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد الذى سيرد الكلام عنه بالتفصيل فى فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات).

طوال فترة إقامتنا فى المنيا استأجرنا أيضا إحدى فيلات شركة مصر الجديدة فى القاهرة وكانت تقع على ناصية شارعى البارون (١٥ شارع نزيه خليفة الآن) وإسماعيل (بغداد الآن)، وأذكر أن إيجارها كان سبعة جنيهات فى الشهر وقد أصبحت هذه الفيلا الآن مدرسة للبنات الراهبات، وكان جدى لوالدتى مستأجرا الفيلا المقابلة لها وعلى الجانب الآخر من شريط المترو والمجاورة لفيلا الملكة فريدة.

انتقل الوالد بعد ذلك ليعين مفتش صحة مديرية الدقهلية وبالتالى انتقلنا معه إلى

المنصورة، وبها التحقت بمدرسة المنصورة الثانوية. واستأجر لنا الوالد شقة فى عمارة فى حى توريل على البحر الصغير ملك الحاج خليل خليل القصيفى - أحد كبار المقاولين فى كل من الدقهلية ودمياط وبور سعيد - وكانت تجاور حديقة البلدية ومنزل مدير المديرية ومستعمرة الرى فى الدقهلية - وبالمناسبة كانت مستعمرات الرى فى مصر تعتبر من أرقى الأماكن التى يمكن أن يتخيلها الإنسان من حيث النظام والنظافة والناحية الجمالية وفى حدائقها البديعة التى لم تكن تختلف فى المنصورة عنها فى المنيا أو فى بنى سويف أو فى بنها أو القناطر الخيرية، وكان تخطيط حى توريل مشابه لحد كبير تخطيط مصر الجديدة من حيث الشوارع المتقاطعة مع بعضها بشكل منتظم طوليا وعرضيا وكل منزل كان به حديقة، كما كان يتدفق فى البحر الصغير المياه النظيفة التى ترى قاعه من خلالها. وكان يقيم فى هذا الحى كبار الموظفين ومجموعة من الأعيان وكبار المهنيين من أطباء ومحامين ومهندسين، ويحد الحى من الناحية الشمالية نهر النيل العظيم الذى كان يتسع بشكل ملحوظ فى مقابل مدينة المنصورة، وكانت تزين كورنيشه مؤسسات مدنية وحكومية تمتاز بالأناقة والجمال منها على سبيل المثال منزل مدير المديرية ومستعمرة وتفتيش الرى ثم مكتبة المنصورة الحكومية الأنيقة العامرة أبداً ودوماً بالكتب وقاعة المطالعة.. ثم مجموعة من الكازينوهات والسينمات ومنها سينما عدن الشهيرة ودار البلدية ومحلات راندوبولو للحلوى والقهوة ثم قصر الشناوى باشا فحديقة شجرة الدر وإلى جوارها مدارس المنصورة ومستشفياتها، ثم المدرسة الثانوية والصنائع والرشاد والمستشفى الأميرى فالحميات، أما المدرسة الإبتدائية فقد كانت تقع فى حى المختلط فى وسط المدينة، وبجوار ميدان محطة السكك الحديدية.

فى مدرسة المنصورة الثانوية كان ناظرنا للمرة الثانية أحمد حلمى محمد بك، وكان يقوم بالتدريس فيها مجموعة من أعظم رجال التعليم فى ذلك الوقت. وكانت المنصورة الثانوية هى المدرسة الثانوية لثلاثة مديريات هى الدقهلية والشرقية ودمياط فكانت تزخر بأعداد كبير ة من أبناء هذه المحافظات الثلاثة من عائلات العلايلى ونيازى وأبو سمرة والجمال وعبدالهادى (المليجى) واللوزى والبدراوى عاشور وسراج الدين وغيرها من العائلات المعروفة.

وبهذه المناسبة فقد كنت طوال دراستى فى المدارس الابتدائية والثانوية طالبا متوسط التحصيل وإن تفوقت فى اللغات والجغرافيا والتاريخ، وانضممت إلى فريق الموسيقى وفريق الكشافة الذى كان يتولاه الزميل إسماعيل صبرى حمدى، وآخر عهدى به كان فى منتصف الستينات حيث كان يقوم بالتدريس فى إحدى المدارس الليبية. وقد قمنا بعدة معسكرات ورحلات سيراً على الأقدام منها إلى المحلة الكبرى وأخرى إلى دمياط وثالثة إلى

طنطا، هذا بخلاف معسكرات المبيت فى الهايك(خيمة صغيرة) ليلة أو ليلتين لاستكشاف منطقة جديدة فى محافظة الدقهلية كبحيرة المنزلة مثلا وعمل دراسة ميدانية عنها.

كان يزاملنى فى مدرسة المنصورة الثانوية ومن أبرز الطلبة فيها فى هذه الفترة السادة محمد فايق وزير الإعلام فيما بعد ـ الذى زاملنى فى فصل واحد ودكّة واحدة طوال السنوات الأربعة وحتى مرحلة الثقافة العامة، والذى زاملنى فى المخابرات العامة ورئاسة الجمهورية وفى زنزانة مجاورة فى سجون السادات ـ ومن زملائى أيضا محمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية فيما بعد وأحد الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية وشقيقه السعدى حامد المصرى أحد الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية فيما بعد.

ونعمان العلايلى المحاسب القانونى المعروف ورئيس مجلس إدارة نادى السيارات فيما بعد.

ومحيى الدين سلامة الخولى.. أحد الضباط الأحرار فى سلاح المدفعية وأول من أذاع بيان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ قبل أن يصل البكباشى أنور السادات لمبنى الإذاعة.

وخالد حسونة رئيس محكمة استئناف القاهرة فيما بعد.

ومحمود عباس عبد الهادى، أحد الضباط الأحرار والسفير فيما بعد.

ونصر وفاروق العزيرى اللذان أصبحا ضباطين فيما بعد.

وفتحى قنديل من الضباط الأحرار والسفير فيما بعد وشقيقيه محمد قنديل المحامى وحسنى قنديل.

وجمال حماد المهندس الذى أصبح وكيل وزارة الأشغال، وشقيقه محيى الدين حماد الدكتور ونائب رئيس شركة مصر للطيران ومدير مستشفى وزارة الكهرباء فيما بعد.

والإخوان فايز وفاروق التاودى، وكانا من أوائل المدرسة بجدارة. وعبد الطيف الطرشوبى. وأنيس منصور وعوض الدحة ومحمود البرهمتوشى ـ زعيم المدرسة ـ وكانوا يسبقونا بسنتين دراسيتين. وآخرين لم تسعفنى الذاكرة بحصرهم.. وأرجو أن يعذرنى كل عزيز زاملنى فى هذه المرحلة لم أذكر إسمه.

وأذكر أن السيد أنيس منصور كان يصل إلى المدرسة ومعه مجموعة من الطلبة من أبناء العاملين فى دائرة عمر طوسون باشا فى دميرة، مستقلين سيارة نصف نقل سوداء ماركة فورد ١٩٢٩ وكانت عبارة عن كابينة للسائق وباقى السيارة مكشوف تغطيه «تندة» من قماش الخيام ومثبت على أرضيتها مقاعد خشبية متقابلة، ثم تعود نفس السيارة عقب

إنتهاء اليوم الدراسى لإعادتهم إلى دميرة.

كانت المنصورة الثانوية تعتبر من أهم معامل تفريخ رجال مصر المستقبل وما زالت حتى الآن.

كانت مدرستى المنصورة الثانوية والصنائع الثانوية متجاورتين، وكانتا تنضمان مع بعضهما عند قيام المظاهرات فى المناسبات الوطنية، مما كان يشكل قوة ضاغطة فعالة لتشكيل الرأى العام الطلابى فى تلك المرحلة، وكان أبرز تيارين سياسيين فى ذلك الوقت هما الوفد والإخوان المسلمين.

وبالمناسبة فقد كان الأستاذ أحمد حمامة ـ مراقب مدرسة الصنائع ـ يقيم فى عمارة فى مقابل المدرسة مباشرة، كما شاهدنا نحن طلبة مدارس المنصورة فى تلك المرحلة صعود نجم السيدة فاتن حمامة عندما اختارها الفنان محمد عبد الوهاب للتمثيل أمامه فى أفلامه، وكان شقيقاها منير ومظهر زملاء لنا فى المنصورة الثانوية، وتخرج منير من كلية البوليس فيما بعد.

وبعد أن حصلت على شهادة الثقافة العامة من مدرسة المنصورة الثانوية نُقل الوالد إلى القاهرة حيث عُين وكيلا مساعدا لوزارة الصحة، وطبعا عدنا إلى مصر الجديدة التى لم نفارقها طوال إقامتنا فى الأقاليم حيث كان لنا هناك باستمرار فيلا سكنية نمضى شهور الإجازة الصيفية، إلا أن الوالد استأجر شقة جديدة كانت تقع فى شارع «فارسكور»، العمارة رقم (٥).

والتحقت بمدرسة مصر الجديدة الثانوية وَدخلت فصل دراسى يشمل عشرين طالبا فقط كانوا يعتبرون من أفضل طلبة المدرسة، وكانوا يسمونه فصل المتميزين، وفعلا فقد تخرج من طلبة هذا الفصل أطباء وقضاة ومحامون ودبلوماسيون وضباط ومهندسون أذكر منهم الزملاء د. ممدوح حفنى ود. عبد الخالق ترزاكى ود. محمد مأمون دياب ود. مدحت رضا والمستشار سمير مشرقى ـ وكيل مجلس الدولة فيما بعد ـ ود. كامل غبريال و حسن حافظ ـ رئيس الهيئة المصرية للتأمين ـ فيما بعد وعبد الحليم بدوى وأيوب شرارة وحسن عبد الصمد كامل ومصطفى حمدى وعصمت رضا السفراء المعروفين. وكان الزميل مصطفى حمدى أحد الخبراء الأوائل فى علم الإدارة، وساهم فى تأسيس جهاز المخابرات العامة تحت إشراف السيد زكريا محيى الدين عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤، وقد أشرت إلى هذا الموضوع تفصيلا فى فصل سكرتارية الرئيس للمعلومات.

بداية العمل السياسى

■ لأول مرة فى حياتى أمارس النشاط السياسى أثناء الدراسة فى مدرسة مصر الجديدة الثانوية حيث شاركت فى المظاهرات التى قامت سنة ١٩٤٦، وكان يقود المظاهرات الزميل مجدى الدين محمد الذى انقطعت الصلة به بالتحاقى بالكلية الحربية. ولأول مرة كذلك أساق إلى أحد أقسام البوليس، قسم مصر الجديدة، حيث نبه علينا مأمور القسم - الصاغ حسن خالد - بترك السياسة وعدم القيام بالمظاهرات وتجنب الالتقاء برؤساء الأحزاب فى ذلك الوقت، ولقد كنا قد تقابلنا مع على ماهر باشا فى مقر حزبه «حزب مصر» فى شارع سليمان باشا وتناقشنا معه فى قضايا الوطن، كما نصحنا مأمور القسم أن نلتفت لدروسنا أحسن .. ولما تكرر اشتراكى فى المظاهرات لم ينقذنى من تحويلى للنيابة العامة سوى معاون البوليس بقسم مصر الجديدة اليوزباشى حسن كامل الذى كان يدرب أخى عز الدين الطالب بكلية البوليس فى ذلك الوقت أثناء الإجازة الصيفية وكان معجب بنشاطه. وأذكر أنه وعد مأمور القسم أن يتولى هو إقناعى بترك السياسة فأخذنى إلى مكتبه حيث حثنى على عدم الإندفاع، وفى نفس الوقت شجعنى على ضرورة الاحتفاظ بالإحساس بالوطن وبقضاياه والتمسك بها. وبمضى الزمن توطدت العلاقة بين حسن كامل وبينى حتى استشهد حسن كامل بعد ذلك فى سنة ١٩٦٩ وهو محافظ للبحر الأحمر عندما أصر على الحضور للقاهرة لإستكمال تجهيزات محافظته ضد العدو الإسرائيلى وتصادف أن كانت عملية الهجوم الإسرائيلى على الزعفرانة فى نفس اليوم، وقُصفت سيارته واستشهد وهو فيها، وقد كلفنى الرئيس جمال عبدالناصر بأن أنوب عنه فى مواساة أسرته وتقديم واجب العزاء والتقدير لشخصه.

وبعد حصولى على شهادة إتمام الدراسة الثانوية من مصر الجديدة الثانوية القسم العلمى بنسبة تقارب من الـ ٦٠٪ أبدى لى والدى رغبته فى أن يلتحق أحد أبنائه بكلية الطب ليكمل مسيرته وذلك بعد أن التحق عمر بكلية الحقوق وعزالدين بكلية البوليس. ولما كانت العلاقة بينى وبين والدى دون باقى إخوتى لها طابع خاص جدا، وكان دائما يصر على أن أصاحبه فى أثناء الإجازة الصيفية فى مروره على مكاتب الصحة، عند قيامه بعمليات تشريح جثة أحد القتلى فى جرائم القتل باعتبار كونه الطبيب الشرعى.. فلم أرد أن أخالف أو أعارض رغبته وقبلت بالرغم من أننى فى تلك الفترة كنت قد بدأت أفكر فى

اختيار الطريق الذى يحدد مستقبلى وكنت أميل إلى الناحية العسكرية حيث كنت من المتابعين لتطورات الحرب العالمية الثانية تفصيلا. أقول إننى لم أستطع أن أعارض رغبة الوالد صراحة، ومن باب الذوق قلت له ليس لدى مانع على أساس التجربة، فأخذنى من يدى فورا إلى كلية الطب حيث كان العميد الدكتور على إبراهيم باشا وقال له: يا باشا أنا عايز إبنى سامى يكمل مشوارى، وطلب إستثنائى من المجموع باعتبارى ابن طبيب فوافق الباشا وقال له: «روح ادفع المصروفات يا عبدالعزيز».

كانت المصروفات حوالى خمسة وأربعين جنيها فى السنة الدراسية غير ثمن الكتب، ولم يكن مع الوالد هذه المصروفات، فاتجهنا إلى شارع عدلى فى وسط البلد حيث عمارة بحرى. وطلعنا إلى الدور الأول وكان يحوى شقق مفتوحة وكل حجرة يجلس فيها مرابى يهودى، وكان الوالد معتاد أن يستلف من أحدهم، ولما طلب منه مبلغ خمسة وعشرين جنيها قال له مسيو حنانيا: يا دكتور عبدالعزيز العشرين يتردوا أربعين يوم الخميس، ولما كنا يوم الاثنين فقد كانت نسبة الربا ١٠٠٪ فى ثلاثة أيام! ثرت وفار دمى فى عروقى عندما شاهدت لأول مرة فى حياتى شخص ما يلوى ذراع والدى، وقررت شيئا فى نفسى لم أبح به للوالد فى ذلك الوقت، ولكنى قلت له: يا والدى ما نجرب الكلية الأول وإذا عجبتنى نبقى ندفع المصروفات، فوافق الوالد على مضض، ونزلنا وقد قررت تنفيذ ما جال بخاطرى وهو الانخراط فى السلك العسكرى مهما كان الثمن.

وبالفعل دخلت كلية الطب لمدة يومين إثنين، وقلت للوالد: إننى آسف جدا لن أستطيع أن أكمل الدراسة.. وسامحنى يا أبى. ولما كانت العلاقة بيننا قوية جدا ولم يسبق أن رفض لى طلب، فقد وافقنى وقدمت أوراقى لكلية التجارة فى جامعة القاهرة إنتظاراً لموعد التقديم للكلية الحربية الذى عندما أعلن عنه تقدمت بأوراقى لها. وتشاء الأقدار أن أصاب يوم الكشف الطبى بالتيفود فلم أستطع الالتحاق بهذه الدفعة ـ وكان هذا من حظى الكبير ومن بركة دعاء الوالدين فقد كانت هى دفعة ١٩٤٨، دفعة شمس بدران التى تعرضت لها تفصيلا فى فصل آخر من هذه الشهادة. وأكملت العام الدراسى فى كلية التجارة بجامعة القاهرة وكانت من أمتع السنوات الدراسية فى حياتى، حيث إنتقلت من مرحلة حياتية وشبابية إلى مرحلة رجولة مبكرة واختلاط جديد فى مجتمع جديد.

كانت مجموعة مصر الجديدة تتكون من حوالى ثمانية عشر طالبا وكنا نتوجه سويا للكلية، وكنا فى كثير من الأحيان نستقل عربة كارو من ميدان الجيزة نتوجه بها إلى بوابة الجامعة. كان عدد الطالبات فى دفعتنا لا يزيد عن أصابع اليدين وكن يجلسن فى الصف الأول من المدرج، وكانت مجموعة مصر الجديدة تتولى حراستهن حيث كن كلهن

قاهريات؛ ولذلك فقد كان أغلبنا يجلس فى الصفوف الأولى مما سبب لنا مشكلة مع أحد المعيدين فى ذلك الوقت، الأستاذ الدكتور أحمد أبو إسماعيل حيث كان له لازمة ـ أرجو أن يسامحنى لذكرها ـ فقد كان ينطق كلمة ثم يسكت ليقول: «هيه» ثم يكمل باقى الجملة وهكذا. ولم نكن قد نضجنا بما فيه الكفاية ونتيجة لشقاوة الشباب فقد كان بعضنا وأنا من بينهم عندما يدخل المحاضرة ويبدأ الكلام أن نقول «هيه»، وكان الرجل يسكت إلى أن كان امتحان آخر السنة وكان هو أحد المراقبين علينا وأخذ يمر علينا واحدا بعد الآخر وهو طبعا حافظ شكلنا واحد واحد، ويقف أمام أحدنا ويسأله: «هيه»؟ فيقول له «هيه»، فيقوم بوضع علامة على ورقة الإجابة؛ وهكذا سقطنا كلنا فى مادته.

وكان من بين أساتذتنا فى كلية التجارة الدكتور عبدالمنعم القيسونى والدكتور رضوان خالد ـ عميد الكلية ووالد الدكتور أحمد خالد أستاذ الروماتيزم فى كلية الطب، والذى كان له مواقف رجولية ومشرفة معنا أثناء إغترابنا فى سجون السادات ـ والدكتور حسين كامل سليم.

إنتهى العام الدراسى وقمت بالتقدم بأوراقى بعد سحبها من كلية التجارة إلى الكلية الحربية فى صيف ١٩٤٦، وبعد الترتيبات اللازمة ماليا ـ بخلاف المصروفات الرسمية التى كانت فى حدود ستون جنيها سنويا ـ لأن دخول الكلية الحربية فى ذلك الوقت كان يستلزم التقدم بما يسمى «ورد»، وهو يعادل ما يثبت أن الطالب من ذوى الأملاك هو وعائلته ـ فكان أن جمعنا كل ما يملكه كل فرد فى العائلة ووضعناه فى إقرار ذمة مالية.

وبعد ذلك أعددنا الواسطة، وهى الأهم والركن الأساسى فى قبول الطالب بالكلية الحربية فى ذلك الوقت، وكان هو اللواء إبراهيم عطا لله باشا ـ رئيس هيئة أركان حرب الجيش ـ وذلك عن طريق أحد الأطباء فى الخدمات الطبية للجيش الذى كان زميلا للوالد وهو اللواء طبيب محمد المهتدى.

وفى هذه الفترة إستأجر والدى شقة جديدة فى ٥ شارع الفاطميين بمنطقة ميدان الإسماعيلية بمصر الجديدة، وهى تعلو فيلا من دورين أقيم عليها دورا ثالثا، وكان يمتلكها الأميرالاى نور الدين حسن مظهر بك ـ ضابط جيش على المعاش ـ وكانت هذه النقلة أهم نقطة تحول فى حياتى الشخصية كما سيرد فيما بعد.

التحقت بالكلية الحربية فى شهر سبتمبر ١٩٤٦ وأُطلق على دفعتنا إسم دفعة الكوليرا نظراً لإنتشار مرض الكوليرا فى تلك السنة، وتم عزلنا فى عنبرين كبيرين فى أحد أطراف مبنى الكلية الحربية القديم ـ وهو المبنى الذى تشغله الآن الكلية الفنية العسكرية بكوبرى

القبة ـ و كان عددنا مائتان وواحد وستون طالبا. وقد عاصرنا دفعة ٤٨ ـ دفعة شمس بدران الذى لم يكن من بين الطلبة البارزين فيها ولكنه برز بعد قيام الثورة لوضعه فى تنظيم الضباط الأحرار.

وكان من أبرز عناصر هذه الدفعة محمد فائق وعبد المحسن فائق، وهما ليسا أقارب، والأخير هو الذى جنّد **رفعت الجمال (رأفت الهجان)**. وأحمد بدوى سيد أحمد ويوسف صبرى أبو طالب وزراء الدفاع فيما بعد وأحمد عبدالغفار حجازى وزكى عجرمة وفؤاد عزيز غالى قائد جيش فى حرب ١٩٧٣، ومحمد زغلول كامل من الضباط الأحرار ـ وهو الذى كشف انحراف المخابرات العامة فى الستينات، و محمد محمود السقا من الضباط الأحرار ورئيس مؤسسة السياحة، وعبدالمجيد شديد من الضباط الأحرار ومدير مكتب السيدين كمال الدين حسين وعلى صبرى ومحافظ الدقهلية، و مصطفى كامل مراد من الضباط الأحرار ورئيس حزب الأحرار، و يوسف عفيفى محافظ البحر الأحمر، وعمر عبد الآخر محافظ القاهرة وآخرين لا تسعفنى الذاكرة بأسمائهم الآن. وقد تخرجت دفعة ٤٨ كما تخرجنا نحن قبل اكتمال الدورات الثلاثة نظرا لقيام حرب فلسطين سنة ١٩٤٨؛ فكان أن تخرجت الدفعة الأولى فى أغسطس ١٩٤٨ وتخرجت دفعتنا فى فبراير ١٩٤٩. وكان من أبرز خريجى هذه الدفعة الرئيس محمد حسنى مبارك، والزملاء مختار هلودة رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتوفيق عبده إسماعيل وجمال الليثى ومحمد وفاء حجازى مساعد وزير الخارجية، ومحمود عباس عبدالهادى السفير بوزارة الخارجية وأحمد شوقى المتينى محافظ أسوان ومحمد يسرى الشامى محافظ البحر الأحمر وعلى طه حبيب السفير بوزارة الخارجية. كما برز منهم من عملوا فى المخابرات العامة وهم محمد حلمى القاضى ومنير محمد المهدى ومحمود محمد عطية ومحمد عبد الفتاح الشربينى ومحمد مختار عمر وعادل على جبريل و أحمد محمود أحمد العقاد وعبدالحفيظ محمد الشناوى ومحمد منير مرسى حسبو. وبرز منهم قادة عسكريون ممن بقوا فى الخدمة العسكرية وشاركوا فى حروب ٤٨و٥٦ و٦٧ و٧٣ وهم: محمود شاكر عبد المنعم قائد القوات الجوية، وقاسم محمد حاتم وفؤاد حلمى السماع و يوسف صلاح الدين محمد وفاروق محمد فهمى بشير والمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة وزير الدفاع، وحسن على أبو سعدة الذى أصبح سفيرا أيضا، وحسن أحمد الكاتب ومحمد على متولى وعبد رب النبى حافظ رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وسمير يسرى عوض وصبحى الملاح والسيد حمدى حسن حمدى قائد الدفاع الجوى، ومحمد عطية سليمان وبهيج الكردانى.

فوجئت يوم التخرج من الكلية الحربية أن يعلن كاتم أسرار حربية عن تعيينى فى سلاح المدفعية حيث كنت قد وُعدت بناء على طلبى أن أُعين فى سلاح المشاه، ولم أعرف السبب لهذا التغيير حتى اليوم. وبعد إجازة قصيرة تقدمنا للإلتحاق بمدرسة المدفعية كضباط أصاغر، وبدأت الدراسة وكان مجموع الضباط ٢٤ من دفعتنا والملازم محمد محمد فائق من دفعة ٤٨، وكان قد تخلف لإصابته بكسر فى قدمه حال دون أن يحصل على فرقة التأهيل للمدفعية مع عناصر دفعته. بدأت دورة القسم العام من علوم المدفعية، وكانت الدراسة على مدار أيام الأسبوع ماعدا يوم الجمعة، وكان من المفروض أن نبيت فى مبنى المدرسة على أن نحصل على إجازة نصف يوم فى أيام الإثنين والخميس. وبعد ثلاثة أسابيع بدأت الدراسة التخصصية كلٍ حسب رغبته، واخترت الدفاع الجوى الذى كان ينقسم إلى ثلاثة أقسام هى المدفعية الثقيلة المضادة للطائرات، والمدفعية الخفيفة المضادة للطائرات، والأنوار الكاشفة والرادار المضاد للطائرات.

منذ اليوم الأول الذى إلتحقت فيه بسلاح المدفعية قمت بعمل المستحيل لنقلى إلى سلاح المشاه، بما فى ذلك محاولة عمل بدل مع أحد الزملاء من سلاح المشاه على أساس قبول كل منا أن يحل محل الآخر فى سلاحه. ولكن باءت جميع هذه المحاولات بالفشل، لدرجة أن مدير سلاح المدفعية فى ذلك الوقت اللواء محمد شريف بك إستدعانى لمكتبه وعنفنى مندهشا لمطلبى هذا قائلا لى: أنا يا أفندى بقى لى خمسة وثلاثين سنة فى سلاح المدفعية وأول مرة أسمع فيها إن ضابط مستجد يطلب نقله من السلاح اللى كل الضباط بتعمل وسايط علشان يخدموا فيه، علشان تروح فين؟ تروح سلاح المشاه!!.. إنت إيه يا أفندى! إنصراف.

ويشاء القدر أن أبقى فى هذا السلاح وأفخر بانتمائى له حتى آخر لحظة من عمرى.. كما يشاء القدر أن يستدعينى مدير السلاح اللواء محمد شريف بك لمكتبه بعد ثلاثة شهور من تعنيفه إياى ليقول لى: «إزاى تبقى أخ الملازم أول عز الدين شرف ضابط مباحث قسم مصر الجديدة وتطلب إنك تسيب سلاح المدفعية.. ده أخوك رد لى كل ما سرق من بيتى فى ظرف ساعتين إثنين من إبلاغى عن السرقة.. إنت حاتقعد معانا هنا ولو عزُت أى حاجة أو حد ضايقك تعالى لى من نفسك فورا».

كان تفكيرى فى ذلك الوقت أن سلاح المشاه هو السلاح المقاتل الرئيسى، وأن الضابط المشاه هو العنصر الأساسى فى أى معركة وباقى الضباط هم عناصر معاونة، ولكن تغيرت هذه الفكرة بعد إتمام الدراسة حيث ثبت لى أن المنظومة القتالية متكاملة، وإن كان جندى المشاه هو الذى ينهى المعركة.

من طرائف العمل فى مدرسة المدفعية بعض تقاليدها المتوارثة من قديم الزمن - كما قال لنا الضباط الأقدم - ومنها أن الضابط المستجد لا يقوم بتعليق شارة المدفعية (الشرابنيل) على البدلة العسكرية إلا بعد التخرج من مدرسة المدفعية. وأن الضابط الأحدث عندما يعطى التمام للضابط الأقدم أو للقائد لابد أن يتم بالخطوة السريعة وليس بالخطوة المعتادة كما يتم فى باقى أسلحة الجيش، هذا علاوة على تقديس الأقدمية مهما كانت الأسباب والظروف.

وبالرغم من الإنضباط الشديد الذى كان يسود الحياة فى مدرسة المدفعية إلا أننا، وأعتقد ربما نكون أول من قام «بالتزويغ» من المدرسة بعد إنتهاء طوابير اليوم لنمضى أمسيات فى مصر الجديدة لنعود للمبيت بالمدرسة، وإن كان بعضنا كان يفضل البقاء فى المدرسة لممارسة لعب كرة القدم. وكان المكان المميز والمفضل لنا هو إما كازينو «مونترو» مكان الكلية الحربية الحالية وكان مكان صحراوى منعزل، أو كازينو «بافيون دوريه» فى ميدان روكسى الذى كان يعد من أجمل الميادين فى مصر الجديدة، وكانت سينما روكسى بحديقتها الكبيرة الواسعة تجمّله ويحيط بها صالة التزلج على الجليد وصالة «الباتيناج» ، كما كانت متعة بعضنا هى لعب البلياردو فى الصالة التابعة لسينما أوازيس بمصر الجديدة.

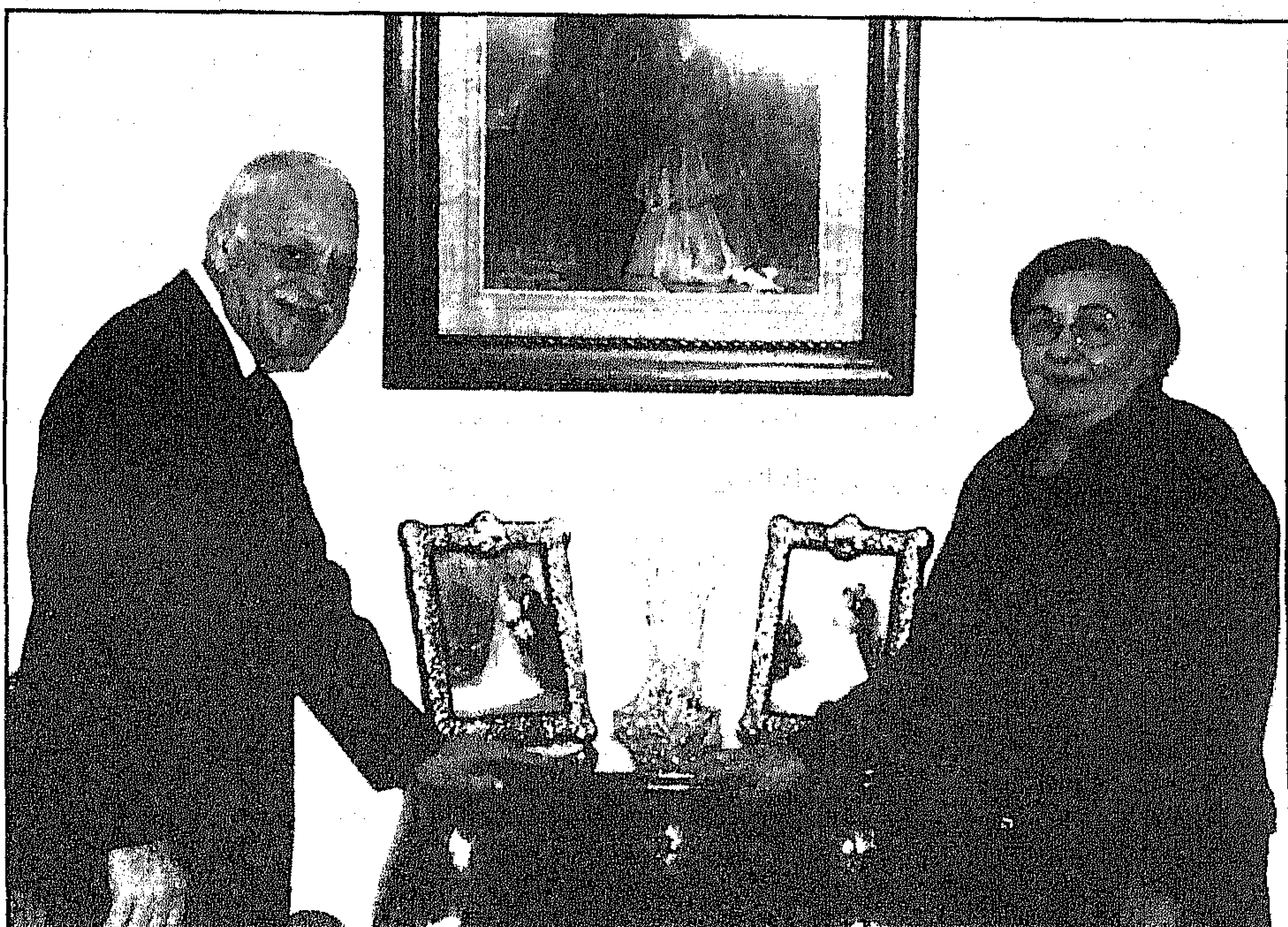
وأذكر أن أول مرتب تسلمته كان له قصة طريفة كان بطلها الصاغ محمد مصطفى لطفى قائد ثان جناح مدفعية الميدان بمدرسة المدفعية؛ فقد حل يوم أول مارس سنة ١٩٤٩ ونودى علينا من أركان حرب المدرسة الصاغ كمال الدين أيوب لنتوجه إلى جناح الميدان لتسلم مرتباتنا، وهناك انتظرنا خارج المبنى حيث كان الصاغ محمد مصطفى لطفى يجلس على كرسى ميدان وأمامه بالطول ترابيزة خشب ٦ قدم وكان يقرأ إسم الضابط الذى يتقدم ويؤدى التحية ويتسلم مرتبه ويؤدى التحية وينصرف وهكذا، إلى أن جاء دورى وقام بالنداء على إسمى فتقدمت وأديت التحية له وفوجئت بأنه رمى المرتب على إمتداد ذراعه على الترابيزة ولم ينظر إلى. فوقفت مكانى ولم أتقدم خطوة، وهنا رفع رأسه باستغراب قائلا لى: «ما بتاخدش مرتبك ليه يا ضابط؟» فقلت له: «والله دى مش الطريقة اللى يتعامل بها الضباط مع بعض!»، فرد: «مش فاهمْ قصدك إيه؟» .. فقلت له: «إنتم علمتونا أن الضابط له كرامة.. وأعتقد أن هذا الأسلوب اللى إتبعته حضرتك ينال من كرامتى كضابط ولذلك أنا بارفض التعامل به، فنظر إلى معلقا: «لك حق»، وقام وناولنى بيده المرتب قائلا: «إتفضل يا حضرة الضابط» .. فشكرته وتناولت مرتبى وانصرفت وأتذكر انه كان عشرة جنيهات وعشرة قروش وسبعة مليمات. وكان الصاغ محمد مصطفى

لطفى ضابط عظيم نوبتجى المدرسة فى ذلك اليوم وحضر إلى ميس الضباط حيث نقيم والتقى معنا، وانتحى بى جانبا وشجعنى على التمسك بسلوكى هذا. ومنذ هذا اليوم وحتى الآن صارت بيننا صداقة متينة جدا وإحترام متبادل، وهو بالمناسبة من الضباط الأحرار، وقد عين ليلة الثورة ضابط الاتصال بين الثورة ووزارة الداخلية، ثم نقل لوزارة الخارجية سفيرا وممثل مصر فى بلدان ذات أهمية خاصة كالسويد والجزائر وقبرص.

إلتحقت بفرع الدفاع الجوى للأنوار الكاشفة والرادار، وكنا خمسة من الزملاء هم جمال الليثى، من الضباط الأحرار والمنتج السينمائى فيما بعد، ومحسن أمين عوف وبهيج الكردانى وكمال الدين شاهين وأنا. وكان مدرسو الجناح الصاغ محمد يحيى الصواف ـ الحاكم الإدارى لقطاع غزة فيما بعد ـ واليوزباشى أحمد حمروش ـ من الضباط الأحرار و رئيس هيئة المسرح ورئيس تحرير مجلة روزاليوسف ورئيس اللجنة المصرية للتضامن الآن ـ والملازم مهندس عباس الدهيمى، و كان الصف ضباط المعلمين هم الباشجاويش محمد أبو رجيلة والشاويش فرج السودانى.

استمرت الفرقة لمدة شهور تسعة وكانت الدراسة جادة ومرهقة ؛ وإن لم يخل الأمر من أن يتخللها شىء من الطرافة وكسر حدة العسكرية «الناشفة» للمدفعية، فقبل قرب نهاية الدراسة بالفرقة وكنا قد انتهينا من استيعاب المنهج كله ـ قرر اليوزباشى أحمد حمروش قائد ثان الجناح أن يرفه عنا بأن دعانا بعد الطابور الأول، والذى ينتهى عادة الساعة التاسعة صباحا، إلى الركوب معه فى سيارته الخاصة ماركة فيات من نوع «توبولينو».. وهى صغيرة الحجم ولا تتسع عادة إلا لشخصين، دعانا نحن الخمسة لمصاحبته إلى سينما مترو لحضور حفل العاشرة صباحا، وفعلا انحشرنا نحن الستة فى السيارة، وتوجهنا إلى شارع سليمان باشا، حيث إستمتعنا بفيلم «السابحات الفاتنات».

أعود بالقارىء العزيز إلى التذكرة بأن العائلة كانت قد إستقرت فى السكن الجديد فى ٥ شارع الفاطميين بمصر الجديدة إعتبارا من منتصف العام ١٩٤٨. وكان أصحاب المنزل يقيمون فى الطابق الأول، ولما كانت والدتى إجتماعية بطبيعتها فقامت صداقة بينها وبين حرم الأميرالاى نور الدين حسن مظهر صاحب البيت، وكانت شقيقة الشهيد المحامى إسماعيل عبد الله زهدى الذى اغتيل على أنه محمد فريد بك، وفى نفس الوقت كانت خالة الصاغ محمد فوزى (الفريق أول فيما بعد)، وكانت العائلة تتكون من خمسة آنسات وصبى واحد ـ أحمد ـ و كان من الطبيعى أن تلتقى العائلتان ببعضهما يوميا إما بالمصادفة أو بالزيارات، ومن هنا وقد كنت فى سن يسمح لى بالتفكير فى إكمال نصف دينى، وأن أبحث عن شريكة حياتى من أجل حياة مستقرة، وبدون إطالة فقد إخترت الإبنة الثالثة



سامى شرف وحرمه
رحلة عمر لأكثر من خمسين عاماً على الحلو والمر

«**تغريد**» ـ أكملت دراستها فى مدارس الراهبات «**نوتردام**» بالفرنسية ـ لتكون شريكة حياتى؛ وذلك بعد أخذ رأى صاحبة الشأن نفسها والوالدة والوالد، تقدمت لخطبتها فى ربيع عام ١٩٥٠، ثم تم عقد قراننا فى يوم الخميس السادس من صفر ١٣٧٠ الموافق ١٦ نوفمبر ١٩٥٠، وتزوجنا يوم الخميس ١٣ رجب ١٣٧٠ الموافق ١٩ إبريل سنة ١٩٥١ ـ ليلة ذكرى ميلادى ـ وكنت قد ترقيت إلى رتبة الملازم الأول وأصبح مرتبى ١٢ جنيها فى الشهر. كان أول سكن خاص بى بعد الزواج عبارة عن شقة فى العمارة رقم ٨ شارع «فرديناند دى لسيبس» فى مصر الجديدة من غرفتين وصالة وكان إيجارها خمسة جنيهات فى الشهر. طبعا لم يكن الراتب الشهرى يكفينا فكنا فى أغلب أيام الأسبوع نقيم طوال النهار فى منزل حماتى أو والدتى ونعود فى المساء لمنزلنا للمبيت فيه.

وفى نوفمبر ١٩٤٩ أتممت الدراسة فى مدرسة المدفعية وتخرجت وتوزع أفراد مجموعتى على وحدات أفرع سلاح المدفعية المختلفة، وكان من نصيبى أن عينت فى اللواء الأول المضاد للطائرات الذى كان يقوده الأميرالاى(العميد) محمد صادق بك ويتولى مناصب أركان حربه كل من الصاغ أ.ح محمد أبو الفرج على والصاغ أ.ح حسان عبد الرحيم. وعندما قدمنا أنفسنا لرئاسة اللواء تم توزيعنا كالآتى: جمال الليثى وسامى شرف وكمال الدين شاهين إلى الآلاى الأول أنوار كاشفة، ومقره صحراء الماظة، وموقعه آخر وحدة عسكرية على طريق القاهرة السويس الصحراوى، ولم يكن هناك من وحدات بعد ذلك إلا لالآى الحدود عند علامة الكيلو ٤,٥ والذى كان يفصل بين القوات المصرية البريطانية المعسكرة على ضفاف قناة السويس من مدينة السويس حتى مدينة بورسعيد مرورا بمدينة الإسماعيلية. وفى الآلاى الأول عينت فى البطارية الرابعة التى كان يقودها الصاغ منير صدقى وهبة ونائبه الصاغ صلاح الدين أحمد كامل، وكان باقى الزملاء الضباط هنرى يعقوب صبرى وكمال الدين الغر (رئيس الرقابة الإدارية فيما بعد) والسعدى حامد المصرى وعبدالقادر على عيد الذى شارك فى إحدى المؤامرات عندما كان يعمل فى مكتب المشير عامر ـ وعدلى رياض رزق الله وعلى أحمد قناوى. وقد توليت مهمة ضابط تعليم البطارية إلى أن نقلت لتولى مهمة ضابط تعليم الآلاى كله ومساعدا للأركان حرب فأركان حرب الآلاى فى بداية سنة ١٩٥٢.

ولقد تمت أحداث وأنشطة خلال عملى فى هذا الآلاى تعرضت لها تفصيلا فى فصل آخر من هذا الكتاب.

والشىء الذى أحب أن أنوه عنه خلال عملى فى هذه الوحدة هى تلك الأعمال التى كانت تعتبر خارجة عن صميم واجبات الجيش المصرى من تدريب على القتال أو على إستخدام السلاح.

ففى أحد الأيام إستدعانى قائد البطارية وكلفنى بأن أقوم فى خلال ساعتين بتجهيز أربعة بواعث أنوار كاشفة - جهاز ضخم يستطيع أن ينير السماء بضوء باهر وكان الغرض من إستخدامه هو كشف أماكن الطائرات المعادية التى تغير على مواقعنا ويتتبعها بمعاونة جهاز الرادار إلى أن تتمكن وحدات المدفعية المضادة للطائرات من إصابتها وإسقاطها - واعتقدت أننا سنقوم بمناورات، إلا أننى فوجئت به يقول لى وهو فى حالة من الضيق والغضب و«القرف»: «يا سيدى جت إشارة من رئاسة اللواء لتجهيز هذه الأجهزة، غالية الثمن، لكى نضىء بها أحد الاحتفالات التى سيحضرها الملك فاروق فى قصر «الزعفران» - مكان جامعة عين شمس حاليا - وكانت تقيمه الملكة نازلى لجمع تبرعات فى شكل حفل خيرى. وأضاف الصاغ منير صدقى أن التنفيذ يجب أن يتم قبل غروب شمس ذلك اليوم، وحيث أن دور الخدمات الخارجية يقع على شخصى فقد أصبحت المسئول عن تنفيذ هذه المهمة. وفعلا قمت بالمهمة وتوجهت مع جنودى إلى قصر الزعفران حيث وجدت فى إنتظارى الأميرالاى محمد صادق بك قائد اللواء بنفسه وإستقبلنى بقوله: «إنت إتأخرت ليه يا حضرة الضابط؟» فرديت: «يا أفندم الأوامر لدى أن أكون هنا قبل آخر ضوء والآن الشمس لم تغرب بعد». فقال: «شوف شغلك يا حضرة الضابط ومش عايز أسمع أى ملاحظات». فعلقت: «أحب أعرف إيه هو شغلى هنا وحا أعمل إيه بهذه الأجهزة؟» فقال الرجل: «تنور المكان».. ثم إستدار وهو يقول لى: «اتصرف يا حضرة الضابط!» فقمت باستطلاع المكان فوجدت حمام سباحة وحوله بعض الكراسى و الطاولات، فاستنتجت أنه الهدف المطلوب إنارته. وفعلا صح إستنتاجى وبدأت التجارب، وانتظرت مسئول من القصر ليبلغنى متى نبدأ عملنا - وبعد الغروب بساعة تقريبا حضر شاب أنيق لمقابلتى وعرفنى بنفسه على أنه أحد رجال التشريفات، وبعد أن تأكد أن كل الترتيبات قد تمت همس لى: «أنصحك أنت ورجالك يا حضرة الضابط أن تغمضوا أعينكم إذا رأيتم أى شىء».. وسكت! وطبعا فهمت ما يقصد ولكنى أردت التأكد لئلا أسىء الظن فتساءلت: «ماذا تقصد بكلامك؟» فقال لى: «هذا كل ما أستطيع أن أصرح لك به.. وإنت طبعا فاهم ماذا أقصد!».

وما قصده وما فهمته حصل.. فقد دارت فى الحفل كئوس الخمر وتمايل السكارى من الحضور من الأمراء والأميرات وعلية القوم، ولم يحضر الملك هذا الحفل، أو لكى أكون صادقا فإنى لم أره أو ألمحه. وفى فجر اليوم التالى جاءنى الأميرالاى محمد صادق ليقول: إن علىّ أن أحزم معداتى وأرحل برجالى لأعود إلى وحدتى.

وتكرر هذا الحدث فى نهاية سنة ١٩٥١ ولكن فى قصر محمد على بشبرا - الذى أصبح مقراً للمعهد الزراعى العالى - ففى هذا الحفل الذى حضره الملك فاروق ورقصت

فيه الراقصة سامية جمال وتمت فيه مهازل يأبى لسانى النطق بها، كما يأبى قلمى أن يسطرها. والحمد لله لم يطل الزمن إلا وقد قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وعقب هذا الحفل ألح لى قائد الآلاى فى حديث خاص بأن اللواء محمد صادق بك - وكانت زوجته إنجليزية - معجب بى جدا ويريد أن يزوجنى من إبنته الوحيدة، فقلت له: «نقبه على شونة».. فأنا خاطب فعلا وحضرتك عارف، ولن أتزوج مهما كانت الظروف إلا من المصرية التى اخترتها فعلا.

خلال عام ١٩٥١ اجتزت الامتحان بدرجة امتياز كمعلم لرادار المدفعية المضادة للطائرات من خلال فرقة عُقدت فى مدرسة المدفعية، وترتب على هذا أن رشحتنى قيادة المدرسة للنقل كمعلم رادار فيها، وصدرت فعلا أوامر رئاسة سلاح المدفعية يوم ٢٢ يوليو ١٩٥٢ لكى أنفذ هذا النقل ولكن حال دون تنفيذه قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وتكليفى بتولى مسئولية تأمين الآلاى الأول وكذا طريق القاهرة السويس الصحراوى حتى الكيلو ٤,٥ منه، كما سيرد تفصيلا فى مكان آخر من هذا الكتاب.

وفى شهر ديسمبر ١٩٥١ رشحت لحضور فرقة الشئون الإدارية التى تؤهل الضابط للترقى لرتبة اليوزباشى (النقيب)، وهى الفرقة التى التقيت فيها لأول مرة بالرئيس جمال عبد الناصر. و قد انتظمت فى الدراسة حتى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ - يوم حريق القاهرة - حيث ألغيت جميع فرق الجيش نظرا لإعلان حالة الطوارىء ونزول الجيش للسيطرة على الأمن فى البلاد، وكنت من ضمن القوات التى عسكرت فى حديقة الأزبكية فانتدبت للعمل مع هيئة أركان حرب وعمليات رئاسة القطاع فى ميدان باب الحديد (محطة مصر).

ولقد خضعت لسلسة من تحقيقات النيابة العامة نتيجة وجودى مع الزملاء مختار هلودة ومحمد حلمى عبد الخالق فى ميدان الإسماعيلية - التحرير - صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ أثناء قيامنا ببعض المشتروات، والتى أعقبها مشاركة الزميل محمد حلمى عبد الخالق - قسرا - جنود البوليس فى تظاهرهم فى الميدان وهم فى طريقهم لمبنى مجلس الوزراء، حيث حملوه على أكتافهم رغما عنه وكان يرتدى ملابسه الرسمية وكنا مختار وأنا قد غادرنا الميدان قبل وصول المظاهرات إليه..

أعود إلى حياتى الخاصة فأستطرد أنه فى يوم الأربعاء ١٣ شعبان ١٣٧١ الموافق ٧ مايو ١٩٥٢ رزقنى الله بابنتى البكرية «**ليلى**»... ثم فى يوم الجمعة ٢٥ ذو الحجة ١٣٧٢ الموافق ٤ سبتمبر ١٩٥٣ رزقت بابنتى الثانية «**هالة**»، وفى يوم الخميس ١٢ صفر ١٣٧٥ الموافق ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ وصل الولد الأول والابن الثالث «**هشام**»، وفى

يوم الأربعاء أول ربيع الأول ١٣٨٢ الموافق أول أغسطس ١٩٦٢ رزقت بالابن الرابع والأخير «**محمد**».

ليلى.. تزوجت يوم ٣٠ يوليو ١٩٧٠ من الملازم أول حسين غالب الضابط بسلاح المشاه وخريج الكلية الحربية سنة ١٩٦٨ وقد حضر حفل الزواج الرئيس جمال عبد الناصر ونائب الرئيس على صبرى الذين وقعوا كشهود على وثيقة زواجها، ولم يحضر السيد أنور السادات الذى قيل أنه كان مريضا فى ذلك الوقت فى ميت أبو الكوم وكذلك السيدة قرينته وأبنائه بالرغم من أن الدعوة كانت قد وجهت لهم جميعا. وقد أمر الرئيس جمال عبد الناصر الأخ والزميل محمد احمد بأن يرتب مع الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى إجراءات نقل حسين غالب إلى الحرس الجمهورى وتم ذلك فعلا بعد أن تكتم الجميع الخبر عنى. وبعد انقلاب مايو ١٩٧١ نقل حسين غالب من الحرس الجمهورى إلى وظيفة مدنية فى وزارة السياحة ونقل معه من القوات المسلحة أبناء السادة عبد المحسن أبو النور ووجيه أباظة وسعد زايد، وعمل حسين تحت قيادة أحمد زكى عبد الحميد الذى كان أيضا مبعداً من القوات المسلحة لشهادته فى المحكمة الاستثنائية لصالح الفريق محمد فوزى واختار حسين غالب بعد ذلك العمل فى القطاع الخاص وانتسب لشركة ميريديان العالمية للفنادق وتدرج فى وظائفها حتى أصبح مديرا عاما إقليميا ثم انضم الآن لإحدى الشركات العالمية.

ووهب الله لها من الأبناء ثلاثة خالد وشريف اللذان تخرجا من الجامعات ويعملان فى القطاع الخاص، وخالد متزوج حديثاً، كما أن شريف قد تقدم لخطبة ليلى ابنة عبد الحميد جمال عبد الناصر، ثم الحفيدة «**هبة**» وهى مازالت طالبة فى الجامعة الأمريكية.

أما الابنة الثانية «**هالة**».. فقد تزوجت فى نفس يوم زواج أختها ليلى من النقيب شرطة حسين شوقى محمد على العشيرى خريج كلية الشرطة سنة ١٩٦٧ ووقع وثيقة زواجهما الرئيس جمال عبد الناصر ونائب الرئيس حسين الشافعى وكان حسين العشيرى أحد ضباط حرس جامعة القاهرة وبقى فيه بعد الزواج واستمر فى خدمة الشرطة بناء على استدعاء من ممدوح سالم بعد انقلاب مايو إلا أنه نقل للعمل فى أمن بنى سويف ثم الفيوم فالقضاء العسكرى إلى أن أحيل للتقاعد وهو برتبة اللواء..

ووهب الله لهما من البنات والبنين أربعة، إنجى وهى تعمل كمحامية فى أحد المكاتب الاستشارية القانونية الدولية، وسلمى خريجة كلية التجارة جامعة القاهرة ومتزوجة من السكرتير الدبلوماسى فى وزارة الخارجية خالد سامح أنيس ولديهما ابنان «**حسن**»

و«**إسماعيل**»، و«**شيرين**» خريجة كلية الحقوق جامعة القاهرة ومتزوجة من ابن بنت خالة والدها.. عمرو سيف النصر ببنك A.B.C. بالقاهرة وقد رزقا بتوأم حسين ويوسف، ثم أحمد العشيرى وهو طالب ثانوى فى مدرسة الجيزويت.

وهشام سامى شرف.. تخرج من كلية الزراعة جامعة عين شمس، وحيث أنه كان طوال حياته ومنذ الصغر يهوى الطيران فقد رفض وترك العمل كمعيد فى الكلية وكصحفى فى جريدة الاتحاد فى أبى ظبى ليصر على الالتحاق بمعهد مصر للطيران ليتخرج منه ويصبح الآن كابتن طيار بأربعة شرائط ونجمة على طراز ثقيل من طائرات «الإير باص». وهو متزوج من «لبنى» وهى محامية خريجة كلية الحقوق جامعة القاهرة وكانت تعمل من قبل فى مؤسسة مصر للطيران.. ووهبهما الله من الأبناء ثلاثة.. أحمد ومريم وشريف وهم ما زالوا طلبة.

محمد سامى شرف.. آخر العنقود، محاسب وخريج كلية التجارة جامعة عين شمس. شغل أكثر من وظيفة فى القطاع الخاص منذ تخرجه وتلقى دورات تدريبية متقدمة فى الكومبيوتر وهو الآن يعمل كمدير للعلاقات العامة فى إحدى شركات البترول الأجنبية العاملة فى مصر. متزوج من الدكتورة «**ريما**» وهى طبيبة فلسطينية من إحدى عائلات القدس العربية ـ وقد حباهما الله بابنتين «**رنا**» و«**نور**» طالبتين فى مرحلة التعليم العام.

الحصيلة العائلية حتى الآن، من سامى شرف وحرمه تغريد نور الدين حسن مظهر:

من الأبناء والبنات: أربعة.

من الأحفاد: إثنا عشرة.

من أبناء الأحفاد: خمسة.

والحمد لله رب العالمين....

ولنكمل المسيرة الشخصية فى مرحلة جديدة، وأعنى بها المرحلة التى عشتها فى ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.. فبعد قيام الثورة بأيام ثلاثة ندبت للعمل بالمخابرات الحربية (العامة فيما بعد). وبعد شهور قليلة نقلت للعمل فى القسم الخاص، وكانت مكاتبنا فى مجمع التحرير فى الدور العاشر، وبدأت فى هذه الفترة فكرة إنشاء جهاز المباحث العامة وكانت الخطوات الأولى لتشكيل هذا الجهاز فى الدور العاشر أيضا من نفس المبنى.

وقد يندهش القارئ الكريم أنه لم يكن لدى تليفون فى الكابينة ـ التى كنت أستأجرها

بعقد مكتوب من المحافظة ـ ولم يتم تركيبه إلا سنة ١٩٦٨ عندما طلبنى الرئيس جمال عبد الناصر تليفونيا وكنت فى الكابينة، فاستمهله من رد على مكالمته فى المنزل إلى أن أبلغونى أن الرئيس على التليفون فلما طلبته قال لى: «إنت بتنهج ليه؟» فقلت له أنى قادم من الكابينة، فاندهش وأمر عبد المجيد فريد سكرتير عام الرئاسة بتركيب تليفون خاص فى الكابينة، والاندهاش كان مرجعه إلى أن الرئيس لم يكن يطلبنى فى المنزل أو الكابينة إلا نادرا، لأنه اعتاد تواجدى باستمرار فى مكتبى سواء فى منشية البكرى أو فى المعمورة.

وأنهى هذه الحدوتة الشخصية بأنى قد مُنحت من الأوسمة من رؤساء وملوك الدول العربية والأجنبية ما يفوق الخمسة وعشرين نيشانا ووساما من كل من اليمن السودان والمغرب وتونس ويوغوسلافيا وكمبوديا وأفغانستان وساحل العاج وإثيوبيا والنيجر وبولندا وبلغاريا وماليزيا ورومانيا وموريتانيا وفنلندا والسنغال والكونغو الشعبية والمجر وإفريقيا الوسطى.

أما الأوسمة التى مُنحتها من مصر فهى الأوسمة العسكرية التى حزتها قبل قيام ثورة يوليو ٥٢ كضابط فى الجيش المصرى وهى وسام محمد على الكبير ووسام نجمة فلسطين ووسام التحرير بمناسبة قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

الفصل الثانى

عبد الناصر الرجل .. والإنسان

● «مشكلتنا مع ناصر أنه بلا رذيلة مما يجعله من الناحية العملية غير قابل للتجريح، فلا نساء ولا خمر، ولا مخدرات، ولا يمكن شراؤه أو رشوته أو حتى تهويشه، نحن نكرهه ككل، لكننا لا نستطيع أن نفعل تجاهه شيئاً، لأنه بلا رذيلة وغير قابل للفساد»

يوجين جوستين
المخابرات المركزية الأمريكية

رؤية من قريب

■ لو أنك إقتربت من شخص جمال عبدالناصر ساعة ـ لا سنين طويلة حافلة ـ لأصابتك الدهشة وأنت ترى السهام تُلقى على ذكرى الرجل تحاول أن تنسب إليه ما هو برىء منه.

وتزول دهشتك عندما تفكر أن جمال عبدالناصر ما زال يمثل خطراً على البعض، لذلك يحاولون حربه حتى بعد أن استجاب لنداء ربه.

ورغم إدراكى لهذا، ورغم أن كل هجوم على جمال عبدالناصر اليوم يجعلنى أحس أنه فى رحاب الله أقوى من أعدائه أحياء!

وهنا أحاول أن أقترب من جمال عبدالناصر، إذ أريد من الناس أن يعرفوا من هو جمال عبدالناصر الإنسان..

بعد رحيل جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ قُفلت الدائرة، ولكن ماذا تحوى داخلها؟

ثورة ٢٣ يوليو، باندونج، ملحمة السويس، دمشق والوحدة العربية، ثورة الجزائر، رجوع اليمن إلى القرن العشرين، تحرير لإفريقيا، قوانين يوليو١٩٦١.. ملكية فثورة فجمهورية.. عروبة، حرية، اشتراكية، وحدة..

ما هو باق: صورة جمال عبدالناصر وما أصبحت ترمز إليه من الإحساس بالكرامة والحرية وروح التحديث والشعور بالمكانة الدولية.

استطاع عبدالناصر أن يمثل أغلبية الشعب تمثيلا صادقا، وأن يدافع عن الأمانى القومية دفاعاً حقيقياً؛ واستطاع بذلك أن يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة فتبايعه عبر هذه الحركة شعوب الأمة العربية بزعامة لم يحصل عليها من قبل أى إنسان آخر، لا من حيث اتساع أفقها وشمولها ـ من العراق إلى المغرب ـ ولا من حيث نوعيتها.. عامة تنبثق من الشعب، من مجموع طبقاته وفئاته وأفكاره، وهى تنبثق من أمانى الشعب، من مطالبه، الذى نادى بها منذ أكثر من قرن، ومن أحلامه التى أخذت تتراءى له منذ أن لفته كوابيس التخلف والاستعمار والتفرقة والفقر، ومن تراثه وكيانه القومى ومصالحه العامة.

كان لعبد الناصر صورته الجماهيرية الطبيعية وغير المصطنعة وقد نفذت إلى قلوب الجماهير العربية العريضة ووجدانها، فى أقطار لم يكن لعبدالناصر سلطان عليها ـ بل كانت بعض حكوماتها تسعى للقضاء على صورته فى وجدان الناس ـ لماذا؟ لقد كان يريد أن يجعل من مصر نموذجا على الأرض العربية يجسد معنى الإستقلال السياسى والاقتصادى، نموذجا تتحقق فيه حرية الوطن والمواطن عن طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل، أى التنمية والقضاء على التخلف والاستغلال وتحقيق عدالة توزيع ناتج هذه التنمية على الجماهير التى صنعتها بنفسها.

كان يريد نموذجا لمجتمع عصرى متطور، ينتشر فيه التعليم والتصنيع، ويبنى قوته الذاتية المستقلة. ولم يكن ينطلق فى بناء مصر من منطلق قطرى، ولا كان يرى أن دور مصر فى أمتها محصوراً فى مجال مصرى، بل كانت كل معاركه من أجل تقريب يوم الوحدة العربية التى كان يراها كل لا يتجزأ سواء من ناحية الأمن أو التنمية.. وجها عملة واحدة هى الإستقلال.

وهذا المفهوم هو أكثر إلحاحا الآن فى ظل عالم أحادى القطبية؛ فالوحدة هى الخيار الحتمى، وليس لنا ولن يكون لنا طريق غيره إذا أردنا البقاء والحياة على ظهر هذه الأرض.

صورة جمال عبدالناصر الجماهيرية كانت نابعة من ارتباطه بتراب الوطن الذى جسده فى شخصه حتى أصبح هو ذاته مادة مثالية لدراسة حالة نادرة من تحليق صورة الزعيم السياسى فى آفاق لم يسبق أن وصل إليها أحد حتى الآن... فثوابت برنامج عبدالناصر منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو هى أهداف تاريخية لن تسقط إلا بتحقيقها. أليس صحيحاً أن شعارات مثل «نفط العرب للعرب» و«ثروة العرب للعرب» هى شعارات صحيحة ومنطقية، وأن العمل بعكسها غير مقبول كأن تسخر ثروة العرب ونفطهم لزيادة ثراء الأجنبى الأمريكى وبناء تقدم أوروبا؟! ألسنا نحن أولى بهذا المجد وتلك الرفاهية والثراء؟ إن تراث عبدالناصر يعتبر تجربة إنسانية حية وثرية نأخذ منها الجوهر الأساسى ونجتهد فى التفاصيل وفق ما يستجد من ظروف ومتغيرات.

قوة منطق عبدالناصر مستمدة من قوة منطق التاريخ.. إن ارتباطه بتراب الوطن وتاريخه كان هو الذى صاغ لجمال عبدالناصر صورته الجماهيرية، أما التزامه بقضايا الوطن ومسارعته للدفاع عنها فقد كانت وسيلته فى توصيل هذه الصورة إلى الشعوب العربية فى كل مكان.

لو رجعنا إلى حادث ميدان المنشية بمدينة الإسكندرية يوم السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٥٤ فأثناء إلقاء الرئيس جمال عبد الناصر خطابا سياسيا فى جموع الشعب انطلقت رصاصات ستة موجهة إلى صدره، ولكنه لم يهتز له روع، إنما ظل واقفا فى مكانه يتحدى

القاتل، بينما اختبأ بعض الحاضرين تحت المنصة التى كان يخطب عليها، ووسط انطلاق الرصاص الذى أخطأه، استمر عبدالناصر يتحدث إلى الناس لم يهتز، وكانت كلماته ملحمة شجاعة وترجمة صادقة لما فى عقله الباطن ولما يكنه لمصر من حب، قائلا:

«أيها الأحرار.. أيها الأحرار أتكلم إليكم بعون الله بعد أن حاول المغرضون أن يعتدوا علىّ فدمى فداء لكم، وحياتى ملك لكم..

أيها الرجال، أيها الأحرار هذا هو جمال عبد الناصر بينكم.. أنا لست جبانا.. أنا قمت من أجلكم ومكافحاً فى سبيلكم فليقتلونى؛ فلأمت من أجل مصر.. من أجلكم.. من أجل أحفادكم.

أيها المواطنون.. كافحوا واحملوا الرسالة، فكلكم جمال عبدالناصر.. تدافعون عن الحرية وعن الكرامة..

سيروا على بركة الله.. لا تخافوا الموت فالدنيا فانية.. والله معكم ولن يخذلكم.. فلن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر.. إنها معلقة بكم أنتم وبشجاعتكم وبكفاحكم..

وإذا مات جمال عبدالناصر فليكن كل منكم جمال عبدالناصر.. متمسكين بالمبادئ وبالمثل العليا.

يا إخوانى دمى من دمكم وروحى من روحكم.. ومشاعرى من مشاعركم..

أيها الرجال لقد استشهد المخلصون فى سبيل الله.. وأنا مستعد للاستشهاد فى سبيلكم وفى سبيل الله.

فليبق كل منكم فى مكانه.. إننى حى لم أمت.. ولو مت فان كل واحد منكم هو جمال عبدالناصر ولن تسقط الراية ....»

جمال عبدالناصر، أول رئيس يهتم قولاً وعملاً بالفقراء، إنحاز لهم وعادى الإقطاع والرأسمالية الكبيرة والمستغلة.. قد يكون حدث تجاوزات.. وهذا جائز لكنه لا ينفى إطلاقا أنه وقف إلى جانب العمال والفلاحين وصغار الموظفين.

كانت الشقة ذات الغرف الأربعة إيجارها دون الجنيهات العشرة، وكان كيلو اللحم بأقل من خمسين قرشا، وكان سعر متر الأرض لا يزيد بأى حال عن الخمَسة جنيهات وقد كان فى بداية الخمسينات بما لا يزيد عن الستين قرشا فى مناطق مصر الجديدة والمهندسين وبالذات المنطقة المحيطة بنادى الصيد المصرى.

كانت الحياة هادئة بالرغم من المعارك والتحديات التى خاضتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة عبد الناصر، كانت هناك طبقة متوسطة وهى عصب الأمم وعصب الشعوب والمجتمعات

ومنها يخرج كل ما هو عظيم فى حياة الشعوب من ثقافة وفن وأدب وإبداع.. أين هذه الطبقة الوسطى وأين الإحصائيات التى تبين العدد الكبير الحقيقى للفقراء الآن؟!

وبمناسبة الفقراء فيحضرنى واقعة حدثت أثناء إحدى زيارات جمال عبدالناصر لصعيد مصر عندما توقف القطار فى إحدى المحطات فوجئنا برجل بسيط يلقى «ببؤجة أو صرّة» وقعت بين أرجلنا؛ وتملك الحضور شىء من الارتباك والمفاجأة، وسارع أحد ضباط الحراسة الخاصة بالتقاط هذه الصرّة بحذر وبدأ يفتحها داخل إحدى كبائن القطار، وكانت المفأجاة أن الصرة لا تحوى إلا «رغيف بتاو وبصلة» فى منديل محلاوى! ولم يفهم أحد من الحضور رغم نمو حاسة حب الاستطلاع، لماذا رمى الرجل الطيب بهذه الصرة؟ إلا أن جمال عبدالناصر الصعيدى كان الوحيد الذى فهم ماذا تعنى هذه الرسالة، وأطل برأسه بسرعة من القطار وأخذ يرفع صوته فى اتجاه الرجل الذى ألقى بالصرة قائلا له: «الرسالة وصلت يا أبويا، الرسالة وصلت ...»

لم يكد الركب يصل إلى أسوان حتى طلب الرئيس عبد الناصر تقريرا عاجلا عن عمال التراحيل وعن أحوالهم المعيشية.

وفى خطابه مساء ذلك اليوم فى جماهير أسوان قال: «يا عم جابر.. أحب أقول لك إن الرسالة وصلت وأننا قررنا زيادة أجر عامل التراحيل إلى ٢٥ قرشا فى اليوم بدلا من ١٢ قرشا فقط، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعى والصحى على عمال التراحيل لأول مرة فى مصر».

لقد فهم جمال عبدالناصر الرسالة التى لم يستطع أحد غيره أن يكسر شفرتها، فالمنديل المحلاوى هو رمز عمال التراحيل، وهم العمال الموسميون الذين يتغربون فى البلاد بحثا عن لقمة العيش ولا يجدون ما يأكلونه سوى عيش البتاو.. وهو نوع من الخبز يعرفه أبنا الصعيد يصنع من الذرة مع مسحوق الحلبة.

كان جمال عبدالناصر مرحا حتى وهو يصارع أعداء الأمة، كان مرحا وهو يصارع المرض، كان يعرف أسماء العاملين معه.. الصغير قبل الكبير، كما كان يعرف أسماء أبنائنا وبناتنا ويتابع أخبارهم فى الدراسة وفى حياتنا الأسرية والاجتماعية، يسأل من نجح ومن سقط أو عن بنت فلان التى تمت خطبتها أو زواجها.. يجاملنا فى جميع المناسبات والأحوال؛ تجد باقة ورد وعليها الكارت باسمه تصل إلى منزلك أو إلى غرفة فى المستشفى التى تعالج فيه سواء أنت أم زوجتك أو أحد الأبناء أو الأمهات والآباء، أو مساعدة مالية أو هدية تتمشى مع المناسبة.

كان جمال عبدالناصر ملاحقا للجميع طول الوقت وفى كل مكان، وكانت حياته محصورة

فى أماكن ثلاثة كما كان دائما يقول لنا:

إما هنا فى المكتب ده فى منشية البكرى.

أو فى القلعة. (السجن).

أو فى التربة (القبر).

رب أسرة بسيطة.. متواضع.. غير متكلف.. لم يحيا فى بذخ.. ملبس بسيط.. طعام بسيط.. لم يخرج عن حدود معينة فى ساعات ضيقه.. لا يرى أحد وهو فى حالة غضب.. تهدأ الأمور ثم يتفاهم.. لم يشعر بأى راحة لا فى صحيانه ولا فى نومه ولا فى أكله ولا فى مشاهدة عائلته الصغيرة وأولاده ولا حتى فى سفره للخارج، وفى زيارته لأمريكا سنة ١٩٦٠ لم يرها، فمن مقر السكن الذى كان خارج مدينة نيويورك إلى مبنى الأمم المتحدة وبالعكس.. وكل الذى شاهده هو الطريق الأسفلت...!

كان يستطيع أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية لكنه لم يستطع أن يعين شخصا فى الجامعة العربية! عندما سعينا لدى السيد عبدالخالق حسونة لتعيين كل من عبدالرحيم عبدالله ـ الثائر اليمنى الكبير ـ وكذلك العقيد محمود أحمد طنطاوى ـ السكرتير السابق للمشير عبد الحكيم عامر ـ فى إحدى وظائف الجامعة العربية، واعتذر عبد الخالق حسونة قائلا لى أنه يأسف لأنه لا يستطيع تلبية هذه الرغبة بالرغم من أننى قلت له أن أمرهما يهم جمال عبد الناصر!!.

لم يكن يأمر فيطاع.. ولم يكن يملك زراير يدوس عليها يرزق بها الناس أو يمنع عنها الرزق أو يحل لهم مشاكلهم كما يريد أو يريدون هم..

فمثلا حكاية لمياء مفرج.. تلك السيدة اللبنانية التى شاءت الأقدار نتيجة ظروف لا دخل لها بها أن تقع تحت إجراءات جمال عبدالناصر للحراسة، ونتيجة للقرارات التى أصدرها الرئيس جمال عبدالناصر فيما بعد بتصفية الحراسات وقعت الأخت لمياء مفرج فى براثن أخطبوط الروتين الذى تفنن أصحابه فى المماطلة فى حصولها على حقها بالرغم من التأشيرة الواضحة الصريحة للرئيس جمال على أوراقها برفع الحراسة! وما زلت لا أعرف إن كانت قد استردت حقوقها أم لا حتى الآن.

ولا ننسى موقف جمال عبدالناصر من المرأة، فقد كان الرجل فى سعيه إلى التحديث يعمل على تحرر نصف المجتمع ليمنح المرأة جميع حقوقها الطبيعية باعتبارها كانت تمثل جانبا كبيرا من المجتمع مهضوم الحقوق، مما جعل عبدالناصر يصر على أن يصدر فى

الميثاق ما نصه: «أن المرأة لابد أن تتساوى بالرجل، ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة».

لقد منح المرأة حقوقها السياسية كاملة وفق الدستور سنة ١٩٥٦؛ فحصلت المرأة المصرية مثلا على حق التصويت قبل أن تحصل عليه المرأة فى سويسرا، كما طبق عليها مبدأ تكافؤ الفرص؛ فأصبحت مديراً عاما وأستاذاً فى الجامعة ووزيراً، كما تساوت مع الرجل فى الأجور والمرتبات؛ الشىء الذى لم يحدث حتى اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتفاوت الأجور بين الرجال والنساء فى نفس الوظيفة. هذا فى الوقت الذى ظلت فيه زوجة جمال عبدالناصر تحتل مكانها التقليدى فى المجتمع المصرى، فهى دائما إلى جانبه فى المناسبات الرسمية وتنشر صورها فى وسائل الإعلام، ولكن لا يشار إليها إلا باسم حرم الرئيس.

ولقد واجه جمال عبدالناصر موقفا صعبا فى أول زيارة صاحبته فيها قرينته إلى اليونان؛ فقد كان هناك حفل إستقبال معد للرئيس وحرمه، وتقضى قواعد البروتوكول فى مثل هذه الرسميات بأن يدخل الملك بول ملك اليونان إلى قاعة الإحتفال متأبطا ذراع زوجة الضيف إحتفاء بها، بينما يدخل الضيف وقد تأبط ذراع الملكة فريدريكا. ورفض الرئيس جمال عبدالناصر هذا الوضع الذى يتنافى مع تقاليد البلاد دون أن يجرح أيضا شعور مضيفه بأن تأبط هو ذراع الملك بول بالطريقة التى اعتاد الأصدقاء فى مجتمعنا الشرقى أن يتأبطوا ذراع بعضهما البعض بينما ترك الزوجتين تدخلان سويا.

وكان جواهر لال نهرو الزعيم الهندى الكبير يقول: «أن ما أحبه فى ناصر أنه يتعلم دائما».

وتميز الرئيس جمال عبد الناصر بصدقه المطلق، ونهمه المتصل للمعرفة، وشجاعته وهذا ما جعله رجل الفكر والفعل المؤهل لقيادة أمة فى حقبة حاسمة.

كان شعار عبد الناصر دائما هو التغلغل فى الواقع والتفتح على العالم.

والثورى الذى يريد أن يغير جذريا وجوهريا، عليه أن يعرف واقعه ويغوص فيه إلى القاع.

وقد رحل الرجل مبكرا وقبل أن يكمل المشوار، ولكنه ترك لنا دليل فكر ودليل فعل.

لقد أثبتت حقبة طويلة من الزمن والانقلاب المضاد صحة ما اكتشفه وطبقه جمال عبدالناصر. وتأكد للأمة من المحيط للخليج أنه ليس لنا طريق آخر سوى الذى شقه لها عبدالناصر، وما أحوجنا هذه الأيام إلى السير على طريق جمال عبد الناصر؛ لعلنا نعيد لهذه الأمة ما كان لها فى السابق من قدر ومكانة، فقدتهما عندما انحرفت عن الطريق.

حكايـــات(*)

■ لا حول ولا قوة إلا بالله

سنة ١٩٥٣ شعر جمال عبدالناصر بآلام الزائدة الدودية واستدعى الدكتور مظهر عاشور ـ كان كبير الجراحين بالمستشفى العسكرى العام بكوبرى القبة ـ وذلك للكشف عليه فى منزله بمنشية البكرى، وبينما كان الدكتور مظهر عاشور يقوم بإجراء الكشف عليه قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله!»

فسأله الرئيس:

«هى الحالة خطيرة للدرجة دى؟!»

فقال الدكتور: «أبداً.. دى العلة البدنية هنا بسيطة ولا تحتاج إلا لعملية جراحية بسيطة لاستئصال الأعور، ولكننى أستغفر الله لعلة أخرى وهى أننى سمحت لأذنى أن تسمع عنك فرية دنيئة ....

فسأله الرئيس:«وإيه إللى سمعته يا دكتور مظهر؟!»

فقال: «كنت منذ أيام أزور بعض الأصدقاء فى لقاء إجتماعى فقال واحد من الحاضرين أنه زارك وشاف بيتك مفروش من قصر الملك.. من عابدين.. وأنا داخل لك النهاردة شفت حجرة الجلوس وحجرة النوم اللى إحنا فيها دلوقت ولكنى لم أجد شىء مما زعموه وافتروه عليك.. فسبحان الله»!

وابتسم جمال عبد الناصر رغم آلامه وقال: إننى أتوقع الكثير من هذا الكلام.. وأن مثل هذه الفريات وغيرها موش حاتعقدنا عن تحقيق أهدافنا.. يا دكتور مظهر أشهد بأن كل شىء حايكون لغيرى ولو على حسابى ...

(*)يحتوى هذا الفصل على قصص وحكايات ورسائل أحد أطرافها الرئيس جمال عبد الناصر ولقد وصلت محتوياتها ومضمونها لى إما أن يكون قد رواها لى الرئيس جمال عبد الناصر أو الطرف الآخر المعنى «المستشار حسن النشار أو السيد عبد الرؤوف جبريل على سبيل المثال».

■ إرادة الله

عندما كان جمال عبدالناصر طالبا فى المدرسة الابتدائية فى الخطاطبة سأل والده:

ليه يا والدى احنا بناكل اللحم والفلاحين الذين يرعون الغنم ويربوها لا يأكلوها؟

واندهش الحاج عبدالناصر حسين وتوقفت اللقمة فى يده والتفت إلى جمال ومضى يتأمله فترة غير قصيرة وهو لا يجد جوابا للسؤال المفاجىء وغير المتوقع من ابنه التلميذ الذى لم يكن قد أكتمل السنوات الثمانى من عمره..

انتظر جمال ردا من الوالد، ولكنه اندهش عندما غادر الحاج عبدالناصر مائدة الطعام دون أن يكمل غذاءه وقال وهو فى طريقه لخارج الغرفة وفى شىء من الضيق المكبوت:

يا جمال.. هكذا أرادوا!.

■ ماذا تخبئ الأرض

الطالب جمال عبد الناصر فى قرية الخطاطبة محافظة البحيرة، نزل فى حديقة المنزل الذى كان يقيم فيه مع والده وبدأ يحفر فى الأرض، وتصادف خروج والده متوجها إلى عمله وشاهد جمال وهو يحفر الأرض.. فنهاه عن الحفر ومضى إلى عمله..

وعندما عاد فى الظهيرة وجد أن الحفرة الصغيرة وقد إتسعت وأصبحت كبيرة عميقة.. فسأله: إيه ده ياجمال؟ أنا موش قلت لك بطّل حفر وأنا نازل الشغل.. هو أنا موش أمرتك تبطل؟!

فأجاب جمال فى أدب... يا والدى أردت أن أعرف إيه اللى بتخبيه الأرض لنا.. عايز أعرف إيه اللى تحت الأرض؟!

■ عبد الناصر والملك

عندما كان جمال عبدالناصر طالبا صغيرا حكى لهم مدرس الفصل قصة عن أحد كونستبلات المرور الإنجليز الذى أوقف موكب الملك فى أحد الشوارع الرئيسية لأن الموكب خالف قوانين المرور، وعندما ذهب الطالب جمال عبدالناصر إلى بيته حكى نفس القصة لعمه ـ وكان يقيم معه فى هذه الفترة ـ ثم قال لأهل البيت معقبا، ولم يكن يتجاوز عمره العاشرة: «أنا حاوقف الملك ده عند حده».

■ ابن مين فى مصر؟

فى اختبار كشف الهيئة للالتحاق بالكلية الحربية دار هذا الحديث:

- إسمك إيه؟ ● جمال عبد الناصر حسين.
- أبوك بيشتغل ايه؟ ● موظف فى مصلحة البريد.
- موظف كبير؟ ● لأ.. موظف صغير.
- بلدكم إيه؟ ● بنى مر.. مديرية أسيوط.
- يعنى فلاحين؟ ● أيـــوه.
- فيه حد من عيلتكم ضابط جيش؟ ● لأ.
- أمال إنت عاوز تبقى ضابط ليه؟ ● علشان أبذل دمى فداء للوطن.
- عندكم أملاك؟ ● إحنا ناس كادحين..
- فيه حد إتكلم علشانك؟ ● واسطة يعنى؟.. أنا واسطتى ربنا.
- إنت إشتركت فى مظاهرة ١٩٣٥؟ ● أيـــوه..
- كدة؟!.. طيب إتفضل إنت!!

بعد هذا الحوار دخل جمال عبدالناصر كلية الحقوق فى جامعة فؤاد الأول (القاهرة) لمدة عام، وفى العام التالى تقدم للإلتحاق مرة أخرى بالكلية الحربية بعد أن تمكن من مقابلة اللواء إبراهيم خيرى باشا وكيل وزارة الحربية الذى إستفهم منه عن طلب لقائه فقال جمال عبدالناصر أنه يريد الإلتحاق بالكلية الحربية ثم سأل الباشا:

هى الكلية الحربية يا باشا ماتقبلشى الطلبة إلا إذا كان عندهم واسطة أم أن هناك قواعد عامة تسرى على الجميع؟

فسأله الباشا: هل قدمت طلب ورفضت؟

فرد عبدالناصر: أيوه ونجحت فى الكشف الطبى ولكن كشف الهيئة يحتاج لواسطة وأنا ليس لى واسطة ومعنى ذلك أن أعود لكلية الحقوق..

فقال اللواء خيرى: يا ابنى تقدم مرة ثانية للكلية...

وتقدم جمال عبدالناصر للمرة الثانية وفوجئ أن اللواء إبراهيم باشا خيرى وكيل وزارة الحربية على رأس لجنة كشف الهيئة وأمر بقبوله...

■ عنوانه إيه؟

أحست القيادات السياسية والعسكرية والقصر الملكى والبوليس السياسى قبل الثورة

بتحركات الضباط الأحرار وبالذات نشاط جمال عبد الناصر فيما يختص بتدريب الفدائيين فاصطحبه اللواء عثمان باشا المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى لمقابلة إبراهيم باشا عبد الهادى رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت وبحضور اللواء أحمد طلعت رئيس القلم السياسى.

اتهم إبراهيم عبدالهادى الصاغ جمال عبدالناصر بالعمل فى منظمات سرية وتدريب أفرادها على الأسلحة والمتفجرات، فرد عليه عبدالناصر بأنه كان يحارب فى فلسطين من ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى ٦ مارس ١٩٤٩، وقال له إنه لو أتيحت له الفرصة لما تأخر عن تدريب المتطوعين لحرب فلسطين لأنه من صميم العمل الوطنى.

فقال إبراهيم عبدالهادى: «حاجة عجيبة.. لكن أنا عندى أكثر من تقرير بيقول إنك كنت بتدرب المنظمات السرية دى، ثم إن المعتقلين من أعضاء هذه المنظمات إعترفوا بأنك كنت بتدربهم. أنا على كل حال موش عاوز منك حاجة كبيرة قوى، أنا عاوزك ترشدنا للضباط اللى إشتركوا معك فى تدريبهم... إنت تعرف محمود لبيب؟»

فرد الصاغ عبد الناصر: «طبعا.. كانت حرب فلسطين هى العلاقة الوحيدة اللى تربطنى به، وكنا بنجتمع لتنظيم الدفاع عن فلسطين».

إبراهيم عبدالهادى: «مين عرّفك به؟»

عبد الناصر: «اليوزباشى أنور الصيحى».

وفرح إبراهيم عبد الهادى بهذه الإجابة وأمسك بالنوتة والقلم ليكتب ما اعتقد أنه نجح فى استدراج عبد الناصر للاعتراف على زملائه وبدا مستعدا ليكتب أسماء الضباط الأحرار وسأل: «أنور الصيحى عنوانه إيه بقى» ؟

فأجاب عبدالناصر بهدوء: «عند الله... لقد استشهد فى فلسطين».

ثار إبراهيم عبدالهادى وإبتسم جمال عبدالناصر وصرخ الباشا رئيس الوزراء:

«إنت بتسخر منى؟.. إنت فاكرنى إيه؟!.. أنا حاوديك فى داهية وأسلّمك للبوليس.. إنت فاهم كويس؟!

بقى وظل عبدالناصر مسيطرا على أعصابه هادئا فى رد فعله إلى أن التفت إبراهيم عبدالهادى إلى اللواء عثمان المهدى باشا قائلا: «يرّوح دلوقت... لكن يكون فى علمك إننا حانأخذ بالنا من الضابط ده كويس... وإنت يا عثمان باشا تروح تفتش بيته وتستولى

على الأسلحة والذخيرة اللى فيه».

وفعلا توجه اللواء عثمان المهدى إلى منزل الصاغ جمال عبدالناصرواستولى على ٢٠٠ طلقة ظلت محفوظة فى مكتب القائمقام عبد العزيز فتحى حتى إستردت يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

■ بتوعكم

أثناء اللقاء الصباحى اليومى فى مكتبى مع السيد شعراوى جمعة، طلب الرئيس جمال عبد الناصر أن أقوم بتكليف السيد شعراوى جمعة بتبليغ رسالة معينة ـ رسالة ذات طابع شخصى وخاص ـ وكان الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للوزراء أيضاً فى ذلك الوقت ـ عندما أبلغت السيد شعراوى بالرسالة اعتبر أنها قد تثير حساسيات فى العلاقة بينه وبين الوزير المعنى، ورجانى أن أعتذر للرئيس عن القيام بهذه المهمة.

ولما نقلت رغبة شعراوى للرئيس سألنى: «هو الوزير ده موش عضو فى التظيم الطليعى؟».

قلت: «أيوه يا فندم».

قال الرئيس: «أنا عايز الوزراء يبقوا بتوعكم...».

فرديت فوراً قائلاً: «لا بتوع سيادتك..».

فكرر الرئيس قوله بإصرار: «لا بتوعكم إنتم...»

كان حاضر هذا الحديث السيد شعراوى جمعه والفريق أول محمد فوزى.

وقد أعقب هذا اللقاء أن وصل للرئيس جمال عبد الناصر فى نفس اليوم تقريراً ملخصه أن السيد شعراوى جمعه عقد اجتماعاً للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى ماعدا السيدين أنور السادات وحسين الشافعى، وأنه ـ أى شعراوى جمعة ـ قد انتقد فى هذا الاجتماع تصرف الرئيس جمال عبد الناصر بتعيين سامى شرف وزيراً للدولة، وأنه طلب من الحضور أن يتوجهوا لمنزل الرئيس ويقوموا بتهديده.

وما أن اطلع الرئيس عبد الناصر على التقرير حتى أشرّ عليه:

«سامى تطلب مقدم التقرير وتعرف منه الحقيقة».

وقد استدعيت مقدم التقرير وواجهته بما كتب حيث أطلعته على التقرير بخط يده ـ وكان قد وصل للرئيس عن غير طريقى ـ فارتبك الرجل وتلجلج ولم يعرف بما يجيب على سؤالى ولم كررت عليه الاستفسار عن الحقيقة، قال لى اعفينى من الإجابة لأن هذه المعلومة وصلتنى كإشاعة. ولم أعقب وصرفت الرجل، ولما أُبلغ الرئيس بنتيجة المواجهة قال لى: سيب لى الموضوع ده وأنا سوف أتصرف بمعرفتى.

ولم يتطرق الرئيس مطلقاً لهذا الموضوع مع شعراوى جمعه.

■ ما هى عاصمة جامبيا؟

فى أواخر شهر إبريل سنة ١٩٧٠ وبعد تعيين حسن التهامى وسعد زايد وسامى شرف ومحمد حسنين هيكل أعضاء فى مجلس الوزراء، أبدى السيد محمود الجيار نوعاً من الاعتراض وعدم الرضا وتحدث مع بعض الإخوة فى الرئاسة حول هذه التعيينات، ولما بلغ الرئيس جمال عبد الناصر ما يردده الأخ محمود الجيار استدعاه إلى مكتبه واستفسر منه عن وجهة نظره، فكان رده أن خدمته الطويلة وإخلاصه للرئيس تؤهلانه ليكون وزيراً، فقال له الرئيس أن مؤهلات تعيين الوزير تشمل مسائل وضوابط ومقومات أكثر بكثير مما ترى يا محمود وعلى العموم أنا سوف أسألك سؤال محدد لو أجبته سوف أعينك وزيراً..

وابتسم محمود الجيار على اعتبار أن رد الرئيس مفاده أنه سيعينه وزيراً فعلاً: ما هى عاصمة جامبيا يا محمود؟! .. لو عرفت تجاوب على هذا السؤال سأصدر قراراً بتعيينك وزيراً». وأسقط فى يد الرجل ولم يعرف كيف يجيب، كما لم يعرف أين تقع جامبيا ولا عاصمتها. وخرج الأخ محمود الجيار من مكتب الرئيس جمال عبد الناصر ولم ينطق بكلمة..

وبالرغم من هذا فقد أصدر عبد الناصر قراراً بتعيين الجيار وآخرين بدرجة وزير فى رئاسة الجمهورية بعد ذلك لأسباب أخرى.

■ موقف مع السفير الأمريكى فى القاهرة

فى عشاء بمنزل السفير أحمد حسين سفير مصر فى واشنطن خلال سنة ١٩٥٥ حضره جمال عبدالناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة، و«**إريك جونستون**» ـ المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى «**أيزنهاور**» وصاحب المشروع الشهير باسمه لاستغلال مياه الأردن ـ و «**كيرميت روزفلت**» ـ حفيد تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية القرن الحاضر ـ و«**هنرى بايرود**» السفير الأمريكى فى القاهرة[1]، دارت أحاديث طويلة وكثيرة وإستفسارات من كل من «**جونستون**» و«**روزفلت**» وكان الرئيس جمال عبدالناصر يقول بين الوقت والآخر، إن «**بايرود**» يعرف الإجابة على كل ما تسألون عنه ـ يقصد مواقف مصر الرسمية من كل هذه الأسئلة ـ ولقد قلت له رأينا فى كل ما تسألون عنه أكثر من مرة»..

---

(١) «**بايرود**» كان سفيراً فى القاهرة من ١٩٥٣ـ ١٩٥٦، وكان اختياره سفيراً فى مصر له عدة اعتبارات منها سنّه الذى لم يتعد الأربعين. كما كان عسكرياً سابقاً واستطاع ان يكون لحد ما قريباً من المسؤلين المصريين.

وفجأة قال السفير «بايرود»:

«سيدى الرئيس إننى أعرف هذا كله، ولكننى لا أعرف لماذا ضُرب أحد رجالى اليوم فى مدينة السويس». نظر كل الحضور إلى «بايرود» بدهشة كبيرة لتحويله مجرى الحديث والمناقشات، وللعصبية المكبوتة فى كلماته، واستمر «بايرود» قائلا:

«إن المستر «فينش» الملحق العمالى فى سفارتى ـ كان يقوم بزيارة لمصنع تكرير البترول فى مدينة السويس، وقد ضربه العمال هناك إلى حد كاد يفضى به إلى الموت .

قال عبد الناصر بهدوء:

«إن المستر «فينش» ـ كما تقول معلوماتنا ـ ليس مجرد ملحق عمالى بالسفارة، ولكنه ممثل للمخابرات المركزية الأمريكية (الـ CIA). ولقد طلبنا إليكم أكثر من مرة أن يمتنع عن الذهاب إلى المناطق العمالية، لكنه ما زال مصر على عدم الالتزام بما نصحنا به وعليه أن يتحمل نتائج أية مشاكل تقع له من جانب نقابات العمال التى تعرف طبيعة مهمته وترفض دخوله وسط عمالنا».

قال «بايرود»: «أخشى أن أقول يا سيدى الرئيس أن عمالكم تصرفوا بطريقة غير متحضرة»..

فنظر إليه جمال عبدالناصر وقام بإطفاء سيجارته على مائدة أمامه ثم قال:

«سوف أتركك الليلة تقرأ كتابا عن الحضارة المصرية وتاريخها البعيد، وعندما تتعلم منه شيئا نتكلم مرة أخرى ...»

قام عبدالناصر ومبعوثا أيزنهاور الذين سارا معه حتى باب السيارة يحاولان الاعتذار، وبقى «بايرود» وحده فى الصالون.

■ عبد الناصر وبنى مر

فى عام ١٩٥٦ أنشئت وحدة مجمعة فى قرية بنى مر بمحافظة أسيوط ـ مسقط رأس جمال عبدالناصر ـ واقترح المسئولون إنشاء قرية نموذجية عند مدخل بنى مر تضم مائة وثمانى فيلات تتوسطها فيلا على أحدث الطرز المعمارية تخصص كاستراحة لرئيس الجمهورية ابن البلدة، أما باقى الفيلات فتخصص لأقارب الرئيس وأهله، لكن جمال عبدالناصر رفض الفكرة تماما بعد أن وضع حجر الأساس وقال:

«لو لم أكن رئيسا للجمهورية ما كان ليحدث هذا.. لذلك فأنا لا أقبل شيء يرتبط بمنصب رئيس الجمهورية... أنا فخور بأني واحد من أبناء بني مر.. وأفخر أكثر وأكثر بأني واحد من عائلة فقيرة من هذه البلدة. وأفخر بأن عائلتي لا تزال في بني مر مثلكم أنتم تزرع وتقلع من أجل عزة هذا الوطن وحريته.. إنني أفخر دائما أنني واحد من أهالي بني مر وأفخر أكثر من هذا بأنني من عائلة فقيرة نشأت في بني مر. وأنا أقول هذا لأسجل أن جمال عبدالناصر نشأ من عائلة فقيرة، وأعاهدكم بأن جمال عبدالناصر سيستمر حتى يموت فقيرا في هذا الوطن».

■ لا محاباة بل مساواة

في عام ١٩٥٧ ظهرت بالقرب من بني مر جزيرة مساحتها ١٤٠ فدانا من أراضي طرح النهر،.. فقام الأهالي - ومن بينهم بعض أقارب الرئيس جمال عبدالناصر - بزراعتها، وحدث خلاف بينهم وبين باقي أهالي القرية الذين سارعوا بتقديم شكاوى ضدهم، وتدخلت الشرطة للتوفيق بينهم لفض النزاع. لكن الأهالي اتهموا الشرطة بالانحياز إلى صف أقارب الرئيس، وقاموا بإرسال شكاوى وتلغرافات إلى الرئيس كما توجه بعض منهم إلى القاهرة حيث تقدموا بشكواهم إلى سكرتارية الرئيس. وما أن علم الرئيس بالأمر حتى أصدر قرارا جمهوريا بسحب كل أراضي هذه الجزيرة وما فيها من محاصيل زراعية وتوزيعها على المعدمين من أهالي القرية والمسرحين من الخدمة العسكرية في بني مر والقرى المجاورة، وقام بتنفيذ هذا القرار المهندس كمال سري الدين مدير الإصلاح الزراعي بمحافظة أسيوط في ذلك الوقت.

وقد علق أحد أبناء القرية على هذه الواقعة بقوله: «كان ينصفنا نحن وإن اضطر إلى أن يظلمهم - يقصد أقارب الرئيس - وكان يفضل أن يتمتع أبناء القرى الأخرى بمشروعات الثورة قبلنا. نحن لم نشعر أبدا بعد هذا الحادث بأن بيننا أقارب رئيس الجمهورية وأهله، وإنما كنا نشعر بأنهم أخوتنا وجيراننا ورفاقنا في كل شيء».

■ عم وابن عم الرئيس في قصر الطاهرة

يروي الحاج عطية حسين خليل، عم الرئيس جمال عبد الناصر الحكاية التالية:

«كان لي ابن في المدرسة الثانوية بأسيوط إسمه حسين، ولم يسبق له أن رأى ابن عمه الرئيس جمال عبدالناصر من قبل، وفي يوم قال لي: لابد أن أرى ابن عمي وأقعد أتكلم معاه».

فقلت له: «يا حسين يا إبنى ده مشاغله كثيرة وموش فاضى لنا».

فرد حسين: «مهما كانت الظروف سوف أسافر إلى القاهرة وأصر على مقابلته».

ويستطرد عم الرئيس «اضطررت للسفر معه إلى القاهرة وسألنا وتوجهنا إلى منشية البكرى وكان فى هذا الوقت الرئيس يقيم بصفة مؤقتة فى قصر الطاهرة بمنطقة القبة إلى حين الانتهاء من إجراء بعض الإصلاحات فى منزله بمنشية البكرى، رحنا إلى هذا القصر واستوقفنا الحرس والأمن، وبعد الإتصال بالسكرتارية والتأكد من شخصيتنا سمح لنا بالدخول حيث إستقبلنا السيد محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس والذى أدخلنا إلى غرفة إنتظار وقال لنا:

«معلش ستنتظر شوية لأن الرئيس بيستقبل الآن رئيس وزراء الأردن».

ويقول الحاج عطية: لم أصدق حتى هذه اللحظة أننى سأقابل إبن أخى فى هذا المكان، ولم يكن إبنى حسين أقل منى دهشة.. ولم نلبث كثيراً حتى حسّيت إن فيه يد توضع على كتفى من الخلف.. ونظرت فوجدت الرئيس بنفسه جاء إلينا حتى غرفة الانتظار وتعانقنا وقدمت له ابنى حسين.. ابن عمه، فقّبله وسألنا عن أخبار العائلة، وعندما طمأنته بدأ يسأل حسين عن دراسته.. فقال له حسين: يا سيادة الرئيس أنا بامشى كل يوم على رجلى ثلاثة كيلومترات من البلدة حتى أسيوط حيث مدرستى وأذاكر على لمبة جاز، فكيف هذا وأنا ابن عم رئيس الجمهورية» ؟!

فقال له الرئيس: «يا حسين.. الظروف اللى بتتكلم عنها أحسن حالا بكثير من اللى عشته أنا وعمك الحاج عبدالناصر... أنا كنت مثلا باذاكر على نور مصباح الغاز.. وربما نور أقل من اللى بتذاكر إنت عليه دلوقت. وبتقول إنك بتمشى ثلاثة كيلومتر.. أنا مشيتها قبلك مرارا.. ولم يكن عندى وسيلة أخرى غير المشى، فلابد من أن تكد وتتعب حتى تستريح فى النهاية.. وهى دى قيمة الكفاح، موش مهم يكون والدك غنيا يوفر لك كل أسباب الراحة وإنما المهم أن تحقق كل آمالك بمجهودك وعرقك وكدّك».

لاحظ الرئيس أثناء الحديث أن حسين يحلق ببصره فى أنحاء الغرفة الكبيرة وقد أخذته الدهشة، فقال عبدالناصر: إنت دلوقتى ياحسين بتنظر حولك فى دهشة وإستغراب؛ إن ما تراه أمامك ليس ملكى.. إنه ملك لمنصب رئيس الجمهورية، والمنصب ده أنا باشغله دلوقت وبكرة حايبجى واحد ثانى من بعدى يشغله وهكذا.. أنا يا حسين لا أملك حتى الكرسى اللى قاعد عليه الآن.

حوار مع مصطفى أمين

قرأ الرئيس جمال عبدالناصر جريدة الأخبار وطوى صفحاتها ثم أخذ يفكر، ولكنه لم يطل تفكيره حيث إمتدت يده ليدير قرص التليفون طالبا مصطفى أمين ودار الحديث التالى:

- يا مصطفى هل قرأت الصفحة الأخيرة؟
- أيوه يا سيادة الرئيس.. هل تقصد سيادتك صورة الوالد؟
- فقال الرئيس جمال عبدالناصر بلهجة حازمة:

أنا ما بأحبش أن تُنشر أخبار والدى أو صور عائلتى بين الناس، يا مصطفى أنا عايز أبى واخوتى وعائلتى تعيش مثلهم مثل باقى الناس العاديين.. وأنا ما أحبش أن يفسدهم منصبى!

نماذج من الرسائل المتبادلة بين الرئيس جمال عبد الناصر وبعض أصدقائه

تخرج جمال عبدالناصر من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ وأصبح ضابطا فى الجيش المصرى وعين بسلاح المشاه فى الكتيبة الخامسة التى كانت تعسكر فى منقباد فى ضواحى مدينة أسيوط فى صعيد مصر.

ومن منقباد بعث الملازم جمال عبدالناصر بأول رسالة له بعد تخرجه من الكلية الحربية إلى صديقه حسن النشار ـ الذى كان يقيم فى الفيلا رقم ١٩ شارع المنيل بمنيل الروضة بالقاهرة، وأقام معه عبدالناصر فترة قاربت ثمانى سنوات فى هذا المنزل. وقد زرت المستشار حسن النشار شخصيا فى بداية الثمانينات بعد خروجى من السجن وشاهدت الغرفة التى كانت مخصصة لإقامة عبدالناصر والتى احتفظ المستشار حسن النشار بكل محتوياتها كما كانت، ولم يغير حتى قماش العفش بل كان كما هو، ثم سلمنى الرسائل المتبادلة بينه وبين جمال عبدالناصر للإطلاع عليها، كما أجريت معه حديثا مسجلا على شريط كاسيت منشور نصه فى الملحق الوثائقى.

تقول الرسالة:

صديقى حسن

تسلمت عملى أمس فى منقباد وهى مكان جميل وشاعرى يبعث على التأمل، وهى تجمع بين الصحراء والجبال والمزارع والبرك والأنهار.. ففى الشمال مزارع، وفى الجنوب سلسلة جبال تمتد من الجنوب الشرقى إلى الجنوب الغربى وتطوق الصحراء بسواعد جبارة عاتية.

ويسرنى يا حسن أن تعلم أن أخلاقى ما زالت متينة... وأن جمال عبدالناصر الحاضر أو الموجود فى منقباد هو طبعا جمال عبدالناصر الذى تعرفه من زمن بعيد، والذى كان يبحث عن آماله فى الخيال لكنها تفر منه كالأشباح، ودخل فى صراع بين ما يراه وبين ما يؤمن به.. جمال القوى الذى يبحث فى المحن عن أسباب الأمل.

وإلى أن أراك لك وللأسرة العزيزة تحيات أخوك

جمال عبدالناصر

منقباد فى ٨ أغسطس ١٩٣٨

وفى نفس اليوم بعث الملازم جمال عبد الناصر برسالة إلى صديق الدراسة عبد الرءوف جبريل (مدير مكتب الشكاوى برئاسة الجمهورية فيما بعد) نصها:

عزيزى عبد الرءوف

أبلغ تحياتى وأشواقى الزائدة لرؤياكم

وصلت منقباد... والقشلاق يبعد عن المحطة ثلاثة كيلومترات ويوجد طريق جميل يوصل بينهما بالأسفلت وشجر السنط على جانبى الطريق لا يحجب عن الرؤية المنظر الجميل لتلك الحقول الكثيرة جدا المزروعة ذرة «عويجة» ـ أظنك لا تعرفها لأنها لا توجد فى الوجه البحرى إن كل عود ذرة ينبت «كوز» واحد فقط.. شايف العز؟! وهذه الأرض تملأ بالمياه أيام الفيضان وتبقى ملآنة حتى أوان البرسيم. طبعا مناظر جميلة.. وجميلة جدا فهى تستمر حتى مسافة ٩ كيلومترات وتحد بسلسلة جبال عالية جدا من الجنوب الشرقى إلى الجنوب الغربى أما الشمال فمزروعات جميلة أيضا.

وقد وجدت بندقية عيار ١٦، وسأخرج يوم الخميس لصيد الطيور إذ أنها تكثر فى شجر السنط..

الحياة يا عبد الرءوف فى منقباد ظريفة إذ أننا ١٤ ضابطا منهم ٧ ضباط فى الأورطة الرابعة وكذلك ٧ آخرون فى الأورطة الخامسة. ونحن أصدقاء جميعا ومكونين مجموعة مسلية ويوجد مجموعة من الضباط أخلاقهم حسنة جدا.. وأسيوط بالمناسبة أقل حجما من طنطا، وسوف أنزل أسيوط فى كل أسبوع مرة واحدة.

ولك تحيات أخوك

جمال عبد الناصر

منقباد فى ٨ أغسطس ١٩٣٨

وفى رسالة أخرى من منقباد فى فبراير ١٩٣٩ إلى الصديق حسن النشار جاء فيها:

«... نحن نشتغل يا حسن تحت رئاسة شوية (...) أكثرهم أو كلهم يتمنون عودة الاستعمار للسيطرة على الجيش المصرى، وكلهم مجردين من الأخلاق، وربنا ما يوّريك، وكل عيبى هنا فى عملى أنى دوغرى لا أعرف الملق أو الكلمات المنمقة ولا أتمسح بالأذيال وإن شخصا هذه صفاته يحترم من الجميع ولكن الرؤساء!... الرؤساء يا حسن يسوءهم ذلك الذى لا يسبّح بحمدهم... يسوءهم الذى لا يتملقهم وهم الذين إعتادوا الذل فى كنف الاستعمار.. يقولون: كما كنا، يجب أن تكونوا، وكما رأينا.. يجب أن تروا. كما يحزننى ياحسن أن أقول إن هذه السياسة نجحت نجاحا باهرا، ويحزننى ياحسن أن هذا الجيل الجديد قد أفسده الجيل القديم فأصبح منافقا متملقا، ويحزننى ياحسن أن أقول إننا نسير إلى الهاوية بالرياء والنفاق والملق.. أما أنا فقد صمدت ولذلك تجدنى فى عداء مع هؤلاء الكبار... ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أخوك...

جمال عبدالناصر

وفى عام ١٩٣٥ بعث الطالب جمال عبدالناصربرسالة إلى صديقه حسن النشار يقول فيها:

صديقى حسن..

اتصلت تليفونيا بوالدك لأتنسم أخبارك فأخبرنى بأنك موجود فى المدرسة لذلك أكتب لك ما كنت سأكلمك فيه تليفونيا..

قال تعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾. فأين يا صديقى هذه القوة التى نستعد لهم بها؟! إن الموقف اليوم دقيق ومصر فى موقف أدق، ونحن نكاد نودع الحياة ونصافح الموت. إن بناء اليأس عظيم الأركان.. فأين من يهدم هذا البناء؟ إن فى الحكم حكومة قائمة على الفساد والرشوة.. فأين من يغير هذا الحال؟ والدستور معطل والحماية على وشك الإعلان.. فأين من يقول للإستعمار قف عندك.. إرجعوا عن غيكم فإن فى مصر رجالا ذوى كرامة لا يريدون أن يموتوا كالأنعام؟ أين هذه الكرامة؟ أين الوطنية؟ أين ذلك الذى يسمونه رعونة الشباب؟ كل ذلك قد غاب فى الآفاق وظهرت الأمة نائمة كأهل الكهف، فأين من يوقظ هؤلاء التعساء الذين هم عن حالتهم لا يعلمون؟! لقد قال مصطفى كامل: «لا حياة مع اليأس، ولا يأس مع الحياة»، ولكننا نجد الآن حياة مع يأس ويأسا مع حياة. لقد إنقلبت الآية يا أخى.. فرجعنا إلى الوراء.. رجعنا خمسين سنة إلى الوراء.. رجعنا إلى حكم «**كرومر**»، ولكن «**كرومر**» وجد من أذلّه وشنّع به فى عرض المعمورة فكانت النتيجة أن استقال، ولكن أين من يشنع الآن؟ إن الجميع يتمسحون بأذيال الاستعمار ولا يعرفون إلا الملق والتزلف.. أين ذلك البلسم الذى تستظل بظله الوطنية ويحتمى به الوطنيون ساعة الخطب المروع وهو أثبت من الأطواد رأيا وأشجع من الأسود قلبا؟!

أين كل ذلك وقد عز النصير وأسودّ المصير؟! بل أين الوطنية التى كانت سنة ١٩١٩ تشتعل نارا فى الصدور؟! أين ذلك الذى يذود بدمه ولسانه وخطرات قلبه عن حياض هذا الوطن العزيز المقدس مضحيا بالحياة والعمر فى سبيل الإستقلال؟! لقد انتقلنا من نور الأمل إلى ظلمة اليأس، ونفضنا بشائر الحياة واستقبلنا غبار الموت، فأين من يقلب ذلك رأسا على عقب ويعيد مصر إلى سيرتها الأولى يوم أن كانت مالكة العالم؟!

أين من يخلق خلقا جديدا حتى يصبح المصرى الخافت الصوت.. الضعيف الأمل.. الذى يطرق برأسه ساكنا صابرا على حقه المهضوم ساهيا عن التلاعب بوطنه، يقظا.. عالى الصوت.. عظيم الرجاء.. مرفوع الرأس.. يجاهد بشجاعة وجرأة فى طلب الإستقلال والحرية؟!

يقولون أن المصرى يجزع من حفيف ثيابه فى وضح النهار، ولكن يجب أن يتقدم من يقودونه إلى موقف الدفاع ومواطن الكفاح، فيكون لهم صوت أعلى من صوت الرعد تتداعى لقوته أبنية الظلم والاستبداد، فكل روح سكنت جسما جاء من أبوين مصريين لا ترضى بحالتنا الراهنة، ولا تأبى إلا أن تسيل دماؤها فداء للوطن العزيز والجامعة الوطنية المقدسة.

قال مصطفى كامل «لو نقل قلبى من اليسار إلى اليمين أو تحرك الأهرام من مكانه المكين أو تغير مجرى النيل فلن أتغير أو أحيد عن المبدأ».

ذلك يا صديقى كان مقدمة طويلة لعمل أطول وأعظم، فقد تكلمنا مرات عديدة فى عمل يوقظ الأمة من غفلتها، ويضرب على الأوتار الحساسة فى القلوب، ويستثير ما كمن من القوى فى الصدور، ولكن هذا لم يدخل فى حيز العمل حتى الآن.

وعلى ذلك فأنا منتظرك فى منزلى يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٥ الساعة الرابعة مساء لكى نتباحث فى الموضوع.. وأملى أن تحضر فى الموعد المحدد.

وسلامى إلى أشقائك والعائلة العزيزة ..

من عند **جمال عبدالناصر**
الخرنفش - ٣ حارة خميس العدس
فى يوم الاثنين ٢ سبتمبر ١٩٣٥
٤ جمادى الثانى ١٣٥٤ هـ

وفى نفس اليوم ٢ سبتمبر ١٩٣٥ كتب جمال عبدالناصر من القاهرة رسالة بنفس المعنى إلى صديقه وزميله عبدالرءوف جبريل قال فيها:

«لقد انتقلنا من نور الأمل إلى ظلمة اليأس.. إن فى مصر حكومة قائمة على الفساد والرشوة، فأين من يغير هذا الحال؟! إن الدستور معطل، والحماية على وشك الإعلان.. فأين من يقول للإستعمار قف عند حدك فإن فى مصر رجالا ذوى كرامة لا يريدون أن يموتوا كالأنعام؟! أين الوطنية التى كانت سنة ١٩١٩ تشتعل نارا فى الصدور؟! بل أين ذلك الذى يذود بلسانه وخطرات قلبه عن حياض هذا الوطن العزيز المقدس مضحيا الحياة والعمر فى سبيل الإستقلال؟!.. أين من يخلق مصر خلقا جديدا حتى يصبح المصرى الخافت الصوت.. الضعيف الأمل.. الذى يطرق برأسه ساكنا صابرا على حقه المهضوم يقظا.. عالى الصوت.. عظيم الرجاء.. مرفوع الرأس يجاهد بشجاعة وجرأة فى طلب الإستقلال والحرية؟!

يقولون إن المصرى يجزع من حفيف ثيابه فى وضح النهار، ولكن يجب أن يتقدم من يقودونه إلى مواقف الدفاع ومواطن الكفاح فيكون لهم صوت الرعد تتداعى لقوته أبنية الظلم والاستبداد، وتبذل نفسها قربانا للوطن العزيز ....

وفى الثالث من مارس ١٩٣٩ كتب جمال عبدالناصر الرسالة التالية لصديقه حسن النشار:

عزيزى حسن

فى محطة الجيزة فُتح باب ديوان القطار، ودخل منه شخص معه بندقية ومن حوله الخدم يرددون: حاضر يا سعادة الباشا... طيب يا سعادة الباشا..

وبعد أن ألقى علىّ التحية ورددتها عليه أخذ مكانه إلى جانبى.. ووضع أمتعته على المقعد المقابل وهو يقول:

أنا بقى فلان الفلانى بتاع مجلس الشيوخ اللى بيقولوا عليه لتات وغلباوى.

فقلت له تشرفنا..

فأجابنى قائلا: أنا بقى الوحيد اللى عارضت معاهدة ١٩٣٦، ثم راح يحكى لى قصة حياته من سنة ١٩٠٧.. وحتى لا أذكر إلى أى سنة أخرى.

كان يتحدث يا حسن بسرعة غريبة.. وكلما حاولت أن أرد عليه يقول لى: انتظر.. ثم يستمر فى كلامه بصوت عالى.

عندها عرفت أننى لن أستطيع النوم ولن أستطيع الإصغاء.. فظللت ناظرا له وأنا لا أفقه حرفا واحدا مما يقول حتى آلمتنى رقبتى..

وحتى أطمئن نفسى.. إنتهزت إحدى الفرص وقلت له: سعادتك نازل فين؟ فقال: إحمد ربنا اللى لقيت واحد يسليك حتى بنى سويف..

وحمدت الله فعلا فى سرّى، وظل هو يحكى وأنا أستمع حتى وصلنا بنى سويف، وهناك أنزل حوائجه بينما كان ينصحنى بأن أحترس جيدا من الزحمة، ثم نسى نفسه وبدأ يحكى لى حكاية جديدة حتى خُفت أن يغير رأيه ويستمر معى إلى محطة ثانية ليكمل الحكاية.. لكن الله سلّم ونزل والقطار يتحرك.

ومن يومها وأنا أشكو من الصداع الذى لا أعرف كيف أتخلص منه إلى الآن.

أخوك.. **جمال عبدالناصر**

ومن منقباد بعث جمال عبدالناصر برسالة فى يونيو ١٩٣٩ إلى حسن النشار قال فيها:

عزيزى حسن

أهديك سلامى وأرجو أن تكون بخير

أرسلت لك جوابا من زمان ولكن لم يصلنى الرد للآن... عايز أعرف السبب.

أعرفك بأن وقتى مشغول جدا فى هذه الأيام حتى أننى لم أرسل لك ولا لعبد الرءوف من مدة طويلة.

مسألة نقلى لم يبت فيها للآن، وإن كان الباشا قد عرفنى أنها ستتم قريبا.

أرجو أن تسأل عن أخى عز العرب وتزوده بنصائحك فهو كسعد شقيقك تماما، وقد عرفنى الوالد أنه ذهب إلى المدرسة ولكنى لا أعرف نصيب ذلك من الصحة، وعز لم يرسل لى ولا جواب، وهو غير مهتم جدا.

لم ترسل لى أى معلومات كما إتفقنا على المحطة عندما تركتك، وقد كنت فكرت أن آخذ أجازة هذا الأسبوع ولكننى أجلتها لشهر رمضان.. وأظن أن هذا أحسن.

عزيزى حسن..

عندى موضوع وأظنك تعرف له حل.. وهو رغبتى فى إدخال شقيقى الليثى المدرسة مجانا لأنه أخذ مجموع أكثر من ٧٠٪، وطبعا هذا يقلل المصاريف علىّ أنا على وجه الخصوص لأن والدى يظهر موش ناوى يدفع المصاريف أو جزء منها؛ لأنه بالرغم من إتفاقى معه على دفع نصف المصاريف وأنا الباقى إبتداء من أول أغسطس، فإنه لم يكتفى بعدم الدفع بل أرسل فى طلب فلوس، وطبعا لم أتردد فى إرسالها له.

أرجو أن تهتم بمسألة أخى الليثى وتجاوبنى بصراحة.. هل هذا فى مقدورك؟.. حتى أعرفك بمجرد إرسال الطلب.

سلامى إلى العائلة وإلى محمد أفندى عارف، وعرفه بأنى باقى فى منقباد حتى يجىء إنشاء الله.. إذا لم أنقل

وتقبل سلامى وأشواقى

أخوك.. **جمال عبدالناصر**

الرسالة التالية من الخرطوم وبعث بها جمال عبدالناصر فى السادس من أبريل ١٩٤١ إلى صديقه حسن النشار وقال فيها:

... الضباط ياحسن كل واحد مختار له محل علشان البنت اللى فى المحل.. واحد مختار الأجزخانة.. أما هذا الواحد فإذا ما دخلت حجرته فسوف تجدها عبارة عن مخزن

أدوية.. كل يوم يذهب للأجزخانة ليشترى منها أى حاجة، ومرة قال لنا: إننى لم أشترى اليوم سوى أسبرينة واحدة بقرش تعريفة، ومع ذلك فقد وقف مع البنت البائعة فى الصيدلية نصف ساعة تساوى شلن!

وثانى يوم ذهبت للأجزخانة وقابلت البنت فقالت لى:

إنتم كان عندكم إيه إمبارح؟ كل الضباط جاءت واشتروا أسبرين.. هو كل الضباط رأسهم واجعاهم وإلا إيه؟!

حاجة تكسف ياحسن... آدى يا سيدى الضباط!!

على فكرة أعرّفك بأن الخرطوم مافيهاش مجارى.. وفى الجرادل متسع للجميع، والحكومة متعهدة بنزح الجرادل يوميا!!

هل تتصور ياحسن إن الأورطة بتدفع مبلغ ٨٠٠ جنيه فى السنة ثمنا لنزح هذه الجرادل؟! هل تعقل هذا يا أستاذ؟!.

أخوك.. **جمال عبدالناصر**

ومن جبل الأولياء بالسودان كتب جمال عبدالناصر هذه الرسالة لحسن النشار سنة ١٩٤١:

... خلف الخزان تستطيع يا صديقى أن ترى مياه الفيضان محجوزة والنيل يصل إلى مدى البصر فى الإتساع.. المياه زرقاء والقمر يعكس نوره الفضى، تصور كل هذه المناظر وعليها شوية نسيم عليل كمان!

وبالرغم من كل ذلك فأنا لا أستسيغها ولا أحس طعمها.. فمثلها فى عينى مثل أى صحراء علما بأنى ـ كما تعلم ـ لم أكن كذلك من مدة، فهل مات الشعور؟

هل ماتت عاطفتى يا حسن؟ سؤال أسأله لنفسى مرات عديدة ولكنى لا أعرف الجواب.

ربما يكون السبب هو أن المصريين فى السودان ليس لهم فى الحقيقة أى حس أو صوت.. سواء كان ذلك الحكومة المصرية أو الأهالى.. إننى أشعر بأن السودان ما زال إلى الآن مصريا بالاسم فقط.

حسن.. دى حاجة تسد النفس!!

أخوك.. **جمال عبد الناصر**

ورسالة أخرى من جمال عبدالناصر إلى حسن النشار بعث بها من جبل الأولياء سنة ١٩٤١ قال فيها:

عزيزى حسن

أكتب إليك وأنا ثائر فى نفسى ثورة داخلية..

... على العموم ياحسن أنا مش عارف ألاقيها منين والا منين.. هنا فى عملى كل عيبى أنى دوغرى لا أعرف الملق ولا الكلمات الحلوة ولا التمسح بالأذيال وشخص هذه صفاته يحترم من الجميع، لكن الرؤساء يا حسن يسوءهم ذلك الذى لا يسبح بحمدهم، فهذه كبرياء وهم شبوا على الذلة فى كنف الاستعمار والويل كل الويل لذلك المتكبر ـ كما يقولون ـ الذى تأبى نفسه السير على منوالهم ـ يعاديه الجميع من تلاميذ العهد القديم.

يحزننى يا حسن أن أقول بأن هذه السياسة قد نجحت نجاحا باهرا فهم يصهرون نفوس الشبان.. وكلهم شبان لم تصهرهم الأيام.

ويحزننى يا حسن أن أقول أن هذا الجيل الجديد قد أفسده الجيل القديم فأصبح منافقا متملقا!!

ويحزننى يا حسن أن أقول أننا نسير إلى الهاوية... الرياء... النفاق... الملق... تفشوا فى الأصاغر نتيجة لمعاملة الكبار.

أما أنا فقد صمدت وما زلت، ولذلك تجدنى فى عداء مستحكم ومستمر مع هؤلاء الكبار..

أخوك: **جمال عبدالناصر**

فى شهر أغسطس ١٩٤١ بعث جمال عبد الناصر من الخرطوم بهذه الرسالة إلى حسن النشار:

... سيكون أمامك المستقبل ولكن يحتاج إلى جهد.. ولا لذة لمستقبل بدون جهاد، فالحياة الخاملة أو الطريق المرسومة المورقة تنعدم فيها اللذة.. وطبعا حياة بدون لذة لا تعد حياة.

أقول ذلك حتى لا تتململ من جهادك بعد الليسانس إنشاء الله، أقول لك وأنا موقن به.. فأنا أعيش اليوم بدون جهاد وحتى لو حاولت ذلك لما كانت هناك أية نتيجة.

أخوك: **جمال عبدالناصر**

فى أغسطس ١٩٤١ كتب جمال عبدالناصر رسالة من الخرطوم إلى الصديق حسن النشار جاء فيها:

إن الحياة الآن تختلف إختلافا كبيرا عما كانت عليه فى الماضى.. وطبعا فى هذا الاختلاف تأثير على النفس وعلى الفكرة التى كونتها عن الحياة.. والحقيقة أن كل ما كنت أعتقده عام ١٩٣٦ وما حولها من الأيام يتغير تغيرا مستمرا وتثبت الأيام الماضية أنه كان خطأ، وإن نظرياتى ونظرياتك أيضا كانت كلها من نبت الخيال، وأن الحقيقة تهدم هذا الخيال بالنسبة لى.

تصور كلامى وتعجب!! جرى إيه لجمال عبد الناصر؟! ولكن إذا عشت فى هذا الجو ربع المدة التى عشتها لكنت ألعن من ذلك..

الإخلاص معدوم.. والذمة مفقودة.. والضمير لا تسمع عنه.. حتى أنى أعتقد الآن أنى ابتدأت أفكر فى نظرية..

وإذا كنت أنا الوحيد فى هذه البيئة الذى يعترف بالضمير ويعترف بالذمة، فطبعا أكون مغبونا جدا. إذ أن كل البلاوى ستقع على هذا الذى لا يرضى عنى بديلا. فاكر نظريات الإصلاح التى كنا نتباحث فيها زمان وقدرنا لها عشر سنين؟ لقد قدرت لها الآن مائة سنة!! ونكون كسبانين كمان.. طبعا فى الجو الهايص الذى نعيش فيه.

برضه راح تقول جمال عبدالناصر جرى له إيه؟ ولكننى أقول لك أنا هذا الكلام عن خبرة بفئة من الفئات المفروض أنها ترفع مجد البلاد ...

أخوك: **جمال عبدالناصر**

فى نهاية ١٩٤١ بعث جمال عبدالناصر بالرسالة التالية لحسن النشار:

... ويبدو يا حسن أن الأخبار غير مطمئنة فى مصر، ولو أن الجرايد لا تظهر بها

شىء إلا أن الواحد ممكن يفهم شوية من بين السطور. قرأت أن مجلس النواب يتناول موضوع بعض الطلبة المعتقلين وغيرهم ممن فُتشت منازلهم، ويظهر أن حمدى محبوب وسليم زكى(٢) ليميتد عاملين همة.. المهم أرجو أن يكون ظنى فى غير محله!!

أخوك **جمال عبد الناصر**

من مدينة طنطا كتب جمال عبد الناصر هذه الرسالة إلى صديقه حسن النشار سنة ١٩٤٢:

عزيزى حسن

أهديك سلامى الزائد، وأرجو أن تكون بخير.

أرسلت لك جواب من مدة ولكن لم يصلنى أى رد حتى الآن.

أنا لازلت بطنطا.. وربما نبقى بها مدة طويلة إذا لم تقم الحرب بين مصر وإيطاليا، وإلا فإلى الحدود.

لقد سبق أن كلمتك فى موضوع الليثى حتى يتمكن من أن يدخل المدرسة مجانا، وقد قدمنا له طلبا فى مدرسة فى المحلة الكبرى التى يقيم بها ويعمل بها عمه خليل.

فأرجو إن كنت تعرف أى شخص يعرف ناظر المدرسة فتكلمه خصوصا أنه ـ أى الناظر ـ منقول من الوزارة واسمه عبدالقادر عبدالعزيز غالى..

أما مسألة الزواج فأظن أنه ليس من المناسب الكلام فيها الآن..

إيه رأيك؟ بسبب الحرب والحياة غير المستقرة التى نحن فيها الآن..

هل محمد عارف سافر منقباد؟ وفى أى أورطة هو؟

سلامى للجميع

جمال عبد الناصر

■ **الكتيبة الخامسة ـ طنطا**

بعث جمال عبدالناصر هذه الرسالة فى ١٩٤٢/٢/١٦ من العلمين ـ فى الصحراء الغربية المصرية ـ لحسن النشار قال فيها:

---

(٢) حمدى محبوب كان وكيل وزارة الداخلية ومدير الأمن العام فى ذلك الوقت، واللواء سليم زكى كان ضابط شرطة وحكمدار بوليس القاهرة وأول مصرى يتولى هذا المنصب بعد الإنجليزى اللواء راسل باشا.

... خطابك يا حسن جعلنى أغلى غليانا.. وكنت على وشك الانفجار من الغيظ، ولكن ما العمل بعد أن وقعت الواقعة وقبلناها مستسلمين خاضعين خانعين!!!

الحقيقة إنى أعتقد بأن الاستعمار يلعب بورقة واحدة فى يده هى ورقة التهديد.. ولو أنه أحس بأن هناك من المصريين من ينوون التضحية بدمائهم ومن سيقابلون بالقوة لأنسحب كأى امرأة عاهرة.. وطبعا هذا حال الاستعمار وتلك عادته!!

أما نحن.. أما الجيش فقد كان لهذا الحادث[٣] تأثير جدى على الروح والإحساس فيه.. فبعد أن كنت أرى الضباط لا يتكلمون إلا عن اللهو والملذات، أصبحوا يتكلمون عن التضحية والاستعداد لبذل النفوس فى سبيل الكرامة... وأصبحت أراهم وكلهم ندم، لأنهم لم يتدخلوا ـ مع ضعفهم الظاهر ـ ليردوا للبلاد كرامتها، وليغسلوا عارها بالدماء، ولكن إن غدا لناظره قريب.

لقد حاول البعض يا حسن بعد الحادث أن يفعلوا شيئا بهدف الإنتقام ولكن الوقت كان قد فات.

أما القلوب فلا تزال كلها غضب ونار..

عموما، هذه الطعنة ردت الروح إلى بعض الأجساد.. وعرّفتهم أن هناك شيئا إسمه كرامة الوطن.. وأن عليهم أن يستعدوا دائما للدفاع عنها.

لقد كان هذا درسا ولكنه درس قاسى...

أخوك **جمال عبدالناصر**

■ رسالة من تلميذ لأستاذه

كتب البكباشى جمال عبدالناصر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الرسالة التالية لأستاذه محمد عبدالمنعم جامع، الذى تلقى على يديه أول دروس القراءة والكتابة وظلا يتراسلان حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وأثناء حرب فلسطين رأى صورة منشورة له مع أبطال الفالوجا، وكان أن أخذ هذه الصورة واحتضنها وقال لزملائه.. هذا ابنى الذى أوحشتنى أخباره.. ابنى الذى يحارب على أرض فلسطين.. تلميذى فى الخطابة أصبح بطل، ظللت أراسله حتى قيام الثورة وأحفظ خطاباته عن ظهر قلب، وكان الأستاذ محمد عبد المنعم قد بعث له برسالة يهنئه فيها بالثورة وبتولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

---

(٣) (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢)

قال جمال عبد الناصر فى رده على رسالة أستاذه:

أستاذى الكريم

أحييكم من كل قلبى وأدعو لكم بالصحة وموفور السعادة، وبعد...

فقد وصلنى كتابكم الكريم وأسعدنى أن أتلقى من أستاذى العظيم بعد هذه الفترة الطويلة خطابا يحوى أعز الذكريات وفترة من الزمن هى أغلى أيام العمر.

إننى يا أستاذى لم أفعل سوى ما يحتمه واجبى علىّ كجندى مخلص من جنود هذا الوطن، وإنى أرجو أن يطول بى وبك العمر حتى نرى مصر فوق الجميع مرفوعة الرأس عالية القدر، وأن نرى المصرى يعتز بمصريته ويفخر بقوميته..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بكباشى جمال عبدالناصر

إمضاء

■ إنسان فقير

كانت الطالبتان هدى جمال عبدالناصر ومنى جمال عبدالناصر مدعوتان لحضور حفل عيد ميلاد لصديقة لهما وطلبت الأختان شراء فساتين جديدة حتى لا تذهبا إلى الحفلة بنفس الفساتين التى ذهبتا بها إلى حفلات سابقة كانت تضم نفس الصديقات، لكن عبدالناصر الأب قال لهما إن عائلتهما ليست عائلة غنية بحيث تلبسان فى كل حفلة فستانا جديدا وأن والدهما إنسان فقير.

وفى اليوم التالى كلف عبد الناصر الأخ محمد أحمد أن يصطحب بناته وأبنائه جميعا إلى أحد الأحياء الشعبية فى القاهرة، ولم يعرفوا السبب من تلك الرحلة إلا بعد أن وصلوا إلى أحد البيوت القديمة فأشار إليه محمد أحمد قائلا: ده البيت اللى عاش فيه الرئيس وهو تلميذ صغير.

■ أنور السادات وجمال عبدالناصر وقيادة الثورة

فى كتابه «قصة الثورة كاملة» ١٩٥٤ سلسلة كتاب الهلال، يقول أنور السادات:

.. لنأخذ مسألة قيادة هذه الثورة على سبيل المثال، فنحن لا نعلم فيما نعلم من تاريخ الثورات فى هذا القرن، أو فيما سبق من قرون.. أن قائد ثورة من تلك الثورات يتنازل عن

مركزه كقائد، بمحض إرادته ليدفع برجل آخر إلى القيادة، ولا يكتفى بذلك بل يخدم تحت إمرة هذا الذى دفعه، جنديا شريفا مخلصا.

إن ما نعلم من تاريخ الثورات هو عكس ذلك على خط مستقيم فقد كان قواد الثورات ولا يزالون، يخلون لأنفسهم الطريق بالقتل والاغتيال والإرهاب.

فالتاريخ يقرر مثلا أن من عيوب «**مصطفى كمال أتاتورك**» المشهورة هو أنه لم يبق على زميل أو صديق عاونه إلا قتله، والتاريخ يذكر أيضا حمام الدم الذى خاضه «**هتلر**» بنفسه وبيده، و «**موسولينى**» لم يمتنع عن القتل إلا حين قتل.

أما فى ثورة يوليو ١٩٥٢، فإننا نرى جمال عبدالناصر ـ الرئيس المنتخب للهيئة التأسيسية للضباط الأحرار سنتين متتاليتين ـ يسعى قبل قيام الثورة إلى إقناع الهيئة بضرورة تنصيب قائد للثورة من خارج الهيئة، لظروف واعتبارات أنه أجدر من يقوم بها، سواء من جهة نظر الهيئة التأسيسية التى انتخبته رئيسا أو من وجهة نظر الجيش كله.

ويقول السادات .. وعندما عبرت لجمال عبد الناصر عن تخوفى الشديد من استلام محمد نجيب وهو رجل غريب، لقيادة ثورة لم تبدأ بعد..

قال لى: يجب أن تحسب حساب النفس البشرية..

ولم أفهم أول الأمر، ولكن جمال عبدالناصر لم يلبث أن استطرد قائلا:

نحن جميعا فى الهيئة التأسيسية للثورة زملاء وفى سن واحدة ورتبنا تكاد تكون واحدة.. والذى جمعنا فى هذا العمل هو الصداقة، ثم الأخوة والمحبة اللتان ولدتا الثقة، بدليل أننا نجتمع ليل نهار ولا يحس بنا أحد، وأخشى ما أخشاه أننا إذا جعلنا قيادة الثورة فينا أن يفتح هذا الأمر ثغرة فى نفس واحد منا... ونحن بشر ـ والنفس البشرية مليئة بالإنفعالات، وأنا لا أريد أن يكون مستقبل الوطن معلقا على الانفعالات، بل لا أريد أن أفرض احتمالا واحدا فينا، لأن المسئولية مسئولية شعب، وبالثقة والمحبة نستطيع أن نحقق المستحيل .

■ لحظة تحول تصدى وتحدى

صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر اليوم الثانى من نوفمبر ١٩٥٦ خطب الرئيس جمال عبدالناصر فى جماهير المصلين واستمع له شعب مصر فى القاهرة الكبرى من إذاعة خاصة أقيمت على عجل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات فى مبنى مجلس الوزراء بعد قصف مرسلات الإذاعة المصرية فى أبى زعبل وقال الرئيس:

«حا نحارب.. حانحارب ...»

■ عبد الناصر والبروتوكول الغربى

منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ ظل جمال عبدالناصر يرتدى الزى العسكرى المعروف وقتها لضباط الجيش المصرى، وهو زى كان يستمد خطوطه من الزى العسكرى البريطانى الكاكى والحذاء البنى. وظل عبدالناصر لسنوات مفضلا الظهور بهذا الزى الخشن حتى فى المناسبات الرسمية وفى الحفلات التى كانت تلزم ارتداء ملابس أخرى لها مواصفات معروفة وبالذات فى المجتمعات الغربية.

وعندما زار «**أنتونى إيدن**» ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ القاهرة يوم ٢٠ فبراير ١٩٥٥ أقيم حفل عشاء فى السفارة البريطانية دعى عبدالناصر لحضوره، وكان المفروض أن يكون الحضور بالملابس الرسمية أى «الإسموكينج»، ولم يكن عبدالناصر يملك هذه البدلة «الإسموكينج» ولا ارتداها من قبل ولذا فقد قرر أن يتوجه إلى الغذاء بالملابس العسكرية التى تعود الظهور بها، كما طلب إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين دعوا للحفل أن يرتدوا كذلك هذه الملابس العسكرية، وقد حضر مع عبدالناصر عبداللطيف البغدادى وعبدالحكيم عامر وزكريا محى الدين والدكتور محمود فوزى الذى ارتدى بدلة رمادية غامقة اللون.

■ صام الرئيس وهو على سفر

أثناء انعقاد مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٦ كان الجو حاراً جداً والمجهود الذى يبذل ليس بالبسيط كما كان فى شهر رمضان، وقد نادى البعض من الحضور بجواز الإفطار باعتبار أنهم على سفر مما يبيح استخدام الرخصة الشرعية، وعندما طلبوا إلى الرئيس جمال عبدالناصر أن يفطر رفض، وإستدعى الشيخ أحمد حسن الباقورى ـ وزير الأوقاف وعضو الوفد المصرى ـ وسأله الرئيس رأيه، فأفتى بجواز الإفطار وقال ما معناه إن الله يحب العبد الذى يستخدم رخصه، إلا أن الرئيس قال للحضور وأعضاء الوفد أنه لن يفطر بل سيستمر فى صيامه مهما كانت المتاعب.

ولما سأله الشيخ الباقورى: لماذا يا ريس؟

قال عبدالناصر: يا شيخ أحمد كيف يفطر رئيس مصر ـ بلد الأزهر الشريف ـ وهناك عشرات من الرؤساء الأفارقة والآسيويين معنا ليل نهار ويزوروننا طوال الوقت.. ماذا يقولون عنا إذا شافونا مفطرين فى شهر الصيام، ثم ماذا سيقولون لشعوبهم عندما يعودوا إلى بلادهم؟ هل تقبلون أن يقولوا أننا تركنا عبد الناصر رئيس مصر بلد الأزهر ورجاله مفطرين فى شهر رمضان فى إندونيسيا؟!

■ زيارة خروشوف

عندما زار خروشوف القاهرة أضاف جمال عبدالناصر بخط يده على برنامج الزيارة ضرورة زيارته للمتحف الإسلامى..

■ ادخلوا من أبواب متفرقة

كان جمال عبدالناصر يتصدر سرادق العزاء الذى أقيم بميدان التحرير لتقبل العزاء فى وفاة المرحوم صلاح سالم، وتصادف أننا كنا فى اجتماع فى مكتبى وتأخرنا عن اللحاق بركب الرئيس، ولما دخلنا سويا - شعراوى جمعة وأمين هويدى وأنا - من مدخل السرادق، نظر الرئيس إلى نظرة ذات معنى تفيد أن هناك شىء ما.. ولما عدنا إلى المكتب طلبنى على الخط الساخن وقال لى:

«هو إنت يا أستاذ مش بتقرأ القرآن؟»

قلت: أيوة يافندم.. بس ليه السؤال؟

قال: إقرأ فى سورة يوسف.. ﴿ادخلوا من أبواب متفرقة﴾.. فهمت أنا أقصد إيه؟! هوإنتم ناقصين علشان تدخلوا إنتوا الثلاثة مع بعض فى وقت واحد من باب واحد؟!

■ غير قابل للإستقطاب

بعد الثورة عرض المليونيرالمعروف عبد اللطيف أبو رجيلة على والد جمال عبدالناصر أن يعينه بمرتب كبير عضوا فى مجلس إدارة إحدى شركاته للأوتوبيس، ولما علم عبدالناصر بهذا العرض قال لوالده:

يا والدى دول عايزينك عضو مجلس إدارة.. إزاى وإنت راجل بتاع بوستة وتلغراف؟! دول عايزين يشترونى من خلالك.. ورفض الرئيس هذا العرض كما رفضه الحاج عبدالناصر حسين..

■ أحاديث ومواقف شخصية مع العائلة

قال جمال عبدالناصر لشقيقه شوقى: «أنا ماعنديش مانع إن مستواكم المادى ينمو ويتحسن بس مع نمو المستوى الإقتصادى للبلد كلها، وبشرط أن تعتمدوا على أنفسكم.. يعنى الناس كلها مستواها ينمو وإنتم كمان مستواكم يتحسن علشان إنتم مش مميزين عن بقية الناس.. وبصراحة شديدة لو حد منكم فكر إنه يستغل اسمى أنا مش حا أرحمه».

وفى حضور الحاج عبدالناصر وجميع الاخوة وحديث عن المصاهرة

والزواج للعائلة قال لهم عبدالناصر:

أنا ماعنديش مانع تناسبوا أى شخص بس بشرط ما يكونش إقطاعى ولا مفروض عليه الحراسة ولا من الأسماء الرنانة.. دى محظورات ثلاثة أرجوكم أن تفهموها كويس.

فى العام ١٩٦٨ قررت العائلة إتمام زواج الأخت غير الشقيقة لجمال عبدالناصر، وقد حضروا إلى منشية البكرى لإبلاغه بالموعد المقترح ودعوته للمشاركة فى هذه المناسبة، فكان رد الرئيس:

مبروك على هذه الزيجة.. بس أنا مش حاقدر أحضر الحفل فى الوقت إللى فيه شهيد فى كل بيتٍ مصرى، وطلب منهم أن يكون الفرح فى أضيق نطاق.

وأذكر أن الفرح أقيم فى القناطر الخيرية بعيدا عن القاهرة نسبيا..

الحاج عبد الناصر حسين، والد جمال عبدالناصر كان يستخدم المواصلات العادية فى تنقلاته حتى العام ١٩٥٨ حيث اشترى له الرئيس سيارة نصر ١٣٠٠ صغيرة بالتقسيط.

العم سلطان.. العم الأكبر للرئيس جمال عبدالناصر لم يتقاضى معاشا إلا سنة ١٩٧٢ وكان قدره ١٦،٦٧٣ جنيه (ستة عشر جنيها وستمائة وثلاثة وسبعون مليما).

■ **درس فى التصرف**

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر أمرا بترقية أقدم خمسة فى الرئاسة إلى درجة المدير العام، فبلغت عبد المجيد فريد باعتباره السكرتير العام لرئاسة الجمهورية ورئيس لجنة شئون العاملين فى الرئاسة لتنفيذ الأمر، الذى أعد القرار بالتمرير ووقعه الرئيس فعلا.. وبعد إعلان الخبر فوجئت برنين الخط الساخن والرئيس يعنفنى قائلا:

«هو أنا لما أقول خمسة يعنى خمسة وما تعرفوش تتصرفوا وتقدروا الزمالة! ولم يعطينى الرئيس الفرصة للمقاطعة أو الإستفسار عن سبب زعله، واستأنف كلامه قائلا: «هو عبدالمجيد شديد ده مش أخوكم وزميلكم فى الرئاسة ومن الضباط الأحرار؟! كان لازم تقول لى مين يليكم فى الأقدمية ممن يراعى وضعهم فى مثل هذه الأمور».

وعدل القرار ليرقى عبدالمجيد شديد مديرا عاما برئاسة الجمهورية.

وكان الخمسة الأقدم والذين رقوا فى القرار الأول هم:

محمود عبدالمنعم ـ محمد أحمد محمد ـ سامى شرف ـ محمود حسين عبدالناصر ـ حامد محمود حامد، وكان ذلك فى القرار الجمهورى رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٠.

وقد تداركت هذا الموقف عندما أمر عبدالناصر بترقية أقدم خمسة مديرين عام بالرئاسة إلى درجة وكيل وزارة، وكان الخمسة الأقدم هم السادة:

د/أحمد ثروت - محمود عبداللطيف الجيار - محمد أحمد محمد - سامى شرف - حامد محمود حامد، فقلت للرئيس: إن الذين يلون هؤلاء كل من:

عبد المجيد فريد - عبد السلام بدوى - عبد المجيد شديد، فأمر بترقيتهم أيضا.. وهكذا تعلمت درساً جديداً فى حسن التصرف.

■ **حا نعمل إيه فى خالد .. ؟**

فى نهاية المكالمة التليفونية الصباحية فى أحد أيام شهر سبتمبر ١٩٧٠، لعرض أهم وآخر صورة للموقف على جبهة القناة والصورة العامة لأهم المعلومات، قال لى الرئيس جمال عبدالناصر:

يا سامى حصّلنى على الجنينة.

فقلت: حاضر يافندم..

دخلت من بوابة منشية البكرى لأستمع إلى صوت المصحف المرتل - ومشيت بجوار سور المكتبة حتى مدخل الحديقة، الذى كان قد وصل إليه من قبلى فقال لى باسما:

صباح الخير يا أستاذ.

فقلت: «صباح الخير يافندم»، ثم سكت انتظارا لما سيبادرنى به هو، وكانت تلك عادته عندما يطلب منى مصاحبته فى طابور الصباح، أن يبدأ هو بالحديث.

فسألنى: ما بتتكلّمش ليه؟

قلت: مش عايز أقطع تفكير سيادتك إنتظارا لما ستأمر به.

فقال بعد أن وقف ناظرا إلى ليرى رد فعل سؤاله علىّ: إيه رأيك فى خالد؟.. حا نعمل فيه إيه بالنسبة للتجنيد؟

فقلت دون تفكير: طبعا سيجند يافندم.

فقال: «ما أنا عارف إنه حايتجند.. إنما سؤالى لك هو: حا يتجند فين؟» وأكمل كلامه بقوله: «إنت عارف طبعا لما حايتجند فى أى وحدة ستتم مجاملات له أو لنا.. وده شىء أنا مش عايزه يحصل لسببين: الأول يخص خالد.. ليعرف ويعتاد على حياة جديدة خشنة تؤهله لمدخل حياته بالشكل الصحيح، والثانى لازم الكل يعرف إن خالد مثله كمثل كل

شباب البلد مجند عادى وغير مميّز.

فقلت: الحقيقة أنا فكرت فى هذا الموضوع منذ أن أنهى خالد الإمتحانات، ورأيى أن يجند فى سلاح المشاه ويلحق بالحرس الجمهورى.. فنكون بذلك حققنا هدفين: الأول أن يصبح خالد جندى عادى مثله كالآخرين، والثانى أن نتفادى المجاملات حيث سيكون تحت قيادة الليثى ناصف مع إشرافى عليه من ناحية أخرى، وننبه الليثى أن تكون المعاملة له معاملة عادية وطبيعية مثله كمثل باقى جنود الحرس الجمهورى ومن خلال علاقتى بالحرس سأتأكد من تحقيق هذين الهدفين أى لا مجاملة ومعاملته كجندى عادى.

وافق الرئيس جمال عبدالناصر على هذا الرأى وقال لى:

ابقى نسّق مع الفريق فوزى والليثى ناصف.

■ أجازة إجبارية

أحد أيام شهر أغسطس سنة ١٩٦٩ أضاءت اللمبة الحمراء للخط الساخن بين الرئيس جمال عبدالناصر وبينى فى مكتبى بمنشية البكرى.. فرفعت سماعة التليفون قائلا: أفندم ..

سألنى الرئيس: ما هو رصيد القمح الحالى؟

فأجبت: أن الدكتور عزيز صدقى لم يبلغنى به..!

فقال لى الرئيس باندهاش: سامى أنا بأسألك عن رصيد القمح.. مش رصيد حديد التسليح! إنت تعبان ولا إيه؟

وساد صمت لفترة بسيطة لدرجة أنه قال: سامى إنت معايا ولا لأ ..

فقلت: لا يا فندم أنا مع سيادتك. وتنبهت فى هذه اللحظة للسؤال الأصلى وقلت: «يافندم رصيد القمح يكفى ثلاثة شهور.

فلم يسمح لى بتكملة الحديث بل قال:

«إسمع يا أستاذ إنت تحط السماعة حالا دلوقت وتاخد عربيتك وتاخد مراتك وتطلع على إسكندرية تقعد يومين تستريّح وتغيّر.. والنهاردة حا تروح سينما «ريو» من تسعة لإتناشر حاتشوف فيلم إسمه «البارتى» The Party بيمثّله «**بيتر سيلرز**»، وحا أطلبك فى بيتك فى إسكندرية الساعة واحدة صباحا لتحكى الفيلم.. سامعنى كويس ولا لأ؟!

حاولت أن أناقشه فى هذا الأمر ولكنه قال لى: «حط السماعة ونفذ ما قلته لك».

نفذت الأمر.. وطلبنى فى الواحدة صباحا تماما وحكيت له الفيلم.. وعدت للقاهرة بعد يومين وأنا أكثر حيوية.

■ تكافوء الفرص

سكرتيرى يبلغنى بأن أحد طلبة الجامعة يريد مقابلتى.. ولم يشأ أن يبين أسباب المقابلة للعاملين بالمكتب. استدعيته وقبل أن يجلس طلب منى بإلحاح أن يتمكن من مقابلة الرئيس، فقلت له: أعتقد أن من حقى أن أعرف أسباب المقابلة لأيسر لك المقابلة، فقال:

«أنا والدى بائع بسيط فى ميدان الحسين، وأنا لى سبعة إخوة وأخوات ووالدى اهتم بتعليمنا جميعا إلى أن تخرجت من كلية الزراعة هذا العام بتفوق، ولكن لم يحن دورى فى التعيين من قبل القوى العاملة، وأعتقد أن حالتنا تستدعى أن يرعانى الرئيس بالطريقة والأسلوب الذى يراه هو»، وقال: «إن وضعنا المادى لا نحسد عليه!!»

وقبل أن يكمل حديثه بدأ رنين الخط الساخن فقلت: «أفندم».

قال الرئيس: «وكانت هذه عادته قبل أن يتكلم أن يسألنى سؤالا محددا ـ: عندك حد؟ عندك حد يا أستاذ؟»

فرويت حكاية الطالب الذى كان يجلس أمامى ـ وطبعا الطالب لا يدرى أن المتحدث هو الرئيس شخصيا ـ فقال الرئيس: «إنت تقدر تعينه فى نادى الشمس إلى أن يحين دوره فى القوى العاملة؟» فأجبت بنعم..

التفت إلى الطالب وقلت له: «الرئيس حل مشكلتك.. ما رأيك؟» فلم يصدق إلا بعد أن طلبت اللواء جمال هدايت ـ مدير نادى الشمس، وكان النادى فى تلك المرحلة تحت التأسيس ـ وأبلغته بالأوامر بتعيين الطالب اعتبارا من هذه اللحظة بمرتب خريج الجامعة فى ذلك الوقت، واستلم عمله وكان مثالا للشاب الملتزم، وأصبح فيما بعد أحد كبار رجال وزارة الزراعة.

■ ممتلكات جمال عبد الناصر

عندما رحل عن هذه الدنيا كانت كل ممتلكاته ـ كما رصدتها الوثائق الرسمية ـ لا تتجاوز الثلاثة آلاف جنيهاً مصرياً من أسهم وسندات وأموال سائلة، وقد سجلت جميعها وسددت عنها ضريبة التركات، ثم وزعت حسب القواعد الشرعية على عائلته وأولاده:

■ **جمال عبد الناصر حسين سلطان**

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

مرتبه الشهرى ٥٠٠ جنيه.

بدل التمثيل ١٢٥جنيه.

الإجمالى ٦٢٥جنيه.

الصافى الذى كان يتقاضاه هو مبلغ ثلاثمائة وخمسة وتسعون جنيها وستون قرشا وسبعة مليمات (٧و ٦٠ , ٣٩٥) جنيه بعد إستقطاع الخصومات من معاش وتأمين وايجار إستراحة المعمورة.. الخ (الملحق الوثائقى).

ثروته يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كانت كالآتى:

- ٢٧٣, ٣٧١٨جنيه مصرى - رصيد فى حسابه رقم ٦٤٢٢٦ / ٩٩ بنك مصر
- ٢٠٠ سهم شركة كيما.
- ٥ أسهم شركة مصر للألبان.
- سند واحد بنك عقارى.
- ٦٠٠ جنيه شهادات استثمار.
- ١٠ أسهم فى بنك الإتحاد التجارى.
- ١٠٠ أسهم فى الشركة القومية للأسمنت.
- ٣٠ سندات تأمين.
- ١٠٠جنيه قرض إنتاج.
- شهادات استثمار بمبلغ ٦٠٠ جنيه فى شركة الحديد والصلب.
- أغلب قيمة هذه السهم رمزيا: الأسهم العشرة فى شركة النصر لصناعة الأقلام ٧٠, ١٨ جنيه
- وثيقة تأمين على الحياة - قوات مسلحة - ١٥٠٠ جنيه
- وثيقة تأمين على الحياة - الشرق للتأمين - ١٠٠٠جنيه
- وثيقة تأمين على الحياة - مصر للتأمين - ١٠٠٠جنيه
- وثيقة تأمين على الحياة - الأهلية للتأمين - ٢٥٠٠جنيه

● وثيقة تأمين على الحياة ـ القاهرة للتأمين ـ ٢٥٠٠جنيه

● سيارة أوستين ـ التى كان يملكها من قبل قيام الثورة.

● ثمانية أزواج أحذية.

● ثلاثة ماكينات كاميرا للتصوير.

● آلة سينما.

● عشرة بدل ومجموعة من الكرافتات.

● إستبدل من معاشه بما يعادل ٣٥٠٠ جنيه لتجهيز زيجات ابنتاه.

● كان فى جيبه يوم ٢٨ سبتمبر١٩٧٠ مبلغ ٨٤ جنيه.

● أسرته لا تملك سكنا خاصا.

● حرم الرئيس ليس لها دخل خاص أو مصدر تقتات منه غير معاش الرئيس الذى رحل.

● دين أضطر الرئيس إلى استدانته عندما كان يجهز ابنتاه للزواج.

● الأسهم المودعة فى بنك مصر بإسمه والمنوه عنها بعاليه مشتراة من ماله الخاص.

● فيلتان للسيدتين هدى ومنى فى مصر الجديدة من ماله الخاص وسددت بفوائدها ولم يتجاوز ثمنهما العشرة آلاف جنيها والإثنى عشر ألف جنيه.

● حكاية إستراحة المعمورة ورد الدكتور خالد عبدالناصر على الدكتور يوسف إدريس فى جريدة الأهرام ١٩٨٣ (حكاية الـ ٤٠٠ فدان وديون مصر... الخ)، وهو منشور فى الصحف.

● يرجع إلى رد الدكتورة هدى عبدالناصر على الأستاذ ممتاز نصار ١٩٨٣ فى مجلس الشعب ٧ فبراير ١٩٨٣ وهو منشور فى الصحف.

■ حول ذمة عبد الناصر

وليسمح لى القارئ العزيز أن أسوق إليه هذه القصة:

نشرت جريدة الأهرام مقالا للأستاذ أحمد بهاء الدين فى عموده اليومى «يوميات» نصه:

«قال لى أستاذ جليل من زملاء المرحوم الدكتور على الجريتلى ـ اقتصادى مصر العظيم ـ أنه منذ حوالى ثلاثين سنة كان يجلس كالمعتاد ليلا فى مقهى «**أتينيوس**» الشهير بالإسكندرية، وكانت بالصدفة ليلة رأس السنة، والمطر ينهمر بغزارة.. والرصيف

يهرع إليه بعض البؤساء. وجمع الجريتلى من زملائه ما فى جيوبهم، بضع عشرات من الجنيهات، واشترى بها كلها «جاتوه» من المحل، وكان يخرج وهو أستاذ الجامعة المرموق فى ذلك الوقت فى المطر ويقف بعلبة الجاتوه يوزعها على الفقراء ثم يعود ليأخذ غيرها..

لذلك كان صحيحا قول د. لويس عوض فى رثائه أنه الإقتصادى الإنسانى.

ولقد اختلف د. الجريتلى بعد شهرين من توليه منصب نائب رئيس الوزراء فى أول حكومة للثورة وقدم استقالته؛ ومن يومها آل على نفسه أن لا يشغل أى منصب حكومى ولا مهمة حكومية على الإطلاق.

وعندما لمته فى مرة ليست بعيدة جدا قال لى «القرار السياسى غير المدروس سيمحو أى قرار اقتصادى، وأنا لست من هذا الرأى».. وحسبه الكثيرون ضد جمال عبدالناصر، وكان على العكس.

وقبل وفاته بشهور روى لى أن العمل الوحيد الذى قبل أن يقوم به لحساب الدولة خلال عشرين عاما.. عندما أتهم جمال عبدالناصر باختلاس عشرة ملايين جنيه وكلف ببحث الأمر وكتابة تقرير، وقال لى: لو كان عندى ذرة من الشك فى ذمة عبد الناصر لما قبلت المهمة.

وقال لى كان عندى رئيس إتحاد المصارف السويسرية المشهورة بحساباتها السرية، وقال السويسرى للجريتلى: لقد أهلكتنا المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بحثا وتنقيبا عن حساب سرى لعبدالناصر فى بنك سويسرى فلم تجد، وكانت لا تصدق أنه لا يملك أى حساب خاص فى الخارج..

..أحمد بهاء الدين

■ قراءات جمال عبدالناصر

جمال عبدالناصر كان منذ شبابه قارئاً نهماً وكان من أهم الكتب التى قرأها «طبائع الاستبداد» و«أم القرى» لعبدالرحمن الكواكبى و«حماة الإسلام» لمصطفى كامل كما قرأ أيضا كتب أحمد أمين، وبصفة خاصة ما كتبه عن حركات التجديد فى الإسلام التى تحوى دراسات جمال الدين الأفغانى والإمام محمد عبده، وقرأ كتاب «وطنيتى» للشيخ على الغاياتى.

وفى الجانب الأدبى قرأ جمال عبدالناصر رواية «البؤساء» لفيكتور هوجو و «قصة مدينتين» «لتشارلز ديكينز»، كما قرأ فى الموسوعات الفرنسية عن أشهر الشخصيات

التاريخية الفرنسية والتى تحوى فصول عن «فولتير» و«جان جاك روسو» و«نابليون بونابارت» و«مارا» و«روبسبيير»، ومما هو جدير بالذكر أنه كتب مقالا فى مجلة مدرسة النهضة الثانوية بعنوان «فولتير رجل الحرية»، كما قرأ أيضا مسرحية «يوليوس قيصر» لشيكسبير «واشترك فى تمثيلها مع فريق المدرسة فى حفل أقيم يوم ١٩ يناير ١٩٣٥، وقام فيها بدور يوليوس قيصر.

أما كتاب «عودة الروح» لتوفيق الحكيم فقد ترك أعمق الأثر فى شخصية جمال عبدالناصر وإحساسه بأهمية دور الزعيم، وكانت النسخة التى قرأها موجودة فى مكتبة الرئيس بمنزله بمنشية البكرى ومخطط بقلمه تحت بعض العبارات التى لفتت نظره.. ومن بينها المحادثة التى جرت بين عالم الآثار الفرنسى ومهندس الرى الإنجليزى حول الشعب المصرى الذى يفتقر إلى قائد مصرى مخلص يقوده من الظلمات إلى النور.

ثم تأتى بعد ذلك كلماته الشهيرة فى كتابه «فلسفة الثورة» عن الدور الذى يبحث عن بطل يقوم به وبعد أن تكون هوية هذا البطل قد تحددت بالفعل فهو ينهى كتابه بهذه الكلمات:

.. ثم أعود إلى الدور التائه الذى يبحث عن بطل يقوم به.. ذلك هو الدور، وتلك هى ملامحه، وهذا هو مسرحه.. ونحن وحدنا بحكم المكان نستطيع القيام به.

تلك هى أهم قراءات جمال عبدالناصر الأساسية ناهيك عن قراءاته التى يصعب أن نحصرها بشكل محدد ويحضرنى فى هذا المجال أن جمال عبدالناصر أصر على بناء مبنى مستقل منفصل فى منزله بمنشية البكرى - كانت مساحته حوالى أربعين مترا مربعا - خصص ليكون فقط كمكتبة خاصة له، كانت تحوى حوالى الخمسين ألف كتاب ودراسة ورسالة دكتوراه وغيرها وكان يحرص على أن يرتادها مرتين أو ثلاثة مرات فى الأسبوع يجلس فيها على مكتب من الصاج رمادى اللون، من إنتاج شركة إيديال، ويختار من واقع الفهرس ما يشاء قراءته لمدد كانت تتراوح ما بين ساعتين وثلاث ساعات أو أكثر حسبما يسمح وقته... هذا بخلاف تراجم ومختصرات الكتب وأهم الدراسات التى كانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تقوم بإعدادها لتكون تحت أنظار الرئيس، ولدى مجموعة من هذه التراجم وكانت توزع فى نفس الوقت على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا وبعض المسئولين كل فيما يخصه وحسبما يأمر عبد الناصر

■ الصورة الجماهيرية للرئيس جمال عبدالناصر

إن جماهير الشعب لديها من الفراسة الفطرية ما يمكنها من أن تصدق ما هو حقيقى وأن تلفظ الزيف.. هذه الجماهير لديها حاسة ربانية خطيرة تكتشف بها - مهما طال الزمن - الحقيقة للصورة الحقيقية للقائد أو الزعيم السياسى؛ ذلك أن الصفات التى تمثلها تلك الصورة، صفات موجودة بالفعل لدى صاحبها وليست مقحمة على شخصيته، فلا يمكن أن يكون الزعيم أو المقربون منه غارقين فى الفساد ونحاول تصويره على أنه طاهر اليد مثلا أو أن أسلوب حياته يتسم بالفخفخة والأبهة ونصوره على أنه يحيا حياة بسيطة مثل باقى الشعب ومن هنا نجد أن الجماهير العربية كانت على قدر كبير من الوعى والفراسة الفطرية مكنتها من الحكم على صحة صورة جماهيرية حقيقية تمتع بها جمال عبدالناصر أثناء حياته، بل ومكنتها من التصدى لمحاولات العبث بهذه الصورة النقية بعد رحيله ويكفى أن نسوق مثالا واحدا تمثل فى محاولة النيل من طهارة يده وسلامة ذمته المالية التى بدأت تتردد بعد رحيله سواء بإيحاء من السادات أو عملاء المخابرات المركزية الأمريكية والجواسيس ومن آخرين من الحاقدين وأعداء الثورة، إن استرجاع رد فعل الجماهير لهذا الإتهام الذى جاء بعد أكثر من خمس سنوات على رحيل الرجل هو خير دليل على صحة وصدق الصورة التى كانت الجماهير وما زالت تتمسك بها لعبدالناصر ومن ثم قوتها وصعوبة العبث بها. فالجماهير لديها فراسة طبيعية فطرية تمكنها من أن تصدق ما هو حقيقى وأن تلفظ الزيف وقد تصل الجماهير إلى هذه النتيجة بعد فترة قد تقصر أو تطول لكنها محتمة، فالجماهير لديها قدر كبير من الوعى ليس فقط من الحكم على صحة الصورة التى تمتع بها عبدالناصر أثناء حياته وإنما مكنها أيضا من التصدى لمحاولات العبث بهذه الصورة بعد رحيله - حكاية البنوك السويسرية واتهامه باختلاس ١٥ مليون جنيه من حساب خاص، جلال الحمامصى - وحكاية عثمان أحمد عثمان وبيوت أبناء عبدالناصر وكلنا نذكر رد الفعل الشعبى العربى الإعلامى الذى استنكر اتهام الرئيس عبد الناصر فى ذمته قبل المصرى والأهم رد الفعل الرسمى للسادات أيامها إتقاء لرد الفعل الشعبى.

لقد كان لعبدالناصر صورة جماهيرية طبيعية غير مصطنعة نفذت إلى قلوب الجماهير العريضة ووجدانها فى حيز جغرافى وأراض لم يكن لعبدالناصر أى سلطان عليها بل كانت حكومات بعض هذه الأقطار وحكامها يسعون للقضاء على صورته إن لم يستطيعوا القضاء على شخصه فى غل مكشوف أو من خلف ساتر أو على الأقل إلغاء هذه الصورة

فى وجدان ناس هذه الأقطار.

كان إرتباط الرجل بتراب الوطن وتاريخه هو الذى صاغ له صورته الجماهيرية هذه أما التزامه بقضايا الوطن الكبير فقد كان وسيلته لتوصيل هذه الصورة إلى الأمة العربية.

إستطاع الرجل أن يمثل أغلبية الناس تمثيلاً صادقاً وأن يدافع عن الأمانى القومية دفاعاً حقيقياً. واستطاع أن يتحول إلى رمز للحركة الوطنية المعاصرة التى بايعته بزعامة لم يحصل عليها أى زعيم آخر من قبل لا من حيث إتساع أفقها وشمولها ـ من البحر إلى البحر ـ ولا من حيث نوعيتها، فهذه الزعامة كانت تتركب من إنبثاقها عن الشعب، عن مجموع طبقاته، عن مطالبه، عن أفكاره، عن أمانيه عن مطالبه التى نادى بها على مدى سنوات طويلة مضت، وعن أحلامه، وعن تراثه وكيانه القومى وحتى عن مصلحته الذاتية، فالصورة فى مجملها يجب أن تشكل مثلا أعلى للجماهير تسعى لكى تجذبه فإن إخلاصه المتأصل هو الذى جعل منه رمزاً وللكثيرين مثلاً يحتذى.

إن الجموع الهادرة بالملايين التى شيعت جمال عبدالناصر إلى مثواه الأخير.. هذه الجماهير لم تكن تشارك فى جنازته فقط، لكنها كانت فى الحقيقة تسعى إلى الإتصال بالزعيم والأمل والملهم الذى كانت صورته هى التجسيد المطلق لكينونتها ذاتها، الصورة التى أصبحت ترمز إلى الإحساس بالكرامة. وكم من رئيس وزعيم وملك ولد وعاش ومات دون أن تسمع به لأنه لم يتمكن من أن يقوم بدوره لافتقاره للصفات التى تؤثر وتتأثر بها الجماهير ليتم التفاعل ويتحقق التوازن بين طرفى المعادلة بين الشعب والزعيم وهذا فى أغلب الأحيان لا يتم إلا بإيمان الزعيم بعظمة الشعب ليس نتيجة شعور عاطفى ولكن نتيجة إحساس وإيمان واقعى بإدراك مواطن قوة الشعب وبالتالى يصبح الأمل فى المستقبل الواعد بمثابة قناعة قائمة على فهم واع للحقيقة والواقع.

وقد كان هذا ما قصده الكاتب الإنجليزى الكبير «جون جونتر» حين قال:

«إن مصدر قوة عبدالناصر الرئيسى هو أنه يرمز إلى تحرير وتقدم الجماهير، فقد أعطى شعبه ما لم يكن يملكه هذا الشعب من قبل: الأمل ....

الحقيقة فان مسألة قوة عبدالناصر تمثلت فى عدة عناصر يمكن الإشارة إلى أهمها التى تتمثل فى شخصيته ويجسدها وقائع شهيرة لا يختلف إثنان فى تقييمها، فإلى جانب حادث المنشية التى حاول الإخوان المسلمين إغتياله فى ميدان المنشية بالإسكندرية وكانت كلماته وقد ظل واقفا فى مكانه يتحدى القتل والقاتل بينما إختبأ البعض وسط دوى الرصاصات وهى تخطئه استمر يتحدث إلى الناس قائلا: «إخوانى المواطنين.. فليبق

كل فى مكانه.. إننى حى لم أموت ولو مت فان كل واحد منكم هو جمال عبدالناصر ولن تسقط الراية ...، أقول إلى جانب حادث المنشية كانت هناك صيحته من فوق منبر الأزهر الشريف حين واجهت مصر العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦: «.. **سنقاتل .. سنقاتل .. سنقاتل**». وبهذه المناسبة فقد نادى عبدالناصر من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف فى سنة ١٩٥٦ نداء «الله أكبر» قبل أن تتعالى بها صيحات المقاتل المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣ بأكثر من سبعة عشر عاما، والتسجيل موجود لدى ..

كذلك فان العبارة التى وجهها جمال عبدالناصر إلى أمريكا، فى أعقاب أزمة القمح، حين دعاها لكى «تشرب من البحر» إذا لم يكن يروق لها ما يحدث فى مصر، فلم تكن كما إدعى بعض المتحذلقين تعبيرا عن عدم الكياسة، وعدم مراعاة أصول البروتوكول، فتلك نظرة ضيقة بل ومغرضة الهدف منها النيل من الرجل وهدم صورته.

إن دعوة عبدالناصر أمريكا لكى تشرب من البحر وتفعل ما تستطيع إذا لم يعجبها حال مصر، كان فى حقيقة الأمر تجسيدا لروح التحدى المتأصلة فى هذا الشعب والتى كان يمثلها جمال عبدالناصر أكثر من أى زعيم أو رئيس أو ملك آخر عرفه العرب منذ صلاح الدين الأيوبى.

أما إستخدامه للمثل الدارج «الشرب من البحر» للتعبير عن هذه الروح ضد واحدة من أقوى دولتين فى العالم فهى من وجهة نظرى لفتة وفلتة عبقرية أخرى فى قدرة الرجل فى الوصول إلى عقل وقلب المواطن العادى عن طريق التحدث إليه باللغة الدارجة التى يتعامل بها ويستخدمها فى يومه وهى فى نفس الوقت لغته هو أيضا.

يقول جورج فوشيه فى كتابه «ناصر وصحبه»، إن قوة الإيمان عند عبدالناصر ترجع للفترة المبكرة وهو طفل والتى عاشها مع عمه خليل فى القاهرة والتى التحق فيها بمدرسة النحاسين الإبتدائية والتى تقع أمام مقابر سلاطين المماليك فى حى الحسين وخان الخليلى لأن الجو الدينى من مساجد ومشايخ وروائح البخور قد أثر فى شخصية جمال عبدالناصر وتوج إيمانه بالدين وقيمه الروحية والأخلاقية ومبادئه النضالية... وكان جمال عبدالناصر فى ذلك أيضا يتسق تماما مع طبيعة المجتمع المصرى والعربى عموما فى تدينه القوى وإن كان دون تزمت، ودون مظهرية مبالغ فيها لأن المبالغة فى هذه الحالة كثيرا ما تعطى إنطباعا معاكسا لدى الجماهير التى لم يكن وما كان بعيدا عنها فى يوم من الأيام كما لم يكن منتميا لطبقة مميزة لا تمثل السواد الأعظم من الشعب.

كان عبدالناصر أول مصرى يحكم هذه الأرض الطيبة منذ آلاف السنين كما جاء من بين أفراد الشعب وظل ولاؤه لهذا الشعب ولهذه الأرض طوال حياته ولم يحاول أو يسعى

أو يفكر أن يستخدم منصبه وجاهه فى محاولة للتشبه بطبقة أخرى غير تلك التى جاء منها، وفى رأيى الشخصى أن هذه النقطة بالذات هى من أكثر الجوانب إيجابية فى الصورة الجماهيرية لجمال عبدالناصر التى أدخلته فى قلوب الملايين من البشر ـ من البحر إلى البحر ـ والتى فى نفس الوقت لم تستطع المحاولات أو المؤامرات المستميتة أن تقتلعه منها، فكان الإبن البار للغالبية العظمى من الشعب العربى، وهو الذى قال فى ١٦ اكتوبر١٩٦١ :

«لقد قضيت الأيام الأخيرة كلها أفكر، وكنت بمشاعرى مع شعبنا العظيم فى كل مكان، فى القرى وفى المصانع، وفى الجامعات وفى المعامل، وفى المواقع الأمامية فى خط النار المواجه للعدو مع جنودنا وفى البيوت الصغيرة المضيئة بالأمل فى مستقبل أفضل، كنت مع هؤلاء جميعا، مع الفلاحين ومع العمال والمثقفين والضباط والجنود، أحاول أن أتحسس وأن أتفاعل بفكرى مع فكرهم، كانت أصابعى على نبض هذه الأمة صانعة الحضارة، صانعة التاريخ، صانعة المستقبل، وكانت أذناى على دقات قلبها الذى ينبض دائما بالحق والخير والسلام .

كما قال فى سنة ١٩٦٨ :

«كل ما أتمناه دائما من الله أن أرى طريق الواجب، وأحفظ الصلة بأحاسيس جماهير هذا الشعب وبوجدانه بدون أى عوائق يضعها الحكم أو السلطة، ذلك أنه بدون الصلة المستمرة بإحساس هذا الشعب ووجدانه يصبح الحكم تحكما، وتصبح السلطة تسلطا .

ويقول الكاتب الإنجليزى روبرت سان جون:

«وحتى قيام الثورة كان يأخذ زوجته إلى السينما مرة أو مرتين فى الأسبوع، وفى يوم الجمعة لا يذهب أولاد ناصر إلى المدرسة، ولذلك فيمكنهم أن يسهروا ساعتين فى ليلة الخميس لكى يشاهدوا معه أحد الأفلام التى يريدونها، لكن والدهم يقول أن ذوقهم لا يماثل ذوقه، فهم يحبون أفلاما أعنف من الأفلام التى يحبها وخصوصا أفلام الحرب، ولذا فبعد أن يذهبوا إلى نومهم فعادة ما كان يشاهد الفيلم الذى يريده...

هذه النقطة تقودنا إلى إحدى أهم صفات جمال عبدالناصر وهى عزوفه الفطرى عن العنف وهى الصفة التى جعلت من ثورة يوليو ٥٢ «ثورة بيضاء»، ولقد كانت تلك الصفة فى شخصيته مثار إهتمام عدد كبير من الكتاب والمؤرخين وخصوصا أولئك الذين اقترنت بلادهم بثورات حلت بتاريخهم الوطنى، إمتزجت بالعنف والدماء، وقد عبر عنهم باقتدار الكاتب الإنجليزى «**ديزموند ستيوارت**» فى كتابه «مصر الفتية» «YOUNG EGYPT» الذى أجرى حوارا مع الرئيس عبدالناصر سأله فيه عن الشخص الذى حاز إعجابه من بين

قادة الثورة الفرنسية: هل «**دانتون**» أم «**روبسبيير**» فأجابه الرئيس على الفور: «فى الحقيقة، لا هذا ولا ذاك، إننى أعجبت **بفولتير** لأنه كان رجلا هادئا ولم يكن قاسيا، أما الباقين فقد كانوا دمويين للغاية، فقد قتل كل منهم الآخر، وماتوا جميعا عن طريق العنف.. ثم استطرد عبدالناصر شارحا للكاتب كيف أنه تعلم من رائعة «**تشارلز ديكينز**» «قصة مدينتين» «A Tale Of Two Cities» ـ أنه إذا بدأت الثورة بإراقة الدماء، فلن تتوقف عن ذلك، وسيقلدها الآخرون .

ويقول «**ديزموند ستيوارت**» أيضا أن ناصر لم يعجب قط بمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك فقط لأنه كان عنيفا وقاسى القلب.

ثورة يوليو ٥٢ وعبدالناصر فى الكتابات الأمريكية بعد خمسين سنة (٢٠٠٠)

سأحاول فى هذه الفقرة أن أستعرض ما تحت يدى من كتابات إستطعت أن أحصل عليها من مئات الكتب، بل الآلاف منها حيث سجلت مكتبة جامعة أوكسفورد من تسعة أعوام أنه كتب عن عبدالناصر ما يزيد عن الثلاثة آلاف كتاب بلغات مختلفة، هذا بخلاف الدراسات والندوات والرسائل الجامعية والمحاضرات والأحاديث فى الفضائيات المرئية والمسموعة مما يصعب حصره عمليا، أقول هذا ما إستطعت أن أحصل عليه بوسائلى الخاصة لما كتب عنه بواسطة ساسة وكتاب ومفكرين وصحفيين من الولايات المتحدة الأمريكية وبالذات، لعلها تفيد الباحثين فى إلقاء الضوء على تجربة الرجل الإنسان التى وضعته فى دائرة الضوء منذ قيام الثورة أو عقب قيامها بفترة قليلة ومن اليوم وباكر كما هو مرئى ومنتظر.

مع مطلع القرن الماضى كانت ولادة المشروع النهضوى الأول الذى مر بمراحل متعددة كانت قمة إمتداده وعطائه فى الخمسينات وكان جمال عبدالناصر هو ممثله الأهم والأبرز. ففى شخصية عبدالناصر تكاثفت أهم قضايا النهضة:

الوحدة العربية ـ الصراع العربى الإسرائيلى ـ السلام ـ الحياد ـ التنمية والتحول الاجتماعى ـ الديموقراطية ـ نمو المجتمع المدنى.

■ **وأهم ما كتب ومن كتابهم :**

الرئيس الأمريكى السابق **ريتشارد نيكسون** فى كتبه «القادة» و«الفرصة السانحة» و «نصر بلا حرب».

هنرى كيسينجر كتب: «سنوات فى البيت الأبيض» «WHITE HOUSE YEARS»

الجزأين الأول والثانى.

«**جون بــادو**» سفير أمريكا السـابق فى مصر كتب ذكريات الشـرق الأوسـط» ، «The Middle East Remembered» وهى سلسلة محاضرات لطلبة معهد الشـرق الأوسـط فى جامعة كولومبيا الذى كان يرأسه «**ويلبور كرين إيفلاند**» كتب حبال من رمل «ROPES OF SAND» .

ستيفنز كتب «حوار حول ناصر» .

«**مايلز كوبلاند**» كتب لعبةالأمم «THE GAME OF NATIONS» .

«**ويلتون وين**» كتب «ناصر العرب» .

«**كيرك ج. بيتى**» كتب مصر خلال سنوات ناصر

«EGYPT DURING THE NASSER YEARS»

«**بوب وودوارد**» كتب «الحجاب» . ـ الهدف الشرق الأوسط، «VEIL» .

الكاتب «**سالزبيرجر**» . مجموعة مقالات وأحاديث شخصية مع الرئيس.

الكاتب «**روبرت سان جون**» كتب «الريس» The Boss

وبالنسبة لعبدالناصر فقد تفاوتت الآراء حوله:

فقد كتب ستيفنز:

«لقد كان ناصر أهم رجل أنجبته الصحوة العربية، وكان أحد أقطاب الثورة ضد الإستعمار وهى إحدى الحركات الكبرى فى القرن العشرين .

وكتب «**ويلتون وين**» : لقد أصبح ناصر، زعيما لكل العرب لأنه يمثل شعورهم اليوم أصدق تمثيل .

ووصفه السفير «**هنرى بايرود**» سفير أمريكا فى القاهرة خلال الخمسينات: «إنه القائد الوحيد فى العالم العربى الذى يمثل الإتجاه الجديد، والذى يمكن لدبلوماسى غربى أن يجرى معه مناقشات مفيدة متزنة» .

ويكتب عن الوحدة العربية فيقول: أن ناصر لا يسعى للوحدة العربية بل يود أن يرد الصاع صاعين للغرب .

وقال: لا أعرف إذا كان ناصر على حق أم على باطل، لكنى أعرف أنه لابد منه. لو حدث

إنتخاب حقيقى فى سوريا أو الأردن أو العراق لفاز ناصر بنسبة كاسحة ..

إلا أن **نيكسون** على الجانب الآخر وصف عبدالناصر بقوله: «إنه سريع الغضب والاشتعال، نافد الصبر، ديكتاتور، تمتلكه المصالح الحمقاء التى سارت به إلى الأبد فى طريق المزيد من حاجات شعبه الدنيوية قليلة الشأن». ويقول: رأيت الشباب والشيوخ أغنياء وفقراء ينصتون لصوته بنظرات يعلوها الإبتهاج الغامر.

وعن الوحدة العربية فيقول: «لقد أعطى ناصر للمرة الأولى خلال قرون من الزمن لشعبه حكومة من أبناء مصر وسعى فى الوقت نفسه لتوحيدها مع أشقائها العرب، وكانت تلك فكرة ثورية تامة مع أنها تجذب لحد كبير لكنها غير مجدية ولا عملية». ثم يقول بنى ناصر دعوته القومية على أساسين، أولهما: العداء لإسرائيل، والثانى: عدم الثقة بالغرب، وكلاهما عاملان هدامان بدلا من أن يكونا عاملين بنائين .

ويقول: «لقد سعى ناصر دائما لتحقيق الوحدة العربية ليكون على رأسها، وهو يرى أن القومية العربية تعنى ولاء له وعداء للغرب».

وقال أيضا: «تدخل بشكل مكروه فى شئون بلدان عربية أخرى بالإعداد للانقلابات وحياكة المؤامرات وأعمال الإغتيال!!؟ (هكذا)، وأولع نيران الثورات وغاص عميقا فى الحرب الأهلية فى اليمن ...

وكتب أيضا يقول: «إن ناصر يهدد موارد دولته النادرة لخدمة مغامراته فى الخارج لدعم موقفه المتشدد من أجل محاربة إسرائيل .

وكتب يقول: لقد وضع ناصر بلاده فى صنارة فى يد موسكو.

كان نظام حكمه إستبداديا قاسيا غير أنه كان لقسوته ليونة لأنه كان قائدا ثوريا محبوبا .

كان ناصر قائدا عاطفيا قادرا على الرؤية داخل قلوب شعبه.. وقد سبب موته المفاجئ نار الأسى ومظاهر الحزن التى لم يشهد العالم لها مثيلا ..

وكيسينجر يرى عبدالناصر فى كتاباته: عنيد يفاخر بعناده ويراه أساسيا فى سبيل توحيد العرب، ولأجل ذلك كان يرى نفسه مجبرا دوما على معارضتنا .

وعن الوحدة العربية يقول: إن فكرة الأمة العربية هى مجرد تفكير رمزى، ورؤيا شبه نبوية، وحلم يستلهم من المؤمنين الحقيقيين أعمالا بطولية، لكنها نادرة التحقيق ...

وكتب أيضا يقول: إن ناصر لم يعرف كيف يوفق بين الطموحات الدولية التى يمارسها وحدسه الذى كان يظهر له أن لدى مصر وسائل محدودة فى سبيل تحقيقها .

وكتب يقول: كان السوفيت يعتبرون ناصر أداتهم الرئيسية فى الشرق الوسط .

و«**مايلز كوبلاند**» يقول عن عبدالناصر: إنه لا يتصرف بداع من الحقد أو الهوى أو غير ذلك من الدوافع الدنيا. إنه من أكثر الزعماء جرأة، لا يقبل الرشوة، لكنه لا يؤمن بعلم الأخلاق. متعصب للمبادئ على طريقته الخاصة، لكنه ميال للخير العام والإصلاح الاجتماعى، وما أظن أننى التقيت من الزعماء من يفوقه فى ذلك.

وعن الوحدة العربية يقول: «إن ناصر أراد من الوحدة العربية إذلال كل من أذل العرب وسعى حثيثا لتقوية أسطورة الوحدة العربية ليحاصر الحكام العرب ويضعهم تحت نفوذه .

وقال أيضا: «يقول السفير بايرود أن معظم رجال السياسة الأمريكيين الذين أتيح لهم الإحتكاك بناصر كانوا يوقنون أنه لا يطمح فى حكم العالم العربى أو الإسلامى. وأن ناصر يعتقد من البدء أنه لا يمكن حمل أى فرد أو مجموعة أو أمة على فعل شىء بإتباع أساليب الترغيب والترهيب، وإنما بخلق ظروف معينة تحمل الموجود فى خضمها على أن يطالب بفعل ذلك، فرغبات الجماهير ومتطلباتها هى التى تحفز على التحرك وليست رغبات قائدها أو حاجاته... إننا لن نواجه أى متاعب مع ناصر لو أنه يهتم بشئون بلاده فقط ويقلع عن التدخل فى أمور الدول الأخرى .

ويقول: إن من أهم أسباب غضب العرب إعتقادهم أننا كنا نساعد الصهيونية ـ وهذا صحيح مهما كان المبرر لذلك ـ ومن ثم إسرائيل بشكل مفضوح لا تحرج فيه، حيث موقفنا المؤيد للصهيونية لا مفر منه.

وقال: لقد أدركنا إستحالة قيام إنقلاب يجعل منه سوكارنو آخر.. فناصر لن يسقط بتذمر أو شكوى، ولن يتقوض نظامه وينهار إلا بضربة عنيفة مدوية .

وقال: مجتمع الكفاية والعدل مجتمع الكل للفرد، والفرد للكل لا وجود له إلا فى جزيرة الأحلام».

وكتب يقول: إن العرب يرفضون المنطق والقيم الغربية رغم تأخرهم وحرمانهم وعدم امتلاكهم أحسن منها للتمسك بها ...

ويقول على لسان «**كيرمت روزفلت**»: إن الوزير دالاس يعتبر كل عمل لا يتفق مع سياسته عمل غير أخلاقى لذلك اعتبر حياد ناصر عمل غير أخلاقى بينما حياد تيتو عمل



مطار القاهرة ١٩٥٧

الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس اليوغوسلافى تيتو

يودعان الرئيس نهرو. ويرى فى الصورة ليلى وهالة سامى شرف

أخلاقى، وأن إعتراف ناصر بالصين الشيوعية عمل غير أخلاقى بينما سكت عن إعتراف بريطانيا وإسرائيل بها. وإن أى فحص لوثائق وزارتى الدفاع والخارجية والمخابرات المركزية تظهر مثاليتنا فى العلن وانتهازيتنا فى السر. إن ما هو خير للولايات المتحدة فهو خير للعالم أجمع حسبما يقول الوزير دالاس .

أما «**ستيفنز**» فقد كتب يقول: «إن ناصر لا يلقى إهتماما بأى وحدة عربية إلا فى إطار الحاجة إلى سياسة موحدة ضد الغرب .

وقال عن عبدالناصر: «لقد كان ناصر أهم رجل أنجبته الصحوة العربية، وكان أحد أقطاب الثورة ضد الاستعمار وهى الحركات الكبرى فى القرن العشرين .

وقال: «إن علاقة ناصر مع الإتحاد السوفيتى يحكمها صراعه مع إسرائيل .

كما كتب يقول: «إن تحدى ناصر للنفوذ الأمريكى فى أهم معاقله ـ الجزيرة العربية ـ أحد أهم العوامل التى أدت إلى كارثة ١٩٦٧ فى الحرب مع إسرائيل .

وقال بعد ذلك: «ربما كان أهم تراث خلفه ناصر للعرب هو الثقة فى القدرة على مواجهة العالم المعاصر، والسير نحو الهدف لتحقيق المجتمع الذى كان يحلم به ...

وكتب يقول: «لقد كان ناصر دائما فى الوسط بين روسيا وأمريكا، بين اليمين واليسار الوطنيين المصريين والقوميين العرب.. وإستطاع أن يوازن بين الجميع .

ويقول **إيفلاند**: «من الصعب أن يتخيل المرء كيف يمكن أن يحقق ناصر الوحدة العربية دون أن يتمتع بدراية كافية عن أحوال الدولة العربية، ودون أن يمتلك شعورا بالمحبة والعطف تجاهها .

كما قال أيضا: «لابد من منح مساعدات مالية كبيرة حالا لعملائنا فى لبنان والشرق الأوسط، لأننا لا نستطيع أن نتصدى لشعارات ناصر القومية بدون صرف مبالغ كبيرة. لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى سوريا، إنما بصورة فضيحة مضحكة تدل على حماقة متناهية لمنع قيام الجمهورية العربية المتحدة، وتأكدت أن كيم روزفلت حاول أن يقوم بإنقلاب جديد ...

ويقول: «إن الوزير **دالاس** غضب غضبا شديدا من قرار ناصر بالإنضمام إلى دول الحياد. وإن على الرئيس المصرى أن يفهم أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون قاسية جدا.. وعلى ناصر أن ينتبه فقط لمشاكله الداخلية الخاصة . كما نقل على لسان عبد الناصر قوله: «إن عدونا هو إسرائيل وليس الاتحاد السوفيتى الذى يبعد عن حدودنا

بآلاف الأميال، أما إسرائيل فهى التى تربض على حدودنا .

ويقول: «لقد فسر معظم سفرائنا فى الشرق الأوسط شعور العرب المعادى للغرب بأنه من فعل تآمر شيوعى، والقليل منهم فقط عزوا ذلك إلى تعاملنا مع قضية العرب وإسرائيل .

كان دائم الإستخدام لإثارة العواطف ضده فى الغرب بالأخص بعد كسر إحتكار السلاح وتأميم القناة وتشبيهه بهتلر متجاهلين التقارير الواقعية التى يبعثها المراسلون الموجودون فى المنطقة .

وعلى لسان «**ويلتون وين**» يقول: «إن الغرب كانت مواقفه طيبة منه حتى إشترى الأسلحة من الشيوعيين، فانقلب وصب جام غضبه عليه، وإنه كثيرا ما كانت الصحف الغربية تزوّر الحقائق عامدة بالأخص الإنجليزية إبان أزمة السويس .

كما يقول: «على لسان مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق «**إنجلتون**» إن ناصر كان مسئولا عن كل مشكلات الغرب فى المنطقة.. وليس من المستطاع إزاحته إلا بهزيمة عسكرية للجيش المصرى وعندها سيبقى العرب بلا خيار سوى السلام ..

وقالها صريحة بعد ذلك: «لقد تدخلت الحكومة الأمريكية بشكل سرى فى حرب ١٩٦٧ . وبإمكانى جمع عدد كبير من الدلائل وكلها تشير إلى التشجيع والتورط الأمريكى فى الهجوم الإسرائيلى. لقد فوجئنا بأن العرب حتى بعد الهزيمة النكراء التى حلت بهم ما زالوا يتحدثون بلهجة القوى المنتصر. ويتساءل: هل ربحت إسرائيل الحرب؟ ويورد جوابه بشكل غير مباشر على لسان المحلل الإستراتيجى «**أندريه بوفر**» الذى يعرف النصر بأنه: إما تحطيم العدو تماما أو أن تجعله فى موقف يقبل ما تمليه عليه من الشروط.. فيقول «إذا ما أخذنا بهذا التعريف نجد أن الإسرائيليين لم ينتصروا حقا حينما نراقب الكلام الذى جرى بينهم وبين العرب فى أعقاب الحرب.. إن موقف ناصر فى بلاده أصبح أشد صلابة من موقفه لو لم تقع الحرب».

ثم يقول بعد ذلك: «لقد كان أول قائد مهزوم يلقى التأييد الجماهيرى وبالأخص فى السودان حيث تمكن من فرض لاءاته الثلاث!!».

وقال: «لقد إمتلأت البيوت والمحال فى الأردن ولبنان بصور ناصر حتى أن كميل شمعون والملك حسين كانا يشعران بغيرة وحنق شديدين .

وكتب يقول: وافقت الإدارة الأمريكية على منح سعود قرضا ليقوم بمشروع جديد فى المنطقة وذلك ليجابه ناصر ويمحو نفوذه فى لبنان وسوريا، وتألفت للهدف نفسه مجموعة

من العملاء السريين تتألف من ممثلين عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقال الممثل البريطاني أن الفرق أصبحت جاهزة لاغتيال ناصر ...

ويقول أحد كبار رجال المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق «يوجين جوستين» في كتابه «التقدم نحو القوة»: «مشكلتنا مع ناصر أنه بلا رذيلة مما يجعله من الناحية العملية غير قابل للتجريح، فلا نساء ولا خمر، ولا مخدرات، ولا يمكن شراؤه أو رشوته أو حتى تهويشه. نحن نكرهه ككل، لكننا لا نستطيع أن نفعل تجاهه شيئا، لأنه بلا رذيلة وغير قابل للفساد ..»

الكاتب الأمريكي «**سالزبرجر**» كتب مقالا في جريدة «**النيويورك تايمز**» في سبتمبر ١٩٨٧ . عقب رحيل جمال عبدالناصر جاء فيه ما يلي:

«ليست لدى عبدالناصر خطوط مفروضة على تفكيره أو موضوعة مقدما، لكنه يدير أموره حسب الظروف المحيطة به. وهو شخصية عالمية تتسم بخيال خصب مقرون بشعور عاطفي. إن هذا المصري جم النشاط يعيد إلى ذاكرة العرب ملايين العرب في هذا الزمن القائد البطل صلاح الدين الأيوبي الذي ظهر كأسطورة في قلب الصحراء منذ حوالي ٨٠٠ سنة ليهزم ريتشارد قلب الأسد والصليبيين.

والواقع أنه لم تظهر شخصية عربية تمتعت بحب الجماهير في الشرق الأوسط مثل شخصية جمال عبدالناصر الذي تتطلع بلاده إلى القيام بالدور الحائر الذي يبحث عن بطل في الشرق .

أما **جون بادو** السفير الأمريكي السابق في القاهرة (١٩٦١ ـ ١٩٦٤ مستقيلا).

فقد ألف كتابه القيم سنة ١٩٨٣«ذكريات الشرق الأوسط» **«The Middle East Remembered»** سنة ١٩٨٣ بعد رحلة عمل في المنطقة إمتدت من سنة ١٩٢٨ حتى نهاية الستينات ـ ولقد كنت على علاقة صداقة معه طوال فترة عمله كسفير لبلاده في القاهرة وكان رجلا أكاديميا ولا يميل إلى المراوغة أو الخداع كما لم يكن يميل للتعاون مع رجال المخابرات المركزية الأمريكية، وقد ذكرها لي صراحة، لأنهم كما قال يخربون ما يقدمه من إقتراحات لتدعيم العلاقات بين بلاده ومصر ـ وهو من أهم الكتب الأمريكية التي تناولت ثورة يوليو وعبدالناصر وكان أهم ما جاء فيه النقاط التالية:

«وحينما صدرت القوانين الاشتراكية وكنت سفيرا للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة، ثارت ضجة حولها فقررت تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراستها بدقة وإنتهينا إلى أن حجم القطاع العام الجديد في مصر أقل منه في إسرائيل وفي الهند وفي

فرنسا وفى بريطانيا بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه بل على العكس سوف يحفزه ويدفعه للمنافسة فى ظل إقتصاد مختلط كما حدث فى هذه الدول.

ويقول السفير «**بادو**» أيضا: «ولمزيد من الإطمئنان من جانب واشنطن فقد أوفد الرئيس «**جون كينيدى**» مبعوثا خاصا هو الدكتور «**إدوارد ماسون**» أستاذ الإقتصاد المشهور وبعد أن قام بدراسته المفصلة للقوانين وللأوضاع فى مصر قدم تقريرا يتلخص فى أنه لم يكن أمام ناصر طريق آخر أو أفضل .

ويقول أيضا أن تعيينه سفيرا فى القاهرة، كان نتيجة لسياسة جديدة «**لجون كينيدى**» تجاه مصر عبدالناصر والذى قال له قبل أن يغادر إلى القاهرة: أنه هناك دول ثلاثة مهمة فى العالم الآن ـ وهو أى «**كينيدى**» يريد أن يبدأ صفحة جديدة من العلاقات معها وأنه إختار ثلاثة سفراء له فى هذه الدول من خارج السلك الدبلوماسى حتى لا يكونوا مرتبطين بمواقف تاريخية سابقة للعلاقات الأمريكية معها وإن فى مقدمة هذه الدول مصر ثم تأتى الهند واليابان.

وكان من أهم الأسس الجديدة التى سنها «**كنيدى**» فى علاقته مع عبدالناصر هى أن يثبت إحترام الإدارة الأمريكية للقيادة السياسية فى مصر، ومن هنا أصبحت الرسائل وإيفاد المبعوثين الشخصيين هى سياسة مقررة ومتبعة فى تلك المرحلة ليكون عبدالناصر على علم بكل الخطوات المتعلقة بالشرق الأوسط بما فيها ما يتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل(*) وهى كما يعرف الجميع علاقات خاصة جدا، والمثل الحى على ذلك ما تم بالنسبة لصفقة الصواريخ الهوك سنة ١٩٦٢ وبالرغم من الظروف الداخلية الصعبة فى الكونجرس والضغوط الإسرائيلية إلا أن «**كنيدى**» أصر على إيفاد مبعوثا شخصيا لإبلاغ عبدالناصر بظروف وأسباب إتمام هذه الصفقة وذلك حرصا منه على إستمرار العلاقات الطيبة التى كانت قد بدأت تؤتى ثمارها بين الرجلين وبالرغم من أن عبدالناصر غضب من إتمام هذه الصفقة وشنت الصحافة وأجهزة الإعلام المصرية هجوما عنيفا عليها، فإن عبدالناصر أبدى تقديره الشخصى لقرار كنيدى بإطلاعه على هذه الخطوة تفصيلا. كما حدث نفس الشىء عندما قرر «**كنيدى**» معاودة إجراء التجارب النووية فقد حرص على إبلاغ عبدالناصر بهذا القرار قبل تنفيذه بيومين.

(*) اقرأ فصل عدوان ١٩٦٧.

يقول «**جون بادو**» أن سياسة «**كنيدى**» هذه كانت تلقى معارضة من القوى المؤيدة لإسرائيل داخل دوائر الإدارة الأمريكية ويضرب المثل على ذلك بقوله إن إيفاد المبعوث الشخصى حول موضوع صفقة الصواريخ الهوك لم يقرأ عنها شىء فى واحدة من الصحف الأمريكية. كما ظل الكثيرين من العاملين فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يتعاملون مع عبدالناصر بإعتباره شيوعيا أو أداة للشيوعية، وهكذا فإن برنامج معونة القمح لمصر والذى زاد بشكل كبير فى عهد «**كنيدى**» حتى أصبحت هى أكبر صفقة قمح أمريكية بعد صفقة الهند وجدت معارضة داخل الكونجرس والمخابرات المركزية خاصة بعد عمليات التأميم التى حدثت فى مصر فى ذلك الوقت ودعت بعض رجال الكونجرس إلى إنتقاد تقديم المساعدات «للاشتراكيين والشيوعيين» ـ وذلك بالرغم من أن هذه الصفقة لم تكن تكلف الولايات المتحدة شيئا حيث كانت كلها مواد غذائية زائدة عن الحاجة. وقد أجرى بادو فى تلك الفترة دراسة دقيقة عن الاقتصاد المصرى وكانت نتيجة ما وصل إليه هو أن ١٨ ٪ من القوى الإنتاجية المصرية هى التى تم تأميمها، ثم قارنت الدراسة هذه النسبة مع مثيلاتها فى بعض الدول الأخرى من حلفاء واشنطن فوجد مثلا أن القوى الإنتاجية للقطاع العام فى إسرائيل تبلغ نحو ٣٠ ٪ وفى الصين الوطنية نحو ٢٥ ٪، ويقول السفير» بادو»: «على أن أفضل ما وقعت عليه أعيننا كان مثال الولايات المتحدة نفسها حيث ٢٩ ٪ من القوى الإنتاجية تخضع للإشراف الحكومى بشكل أو بآخر.

ويقول فى مكان آخر أنه عندما زاره أحد أعضاء الكونجرس وسأله: لماذا لا نحصل على عائد سياسى لمساعداتنا الغذائية لمصر. رد عليه «**بادو**» قائلا: وما هو العائد الذى تتصوره؟ فقال: «ليس أقل من الاعتراف بإسرائيل فبدون سلام مع إسرائيل يجب أن تقطع هذه المساعدات . فسأله بادو: «وكم من الأموال أيها السيناتور تتصور أنه يجب أن تدفع الولايات المتحدة لكى تغير سياستها تجاه الصين الشعبية؟» فرد السيناتور قائلا: «لا تكن أبله فمال الدنيا كله لا يكفى ليجعلنا نغير سياستنا . فقال بادو: «ولماذا تتصور إذن أن المصريين يمكن أن يغيروا سياستهم مقابل المال أو الجشع؟!».

وعن شخصية جمال عبدالناصر يقول السفير بادو: «أنه كان رجلا تشعر على الفور وبمجرد جلوسك إليه بقدراته القيادية غير العادية، وقد كانت أفكاره واضحة لا غموض فيها، كان دائما واثقا فى نفسه وهو يتعامل مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لا يخالجه أدنى شك فى عدالة قضيته.

ويقول حول الأزمات التى مرت بمصر مثل الانفصال السورى وحرب اليمن، إن

عبدالناصر لم يكن فى أى وقت من تلك الأوقات متوترا أو عصبيا أو منفعلا، وإنما كان يبدو هادئا رصينا يختار كلماته الإنجليزية بعناية، ولا يفوته أن يظهر الود لمحدثه. وقال بوضوح وصراحة إن الصورة التى كان يحلوا لأعداء عبد الناصر أن يرسموها له كانت صورة زائفة تماما.

ووصف «**بادو**» أول لقاء بينه وبين عبدالناصر عندما كان رئيسا للجامعة الأمريكية وكان فى قاعة إيوارت حيث كان محمد نجيب يلقى محاضرة عن الثورة ويقول «**بادو**» أنه شعر على الفور بأن نجيب رغم موقعه الرئاسى وبرغم شعبيته فى ذلك الوقت، فليس هو القوة المحركة لدفة الأمور وأن مجموعة الثوار الحقيقية هى تلك التى كانت تضم الضباط الشبان مثل زكريا محى الدين وأنور السادات وغيرهما، وأنه فى قلب هؤلاء كان جمال عبدالناصر هو القائد الحقيقى وأضاف أنه عندما تعرف على عبدالناصر فى تلك الفترة وجده خجولا بعض الشىء يميل إلى الصمت أكثر من الكلام، ويقول بادو «صراحة» والحقيقة أنه لم يثر إهتمامى على الإطلاق فى هذا اللقاء الأول، لقد كان له حضور لا يمكن إنكاره، لكنه لم يكن يتحدث كثيرا، وحتى حين عرفته أكثر بعد ذلك كان صامتا إلى أن جاء وقت الكلام فصار رجلا مختلفا تماماً».

والفارق الرئيسى بين ناصر ونجيب، كما قال بادو، كان يتمثل فى أن محمد نجيب كان مصلحا أكثر منه ثوريا، أما ناصر ورفاقه فقد كانت لديهم رؤية ثورية لتغييرات جذرية كان المجتمع فى أشد الحاجة إليها، ولذلك فقد كان نجيب غير قادر على التعامل مع القوى السياسية القديمة بشكل حازم. وفى هذا الصدد يقول أن جيفرسون كافرى، السفير الأمريكى فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة، والذى كان على علاقة بالضباط الجدد الذين تولوا الحكم، يقول «**بادو**» أن «**كافرى**» قال له ذات مرة إن مشكلة نجيب هى أنه يصدق آخر شخص يتحدث إليه ولذلك فهو متقلب ويفتقر إلى قدرة عبدالناصر على إتباع سياسات محددة.

يقول «**بادو**» على لسان «**كافرى**»: «أن ضباط الثورة كانوا يسعون لإستمالته فى مواجهة بريطانيا وما يمكن أن تلجأ إليه لندن لإفشال الثورة، لكنه ينفى نفيا قاطعا أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت الثورة أو عرفت بها قبل وقوعها وهو الموعد الذى حددته ظروف سياسية معروفة عجلت بتحرك الضباط الأحرار قبل موعدها الأصلى الذى كان الضباط قد إتفقوا عليه ليكون فى شهر أغسطس وليس يوليو. ويؤكد «**بادو**» أن الضباط إتصلوا بالفعل بالسفارة الأمريكية بعد إتمام عمليتهم لطمأنتهم بأن ما تم هو عملية داخلية وليست موجهة ضد أى أطراف خارجية وكان على صبرى هو الذى قام

بهذا الإتصال لمعرفته السابقة بالملحق الجوى الأمريكى، وفى الوقت نفسه قام الملك فاروق هو الآخر بالإتصال بالسفارة الأمريكية طالبا من السفير التدخل، وقد نقل «**كافرى**» طلب الملك إلي واشنطن وحين لم يصله رد على طلب الملك فقد رأى من واجبه على الأقل أن يكون إلى جانب فاروق لضمان سلامته الشخصية دون أن يعرف أن عبدالناصر قد عارض داخل مجلس قيادة الثورة عملية إعدامه التى كان الرأى الغالب يميل إليها، وبالفعل ظل «**كافرى**» ملازما لفاروق إلى أن ركب الملك يخته الخاص «**المحروسة**» وغادر ميناء الإسكندرية بلا عودة، وقد كان هذا المشهد الذى أعطى الإنطباع لدى البعض بأن الأمريكان كانوا يدعمون الثورة. ويقول بادو أيضا أنه بعد أن صار سفيرا لبلاده وأصبح مطلعا على الكثير من الوثائق السرية للعلاقات المصرية الأمريكية لم يجد ما يؤكد صحة هذا الانطباع الخاطئ.

عاد «**بادو**» إلى واشنطن سنة ١٩٥٣ بعد أن رأس الجامعة الأمريكية ويقول أنه فى تلك الفترة كانت أحاسيس وشعور الشعب المصرى تجاه الثورة تتسم بالتأييد المباشر نظرا لأن الثورة طبقت الكثير من الإجراءات التى كان يطالب بها الناس. وضرب المثل بقانون الإصلاح الزراعى الذى كان مطلبا سابقا على قيام الثورة ويؤكد أن المقاومة الوحيدة للثورة كانت تأتى فى ذلك الوقت من الطبقة التى أضيرت من هذه الإجراءات وفى هذا الصدد يروى قصة سيدة من هذه الطبقة قالت له ذات يوم «إن تلك الثورة أسوأ مما حدث لنا عام ١٩٢٩ وقت الكساد. ففى ذلك العام لم أتمكن من شراء أى معطف فراء جديد لأن الفلاحين فى أرضنا كانوا كسالى، والآن فإن الحكومة ستأخذ هذه الأرض وربما لن أستطيع شراء أى معاطف أخرى بعد ذلك».

يقول «**بادو**» أن «**كنيدى**» كان يعلم كما كان هو يعلم تماما أن عبدالناصر لم يكن شيوعيا وإنما كان «ثوريا عمليا»، بل ويذهب بادو إلى القول بأن الولايات المتحدة كانت تسعى فى ذلك الوقت لإنجاح تجربة عبدالناصر والتى أسماها «الاشتراكية البراجماتية» للدولة بدلا من أن تندفع مصر فى طريق الشيوعية السوفيتية، وقد كان يطمئنهم فى ذلك أن ناصر لم يكن أيديولوجيا، فقد كان يأخذ بعض الأشياء من النظم الإشتراكية، لكنه كان أيضا يأخذ أشياء أخرى من النظم الرأسمالية كلما وجد أن فى هذا أو ذاك مصلحة عملية لاقتصاد بلاده. وكان رأى الخبراء فى وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك أن نظام ناصر الإقتصادى هو خير ضمان لعدم تحول مصر إلى الشيوعية كما حدث فى بعض دول العالم الثالث.

وقال «**بادو**» بعد ذلك إنه عندما تسلم سفارة بلاده فى القاهرة لم يجد ملحقا أو إثنين

من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كما هى العادة، وإنما كان ربع العاملين بالسفارة من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية، وقد إتفق مع واشنطن على تخفيض هذا العدد. والشىء الثانى الذى لفت نظره هو أن أحد أهم مهام وواجبات رجال المخابرات المركزية فى القاهرة كانت تتبع جميع تحركات وأخبار ناصر نفسه وجميع أفراد عائلته. وفى هذا الصدد فقد قال له ناصر فى بداية لقاءاته به بعد تعيينه سفيرا أنه يعرف ما تقوم به المخابرات المركزية معه ومع أسرته والعاملين معه وطلب منه نقل إستياؤه من ذلك إلى واشنطن، ويقول بادو أنه لم يستطع أن يرد على الرئيس المصرى فى ذلك بأكثر من القول إنه سيفعل ذلك.

يقول «**بادو**» أن أحد أسباب نجاحه هو أن ناصر قد أقام معه علاقة مباشرة وسمح له بأن يلقاه بشكل شخصى كلما كانت هناك ضرورة لذلك وأنه إلتقى بناصر ٣٦ مرة خلال سنتين فقط قضاهما سفيرا لبلاده فى مصر وكانت تلك أكثر لقاءات عبدالناصر مع سفير أجنبى فى القاهرة بما فى ذلك السفير السوفيتى. ويروى «**بادو**» أن هذا الأخير حكى له ذات يوم أنه شكا لناصر من إنه يلتقى بالسفير الأمريكى أكثر منه لكن ناصر قال له مازحا: أنت تعرف أن «**بادو**» مستشرق ولذلك فنحن نمضى الوقت نتحدث فى شئون الشرق أما أنت فلست مستشرقا.

وينتقل «**بادو**» بعد ذلك ليقول، ناصر كان دائما مباشراً فى حديثه، لا يراوغ، وكان على قدر كبير من الإنسانية، ويتذكر بادو أنه فى إحدى المرات طالت مقابلته مع ناصر لكنه لم يجرؤ على إخراج غليونه ليدخن فى حضرة الرئيس وقال له «**بادو**» إن وزير خارجيتنا لا يحب الغليون لكن ناصر قال له فى تبسط: دخن غليونك يا رجل.

ويقول بادو بعد ذلك؛ أن عبد الناصر كان دائما متحكما فى ردود أفعاله حتى حين كان هناك ما يغضبه، ويقول أنه كان يظهر الكثير من الإحترام لمرءوسيه، فلم يكن يسىء إلى أحد من العاملين معه أمام زائريه.

ويقول بادو أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها بعد حرب السويس حارسة للمركز الغربى العام فى الشرق الأوسط وأصبحت هى الأساس والسياسات الأوروبية تابعة لها فأيدت الأنظمة المؤيدة للغرب وفعلت المستحيل لكى تجىء بمثلها إلى الحكم، ولم تتردد فى مقاومة الأنظمة غير الموالية لها وقال بالنص: «وكثيراً ما يذكر العرب أعمال المخابرات المركزية فى سوريا ومصر وإيران كدليل واضح على تدخل الإمبريالية الأمريكية فى شئونهم ـ وإعتقدت الولايات المتحدة أن استقرارها فى العالم العربى يفرض عليها مساندة الملكيات التقليدية التى يعتمد مركزها على صفوة من ملاك الأراضى والتجار

أكثر منه على الجماهير العريضة. ولو تخلت عنهم أى لتلك الأنظمة فإنها سرعان ما تسقط. لقد إستفزت كلمة «السيادة» التى فرضها ناصر الغرب كثيرا وهذا ما أدى به لإتباع سياسة «الانتحار»، وحينما يخاطب ناصر الجماهير المصرية بوصفهم «مواطنون» فإن هذا يعنى أن «الرعية» قد أضفى عليهم حالة جديدة هى حقهم فى الإشتراك مباشرة فى إدارة شئون بلادهم، وهى حالة جديدة على المواطن فى وادى النيل؛ فالجماهير تحمل مفتاح المستقبل، ولابد لأية سياسة نحو بلادها من أن تكون لها علاقة بوجودها، وهذا العنصر الذى فرض على مخططى السياسة الأمريكية كان من الصعب علينا قبوله لأن المسئول عن فرضه رجل لا نحبه هو جمال عبدالناصر. إن جمال عبدالناصر أول الرجال الجدد فى المنطقة وهو يمثل الرجل العادى بصورة أكثر دقة من أولئك الزعماء القدامى الذين حل محلهم. لقد أدخل الرجل العادى فى المشاركة السياسية والارتباط الوطنى لأن الإستقلال بشعاراته عن الحرية قد شحذ همته وعمق إحساسه ببلاده كما أن وسائل الاتصال الجماهيرى وخاصة راديو الترانزيستور قد أوصلت دعاية حكومته إليه فى مقهاه وفى منزله ورفع النمو السريع فى التعليم مكانة الطبقة المتعلمة وخلق طبقة طلابية متبرمة ومتعطشة لمزايا المركز الاجتماعى والمكانة السياسية. ولا جدال أن ناصر كان على وعى كامل بخطر المعونات الأجنبية ونجح فى تحييدها وفعل ذلك مع السوفييت ومعنا أيضا فرغم أن سجل معوناتهم لمصر يوضح ذلك فإن السلاح والسد العالى وشحنات القمح.. الخ لم يحقق للسوفييت نجاحا أكثر من الأمريكيين حتى أنهم لم يستطيعوا الحصول على تصريح بوجود حزب شيوعى فى مصر، بل إنهم لم يستطيعوا حماية الشيوعيين المصريين فى أغلب الأحيان. وقال، إن أكبر دليل على عدم جدوى المعونة الاقتصادية منفردة أن الولايات المتحدة لم تتردد فى قطعها عن مصر بسبب الخلافات الحادة بينهما. وقد خسرت الولايات المتحدة لأن المعونة كانت فى شكل أغذية يدفع ثمنها بالعملة المحلية وتستخدم فى تغطية نفقات البعثة الدبلوماسية ولأن الغذاء شىء حيوى متصل بالاحتياجات الإنسانية الأساسية بدرجة تجعل ربط إمداده بشروط وقيود يثير ردود فعل عنيفة. فقد قال جمال عبدالناصر ردا على هذا التصرف: «إن على الأمريكان أن يأخذوا معونتهم ويشربوا من البحر» وكان حريصا على أن لا يكون ثمن المعونة التفريط فى الإستقلال الوطنى، وعلى حد قوله، كان يخشى «أن تكسرنا أمريكا بهذه المعونة». وينتهى بادو بقوله: «إن أهداف السياسة الأمريكية بقيت على حالها.. السيطرة على منابع النفط.. مواجهة السوفييت.. دعم إسرائيل.. سحب العرب إلى الغرب وباختصار كانت الأساليب جديدة والمفاهيم قديمة، وكل ما حدث هو تغليف قرص السم بطبقة من السكر.

ولقد وصلت علاقة بادو بناصر إلى أن الرئيس ظل يستقبله كلما زار مصر بعد أن ترك

عمله بالسفارة، كما أن «**بادو**» ظل يكتب لناصر لفترة مما يدعو للقول بأن العلاقة بينهما لم تكن مجرد علاقة مهنية وإنما كان فيها الكثير من الود والتقدير الشخصى بينهما.

لكن ما هى إلا شهور قليلة حتى أغتيل «**كنيدى**» وجاء «**جونسون**» وهو رجل تسبقه انتماءاته الصهيونية فتدهورت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة حتى وصلت إلى أسوأ حالها بعد ذلك بإندلاع حرب ٦٧ والتى وجدها جونسون فرصة سانحة لفرض الشروط الإسرائيلية على العرب بالقوة وإنهاء زعامة عبدالناصر إن أمكن، وهكذا تطابقت فى عهده فى أعين العرب صورة العدو الإسرائيلى مع صورة الإدارة الأمريكية فاستقال «**جون بادو**» من السلك الدبلوماسى وعاد إلى بلاده أستاذا ورئيسا لمعهد الشرق الأوسط بجامعة كولومبيا يحاضر طلبته عن الشرق الأوسط كما عرفه، ومن بين أهم ما تضمنته محاضراته الصورة التى رسمها عن قرب لعبد الناصر.

وينهى «**بادو**» كتابه بالحديث عن مهمته فى القاهرة فيقول: «لكننا لم نحقق شيئا خلال تلك الفترة أكثر من أننا أوجدنا فترة استراحة وسط الحرب التى كانت قائمة ضد مصر وعبدالناصر، وذلك أننا لم ننجح فى إيجاد أساس لعلاقة هادئة وبناءة ودائمة بين الجانبين» فبعد أن ترك «**بادو**» عمله فى القاهرة على أثر إغتيال «**كنيدى**» وتولى «**جونسون**» الرئاسة كان «**بادو**» فى زيارة لوزارة الخارجية فى واشنطن فعرف أن السفير المصرى كان يقابل وزير الخارجية «**دين راسك**» وأن الوزير أنهى المقابلة قائلا: «إسمع؛ نحن لا وقت لدينا كى نلهو بهذا الشىء العربى، وكانت كلماته التى أوردها بادو بالنص فى كتابه نصها كالتالى:

We don‘t have time to fool a round with this Arab thing!

وللدكتور «**جون بادو**» مؤلفات أخرى كثيرة منها «بزوغ مصر الحديثة» و«ملتقى القارات» و«شرق وغرب السويس».

المؤرخ البريطانى **أرنولد توينبى** فى مقاله الشهير عما جرى فى الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ وقال فيه:

«إن أمة رفضت الهزيمة برفضها الإستسلام لأهداف العدوان وفى مقدمتها الإطاحة بجمال عبدالناصر، لهى أمة قادرة على دحر العدوان والصمود أمام الغزوات ...»

وكان رفض الشعب المصرى للهزيمة فعلا فوق كل تقديرات عشاق الكمبيوتر ولم

تجروء إسرائيل فى تلك الأيام على عبور القناة رغم أن الطريق كان مفتوحا نحو القاهرة.

وكان السبب الوحيد لموقف إسرائيل هو تجنب الضياع وسط الزحام.. زحام الدلتا بكل كثافتها وقدرتها الحضارية والتاريخية والروحية وإمكانيات الصمود والقتال إلى مئات السنين.

■ أندريه مالرو وعبدالناصر

«ليست المسألة النصر العسكرى أو الهزيمة العسكرية.. المسألة هى إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه.. لقد وجدت أمتكم نفسها فى عبدالناصر بمقدار ما وجدت فرنسا نفسها فى نابليون، مع إختلاف الظروف.. وهذا هو الذى يبقى.. أما غيره فتكنسه الأيام».

■ الصحفيون البارزون

كان الصحفيون البارزون يطلبون دعم عبدالناصر أو مساعدته كلما واجهوا أزمة من أى نوع، وسوف أورد هنا مثالا واحدا تعبيرا عن هذا الوضع وليس من قبيل المن والأذى الذى قد يلجأ البعض إلى تأويله..

يتلخص هذا المثال فى رسالة شخصية بعث بها الراحل **محمد التابعى** إلى الرئيس عبدالناصر انشر نصها دون تعليق أو تعقيب:

سيدى الرئيس العزيز

يأذن لى سيادة الرئيس أن أؤكد له أننى ترددت زهاء شهرين فى كتابة هذا الخطاب لأننى وأنا أعرف كثرة مشاغلكم والأعباء التى تتحملونها كرهت أن أتطفل عليكم وعلى وقتكم الثمين بمسألة شخصية أنا المسئول والملوم عنها أولا وأخيرا. ولقد أشفقت كذلك من أن يقال أننى أستغل عطفكم علىّ وهو العطف الذى أحسست به دائما.

ولقد حاولت إلتماس سبل الخلاص لما أنا فيه فلم أوفق وإنتهيت إلى أنه ليس أمامى إلا أن ألجأ إليكم لعلكم تجدون لى حلا لدى البنوك أو مؤسسة أخبار اليوم.

وأنا يا سيدى الرئيس مدين فى نحو عشرة آلاف جنيه لبنك مصر والبنك العربى وبنك التجارة وبنوك أخرى، ومنها ألف جنيه لمؤسسة أخبار اليوم وقد سددت منها حتى الآن نحو ٧٠٠ جنيه.

ويجب على أن أعترف بمسئوليتى بل بسوء تصرفى فقد كنت مسرفا كل الإسراف

فى شبابى فلم أقتصد شيئا، ولقد كان إيرادى يكفينى وكنت أنفقه كله. ثم كان ما لم يكن فى حسابى فتزوجت فى سن متأخرة وورث ابنى وابنتى عنى وعن أمهما أمراض الحساسية وعلى رأسها الربو و اضطررت نزولا على رأى الأطباء أن أصحب ابنى إلى جبال سويسرا ـ أو لبنان ـ سنوات متوالية للعلاج والاستشفاء. وكنت فى كل مرة أستدين نفقات الرحلة.

وزوجتى أيضا أصيبت بجلطة فى ساقها اليسرى عقب إجراء عملية جراحية لها (الزائدة الدودية). وقد سافرنا مرتين إلى ألمانيا الغربية لعلاج الساق الضعيفة فى حمامات بادن بادن.

ومرضت أنا فى عامى ١٩٥٦ و١٩٥٧ وأجريت لى عمليات جراحية وأقمت فى المستشفى نحو ثلاثة شهور.

وكان يومئذ أول عهدى بالإستدانة فقد كلفنى مرضى نحو ألفى جنيه ومن يومها تراكمت على الديون.

ولما كنت لا أملك شيئا على الإطلاق فقد رأيت أن أؤمن مستقبل ولدى الاثنين فعملت لهما بوليصتى تأمين قيمتهما خمسة عشر ألف جنيه لدى شركة التأمين (المتحدة) وأنا أدفع عن هاتين البوليصتين أقساط سنوية تبلغ قيمتها نحو ٧٥٠ جنيه وهى لمدى الحياة. وتدفع القيمة للولد والبنت عند وفاتى، ومؤسسة أخبار اليوم تستقطع شهريا من مرتبى خمسين جنيها على الأقل من قيمة دينها على.

أنا يا سيدى الرئيس لا أزعم أن لى حقا أو حقوقا لدى مؤسسة أخبار اليوم ولكننى فقط أرجو أن تكون الإعتبارات الآتية موضع العطف والتقدير.

(أولا) لقد تنازلت فى عام ١٩٤٦ عن مجلة آخر ساعة بمقتضى عقد «بيع» جاء فيه أننى تناولت مبلغ ألف جنيه وهذا غير صحيح لأننى لم أتناول قرشا واحدا. وأعتقد أن مصطفى وعلى أمين يعترفان بهذا.

(ثانيا) كان المتفق عليه أن يكون مرتبى خالصا من جميع الضرائب، ولكن عقد الاتفاق جاء خاليا من النص على هذا، ولما كنت يومئذ مريضا جدا بإحتقان الكبد والمرارة ومصابا بانهيار عصبى بسبب كثرة العمل والإرهاق النفسى فقد سكت ولعلى كنت أعتقد فى قرارة نفسى أننى لن أعيش طويلا.

(ثالثا) قمت بثمانية رحلات صحفية طويلة إلى أقطار مختلفة فى أوروبا وآسيا خلال الست عشر عاما التى مضت على إتفاقى مع أخبار اليوم وأرسلت خلال هذه

الرحلات أكثر من مائتى مقال. وكانت جميع هذه الرحلات على نفقتى الخاصة لم تساهم فيها دار أخبار اليوم بقرش واحد حتى ولا أجرة السفر بالباخرة أو بالقطار ما عدا فى عامى ١٩٥٨ وعام ١٩٦١ فقد تناولت ٥٠٠ جنيه مساهمة من الدار فى نفقات السفر.

هذا بينما تكفلت الدار دائما بنفقات رحلات أى محرر أو محررة وقد بلغ بعضها عدة آلاف من الجنيهات!

وهذا يا سيدى الرئيس ما أعرضه وقد أوجزت فى عرضه.

ولقد كنت أعتقد فى عام ١٩٤٦ أن حياتى لن تطول ولكن قدر لى أن أعيش، وأن أتزوج وأن تتضاعف نفقات وتكاليف الأمراض التى إبتليت بها أنا وأفراد أسرتى.

ومن هنا كانت ديونى التى كنت أؤجلها من عام إلى عام ومن شهر إلى شهر ومعظمها تستحق فى شهر مارس الحالى.

وصدقنى يا سيدى الرئيس أننى خجل ولكن الدنيا ضاقت فى وجهى فلم أجد أمامى سواكم.

وأنا لكم دائما وفى جميع الحالات الشاكر المحب المخلص.

محمد التابعى

١٠ مارس ١٩٦٢

(الأصل بخط يده فى الملحق الوثائقى لهذه المذكرات).

بعد ما اطلع الرئيس جمال عبدالناصر على هذه الرسالة أمرنى بالاتصال بالأستاذ محمد التابعى وإبلاغه بأن كل ما طلبه سيتم تلبيته، وأن كل الديون ستسدد بمعرفة رئاسة الجمهورية، وأن باقى الدين الذى يستحق لمؤسسة دار أخبار اليوم سيتم تسويته أيضا باعتباره دين معدوم. وقد قمت بزيارة الرجل فى منزله حيث أبلغته بقرار الرئيس جمال عبدالناصر وكان فى غاية التأثر، قلت له: إنك قد خدمت مصر بشرف ومن حقك على بلدك أن توفى جزء من هذا الحق، ورجوته ألا يتردد فى الإتصال بى فى أى وقت وأن يعتبر مكتبى فى خدمته باستمرار، وقد أبلغت الرئيس بنتيجة المقابلة، كما قمت بإبلاغ مؤسسة أخبار اليوم بقرار إعتبار الدين وكأنه معدوم. كما قرر جمال عبدالناصر أيضا بأن يذاع مقالا أسبوعيا لمحمد التابعى فى إذاعة صوت العرب فى آخر ساعة وكان يتقاضى عن كل مرة ٢٥ جنيهاً.

كان ذلك مثالا واحدا من أمثلة عديدة يمكن أبرزها كان مع أحمد بهاء الدين ويوسف

إدريس وغيرهم، وقف عبدالناصر إلى جانبهم من منطلق إنسانى بحت، وبوصفه مسئول عن كل مواطن تماما كما كان يحدث فى التعامل مع آلاف الرسائل والشكاوى التى كانت ترد إلى الرئيس جمال عبدالناصر(٦).

ولا أستطيع أن أنهى هذه الفقرة دون التعرض لقصة عبدالناصر مع يوسف إدريس.. ففى مكالمة تليفونية بينى وبين الرئيس قال لى: إنت تعرف يوسف إدريس؟

فقلت: أعرفه كأديب وكاتب، لكنى لم أقابله شخصيا.

فقال: طيب إتصل به وقابله وبلغه على لسانى الرسالة التالية: «أنه حرصا من عبدالناصر على شخص يوسف إدريس الذى يحترمه ويحبه ويقدره ولا يحب أن ينال منه شخص أو اتجاه مريب، فإن مجلة «حوار» اللبنانية لا يليق بأن تكون بها صفحات عليها توقيع هذا الإنسان النظيف الشريف يوسف إدريس، وأن جمال عبد الناصر على أتم إستعداد لأن يقف بجانبه مهما كانت الظروف».

طلبت من منير حافظ ـ باعتباره كان على إتصال بيوسف إدريس وقت أن كان منير رقيبا فى روزاليوسف قبل أن يعمل مساعدا لسكرتير الرئيس للمعلومات ـ أن يدعوه لمقابلتى.

وفعلا حضر يوسف إدريس فى اليوم التالى إلى مكتبى وتقابلنا حيث أبلغته رسالة الرئيس عبدالناصر، والتى كان لها صدى وتأثيرا كبيرا على الرجل، ولكن يوسف إدريس إستفسر منى عن السبب فى رغبة الرئيس فى عدم الكتابة فى هذه المجلة بالذات. فقلت له: إن هذه المجلة لها إرتباطات وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية CIA وللحقيقة فإن يوسف إدريس لم يكن يعلم فعلا بهذه الصلة المريبة بين المجلة والمخابرات المركزية الأمريكية؛ الشىء الذى كنا نحن متأكدين منه. وكانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى كتب فيها يوسف إدريس مقالا لمجلة «حوار»، بل إنه أعلن رفضه للجائزة التى خصصتها المجلة له بعد أن علم بتوجهاتها المشبوهة وقد قرر عبدالناصر أن تمنحه مصر قيمة هذه الجائزة، وقد سلمتها له فعلا.

---

(٦) هذه الرسائل والشكاوى محفوظة فى ارشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى التى نقلت فى عام ١٩٧١ إلى عابدين.

فى فترة الصبا كتب جمال عبدالناصر روايته الوحيدة «فى سبيل الحرية»، ولم تتم الرواية للأسف. ولقد أقيمت فيما بعد مسابقة لإتمامها لكن هذه الرواية(*) تدل على الحس الفنى العميق لدى جمال عبدالناصر. ولم يكن مشروع الرواية فقط هو الذى ينبئ عن هذا الحس المبكر، كانت هناك قراءاته التى لم تتوقف عند السياسة والإستراتيجية والتاريخ بل تجاوزتها إلى الأدب. وربما كانت رواية «عودة الروح» لتوفيق الحكيم من أكثر الكتب تأثيرا فى وجدان جمال عبدالناصر.

وقبل وبعد الثورة عرف عن جمال عبدالناصر إهتمامه بالثقافة والفن، ولم يذكر فى عهده أنه كانت هناك أولوية تسبقهما رغم تسابق الأولويات آنئذ.

وكان الناس يعرفون ولع جمال عبدالناصر بمشاهدة الأفلام السينمائية، ولو أنه تمت دراسة عن الأفلام التى شاهدها الرئيس عبدالناصر أو كرر مشاهدتها لخرجنا بنتائج هامة.

ولكننى لاحظت إعجابه الشديد بالممثل الكبير «**جيمس ستيوارت**» وشاهد فيلمه «It Is A Wonderfull Life» أكثر من مرة، وكان يرى أن الأفلام التى يقوم ببطولتها تجسد القيم الإنسانية والمثل العليا والروابط العائلية.

وأذكر أنه أبدى إعجابه الأكبر بفيلم يحيا زاباتا «Viva Zapatta» للمخرج إيليا كازان وبطولة مارلون براندو وأنتونى كوين وذلك لأنه كان يصور تحرير الفلاحين من عبودية الإقطاع، وكان يحب مشاهدة أفلام بيتر سيلرز ولويس دى فينيس..

وحب عبدالناصر للغناء معروف. وعلاقته، حتى على المستوى الشخصى، بأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وعبد الحليم وغيرهم معروفة..

والذى لا يعرفه الكثيرون ولع الرئيس بالمسرح ولكن الظروف منعته من التردد عليه، فكان يكتفى بإيفاد أحد من الأسرة أو ممن حوله لمشاهدة المسرحية ويجلس معه ليتحدث إليه فيها، وقد يكرر هذا مرات كأنه يريد أن يرى المسرحية وهو لم يرها.

ولسنا فى حاجة لأن نكرر ما يقوله الجميع عن الازدهار الثقافى والفنى فى فترة الستينات، وإن كنا نؤكد أن هذه النهضة بدأت منذ الخمسينات.

(*) كان المجلس الأعلى للفنون والآداب قد أعلن عن مسابقة لتكملة هذه القصة عام ١٩٥٨، اشترك فيها ٣٧٠ عربياً من الجمهورية العربية المتحدة والعراق ويوجوسلافيا، وقدمت ٨٠ تكملة؛ وشكلت لجنة من ١٠ أدباء ونقاد لاختيار القصة الفائزة.

فى هذه الفترة بلغ المسرح أوجه بكتابات نعمان عاشور ويوسف إدريس وسعد الدين وهبة ـ الذى كان أحد ضباط الشرطة الأكفاء الذين ساندوا ثورة يوليو منذ بداياتها الأولى ـ وتوفيق الحكيم وعبدالرحمن الشرقاوى وغيرهم. وكانت كثير من المسرحيات تنتقد النظام: الفتى مهران والسلطان الحائر، وسكة السلامة وغيرها.

أيضا السينما بلغت مستوى راقيا، خاصة بإنشاء معهد السينما: ولقد تحول كثير من الإنتاج السينمائى إلى القطاع العام.

وأشير هنا إلى فيلم «ميرامار» الذى تهكم على الإتحاد الاشتراكى العربى، و«شىء من الخوف» الذى طعن فى شرعية الثورة، و«المتمردون» الذى دعا إلى ثورة أخرى، وأيضا أفلام «القضية ٦٨» و«الناس اللى جوة» و«الاختيار» وغيرها.

باختصار شديد كانت الفترة ثرية بالإنجازات الثقافية والفنية، فلقد كانت الثورة تعرف أن الصراع السياسى والبناء الإقتصادى لابد لهما من روح قوية، وهذه الروح لا يمكن بناؤها إلا بالفن والثقافة.

إن عبد الناصر هو الذى فكر واقترح وقرر الإنجازات التالية على وجه التحديد

- إذاعة القرآن الكريم، وأن يقتصر دورها على إذاعة آيات الذكر الحكيم فقط
- إذاعة أم كلثوم.
- إنشاء معهد الباليه والكونسرفاتوار (الملحق الوثائقى).
- إذاعة صوت العرب.
- إذاعة البرنامج الثانى ليذيع روائع الفن العالمى من أعمال موسيقية وأدبية الخ.
- إذاعة الشرق الأوسط بطابعها الخفيف السريع.
- بدء الإرسال التلفزيونى فى مصر فى بداية الستينات رغم الصعوبات الفنية والسياسية التى أبديت فى ذلك الحين للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.
- إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط.
- إصدار كتاب كل أربعة وعشرين ساعة ثم كل ست ساعات على أن يكون سعره قروش قليلة وفى متناول أى شخص.
- إنشاء مصلحة الاستعلامات.

ـ إصدار قانون تطوير الأزهر الشريف ـ (١٠٣ لسنة ١٩٦١) ـ ليصبح الدعاة متخصصين فى مختلف مناحى الحياة اليومية كأطباء ومهندسين ومحاسبين.. الخ. بالإضافة إلى الدراسة الأساسية فى علوم الفقه والتفسير والدعوة.. الخ.

ـ قرار إنتساب البنات لكليات الأزهر الشريف وذلك حتى يتسنى تخريج الأم المسلمة الصالحة أم الأجيال التى ستتولى مقاليد الأمور فى مصر مستقبلاً.

ـ كان كثير الإهتمام والمتابعة لكل إنتاج وعروض فرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية والمسرح القومى وهى المؤسسات التى قام بتشجيعها ودعمها بكل الإمكانيات عن طريق وزارة الثقافة وأجهزتها.

وكان يحلم بعد قيام معاهد الكونسرفاتوار والباليه أن ترقى فنون الغناء بكافة أنواعه وأشكاله خاصة الكلاسيكية منها باعتبارها المدخل الصحيح للذوق الرفيع والتذوق الراقى لباقى أنواع الفنون الأخرى، وإن كان هذا لم يمنعه بشكل خاص من إعتبار أم كلثوم ثروة قومية ليس لها مثيل فى التاريخ الحديث على مستوى العالم العربى،كما كان معجباً ايضا بمحمد عبدالوهاب وكان أحد أحلامه الذى تحقق مؤخرا فى ١٩٦٤ أن يجتمع هذين القطبين فى عمل مشترك يجسد الأصالة والعظمة للفن المصرى والعربى.. وكانت البداية فى «إنت عمرى». وقد كان لها قصة أخذت من الوقت والجهد والإصرار من جانب عبدالناصر، كما شرفت أن أشارك فيه بنفسى معهما حتى يتحقق هذا الحلم. وفى الحقيقة فإننى قد فاتحت محمد عبدالوهاب سنة ١٩٦٣ بناء على مكالمة بينى وبين عبدالناصر الذى قال لى «اعرض على عبدالوهاب أن يلتقى مع أم كلثوم فى عمل مشترك»، ثم فى نفس الوقت نَبَهنى ألا أضغط عليه لأن مثل هذه الأمور لا تولد بالرغبات أو بالتعليمات ولكن تنبع من ذاتهما بقناعتهما الشخصية وأذكر أننى عندما فاتحت عبدالوهاب فى هذه الفكرة أن قال لى: «هذه الفكرة قد تنجح وقد تفشل.. وأنا أحلم بها فعلا، وفى نفس الوقت آمل أن يجىء هذا اليوم الذى ألتقى فيه مع ثومة».

ولما نقلت رأى عبدالوهاب للرئيس، قام بمفاتحته هو والسيدة أم كلثوم فى عيد العلّم سنة ١٩٦٣ وقال لهما «إمتى حا تسمع لك لحن تغنّيه الست؟» وكان رد عبدالوهاب «حاضر يا سيادة الريس». كما كان رد أم كلثوم «يا ريس أنا مستعدة وجاهزة أغنى أى لحن لمحمد». وكانت «إنت عمرى»، والتى تبعها بعد ذلك لمدة عشر سنوات روائع أخرى ساهم فيها هذين العملاقين.

ولقد كان تعليق عبدالناصر على لقاء العملاقين: لقد استطاع فن محمد عبدالوهاب وفن أم كلثوم أن يجمع العرب من المحيط إلى الخليج ..

كانت علاقة أم كلثوم بعبدالناصر منذ قيام الثورة علاقة قوية وكانت تتردد على منشية البكرى فى أى وقت وفى كثير من الأحيان بلا مواعيد تلتقى بالعائلة أو بأى أحد منا، تتصل تليفونيا لتعرض رأى أو فكرة أو مشكلة أو نقد قد يعن لها أن يُنقل للرئيس بلا حساسيات.

ولعل الكثيرون لا يعلمون أن أم كلثوم قد أدت أغنية يوم ١٠ يونيو١٩٦٧ بعنوان «إبقى» وسمّاها البعض «حبيب الشعب» وهى من تأليف صالح جودت وتلحين رياض السنباطى ـ ولدى شريط خاص لتسجيل هذه الأغنية تم فى صالون منزل أم كلثوم فى هذه الليلة. كما أنى أحتفظ بشريط آخر لأم كلثوم يسجل لها أغنية «رسالة إلى الزعيم»، تم تسجيلها بعد رحيل عبدالناصر وهى من تأليف نزار قبانى ومن تلحين رياض السنباطى.

وبالمناسبة فإن أم كلثوم قد قدمت أغنية «باسم مين يا خارجين»، وذلك فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ وبالذات يومى ٣ و٤ أكتوبر، عقب الحركة الإنفصالية بين مصر وسوريا والتى كان من كلماتها: «باسم مين يا خارجين ع الشعب قمتم باسم مين؟... باسم إسرائيل والاستعمار؟.. ولا باسم المأجورين... ولا باسم الشعب والشعب منكم برىء... ده مستحيل تفريق قلوب المولى جمعها فى طريق ....

مساء أحد الأيام من العام ١٩٦١ بلا موعد مسبق أبلغنى محمد السعيد ـ سكرتيرى الخاص ـ أن الست وصلت وأنها تجلس فى الصالون الملحق بمكتبى، فقمت وتوجهت إلى الصالون لأجد السيدة أم كلثوم تجلس وبيدها مروحة كانت الابتسامة الهادئة على وجه الست عندما جلست إلى جوارها وبادرتنى قائلة:

أنا آسفة يا أستاذ سامى إنى جيت بدون موعد ولكنك إنت اللى قلت لى من قبل إن مافيش مواعيد بينى وبينك وإنى أقدر أقابلك؟

فقلت لها: يا ست وأنا مازلت عند كلامى وأنا تحت أمرك..

فقالت: يا سيدى محمد الدسوقى (ابن شقيقة السيدة أم كلثوم) عايز منك خدمة، وإنت طبعا عارف وضعه فى الشركة. فقلت محمد حسب علمى ماشى كويس ومافيش أى شكوى منه خالص.

فقالت: ما هو علشان هو ماشى كويس أنا بأترجاك إنك تتكلم مع الوزير بتاعه

ليرقيه. فقمت ورفعت سماعة التليفون وطلبت الدكتورعبدالعزيز حجازى- وزير الخزانة فى ذلك الوقت - واستفسرت منه فى حضور الست عن وضع محمد الدسوقى، فقال لى: إنه من العناصر الشابة الواعدة، فلما إستفسرت منه عن إمكانية ترقيته، قال لى: إنه من جانبه لا اعتراض على الترقية بل إنه يؤيد ترقيته، ولكن المشكلة أنه ليس هناك بند فى الميزانية يسمح بتنفيذها، فشكرته وأنهيت المكالمة.

إندهشت الست لإنهائى المكالمة دون الوصول إلى قرار أو مجادلة بينى وبين الدكتور حجازى، فقلت لها: أن حل مشكلة محمد الدسوقى ليس فى قدرة الوزير ولكن تحتاج لقرار من الرئيس لكى يتجاوز الوزير أحد بنود الميزانية لتتم ترقية محمد وقلت للست إنى سأعرض الأمر على الرئيس وسأبلغها بما ينتهى إليه قراره، وفى تلك اللحظة أنارت اللمبة الحمراء بما يفيد أن الرئيس على الجانب الآخر من الخط التليفونى المباشر بينه وبينى فقلت: أفندم..

قال الرئيس: فيه عندك حد يا سامى؟ فقلت أيوة يافندم عندى الست! فطلب التحدث معها، وبعد الإطمئنان على صحتها وأحوالها أبلغته بالموضوع فقال لها الرئيس: طيب إدينى سامى.. وأمرنى الرئيس بالاتفاق مع حجازى على تسوية موضوع ترقية محمد الدسوقى. وقمت من فورى وأمام أم كلثوم بالإتصال به، وأبلغته بأوامر الرئيس وتمت ترقية محمد الدسوقى.

وبعد نكسة ١٩٦٧ وعندما قررت السيدة أم كلثوم المساهمة بدور إيجابى لدعم المجهود الحربى والقيام بزيارات للخارج لإقامة حفلات يكون دخلها أحد أركان المساهمة فى هذا المجهود؛ قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن تُمنح السيدة أم كلثوم جواز سفر دبلوماسى، وكانت سابقة لم تحدث من قبل فى تاريخ مصر، ولم تتكرر حسب علمى. و قد قمت بإبلاغ هذا القرار للسيد محمود رياض الذى كلف مدير إدارة المراسم بوزارة الخارجية بالتوجه إلى منزل السيدة أم كلثوم لتسليمها جواز السفر. وعندما إتصلت فى نفس الوقت بالسيدة أم كلثوم لإبلاغها بهذا القرار، إحتبس صوتها تأثرا وهى تشكرنى إزاء هذه اللفتة من الرئيس عبدالناصر.

أما عبدالوهاب فإن علاقته بعبدالناصر بدأت مع قيام الثورة وقد قام بعد لقائه الأول معه أن غنّى: «كانت الدنيا ظلاما قبله - وهو يهدى بخطاه الحائرينا». للشاعر محمود حسن إسماعيل. ولعلنا كلنا نذكر مقولة محمد عبد الوهاب:

«فى عيد الثورة سنة ١٩٥٤ غنيت فى حفل عام بعد انقطاع طويل عن الغناء فى

الحفلات، لكن بعد ذلك قويت العلاقة كثيرا بينى وبين جمال عبدالناصر وأحبنى كثيراً جدا وأحببته كثيراً جداً» .

وقد ترجم عبدالوهاب حبه لوطنه وإيمانه بعروبته فى الكثير من الأغانى والأناشيد التى لا تحصى، ويكفى أن أقول أنه فى سنة ١٩٦٧ تصادف أن كان عبدالوهاب فى بيروت وحالت ظروف الحرب دون أن يعود إلى القاهرة، إلا أنه أبى إلا أن يدلى بصوته فيما حدث حيث قام مع الإخوان رحبانى بتلحين وتوزيع:

«طول ما أملى معايا وفى إيديا سلاحى...

وفى أحد أيام صيف سنة ١٩٦٣ إتصل بى تليفونيا الفنان محمد عبدالوهاب طالبا لقائى، ولما عرضت عليه أن أتوجه أنا إليه للقائه فى منزله أصر هو على أن يحضر بنفسه إلى فى مكتبى.

وبرقة متناهية وحساسية مرهفة تحدث فى حيرة وقلق وبصوت خفيض عن مسألة تعرض لها قبل ثلاثة شهور، ولا يعرف كيف يقوم بحلها لحساسيتها وعدم رغبته فى خلق مشاكل يرى أنه هو ونحن فى غنى عنها.

ولما استوضحته الأمر قال: «كل ما أريده الآن هو أن يكون الرئيس جمال عبدالناصر على علم فقط بما حدث، فلما ألححت عليه فى معرفة تفاصيل ما يقلقه حكى القصة وتتلخص فى أن أحد المسئولين ــ سمّاه ــ زاره دون موعد سابق وقال له:

«أنا عارف أنه يوجد عندك أشرطة نادرة لم تذع من قبل وتحوى أغان ودندنة خاصة بك لمقطوعات قديمة وجديدة ومشاريع ألحان لم تر النور بعد.. فهل يمكننى أن أسمعها؟» .
فقال له عبدالوهاب: «بالطبع وبكل سرور.. إتفضل إسمعها .

فقال له زائره: «لا.. أنا عايز آخدها و أسمعها فى بيتى ...

وأسقط فى يد الرجل المهذب الذى أذعن دون مناقشة وأعطاه التسجيلات النادرة.

ويستطرد الأستاذ عبدالوهاب قائلا:

«ودلوقت مرت شهور ثلاثة ولم أسمع من هذا المسئول كلمة، ولم ترد لى هذه التسجيلات، وكل ما أريده هو أن تكونوا على علم بما حدث فقط.

وعدت الرجل خيرا، ولم أتردد فى إبلاغ الرئيس جمال عبدالناصر بتفاصيل ما دار فى هذه المقابلة.. وكان رد فعل الرئيس هو الغضب.

إستدعى الرئيس جمال عبدالناصر هذا المسئول واستفسر منه عن هذه الواقعة فلم

ينكرها، فطلب منه أن يقوم من فوره ليحضر هذه التسجيلات الآن، فأحضرها.

سلمنى الرئيس هذه التسجيلات وكلفنى بأن أزور عبدالوهاب لأعيدها إليه، مع نصيحة من الرئيس بألا يفرط فى مثل هذه الثروة القومية مرة أخرى.

طلبت الأستاذ محمد عبدالوهاب لأحدد موعدا للقائه وأبلغته بأن لدى أنباء سارة، فما كان منه إلا أن قال لى:

«حط السماعة يا أستاذ سامى وأنا جاى لك حالا. وحاولت للمرة الثانية ألا يفعل ذلك إلا أنه وضعنى أمام الأمر الواقع قائلا: «أنا حا أحط السماعة بعد إذنك».

أما عبد الحليم حافظ فقد كان يجسد شباب وأحلام وطموحات ثورة يوليو فى فنه وتعبيره سواء فى أغانيه الوطنية أو العاطفية.. عبد الحليم كان يحضر إلى فى مكتبى بدون موعد، كما كنا كثيرا ما كنا نلتقى فى عيادت الدكتور زكى سويدان سواء باتفاق أو بدونه. وكان عبدالحليم يتصل بى تليفونيا فى بعض الأحيان بعد الثالثة صباح ليعرض فكرة أو يقرأ لى كلمات أغنية جديدة بلا حساسيات، وكان يعتبر نفسه أحد أفراد «كتيبة منشية البكرى» كما كان يحب أن يصفنا.. وفى الصيف وبالذات خلال شهر أغسطس من كل عام كان يمر على فى منزلى بالإسكندرية حيث كنت أؤجر شقة فى عمارة الألفى بسيدى بشر، وكان يقيم فى نفس العمارة الفنان الصديق كمال الطويل. عبدالحليم كان إنسانا رقيقا فى كل شىء.. فى كلامه وتعليقاته.. وفى ملبسه وفى غنائه.. وحتى عندما كان يتوسط لأى شخص فى مطلب أو لحل مشكلة ما فقد كان رقيقا. وأذكر بهذه المناسبة أنه كان قد توسط لدى لكى أقابل مفيد فوزى عندما أوقف عن العمل الصحفى، وقابلته فعلا وعندما عرضت على الرئيس نتيجة المقابلة أمر بأن يلغى قرار الإيقاف ليعود إلى عمله الصحفى، وقمت بتبليغ قرار الرئيس لعبدالقادر حاتم، وتصادف أن كان محمد حسنين هيكل موجودا فى مكتبى فى ذلك اليوم وعرف بالقرار فقام من جانبه وسارع بإبلاغ مفيد فوزى به.

■ رسالة من عبدالناصر للمرشحين للوزارة

كلفنى جمال عبدالناصر أن أبلغ كل من يدخل مكتبه أو بيته كمرشح لمفاتحته فى أى تشكيل وزارى أو عند حلف اليمين فى تشكيل الوزارة: ألا ينحنى بل يظل واقفا منتصبا، فالإنحناء لله وحده وأول مرة مارست فيها إبلاغ هذه الرسالة كانت سنة ١٩٥٦ مع كل من السادة سيد مرعى وعزيز صدقى وكمال رمزى إستينو ثم إستمرت بعد ذلك وأصبحت قاعدة تنفذ تلقائيا.

.. عبدالناصر كان بطلا تاريخيا بلا شك وفى أعلى مقام، ولكنه كان فى طليعة موكب مجيد حافل من أبطال القرن منهم غاندى ونهرو وسوكارنو وماوتسى تونج وشوإين لاى وهوشى منة وديجول وسيكتورى ونكروما.. وكان الزهد والتواضع أول فضائله.

وأعدى أعداء عبدالناصر لا يستطيعون إنكار مقوماته الشخصية كزعيم قوى ومؤثر لم يكن يستطيع أحد أن يقوم بهذه الثورة إلا هو حيث جنود الاحتلال يقبعون على بعد مائة كيلومتر ويستطيعون التدخل بعد ساعات قليلة، وحيث الفساد تم تكريسه ويسد المنافذ ويستطيع أن يفشل أى حركة مناهضة، ولكن شجاعة عبدالناصر أصابت القوى المعادية بالصدمة والشلل التام مما أتاح للثورة أن تنجح. وفى هذا يختلف عبدالناصر عن الزعامات التى سبقته ولم توفق فى إحداث تغيير حقيقى.

لم يمت عبدالناصر برصاصة من الداخل لأن الحب الجارف للشعب كان أقوى سياج، وحتى الذين عاداهم لمواقفهم المناوئة من الثورة كانوا يعانون صراع الحب والكراهية فى آن واحد حيال عبدالناصر وكانوا يخفون فى داخلهم مشاعر الرهبة الممزوجة بالإعجاب لأنهم كانوا على يقين من إخلاص عبد الناصر وشدته فى الحق.

وكما يقول العالم النفسى الكبير الأستاذ الدكتور عادل صادق فإنه فى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ومع توقف دقات قلب عبدالناصر دقت أجراس فى أنحاء متفرقة من العالم بعضها تحية لرحيل زعيم عظيم وبعضها إعلانا عن الفرحة العارمة والشماتة وربما فى هذه الليلة بالذات نام الإسرائيليون لأول مرة بعمق شديد.

إن فلسفة عبدالناصر فى نضاله ضد إسرائيل تفرض نفسها على الشارع الفلسطينى مفاهيم وروحا وشجاعة ولا يستطيع أى إنسان فى العالم إلا أن ينحنى أمام هذه الشجاعة الأسطورية لطفل يمسك بحجر أمام جندى مدجج بالسلاح لتحقيق إستراتيجية عبدالناصر فى أن الانتصار على إسرائيل أو حتى تحجيمها لا يتحدد من خلال معركة وإنما بتصدير شىء واحد لها وهو أنها إذا لم تعط الفلسطينيين حقوقهم بالكامل فإن أى إسرائيلى لن يستطيع أن ينعم بنوم حقيقى، وأن الكراهية تحيط بها من كل جانب ويكفى محاصرتها بالحجارة حتى تستسلم أو ترحل.

الفصل الثالث

مع عبد الناصر

كانت العلاقة مع البكباشى جمال عبدالناصر غير سرية فقد أعطانى رقم تليفونه الخاص، و كان يصدر إلىّ تكليفاته بصفة يومية ، مما رسّب بعض الحساسيات لدى بعض الزملاء ممن كانوا يشاركوننى نفس المكتب أو من بعض الضباط الأحرار الذين كانوا يترددون على القسم الخاص وكان لهم دور فى تأمين الثورة.

البداية الأولى

اللقاء الأول

■ قضيت معه ثماني عشرة عاما أى حوالى ٦٤٨٠ يوما، وبالساعات ما يقرب من ١٥٥٢٠ ساعة..

كان اللقاء الأول مع جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٥١ عندما التحقت بدورة عقدت فى مدرسة الشئون الإدارية تمهيدا للترقى لرتبة اليوزباشى (النقيب)، وكان هو يقوم بتدريس مادة التحركات والمخابرات فى هذه الدورة، التى ألغيت بعد أسابيع ثلاثة بسبب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان حالة الطوارئ فى الجيش ضمن قرار بإلغاء كل فرق الدراسة والتدريب بالجيش. ولكن رغم ذلك فقد أتاحت لى هذه الدورة التدريبية فرصة لقاء مباشر مع الرئيس جمال عبدالناصر الذى طلب أن أمر عليه فى مكتبه.. وعندما ذهبت إليه استقبلنى بود، ودار حديث حول أدائى فى الدورة، وأعجب بالنوتة الخاصة بى، كما قال لى على وجه التحديد: «إذا استمريت بهذا الأسلوب فسيكون لك مستقبل يبشر بالخير وأنا متنبئ لك بمستقبل كويس».

أقول إن هذا كان أول لقاء مع شخص الرئيس جمال عبدالناصر، ولكن لقائى مع مبادئه ورسالته سبقت هذا التاريخ بحوالى عام تقريبا عندما أوفد لى الصاغ كمال الدين حسين من سلاح المدفعية عددا من أصدقائى الضباط هم أحمد كامل ومحمد المصرى ومبارك الرفاعى وأحمد شهيب، وطلب أن أزودهم بكميات من الوقود والذخيرة الفائضة وورق كتابة لا يتشرب. كنت وقتها أركان حرب وحدة مدفعية ضمن اللواء الأول المضاد للطائرات بمنطقة ألماظة بطريق القاهرة / السويس، وكانت لى معرفة سابقة بالضباط الثلاثة: الأول منذ أن خدمنا معا فى مدرسة المدفعية وكانوا يحضرون لزيارتى أثناء نوبتجيتى لأن الوحدتان متجاورتان. أما الأخ أحمد شهيب فقد كانت تربطنا ببعض علاقات عائلية واجتماعية قديمة من أوائل الأربعينات، ورغم أنه لم يكن لى معرفة سابقة بالصاغ كمال الدين حسين إلا أنه اشتهر بيننا بأنه ضابط مدفعية كفء، يتميز بالضبط والربط و الشدة والجدية، كما عُرف عنه تعاطفه الشديد مع الفدائيين سواء فى فلسطين أو فى منطقة القناة. ولما كان حضورهم وطلبهم هذا يبدو خارج أية قواعد معمول بها

داخل الجيش وفى سلاح المدفعية بالذات، فقد رفضت فى بادئ الأمر تلبية طلباتهم نتيجة إمتناعهم عن بيان أسباب طلبهم هذا، لكن جاءنى محمد المصرى - الذى تربطنى به صداقة قديمة منذ أن كنا طلبة فى مدرسة المنصورة الثانوية فى الأربعينات - وكان واضحا أنه أبلغ كمال الدين حسين بموقفى - جاء ليبلغنى أن هذه الأشياء مطلوبة لمساعدة الفدائيين فى منطقة القناة ضد المحتل البريطانى. بناء على ذلك، ولثقتى الكاملة فى محمد المصرى وافقت على تزويدهم بكل ما طلبوه بل وأكثر، خصوصا وأن حضورهم قد تزامن مع تنفيذ مشروعات التدريب السنوية على ضرب النار، والتى يجرى خلالها إستهلاك كميات كبيرة من الذخيرة مما يسهل تغطية العملية بتوفير كميات من الذخيرة على أنها استخدمت فى المشروعات. وبعد فترة قصيرة أبلغنى محمد المصرى أن الصاغ كمال الدين حسين يرغب فى رؤيتى؛ وبالفعل توجهنا لمنزله حيث أعرب لى عن إمتنانه لما قدمته وعلى أن أنتظر طلب المزيد وحيانى على ما قمت به. لقد كان ذلك فى أواخر ١٩٥١، وواصلت بعد ذلك إمدادهم بما يطلبون.

منذ لقائى مع كل من الصاغ كمال الدين حسين ثم مع البكباشى جمال عبدالناصر لم يفاتحنى أحد فى الالتحاق أو الانضمام لأى نشاط تنظيمى أو خلايا ثورية رغم أن صيتها كان متداولا فى أوساط الجيش وكنا نقرأ منشورات الضباط الأحرار كلما تصدر، ولكن فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحوالى منتصف الليل تقريبا فوجئت باليوزباشى محمد المصرى على باب بيتى فى مصر الجديدة، وطلب منى على استعجال أن أرتدى ملابسى العسكرية وأصحبه دون أن يبدى أى أسباب، لكنى استجبت هذه المرة دون تردد ونزلت معه حيث وجدت ثلاثة من زملائنا. وخلال توجهنا إلى طريق مصر السويس الصحراوى، وقبل أن نصل إلى منطقة الماظة أبلغنى محمد المصرى: أن الثورة قد قامت «وعليك أن تعتبر نفسك منذ هذه اللحظة مسئولاً عن الآلاى الأول الذى تنتمى إليه بإعتبارك أركان حربه، وسوف تستلم فى الصباح كشفا بأسماء عدد من الضباط لتقوم إما بتحديد إقامتهم فى ميس الضباط أو تأمرهم بالعودة إلى منازلهم. وبالفعل قمت بتنفيذ عدد من التكليفات لتأمين الثورة وفى حدود ما رسم لى من القيادة المباشرة، وكان اتصالى منتظما مع البكباشى محمد فوزى قائد اللواء الأول المضاد للطائرات بالنيابة (الفريق أول محمد فوزى فيما بعد)، الذى كان يبلغنى بهذه التكليفات، ويعاوننى فى تذليل ما قد يواجهنى من صعوبات أو ينبهنى للحذر من أوضاع أو أشخاص معينين.

فى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ كان قد صدر أمر بنقلى إلى مدرسة المدفعية كمدرس للرادار المضاد للطائرات - وكانت مادة حديثة على الجيش المصرى - إلا أنه وردت إشارة

عاجلة فى نفس اليوم بضرورة تقديم نفسى إلى إدارة المخابرات الحربية فوراً، حيث كلفت بالتوجه إلى مبنى مصلحة التليفونات والتلغراف فى شارع الملكة نازلى (رمسيس الآن) للإشراف ومراقبة البرقيات الصادرة والواردة من وإلى المراسلين الأجانب فى مصر، باعتبار أننى أجيد الإنجليزية والفرنسية.

بعد يومين استدعيت لمكتب البكباشى زكريا محى الدين ـ مدير المخابرات الحربية فى ذلك الوقت ـ حيث أبلغنى باختيارى عضوا فى هيئة جديدة تم تشكيلها باسم «هيئة مراقبة الأداة الحكومية»، وهى هيئة تابعة لرئيس مجلس قيادة الثورة، وكانت المجموعة التى شاركت فى تكوين هذه الهيئة مكونة من عشرين ضابطا من الضباط الأحرار منهم على سبيل المثال كل من الصاغ محمد فهمى حمد رئيس الهيئة (السفير فيما بعد)، واليوزباشية: فتح الله رفعت ـ محسن عبد الخالق ـ عبد المجيد شديد ـ محمد زغلول كامل ـ نبيه المسيرى ـ صلاح زعزوع ـ محمود عطية ـ مختار عمر ـ أحمد محمود ـ مصطفى حمزة ـ سعد الجمال ـ عبد المحسن فائق (قبل توليه منصب ضابط الاتصال بمصلحة الجوازات وقبل تجنيده لرفعت الجمال «**رأفت الهجان**») ـ رؤوف فهمى ـ محسن حمد ـ الصاغ مهندس محمد يحيى إسماعيل وآخرين. وكانت هذه الهيئة بمثابة الرقابة الإدارية الآن، وكان الإشراف الفعلى عليها للبكباشى جمال عبدالناصر والبكباشى زكريا محى الدين وبعد أيام قليلة استدعانى الأخير وطلب منى التوجه إلى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة لمقابلة البكباشى جمال عبدالناصر وعند لقائه بادرنى قائلا: «إزيك يا أستاذ؟.. إنت حاتشتغل فى المخابرات ومش فيها.. إيه رأيك؟» فلما إستفسرت عن المقصود من هذه العبارة؟ قال:

«وحدتك مع زكريا فى المخابرات وهيئة الرقابة، أما تكليفاتك حاتكون منى مباشرة وتقاريرك تعرض على أنا بس إلا إذا طلبت منك إنك تقول لزكريا.. وأنا متفاهم معه على كده.. واضح؟

ودلوقت عليك ببحث موضوعين، الأول خاص بالسكة الحديد، والثانى خاص بالأرشيف الخاص بمصطفى أمين فى أخبار اليوم. واستطرد قائلا:

«أما موضوع السكة الحديد فهو باختصار يتعلق بالدراسات عن الوسائل الجديدة لتشغيل القطارات بالديزل بدلا من الفحم، فهناك اختلافات كبيرة بين وزير المواصلات محمود أبو زيد الذى يقول إن المشروع سيكلف الدولة حوالى سبعين ألف جنيه ـ كان بمقاييس وقتها مبلغا كبيرا ـ والفنيين فى السكة الحديد، كما أن هناك أساتذة فى الجامعات وخبراء السكة الحديد الذين لهم آراء مختلفة حول هذه القضية، والمطلوب

عمل حصر وبحث لكل الموضوع واستطلاع آراء الفنيين كما يمكنك طبعا أن تستعين بأى عناصر سواء من المرفق أو من خارجه للوصول إلى نتائج تساعدنا على إتخاذ القرار السليم»، وأضاف، «يمكنك أن تستعين من السكة الحديد بالمهندس ذو الهمة الشرقاوى والمهندس حامد معيط ـ ومن يرشحونه لك.. وبهذه المناسبة فقد كانا من ضمن تنظيم الضباط الأحرار «القطاع المدنى»، والذى كان يضم على وجه التحديد كل من صلاح الدسوقى (ضابط الشرطة والسفير فيما بعد)، وشوقى عزيز وحسن النشار ومحمد مراد غالب وأحمد فؤاد. وأضاف جمال عبد الناصر «يمكنك أن تتصل أيضا بدكتور مهندس شاب فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة عائد قريبا من أمريكا اسمه مصطفى خليل، عامل دراسة يمكنك الإطلاع عليها أو لقائه للاستفادة منه ومن آرائه.

والموضوع الثانى أن هناك كلام أن مصطفى أمين عامل أرشيف سرى خاص به وحده خارج الإطار التنظيمى للجريدة، وهناك معلومات بأنه يستخدم محررين بعينهم للحصول على أخبار ومعلومات والقيام بمهام خاصة ليست للنشر عن مواضيع وأشخاص، وأنهم كانوا يتلقون منه مرتبات شخصية.. والمطلوب منك تأكيد أو نفى هذا الموضوع، وإذا كان صحيح فأين هو هذا الأرشيف؟ وماذا يحوى؟ حاتقدر تعمل حاجة فى التكليفين دول؟»

قلت: «ربنا يقدرنى يا افندم».

ولم يفته أن يذكرنى بلقائنا الأول وحديثه عن النوتة وعن أدائى فى مدرسة الشئون الإدارية.. ودون الدخول فى تفاصيل هذه الموضوعات وأود فقط أن أشير إلى أن موضوع السكة الحديد كان سببا فى تعرف قيادة الثورة على الدكتور المهندس مصطفى خليل الذى لعب دورا مهما فى خطط التنمية التى وضعتها الثورة وتدرج فى المسئوليات حتى تولى رئاسة الوزارة فيما بعد. ومن المفارقات الغريبة أن رئيس الجمهورية يستطيع أن يعين أى شخص نائبا لرئيس الجمهورية أو رئيسا للوزراء أو وزيرا لكنه لا يستطيع أن يعين أستاذ مساعد أو مدرس رئيسا للجامعة الذى يحتم القانون أن يكون أستاذ كرسى، وهذا ما حدث مع الدكتور مصطفى خليل عندما ترك الوزارة لفترة وأراد الرئيس أن يعينه رئيسا لجامعة القاهرة، إلا أن القانون وقف أمام هذه الرغبة ولم يعين فى هذا المنصب.

وبدأت فورا أداء المهمة بتحديد مكان ومحتويات الأرشيف الخاص بمصطفى أمين فى مبنى أخبار اليوم وذلك بعملية اختراق لأشخاص قريبين منه. بعدما أقمت صلة شخصية معه ومعهم، وقد اتضح أن مصفى أمين كان يستخدم فى هذه المهمات الخاصة كلا من

موسى صبرى وسامى جوهر ومفيد فوزى وإبراهيم سعدة ومريم روبين ووجدى قنديل ولطفى حسونة وآخرين.

وكان ثمة تكليف ثالث أعتبره من الإنجازات التى حققتها هذه الإدارة الوليدة فى باكورة حياتها، ولم يكن هذا التكليف صادرا من جمال عبد الناصر أو حتى من زكريا محى الدين. ففى أحد الاجتماعات التخطيطية العليا التى يعقدها كبار الضباط وهم فى الغالب رئيسا إدارة المخابرات ونوابه طرح موضوع الأرشيف السرى لجهاز البوليس السياسى الذى كان موجودا قبل الثورة، وكانت هناك معلومات عن وجود أرشيفين لهذا الجهاز الخطير الذى كان يشكل رعبا لكل الحركات الوطنية النشيطة على الساحة بل ولكبار المسئولين والصحفيين أيضا.

فتطوعت للقيام بهذه المهمة، فقد كنا كإدارة للمخابرات فى أشد الحاجة للحصول على هذا الأرشيف ليس فقط بهدف التعرف على ممارسات البوليس السياسى أو بوليس القصور الملكية، وإنما - وهو الأهم - لوقف سيل البلاغات الكيدية التى كانت تتدفق على وزارة الداخلية تحمل اتهامات لمسئولين وصحفيين وغيرهم بالتعامل مع البوليس السياسى أو تلقى الهبات أو المصروفات أو ممارسة أنشطة ضارة متنوعة.

ولقد كانت تلك المهمة مغامرة محسوبة[1] لأن تطوعى لم يأت من فراغ.. فقد حدث قبل قيام الثورة بسنوات أن كان اللواء محمد إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى فى زيارة لمحافظة المنوفية ووقع له حادث أثناء ركوبه موتوسيكل بجوار مدينة الباجور وأصيب، وكان الطبيب المعالج هو والدى الدكتور عبدالعزيز محمد شرف الذى كان يعمل فى الإدارة الطبية بالمحافظة (المديرية وقتها). وحمل اللواء إمام وقتها تقديرا بالغا لوالدى وكان يردد دائما أنه أنقذ حياته، ومن ثم كان يداوم الاتصال به فى مختلف المناسبات والاطمئنان عليه. عدت إلى والدى وسألته عن كيفية الاتصال باللواء إمام وفوجئت بقوله أنه لا يتوفر لديه أية معلومات سواء رقم تليفونه أو عنوانه وأن الصلة لم تكن إلا من جانب واحد بمبادرة من اللواء إمام الذى كان يقوم هو بالاتصال فطلبت من والدى إذا ما اتصل به أن يحصل منه على عنوانه أو رقم التليفون والجدير بالذكر أنه لم يكن لوالدى أى اهتمامات سياسية أو حزبية قبل الثورة وكان يهتم فقط بأداء مهمته الوظيفية كطبيب كما ينبغى بل إن أغلب وقته كطبيب شرعى أيضا جعلت منه أشبه بالقاضى الذى ينأى بنفسه عن أية مؤثرات سياسية.

---

(١) ساعدنى فى آداء هذه المهمة معرفة والدى كطبيب قبل سنوات باللواء محد إبراهيم - رئيس البوليس السياسى، وهكذا تمكنت من الإتصال به بسهولة.

فى اليوم التالى مباشرة فوجئت بوالدى يتصل بى فى مكتبى ليخبرنى أن اللواء محمد إبراهيم إمام اتصل به وحصل منه على رقم تليفونه وأملاه علىّ وكانت بالطبع مصادفة سعيدة ومواتية تماما، فقمت على الفور بالاتصال باللواء إمام طالبا منه بعد أن عرفته بنفسى ـ أن نلتقى سواء فى بيته أو فى مكتبى فلم يمانع فى الحضور إلى مكتبى، وفى الموعد المحدد فوجئت به يحضر إلى المكتب مصطحبا معه حقيبة صغيرة أوضح أن بها بعض متعلقاته الشخصية ـ فقد توقع أنه سيتم احتجازه أو اعتقاله بحكم وظيفته السابقة ـ فطمأنته ونفيت له ذلك وصارحته بالتكليف الموكل إلىّ بحكم عملى فى المخابرات، فأفادنى بأنه بعد حريق القاهرة مباشرة تم دمج الأرشيفين التابعين لجهاز البوليس السياسى فى أرشيف واحد أودع فى إحدى غرف قصر عابدين، ووصفها لى بدقة فقد كانت أشبه بالغرفة السرية التى يصعب الوصول إليها بسهولة.

وبعد أن توصلت إلى هذه النتيجة قلت له أن ثمة سؤال يلح علىّ ولم أجد له إجابة وتعددت بشأنه التفسيرات والتحليلات وهو يدور حول حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير١٩٥٢

من هو الفاعل الحقيقى؟

وكانت دهشتى شديدة عندما أكد اللواء محمد إبراهيم إمام ـ رئيس البوليس السياسى السابق ـ أن الشرارة الأولى فى هذا الحريق أطلقها الملك فاروق بترتيب محكم مع عدد محدود من المحيطين به، وكان الهدف منه أولاً: هو إحراج حكومة الوفد التى تتزايد شعبيتها منذ إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦، لكنه ـ أى النحاس باشا ـ لم يكن يملك أية خطة عمل واضحة فى التعامل مع المسألة الوطنية بعد أن أثار قراره هذا حماس مختلف الاتجاهات والتيارات الوطنية فى البلاد، وفى نفس الوقت سعى الملك من وراء هذا الفعل الإجرامى من أجل ممارسة الضغط على الإنجليز الذين كانوا يتعالون عليه ويتعاملون معه بأساليب مهينة ويظهرون تعاطفا مع حزب الوفد الذى لم يمنعهم من ارتكاب مذبحة بشعة ضد قوات البوليس فى مدينة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢.

ويستطرد اللواء إمام فى شهادته بأن الملك فاروق أطلق هذه الشرارة المذبحة البشعة، لكنه سريعا ما فقد السيطرة عليها وإنفلت الزمام أمام مسارعة عناصر متطرفة من الشيوعيين والإخوان المسلمين ومصر الفتاة لإستغلال الموقف وإحداث حالة من الفوضى والإضطراب أتت على ما يقرب من ثلث مدينة القاهرة فى ذلك اليوم[٢].

---

(٢) ملحوظة من المؤلف: أرجو الرجوع إلى كتاب اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الأسبق بعنوان «فى خدمة الأمن السياسى ـ مايو ١٩٣٩ ـ مايو١٩٧١»، ما جاء فى الصفحات من ٦٨ حتى ٧٣ عن شهادته حول حريق القاهرة ١٩٥٢..

وقد سألت اللواء إمام بعد ذلك عما إذا كانت تحركات الضباط الأحرار كانت مرصودة، وهل كان للبوليس السياسي دور أو رأي في نشاط الجيش؟

فقال: «طبعا، كنا نتابع كل الأنشطة السياسية في البلد، وبالنسبة للجيش كان هناك تعاون بيننا وبين بوليس السراي والمخابرات الحربية ويوسف رشاد (الحرس الحديدي)». وأضاف «أنه بالمناسبة فكان قد تقرر اعتقال بعض الضباط الذين عرف أنهم يقومون بنشاطات واهتمامات سياسية، ومن الذين كانوا يتصلون ببعض الأحزاب والإخوان المسلمين والشيوعيين، والذين كانوا يدربون الفدائيين في منطقة القناة وكذلك الذين تزعموا تحريك عملية انتخابات نادي ضباط الجيش». ولما استوضحته عن أسماء هؤلاء الضباط قال:

«حسبما أذكر الأسماء البارزة منهم جمال عبدالناصر ـ عبد الحكيم عامر ـ جمال سالم ـ صلاح سالم ـ حسن إبراهيم ـ أنور السادات ـ عبد اللطيف البغدادي ـ كمال الدين حسين ـ وجيه أباظة ـ خالد محي الدين ـ حسين ذو الفقار صبري ـ عبد المنعم عبد الرؤوف ـ أبو المكارم عبد الحي».

ولعلي أشير هنا أيضا إلى واقعة شخصية حدثت لي في ذلك اليوم، فقد كنت يومها مشاركا في فرقة الشئون الإدارية التي سبق الإشارة إليها، ولكن في صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ أُبلغنا بإلغاء الدورة وأن علينا أن نسلم أنفسنا إلى وحداتنا الأصلية في الجيش في اليوم التالي، فخرجت مع اثنين من الزملاء في الدورة هما الملازمين الأول مختار هلودة (رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فيما بعد) ومحمد حلمي عبد الخالق، خرجنا نتجول في الأسواق لشراء بعض القمصان الكاكي اللازمة لنا من منطقة وسط القاهرة، وفوجئنا نحن الثلاثة بما يجري في شوارع القاهرة، فتوجهنا إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير حاليا) ليستقل كل منا الأوتوبيس كل إلى منزله كان هلودة متوجها إلى شبرا وحلمي إلى مصر القديمة وأنا إلى مصر الجديدة، ولكن وحدات بلوكات النظام (شبيهة بالأمن المركزي الآن)، التي كانت تتظاهر مع المتظاهرين من الطلبة والعمال والجماهير تمكنت من محمد حلمي عبدالخالق، وحملوه على أكتافهم واتجهوا به إلى مبنى مجلس رئاسة مجلس الوزراء في شارع قصر العيني وهم يرددون الهتافات وهو يشاركهم بعد أن أخذه الحماس ـ وهو عضو في الضباط الأحرار ـ وردد هتافات ضد الإنجليز وضد الملك، وتم القبض عليه كما تم استجوابي أمام النائب العام في ذلك الوقت محمد كامل قاويش، ولم يتخذ أي إجراء معي سوى التنبيه على بالعودة إلى وحدتي بسلاح المدفعية.

استمر عملى فى هيئة رقابة الأداة الحكومية بعد قيام الثورة طوال العام ١٩٥٢، وقد كنت أتردد بحكم عملى على إدارة المخابرات الحربية،(التى أصبحت المخابرات العامة فيما بعد) فى كوبرى القبة بجوار مبنى القيادة العامة للجيش، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مبنى مستقل فى منشية البكرى حيث كان التفكير قد بدأ فى تكوين المخابرات العامة. وكانت العناصر الرئيسية التى ساهمت فى تأسيس هذا الجهاز الوطنى من يوم ٢٣ يوليو حتى أواخر سنة ١٩٥٢ تتكون من:

زكريا محى الدين ـ عثمان نورى ـ حسن بلبل ـ كمال الدين رفعت ـ عاطف عبده سعد ـ محمد عبد الفتاح أبو الفضل ـ عمر لطفى ـ سعد عفرة ـ فريد طولان ـ محمد فتحى الديب ـ عبد المجيد فريد[٣] ـ لطفى واكد ـ حسن التهامى ـ محمود سليمان ـ محمد عبد القادر حاتم ـ مصطفى المستكاوى ـ عزت ابراهيم سليمان ـ محى الدين أبو العز ـ محمد محمود السقا ـ محمد وفاء حجازى ـ سامى شرف ـ محمد زغلول كامل ـ محمود محمد عطية ـ أحمد محمود العقاد ـ زغلول عبد الرحمن ـ زكى منصور ـ أحمد فؤاد هلال ـ سمير غانم ـ سعيد عبد العزيز حليم ـ أحمد عبد السلام كفافى ـ محمد غانم ـ ـ محمود سامى حافظ ـ محمود حسين عبد الناصر ـ محمد محمد فائق ـ إبراهيم بغدادى ـ مصطفى مختار ـ جمال الشناوى ـ محمد شكرى ـ عبد المحسن محمد فائق[٤] ـ حامد محمود حامد. ـ عبد الفتاح الشربينى ـ محمد عبد الخالق شوقى.

ثم توالت الترشيحات والتعيينات فى هذه الإدارة تباعا، وكانت هناك ضوابط وقيود قاسية جدا سواء فى عملية الترشيح أو التزكية للعمل فى هذا الجهاز الحساس حيث إنضم بعد ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كل من: الشهيد عمرو شعبان هريدى وصلاح حجازى و محمد نسيم (قلب الأسد) و كمال الغر وآخرين، ثم بعد تولى صلاح نصر إدارة هذا الجهاز فى مايو ١٩٥٧ عين كل من أمين هويدى وعمر محمود على وطلعت خيرى وشعراوى جمعة و حلمى القاضى وآخرين.

وطبعا حدثت تطورات كبيرة بعد ذلك حيث تولى رئاسة المخابرات العامة كل من السادة:

---

(٣) (وهو ليس عبدالمجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية فى الستينات).

(٤) (أول من جند رفعت الجمال الشهير برأفت الهجان وكان موقعه هو ضابط الاتصال بمصلحة الجوازات فى مجمع التحرير).

زكريا محى الدين ٥٢ ـ ٥٦، على صبرى ٥٦ ـ ٥٧، صلاح محمد نصر٥٧ ـ ٦٧، ثم تولى الأشراف على هذا الجهاز فقط، ولم يصدر قرار جمهورى بتوليه رئاسة الجهاز، أمين هويدى ٦٧ ـ ٦٨ ـ ثم رأس الجهاز بعد ذلك محمد حافظ إسماعيل ٦٨ ـ ٧٠، ثم أحمد كامل حتى مايو١٩٧١.

وهنا أود أن أنوه بمجهود كبير قام به أحد الجنود المجهولين فى وضع الهيكل التنظيمى لبناء جهاز المخابرات العامة على مدى سنتين تقريبا، وهو المرحوم السفير مصطفى حمدى الذى زاملنى فى مراحل التعليم الثانوى، ثم أكمل دراسته فى كلية التجارة شعبة إدارة الأعمال، ثم عين فى ديوان الموظفين (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما بعد) كخبير فى علم الإدارة. ولما طلب زكريا محى الدين ترشيح شخص مؤتمن وكتوم وقادر ليتولى معه شخصيا وضع التخطيط والأساس لقيام المخابرات العامة، رشحت له مصطفى حمدى الذى عمل معه ووضع اللبنات الأولى للهيكل التنظيمى ثم قام أيضا بإدخال التعديلات على المشاريع التى وضعها بعض الخبراء الأمريكيين بما يتمشى مع الأهداف المصرية وذلك دون أن يظهر على الملأ وإنما كان كل نشاطه فى الظل ومع زكريا محى الدين شخصيا. وكان المستشار القانونى الذى عاون أيضا فى هذا المجال حسن نور الدين المستشار بمجلس الدولة ثم أصبح المستشار القانونى لوزير الداخلية. وعندما أنهى مصطفى حمدى مهمته بنجاح عاد إلى ديوان الموظفين، ورفض أن ينضم لجهاز المخابرات العامة مفضلا المكان الطبيعى لخبرته ولتخصصه، إلا أنه عندما رؤى فى مرحلة لاحقة تدعيم وزارة الخارجية بعناصر شابة لها قدرات خاصة، كان مصطفى حمدى من أوائل المرشحين من ديوان الموظفين، علاوة على تأييد ترشيحه أيضا من المخابرات العامة.

كان ترددى بحكم طبيعة عملى أيضا على مبنى مجمع التحرير الدور العاشر حيث القسم الخاص التابع للمخابرات الحربية(العامة فيما بعد)، وكان يرأسه الصاغ محى الدين أبو العز الذى أصبح محافظ الفيوم فيما بعد. وقد وأصدر البكباشى زكريا محى الدين تعليمات بأن يخصص لى مكتب بصفة شخصية فى هذا القسم لمتابعة تكليفاتى باعتباره فى منطقة وسط البلد، ثم لم يلبث بعد شهور قليلة أن صدرت أوامر بأن أنقل للعمل بصفة أصلية فى هذا القسم منفصلاً عن عضوية هيئة الرقابة، وأصبحت مسئولا عن شعبة الجهاز الحكومى ووحدة قياس الرأى العام، إلى جانب مهمة ضابط الاتصال مع البكباشى جمال عبد الناصر، وكذا ضابط الإتصال بين المخابرات وإدارة المباحث العامة التى كانت قد أنشئت فى تلك الفترة تحت إشراف البكباشى زكريا محى الدين، بالتوازى مع بدء تنفيذ مشروع المخابرات العامة. وكان أول من تولى رئاسة إدارة المباحث العامة،

البكباشى رأفت النحاس ونخبة من أكفأ ضباط البوليس الذين كانوا مثالا للتعاون البناء معنا مما شكل نسيجا يحتذى به فى تعاون الأجهزة الأمنية الوطنية من أجل خدمة وحماية أهداف الثورة وسلامة مصر، أذكر منهم على سبيل المثال: عبد العظيم فهمى، محمد سيف اليزل خليفة، عبد العزيز سيف اليزل خليفة، حسن طلعت، محمد محمود زهدى، محمود الحمزاوى، زكى علاج، أنور الأعصر، سعد الشربينى، يوسف القفاص، أحمد رشدى (وزير الداخلية فيما بعد)، عبد الوهاب نوفل، محمد نبوى إسماعيل (وزير الداخلية فيما بعد)، محمود الغمراوى، محمد شكرى حافظ، ممدوح سالم (وزير الداخلية ورئيس الوزراء فيما بعد)، السيد فهمى (وزير الداخلية فيما بعد)، حسن أبو باشا (وزير الداخلية فيما بعد)، فؤاد علام، مصطفى علوانى(محافظ أسوان فيما بعد)، حسن رشدى، أحمد صالح داود، حافظ عزيز، يوسف المعناوى، أحمد والى، عبد الفتاح رياض، سعد الدين وهبة، أحمد بلبل، أحمد فؤاد نسيم، عز الدين عثمان، محمد محمود عبد الكريم، محمد رشاد حسن، يوسف أبو عوف، ألبير تادرس، وآخرين كثيرين.

كانت العلاقة مع البكباشى جمال عبدالناصر غير سرية فقد أعطانى رقم تليفونه الخاص، و كان يصدر إلى تكليفاته بصفة يومية، مما رسّب بعض الحساسيات لدى بعض الزملاء ممن كانوا يشاركوننى نفس المكتب أو من بعض الضباط الأحرار الذين كانوا يترددون على القسم الخاص وكان لهم دور خاص فى تأمين الثورة. وقد تقلص هذا العدد ليتبقى فى النهاية مجموعة معينة أبت أن يشاركهم عنصر آخر وبالذات من سلاح المدفعية باعتبارى دخيل، وقد شاركهم هذه الأحاسيس بعض أفراد من السكرتارية الخاصة الذين كانوا سواء عن حق أو عن باطل، يظنون أنهم أولى أو قادرون على القيام بما يوكل إلى من مهام بدت أهميتها أمامهم من كثرة اتصالات البكباشى عبدالناصر بى، و من كثرة ترددى على مكتبه أو منزله فى أى وقت وبلا موعد سابق كما أمرنى هو بذلك، هذا علاوة على أننى لم أكن ممن يتكلمون كثيرا، أو أكثر من الأصدقاء بدون داع كما كنت معتادا على الكتمان والحفاظ على السرية، وهى عادة لازمتنى منذ الصغر.

وثمة سبب آخر لتلك الحساسيات فقد ترددت أخبار فى هذه الفترة على نطاق ضيق جدا تسربت من مكتب القائد العام للقوات المسلحة مفادها أن هناك نية لإنشاء مكتب مستقل لجمال عبد الناصر خارج الإطار التنظيمى للمخابرات وبدأ أحد الزملاء (شمس بدران) يخطط ليتولى هو هذا المكتب أو أحد رجاله، وكانت المواصفات المطلوبة لا تنطبق عليه، وعلم بحكم موقعه وقربه من الدائرة العليا أن الترشيح المفضل هو لسامى شرف

نتيجة انطباق المواصفات والجهد والعمل التى أعلنت عن نفسها علاوة على تزكية البكباشى جمال عبدالناصر شخصيا.

أقول إن هذه الحساسيات وهذا الوضع الذى إستجد قد اقترنا بمحاولات للدس والوشاية؛ وكانت تلك أول تجربة لى فى هذا المضمار والصراع، فى الوقت الذى تفجرت فيه ما أطلق عليها قضية المدفعية أو قضية رشاد مهنا[٥].

وقد تسببت هذه القضية فى إثارة علامات إستفهام وشكوك حول كل ضابط كان ينتمى لسلاح المدفعية، خاصة وأن شركاء القسم الخاص كانوا كلهم من سلاح المشاه وكذلك المترددين عليهم، وفى ذلك الوقت لاحظت تراجع معدل الإتصال والتكليفات من البكباشى جمال عبدالناصر بشكل مفاجئ. وفى الساعة الثالثة من فجر يوم ١٥ يناير١٩٥٣ فوجئت بعدد من الضباط على باب منزلى يطلبون منى مصاحبتهم بالملابس المدنية، وظننت لأول وهلة أن انقلابا قد وقع ضد الثورة. ووجدت نفسى نزيل إحدى زنزانات سجن الأجانب[٦]، بقيت فيها أربعة عشر يوما لا أغادرها إلا للذهاب إلى دورة المياه، كما لم أر أى أحد سوى عساكر الحراسة من سلاح الحدود من أبناء النوبة. وفى صباح اليوم الرابع عشر فتح الباب ووقف أمامى اليوزباشى محمد أبو نار ـ الذى كان فى ذلك الوقت سكرتيرا للصاغ صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة ـ وكانت عيناه مغرورقة بالدموع، قائلاً إنه لم يكن ينتظر أن نلتقى فى مثل هذا الموقف[٧].. واصطحبنى إلى سيارة خارج مبنى السجن كان يجلس فيها اليوزباشى كمال الدين رفعت[٨]، وكان متأثرا من هذا الوضع لكنه كان قليل الكلام، وعبرت قسمات وجهه عن حزن وإستغراب بل يمكن أن أقول عدم تصديق. المهم، سارت بنا السيارة حتى وصلت إلى معسكرات قصر النيل (مكان فندق هيلتون النيل ومبنى جامعة الدول العربية الآن).

---

(٥) وهو أحد الضباط الذى لم أكن أعرفه أصلا، بل وحذرنى منه البكباشى محمد فوزى فى أوائل أيام الثورة وطلب منى أن أبلغ عن أى اتصالات يقوم بها مع وحدتنا العسكرية.

(٦) كان هذا السجن مخصص للأجانب أيام الامتيازات الأجنبية، وكان مقره فى ميدان محطة مصر «باب الحديد»، وقد هدم الآن.

(٧) كان محمد أبو نار زميل دراسة من بداية الأربعينات فى مدرسة المنصورة الثانوية ثم فى الكلية الحربية وكان عملى فى هيئة رقابة الأداة الحكومية وفى القسم الخاص يحتم لقاءنا المستمر باعتبار أن صلاح سالم كان مشرفا على شئون الإذاعة المصرية..

(٨) أحد الضباط الأحرار وزميلى فى المخابرات والمسئول عن العمل الفدائى ومقاومة الاستعمار الإنجليزى فى منطقة القناة، والذى أصبح بعد ذلك وزيرا فعضو مجلس الرئاسة.

جلست فى غرفة واسعة إضاءتها ضعيفة والسقف عال جدا، كانت محتوياتها كراسى كبيرة الحجم (فوتيات) وكنب أضخم ذو قماش حريرى لامع لونه طوبى غامق، ونجفة نحاسية مستديرة الشكل كبيرة الحجم ويبدو أنها كانت تضاء من قبل بالشمع وعدلت لتضاء بالكهرباء. بعد حوالى ربع الساعة دخل إلى الغرفة البكباشى زكريا محى الدين الذى بدا عليه التأثر من لقائنا فى هذا الوضع، ثم تبعه قائد الجناح جمال سالم والصاغ صلاح سالم اللذين لم ينطقا بكلمة سوى قولهما لى: «ازيك يا سامى[٩]» ـ ثم تبعه قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى الذى قال لى: «إيه اللى جرى يا سامى؟! شد حيلك ...

بعد ذلك إنصرف أعضاء مجلس الثورة الثلاثة وبقيت مع البكباشى زكريا محى الدين الذى قال لى:

«سامى أنا طبعا أكثر واحد عارفك ويشاركنى جمال فى تقديرك وتقييمك... أنا حا أسألك سؤال محدد.. هل أنت مشارك بأى شكل فى ما يقوم به بعض ضباط المدفعية من نشاط حول الأوضاع التى نمر بها؟

فقلت له: «الإجابة قطعا لأ. وسيادتك بالذات تعرف إنى غرقان فى شغلى ليل نهار ولا أحتك أو أتزاور مع أحد، ده حتى الاجتماع الأسبوعى المفروض أن نلتقى فيه مع الصاغ كمال الدين حسين مع بعض عناصر الضباط الأحرار من سلاح المدفعية لم أعد أستطع أن أحضره لإنشغالى طول الوقت.. ثم أحب أن أعرف إذا كان هناك إتهام محدد أن أواجه به أو أواجه بأى شخص يثبت أن لى نشاط مضاد للثورة بأى شكل .

قال: «أن ثمة شبهات دارت حول إشتراكك مع بعض ضباط المدفعية، نبعت أساسا من مرافقتك لكل من محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت (من المدفعية) وصلاح زعزوع (من المشاه) فى سيارة واحدة أثناء توجهنا إلى بيوتنا فى مصر الجديدة بعد إنتهاء يوم العمل، وأنتم الثلاثة مدفعية».

هنا أدركت أننى ضحية دسيسة وغيرة ظالمة من بعض الأعداء أكرر الأعداء وليس الأصدقاء.

فقلت: «يا أفندم سيادتك نسيت أنى من مدة أثناء لقاء معك فى مكتبك بالجزيرة نبهت إلى ما يتردد ضد بعض أعضاء مجلس الثورة من حكايات وأقاويل وتريقة... الخ، صحيح أنى لم أذكر أسماء ولكن كرأى عام داخل القوات المسلحة كانت الصورة واضحة من جانبى، وأبلغت بما يدور، غير مقصر فى واجبى وإخلاصى نحو تأمين الثورة.

---

(٩) وكانت علاقتى بهما جيدة كما كان جمال سالم يثق فى كفاءتى وعبر عن ذلك صراحة فى أكثر من مناسبة عمل واستمرت هذه الثقة حتى آخر أيامه حيث طلب منى كوصية قبل أن يغادر هذه الدنيا بأيام أن قال لى: «خد بالك من جمال ياسامى.. واصحى لكل اللى حواليكم؛ الراجل ده مش حا نعوّضه لو جرى له حاجة».

أنا حافكّر سيادتك.. حصل كلام ضد أنور السادات واعتراض من أغلب الضباط الأحرار في الجيش كله لضمه كعضو في مجلس قيادة الثورة لموقفه ليلة ٢٣ يوليو، وما حدث من إعتقاله بواسطة زغلول عبدالرحمن فجر هذه الليلة أمام البوابة رقم ٦ بالعباسية، وكان محسن عبدالخالق وفتح الله رفعت بالذات هما أكثر الضباط انتقادا لموقفه واعتراضا على عضويته للمجلس.. بما يفيد بشكل غير مباشر أنهما الأحق بهذه العضوية منه. وقد أصبح هذا الكلام فيما بعد على كل لسان ليس في الجيش فقط ولكن في البلاد كلها وكذلك الكلام ضد عبد المنعم أمين وحرمه، وكلام ضدك شخصياً (حكاية بريا)[١٠]... وكلام عن عنف جمال سالم، والذين يدعون أنهم أحق بقيادة الثورة... ولعل النشاط الذى أحاط باللواء محمد نجيب من إتجاهات عديدة ليس ببعيد، سواء من ناحية الإخوان المسلمين وبالذات نشاطهم وسط ضباط البوليس والجيش. ألا تذكر سيادتك الكشوفات التى صنفتهم في مستويات ثلاثة وسلمتها لك بحضور الصاغ صلاح الدسوقى أركان حرب وزارة الداخلية في بيتك بمنشية البكرى؟ ثم أضفت.. والشيوعيون و بعض السياسيين القدامى.. ألم أبلغ عن كل هذه الأنشطة وأشارك في متابعة أغلبها حتى الآن؟ الحقيقة يافندم أنا مش فاهم إيه اللى بيحصل؟ هل الحفاظ على الثورة أصبح النهاردة إتهام؟ إذا كان هناك شك - وليس دليل - إننى قمت أو أقوم بأى نشاط مضاد للثورة فأنا أطالب بإعدامى ..

وقلت بعد ذلك أن كل ما عرفته من نشاط يمكن إعتباره مضاد أو ناقد سبق أن طرحته في اللقاءات التى كانت تعقد بصفة منتظمة في منزل الصاغ كمال الدين حسين لبعض الضباط الأحرار من المدفعية، وكان يحضرها الضباط..أبو اليسر الأنصارى وطلعت خيرى وعبد المجيد شديد وأحمد شهيب ومصطفى كامل مراد وسعد زايد وعماد رشدى ومحمد أبو الفضل الجيزاوى .

وانتهى التحقيق إلى لا شيء.

خرج البكباشى زكريا محى الدين بعد أن سجل التحقيق الصاغ حسن بلبل (السفير فيما بعد ووكيل وزارة الخارجية والمسئول عن التنظيم الطليعى فيها)، وجلسنا في غرفة جانبية حوالى الساعة وكان يجلس معنا كل من الضباط كمال الدين رفعت ومحمد أبو نار وفتحى قنديل (سكرتير حسين الشافعى، والسفير فيما بعد)، عاد بعدها زكريا محى الدين موجها الكلام لى برقة وبابتسامته التى لا تفارقه قائلا: «يا سامى أنت حاتروّح دلوقت ونتقابل بكرة في مكتبى في منشية البكرى».

---

(١٠) حكاية بريا هى بإختصار: لقب أطلق على زكريا محى الدين - من ضمن الشائعات التى قيلت في هذه الفترة على أعضاء تنظيم الثورة - وهو اصلاً وزير الداخلية ورئيس جهاز الـ«KGB» في الإتحاد السوفيتى في هذه الفترة وعرف عنه الفجاجة في السلوك واستعمال أساليب العنف والقهر ضد المواطنين.

ثم أمر اليوزباشى محمد أبو نار أن يصطحبنى فى سيارة البكباشى زكريا محى الدين الفورد Station Wagon الرسمية، إلى منزلى فى مصر الجديدة.. وكانت هذه هى المرة الأولى التى أخوض فيها تجربة السجون.

فى اليوم التالى توجهت إلى مكتب زكريا محى الدين فى منشية البكرى مرتديا لأول مرة، منذ شهور، ملابسى العسكرية، وطلبت منه الإذن بالعودة إلى وحدتى العسكرية فى مدرسة المدفعية كمدرس للرادار، معتبرا أن ما حدث معى فيه مساس بكرامتى.. مؤكدا على أنه ليس من طبعى الخيانة بأى حال.

فأجابنى: «يا سامى إنت تعرف يمكن أكثر من غيرك فى هذا المكان أن القرار فيما يتعلق بك ليس قرارى ولا قرارك، وأنت لا تملك لنفسك شيئا، إنتظر فى مكتبك وحابلّغك بما يستقر عليه أمرك».

قلت: «أنا يافندم حاانتظر برة عند الصاغ زكى منصور أركان حرب المخابرات.. وأنا مش حارجع للمكتب إلا بعد ما أعرف القرار ..

بعد ساعتين إستدعانى مرة أخرى إلى مكتبه وطلب منى أن أتوجه إلى مكتبى فى القسم الخاص لاستئناف عملى مع الصاغ محى الدين أبو العز، وأن هذا قرار وأوامر البكباشى جمال عبد الناصر.

أتاحت لى الظروف بعد ذلك أن أطلع على أوراق قضية المدفعية فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، كما أن الرئيس جمال عبد الناصر أبلغنى بظروف القبض علىّ والتحقيق معى بما لا يخرج عن ما قلت واستنتجت منها أنى كنت ضحية دسائس ووقيعة من بعض الزملاء للأسف.. إمتدت على مدار خمسة عشر عاما تالية دون هوادة أو توقف!

وبهذه المناسبة فقد تمت محاكمة الضباط الذين ثبت عليهم الادعاءات، وصدرت ضدهم أحكام من محكمة خاصة شكلت بقرار من مجلس قيادة الثورة. وبعد ما يقرب من السنتين تم الإفراج عنهم وتولوا وظائف مدنية ومنهم محسن عبد الخالق الذى عين فى وزارة الاقتصاد كمستشار إقتصادى فى لندن ثم سفيرا فى طوكيو، وكذلك فتح الله رفعت الذى تولى مناصب مختلفة كان آخرها رئيسا لبنك التسليف الزراعى.. و كانا محل رعاية كاملة من عبد الناصر حتى رحيله.

واصلت عملى بالقسم الخاص بنفس الأسلوب السابق الذى حدده لى الرئيس

جمال عبدالناصر، وتنوعت التكليفات، وبدأنا نكتسب الخبرة تدريجيا ويدفعنا الإيمان بالثورة وحب قيادتها إلى مزيد من الابتكار والتطوير. وتزامنت خدمة المخابرات مع أحداث كبرى فى تاريخ الثورة منها على سبيل المثال أزمة مارس ١٩٥٤، ومؤامرة الإخوان المسلمين ضد الرئيس جمال عبدالناصر ومحاولة إغتياله فى ميدان المنشية بالإسكندرية فى أكتوبر ١٩٥٤، ومفاوضات الجلاء مع بريطانيا، والمؤامرة الإسرائيلية لمحاولة إفسادها، وتصاعد تيار الفكر القومى العربى، ودعم حركات التحرر العربى والإفريقى وفى العالم الثالث، وبداية معارك التنمية والتحول الاجتماعى فى مصر. وكان للمخابرات العامة - القسم الخاص بالذات - أدوار مهمة للغاية فى خدمة توجهات الثورة وكشف كل الثغرات والعقبات التى تعمل بعض القوى على وضعها فى طريق الثورة، وسوف أتعرض لجانب من هذه الأمور فى فصول قادمة تبحث قضايا العمل السياسى خلال تجربة عبد الناصر الإنسانية.

الفصل الرابع

سكرتارية الرئيس للمعلومات

كانت تجربة السجن الأولى وموقفى فى قضية المدفعية إختباراً عملياً سواء فى النوايا أو فى الضعف أو القوة أو فى القدرة على التحمل ومجابهة المواقف الصعبة.

سامى شرف

من مكتب بغرفتين إلى وزارة للدولة

■ واصلت العمل فى القسم الخاص بالمخابرات العامة حتى كان يوم السبت ١٩ مارس ١٩٥٥ عندما إستدعانى السيد زكريا محى الدين إلى منزله فى «عمارة الرشاد» بمنشية البكرى ـ الساعة التاسعة صباحا بحضور الصاغ محى الدين أبوالعز رئيس القسم الخاص الذى قد ألمح لى فى الليلة السابقة عن نية نقلى من المخابرات ولم يزد أو يفصح عن أية تفاصيل أخرى. وفى منزل زكريا محى الدين إستقبلنا بود وبإبتسامة إعتاد هو ونحن عليها وقال: «مبروك يا سامى.. الرئيس جمال عبدالناصر إختارك للعمل معه سكرتيرا للمعلومات.. إيه رأيك؟!»

أجبت: «يافندم ده شرف كبير لى، وأرجو أن أكون عند حسن ظن الرئيس.. وأن يوفقنى الله فى أداء الواجب وما أكلف به ...

قال: «إنت يا سامى موضع ثقة وإلا لما كان هذا الاختيار، وعلى فكرة إنت كنت موضع إختباره شخصيا طول العامين الماضيين ونجحت، وإنشاء الله يكون النجاح حليفك دائما.. واعتبر أن إدارة المخابرات ستتعاون معك فى مهمتك الجديدة، ولا تتردد أن تطلب منا ما تريد، كما أنك لك الحق فى الإتصال بأى قسم لتسهيل مهمتك فنيا وإداريا. إنت ميعادك مع الرئيس فى بيته بمنشية البكرى العاشرة صباحا.. يعنى دلوقت.. قوم بقى علشان تلحق تقابله.. وبالتوفيق ...

وبقدر سعادتى بهذا الاختيار فقد شعرت بالتوتر يتزايد داخلى عندما فكرت فى حجم المسئولية الجديدة التى كلفت بها، ودعوت الله أن يلهمنى الصواب وأن ينير بصرى وبصيرتى فى أداء الواجب.

لم يكن هذا اللقاء مع الرئيس جمال عبدالناصر فى منشية البكرى عاديا بالنسبة لى، فكما وضح مما سبق كانت قد تعددت لقاءاتى معه بوصفه قيادة سياسية يستلزم واجبها اليومى والرسالة الوطنية والقومية التى يعمل من أجلها والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها قدرة على التحكم فى التوازنات السياسية والاجتماعية، والإلمام بأكبر قدر من المعلومات فى كل المجالات. أما هذه المرة فقد كان لقائى معه بوصفه رئيسى المباشر من الناحية الوظيفية، إلى جانب إيمانى به كزعامة سياسية وقيادة وطنية مخلصة، وطالما أننى أعمل

تحت رئاسته المباشرة فيجب أن أستوعب جيدا مهمتى الجديدة بكل ما تتطلبه من مسئوليات، وما تفرضه من محاذير، بل وما قد تنطوى عليه من مخاطر.

إنها مهمة جديدة نسبيا على النظام الثورى فى مصر.. لقد كانت هناك سكرتارية للمعلومات موجودة فى مجلس الوزراء لخدمة اللواء محمد نجيب، لكن عملها كان محدوداً للغاية. وعندما توجهت للإطلاع على ما تحويه لم أجد سوى سبعة ملفات ذات لون أخضر زيتونى من ورق مقوى، و لا يحتوى أى منها على أكثر من تقرير أو اثنين، ولم تكن محتوياتها ذات قيمة معلوماتية تذكر لكننى حرصت على الإحتفاظ بها على سبيل التذكار، وكانت مودعة فى حافظة خاصة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى.

كانت هذه الخواطر تدور فى ذهنى وأنا فى طريقى إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر فى منشية البكرى، وكان فى مقابل منزل زكريا محى الدين ولا يفصلهما إلا شارع الخليفة المأمون ومنزل مكرم عبيد الذى سبق أن أوفدنى عبدالناصر لمقابلته لطلب نسخة من الكتاب الأسود كما أبلغته رسالة تقدير منه.

إستقبلنى الرئيس فى المكتب.. و بعد الترحيب والتهنئة حدد لى الإطار العام للمهمة وقال: «أنا عايزك تنشئ سكرتارية للمعلومات وكل ما أستطيع أن أقوله لك الآن:

أولا: لا توجد أى قيود عليك فى تنفيذ المطلوب.

ثانيا: أنصحك بأن تبدأ على نطاق ضيق، ثم يتم التوسع بعد ذلك تدريجيا سواء فى الأفراد أو الاختصاصات أو المكان، وفقا لتطور سير العمل وحسب التجربة والخطأ وكذا معدلات الأداء.

ثالثا: يمكنك أن تستعين بمن تراه من الخبراء المصريين والأجهزة والوزارات فى الدراسة ووضع الهيكل العام المصغر كبداية.. وآلية العمل فى السكرتارية.

رابعا: إعتبر أن الإمكانيات المتاحة ستوضع تحت تصرفك بلا قيود وبلا روتين من أجل تحقيق هذا الهدف، ويمكنك الإطلاع على ما لدى الجهات المعنية من معلومات أو دراسات أو أبحاث تساعد على تحقيق الهدف.. عليك أن تضع خطتك.

وأضاف أنه يعطينى مهلة أسبوعين سوف يسافر خلالها إلى باندونج، وعندما يعود أكون قد إنتهيت من إعداد الدراسة الكاملة حول وضع الهيكل التنظيمى للسكرتارية ليقوم بمراجعتها معى. وعلىّ أن أبدأ الممارسة العملية بالتجربة والخطأ حتى أضع قدمى

على بداية الطريق الصحيح، وحتى لا يضيع الوقت..

كانت كلمات الرئيس واضحة، محددة، مختصرة، وفى نفس الوقت مطمئنة فهو لا يطلب المستحيل أو ينشد المثاليات، بل يدرك مقدما أن ثمة أخطاء يمكن أن تقع وأن التجربة العملية هى المحك الوحيد لاكتشاف المنهج الأنسب.

لقد تغيرت العلاقة الخاصة غير المباشرة التى قامت بينى وبين جمال عبد الناصر خلال عملى بالمخابرات، وما كنت أتلقاه من تكليفات منه شخصيا وأعرض نتائجها عليه مباشرة، أما الآن فإننى أعمل بجواره، وأصبح بقائى بالمكتب مرتبطا به من الناحية العملية، ليس فقط بممارسته لنشاطه اليومى بل يرتبط أيضا بمجرى الأحداث، وطالما وجدت هناك حركة أو حدث أو خبر فمن واجبى أن أبقى يقظا باستمرار.

وبدلا من أن يكون تعاملى مع القائد وفقا لترتيبات خاصة تثير معى من الحساسيات أكثر مما تخدم العمل، فقد أصبحت أحد النوافذ التى يطل منها على كل ما يجرى فى الدولة أو خارجها وحلقة إتصال مع منابع الأحداث بما يقتضيه ذلك من درجة عالية من السيطرة على تدفق المعلومات، ودقة فى التنظيم وتحديد الأولويات حتى لا تتحول سكرتارية المعلومات إلى عامل تشتيت وإشغال للرئيس..

أدركت أيضا أسلوب عبدالناصر فى إختيار معاونيه؛ فهو لا يعتمد على تزكية أشخاص بعينهم من معاونيه بل كان يمارس تقييمه العملى للشخص المطلوب اختياره بمعنى وضعه تحت تجارب واختبارات لمواقف تحدد مدى ملائمته لما هو مرشح له، ولم يكن اعتماده بشكل كامل على التقارير التى ترد له عن هؤلاء الأشخاص فقط.. لقد أدركت تماما أنه وضعنى تحت نظره بتدقيق منذ لقائى الأول معه فى مدرسة الشئون الإدارية، وأجرى الاختبارات لى فى كل المواقع التى عملت بها، بل أكثر من ذلك كانت تجربة السجن الأولى وموقفى فى قضية المدفعية إختباراً عملياً سواء فى النوايا أو فى الضعف أو القوة أو فى القدرة على التحمل ومجابهة المواقف الصعبة أو فى التهاون فى المبدأ وأشياء أخرى كثيرة وكانت توجيهاته بعد ذلك تعبر عن وضوح كامل فى الرؤية ومعرفة دقيقة لما يريد أن يحققه.

خرجت من مكتب الرئيس جمال عبدالناصر وفى ذهنى مطلبان أساسيان: أولهما يتعلق بالمكان، والثانى يتعلق بآليات العمل وأساليب الممارسة والإنتاج.

فيما يتعلق بالمكان فقد اخترته فى مبنى مجلس الوزراء؛ باعتبار أن الرئيس كان يمارس عمله الرسمى منه علاوة على مباشرته العمل أيضا من مكتبه فى منشية البكرى.

بدأت فوراً مشاوراتى وإتصالاتى مع العديد من الجهات التى يأتى فى مقدمتها وزارة الخارجية والمخابرات العامة، واتصلت بزميل الدراسة مصطفى حمدى - وكان يعمل فى جهاز التنظيم والإدارة[1] وكذا بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والمباحث العامة والقيادة العامة للقوات المسلحة والمخابرات الحربية وبعض خبراء الإدارة من الجامعات ومجلسى الخدمات والإنتاج، منهم السفير إبراهيم صبرى والدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن والأستاذ السيد محمد يوسف والبكباشى حسن طلعت والصاغ أحمد زكى عبد الحميد والدكتور راشد البراوى واللواء أمين أنور الشريف والمستشار حسن نور الدين.

كانت حصيلة كل هذه المشاورات الخروج بتصور عرضته على الرئيس بعد عودته من باندونج، فوضع عددا من الإضافات الهامة حتى خرجنا بنقطة بداية تمثلت فى تنظيم وآلية عمل تحكمه الإعتبارات التالية:

أولا: توفير اتصال سريع وسهل لمصادر المعلومات داخل الدولة وخارجها لتوفير المعلومات اللازمة يوميا من كافة الأجهزة المعنية فى الدولة وفى جميع ميادين المعلومات (سياسية - اقتصادية - عسكرية - اجتماعية - علمية... الخ).

ثانيا: وضع أسلوب ميسر لتصنيف وتبويب المعلومات وترتيبها وفقا لأولوياتها وعرضها على الرئيس فى التوقيت المناسب لتساعد فى تكوين صورة عما يجرى فى الدولة وتسهيل عملية اتخاذ القرار.

وكانت تعليمات الرئيس فى هذه النقطة واضحة تماما فقد أعطى توجيها واضحا بعدم عرض أية ورقة تبدأ بعبارات مثل «نما لعلمنا» أو «يقال»، أو «يشاع» إلا إذا كان التقرير عن الإشاعات، وأكد على أن ما يجب عرضه فقط هو ما يندرج فى مفهوم المعلومة المحققة مثل «الواقعة كذا حدثت فى الساعة كذا فى المكان كذا .. وأمر بإعادة ما يخالف ذلك للجهة التى أرسلته أو إهماله كلية، أما إذا كان ثمة استنتاج فيمكن عرضه مزوداً بالبراهين والحيثيات التى ساعدت فى التوصل إليه.

ثالثا: تكامل المعلومات الصالحة للعرض على الرئيس وتدعيمها بالآراء الفنية، وعدم التسرع فى عرض معلومات ناقصة قد تقود إلى اتخاذ قرار متعجل أو خاطىء.

رابعا: وضع سكرتارية المعلومات بوصفها جزءاً عضوياً من مؤسسة رئاسة الجمهورية ككل؛ من حيث تقنين الاتصالات العرضية مع قائد الجناح على صبرى - مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية - دون أن يؤثر ذلك على قناة الاتصال المباشرة مع الرئيس.

---

(١) وكان فى وقتها يسم «ديوان الموظفين» والسابق الإشارة إليه حول مساهمته الكبيرة فى وضع الهيكل التنظيمى وآليات العمل فى المخابرات العامة.

خامسا: نبه الرئيس إلى موضوع اعتبره هو من أهم المسائل التى ستضبط النغمة الصحيحة لسكرتارية المعلومات من حيث الأسلوب والإنتاج وتحقيق التقدم، ثم عملية المتابعة.. ثم متابعة المتابعة. وبالفعل تم إضافة فرع يختص بالمتابعة، وأعدت له النماذج التى تحوى ملخصات الموضوعات، ونص تأشيرات الرئيس أو تعليماته الشفوية، والجهة المكلفة بالتنفيذ، والنتيجة التى تحققت ثم متابعة المتابعة فى حال عدم التنفيذ أو تأخيره وهكذا.

سادسا: أشار الرئيس إلى أنه يحسن أن نفكر فى سكرتارية صحفية، و إن لم يبت فى وضعها التنظيمى حيث كان هناك أكثر من خيار على أساس أن الوضع العملى فى هذه الفترة بالنسبة للنواحى الإعلامية كان باختصار كالآتى:

كانت هناك مجموعة تسمى مجموعة الصحافة فى المخابرات العامة، وكان يرأسها الصاغ عبد القادر حاتم ويعاونه الصاغ مصطفى المستكاوى.

وكان الرئيس يفكر فى إنشاء إدارة للاستعلامات ووكالة أنباء مصرية فى مقابل وكالة رويتر الإنجليزية ووكالتى اليونايتد برس و الأسوشيتيد برس الأمريكيتين
(United press, Assotiated press).

ثم رأى الرئيس فى هذه المرحلة الإكتفاء بإنشاء سكرتارية المعلومات، ثم مصلحة الاستعلامات على أن يرأسها عبد القادر حاتم، ويتولى مصطفى المستكاوى مجموعة الصحافة فى المخابرات.. ويكون فى نفس الوقت ضابط اتصال مع سكرتارية المعلومات فيما يتعلق بالصحافة والإذاعات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقارير الاستماع التى كانت تمدنا بها الإذاعة المصرية، تمهيدا للبت بصفة نهائية فى إنشاء سكرتارية صحفية للرئيس.

تطور العمل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات:

فرضت علينا تطورات الأحداث بعد ذلك، واتساع حجم العمل والخبرات التى أمكن اكتسابها، إضافة إلى الدراسة المستفيضة لأسلوب العمل المتبع مع الرؤساء فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وفرنسا والصين، كل ذلك فرض علينا إجراء تطويرات مهمة فى أسلوب العمل والخريطة التنظيمية لسكرتارية المعلومات، كما كان لاحتياجات الرئيس التى لا تنقطع تأثيرها أيضا فى إضافة أقسام جديدة بالسكرتارية، أو استحداث آليات جديدة ووسائل اتصال يمكن أن تلبى هذه الإحتياجات بأسرع وأنسب طريقة ممكنة. ويمكن القول إن تجربة العمل فى سكرتارية المعلومات أفرزت مجموعة من المبادئ والاتجاهات، إلى جانب خلق نوعيات مختلفة من

العلاقات ـ سواء داخل مؤسسة الرئاسة أو مع مؤسسات الدولة وقياداتها ـ لم تترك آثارها على سكرتارية المعلومات فقط، وإنما أثرت فى مواقف العديد من الشخصيات والأجهزة، وقادت فى بعض الأحيان إلى تراكم بعض الرواسب التى ظهرت على السطح بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، وتمثلت أهم هذه الاتجاهات فى الآتى:

أولاً: لم يعتمد الرئيس جمال عبدالناصر على سكرتارية المعلومات وحدها فى الحصول على ما يريد من معلومات أو تحصيل المعرفة بصفة عامة، بل كان دائم البحث عن كل ما يثرى معرفته ويصقل قراره؛ حتى أكاد أقول أنه لم يصل إلى مصر زائر أجنبى ذو ثقل فى تخصصه أو كان على صلة بصناع القرار فى بلاده أو رشحه له أحد معاونيه، إلا واستقبله الرئيس عبدالناصر فى جلسات حوار غير رسمية أو رسمية قد تطول أو تقصر حسب موضوع الحوار والمناقشة.

كما استن الرئيس جمال عبدالناصر تقليدا فى حواراته الصحفية والتليفزيونية حيث كان يطلب أن يحضر الكاتب أو المراسل الصحفى أو المحاور الذى يرغب فى إجراء الحوار قبل موعده بوقت كاف لإجراء مناقشة من نوع مختلف معه يستمع هو فيها للزائر، وكان الرئيس يجرى مناقشات مطولة أيضا مع زواره أو من كانوا على اتصال به من الرؤساء الأجانب أو الشخصيات العامة من مختلف أنحاء المعمورة. وكان لكل من الرؤساء تيتو ونهرو وباندرانيكة وأحمد سيكوتورى وكوامى نكروما وشواين لاى والإمبراطور هيلاسيلاسى وأنديرا غاندى وغيرهم من القادة الأجانب، وكذلك القادة العرب الذين كان لهم وضع خاص مثل أحمد بن بلا والملك محمد الخامس وفؤاد شهاب، وهوارى بو مدين والشيخ زايد آل نهيان، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وعبدالسلام عارف ومعمر القذافى وشكرى القوتلى ونيكيتا خروشوف وليونيد برچينيف والچنرال شارل ديجول والإمام الشيخ القمينى وماوتسى تونج وچون كنيدى والچنرال بيرون وكمال جنبلاط وصائب سلاّم ومعروف سعد وحميد فرنجيه ورشيد كرامى ورينيه معوض، كما كان يسعى لمناقشة بعض القادة العرب ممن كان يعلم انهم مختلفون فكريا مع فكر الثورة، كان لكل هؤلاء نصيب وافر فى هذا المجال.

وقد فتح الرئيس جمال عبدالناصر بابه للسياسيين والمثقفين والمناضلين بالعالم الثالث حيث كانت الجلسات الطويلة معهم تستهدف الاستماع إلى آرائهم الشخصية والتعرف على شعوبهم وعلى تجاربهم السياسية والنضالية ومكونها الثقافى، ولا يستثنى من ذلك أبرز فلاسفة العصر مثل جان بول سارتر وسيمون دى بوفوار وروجيه جارودى أو من كبار الأدباء والكتاب والمثقفون. على سبيل المثال روبرت سان جون وكلود اسيتييه وجان لاكوتير و ديزموند ستيوارت وويلتون وين وجون بادو وأندريه مالرو وجون جونتر

وغيرهم من أقطاب الفكر الاستراتيجى والقادة العسكريين من أمثال الجنرال بوفر والماريشال البريطانى مونتجومرى وقد تم إيفاد أكثر من وفد مصرى ما بين عسكريين وسياسيين لمقابلة الجنرال جياب، حاملين رسائل واستفسارات شخصية من الرئيس للتعرف على تجربته فى مقاومة الاستعمار وأساليب القتال المتبعة للاستفادة منها فى مقاومة العدو الإسرائيلى فى معركة تحرير الأرض وقد قدمت كل هذه البعثات تقاريرها التى أودعت كوثائق فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات، ثم كبار رجال الاقتصاد كشاخت وإيرهارد وكبار رجال الصناعة فى أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتى واليابان.

وكانت هذه اللقاءات أو الإتصالات ترتب أعباء إضافية علينا نتيجة ما نتلقاه من احتياجات من الرئيس فى أعقابها، سواء لاستكمال معلومات تم تداولها مع الضيوف أو الذين اتصل بهم وقرأ لهم أو عنهم، أو البحث عن كتب وإصدارات ودراسات جديدة يرغب فى الإطلاع عليها أو متابعة أحداث وأخبار تلقاها فى حواراته ومقابلاته.

ثانياً: كان الرئيس جمال عبدالناصر يحرص على أن يكون أقدم مسئول فى الرئاسة على بينة من كل الأمور وما يحدث فى كل الأفرع تجنباً لأى تعقيدات إدارية، كما كان يحرص ـ من جانب آخر ـ على ألا ينحصر أو يحصر العاملين معه فى قوالب جامدة، بل كانت تحركه دائما نزعة التغيير لدرجة أننا كنا نعجز فى كثير من الأحيان عن مسايرة هذه النزعة؛ وكانت النتيجة المنطقية لذلك هو إجراء مزيد من التطوير والتحديث فى مؤسسة الرئاسة وتعديل آليات العمل بما فيها سكرتارية المعلومات لمعالجة الثغرات وتحسين الأداء واحتواء أية حساسيات من وقت لآخر.

وعلى سبيل المثال فقد اقتضى العمل بعد ذلك ـ وقبل أن تتمكن المؤسسات التقليدية من تفهم أهداف الثورة والتكيف معها ـ توزيع مسئوليات العمل الخارجى والداخلى على مجموعة من المعاونين الذين يثق الرئيس فى إمكانياتهم وكفاءتهم وإخلاصهم؛ فتم إنشاء مكاتب موازية لبعض المؤسسات الهامة فى الدولة، فأنشئ فى رئاسة الجمهورية مكتب للشئون العربية وآخر للشئون الأفريقية وثالث لشئون آسيا فأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، علاوة على مكتب للشئون العلمية وآخر للشئون الاقتصادية. وكان الهدف الأساسى من إنشاء هذه المكاتب الموازية هو ضمان إستمرار تدفق المعلومات وتقديم التحليلات وتقديرات الموقف بالنسبة للأنشطة المختلفة داخليا وخارجيا بفكر مستقل، وبعيدا عن تأثير بيروقراطية الإدارات التقليدية ولعدم الانغلاق على رأى واحد من الجهة المعنية.

كان السيد محمود رياض يشرف على المكاتب السياسية، أما باقى المكاتب الفنية الأخرى فكانت تتبع على صبرى.. مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية فوزير شئون رئاسة الجمهورية فيما بعد.

وعندما تولى السيد محمود رياض وزارة الخارجية رؤى ضم المكاتب السياسية إلى وزارة الخارجية، ونقل المشرفين عليها كأعضاء فى السلك الدبلوماسى وذلك حتى نتجنب الازدواجية، ولم يستثنى منها سوى مكتب الشئون الإفريقية الذى ظل يمارس دوره تحت إشراف محمد فائق، ومكتب الشئون العربية الذى كان يشرف عليه فتحى الديب[٣].

ومكتب شئون اللاجئين السياسيين الذى تولاه السيد حسن صبرى الخولى لفترة بسيطة ثم تولى رئاسته بعد ذلك السيد حسن رأفت حتى ١٣ مايو ١٩٧١، وكان يتم تنسيق أعماله مع سكرتير الرئيس للمعلومات، وقد تعدت ميزانية هذا المكتب ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات التى كان يتقاضاها اللاجئون السياسيون كمرتبات شهرية أو إعانات.

أحب أن أنوه بهذه المناسبة أن كل استحداثات لمكاتب أو أفرع جديدة فى الرئاسة لم يكن يستدعى إنشاء هياكل وظيفية لها، بل كانت تعتمد على الشخص الموكول إليه المهمة فقط وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات هى التى تتولى جميع الشئون الإدارية والمكتبية والمساعدات الفنية لهذه المكاتب.

واستطراداً لمفهوم التطوير المستمر فقد أنشئ بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا سكرتارية جديدة تحت رئاستى تختص بالمعلومات المتعلقة بالإقليم الشمالى، وتولى الإشراف عليها الدكتور حسن صبرى الخولى الذى عين ممثلا شخصيا للرئيس بعد إلغائها عندما وقع الانفصال.

ثالثاً: تشكل فى نفس الوقت فريق عمل تحكم علاقات أفراده وأفرعه قواعد عمل محددة وكان هو نفسه مؤسسة الرئاسة، فرغم تعدد المكاتب والأفرع العاملة فى مجال المعلومات داخل الرئاسة أستطيع أن أقول إنه لم يقع أى نوع من الصدام أو الخلاف فيما بينها تحت أى ظرف من الظروف، وكانت تعليمات الرئيس عبدالناصر واضحة فى هذا الشأن، فكل ما تتداوله سكرتارية الرئيس للمعلومات ينقل صورة منه إلى على صبرى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، وكان أيضا كل ما يعرضه على صبرى يتم

---

(٣) و كان من قبله يشرف عليه عبد المجيد فريد بعد عودته من بغداد إثر أزمة العلاقات المصرية العراقية أثناء حكم عبد الكريم قاسم. وكان يعاونه فى ذلك الوقت محمد المصرى وطلعت صدقى ومحمد كبول وأمين عز الدين.

تقديمه للرئيس عن طريق سكرتارية المعلومات. وبقدر ما مثل ذلك دعما لسيولة المعلومات وإستقرار العلاقات فى مؤسسة الرئاسة فقد كان مصدرا لاطمئنان الرئيس وتجنب إغراقه فى مشكلات صغيرة أو تفصيلات غير هامة وساعد على ذلك استحداث آليات عمل ديناميكية لدعم اتخاذ القرار؛ تمثلت أساسا فى تشكيل فريق العمل اليومى الذى كان يضم مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ورئيس المخابرات العامة أو أحد نوابه، ونائب وزير الخارجية ورئيس مصلحة الاستعلامات، وسكرتير الرئيس للمعلومات، ويقوم بأعمال السكرتارية منير حافظ ـ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات ـ وجميع محاضر هذه الاجتماعات وتسجيلاتها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

وقد كانت مهمة «لجنة العمل اليومى» تقديم «تلخيص» من مختلف القطاعات والوزارات ومؤسسات الدولة عن الأحداث خلال الأربع والعشرين ساعة السابقة وعرض التحليل والتقدير والتوصيات والبدائل على الرئيس يوميا. واستمر عمل هذه اللجنة التى تولى رئاستها فيما بعد محمود رياض حتى ١٩٦٧، حيث عدلت لتكون برئاسة السيد أنور السادات وعضوية على صبرى ومحمود رياض وشعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف وكان لها أن تستدعى من ترى من المسئولين وظل نظام العمل فى هذه اللجنة هكذا حتى ١٣ سبتمبر ١٩٦٩، حيث عدل التشكيل ليضم أيضا السادة أنور السادات وعلى صبرى ومحمود رياض وشعراوى جمعة وعبد المحسن أبو النور لبحث مسائل خاصة بالاتحاد الاشتراكى، وأمين هويدى والفريق أول محمد فوزى لبحث مسائل عسكرية، وسامى شرف ومحمد حسنين هيكل.

رابعاً: لم تكن العلاقات تسير بنفس السلاسة مع جهات رئاسية أخرى، ومن ذلك مثلا المؤسسة العسكرية، إلا أن تعليمات الرئيس جمال عبدالناصر كانت تقضى بإخطار المشير عبدالحكيم عامر بكل ما يتم عرضه على الرئيس من أمور الدولة باستثناء ما يحدده الرئيس، وإن كنت أقرر أن هذا الاستثناء لم يستخدم فى أى مرة قبل ١٩٦٧. أما فيما يتعلق بالمعلومات العسكرية فقد كان الموقف عكسى، فلم تكن سكرتارية المعلومات تدخل ضمن معدلات التوزيع لما تصدره المخابرات الحربية أو باقى أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة أو وزارة الحربية، وكان المشير عامر هو الذى يتولى بنفسه إخطارى بالمعلومات التى يرى عرضها على الرئيس أو يقوم هو فى أغلب الأحوال بإبلاغها للرئيس مباشرة. و فى نفس الوقت كانت تعليمات المشير مشددة لى شخصيا بعدم الاتصال المباشر مع أفرع القيادة العامة أو طلب أى شىء منها، كما أعطى تعليمات للمخابرات الحربية ـ وبصفة خاصة فرع المعلومات ـ بعدم إبلاغى بأى معلومات إلا إذا أقرها هو أو

شمس بدران. وكذلك كان من المحظورات القاطعة الاتصال من أو إلى فرع الأمن بالمخابرات الحربية. ولا يخفى على أحد أن هذا الأسلوب فى التعامل يكتنفه القصور سواء بالنسبة لعنصر الوقت أو دقة المعلومات وموضوعيتها.

وقد ولّد ذلك بدوره إحساسا عاليا بالذات لدى غالبية معاونى المشير عبدالحكيم عامر - وفى مقدمتهم شمس بدران - وانعكس بالتالى على تصرفاتهم وأسلوب تعاملهم مع سكرتارية الرئيس للمعلومات أو حتى مع باقى مؤسسات الدولة، وليس أدل على ذلك من اكتشاف أكثر من تدبير تآمرى تم بواسطة عناصر كانت تعمل فى مكاتب المشير عامر بعد أن أغرتهم السلطة ودفعتهم على التحليق فى آفاق حالمة بعيدة عن الواقع! (قضايا عبد القادر عيد وداود عويس وعبد الكريم النحلاوى وغيرها).

كذلك انسحب هذا الأمر بشكل أو بآخر على العلاقات بين سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة تحت قيادة صلاح نصر؛ فرغم أن هذه العلاقة كانت تخضع لوضع قانونى و تنظيمى مؤسسى ومستقر ورغم احتفاظى بعلاقات جيدة ومبنية على الثقة مع كثيرين من قيادات المخابرات العامة بحكم عملى السابق فيه بل وترشيحى لعدد ممن أصبحوا قيادات فيه، وكانت هناك سيولة كاملة فى انتقال المعلومات والدراسات والتحليلات من المخابرات العامة إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات، فإنه عندما تولى صلاح نصر رئاستها بترشيح من المشير عبد الحكيم عامر فى ١٩٥٧ بدأ نوع من الحساسية نحو سكرتارية المعلومات. وفى إعتقادى الشخصى أن ذلك كان يرجع - وكما أثبتته الحوادث فيما بعد - إلى ولاء صلاح نصر للمشير عبد الحكيم عامر وصداقته الحميمة لعباس رضوان وشمس بدران، ولقد تحولت الحساسيات إلى اتهامات وشكاوى لدى الرئيس.

خامساً: فى الوقت الذى كان يفضل فيه غالبية أعضاء مجلس الثورة مثل عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين التعامل المباشر مع الرئيس فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليهم، فقد كان زكريا محى الدين فى جميع المناصب التى تولاها يتعامل مع مؤسسة الرئاسة من خلال سكرتارية الرئيس للمعلومات، وهذا طبعا لا يعنى أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بينه وبين الرئيس فى كثير من المسائل، فقد كان «زكريا محيى الدين» مؤمناً بدور المؤسسات، وبالذات سكرتارية الرئيس للمعلومات باعتبارها حجر الزاوية فى توثيق ما يرد إلى أو يصدر عن مؤسسة الرئاسة، ولذلك كانت هذه الاتصالات توثق بعد ذلك بإبلاغى عن مضمونها سواء من جانب الرئيس عبدالناصر

أو من زكريا محى الدين أو مكتبه. كذلك الحال كان مع كل من السادة جمال سالم وصلاح سالم وحسن إبراهيم وحسين الشافعى، ونفس الأسلوب كان متبعا مع باقى المسئولين والقيادات العليا فى الدولة. وهكذا كانت كل الأمور مسجلة ومكتوبة ومصنفة وموثقة ومحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى حتى مساء يوم ١٣ مايو١٩٧١.

سادساً: تعرضت أساليب العمل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات، كما ذكرت من قبل، لتغييرات مستمرة لمعالجة الظروف المستجدة، ولم يكن هناك أى جمود، فقد كان جوهر الممارسة هو «التجربة والخطأ»، وكانت العناصر الإدارية مستقرة وميسرة، أما الجوانب الفنية فهى التى كانت تتعرض لتعديلات من وقت لآخر، وتم الاستعانة بعناصر فنية من وزارة الخارجية والمخابرات العامة ووزارة الاقتصاد ومصلحة الاستعلامات والجامعات ومن أجهزة أخرى مختلفة فى الدولة، إلى أن تمكّنا من إقامة نظام على درجة من الكفاءة يساعد على تدفق المعلومات فى وقتها ومن جميع المناطق الجغرافية فى مصر. وقد استخدمنا أحدث وسائل الاتصال التى ظهرت فى ذلك الوقت وهو التلكس، والذى تم توصيله فى محافظات مصر الست والعشرين، إضافة إلى شبكتى التليفونات واللاسلكى كخطوط ودوائر خاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات. غير أن التطوير الرئيسى كان بعد الانفصال بين مصر وسوريا.

وأضيف لما سبق أن الرئيس عبدالناصر لم يكن يعتمد على سكرتارية المعلومات وحدها فى الحصول على ما يريد ولم يكن أسيرا لها بل إن مصادر معلوماته كانت متعددة ومتنوعة من اللقاءات ورسائل المواطنين والتى بلغت فى الأيام الساخنة والأحداث الكبيرة لأكثر من مائة ألف يوميا، علاوة على حصيلة الاستماع للإذاعات العالمية على مدار الساعة وحرصه على الاطلاع على الصحف والمجلات والدوريات العربية وخصوصا اللبنانية والأجنبية.

يوم العمل عند الرئيس جمال عبد الناصر:

حرص الرئيس عبدالناصر على ألا ينحصر فى قالب أو يضع العاملين معه فى وضع جامد بل على العكس كانت تحكمه إرادة التغيير الجامحة.

لقد كان يوم عمله يبدأ فى أغلب الأيام حوالى التاسعة صباحا، وفى بعض الأحيان يبدأ قبل ذلك، وفى الأزمات الكبرى يستمر طوال الأربع والعشرين ساعة.

فعلى سبيل المثال خلال أزمة العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٥٨، والتى شهدت أحداث تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثى فإجراءات التمصير ثم إعلان الوحدة المصرية السورية، كانت الأمور كلها تستلزم التواجد لساعات طويلة بل إلى المبيت فى المكاتب، وكذلك كان الحال سنة ١٩٦٧ حيث أقمت فى منشية البكرى ليل نهار، ولم أغادر المكتب إطلاقا من يوم ١٤مايو١٩٦٧ حتى منتصف يناير١٩٦٨.

ولقد بدأ العمل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات فى أواخر شهر مارس سنة ١٩٥٥ بثلاثة أفراد فقط وفى غرفتين اثنين وجهاز تيكرز لوكالة الأنباء العربية (رويترز) ـ وكانت تبث أنبائها باللغة الإنجليزية فقط فى ذلك الوقت ـ وتليفون واحد وموتوسيكل واحد، أى أننا كنا نعتمد على إمكانيات محدودة للغاية، وكنت أؤمن بأن الجهد البشرى هو العنصر الأساسى والفيصل فى التحصيل.

كان يوم العمل يبدأ باستعراض التقارير والبرقيات الواردة من وزارات الخارجية والداخلية والمخابرات العامة والسفارات المصرية فى الخارج.يضاف إلى ذلك إنتاج وكالة الأنباء العربية؛ فقد كنا نحصل عليها من الإذاعة المصرية، أما باقى الوكالات الأجنبية مثل **«اليونايتد برس»** و**«الأسوشييتد برس»** لم نكن قد اشتركنا فيها بعد باعتبار أن التوجيه العام فى البداية أن نبدأ من أول السلم ثم نتطور ونكبر واحدة واحدة ـ والصحافة الأجنبية التى كانت تمدنا بها مجموعة الصحافة فى المخابرات العامة ثم بعد ذلك مصلحة الاستعلامات ووكالة أنباء الشرق الأوسط بعد إنشائها، وقد اقتضى ذلك الإستعانة بمترجمين سواء مقيمين فى السكرتارية أو من مصلحة الاستعلامات. وفى الحقيقة فلقد كانت هذه فرصة لتوسيع مساحة العلاقات الشخصية فى هذه الجهات؛ مما كان له أثره فى تيسير العمل وخلق نوع من التعامل بين هذه المؤسسات بروح الفريق على أسس علمية وإنسانية.

وفى النهاية يتم استعراض رسائل المواطنين للرئيس ـ سواء من الداخل أو من الخارج، وخصوصا تلك التى كانت تحوى معلومات أو آراء مؤيدة أو معارضة للنظام، بما فيها الشتائم والنكت ولا يخفى أن هذه الرسائل تعطى مؤشرات للرأى العام إلى أن تشكلت وحدات لقياس الرأى العام، فى وزارة الإعلام ومصلحة الإستعلامات على أسس علمية كانت تغطى كل الجمهورية.

وكانت كل هذه المواد يتم تصنيفها وتبويبها فى شكل تقرير يومى ينقسم إلى قسمين: الأول يحتوى على المعلومات السرية، والثانى يشمل المعلومات العلنية. ويتم

فى هذا التقرير تلخيص كل الموضوعات التى تتضمنها التقارير المختلفة، وتعرض منسوبة إلى مصادرها الأصلية، وموضحا عليها تواريخ تحريرها وتاريخ وصولها إلى السكرتارية، ويعلق عليها بمقترحات استكمالها من مصادر أخرى أو أنه جارى استيضاح المزيد من مصادرها الأصلية أو إجراءات متابعتها، وإن احتاجت المعلومة إلى تحليل أو يمكن الاستفادة منها باستنتاجات تدون قرين المعلومة وهكذا.

وكان يتبع نفس الإجراء بالنسبة للمصادر العلنية، ورسائل المواطنين، ويدون أمام كل موضوع الإجراء الذى اتخذ حياله أو التوصية المقترحة أو الحلول التى يرى الرئيس أن يختار منها ما يراه مناسبا من وجهة نظره، سواء بالموافقة أو التعديل أو الرفض أو المزيد من المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أننى كنت قد فكرت فى البداية فى إصدار التقرير اليومى لسكرتارية الرئيس للمعلومات فى شكل جريدة مصغرة تضم من أربع إلى ست صفحات، ولكن صرف النظر عن هذه الفكرة للأسباب الآتية:

١ـ أن إصدار مثل هذه الجريدة قد يحدث تداخلا بين ما هو سرى وعلنى وقد يترتب على ذلك إهدار عامل السرية.

٢ـ ارتفاع التكلفة، وكان الخط العام هو تقليل الإنفاق قدر الإمكان.

٣ـ أن ثمة مسائل لا يجب أن تدرج فى التقرير اليومى لسريتها العالية، والتى كان يقتضى إعدادها فى شكل تقرير منفصل قد يكتب بخط اليد وليس على الآلة الكاتبة.. ويعنى هذا ازدواجية فى العمل وإهدار للوقت.

فى هذا الإطار بدأ العمل فى سكرتارية المعلومات فى أواخر شهر مارس سنة ١٩٥٥ بثلاثة أفراد هم:

- سامى شرف — سكرتير الرئيس للمعلومات.
- هاشم مصطفى نجيب — آلة كاتبة وأرشيف.
- محمد عبد الحميد السعيد — سكرتير خاص ومسئول عن تجميع المصادر الصحفية العلنية.

وفى عام ١٩٥٦ وفى منتصف يوليو، و قبيل زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الرسمية ليوغوسلافيا والتى صاحبته فيها، وقبيل العدوان الثلاثى، بدأ أول توسع فى سكرتارية الرئيس للمعلومات حيث انتدب للعمل بها كل من:

عبد الرحمن عبد اللطيف سالم ـ حسن فهمى الإمبابى ـ أحمد فؤاد أحمد على ـ توفيق عبد العزيز أحمد ـ زكريا حسنى خليل.

وفى نفس الوقت كانت رئاسة الجمهورية قد أعيد تنظيمها من جديد، وتقرر إنشاء السكرتارية الصحفية للرئيس سنة ١٩٥٦ ، قبيل العدوان الثلاثى، وقد تولى رئاستها كمال الحناوى ـ أحد الضباط الأحرار وعضو مجلس رئاسة إتحاد الدول العربية وعضو مجلس الأمة السابق ـ ولقد اتخذ الرئيس قرار إنشاء السكرتارية الصحفية كإجراء تنظيمى يكمل هياكل مؤسسة الرئاسة من ناحية، ومن ناحية أخرى لتكون مسئولة عن النواحى الإعلامية المكتوبة والمسموعة وتنسيقها تمهيداً للعرض على رئيس الجمهورية وتلقى تعليماته لإبلاغها لوسائل الإعلام المختلفة علاوة على تنسيق الاتصال بوكالات الأنباء والصحافة والحصول على جميع الصحف والمجلات الأجنبية وتبويبها وتلخيصها وعرضها على الرئيس فى شكل تقرير يومى أو لحظى للأنباء العاجلة أو المهمة.

ومما يجدر الإشارة إليه أن الرئيس جمال عبدالناصر كان إعلاميا من الطراز الأول، يتابع بنفسه الإذاعات العالمية مثل الإذاعة البريطانية ـ «**بى بى سى**» «**B.B.C.**»، وصوت أمريكا، وإذاعة الشرق الأدنى من قبرص التى كانت لسان حال الاستعمار البريطانى فى المنطقة، وإذاعة «مصر الحرة» التى كان يتولى أمرها آل أبو الفتح بدعم من المخابرات الغربية و بعض الأنظمة العربية ـ وكانت أساسا موجهة ضد مصر الثورة، وكذا إذاعة إسرائيل وصحافتها. وإن لم يتمكن من الإستماع بنفسه لهذه الإذاعات لسبب أو لآخر، فقد كان يحرص على الإطلاع على تقرير إستماع كامل وغير مختصر لهذه الإذاعات التى كانت تعطيه المؤشرات الحقيقية لاتجاهات وسياسات الدول التى تتبعها نحو مصر والمنطقة كلها. وفى الوقت نفسه كان الرئيس عبدالناصر يعتبر الصحف اللبنانية بمثابة مرآة ونافذة على العالم الخارجى عربيا وعالميا ـ الغرب بالذات ـ وكان يهتم بكل ما تنشره هذه الصحف، المعادى منها قبل المؤيد لسياسة الثورة. وإذا ما تأخر وصول هذه الصحف، التى كان يحب أن يقرأها كما هى صادرة دون تلخيص أو عمل قصاصات منها، كان يبدى ضيقه ويظل منتظرا وصولها ليطلع عليها. وكان أيضا يحب أن يقرأ صحف ومجلات أجنبية بالذات مثل النيوزويك والتايم والنيويورك تايمز والواشنطن بوست من أمريكا، والتايمز والجارديان والإيكونوميست البريطانية، علاوة على تلخيص باقى الصحف والمجلات العالمية الأخرى من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها، هذا بخلاف ملخصات النشرات والدوريات السياسية والاقتصادية والعسكرية ذات الأهمية.

وفى عام ١٩٥٧ تم إلغاء السكرتارية الصحفية بسبب إصدار جريدة الشعب التى تولى مسئوليتها كمال الحناوى وكمال الدين رفعت ولطفى واكد، وأيضا بسبب إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط التى تولى رئاستها جلال الدين الحمامصى، ثم كمال الدين الحناوى. وقد أسندت مسئوليات واختصاصات السكرتارية الصحفية إلى سكرتير الرئيس للمعلومات باعتبارها المكمل للفرع العلنى لهذه السكرتارية(٥).

وفى أكتوبر ١٩٥٦ تم استحداث فرع جديد فى سكرتارية الرئيس للمعلومات باسم «المكتب الفنى»، أشرف عليه منير حافظ وعاونه:

محمد رشدى العمرى ـ سيد عثمان رفعت ـ مصطفى إبراهيم ـ صلاح الدين محمود ـ أحمد عبادى ـ محمد عبد الله الشفقى الذى لم يستمر طويلا للعمل معنا وعاد للعمل فى مصلحة الاستعلامات ـ مختار الحمزاوى الذى نجح بعد ذلك فى امتحان وزارة الخارجية ووصل إلى درجة السفير ـ حسنى أحمد السيد.

ثم أعقب ذلك فصل وتوزيع الاختصاصات داخل السكرتارية بحيث تشمل فروع ثلاثة رئيسية:

الأول: فرع الأمن

يعنى بأمن رئاسة الجمهورية وتحركات رئيس الجمهورية، وكان يرأسه عز الدين عثمان ويعاونه محمد محمود عبد الكريم ثم انضم إليهما محمد رشاد حسن، وهم من ضباط شرطة رئاسة الجمهورية الأكفاء الشرفاء.

الثانى: المكتب الفنى

ومهمته باختصار هى تجميع وتصنيف وتبويب وتلخيص وتوثيق المعلومات والتقارير والدراسات والتحليلات التى ترد إلى السكرتارية من مختلف المصادر التى سبق أن أشرت إليها، ثم القيام بتجهيز التقرير اليومى الذى يعرض على الرئيس، بعد عرضه على .

وقد كان منير حافظ ينوب عنى فى حالة غيابى عن المكتب لأى سبب.

الثالث: أعمال سكرتارية إدارية وأرشيف

وفى نهاية ١٩٥٦ انضم إلى سكرتارية المعلومات:

---

(٥) (أنظر الهيكل التنظيمى لرئاسة الجمهورية فى العام ١٩٥٦).

محمد فتحى سعد، وكان مسئولا عن تحصيل إيرادات خط السكة الحديد من القاهرة إلى غزة وبالعكس[٧]، سامى أحمد سيد أحمد، عبد الحميد عونى، أحمد فؤاد عبد الرحمن. عبد العزيز قابل، محمود نصر، حسين زايد، شعبان أحمد، محمد محمود الجوهرى، محمد حسين، نبيل عبد الخالق، محمد مجدى زعفان.

وفى عام ١٩٦١ و قبل وقوع الانفصال بين مصر وسوريا بأيام، انضم لسكرتارية الرئيس للمعلومات كل من:

أحمد أبو زيد المنياوى[٨]، احمد رؤوف أسعد[٩]، بهى الدين بدر.

وكان الثلاثة من الضباط الأحرار وضمن ضباط الياوران فى رئاسة الجمهورية، وكان واجبهم يقتصر على استلام بريد سكرتارية الرئيس للمعلومات من مقرها فى مبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة، يتولوا وضعه على مكتب الرئيس فى منشية البكرى، خصص لهم مكتب ضمن السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية فى منشية البكرى لأسباب أمنية.

كما انضم للعمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات فى عام ١٩٦٣ الدكتور فؤاد كمال حسين (وزير الدولة للمالية فيما بعد سنة ١٩٨١)، للقيام بأعمال رصد ودراسة وتقويم المسائل الاقتصادية تمهيدا لعرضها على الرئيس، وكذلك متابعة تنفيذ تعليمات الرئيس فيما يتعلق بهذا الفرع من المعلومات.

وانضم لعضوية المكتب الفنى فى فترة لاحقة بعد ذلك خلال عامى ١٩٦٨ و١٩٦٩ كل من حاتم صادق ـ منتدبا من المخابرات العامة ـ و أشرف مروان ـ منتدبا من الحرس الجمهورى ـ سرية الكيمياء ـ باعتباره متخرجا من كلية العلوم، وكان برتبة النقيب ـ والأخت هدى جمال عبد الناصر ـ منتدبة من المخابرات العامة ـ وكانت أول عنصر نسائى تشاركنا العمل بصفة رسمية كعضو عامل فى أسرة سكرتارية الرئيس للمعلومات، وفى سبتمبر ١٩٦٩ وبعد أن أصيب الرئيس جمال عبد الناصر بالأزمة القلبية الأولى تقرر أن تقوم بمباشرة عملها من داخل منزل الرئيس. كما تقرر حسبما أذكر سنة ١٩٦٨، أن يُنقل حاتم صادق ـ بناء على طلبه للمساهمة فى إنشاء مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية فى مؤسسة الأهرام الذى كان الهدف من إنشائه هو التركيز على ما يتعلق بالشئون الإسرائيلية.

---

(٧) وأثناء العدوان الثلاثى وفى نفس اليوم الذى هاجمت فيه القوات الإسرائيلية سيناء كان هو فى القطار المتجه إلى العريش وهوجم القطار ونسفت بعض عرباته فقفز منه ومعه حصيلة الإيراد التى بلغت أكثر من السبعين ألفا من الجنيهات ونجح فى الوصول إلى القاهرة وقام بتسليم المبلغ بالكامل لرئاسته وعندما علمت بهذا الموقف الوطنى الشريف قررت ندبه للعمل فى مكتبى وعينته رئيسا للسكرتارية الإدارية فى سكرتارية الرئيس للمعلومات.

(٨) (نقل بعد ذلك ليكون مساعدا للسكرتير العام لرئاسة الجمهورية)، بهى الدين محمد بدر (بقى منتدبا للعمل معى وتولى الإشراف على المكتبة والمكتب الصحفى، ولكن لم يطل بقاؤه حيث انتقل إلى رحمة الله بعد فترة مرض قصيرة).

(٩) أحمد رءوف أسعد، (نقل بعد ذلك ليكون مساعدا للسكرتير العام لرئاسة الجمهورية ومشرفا على القصور التى تتبع رئاسة الجمهورية ثم أمينا عاما للرئاسة).

ويلاحظ أنه لم يكن من بين جميع أعضاء سكرتارية الرئيس للمعلومات عسكرى واحد سواى أنا والمقدم عادل إبراهيم السكرتير العسكرى (الذى انضم لنا بعد يونيو١٩٦٧). ولقد كان هذا الفريق يتطور تدريجيا ضمن إطار مؤسسة الرئاسة التى بدأت فى التبلور بوضوح فى عام ١٩٥٦ بعد صدور الدستور وانتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية.

كانت مؤسسة الرئاسة بمثابة المطبخ السياسى الأول والأكبر فى نظام عبد الناصر، فمنها تنطلق الأفكار والمقترحات وإليها تصدر التوجيهات بإعداد تقديرات الموقف، وبواسطتها يتم بلورة كل الرؤى الصادرة عن مختلف المؤسسات الدستورية فى الدولة فضلا عن اتجاهات الرأى العام والمساهمات الخاصة لبعض كبار المفكرين والإستراتيجيين.

كان يتبع سكرتير الرئيس للمعلومات مجموعة من الخبراء فى الترجمة الفورية المكتوبة والشفوية فى اللغتين الإنجليزية والفرنسية بالدرجة الأولى ثم إنضم لهم عناصر تجيد اللغة الروسية والأسبانية كلما إحتاج الأمر وكان يتولى ترجمة خطابات الرئيس لرؤساء الدول من اللغة العربية للغة الإنجليزية سليم رزق الله كبير المذيعين باللغة الإنجليزية بالإذاعة، كما كان يشاركه فى ترجمة خطب الرئيس المنطوقة السيدة دورا حليم، أما بالنسبة للغة الفرنسية فقد كان يتولى ترجمة الخطب المنطوقة والخطابات المكتوبة للرئيس جمال عبدالناصر الدكتور عادل عامر وكيل مصلحة الاستعلامات. وكان هؤلاء الثلاثة، كل فيما يخصه يحضرون مقابلات الرئيس مع الرؤساء والمسئولين والصحفيين الأجانب، علاوة على مصاحبة الرئيس فى رحلاته وزياراته للخارج. وكانت تقاريرهم ونتائج أعمالهم تقدم لسكرتير الرئيس للمعلومات الذى كان يقوم فى الوقت نفسه بتلقينهم بالمهام التى سيتولونها سواء فى الداخل أو فى خارج البلاد.

وكانت هذه المؤسسة تعمل وفقا لروح الفريق، وأخذت تتطور وتنمو تدريجيا منذ عام ١٩٥٥ قبيل وخلال هذه الفترة كانت مؤسسة الرئاسة تضم المكاتب التالية:

مكتب الرئيس للشئون السياسية

أنشئ هذا المكتب لأول مرة سنة ١٩٥٤ـ وكان على صبرى وقتها يعمل مديرا لمكتب القائد العام لشئون الطيران ومديرا لمخابرات الطيران ـ وبهذه الصفة عمل مع الرئيس جمال عبد الناصر بغير قرار مكتوب إلى أن تولى الرئيس عبدالناصر رئاسة الجمهورية فتم معه وضع التقسيم الإدارى للرئاسة بصورة رسمية.

وفى سنة ١٩٥٦ تولى على صبرى رسمياً رئاسة مكتب الرئيس للشئون السياسية

واختص بكل المسائل السياسية الخارجية فى الأساس، وتأتى بعدها المسائل الداخلية فى المرتبة الثانية، ثم أضيفت إليه المسائل الاقتصادية التى كان يحيلها إلى الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن الذى كان يشغل فى الوقت نفسه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء. وكان يقوم بالتنسيق بين الوزارات المعنية فى هذا القطاع ورئاسة الجمهورية.

وكان مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية مشرفا فى الوقت نفسه على مكتب الشكاوى والأمناء والمراسم وكبير الياوران، إلى جانب الإشراف على أعمال سكرتير عام مجلس الوزراء والشئون الإدارية والمالية برئاسة الجمهورية.

وقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يتمتع بذاكرة قوية خصوصا فى مسائل المتابعة وما يعرض عليه من موضوعات بصفة عامة وكثيرا ما كان يسأل عن تأشيرة له وضعها على موضوع مر على عرضه شهر مثلا ويقول «فى صفحة كذا من مذكرة فلان بخصوص كذا إيه اللى تم بالنسبة للتأشيرة التى وضعتها، وهل فلان رد وبماذا أرد، وهكذا أكان أسلوبه فى المتابعة التى كان دائماً ما يحرص عليها.

وتقرر بعد ذلك تقنين هذا الأسلوب بتنفيذ فقرة هامة من برنامج إنشاء سكرتارية المعلومات وهو فرع المتابعة حيث خصصت له مكتب مستقل يتولى أمرين: الأول المتابعة والثانى متابعة المتابعة وأعدت لهذا الغرض نماذج ودفاتر نرصد بها المواضيع المطلوب متابعتها أو متابعة متابعيها وهكذا، والنماذج المشار إليها موجودة فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

و فى مارس ١٩٦٤ تقرر إلغاء المكاتب السياسية وعين محمود رياض وزيرا للخارجية وهو الذى اقترح نقل تبعية المكاتب القائمة فى الرئاسة إلى وزارة الخارجية منعا للازدواجية. و بالفعل تم تعيين مديرى هذه المكاتب سفراء وهم حمدى أبو زيد (وزير الطيران المدنى فيما بعد) ومحمد شكرى ومصطفى مختار، ولم يبق بالرئاسة إلا مكتب الشئون الأفريقية يتولاه محمد فائق، ومحمد فتحى الديب مسئولا عن الشئون العربية، وحسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية، والدكتور مراد غالب للشئون السياسية. وفى الحقيقة فقد صاحب الفترة من ١٩٥٨ حتى١٩٦١ بعض التعارض والازدواجية بين المكاتب السياسية والإدارات المقابلة لها فى وزارة الخارجية، وتم فى البداية تعيين كل من السيد حسين ذو الفقار صبرى نائبا لوزير الخارجية ومحمد حافظ إسماعيل وكيلا لهذه الوزارة فى محاولة لضبط المسائل و منع الازدواجية واحتواء المشاكل ولكنها لم تحل بشكل نهائى إلا بتفرد وزارة الخارجية بالمسئولية بتعيين محمود رياض وزيرا لها.

وفى عام ١٩٥٨ وبعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا كان تنظيم رئاسة الجمهورية كما يوضحه الرسم الكروكى التالى[١٠]:

ثلاثة قطاعات أخرى :

١- **مستشارو الرئيس :** حيث تولى السيد محمود رياض منصب مستشار الرئيس للشئون السياسية، وأصبح بذلك مشرفا على جميع المكاتب السياسية تحت قيادة وزير شئون رئاسة الجمهورية ـ السيد على صبرى ـ ومتعاونا عرضيا مع سكرتير الرئيس للمعلومات، وكانت كل التقارير والمذكرات والدراسات ترفع للرئيس بواسطة سكرتير الرئيس للمعلومات حيث كانت السكرتارية هى فى الوقت نفسه السكرتارية الإدارية والفنية لجميع مكاتب الرئاسة.

٢- **مكتب الرئيس للشئون القانونية** تولى مسئوليته المستشار محمد فهمى السيد من مجلس الدولة وكان يعاونه مجموعة من المستشارين من الهيئة القضائية ومجلس الدولة منهم على سبيل المثال المستشارين محمد أبو نصير، (وزير العدل فيما بعد) وعادل عبدالباقى (وزير الدولة فيما بعد) وعلى كامل وعمر الشريف ومحمد كامل مازن ومحمد إبراهيم كامل (وزير الخارجية فيما بعد) وآخرين.

كانت إختصاصات هذا المكتب تتلخص فى مراجعة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية قبل عرضها على مجلس الوزراء ومجلس الأمة أو مجلس قيادة الثورة قبل حله، كما كان يراجع المذكرات التفسيرية لهذه المشروعات، ويجرى المشاورات بشأن هذه القوانين والقرارات مع جهات الإختصاص مثل مجلس الدولة ووزير العدل واللجنة التشريعية فى مجلس الأمة، كما كان يراجع الأحكام فى القضايا العسكرية قبل أن يصدق الرئيس عليها، باعتبار أن الرئيس هو الحاكم العسكرى العام.

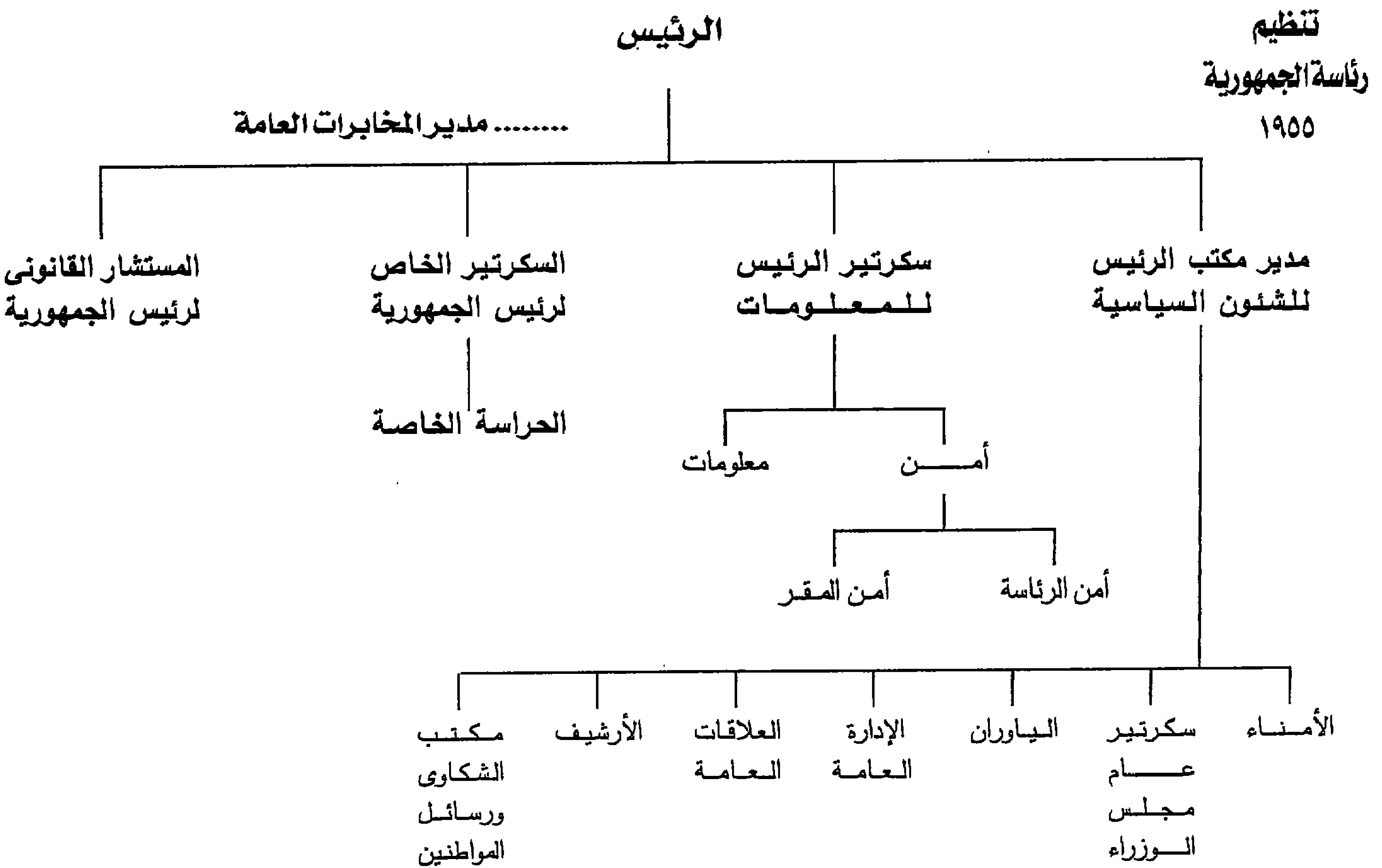
٣- **مكتب الرئيس للشئون الاقتصادية** تولى الدكتور عبد السلام بدوى منصب مستشار الرئيس للشئون الاقتصادية ثم تلاه المهندس حلمى السعيد (وزير الكهرباء فيما بعد) ـ عندما عين د. بدوى سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء.

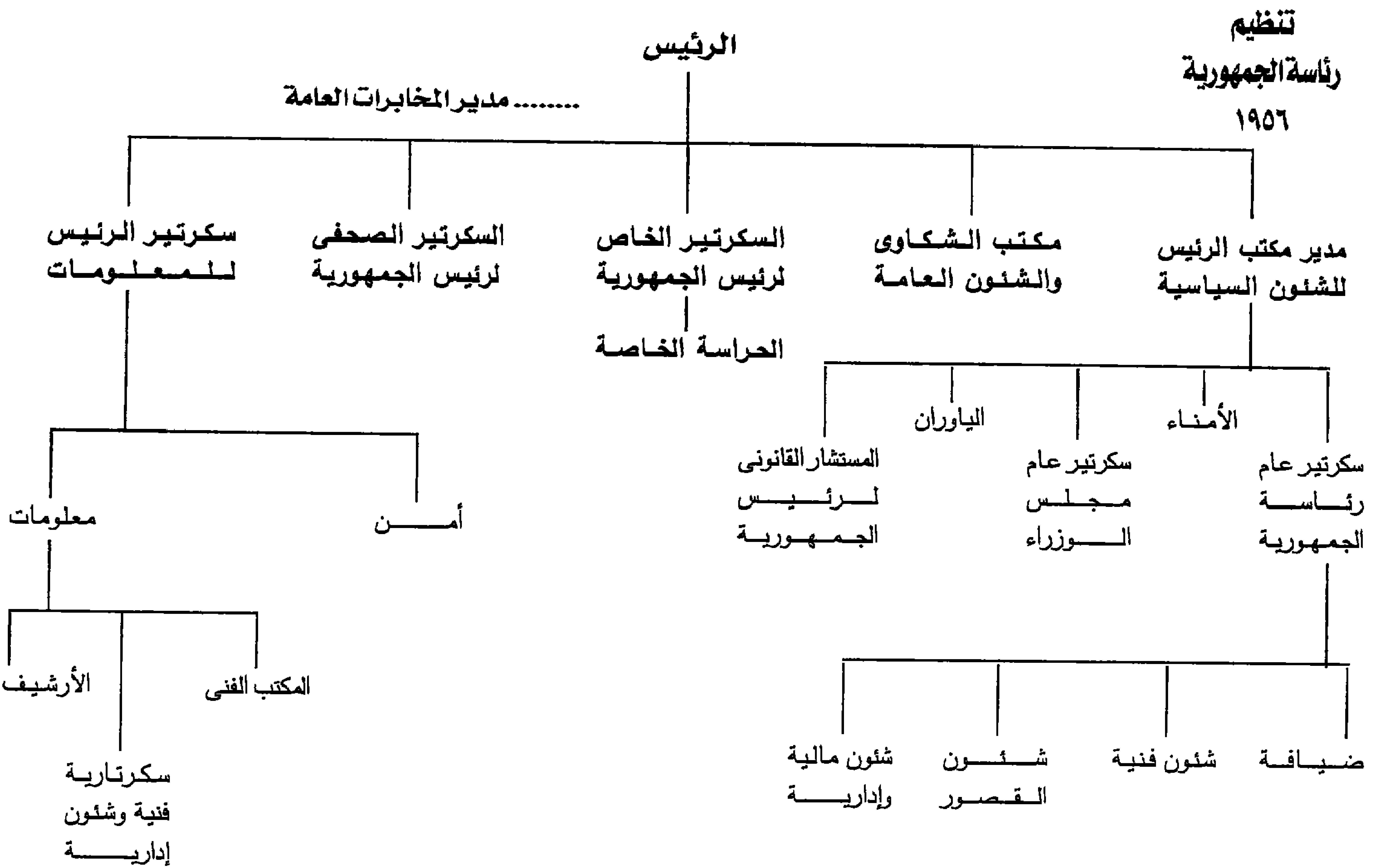
٤- **سكرتارية الرئيس للمعلومات للإقليم الشمالى فى دمشق** تولاها الدكتور حسن صبرى الخولى (الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية فيما بعد).

---

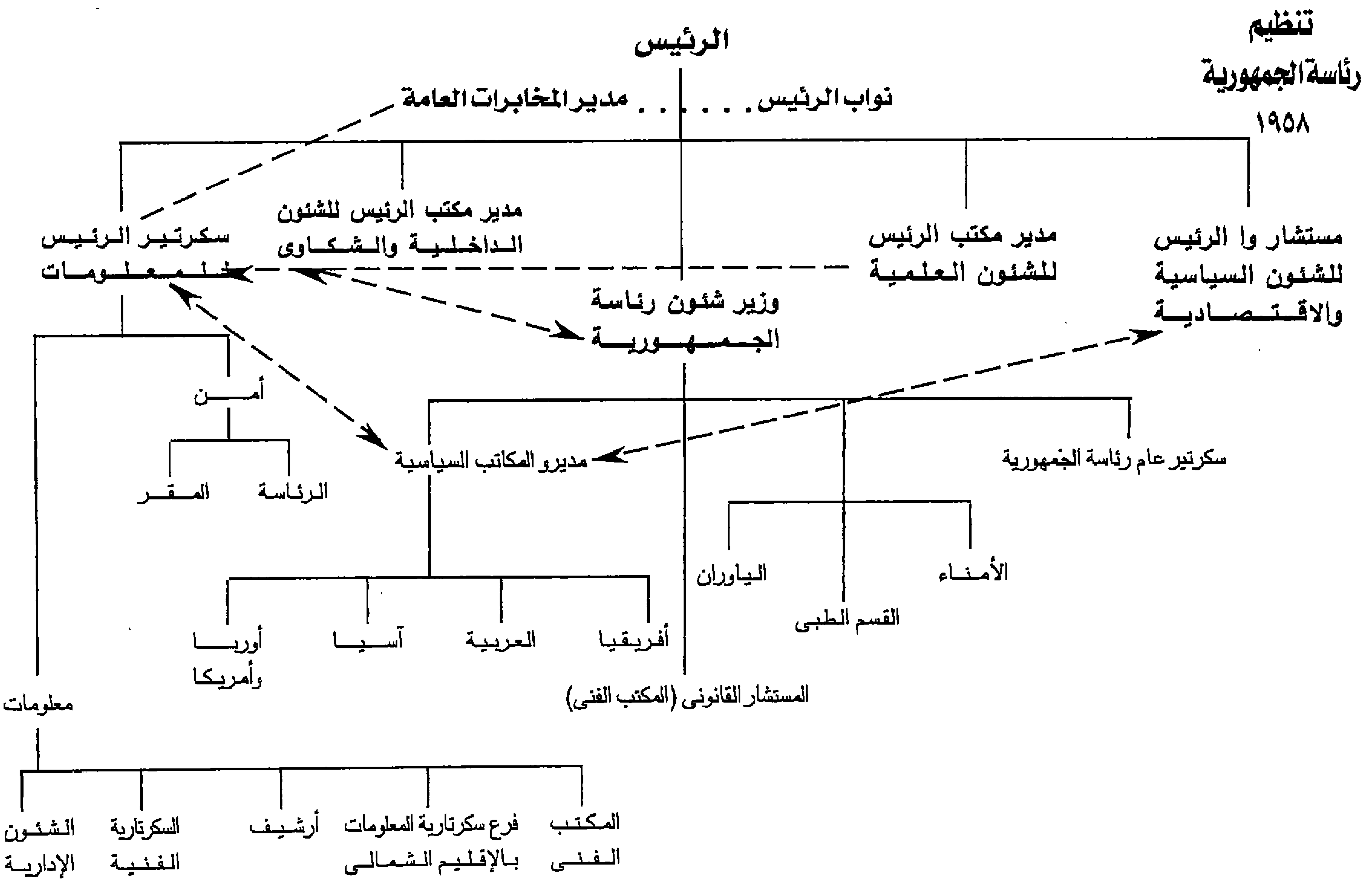
(١٠) انظر الرسم الكروكى.

تنظيم
رئاسة الجمهورية
١٩٥٥




تنظيم
رئاسة الجمهورية
١٩٥٦
الرئيس
.... مدير المخابرات العامة
مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية
مكتب الشكاوى والشئون العامة
السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية
الحراسة الخاصة
السكرتير الصحفى لرئيس الجمهورية
سكرتير الرئيس للمعلومات
سكرتير عام رئاسة الجمهورية
الأمناء
سكرتير عام مجلس الوزراء
الياوران
المستشار القانونى لرئيس الجمهورية
ضيافة
شئون فنية
شئون القصور
شئون مالية وإدارية
أمن
معلومات
المكتب الفنى
سكرتارية فنية وشئون إدارية
الأرشيف

تنظيم رئاسة الجمهورية ١٩٥٨



تنظيم
رئاسة الجمهورية
١٩٧٠

الرئيس

نائب رئيس الجمهورية . . . . | . . رئيس المخابرات العامة

وزير الدولة (سكرتير المعلومات) المكتب الفنى

- الأمن
- المعلومات .
  - سياسى خارجى
  - سياسى داخلى
  - اقتصادى
  - صحافة إعلام ترجمة
  - مجلس الشعب والتنظيمات الشعبية
  - الشفرة
- السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية

مكتب الشئون الأفريقية

مكتب الشئون العربية

وزير الدولة (الأمين العام)

- الأمين العام المساعد (ضيافة - قصور)
- الأمين العام المساعد للشئون المالية
- الأمين العام المساعد للشئون الإدارية
- الحملة
- القسم الطبى

الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية

الأمناء

الياوران

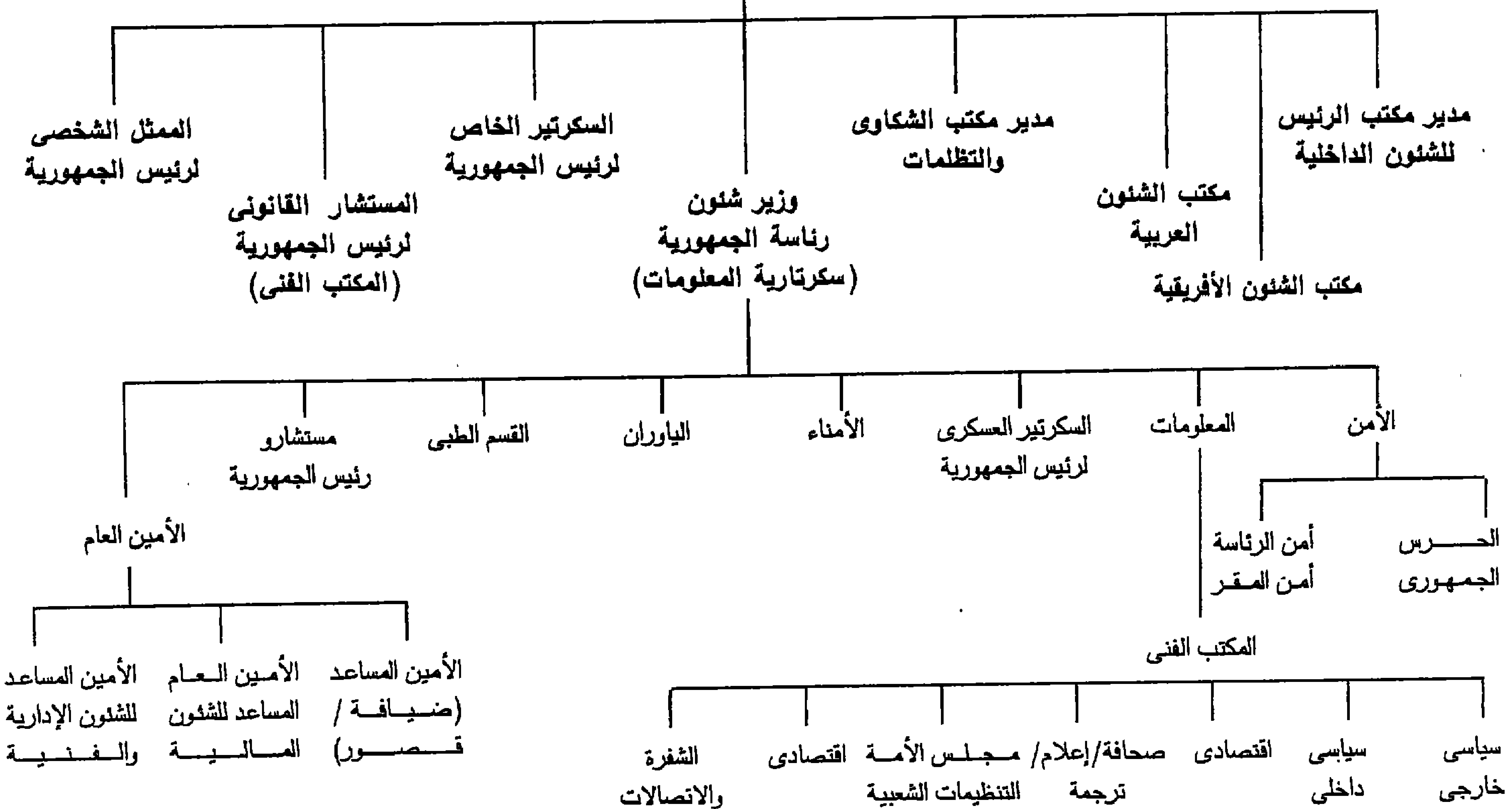
مدير مكتب الرئيس للشئون الداخلية

السكرتير الخاص

مستشاروا رئيس الجمهورية

المستشار القانونى لرئيس الجمهورية (المكتب الفنى)

مدير مكتب الشكاوى والتظلمات


تنظيم
رئاسة الجمهورية
١٩٧١
الرئيس
نائب رئيس الجمهورية
رئيس المخابرات العامة
مدير مكتب الرئيس للشئون الداخلية
مكتب الشئون الأفريقية
مكتب الشئون العربية
مدير مكتب الشكاوى والتظلمات
وزير شئون رئاسة الجمهورية (سكرتارية المعلومات)
السكرتير الخاص لرئيس الجمهورية
المستشار القانونى لرئيس الجمهورية (المكتب الفنى)
الممثل الشخصى لرئيس الجمهورية
الأمن
المعلومات
السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية
الأمناء
الياوران
القسم الطبى
مستشارو رئيس الجمهورية
الحرس الجمهورى
أمن الرئاسة أمن المقر
المكتب الفنى
سياسى خارجى
سياسى داخلى
اقتصادى
صحافة/إعلام/ ترجمة
مجلس الأمة/ التنظيمات الشعبية
اقتصادى
الشفرة والاتصالات
الأمين العام
الأمين المساعد (ضيافة / قصور)
الأمين العام المساعد للشئون المالية
الأمين المساعد للشئون الإدارية والفنية

مهمة عمل ودراسة

وخلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا كان الرئيس جمال عبدالناصر يعهد إلىّ ببعض المهام السياسية التى كانت تفرضها التطورات الدولية فى المنطقة؛ وكان من بين هذه المهام تكليفى فى شهر مايو١٩٥٨ بالتوجه إلى نيويورك لمعاونة وفد مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى إدارة الأزمة التى أثارتها لبنان فى عهد كميل شمعون وقتئذ عندما تقدمت بشكوى ضد الجمهورية العربية المتحدة تتهمها فيها بالتدخل فى الشئون الداخلية للبنان عقب إنزال القوات الأمريكية على أراضيها.

فبعد دراسة الموقف قرر الرئيس جمال عبدالناصر عرض وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة فى هذه القضية أثناء نظرها أمام مجلس الأمن، وكان يرأس وفد مصر الدائم فى ذلك الوقت السفير عمر لطفى. وقبل مغادرتى القاهرة تم عقد اجتماع فى القصر الجمهورى بالقبة برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر وحضره السادة على صبرى ومحمود فوزى و سافرت مزودا بالتوجيهات لمقابلة تصرفات وتوجهات الوفد اللبنانى الذى كان يترأسه شارل مالك ـ وزير خارجية لبنان والمعروف بميوله الغربية ومعاداته لثورة يوليو وكان من ضمن التوجيهات أيضا العمل على الاتصال والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية فى هذه القضية.. ومنها المجموعة العربية، ودول العالم الثالث، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وكان الجانب الأمريكى قد أخطر فعلا فى القاهرة قبل سفرى ممثلا فى شخص السفير الأمريكى وكذا ممثل المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة فى ذلك الوقت تشارلز كريميتز.

كان من ضمن أعضاء وفدنا الدائم فى نيويورك كل من محمد رياض ـ الذى أصبح وزيرا للدولة للشئون الخارجية فى عهد السادات ـ ويحيى سامى وعمر شرف. وهم الذين تولوا مهمة إدارة جميع اتصالاتى فى نيويورك، كما كانوا يصاحبوننى فى جميع تحركاتى هناك بما فيها الإقامة.

وعندما وصلت إلى مطار آيدل وايلد فى نيويورك ـ والذى أصبح الآن مطار «كنيدى» ـ أن نودى على شخصى من قبل سلطات المطار قبل نزولى من الطائرة حيث اصطحبنى أحد المسئولين هناك إلى مكتب مغلق به شخص عرفنى بنفسه أنه موفد من قبل «**آلن دالاس**» ـ مدير المخابرات المركزية الأمريكية ـ لاستقبالى ولإبلاغى باسم حكومته أنهم قرروا أن أكون ضيفا على حكومتهم، وأنه قد حجز لى جناحا خاصا فى فندق

«البلازا»، كما تقرر وضع سيارة كاديلاك تحت تصرفى. قمت بشكره وإعتذرت عن قبول الضيافة والسيارة، وطلبت منه إبلاغ خالص شكرى لرئاسته موضحا له بأننى موفد من حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى مهمة رسمية للمشاركة فى اجتماعات مجلس الأمن وأن حكومتى ستتولى مسئوليتى بالكامل من ناحية الإقامة والتنقلات. وكان فى هذه الأثناء قد تم إنهاء إجراءات الجوازات والجمارك والحجر الصحى بمعرفتهم، واصطحبنى إلى خارج المطار حيث كان فى استقبالى - الوزير المفوض - زكى قناوى المندوب المناوب لوفدنا هناك - ومعه كل من يحيى سامى ومحمد رياض وعمر شرف حيث توجهنا لمنزل عمر شرف للإقامة به طوال فترة إقامتى فى نيويورك.

وفى اليوم التالى عقدنا إجتماعا مع السفير عمر لطفى وبحضور جميع أعضاء الوفد وذلك لوضع خطة العمل وترتيب وتجهيز الاتصالات مع الوفود الصديقة. وقد كلفت محمد رياض بتولى أعمال السكرتارية وترتيب وتحديد المواعيد مع أعضاء الوفود الأخرى التى يستلزم الأمر الاتصال بها والتنسيق معها. وتمت مع الوفد السوفيتى مقابلة واحدة استغرقت حوالى خمسة وعشرين دقيقة بالمقر السوفيتى، وبحضور كل من السفير عمر لطفى ومحمد رياض حيث تبادلنا وجهات النظر معهم بشأن القضية اللبنانية المثارة وقتئذ على الوجه سالف الذكر.

وبعد انتهاء دورة مجلس الأمن قرر الرئيس أن أتوجه إلى واشنطن للإطلاع على أسلوب العمل فى البيت الأبيض - وكان قد تم الترتيب بين القاهرة وبينهم على ذلك - وفعلا قمت بالإطلاع على أساليب العمل فيه خصوصا كيفية الحصول على المعلومات وترتيبها وتبويبها وعرضها على الرئيس، وفى الواقع لم أجد اختلافا كبيرا بين الأسلوب الذى كنا نتبعه وما شاهدته هناك إلا فى الإمكانيات والمعدات الحديثة المستخدمة. ولقد لفت نظرى الحجم الكبير للرقابة التليفونية التى كانت تتم بواسطة الأجهزة المعنية هناك، وعلى سبيل المثال ففى ذلك الوقت كانت تتم مراقبة ما بين ثمانية وعشرة آلاف خط تليفونى فى وقت واحد فى مدينة نيويورك فقط.

اكتسبت سكرتارية الرئيس للمعلومات نضجها وتطورها مع تقدم الزمن وكان يجرى سد أى ثغرات أو جوانب قصور أولا بأول مع تزايد حجم العمل.

وندب للعمل بسكرتارية الرئيس للمعلومات فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ الدكتور

أسامة الباز من وزارة الخارجية[11]؛ وكذلك محمد أبو الغيط وعماد البط ومحمد محمود قاسم وصلاح إبراهيم وعبد الرحمن مرعى ونهاد عسقلانى للمعاونة فى دعم المجهود الكبير الذى كان يبذل فى تلك الفترة فى تجميع وتحليل الأوضاع السياسية، علاوة على إعتبارهم ضباط اتصال بين وزارة الخارجية ومؤسسة الرئاسة، وكان دورهم مؤثرا وإيجابيا فى دعم عملية اتخاذ القرار على مستوى رئيس الجمهورية.

وفى واقع الأمر بدأت صلات خاصة خلال أزمة العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ مع بعض السفراء المصريين فى الخارج بشكل يكاد يكون منفرد من السفير عبدالفتاح حسن - نائب وزير الخارجية - عندما كان ممثلا لمصر فى جنيف؛ حيث بدأ يراسل الرئيس باعتباره ممثلا شخصيا له فى الخارج عارضا عليه المواقف المختلفة للدول الممثلة فى الأمم المتحدة فى جنيف، ثم تطورت هذه الرسائل لتشمل تقييمات وتحليلات للأوضاع وقد رؤى فى ذلك الوقت أنه من غير المناسب أن تمر هذه الرسائل فى دهاليز الإدارات بالوزارة وإنما يكون من الأفضل أن تكون تحت أنظار رئيس الدولة مباشرة لما تحويه من آراء ومعلومات حساسة يحسن ألا تتداول منعا للبلبلة، لأن بعضها يكون قد حصل عليها بطريقة غير رسمية من أحد المسئولين فى الدولة المعتمد فيها أو غير ذلك مما يخرج عن وضعه الرسمى وقد يرى الرئيس أن تحصر مثل هذه الأمور فى أضيق دائرة وأعنى بها دائرة اتخاذ القرار. وكانت هذه الرسائل فاتحة لأن يكلفنى الرئيس بالتعامل مع بعض سفرائنا فى الخارج بمثل هذا الأسلوب؛ خصوصا أن وجود السفير فى قلب مسرح الأحداث يجعله يرى الأمور بشكل أوقع مما ينشط رؤيته وخياله للوصول إلى تحليل أو استنتاجات أشمل عما إذا كان جالسا على مكتبه فى القاهرة، كما أن الحرية الكاملة دون التقيد بأسلوب التقرير الرسمى واعتماد أسلوب الخطاب الشخصى سيكون عامل تحرر لإبداء آراء حرة غير ملزمة أو مقيدة لكونه سفير وموظف عام.

---

(١١) (وقد بدأت معرفتى به منذ سنة ١٩٥٢ حيث كان أحد أفراد إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية وكان من قبل وكيلا لنيابة بور سعيد ثم التحق بالسلك الدبلوماسى ومنذ أن عملت بهيئة رقابة الأداة الحكومية كنت أتردد على إدارة الأبحاث لمتابعة مواضيع تتعلق بوزارة الخارجية ونشأت بيننا علاقة قوية استمرت حتى اليوم، تخللها تعامل مع سكرتارية الرئيس للمعلومات و اتصال مستمر، باعتباره عضوا بها منذ أن بدأ يحضر للدكتوراه فى أمريكا وقد انتخب فى ذلك الوقت رئيسا لاتحاد الطلبة العرب فى الولايات المتحدة الأمريكية مدعوما من الرئيس عبد الناصر وأمانة التنظيم الطليعى (تنظيم الخارج) من أجل العمل على تجنيد الطلبة العرب لخدمة القضايا القومية العربية ومقابلة ومناهضة الأنشطة السياسية والعنصرية المعادية وقد نجح بجدارة هو والطاقم المعاون له فى كل ما أوكل إليه من مهام، وبعد عودته انضم للعمل فى سكرتارية الرئيس للمعلومات، كضابط اتصال بينها ووزارة الخارجية لفترة ثم عاد للعمل فى وزارة الخارجية.)

وجميع الرسائل التى تبادلها من ومع هؤلاء السفراء محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ـ ولدى المؤلف صور من بعضها.

وفى يوم ٢٨ سبتمبر١٩٦١ ـ يوم الانفصال ـ حدث تطور جديد حيث انتقلت بمكتب سكرتارية الرئيس للمعلومات بكامل هيئته إلى منشية البكرى(*).

وكان على اتصال مباشر أيضا بسكرتارية الرئيس للمعلومات أعضاء التنظيم الطليعى فى وزارة الخارجية الذى بدأ فى نهاية ١٩٦٤ ولقد ساهم هؤلاء الأعضاء بجهود كبيرة من أجل تصويب مواقف وتوضيح صور وكشف أمور دعمت عملية إتخاذ القرار وأعضاء التنظيم الطليعى فى وزارة الخارجية(١٢).

وفى عام ١٩٦٦ طلب الرئيس جمال عبدالناصر إنشاء قسم خاص فى سكرتارية المعلومات يتولى مهمة ترجمة الكتب والدراسات والموسوعات التى تعتبر الأكثر مبيعا والأكثر انتشارا فى العالم وإعداد ملخصات لها، علاوة على ترجمة الكتب التى كانت ترسل إليه من الرؤساء وكبار المؤلفين والأدباء والكتاب فى مختلف مناحى الحياة والمواضيع، وتولى الإشراف على هذا القسم الدكتور راشد البراوى يعاونه عدد من المترجمين المحترفين بكفاءة وبدرجة عالية من الدقة. وكانت هذه التراجم توزع على أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأعضاء مجلس الرئاسة، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، وبعض الوزراء والمسئولين المعنيين.

لجان العمل اليومى فى مراحلها المختلفة:

عقب عدوان ١٩٦٧ شكلت لجنة تجتمع مرتين يوميا من كل من شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف وكان لها أن تلتقى بمن تراه من المسئولين لبحث المسائل المتعلقة بتسيير أمور الدولة، وتعرض على الرئيس أهم الموضوعات والتوصيات فى مجال تسهيل عملية إتخاذ القرار. وبعد مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر تطورت هذه اللجنة لتضم أيضاً كلا من محمود رياض والفريق أول محمد فوزى والفريق محمد أحمد صادق وعبد المحسن أبو النور.

---

(١٢) وهم: حسن بلبل ـ حسين خلاف ـ سميح أنور ـ يحيى عبد القادر ـ مراد غالب ـ عبد المنعم النجار ـ احمد عصمت عبد المجيد ـ حمدى أبو زيد ـ مصطفى مختار ـ لطفى متولى ـ فتحى الديب ـ أمين هويدى ـ جمال شعير ـ أسامة الباز ـ أحمد محمد صدقى ـ عمرو محمود موسى ـ وفاء حجازى ـ أنور السكرى ـ عز الدين شرف ـ أمين يسرى أحمد يسرى ـ إبراهيم يسرى عبد الرحمن ـ على شوقى الحديدى ـ فخرى احمد عثمان ـ أحمد مختار الجمال ـ مختار الحمزاوى ـ بهجت إبراهيم الدسوقى ـ محب السمرة ـ مصطفى مرتجى ـ محمد التابعى ـ إبراهيم سامى جاد الحق ـ على خشبة ـ سمير عباسى ـ محمود فوزى كامل ـ فتح الله الضلعى ـ عادل شرف الدين ـ مصطفى حنفى ـ حسن شاش ـ فوزى محبوب ـ عمر جاد الحق ـ حسن عبد الحق ـ محمد أبو الغيط ـ محمود شريف ـ مصطفى حمدى ـ سيد أبو زيد ـ مهاب مقبل ـ مصطفى الفقى ـ محسن كامل بهاء الدين ـ مخلص قطب عيس ـ عبد المنعم عبد العزيزى سعودى ـ محمد زين العابدين الغبارى ـ عبد الله محمود عبد الله ـ خالد محمد الكومى . والسبعة الآخرين الحقوا بوزارة الخارجية فى ديسمبر ١٩٦٦ باعتبارهم أعضاء فى منظمة الشباب وكانوا يعتبرون كأعضاء فى التنظيم الطليعى تحت الاختبار ريثما يتم تسكينهم فى مجموعات بوزارة الخارجية وقد تسبب تعينهم فى الخارجية بعض الاشكالات والرفض حتى من جانب السيد محمود رياض الذى تفهم أسباب تعينهم بعد معارضته..

وكان السفير حسن بلبل هو المسئول عن التنظيم الطليعى فى وزارة الخارجية وكنت باعتبارى عضو الأمانة العامة للتنظيم الطليعى المسئول الأول عن أعضاء التنظيم الطليعى فى الخارج.

وفى بعض الأحيان كان يصعب إتمام اللقاء فى مسائل عاجلة وحيوية فكان يعقد ما يسمى بالمؤتمر التليفونى عبر شبكة تليفونات خاصة كانت تحت سيطرة المخابرات العامة وذلك بفتح خطوط تليفونية يستحيل التدخل عليها، بين المؤتمرين الذين يتبادلون بحث الموضوع فى سرية وبسرعة دون اللقاء حول مائدة الاجتماعات.

فى عام ١٩٦٩ وعلى وجه التحديد إعتبارا من يوم ١٣ سبتمبر١٩٦٩ ـ وهو اليوم الذى أصيب فيه الرئيس جمال عبدالناصر بالأزمة القلبية الأولى ـ أعيد تشكيل مجموعة التلقين اليومى وأطلق عليها إسم «لجنة العمل اليومى» وكان يرأسها أنور السادات وتضم على صبرى وشعراوى جمعة وأمين هويدى والفريق أول محمد فوزى وسامى شرف كما كان ينضم إليها فى بعض الأحيان محمد حسنين هيكل. وكانت هذه اللجنة تطلب استدعاء أى من المسئولين أو الوزراء من ذوى العلاقة بالموضوع أو المسائل محل البحث. وكانت هذه اللجنة تجتمع فى مكتب سكرتير الرئيس للمعلومات مرة أو مرتين فى اليوم حسب تطورات الموقف الداخلى والخارجى والعسكرى .. الخ وفى بعض الأحيان كان يتم الاجتماع فى قصر الأمير عبدالمنعم بمنطقة بين روكسى والقبة**.

---

* وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات قد اتخذت جغرافيا عدة مقرات فى أماكن مختلفة منذ أن تم إنشاؤها حتى هذا التاريخ. ففى المدة من إبريل ١٩٥٥ حتى أوائل ١٩٥٧ كان مقرها هو مبنى رئاسة مجلس الوزراء بشارع قصر العينى. ثم فى المدة من أوائل ١٩٥٧ حتى ربيع ١٩٥٩ فى مبنى رئاسة الجمهورية فى مصر الجديدة (ما سمى بالحكومة المركزية فى الفترة وبعد ذلك فى المدة من ربيع ١٩٥٩ حتى يوم الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦١ فى القصر الجمهورى بالقبة، والمقر الأخير فى منشية البكرى امتد إلى يوم ١٣ مايو ١٩٧١ بالمنزل المقابل لمنزل الرئيس جمال عبد الناصر.

** أما بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر، ١٩٧٠ فتشكلت هذه اللجنة من كل من: عبد المحسن أبو النور ـ الأمين العام للإتحاد الاشتراكى ـ ومحمود رياض ـ وزير الخارجية ـ وشعراوى جمعة ـ وزير الداخلية ـ وأمين حامد هويدى ـ وزير الدولة ـ حتى خرج من التعديل الوزارى فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٠ وسامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية ومدير المخابرات العامة (محمد حافظ إسماعيل ثم أحمد كامل) ومدير المخابرات الحربية (اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن)، كما كان يحضر اجتماعات هذه اللجنة أيضا فى بعض الأحيان محمد فائق ـ وزير الإعلام ـ وكان مهمة هذه اللجنة استمراراً لما كانت تقوم به اللجان المشابهة والمشكلة من سنة ١٩٥٨.

السكرتارية العسكرية لرئيس الجمهورية

وفى نفس الإطار وعقب عدوان ١٩٦٧ وفى يوم ١٩٦٧/٦/١٦ على وجه التحديد، قرر الرئيس جمال عبدالناصر إنشاء فرع جديد سمّى «السكرتارية العسكرية لرئيس الجمهورية»، تتبع سكرتير الرئيس للمعلومات(١٥) وقد رشح الفريق محمد فوزى المقدم عادل إبراهيم محمد، من القيادة العامة للقوات المسلحة للعمل كسكرتير عسكرى للرئيس، وكانت مهمته تتلخص فى الآتى:

١- تجميع المعلومات العسكرية عن العدو بالتعاون مع مختلف الأجهزة العسكرية والمدنية التى تعمل فى هذا المجال.

٢- تجميع صورة عن قواتنا المسلحة بالتعاون مع مكتب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة والمخابرات الحربية، وهيئة عمليات القوات المسلحة، وقيادات الأسلحة الرئيسية فى مجالات التدريب والتسليح والعمليات والأمن ومتابعة معدلات التطور فى القوات المسلحة.

٣- القيام بعمل تحليلات مستمرة للموقف العسكرى لقواتنا وقوات العدو، والعوامل المؤثرة على توازن القوى فى المنطقة.

٤- حضور اجتماعات الرئيس جمال عبدالناصر بالقيادة العامة للقوات المسلحة، والقيام بتسجيل محاضر هذه الاجتماعات(١٦).

٥- مرافقة رئيس الجمهورية خلال حضوره المناورات العسكرية أو زياراته لجبهة القتال أو للوحدات العسكرية المختلفة، وكتابة تقرير عنها وتسجيل ملاحظات وقرارات الرئيس والمناقشات التى تتم أثناء هذه الزيارات(١٧).

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٦ إبريل ١٩٧٠ أضاءت اللمبة الحمراء للخط الساخن بين الرئيس جمال عبدالناصر وبينى فرفعت السماعة قائلا: «أفندم».

---

(١٥) انظر الرسم الكروكى السابق.

(١٦) تم فعلا تسجيل هذه الاجتماعات كلها سواء تلك التى عقدت فى مبنى القيادة العامة أو خارجها وكانت هذه التسجيلات ومحاضرها محفوظة فى خزينة خاصة فى مكتبى الشخصى بمنشية البكرى حتى يوم ١٣ مايو١٩٧١.

(١٧) وكانت موجودة أيضاً فى الخزينة الخاصة فى مكتبى بمنشية البكرى.

قال الرئيس: «سامى.. صباح الخير.. حا أبعت لك ورقة دلوقتى تكتبها أنت بنفسك بعدما تراجعها وتحطها فى الشكل المضبوط وترجعها لى على طول ...

قلت: «حاضر يافندم ...

بعد دقيقتين وصلنى مظروف مغلق من داخل منزل الرئيس، ولما فتحته وجدت به غلاف من الأغلفة الخاصة بسكرتارية الرئيس للمعلومات والذى كان يوضع بداخله عادة التقارير المرفوعة للعرض على الرئيس، وكان مكتوبا على هذا الغلاف وبالميل و بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر ما يلى:

«أصدر الرئيس جمال عبد الناصر القرارات التالية:

أولا: عين كل من

حسن التهامى وزيرا للدولة.

سعد زايد وزيرا للإسكان.

سامى شرف وزيرا للدولة.

محمد حسنين هيكل وزيرا للإرشاد القومى.

ثانيا: عين محمد فائق وزيرا للدولة للشئون الخارجية.

ثالثا: عين بدرجة وزير برئاسة الجمهورية كل من:

محمود الجيار.

محمد أحمد.

عبد المجيد فريد.

حسن صبرى الخولى.

عبد الرحمن أبو العينين.

أعددت مشاريع القرارات الجمهورية وبعثت بها إلى الرئيس فى غرفة نومه، فطلبنى وقال لى: «مش عايز حد يعرف بالقرارات دى إلا لما أكلمك تانى..

ثم قال لى: «طيب ليه إنت كتبت فى القرار هيكل قبلك؟.. هو أنا كاتب مين قبل مين فيكم؟!»

فقلت له «أنا تقيدت بوضع قانونى.. فهيكل رئيس مؤسسة يعنى يعامل ماليا بدرجة وزير.. أما أنا فمستشار لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير».



سامى شرف

وزير شئون رئاسة الجمهورية عام ١٩٧١

مع (سكرتارية الرئيس للمعلومات)

فقال الرئيس: «هى الدرجات العليا بنتقيّد فيها بالأقدميات؟ أنا حا أرجع لك القرار تعيد كتابته كما كتبته أنا بخط إيدى.. إنت قبل هيكل.. وأنا عارف أنا بأكتب إيه وليه.. و إبعث لى مع القرار الجديد الورقة المسودة اللى بخط يدى ...

ثم سألنى: «إنت يعنى ما سألتنيش ليه القرارات دى؟! ودلوقت؟»

فقلت له: «أنا فاهم ليه قرار هيكل ومحمد فائق..

قال لى: «ليه؟ ..

فقلت «علشان هيكل فى الأيام الأخيرة أصبح كثير التعليق على ما يجرى فى مجال الإعلام والصحافة».

فقال لى: «صحيح.. وعلشان كدة أنا قلت ييجى وزير إعلام ونشوف حايقدر يعمل إيه لما يبقى المسئول الرئيسى.. وعلى الله يقدر ينفذ اقتراحاته وانتقاداته الكثيرة وهو وزير للإرشاد القومى.. وطبعا محمد فائق حا يقدر يسد فى الخارجية ويساعد رياض ويفضل برضه مسئول عن إفريقيا ...

ثم سألنى الرئيس: «عارف أنا عينت الباقين بدرجة وزير ليه؟ علشان ما حدش منهم يقعد يقول إشمعنى وإشمعنى.. وخصوصا إنهم كلهم عينهم عليك إنت وهيكل ومحمد فائق بالذات.. ومن ناحية تانية دى تجربة لتطبيق عملى على الأشخاص لبيان ٣٠ مارس على مستوى مؤسسة الرئاسة وإعادة تنظيمها.. ودى حا يكون عليك حمل كبير فيها».

وبعد نصف ساعة تقريبا اتصل الرئيس جمال عبدالناصر بى وقال: «يا سامى.. أنا بعثت لك القرارات موقعة وتذاع الساعة الثانية عشر ظهرا تماما فى الإذاعة والتليفزيون.. وما تبلغش أى حد بها قبل إذاعتها.. وبالذات هيكل..

فقلت للرئيس: «بس يافندم محمد فائق لازم يعرفها لأنه هو اللى حايصدر أمر إذاعتها».

فقال: «مافيش مانع ...

إتصلت بمحمد فائق الساعة الثانية عشر إلا ربع بالضبط وأبلغته بالقرارات، فاندهش منها.. خصوصا ما يتعلق به وبهيكل، إلا أننى أفهمته بصفة خاصة وشخصية بما قاله الرئيس حول هذا القرار..فاقتنع ولم يعقب، وأذيعت القرارات فى تمام الساعة الثانية عشر ظهرا وفى الحال اتصل بى هيكل تليفونيا يستفسر منى عن مدى صحة هذا الخبر فأكدته له ولم أزد، فسألنى هل الرئيس فوق أم فى المكتب وهل عنده ضيوف أم لا؟ فقلت له أن الرئيس فى المكتب.

وبعدها بقليل كلمنى الرئيس قائلا إن هيكل اتصل به ورجاه أن يبقى كما هو فى الأهرام وإنه لا داعى لهذا القرار، إلا أن الرئيس كرر له ما قاله لى أنه اتخذ هذا القرار لكى نستفيد من آرائه وأفكاره وانتقاداته التى كثرت مؤخرا، وأن الرئيس قد أتاح له الفرصة من أوسع الأبواب لكى ينفذ ما يراه فى مجال الإعلام، كما وافق عبد الناصر على بقاء هيكل رئيسا لمؤسسة الأهرام بالإضافة إلى منصبه الجديد(١٩).

مجلس الأمن القومى

وفى ٢٨ يونيو ١٩٧٠ كلفنى الرئيس جمال عبدالناصر بأن أقوم بدراسة وبحث مشروع قرار جديد خاص بتشكيل «مجلس للأمن القومى» يكون مسئولا عن عملية صنع القرار بالكامل فى شقيه الداخلى والخارجى.

ذلك كان هو الإطار العام الذى بنيته وعملت من خلاله منذ توليت هذه المهمة فى سنة ١٩٥٥ وحتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، ولعل فى فصول أخرى فى هذه المذكرات ما يشير إلى أن دورى لم يقتصر على المفهوم الإدارى من وظيفة سكرتارية المعلومات بوصفها قناة ربط بين الرئيس ومختلف مؤسسات وشخصيات الدولة، وإنما تحول ونما تدريجيا إلى دور المستشار السياسى وكاتم الأسرار والفاعل الرئيسى فى تنفيذ الكثير من المهام بناء على تكليف من الرئيس خاصة فى المجالات الأمنية والسياسية والعمل الشعبى وفى التنظيم الطليعى.. وكان السيد أنور السادات يدرك ذلك جيدا، بل وحاول أن يواصل نفس الأسلوب بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، لكن الرواسب كانت أكبر من القدرة على تجاوزها أو كتمانها. وإذا كانت العلاقة الشائكة مع المؤسسة العسكرية قد تم تصفيتها بعد يونيو١٩٦٧ وفى حياة الرئيس جمال عبدالناصر، فإن العلاقات مع السيد أنور السادات لم تأخذ فرصتها لهذه التسوية على الإطلاق، وفى إعتقادى أن السبب هو أن سامى شرف يعرف الكثير...!

---

(١٩) وكان أن صدر القرارين الجمهوريين رقمى ٦٨٥ و٦٨٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ٢٠صفر ١٣٩٠ (٢٦ إبريل ١٩٧٠).

(الأوراق المتعلقة بهذه الحكاية محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى).

وبعد تعيينى وزيرا للدولة وعضوا فى مجلس الوزراء بنفس إختصاصات سكرتير الرئيس للمعلومات علاوة على تولى مسئولية رئاسة الجمهورية إداريا وماليا فقد أعيد تنظيم رئاسة الجمهورية.

الفصل الخامس

من التأميم إلى العدوان الثلاثى

«إن الشركة العالمية استعدت لكل الاحتمالات السياسية والفنية إلا احتمال التأميم أو قدرة مصر على تشغيل القناة التى أصبحت بعد الاحتلال البريطانى رمزا للكرامة المصرية، وفى هذا الجانب تكمن عبقرية الرئيس جمال عبد الناصر فى إدراكه أهمية القناة كرمز سياسى فى الذاكرة الجماعية للمصريين».

چان بول كالون

مقدمـــة

■ يقول **الدكتور جمال حمدان** أن قناة السويس هى بالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيجية حرب تصل انعكاساتها واشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقعا حاكما فى استراتيجية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية.

والأخطار الأولى تتمثل فى المحل الأول فى الوجود الإسرائيلى واعتداءاته المنكرة القائمة أو الكامنة، والسلطة أبدا ثم كل ما يتصل بالصراع العربى الإسرائيلى عموما من ضوابط وتفاعلات معقدة وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيجية القوة العالمية.

أما الثانية فالمقصود بها صراع النقل البحرى عموما كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة برية كانت أو بحرية، أنابيب أو ناقلات، وفى هذه الحالة أنابيب الشرق وناقلات الغرب، ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس.

إسرائيل ليست فقط العدو الأول السياسى لمصر، ولا كذلك للعرب وبترولهم، ولكنها أيضا العدو الأول والأخطر للقناة.

وسيناء ليست مجرد صندوق من الرمال كما يتوهم البعض بل هى صندوق من الذهب مجازا، كما هى حقيقة استراتيجية وهى ليست مجرد فراغ أو عازل بل إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى به الزمان بالمكان، وهى خط الدفاع الأخير عن مصر، عن الدلتا والوادى، إذا كانت فلسطين هى خط الدفاع الثانى وجبال طوروس الممتدة حتى حلب هى الأول، فسيناء هى الأمن الوطنى المصرى؛ وحيث أن النيل يروى الوادى فإن الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء، كما أنها اقتصاديا من آلاف السنين كانت منجم الذهب والمعادن الثمينة للفراعنة وهى الآن بئر بترول مصر.

عشت معركة التأميم

■ قدمت ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ يومها الأول نموذجا للتحدى لم تقدر القوى الاستعمارية التى كانت مسيطرة على النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية على قبوله، وكل ما سبق قيام الثورة من محاولات مماثلة إما أمكن إحباطها بالتدخل المباشر مثلما حدث مع حركة مصدق فى إيران،أو أمكن احتواؤها وتطويعها مثلما حدث مع عديد من الحركات الوطنية فى الدول العربية.

ولقد انعكس هذا التحدى بداية فى القبول لمنهج التحليل الإستراتيجى الذى تتبعه القوى الاستعمارية لشكل العلاقات المتبادلة مع مناطق العالم المختلفة والذى كان ينطلق من نقطة واحدة فقط هى مقاومة المد الشيوعى حيث استبدلت ثورة يوليو ١٩٥٢ هذه النقطة بمدخل بديل آخر هو التحرر الوطنى والقومى من كل من أشكال النفوذ والهيمنة الخارجية.

ولا شك أن تبنى هذا المدخل قد استلزم خطوات مصاحبة يأتى فى مقدمتها بناء القوة الذاتية على الصعيد الإقتصادى والعسكرى فى إطار من الاستقلالية قدر الإمكان وحشد كل الإمكانيات المتاحة لصالح هذا الهدف و الاستفادة من كل المعارك السياسية أو العسكرية التى خاضتها شعوب المنطقة سواء قبل الثورة أو بعدها فى تقوية البناء الذاتى للدولة وللأمة.

ومعركة العدوان الثلاثى على مصر لم تأت من فراغ، ولم تنتهى إلى فراغ، لقد تم تدبيرها فى إطار رؤية للمصالح السياسية للدول التى شاركت فى العدوان، وتأسست هذه الرؤية على أساس قراءة متعمقة لكل التطورات والأحداث التى أعقبت تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وما يمكن أن تقود إليه من نتائج مؤثرة على هذه المصالح فى المستقبل.

والموقف المصرى والعربى فى مواجهة العدوان لم يكن مجرد موقفا انفعاليا يعبر عن رفض الاحتلال أو التصدى للعدوان المسلح، وإنما جاء تتويجا لسلسلة من المواقف كانت تؤكد طبيعة الاختيار الإستراتيجى الذى تتبناه ثورة ٢٣ يوليو والقوى القومية

والتحررية التى تضامنت معها، ومن ثم قبلت أن تتحمل ثمن هذا الاختيار إلى النهاية.

وفى كل القرارات والخطوات التى إتُخذت قبل وقوع هذا العدوان لم يكن أى منها منفصلا عن الآخر، بل جاءت كلها متداخلة ومتناغمة لتؤكد الارتباط فيما بينها، وكان يكفى الامتناع أو التراجع عن قرار واحد من هذه القرارات حتى تأمن تداعيات كل القرارات الأخرى وتحتفظ لنفسها بالاستمرارية الهادئة، ولكن كنظام أمكن تطويعه بنفس النسق والأسلوب الذى طبع نظم حكم أخرى سبقتها فى مصر أو عاصرتها فى الدول العربية.

من هنا كان التعرض لأحداث العدوان الثلاثى لابد أن يفتح أمامنا آفاقاً لطرق العديد من القضايا ذات العلاقة المباشرة، والتى تفجرت خلال السنوات الأربع التى سبقت وقوع العدوان، بل وقبل وقوع العدوان فى مرحلة تبلور الفكرة الثورية لدى قادة يوليو وبالتحديد منذ قيام الدولة العبرية ونشوب حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨.

حرب فلسطين

تحديد مصدر التهديد الرئيسى

■ لقد ساهمت حرب ١٩٤٨ فى فلسطين فى إلقاء الضوء مركزا على الواقع القائم فى الدول العربية ومدى سيطرة القوى الاستعمارية على قرارها السياسى من ناحية، وعلى جوانب القصور فى الجبهات الداخلية وما يعترى القيادات العربية من مظاهر فساد وتردد من ناحية أخرى، فبرغم تزايد نشاط العصابات الصهيونية فى أرض فلسطين فى حقبة الأربعينات، وإعلان بريطانيا رسميا اعتزامها الانسحاب منها فى مايو ١٩٤٨، ووضوح الهدف النهائى الذى تعمل له العصابات الصهيونية منذ بداية القرن لم تستطع القوى الفلسطينية، أو القوى العربية أن تنظم صفوفها وترسى خطة محكمة للمحافظة على عروبة فلسطين.

ففى داخل فلسطين ورغم بروز اسم **الحاج أمين الحسينى** مفتى فلسطين كرمز للمقاومة ورئيسا للهيئة العربية العليا إلا أن المقاومة الفلسطينية كانت تعتمد إلى حد كبير على الارتجال ومحاولات الدفاع المحلى عن القرى والمناطق أكثر منها حركة مخططة و شاملة.

وعلى الصعيد العربى جرت بعض المبادرات التى قادها متطوعين عرب، ففى السادس من مايو ١٩٤٧ دخل البكباشى أحمد عبد العزيز فلسطين على رأس قوة من المتطوعين، كانت تضم إلى جانب المصريين الذين كان على رأسهم الصاغ كمال الدين حسين وآخرين، وكذلك أفراد من كل من ليبيا وتونس فى حدود ألف مقاتل تقريبا لكن كان ينقصهم التدريب والسلاح الكافيين فضلا عن غياب التنسيق بينهم وبين متطوعين آخرين قدموا من دول أخرى، بل لا أبالغ إذا قلت أن ثمة تنافس وقع بين هذه المجموعات وبعضها وانتهى الأمر باستشهاد واحد من أكثر العناصر كفاءة وإخلاصا للقضية هو **البكباشى أحمد عبد العزيز**.

أما على مستوى الحكومات، فقد أجتمع فى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٤٧ رؤساء

الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة العربية للنظر فى أساليب نجدة الشعب الفلسطينى وذلك فى أعقاب صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ فى نوفمبر ١٩٤٧ والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين ، إحداهما يهودية والأخرى عربية، وقد ظهر فى هذا الاجتماع اتجاهان :

تمثل الاتجاه الأول :

والذى تبنته كل من مصر والسعودية وأيده العراق فى الدعوة إلى عدم استخدام القوة المسلحة العربية النظامية فى المعارك الدائرة فى فلسطين، والاكتفاء بإمداد الفلسطينيين باحتياجاتهم من الأسلحة والذخيرة وتزويدهم بالمتطوعين.

أما الاتجاه الثانى :

فقد تبنته الأردن وأيدتها كل من سوريا ولبنان وكان يصر على إشراك القوات النظامية فى الصراع ضمن حدود معينة.

وقد لقى الاتجاه الأول تأييد الحاج أمين الحسينى الذى كان يرى أن الفلسطينيين قادرين على مواجهة الموقف بأنفسهم إذا ما تم تزويدهم بالسلاح والمتطوعين علاوة على توفير التدريب اللازم لهم.

لكن المؤتمر انتهى إلى التدخل بالقوات النظامية العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨، والملفت للنظر هنا أن الملك فاروق قد أصدر أوامره بدخول القوات المصرية المعركة يوم ١٣ مايو ١٩٤٨ أى قبل التاريخ المحدد بيومين كنوع من المزايدة على باقى الدول العربية إلا أن اللواء أحمد المواوى قائد هذه القوات لم يتسلم أوامر القتال إلا فى اليوم التالى أى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ أى أن التحرك قد بدأ دون صدور أوامر القتال.

كانت هذه القوات المصرية عبارة عن مجموعة لواء يتراوح عددها بين ألف وألف وخمسمائة جندى، ولحقت بها بعض المجموعات الرمزية من كل من السعودية والسودان لا يتجاوز عدة مئات، وكانت قوات ينقصها السلاح والتدريب مثلها مثل باقى القوات العربية التى بلغ مجموع عددها فى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حوالى ١٤ ألف جندى بينما كانت القوات الصهيونية فى حدود سبعة آلاف جندى يخضعون لقيادة موحدة وعلى درجة عالية من التدريب وخدم أغلبهم فى صفوف جيوش أجنبية مما دعم كفاءتهم القتالية، والأهم أنهم يعملون وفقا لهدف سياسى واضح ويؤمنون به إلى حد التعصب.

وكانت النتيجة الطبيعية هو فشل التدخل العسكرى العربى فى تحقيق أى من أهدافه اللهم إلا الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق عربية وارتكاز الصراع على المواجهة بين إسرائيل والعرب ككل، وما ينطوى على ذلك من تشابك عميق مع أوضاع منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة.

على أن النتيجة الأهم فى سياق هذه المذكرات هو دور هذه الحرب فى تفتيح أذهان الضباط الذين أسسوا تنظيم الضباط الأحرار فى مصر وشاركوا فى هذه الحرب فلم تضع أيديهم على مصدر الخطر الحقيقى فقط كما عبر عنه **جمال عبد الناصر** عندما كان محاصرا فى الفالوجة: «**بأن المشكلة ليست هنا فى فلسطين وإنما فى القاهرة..**»، بل وبدرجة أكبر فى بلورة الفكرة القومية فى إدراك قادة يوليو واقتناعهم الكامل بأن أمن مصر جزء لا يتجزأ من أمن الأمة العربية ولا يمكن الفصل بينهما بأى حال.

فالمشكلة الكامنة فى القاهرة التى عبر عنها **جمال عبد الناصر** كانت تبدأ بالتغيير وتنتهى إلى عدة أهداف جوهرية كالتالى :

١- تحرير القرار المصرى من السيطرة الأجنبية، ومن ثم فإن قضية الجلاء يجب أن تتصدر كل الأولويات بعد التخلص من النظام الملكى مع بناء جبهة داخلية متماسكة تكون خير سند للقرار.

٢- بناء القوات المسلحة المصرية إلى الدرجة التى تجعلها قادرة على الدفاع عن أهداف الثورة وحماية مكتسباتها.

٣- وضع برنامج للتنمية الداخلية فى المجالين الإقتصادى والاجتماعى يتيح المجال للاستفادة بأقصى درجة ممكنة من الموارد الذاتية لمصر وقبول الاستعانة بأية موارد خارجية بعيدا عن التبعية والخضوع للهيمنة الأجنبية.

٤- بناء جبهة عربية داعمة لأهداف الثورة المصرية وأهداف الأمن القومى العربى بوجه عام مع إتباع سياسة التحرر من الاستعمار ليس فقط على مستوى الوطن العربى، وإنما فى كل دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

محاولة تعزيز القوة الذاتية تمهد لكشف المواقف

■ انطلقت جهود الثورة خلال السنوات الأربع التى أعقبت ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى اقتحام هذه المجالات الأربعة بقوة، وكانت أولى الخطوات إنشاء مجلس أعلى للإنتاج، وآخر للخدمات لإدارة عملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى الداخل، وبدأ التفكير مبكرا فى توفير المصادر الممكنة لتسليح القوات المسلحة.

بدأت المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح فى ديسمبر ١٩٥٢، وكان **البكباشى جمال عبد الناصر** هو الذى اقترح ذلك كوسيلة لاختبار مدى جدية التعاون مع أمريكا، والمدى الذى يمكنه أن يصل إليه، وتم إيفاد قائد الجناح **على صبرى** مع لجنة من الجيش والبحرية إلى واشنطن للتفاوض على صفقة سلاح، واعتبر جمال عبد الناصر أن نجاح هذه المهمة يمكن أن يفتح المجال للتعاون فى مجالات أخرى سياسية أو اقتصادية، وانضم إلى هذه اللجنة فى واشنطن **اللواء عبد الحميد غالب** الملحق العسكرى فى ذلك الوقت وسفير مصر فى لبنان فيما بعد.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية طالت المفاوضات دون مبرر، وكانت تقارير **على صبرى** تعبر عن التشاؤم حتى أبلغه الجنرال **عمر برادلى** رئيس الأركان المشتركة صراحة، أنهم لا يستطيعون تدعيم مصر بالسلاح طالما أن هناك قضايا لم يتم حلها.

وكان يقصد بهذه القضايا التى لم تحل، مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط وقضية الجلاء البريطانى عن مصر والعمليات الفدائية ضد الإنجليز فى قناة السويس.

وأشار **الجنرال برادلى** إلى أن بلاده مستعدة فقط لتزويد مصر بقنابل مسيلة للدموع وأسلحة خفيفة لقوات البوليس.

كانت هذه الاتصالات الرامية إلى الحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية تهدف فى المقام الأول اختبار نوايا واشنطن تجاه ثورة يوليو، وقد بدأت فى شكل تجديد للطلب الذى سبق أن تقدم به النحاس باشا فى عام ١٩٥١ لنفس الغرض عقب قيامه

بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ بقرار من جانب واحد.

وفى الوقت الذى كانت فيه الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية تجرى على المستوى الرسمى بمعرفة **على صبرى** واللجنة المعاونة له، كانت هناك قناة خلفية تشهد اتصالات موازية غير رسمية وتعمل على تبادل الرؤى وجس النبض من جانب كل طرف لدى الطرف الآخر، وكانت هذه القناة يديرها من الجانب المصرى **البكباشى زكريا محى الدين ومحمد حسنين هيكل وحسن التهامى وحسن بلبل**، ثم تولى إدارتها بعد ذلك **على صبرى وسامى شرف ثم صلاح نصر فأمين هويدى فحافظ إسماعيل** ثم **أحمد كامل**، أى أنها كانت تجرى تحت إشراف مؤسسة الرئاسة والمخابرات المصرية، بينما يديرها من الجانب الأمريكى **كيرميت روزفلت** أحد العناصر الرئيسية التى استخدمتها واشنطن فى إحباط انقلاب مصدق فى إيران ١٩٥١، وكانت تعمل تحت إشراف المخابرات المركزية الأمريكية، ويطلق على المجموعة المشاركة فيها اسم «**مجموعة ألفا**» وقد نشطت هذه القناة بشكل واضح خلال عامى ١٩٥٣, ١٩٥٤، ومن العناصر المشاركة فيها **أيكل بيرجر**، ومن بعده **مايلز كوبلاند** أحد عملاء المخابرات المركزية الأمريكية ومن بعده «**لاتراش**»، ثم تلاهم **تشارلز كريمينز** الذى كان يعمل أستاذا زائرا بالجامعة الأمريكية فى القاهرة وساعده فى تشغيل المجموعة شخص آخر يدعى **فرانك كيرنز** كان يعمل مراسلا لإذاعة NBC وآخر يدعى **هارى كيرن**، كان يتخذ ساترا له كمندوب لإحدى شركات البترول الأمريكية فى مصر ولكن عمله الحقيقى كان إدارة شبكة مخابرات للحصول على المعلومات.

فى أكتوبر ١٩٥٣ قام **كيرميت روزفلت** بزيارة للقاهرة وتجدد الحديث عن التسليح الأمريكى لمصر، ورغم التعاطف الذى أبداه مع المطالب المصرية إلا أن الحوار لم يسفر عن شىء يذكر على الصعيد العملى، وإن كان قد واصل ممارسة دوره كقناة خلفية بين الإدارة الأمريكية والمخابرات المركزية من جانب، وبين مؤسسة الرئاسة والمخابرات المصرية من جانب آخر، من خلال ضباط اتصال مختصين بهذه المهمة.

حدث فى عامى ١٩٥٥/١٩٥٦ أن كان ضابط الاتصال المكلف بالمهمة يدعى «لاتراش» ـ و كان من أصل عربى «الأطرش» ـ وتم إبعاده نتيجة واقعة محددة حدثت منه فى مكتبى أثناء أزمة «تمبلر» و «جلوب» فى الأردن، حيث طلب موعدا لمقابلتى لإبلاغنا رسالة كان محتواها «أن ترفع مصر يدها عن الأردن»، وهنا قمت واقفا و ضغطت على زر الجرس أمامى فدخل سكرتيرى **محمد السعيد** الذى قلت له : «فلتدل الضيف إلى

الطريق إلى المصعد..! منهيا بذلك المقابلة فى الحال، رافضا تصرفه هذا شكلا وموضوعا، هذا التصرف حتى ولو كان خارج القناة الدبلوماسية أو الرسمية. ولما أبلغت الرئيس عبد الناصر بالواقعة عقب انصرافه من مكتبى، أيدنى وقال لى «إنت إتصرفت التصرف الصحيح». وقد تم إبلاغ واشنطن بهذا التصرف الغير مقبول من جانب مندوبهم فقاموا باستدعائه وعاد إلى بلاده بالفعل.

وقد تبين للقيادة المصرية أنه لم يكن يوجد لدى واشنطن أية نية لبيع الأسلحة لمصر واكتشفت فيما بعد أن إلغاء الصفقة يرجع إلى مجموعة الأسباب التالية :

١ـ احتجاج بريطانيا لدى الجانب الأمريكى حيث اعتبرت أن إتمام الصفقة سوف يؤثر على قدرات القوات المسلحة المصرية بما يضر بمركز وإمكانيات القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، وكان سببا فى التهرب الذى لجأ إليه الطرف الأمريكى سواء بدعوى مفاوضات الجلاء وطلب الانتهاء منها أولا، أو المطالبة بعقد اتفاق للدفاع المشترك مع مصر، الأمر الذى رفضه جمال عبد الناصر من حيث المبدأ، وإن كانت هذه النقطة قد استخدمت من جانب مصر كورقة ضغط على مفاوضات الجلاء، مما ساعد على اختصار الكثير من الوقت والجهد فى هذه المفاوضات.

٢ـ تزامن الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تصاعد الدعوة التى أطلقها عبد الناصر لإقامة نظام للأمن العربى يرتكز على اعتبار الصهيونية هى مصدر الخطر الأساسى الموجه للأمة العربية وليس الخطر الشيوعى وكان ذلك يتعارض مع المحاولات الأمريكية الرامية لفرض وجهة نظر محددة تتماشى مع التوجهات الأمريكية تجاه موسكو والمعسكر الشيوعى.

إذن كان الاختبار الثانى للموقف الأمريكى من ثورة يوليو متمثلا فى قضية الأحلاف، حيث كانت واشنطن مصممة ـ وفقا لرؤيتها فى ذلك الوقت ـ على محاصرة الاتحاد السوفيتى بالأحلاف والقواعد العسكرية فى كل مناطق العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط وأدركت واشنطن أن قيام حلف فى الشرق الأوسط بدون مصر سيكون حلفا عديم القيمة من الناحية الإستراتيجية، ومن ثم جرى تكثيف العمل على ضم مصر لحلف بغداد.

ولم تكتف مصر الثورة برفض الانضمام للحلف فقط، بل خاضت معركة واسعة لمنع انضمام دول عربية أخرى إليه، حيث رأت فيه إعادة للهيمنة الاستعمارية وللتبعية الأجنبية.

ففى يوليو ١٩٥٤ استقبلت القاهرة زيارتين لكل من **الأمير عبد الإله** ولى عهد العراق، والثانية قام بها **عبد الله اليافى** رئيس وزراء لبنان، واجتمعا والرئيس جمال عبد الناصر كل على حدة ـ وبحكم عملى فى القسم الخاص بالمخابرات العامة وقتها فقد كلفت بتسجيل محاضر الاجتماعات مع المسئولين العرب، وفى هذه الاجتماعات طرح عبد الناصر بوضوح موقفه وأكد على رفض مقولة الانضمام إلى مقاومة الشيوعية مؤكدا على الأبعاد التالية :

١ـ أن الاتحاد السوفيتى الزعيم الأول للشيوعيين يقع على بعد آلاف الأميال من الوطن العربى، ولا يوجد معه اتصال جغرافى.

٢ـ أن الدين الإسلامى يوفر لنا الحماية الضرورية من الشيوعية.

٣ـ أن معركتنا الحقيقية ليست مع الشيوعية، وإنما مع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية فى فلسطين، وعندما ننتهى من هذه القضية يمكن النظر فى قضايا أخرى، فالأولوية يجب أن توجه إلى فلسطين وإلى حماية أمتنا العربية وأمننا الوطنى والقومى.

وفى أغسطس من نفس العام ١٩٥٤ قام جمال عبد الناصر بأداء فريضة الحج، والتقى بعدها **بالملك سعود**، ودار النقاش مجددا حول قضية الأحلاف وسعى النفوذ الغربى لإحكام سيطرته على المنطقة العربية، كما شملت المباحثات أيضا وضع إسرائيل فى المنطقة، وطالب عبد الناصر ببلورة توجه عربى موحد لمقاومة التيارات الزاحفة على المنطقة ومحاولات الاحتواء الخارجى، وأبدى الملك سعود وقتها تجاوبا كبيرا مع كل ما طرحه عبد الناصر.

وفى نفس الوقت كلف **صلاح سالم** عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الإرشاد القومى، بالتوجه إلى كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن فى مهمة لشرح وجهة النظر المصرية فى سياسة الأحلاف والدعوة إلى مزيد من التضامن العربى، وكان الوفد المصاحب له يضم كلا من محمود رياض وعبد القادر حاتم وفتحى الديب وسامى شرف، وتشعبت الاتصالات وتضاعفت الجهود السياسية والدبلوماسية فى نفس الإطار حيث قام **نورى السعيد** رئيس وزراء العراق بزيارة القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٤، وفى نفس الشهر نجحت الولايات المتحدة الأمريكية فى توقيع

اتفاق مع الملك **إدريس السنوسي** ملك ليبيا لإقامة قاعدة عسكرية كبرى في طرابلس أطلق عليها اسم «قاعدة هويلس»، وكانت بريطانيا قد وقعت اتفاقا لإقامة قاعدة أخرى في طبرق باسم «قاعدة العضم»، وكان ذلك يعني في بعده الإستراتيجي تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري، أي أن المقصود هو إحاطة مصر من حدودها الغربية.

وفي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ أعلن رسميا قيام حلف بغداد ولم تنضم له سوى العراق مما أعتبر من وجهة نظر الغرب فشلا لسياسة الأحلاف في المنطقة، ومن وجهة النظر العربية أعتبر قيام حلف بغداد تهديدا للأمن القومي العربي.

وقام إيدن في أعقاب إعلان حلف بغداد مباشرة بزيارة للقاهرة لمواصلة الضغط على الحكومة المصرية لإقناعها بالانضمام للحلف والعمل على استكمال مفاوضات الجلاء البريطاني.

وتؤكد الوثائق الأمريكية عن هذه الفترة فاعلية التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في جميع القضايا التي أثيرت مع حكومة الثورة في ذلك الوقت، والمحاولات المكثفة لاحتوائها، وانتهت هذه المرحلة بحدث كان بمثابة نقطة تحول في التفكير الإستراتيجي المصري، ففي ٢٨ فبراير ١٩٥٥ - أي بعد قيام حلف بغداد بأربعة أيام - قامت إسرائيل بشن غارة مفاجئة على قطاع غزة بدون أي مقدمات وأسفرت عن إحداث خسائر كبيرة في الأفراد والمعدات، حيث بلغت الخسائر البشرية حوالي ٣٨ ما بين ضابط وجندي، وأحدثت هذه الغارة تحولا في تفكير عبد الناصر وقادة الثورة تجاه إسرائيل. فقد كان عبد الناصر ينظر إلى إسرائيل باعتبارها عضوا دخيلا في جسم الأمة العربية، وأن هذا العضو مصيره إلى زوال، والزمن كفيل بحل هذه المشكلة ويرى أن التوازن السكاني في فلسطين يسير في صالح العنصر العربي حيث أن معدل الزيادة السكانية في العنصر اليهودي بطبيعة تكوينه وثقافته تتجه إلى التناقص في وقت تتزايد فيه معدلات النمو السكاني في العنصر العربي، وبالتالي فسوف يعود اليهود إلى أقلية حتى داخل فلسطين.

كذلك تبلور اتجاه داخل القيادة الثورية في مصر يقوم على أن إسرائيل لن تبادر بالعدوان تجنبا لإثارة العالم العربي وتفجير أزمة مشابهة لأزمة ١٩٤٨، خاصة في ظل تصاعد الوعي العربي والمد القومي الذي يرفض الخضوع للقوى الاستعمارية وأن هذا العدوان لن يجد مبررا لدى الغرب الداعم لإسرائيل.

وقد خلص هذا التقويم إلى عدم المبادرة بالصدام العسكرى مع إسرائيل والتركيز بالدرجة الأولى على ضرورة تقوية مصر فى كل المجالات لتشكيل قوة ردع لإسرائيل ومنعها من التفكير فى شن أعمال عدوانية ضد مصر، أى أن الهدف فى هذه المرحلة كان تحييد إسرائيل قدر الإمكان، والتركيز على وضع مصر على عتبات التنمية الشاملة وبناء قوتها الذاتية.

وكان **دافيد بن جوريون** قد سطر فى كتابه «**إسرائيل تاريخ شخصى**» ما يلى بالنص:

«إنه يندر أن نجد أكاديمى أو سياسى إسرائيلى لم يتثقف على أيدى الموساد، ومن خلال منظمات الإرهاب الإسرائيلى فى الأربعينات».

كما كان دافيد بن جوريون أيضا له تفكير مختلف، فعندما التقى وزير خارجية فرنسا «**كريستيان بينو**» فى عام ١٩٥٤ ثم مع «**ناحوم جولدمان**» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية سألهما عن رأيهما فى جمال عبد الناصر فكانت إجابتهما متقاربة وخلاصتها :

«إنه رجل يميل للتعاون مع الغرب من أجل إصلاح الشأن فى بلده وينادى بالتنمية بدليل أنه شكل مجلس أعلى للإنتاج وآخر للخدمات، ويأخذ مجلس قيادة الثورة بتوصيات المجلسين فى تنفيذ مشروعات التنمية مثل التوسع فى إقامة المدارس والمستشفيات وإنشاء مجمع للحديد والصلب وتطوير صناعات للغزل والنسيج ... الخ».

وكان تعقيب بن جوريون «إن هذا هو أخطر ما فى سياسة جمال عبد الناصر، فالتنمية معناها القضاء على إسرائيل».

وجاءت الغارة على غزة كوسيلة قوية للتنبيه، وسببا فى إعادة النظر فى كل التقويمات التى توصلت إليها الثورة بالنسبة للنوايا المستقبلية، وكان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر بعد الغارة أنها ليست عملية عادية، وإذا كانت تمثل مجرد وسيلة لاختبار القدرات العسكرية المصرية فماذا يمكن أن يكون عليه الموقف إذا ما قامت عمليات عسكرية أوسع.

أى أن عبد الناصر اعتبر أن غارة غزة هى وسيلة لاختبار قدراتنا العسكرية فى المستقبل، وإذا ما تكررت بحجم أكبر فسوف تؤدى إلى هزيمة الثورة، وقد خلص من

هذا البحث والتقدير إلى ضرورة العمل المكثف لأولوية تنفيذ أحد المبادئ الستة لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذى كان ينص على بناء جيش وطنى قوى وتحديثه بأحدث الأسلحة كهدف رئيسى لهذه المرحلة، مع انتهاج كل السبل الممكنة لتوفير هذا السلاح من أى مصدر فى نفس الوقت الذى يواصل فيه جهوده لبناء إطار عربى جماعى للأمن القومى، أى إجراء إعادة ترتيب شامل لكل الأوراق.

ففى نفس الأسبوع الذى وقعت فيه الغارة الإسرائيلية على غزة، تم توقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع سوريا، يتم بموجبها إنشاء قيادة مشتركة للقوات المساحة فى البلدين، وقد انضمت كل من السعودية واليمن لهذه الاتفاقية بعد ذلك، وكان معنى ذلك أن كلا من مصر وسوريا والسعودية واليمن لن تنضم إلى حلف بغداد، وقد أعلنت السعودية بوضوح عن تضامنها مع مصر فى مقاومة الأحلاف.

وبدأ عبد الناصر يطرق أبواب الغرب من جديد للحصول على السلاح، ففى العاشر من مارس ١٩٥٥ التقى مع السفير الأمريكى فى القاهرة **هنرى بايرود**، وإستعرض معه الموقف مجددا طلب الحصول على السلاح ومؤكدا أنه فى الوقت الذى تحرم فيه مصر من الأسلحة تواصل إسرائيل أنشطتها العدوانية وغاراتها المسلحة تحصل مع ذلك إلى جانب العراق ـ على المزيد من الأسلحة.

ومرة أخرى جاءت الإجابة سلبية وأصبح على يقين أنه لن يحصل على السلاح من الغرب طالما أنه لم ينفذ شروطه فيما يتعلق بنظام الدفاع عن الشرق الأوسط ومن ثم كان الاتحاد السوفيتى هو البديل الأنسب للغرب فى توريد الأسلحة، ولم يعد أمام الرئيس عبد الناصر إلا التفكير فيه بعد أن نفذ صبره وأوصدت كل الأبواب أمامه.

الاتجاه إلى مصادر بديلة

جاءت الفرصة أثناء انعقاد مؤتمر باندونج فى الثامن من إبريل ١٩٥٥، وجرى أول اتصال بين الرئيس **جمال عبد الناصر وشواين لاى** رئيس وزراء الصين، ودار الحديث عن الأوضاع فى الشرق الأوسط، وما تتعرض له مصر من تهديدات إسرائيلية وموقف الغرب من قضية التسلح، ثم سأله عن إمكانية مساهمة الاتحاد السوفيتى فى تزويد مصر بالأسلحة، ووعد **شو إن لاى** بمفاتحة المسئولين السوفيت فى ذلك، وبعد عودة الرئيس من باندونج، رأى أن يلمح لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأن تسويفهما فى الاستجابة لطلبات مصر من الأسلحة قد يدفعه للبحث عن مصدر آخر وسوف يضطر لقبول العرض السوفيتى إذا لم تستجب الدولتان.

واعتقدت لندن وواشنطن أن عبد الناصر يمارس ضغوطا عليهما، ورغم نصيحة سفرائهما لحكومتيهما بأن عبد الناصر يعنى ما يقول، إلا أن رد البلدين جاء سلبيا.

وعلى الجانب الآخر بحثت موسكو الطلب المصرى بكثير من الجدية، ففى أعقاب عودة جمال عبد الناصر من باندونج بفترة قصيرة طلب السفير السوفيتى فى القاهرة **دانيال سولود** مقابلته لتسليمه رسالة من القادة السوفيت، وكانت هذه الرسالة تتضمن موافقة القيادة السوفيتية على طلب مصر بشأن الحصول على الأسلحة.

وبدأ التنفيذ على الفور، وتشكل فريق عمل للجانب المصرى برئاسة عبد الناصر وكان يضم **اللواء عبد الحكيم عامر** وكل من **على صبرى وسامى شرف ومحمد حافظ إسماعيل ونور الدين قرة** (الأخيران كانا مديرا مكتب عبد الحكيم عامر) وكُلف سامى شرف بعملية التنسيق والإشراف على أساليب الاتصال فى الداخل والخارج.

تشكل وفد مصرى عسكرى برئاسة **محمد حافظ إسماعيل** ومعه **عباس رضوان** للسفر إلى براغ، حيث فضل الجانب السوفيتى أن تقوم تشيكوسلوفاكيا بإتمام الصفقة تجنبا لإثارة الغرب إذا ما وقعت مع موسكو مباشرة .

وقد قمت بوصفى سكرتيرا للرئيس للمعلومات بالتحضير والمشاركة فى ترتيب الصفقة، و تم وضع خطة لتأمين التنفيذ فى سرية كاملة على مستويين، الأول تأمين الاتصال بين البعثة ومكتبى بالقاهرة ـ سواء لاسلكيا عن طريق سفارتنا فى براغ أو عن طريق الرسائل والتقارير والحقيبة الدبلوماسية لإبلاغنا بنتيجة التفاوض والمباحثات وتقارير بنجاح المهمة وتم تخصيص ماكينات للشفرة من نوع خاص جديد استوردناها من سويسرا لهذه المهمة، وأعددنا جداول شفرة خاصة جديدة بأسلوب حديث ومعقد وغير مبنى على المعادلات الحسابية المعروفة والتى تقوم بها ماكينات الشفرة العادية، وإنما استحدثنا أسلوب تشفير للشفرة وذلك بالتعاون مع فنيين ودبلوماسيين من وزارة الخارجية المصرية (إدارة الأبحاث)، وكان هناك مندوب حامل حقيبة دبلوماسية جاهز للتحرك على مدار الأربع والعشرين ساعة فى القاهرة سواء من سكرتارية المعلومات أو من وزارة الخارجية المصرية ويقابله مندوب آخر فى براغ وموسكو جاهزين للتحرك إلى القاهرة حاملين الرسائل والتقارير فى أى لحظة.

وهكذا انحصرت الاتصالات التى كفلت سريتها وتم تأمينها تماما، فالرسائل والبرقيات الشفرية كانت تصلنى شخصيا وأقوم بنفسى بحل الشفرة وتكتب بخط يدى لتعرض على الرئيس عبد الناصر ويطلع عليها عبد الحكيم عامر وعلى صبرى، وكذلك كانت التقارير، ثم تعود للحفظ فى خزانة خاصة فى مكتبى، وكل هذه الأوراق والوثائق محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، وكذلك دفاتر الشفرة هى والماكينات التى كنت أحتفظ بها فى مكتبى للتذكار.

وأُعد مشروع الاتفاقية بين القاهرة وموسكو، وكانت تنص على أن تشترى مصر أسلحة سوفيتية من بينها مقاتلات من طراز «ميج» وقاذفات للقنابل من طراز «إليوشين» و«توبوليف»، ودبابات من طراز «ستالين» و«ت ٥٤ و٥٥» وغواصات ومدافع ميدان ومضادة للطائرات من جميع العيارات الثقيلة والخفيفة، وزوارق طوربيد وعربات مدرعة ونظام رادارى كامل، على أن يسدد ثمن هذه الصفقة بالقطن المصرى والأرز وسلع تقليدية مصرية أخرى بفترة سماح لأربعة سنوات ثم يقسط الثمن على عشرين سنة بفائدة ٢ ٪ سنويا.

وحاولت واشنطن إثناء عبد الناصر عن إتمام الصفقة بعد أن وصلتها أخبار نتيجة تسريب غير مقصود من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فى حديث له مع **مصطفى أمين**، ولكنها فشلت، فقد أرسلت بمساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط

جورج آلن كمبعوث خاص، وأذاعت وكالات الأنباء أنه جاء يحمل إنذارا لمصر، وعندها بادر الرئيس عبد الناصر بالبحث عن أى مناسبة عامة يتحدث خلالها مع الجماهير فلم يجد سوى معرض أقامته القوات المسلحة فاختار أن يشارك فى افتتاحه، وقام خلال حديثه بالإعلان رسميا عن صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥.

وبالطبع أثار الإعلان عن الصفقة ردود فعل عنيفة لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والغرب بصفة عامة.

فقد طلب السفير البريطانى فى القاهرة لقاءاً عاجلا مع الرئيس عبد الناصر وزعم خلال حديثه أن الصفقة تتعارض مع اتفاقية الجلاء التى تشير فى ديباجتها إلى الصداقة والرغبة فى التعاون، وأن الصفقة تهدد أمن القاعدة البريطانية فى القناة لأن الأسلحة قادمة من بلد شيوعى وسوف تستلزم وجود فنيين وخبراء أجانب، وقد رد عليه الرئيس عبد الناصر بأنه لا يوجد نص فى اتفاقية الجلاء يمنع مصر من شراء الأسلحة من أى مصدر وأن عدد الفنيين سيكون محدودا وسوف أختار أماكن التدريب فى مناطق بعيدة عن القاعدة، ثم سأله السفير عن إمكانية إلغاء الصفقة ؟ فأفاده عبد الناصر بأن ذلك قد يؤدى إلى ثورة فى الجيش المصرى.

وفى نيويورك كان وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا يعقدون اجتماعا لم يدرج فى جدول أعماله موضوع صفقة السلاح التشيكية لمصر، لكنهم أصدروا بيانا مشتركا يقول : أن سياسة الدول الثلاثة تهدف إلى تمكين دول الشرق الأوسط من المحافظة على أمنها الداخلى، والدفاع عن سلامتها، وتجنب قيام تسابق بينها على التسلح لأن ذلك سيولد مزيدا من التوتر فى المنطقة.

وأعلنت الحكومة البريطانية أن شراء مصر للأسلحة السوفيتية يقلب الأوضاع التى كانت سائدة، ويجعل التصريح الثلاثى الصادر فى عام ١٩٥٠ غير ذى موضوع، وسيدفع إسرائيل للمطالبة بمزيد من الأسلحة.

ووصفت الصحف البريطانية الصفقة بأنها خطوة مشئومة وأن الاتحاد السوفيتى سيحصل على موطئ قدم فى البحر المتوسط.

ووجهت واشنطن احتجاجا إلى الاتحاد السوفيتى، واتهمته بأنه يتصيد فى الماء العكر.

وعاد جمال عبد الناصر ليؤكد أن الصفقة لن تحول دون تنفيذ مصر لالتزاماتها، وليست هى السبب فى سباق التسلح، لكنها ستمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها، ولا تعنى تسربا للنفوذ السوفيتى فى مصر، وأنها قبل ذلك وبعده تعنى تحرير الإرادة المصرية، وامتلاك مصر لحقها فى شراء الأسلحة من أى جهة، وأنها اضطرت لعقد هذه الصفقة بعد تسويف الغرب، وقيام إسرائيل بغارتها على غزة.

ومن هنا مثلت هذه الصفقة محطة الاختبار الثالثة فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بثورة يوليو، فلم تكن المسألة مجرد صفقة سلاح بين مصر والاتحاد السوفيتى، بل كانت بمثابة تعديل كلى لمفاهيم السياسة الدولية، فلأول مرة يقوم الاتحاد السوفيتى بتسليح دولة غير شيوعية، ويخرج إلى منطقة حساسة جدا بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، هى منطقة الشرق الأوسط مما كان يعنى ضربة شديدة للسياسة الأمريكية الخاطئة تجاه الثورة مما ترتب عليه آثار بعيدة المدى سوف نلحظها فيما بعد فى العلاقات المصرية الأمريكية.

والأهم من ذلك أن رد الفعل العربى على الصفقة كان حماسيا بدرجة كبيرة حتى أن مجلسا النواب فى سوريا قررا تهنئة الرئيس جمال عبد الناصر باعتبار أن الصفقة تمثل كسراً للحصار المفروض على تسليح العرب، وأخذت الصحف العربية تشيد بهذه الخطوة بل إن نورى السعيد رئيس وزراء العراق بعث مهنئا جمال عبد الناصر فى محاولة للخروج من العزلة العربية التى ضُربت حوله بسبب انضمامه لحلف بغداد.

لقد كانت معركة عبد الناصر لإفشال سياسة الأحلاف، ودعوته لبناء إطار أمنى عربى جماعى بديل لما يطرحه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وترجمت هذه الدعوة فى شكل تحركات عملية لدعم النضال العربى ضد المستعمر فى كل الدول العربية، وهو ما كانت تخشاه دول الغرب ومعها إسرائيل وتخطط لإيقافه بكل السبل وفى مراحل مبكرة من عمر الثورة.

ففى عام ١٩٥٣، وأثناء عملى بالمخابرات تلقيت تعليمات من البكباشى زكريا محى الدين مدير المخابرات فى ذلك الوقت، باختراق مبنى الكنيسة الإنجليزية فى القاهرة وكان موقعها مكان فندق هيلتون النيل الآن، وذلك بعد أن وصلتنا معلومات تؤكد بأن ثمة نشاط يمارس من داخلها لا علاقة له بوظيفة الكنيسة ورسالتها الدينية، وأن البكباشى جمال عبد الناصر قد طلب تأكيد هذه المعلومات.

وقد كُلفت مع **النقيب محمد شكرى حافظ** من المباحث العامة(*)، لتنفيذ هذه المهمة وتمكنا بالفعل من الوصول إلى مستندات ووثائق فى خزانة الكنيسة مدونة باللغة الإنجليزية تتضمن رسائل متبادلة مع جهاز المخابرات البريطانى «MI6» تتناول احتياجات للحصول على معلومات والردود عليها، كما كان من بين هذه المستندات محاضر اجتماعات عقدها **المستر إيفانز** المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية بالقاهرة وبين بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين والتى كانت تعقد فى منزل **أحمد سالم** بالمعادى وأوضحت طلب الجانب البريطانى إقناع **اللواء محمد نجيب** باستخدام الجيش فى تهيئة الرأى العام تمهيدا لإحكام سيطرته على السلطة، وتحريض الإخوان المسلمين للعمل ضد الثورة، وكان يشارك فى هذه الاجتماعات كل من المرشد العام **حسن الهضيبى وصالح أبو رقيق والدكتور أحمد سالم**(**).

غير أن أخطر ما تم العثور عليه فى عملية اختراق الكنيسة البريطانية كانت وثيقة معنونة باسم «روديو» وكانت عبارة عن وثيقة سرية للغاية تشمل خطة عسكرية بريطانية مفصلة لإعادة احتلال مصر وخاصة منطقة الإسكندرية والدلتا إذا ما دعت الضرورة ذلك، أى أنه فى نفس الوقت الذى كانت تجرى مفاوضات الجلاء بهدف إخلاء منطقة قناة السويس من القوات البريطانية، وإخلاء مصر كلها من أى مظاهر للنفوذ الأجنبى، كانت هذه الخطة تعنى ـ من وجهة نظر الإستراتيجية البريطانية ـ استحالة التسليم بالواقع الجديد، وأن مصر يجب أن تظل دائما هدفا لا يجب إسقاطه من أى تخطيط بريطانى.

وبقدر ما كانت احتمالات الجلاء البريطانى عن مصر مصدر قلق وانزعاج للمخططين والسياسيين فى دول الغرب وخاصة فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تسببت فى تولد الشعور بالخطر لدى المسئولين فى إسرائيل باعتبار أن انتهاء الوجود العسكرى البريطانى ـ والذى لعب الدور الأهم والأقوى فى التمهيد لقيام الدولة العبرية ـ سوف يشكل خطرا كبيرا على الوجود الإسرائيلى نفسه قبل أن يسبق الجلاء توفير أرضية ملائمة للتسوية السياسية بين مصر وإسرائيل، كما كانت الأخيرة تتابع بقلق وترقب الاتصالات المصرية الأمريكية وتعمل على إفسادها، وكانت أبرز محاولاتها فى

(*) انتقل فيما بعد للمخابرات العامة ـ وقد ألف كتابا عن مذكراته بعنوان «عبد الناصر والمخابرات البريطانية» فى سلسلة إصدارات كتاب الحرية برقم ٢٦.

(**) هذه الوثائق محفوظة فى أرشيف المخابرات العامة والمباحث العامة.

هذا الشأن ما عرف بقضية «**لافون**» والتى تتلخص فى دفع بعض عملاء الموساد لتنفيذ سلسلة من عمليات التخريب والتفجيرات ضد عدد من مراكز التواجد الأمريكى فى القاهرة والإسكندرية وتصويرها على أنها عمليات عدائية مدبرة من الحكومة المصرية ضد الولايات المتحدة، وقد أدى كشف هذا التدبير إلى تحويلها إلى فضيحة سارع عدد من المسئولين وفى مقدمتهم **دافيد بن جوريون** للتخلص منها ونفى علمهم بها.

ففى صيف ١٩٥٤ وفى شهر يونيو على وجه التحديد أصدرت المخابرات العسكرية الإسرائيلية أوامرها لشبكة من جواسيسها فى مصر للقيام بأعمال تخريبية ضد أهداف مدنية مصرية وأمريكية وبريطانية. وبدأ فعلا تنفيذ هذه التعليمات اعتبارا من الثانى من يوليو ١٩٥٤ وكانت أول عملية هى تنفيذ انفجار قنبلة حارقة فى أحد مكاتب البريد بالإسكندرية وفى الرابع عشر من يوليو ١٩٥٤ شب حريقان فى مكتبين للاستعلامات الأمريكية فى كل من القاهرة والإسكندرية بقنابل فسفورية تركهما مجهولين. وبعد حوالى عشرة أيام جرت محاولة لحرق مكتب البريد الرئيسى فى ميدان العتبة بالقاهرة، وفى نفس اليوم كان من المقرر إجراء تفجير لسينما «ريو» بالإسكندرية لكن العملية فشلت وانكشف المخطط الإسرائيلى. وكانت تفاصيل الحدث أنه فى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم احترقت نتيجة لشدة حرارة الجو قنبلة فسفورية صغيرة وضعها أحد الشباب اليهود اسمه «**فيليب ناتاسون**» فى جيبه داخل شنطة صغيرة من الجلد كان يستخدمها لحماية نظارته الشمسية، ولم يتمالك نفسه فصرخ واستغاث بالمارة فى الشارع الذين نقلوه للمستشفى بمعرفة البوليس وهناك اتضحت الأمور والحقائق وكانت المفاجأة التى لم تكن تخطر على بال أحد وبتفتيش منزل ناتاسون عثر على قنابل فسفورية حارقة من نفس النوع وقبل أن يعترف ناتاسون بكل ما عنده اشتعلت النيران فى محطة سكك حديد مصر بالقاهرة وفى دارين للسينما وكان ذلك فى يوم ٢٣ يوليو. وباعتراف ناتاسون تم القبض على اثنين من المشاركين معه وهما **روبير داسا وفيكتور ليفى**، وبعد ذلك بأيام تم اعتقال باقى أفراد الشبكة بالكامل ومنهم موسى مرزوق وكان طبيبا من أصل تونسى يعمل فى المستشفى اليهودى بالإسكندرية، **وصموئيل عازار** الذى كان يعمل أستاذا بكلية الهندسة بجامعة الإسكندرية، **وماكس بينيت** من أصل مجرى، **ومارسيل نينو** وكانت تعمل فى إحدى الشركات البريطانية فى مصر، ونجح كل من **أبراهام دار**، رئيس الشبكة، فى الهرب إلى خارج البلاد ومعه **يورهام سيد نبرج**، الذى كان معروفا فى مصر باسم «**بول فرانك**»، والمعروف فى

إسرائيل الآن باسم «**آفرى إيلعاد**»، وذلك قبل القبض على الشبكة.

ومن خلال التحقيقات اتضح أن أفراد الشبكة سبق أن دُربوا فى إسرائيل ثم تجمعوا فى باريس ليدخلوا منها إلى مصر بجوازات سفر مزورة وبأسماء مستعارة.

وتمت محاكمة أفراد الشبكة فى ديسمبر ١٩٥٤ بعد الإعلان عنها خلال شهر أكتوبر من نفس السنة وفى ٥ أكتوبر على وجه التحديد. تمت المحاكمة أمام محكمة عسكرية كانت جلساتها علنية وحضرها الدبلوماسيون والمراسلون الأجانب فى مصر وأفراد الجالية اليهودية كما حضرها مندوبون عن منظمة حقوق الإنسان ومنظمات الحريات المدنية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفى أثناء المحاكمة نجح **ماكس بينيت** فى الانتحار، وفى أوائل سنة ١٩٥٥ صدرت الأحكام بإعدام **موسى ليتو مرزوق وصمويل عازار**، اللذين تم فعلا تنفيذ الحكم فيهما، كما حكم كذلك بالإعدام على الهاربين وحكم على الآخرين بأحكام بالسجن لمدد متفاوتة.

على أن ذلك لم يؤثر على استمرار المخاوف الإسرائيلية، فقد حرص مسئولوها على تنويع مصادر دعمهم من دول الغرب والبحث باستمرار عن احتياطى إستراتيجى يمكن الاستعانة به وقت اللزوم، وكان الطرف الجاهز لتوفير هذا الاحتياطى الإستراتيجى هو فرنسا التى وجدوا فيها ضالتهم والتقت جهودهم مع موقف فرنسى يتزايد عداءه لثورة يوليو تدريجيا(*).

(*) يقول الجنرال «جاك ماسو» قائد فرقة المظليين الفرنسية التى انزلت فى السويس: «كان اشراك اسرائيل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لنا اذا كنا نود تخفيف الأعباء التى نتحملها فى الجزائر عبر ازالة عبد الناصر، لكن القضية بالنسبة للاسرائيليين كانت تكتسب أهمية اخرى، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية لم تقبل مصر بوجود اسرائيل، ومنعت مرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس، وحاصرت فى ١٩٥٤-١٩٥٥ خليج العقبة. وكانت الدول المحيطة باسرائيل أى مصر وسوريا والأردن قد تلقت كمية من الأسلحة الروسية؛ الأمر الذى يشكل مصدرا للتهديد لاسرائيل، اضافة الى ذلك كانت اسرئيل ترغب فى القضاء على الارهابيين (الفدائيين الفلسطينيين) فى قطاع غزة. أذن اسرائيل صاحبة مصلحة حقيقية فى الاشتراك فى هذه العملية. وكنت معجبا شخصيا بالجنرال «موشية ديان» لأنه يشبه الجنرال «لوكليرك» ـ هو مساعد الجنرال ديجول محرر باريس من الاحتلال النازى، وكنت أراهن على أن يتمكن من اقناع«بن جوريون» بعمل شئ ما ضد عبد الناصر».

فقد كانت مصر تحتضن الزعيم التونسي **الحبيب بورقيبة** لاجئا سياسيا، ومناضلا ضد الاستعمار الفرنسي لبلاده، كما عارضت بقوة التغيير الذى دبرته فرنسا فى المغرب وأطاح **بالملك محمد الخامس**، وعينت بدلا منه أحد عملائها ويدعى **محمد بن عرفة**، وكانت الخطوة الأكبر عندما وصل إلى مصر فى عام ١٩٥٣ رجل جزائرى سمى نفسه «**مزيادى مسعود**» ولم يكن هذا الاسم إلا اسما حركيا للزعيم الجزائرى **أحمد بن بيلا**، الذى التقى فتحى الديب فى البداية وقدمه للبكباشى زكريا محى الدين الذى اصطحبه بدوره مع فتحى الديب لمقابلة البكباشى جمال عبد الناصر فى منشية البكرى، ومنذ اللحظة الأولى التقت آراء وأفكار الزعيمين أحمد بن بيلا وجمال عبد الناصر وارتكزت عند نقطة واحدة هى إيمان ثورة يوليو بمبدأ أساسى هو تحرير الوطن العربى من كل أشكال الاستعمار، وفى مقدمتها حركة النضال التى يقودها الشعب الجزائرى ضد المستعمر الفرنسى الذى يعمل على شن حرب إبادة وإلغاء للهوية العربية فى الجزائر ويعتبرها جزءا لا يتجزأ من الأراضى الفرنسية، وقد صدر البيان الأول للثورة الجزائرية فى أول نوفمبر ١٩٥٤ من إذاعة صوت العرب من القاهرة، وإحقاقا للحق فقد لعب **أحمد سعيد** مدير صوت العرب دورا هاما فى هذا الصدد سواء على الصعيد الشخصى أو الصعيد الموضوعى.

لقد التقت المخاوف الإسرائيلية مع الاستياء الفرنسى(*) تجاه ثورة يوليو، وبينما اتجهت فرنسا لإشراك الولايات المتحدة فى مسئولية المواجهة بصفتها زعيمة التحالف الغربى بعد أن أصبحت واشنطن تملك ١٦٪ من أسهم شركة قناة السويس بعد الحرب العالمية الثانية، واعتبر الفرنسيون أن قناة السويس تمثل المدخل الملائم لجذب اهتمام الأمريكان وإقناعهم بأن الطريق إلى فيتنام يمر بقناة السويس، وإذا ما نجحت فى لفت أنظار واشنطن لقناة السويس والبحر الأحمر وصولا إلى المستعمرات الفرنسية فى آسيا فسوف يكون من السهل تحييدها من الصراع المتصاعد فى شمال إفريقيا والمغرب العربى.

(*) يقول وزير الدفاع الفرنسى م.ب.مونورى: «تولد لدى انطباع أن ناصر قد صمم على الاندفاع الى الأمام، وأنه كان يأمل من خلال ذلك التأميم أن يحقق مجدا حاسما فى المحيط الذى يتحرك فيه (الوطن العربى)، وفى وسط شعبه الذى يؤيده، وهذا ما حدث بالفعل. كنا نرى أن ما فعله شبيه بما فعله هتلر قبل الحرب العالمية الثانية، طبعا لم تكن تلك هى الحال تماما حينذاك، ولكن هذا ما كنا نعتقده. لكن من المؤكد أن ناصر كان يبدى رغبة واضحة فى لعب دور المنقذ فى أفريقيا، ومن المعروف أن الدور والتأثير العربى أحرزا تقدما هائلا فى تلك الفترة فى أفريقيا».

أقول فى الوقت الذى كانت تتواصل فيه هذه التحركات الفرنسية مع واشنطن، كانت الإستراتيجية الإسرائيلية تعمل على جر فرنسا للدخول فى الصراع فى منطقة الشرق العربى، وإدخالها كأحد الأطراف الرئيسية الداعمة لإسرائيل انطلاقا من وحدة الهدف. وبالفعل بدأت حوارات شارك فيها **أبا إيبان** سفير إسرائيل فى واشنطن فى ذلك الوقت، وانتهت إلى قرار إسرائيلى بجس نبض فرنسا من خلال مهمة يقوم بها **شيمون (شمعون) بيريز** سكرتير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية. وفى الوقت الذى سافر فيه بيريز إلى باريس كانت فرنسا قد أوفدت وزير خارجيتها **كريستيان بينو** لزيارة مصر للتباحث مع الرئيس جمال عبد الناصر حول مستقبل شركة قناة السويس عند حلول عام ١٩٦٨، موعد انتهاء الامتياز الممنوح للشركة.

التقى شيمون بيريز مع **الجنرال كاترو** الذى كان حاكما عسكريا فى سوريا قبل أن تنال استقلالها، كما التقى بزعماء الحزب الاشتراكى الفرنسى وعدد من القيادات السياسية والعسكرية فى فرنسا، وأسفرت مهمته عن توقيع صفقة سرية لتوريد أسلحة فرنسية لإسرائيل شملت عشرين دبابة من طراز «AMX» وستين دبابة من طراز شيرمان وأربع وعشرين طائرة من طراز ميستير٤، وكمية من المدافع والمعدات الحربية الأخرى.

خلال هذه الفترة كانت السفارة المصرية فى باريس تضم مجموعة عناصر نشطة وعلى وعى كامل بالتطورات السياسية فى المنطقة، وتؤمن إيمانا عميقا بأهداف ثورة يوليو، وكان من بينهم **عبد المنعم النجار وثروت عكاشة وعيسى سراج الدين** (وهم من الضباط الأحرار)، وقد نجح الثلاثة بالتعاون مع باقى طاقم السفارة من أعضاء السلك الدبلوماسى بعد مجهود ضخم وتنسيق دقيق من اختراق الأجهزة الفرنسية من خلال الصداقات الشخصية خاصة مع عناصر وزارة الخارجية الفرنسية (الكى دورسيه) وقصر الإليزيه ووزارة الدفاع، وأمكن بواسطة ذلك الحصول على معلومات تفصيلية عن صفقة الأسلحة الفرنسية لإسرائيل وتوقيتات وصولها إلى تل أبيب.

(كل التقارير والوثائق والمعلومات التى حصلوا عليها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

وبعد أن اطمأنت إسرائيل إلى التأييد الفرنسى راحت تعمل فى أكثر من اتجاه مستخدمة كل مؤسساتها السياسية والاقتصادية وأجهزتها المخابراتية فى سبيل الحصول

على اعتراف بوجودها من جانب، وضمان السيادة الغربية المتحيزة لها من جانب آخر، وفى هذه الأثناء أظهرت إسرائيل انزعاجا بالغا من توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا، وقد صرح **موشى شاريت** رئيس الوزراء الإسرائيلى أمام الكنيسيت فى ٣٠ أغسطس ١٩٥٤ بقوله : «إن نقل منطقة القناة بما فيها المطارات إلى السلطة العسكرية المصرية يزيد من قوتها وقدرتها على العدوان على إسرائيل...» .

وحاولت إسرائيل عرقلة مفاوضات الجلاء بالقيام بعمليات تخريبية ضد المصالح البريطانية والأمريكية فى مصر كما سبق أن أوضحت، وبعد توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ركزت إسرائيل على إثارة مسألة السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور فى قناة السويس، وضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة، وعمدت إلى إرسال سفينة تحمل العلم الإسرائيلى لمحاولة المرور فى قناة السويس من ناحية بور سعيد وكان ذلك فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٤، ولكن مصر التى ما زالت تعتبر نفسها فى حالة حرب مع إسرائيل تصدت للسفينة واعتقلت قبطانها وطاقمها بتهمة قتل اثنين من الصيادين أثناء اقترابهم من بور سعيد، وقدمت شكوى إلى لجنة الهدنة بينما قدمت إسرائيل شكوى لمجلس الأمن. ورغم فشل المناورة الإسرائيلية إلا أنها وضعت قضية التسوية بين العرب وإسرائيل على رأس جدول أعمال الدول الغربية فى ضوء التغيير فى موازين القوى بعد توقيع اتفاقية الجلاء، فبدأ تنسيق أمريكى بريطانى مكثف لتحقيق تسوية عربية / إسرائيلية فى إطار مجموعة عمل أطلق عليها اسم «ألفا» «**ALPHA**» وتشكل بالفعل فريق عمل أمريكى بريطانى لوضع الإطار العام للتسوية المقترحة، وكانت نقطةالإتفاق التى بدأ بها البحث هى اعتبار أن مصر تملك وحدها مفتاح التسوية، وهذا يستلزم ضرورة التفاهم مع الرئيس جمال عبد الناصر، والبدء بجس نبضه قبل إثارة أية مشروعات للتسوية، وقد كان تقديرهم أن أية دولة عربية لن تشارك فى التسوية إلا إذا قبلتها مصر، ومن ثم فمن الضرورى تقديم الإغراءات الممكنة لعبد الناصر بإظهار الاستعداد لمساندة خطط التنمية الاقتصادية فى مصر وتمويل مشروع السد العالى.

ورؤى أن يقوم **أنطونى إيدن** وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت، بزيارة القاهرة والالتقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر أثناء عودته من بانجكوك عاصمة تايلاند، وقد وصل إيدن فى ٢٠ فبراير ١٩٥٥ وتناول العديد من المسائل فى لقائه مع عبد الناصر ووسط هذه المناقشات سأل إيدن الرئيس جمال عبد الناصر عما إذا كان يرى أية إمكانية للتقدم نحو تسوية النزاع العربى الإسرائيلى وأنه ـ أى إيدن ـ يرى أن مصر هى الدولة

الوحيدة القادرة على المبادرة بالسعى نحو حل النزاع، وأجابه عبد الناصر بأنه لا يرى أية إمكانية لتحقيق تسوية جزئية. وأبدى إيدن موافقته على ذلك، وأكد أن بلاده سوف تدعم أية فرصة للتسوية قد تراها مصر ملائمة، ولم يزد على ذلك، كما لم يتطرق إلى المساعدة الاقتصادية لمصر.

كان التوقيت غير ملائم بالمرة فبعد لقاء الرئيس جمال عبد الناصر وإيدن بأربعة أيام وقع رسميا حلف بغداد، وبعدها بأربعة أيام أخرى وقعت الغارة الإسرائيلية على قطاع غزة، وحاولت بريطانيا امتصاص غضب مصر واستئناف جهود التسوية، فبعثت إلى سفيرها فى القاهرة **السير رالف ستيفنسون** تطلب إليه التعاون مع السفير الأمريكى هنرى بايرود للتوصل إلى رأى مشترك بشأن إمكانية التقرب إلى عبد الناصر.

التقى السفير البريطانى بالرئيس الذى أبلغه أن النزاع مع إسرائيل هو السبب الرئيسى للوضع المضطرب فى منطقة الشرق الأوسط إلا أنه لا يتوقع إمكانية تحقيق خطوات معينة فى هذا النزاع فى المدى القريب، وإن كان يرى أن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ بعودة اللاجئين الفلسطينيين، والتنازل عن جنوب صحراء النقب لإيجاد اتصال جغرافى مباشر بين مصر والأردن، وأضاف فى نهاية المقابلة أنه يشعر بالحيرة تجاه الأهداف الحقيقية لبريطانيا.

لقد ترك جمال عبد الناصر الباب مفتوحا مع إظهار تشككه وعدم ثقته فى نوايا الغرب، لكنه فى الوقت نفسه كان قد نجح فى استبعاد مشاركة إسرائيل فى مؤتمر باندونج، ونجح أيضا فى إدراج قضية الصراع العربى الإسرائيلى على جدول أعمال المؤتمر نفسه، وتواصل نشاط الفدائيين داخل إسرائيل نفسها بعد عدوان ٢٨ فبراير ١٩٥٥ على قطاع غزة، وأدى ذلك بدوره إلى تكرار اعتداءات إسرائيل على القطاع واشتعل التوتر على خطوط الهدنة.

كذلك واصلت مصر موقفها المتشدد تجاه مسألة المرور فى قناة السويس وخليج العقبة، ففى العاشر من إبريل ١٩٥٥ منعت السلطات المصرية السفينة البريطانية «أرجويك» من المرور فى خليج العقبة متوجهة إلى إسرائيل وأدرجت سفينتان بريطانيتان أخريتان على القائمة السوداء بسبب ترددهما على ميناء حيفا، وفى الثالث من مايو أطلقت بطاريات خفر السواحل المصرية النيران على السفينة البريطانية «أنشون» أثناء مرورها فى خليج العقبة لأن قبطانها رفض الاستجابة للأوامر المصرية بضرورة التوقف.

وتوترت العلاقات البريطانية المصرية واغتنمت إسرائيل الفرصة ونددت بالتصرفات المصرية وواصلت اعتدائها على الحدود المصرية، وفى نهاية أغسطس شنت هجوما كبيرا على قطاع غزة، وفى الشهر التالى احتلت منطقة العوجة المنزوعة السلاح، والتى تتحكم فى عدة طرق داخل الأراضى المصرية.

وعندما أعلنت مصر عن صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ صعّدت لندن حملتها وثارت ثائرة إسرائيل، وراحت تلح فى طلب أسلحة من الغرب وشنت هجوما جديدا ضد سيناء، وأصبح الموقف مهددا بالانفجار فى أية لحظة، وطلب وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية «**أنتونى ناتينج**» لقاء السفير المصرى فى لندن وطلب منه أن تبذل مصر أقصى ما يمكنها للامتناع عن الاشتباك مع إسرائيل على الحدود.

عاد بن جوريون إلى منصب رئيس الوزراء فى إسرائيل، وأعلن استعداده للاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر لوضع تسوية مشتركة، وهدد باستخدام القوة لفتح الممر الملاحى فى خليج العقبة، وفى نفس الوقت امتدت الاعتداءات الإسرائيلية إلى الحدود السورية، فأبلغ عبد الناصر السكرتير العام للأمم المتحدة فى منتصف ديسمبر ١٩٥٥ أن مصر وسوريا ستتخذان ما تريانه مناسبا إذا ما أقدمت إسرائيل على تنفيذ أى عدوان ضد أى منهما، تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك.

وفى النصف الثانى من يناير ١٩٥٦، جاء إلى مصر **روبرت اندرسون** (بوب) مبعوثا من الرئيس الأمريكى **أيزنهاور** وصديقه الشخصى (وكان يشغل منصب وزير الخزانة ومن قبلها نائبا لوزير الدفاع)، وكان يعمل كقناة اتصال غير رسمية مع مصر لترتيب أوضاع ما بعد إتمام الجلاء البريطانى عن قناة السويس، والتقى مع عبد الناصر الذى كرر موقفه من التسوية وتركيزه على قضية الأرض و اللاجئين، وأشار إلى أن تحقيق تسوية سريعة أمر يبدو مستحيلا. وأثار المبعوث الأمريكى من جانبه فكرة عقد لقاء سرى ومباشر بين عبد الناصر وبن جوريون، ولكن عبد الناصر رفض الاقتراح بحسم وبلا مناقشة.

وقد تكررت محاولات ترتيب لقاء مباشر بين جمال عبد الناصر وبن جوريون من جانب كل من وزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس وشقيقه آلان دالاس رئيس المخابرات المركزية الأمريكية«CIA»، ولم يتغير موقف الرئيس الرافض للفكرة بإصرار وبلا تردد.

وجاءت زيارة **سلوين لويد** وزير الخارجية البريطانى فى مارس ١٩٥٥ لمواصلة جهود استمالة عبد الناصر وأثار مجددا قضية النزاع العربى الإسرائيلى لكن عبد الناصر لم يبد اكتراثا وخرج الوزير البريطانى من المقابلة بانطباع متشائم.

وواصل الرئيس نقده للسياسات الإسرائيلية، وفى إبريل ١٩٥٦ شنت إسرائيل هجوما جديدا على غزة بزعم ضرب قواعد الفدائيين، واستمر التوتر على الحدود، وتدفقت الأسلحة البريطانية والفرنسية على إسرائيل، وفى مايو ١٩٥٦ قام الرئيس بزيارة قطاع غزة، وألقى خطابا فى رجال القوات المسلحة هناك يحمّل فيه الغرب مسئولية الاعتداءات الإسرائيلية بسبب تزويدها بالسلاح، وتعالت الأصوات فى بريطانيا تطالب باتخاذ موقف متشدد من مصر وعبد الناصر.

هكذا كانت الأرضية مهيأة تماما خلال عام ١٩٥٦ لصدام كبير وعلنى بين مصر من جانب وكل من إسرائيل والقوى الاستعمارية الغربية من جانب آخر.

وقد يكون من المناسب هنا أن أتعرض بشىء من التفصيل لما تعرضت له ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من مؤامرات ومحاولات مستميتة لضربها وإجهاض الدور الذى كان يقوده جمال عبد الناصر من أجل التحرر والإستقلال فى هذه المنطقة الحيوية من العالم.

فى العالم السرى للمخابرات البريطانية، كان هناك فرع يطلق عليه «إدارة العمليات الخاصة» مهمتها القيام بالقتل والاغتيال.وتتمتع بمهارة خاصة فى تصوير الاغتيال على أنه حادث أو صدفة.

وحين طرد الجنرال جلوب من قيادة الجيش الأردنى فى أول مارس ١٩٥٥ أصيب رئيس الوزراء البريطانى أنطونى إيدن بحالة من الجنون، وحمّل عبد الناصر مسئولية هذا العمل، وكان رده عنيفا وأعلن حربا شخصية ضد عبد الناصر وقال : «إما هو أو نحن»، وقد عارض تفكير أنتونى ناتينج فى كيفية حل الصراع العربى الإسرائيلى حيث كان يميل ناتينج إلى حل المشكلة فى إطار الأمم المتحدة وهو ما يفيد بريطانيا أيضا إلا أن إيدن رفض قائلا له «ألا تفهم! إنى أريد تدميره! أريد قتله! ولا أريد بديلا.. وقد حاول وكيل الخارجية البريطانية «**إيفون كيركباتريك**» بعد ذلك بأيام نفس المحاولة إلا أن إيدن قال له : «لا أريد بديلا» فرد عليه وكيل الخارجية قائلا : لا أعتقد أن هناك فرعا فى الوزارة لهذا النوع من العمليات، وإذا كان لدينا مثل هذا الفرع فإنه ليس تحت إدارتى بالتأكيد.

يقول **جوردو بروك**، وهو أحد ضباط المخابرات البريطانية : «إن القيام باغتيال

ناصر لم يكن أبدا عملية سهلة وإن بعض المسئولين فى المخابرات كانوا لا يؤيدونها لأن المخابرات فى تلك الأيام وبعد الحرب العالمية الثانية لم تعد تعيش فى عصر «جيمس بوند» . ولكن إيدن تجاوز وزارة الخارجية وتجاهل سلوين لويد وزير خارجيته الذى يقال أنه تخلص من ملف خاص بعملية قتل ناصر كان فى مكتبه وذهب مباشرة إلى المخابرات واتصل بأحد كبار المسئولين فيها وهو «باتريك دين» الذى كان يتفق مع رأى إيدن فى ضرورة إزاحة ناصر من المسرح السياسى بأية وسيلة ممكنة ـ ويقول الكاتب أنه يبدو أن إيدن وباتريك دين لم يحولا الحصول على موافقة مدير المخابرات البريطانية «جون سينكلير» الذى كان ينظر إليه على أنه شخصية ضعيفة واعتمد على «جورج يونج الذى كان يتمتع بشهرة واسعة بعد اشتراكه فى الانقلاب الذى أطاح بحكومة محمد مصدق فى إيران سنة ١٩٥٣.

فى ١٥ مارس ١٩٥٦ بعث إيدن برسالة سرية للغاية إلى أيزنهاور يحذره فيها من خطط ناصر للسيطرة على العالم العربى كما أن المخابرات البريطانية ألحقت ذلك بمعلومات أن ناصر قرر محاربة إسرائيل وأنه اختار شهر يونيو لبدء الهجوم. وعلى أساس معلومات المخابرات البريطانية التى لم تكن موثقة ومشكوك فى صحتها قرر مجلس الوزراء البريطانى فى ٢١ مارس ١٩٥٦ الموافقة على اقتراح وزير الخارجية بالعمل لإقامة حكومة صديقة للغرب فى سوريا وبعد ذلك بثلاثة أيام وفى واشنطن درست لجنة خاصة من وزارة الخارجية والمخابرات المركزية الأمريكية ممثلة برئيسها آلن دالاس وجيمس إنجلتون وكيرميت روزفلت قدرة ناصر على حشد التأييد العربى لحربه ضد إسرائيل وتأثير ذلك عل إمدادات البترول العربى، واحتمالات الشيوعية. وفى ٢٨ مارس اتفق على تشكيل لجنة أمريكية بريطانية مشتركة تحت اسم «أوميجا» كان هدفها الأول تحذير عبد الناصر من نتائج تعاونه مع الاتحاد السوفيتى. ويقول «كيث كامبل» ضابط المخابرات أنه بحث أيضا تنفيذ عمليات سرية ضد ناصر وتقرر اتخاذ إجراءات عنيفة وتم الاتفاق على مؤامرة أنجلو أمريكية لزعزعة ناصر تشمل احتمالات قيام بانقلاب عسكرى فى سوريا إذا استمرت دمشق فى تأييد ناصر وأطلق على هذه العملية اسم كودى «ستراجل» «**Struggle**».

فى ٣١ مارس ١٩٥٦ التقى **جورج يونج** عددا من رجال المخابرات المركزية الأمريكية من بينهم **جيمس آيكل بيرجر** ـ مدير مكتبها فى القاهرة ـ وتتابعت الاجتماعات، وكان رأى المخابرات البريطانية أنه يجب البدء بعمليات شاملة ضد ناصر

وأنه يجب اعتبار مصر أداة فى يد الاتحاد السوفيتى ودعوا الأمريكان للتخلى عن الوقوف على السياج وأنهم إذا لم يتحركوا على الفور فذلك يدل على ضحالة المعلومات الأمريكية والتى وصفتها بـ «الزبالة» وكانت وجهة نظر الإنجليز أن سوريا هى مفتاح المنطقة وأن مصير الأردن ولبنان يتوقف على ما يجرى فى سوريا.

فى أول إبريل بغث مندوبو المخابرات المركزية الأمريكية بتقرير إلى واشنطن يوجزون فيه الموقف البريطانى والذى يلخصه كلام أحد ضباطهم : «مستعدة لخوض معركتها الأخيرة، ومهما تكن التكاليف فسوف ننتصر»، وفى الوقت نفسه لم تكشف لندن للأمريكان عن عملياتهم السرية المزمع القيام بها ولو أنها أوضحت أن هدفها الرئيسى هو إقامة حكومة سورية صديقة للهاشميين فى العراق واستنتج الأمريكيون أن بريطانيا قد تحدثت مع تركيا والعراق بشأن خططها. ومما جاء فى التقرير المخابرات الأمريكية : «نعتقد أن الحكومة البريطانية تدرس استخدام الخطط التالية أو بعضها : الصرف من الأموال العراقية لتأييد الأحزاب الصديقة للعراق فى سوريا، التأييد النشط لشق حزب البعث، إثارة القلاقل القبلية فى منطقة الجزيرة والاضطرابات الحدودية مع تركيا وإسرائيل مما يستدعى المساعدة العراقية لإعادة الاستقرار إلى سوريا والاستعانة بالأحزاب الصديقة للتسلل من لبنان. ولكن ضابط المخابرات الأمريكية **«ويلبور كرين إيفلاند»** ـ وهو بالمناسبة مؤلف كتاب «حبال من الرمال» «Ropes Of Sand» ـ، الذى كتب التقرير سخر من هذه الخطط البريطانية وإستبعد قدرة العراق على تنفيذها. وأضاف إيفلاند فى تقريره أن المخابرات البريطانية تتوقع أن تقوم إسرائيل بعمليات خاصة ضد مصر وتدمير أسلحتها الجديدة التى استوردتها من الاتحاد السوفيتى وأن تشن هجوما ضد غزة، ولكن الذى لم يعرفه إيفلاند حينذاك أن بن جوريون كان قد اقترح بالفعل على إيدن القيام بعملية مشتركة ضد ناصر مما مهد للتواطوء الذى تم بعد ذلك فى الهجوم على مصر سنة ١٩٥٦.

وشهدت هذه الفترة عودة التعاون الوثيق بين المخابرات البريطانية والمخابرات الإسرائيلية وشغلت امرأة رئاسة مكتب المخابرات البريطانية فى تل أبيب. بعد ذلك بدأت الحكومة البريطانية فى إعداد الرأى العام البريطانى والدولى وتهيئته لتنفيذ مؤامرتها ضد مصر وسوريا فقامت المخابرات البريطانية بتسريب أخبار عن تدفق الأسلحة السوفيتية والتشيكية إلى سوريا، ونقل بعضها مراسل جريدة «الديلى تلغراف» فى بيروت الذى كان عميلا سريا للمخابرات البريطانية وقد قامت المخابرات

الأمريكية بالتحقق من هذه المعلومات فوجدتها زائفة.

وبعث إيدن فى ١٥ مايو برسالة إلى أيزنهاور تتضمن معلومات المخابرات البريطانية بأن جمال عبد الناصر يخطط لقلب أنظمة الحكم فى العالم العربى خاصة صديقة الغرب. وبدأت المؤامرة ضد سوريا. ففى يونيو بدأ السفير البريطانى فى دمشق «**جون جاردنر**» بدعم الفئات الصديقة للعراق بتقديم الأموال للضباط المناوئين لليسار حتى يتمكنوا من التعاون مع السياسيين **ميخائيل إليان وجلال السيد** وكذلك مساعدة بعض الفئات القبلية على الحدود السورية العراقية.

كذلك عمل السفير البريطانى على ضمان تأييد الإخوان المسلمين، وهى الحركة التى قام بتأسيسها قبل الحرب العالمية الثانية الكاتب والرحالة ورجل المخابرات البريطانية «**د. فريا ستارك**» ودعم نشاطها فى مدينة الإسماعيلية من سنة ١٩٢٨ شركة قناة السويس العالمية عندما بدأ حسن البنا أول نشاط لها فى مصر.

ولكن ميخائيل إليان وبقية المتآمرين اضطروا للفرار من سوريا حين ارتد عليهم رد الفعل الوطنى فى سوريا. بعد ذلك قابل رئيس الأركان العراقى **اللواء غازى الداغستانى** فى جنيف **أديب الشيشكلى** - الذى سبق أن سقط حكمه سنة ١٩٥٤ - كذلك اجتمع الشيشكلى بعدد من ضباط المخابرات البريطانية فى بيروت الذين كانوا يعدون جماعات ضاربة لاغتيال الضباط اليساريين - يعنى الوطنيين -.

فى منتصف يوليو ١٩٥٦ سحب العرض الغربى بتقديم قرض لبناء سد أسوان (السد العالى)، وكان رد عبد الناصر التفكير بتأميم شركة قناة السويس واحتياطيا بعث بمجموعة من ضباط المخابرات إلى مالطا وقبرص- وكانت العلاقات بين عبد الناصر والأسقف مكاريوس وطيدة جدا وكانت مصر تؤيد نشاط **منظمة أيوكا** باعتبارها إحدى حركات التحرير، كما كانت العلاقات جيدة مع **دوم منتوف** رئيس وزراء مالطة - وذلك لتقييم احتمالات الرد العسكرى البريطانى ولمعرفة تفاصيل حجم ووضع القوات البريطانية فى المنطقة.

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن عبد الناصر فى خطاب جماهيرى، وصف فى لندن بأنه «هستيرى»، تأميم شركة القناة ومن وجهة النظر القانونية لم يكن ما قام به أكثر من شراء أسهم الشركة. فى تلك الليلة لم يخفى إيدن مرارته من هذا القرار وهو يستقبل زائريه **الملك فيصل** ملك العراق ورئيس وزرائه **نورى السعيد** وكانت نصيحته لإيدن : «لم يبق أمامك سوى طريق واحد هو أن تضرب وأن تضرب بعنف الآن، وإلا فسيكون

كل شيء متأخرا. «وما أن غادر ضيوفه حتى عقد إيدن مجلسا للحرب (مجلسا عسكريا) استمر حتى الساعة الرابعة صباحا، ومما قاله إيدن فى تلك الليلة : «لن أسمح لناصر أن يضع يده على «زورنا » (قصبة تنفسنا) لابد من تدمير موسولينى المسلم.. أريد إزاحته ولا اكتراث على الإطلاق إذا سادت مصر الفوضى والدمار». وشكل إيدن على الفور ما سمى «بلجنة مصر» للإشراف على الرد وإدارة الأزمة خاصة إذا تقرر أن تنتهج بريطانيا وحدها سياسة مستقلة دون مشاركة أمريكية أو بقية الحلفاء الغربيين برئاسة سكرتير مجلس الوزراء «**نورمان بروك**» وعضوية بعض الوزراء وكبار الموظفين وكان الهدف الرسمى لهذه اللجنة هو أن يؤدى استخدام الدبلوماسية الحاسمة وعرض القوة العسكرية معا لإسقاط ناصر، اختير عدد من العسكريين لوضع مشروع خطة أطلق عليها «موسكتيرز Musketeers»(*) حصر تداولها بين عدد قليل من كبار المسئولين - وللأعين فقط - ولم تبلغ واشنطن حليفة بريطانيا الأقرب، ونسقت مع المخابرات الفرنسية بسرية تامة لتحقيق الخطة. وفى الوقت نفسه شكلت لجنة أخرى «**لجنة دووس - باركر**» الاستشارية من الخارجية البريطانية لاستخدام الوسائل غير العسكرية فى الدعاية والإعلام ومواجهة الإعلام المصرى. وتبنت اللجنة خطة «للدعاية السوداء» واختراق وسائل الإعلام الإقليمية بهدف تقليل نقد السياسة البريطانية فى المنطقة حتى أنه طلب من هيئة الإذاعة البريطانية المعروفة باستقلالها ولو نظريا على الأقل بتبنى سياسة إعلامية أشد عدوانية، وأطلقت هذه اللجنة وغيرها من فروع المخابرات البريطانية حملة من الدس والوقيعة وبث المعلومات الخطأ بواسطة الجرائد ووكالة الأنباء العربية - وهى وكالة أنباء كانت مدعومة من المخابرات البريطانية - ومختلف وسائلها فى كل الشرق الأوسط. بل عمدت هذه الحملة إلى طباعة منشورات مزورة باسم هيئة الاستعلامات المصرية تدعو فيها إلى السيطرة على الأقطار العربية وعلى صناعة النفط بواسطة مصر، ومن اختراعات الدعاية البريطانية التى استخدمت فى هذه الحملة فضح وجود معسكرات اعتقال مصرية يشرف عليها النازيون السابقون.

(*)بعد تأميم القناة وفى (بونكر) تحت الأرض فى لندن وضعت خطة لعملية عسكرية فرنسية - بريطانية ضد مصر أطلق عليها اسم «موسكتيرز» لخصت فيها كل التفاصيل، ومن بينها من سيتولى القيادة العسكرية، وكانت من نصيب الانجليز حيث تولى الجنرال «كاتلى» رئاسة الأركان، ونائبا له الجنرال الفرنسى «بارجو»، وان تكون القوات البرية بقيادة الأميرال الانجليزى «ستوكول»، وأن يكون مساعده الجنرال الفرنسى «بوفر»، وهكذا قبل الفرنسيون أن يكونوا تحت رحمة الانجليز.

وأُفتتح فى عدن ما سمى «صوت مصر الحرة» بدأت تبث برامجها فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦ ـ واعتقدت السلطات فى مصر حينذاك أن هذه الإذاعة تعمل فى فرنسا وهو ما سارعت إلى تأييده المخابرات البريطانية للتعمية والتمويه، إلا أنه أتضح بعد ذلك أن الذين كانوا يديرون هذه المحطة هم **آل أبو الفتح**. الذين كانوا يتعاونون مع جميع الأجهزة الغربية الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والسعودية كذلك على حد سواء.

وتتابعت خطوات المخابرات البريطانية فى حملتها ضد الرئيس جمال عبد الناصر وهدفها الأول هو التآمر على اغتياله ويتساءل البعض إذا كان أنطونى إيدن قد أصدر أمراً مكتوبا للمخابرات باغتيال عبد الناصر أو أنه اكتفى بتعليمات وأوامر شفوية.

ولكن بعض ضباط المخابرات البريطانية كانوا يشكون فى جدوى هذه السياسة وينتقدونها ويعتقدون أنها لن تنتهى بأى نتيجة، وفى أول يوم حضر فيه إلى «**برودواى**» (إسم أحد مكاتب المخابرات) «**ديك وايت**» مدير المخابرات الجديد حذره ضابط المخابرات «**جاك أسيتون**» مما يجرى فى الشرق الأوسط من عمليات يجب أن تتوقف وأن أكثرها ليس سليما أو أمنيا».

ولكن الذى حدث هو انه استبعد كل الذين لا يؤيدون رئيس الوزراء والمخابرات فى سياستهم العدائية والدموية ضد عبد الناصر، وحدث ما هو أكثر من ذلك.

فقد تطورت العلاقة البريطانية مع الموساد وإسرائيل إلى درجة التواطؤ، وأرسل «**نيكولاس إليوت**» مندوبا للمخابرات البريطانية إلى تل أبيب لإقامة نظام اتصال مأمون، وأقيم خط مباشر للإتصال بين إيدن وبن جوريون والمخابرات العسكرية الإسرائيلية وجرى استخدام نظام اتصال سرى للغاية يتجاوز وزارة الخارجية للإتصال مع الفرنسيين أيضا.

عرفت المخابرات المركزية الأمريكية أن بريطانيا تخفى شيئا، و«تتقوقع داخل صدفة»، وأن ضباطها لا يريدون إشراك زملائهم الأمريكيين فى المعلومات.

فى هذه الأيام الخطيرة اجتمع النائب البريطانى المحافظ «**روبرت بوثين**» برئيس الوزراء البريطانى وسمع منه خططه وسياساته نحو مصر وعبد الناصر، وبعد هذه المقابلة قام النائب المحافظ بزيارة وكيل وزارة الخارجية البريطانية «إيفون كيركباتريك» وقال له : أعتقد أن رئيس وزرائنا مجنون! فرد عليه كيركباتريك «كنت أستطيع أن أؤكد ذلك منذ أسابيع!.

ولم تتوقف المحاولات البريطانية عن استعداء أمريكا ضد عبد الناصر، واعتباره خطرا يجب استئصاله.

قام «**جورج يونج**» بثلاث زيارات لواشنطن لإقناع **الأخوين دالاس** ـ أحدهما «**جون**» وزير الخارجية، والثانى «**آلن**» مدير المخابرات ـ بأن عبد الناصر هو الذى يفتح أبواب الشرق الأوسط أمام الاتحاد السوفيتى. وفى أحد الاجتماعات قام «يونج «بإبلاغ المخابرات الأمريكية بأن بريطانيا والعراق سوف يقدمان على تدبير انقلاب فى سوريا، وعندئذ وافقت المخابرات الأمريكية على وجهة نظر المخابرات البريطانية فى هذه النقطة، وأصرت على عودة عملية «إستراجل «**Struggle**»، والتى تهدف إلى تنفيذ الانقلاب. وطلب ميخائيل إليان من إيفلاند ومن «آرشى روزفلت»مندوب المخابرات المركزية الأمريكية مبلغ نصف مليون دولار وفسحة ثلاثون يوما لإقامة نظام جديد وتحدد توقيت الانقلاب فى نهاية شهر أغسطس ١٩٥٦.

ومضت المخابرات البريطانية فى تشكيل حكومة ظل مصرية بعد أن منحها إيدن تفويضا فى هذا الاتجاه، فاتصلت ببعض المحيطين باللواء محمد نجيب الذى كان قد عُزل من منصبه كما اتصلت ببعض رجالات حزب الوفد وبعض السياسيين كما سبق أن أوضحت، لكن السفير البريطانى فى القاهرة والمخابرات العسكرية البريطانية كانوا يعتقدون بأنه لا يوجد فى مصر أى بديل يمكن أن يتصدى لجمال عبد الناصر.

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦ قام عدد من المسئولين ورجال المخابرات البريطانيين بلقاء عدد من الشخصيات المصرية فى جنوب فرنسا، وفى جنيف تم لقاء آخر بين ضباط فى المخابرات البريطانية وأعضاء من حركة الإخوان المسلمين فى مصر.

وقيل فى هذه الاجتماعات إن **اللواء محمد نجيب** سينطلق من بيته، المعتقل فيه، للاستيلاء على الرئاسة وإن بعض الضباط المنشقين يتفاوضون مع بعض المدنيين لاغتيال جمال عبد الناصر وإقامة حكومة جديدة برئاسة **محمد صلاح الدين** وزير الخارجية الوفدى السابق، وذكر أيضا اسم على ماهر وأن فى جيبه أعضاء الوزارة الجديدة، وبرزت أسماء مجموعة من الضباط المتآمرين بقيادة البكباشى **حسن صيام** قائد إحدى كتائب المشاة.

ولكن الوزير البريطانى «**جوليان إيمرى**» كان يفضل اختيار **الأمير محمد عبد المنعم** ابن الخديوى السابق عباس حلمى الذى عزلته بريطانيا من الحكم لميوله الوطنية

سنة ١٩١٤، وأن يعهد **لأحمد مرتضى المراغى** برئاسة الحكومة، وكان يقيم فى بيروت، بعد أن فر من مصر. وقد قام المتآمرون بإبلاغ «إيمرى» أنهم لن يتحركوا إلا بعد أن تزحف القوات البريطانية والفرنسية فى اتجاه القاهرة. وكان أهم شخصية اعتقد الإنجليز أنهم نجحوا فى تجنيدها هو قائد الجناح **عصام الدين محمود خليل** مدير مخابرات الطيران المصرى الذى اجتمع فى روما مع أحد أبناء العائلة المالكة محمد حسين خيرى و بعد ذلك بأسابيع فى بيروت اجتمع خليل مع مدير المخابرات البريطانية فى لبنان «**جون فارمى**».

وكان عصام الدين محمود خليل يبلغ كل ما يتعلق بهذه الاتصالات وكلفه عبد الناصر بمتابعة الاتصال بهم لكشف مخططاتهم ونواياهم هم والأمريكان والفرنسيين وكان يتسلم فى كل مقابلة مبلغ من الجنيهات الإسترلينية كان يسلمها لخزينة الرئاسة وبعد أن قرر عبد الناصر فضح هذه المؤامرة قمت بأوامر من الرئيس عبد الناصر بتسليم المبالغ كلها وكانت تقارب من المائة و سبعين ألف جنيه، وحسبما أذكر ١٦٦ ألف جنيه إسترلينى، للسيد حسن عباس زكى وزير الخزانة فى ذلك الوقت لإيداعه فى خزينة الدولة، كما تقرر أن يتم صرف هذه المبالغ لتعويض المتضررين من شعب بور سعيد نتيجة العدوان عليهم.والأوراق الرسمية الخاصة بهذه القضية محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وفى مكتب وزير الخزانة بلاظوغلى حيث تسلم منى المبالغ هناك.

وفى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦ تلقت المخابرات البريطانية أولى هزائمها فى حربها ضد عبد الناصر، حين أعلنت السلطات المصرية الكشف عن شبكة مخابرات بريطانية والقبض على أعضائها، منهم «**جيمس سوينبرن**» المدير التجارى لوكالة الأنباء العربية والذى أدلى باعترافات كاملة عن دوره ونشاطاته كجاسوس بريطانى وعدد آخر من البريطانيين الذين كانوا يعملون فى مصر تحت غطاء أعمال تجارية. وبعد هذه الضربة التى تلقتها المخابرات البريطانية فقدت رصيدها كله فى مصر ولم يبق لها أحد من عناصرها الذاتية.

وفى محاولة جديدة لاغتيال جمال عبد الناصر اضطرت إلى الاستعانة بعميل من خارج إطاراتها، فاتصلت بالصحفى البريطانى «**جيمس موسمان**» مراسل الدايلى تلغراف فى القاهرة والذى كان يعمل من قبل فى هيئة الإذاعة البريطانية ال «BBC» وطلبت منه التعاون معها وحين تردد الصحفى قال له ضابط المخابرات البريطانى فى القاهرة «يجب أن تقوم بهذا العمل فنحن على وشك الدخول فى حرب مع مصر»، وحين وافق الصحفى على

التعاون طلب منه أن يضع رزمة ملفوفة فى مكان معين على بعد اثنى عشر ميلا من القاهرة، وكانت الرزمة تحتوى على مبلغ عشرين ألف جنيه إسترلينى رشوة لطبيب عبد الناصر ليقوم باغتياله بالسم. وهذه كانت أخطر المحاولات البريطانية .. تلك المحاولة التى اعتمدت على قيام أحد الأطباء بدس السم لعبد الناصر، وكان الميجور فرانك كوين رئيس فرع «Q» فى المخابرات قد أعد هذا السم وطلب أن يوضع السم فى الشوكولاته التى يعدها محل جروبى المشهور فى القاهرة، وتم الحصول على دستة من علب جروبى لوضع السم فى قاعدة محتوياتها من الشوكولاته، وبعد عدد من التجارب لئلا يفسد السم من تغير درجات الحرارة تمكن «كوين» من التوصل إلى الوصفة الملائمة، وحين أبدى قلقه من أن يتناول الشوكولاتة بعض الأبرياء ممن يحيطون بالهدف قيل له «ألا يقلق فالخطة محكمة». وتم تسليم العلب بالفعل ولكنها لم تصل أبدا إلى هدفها المطلوب حيث كان الطبيب هو أحد ضباط المخابرات العامة المصرية.

و كانت هناك خطة أخرى. فقد وضع فرع «الخدمات التقنية» فى المخابرات البريطانية فى لندن خطة جديدة لاغتيال عبد الناصر بالغاز لسهولة استخدامه، وادعت المخابرات البريطانية بأن لها عميلا فى القاهرة يستطيع الوصول إلى أحد مقرات عبد الناصر، وكانت الخطة هى وضع أنابيب من غاز الأعصاب داخل نظام التهوية، ولكن تنفيذ العملية كان يتطلب كميات ضخمة من الغاز، فاستبعدت على أساس أنها غير عملية. وقد كشف هذه المحاولة مدير المخابرات البريطانية الأسبق «موريس أولدفيلد» والذى كشف أيضا أن إيدن قرر العدول عنها لأنه لم يستطع استخدام الغاز، فمن المعروف أن إيدن اشترك فى الحرب العالمية الأولى التى استخدم فيها الغاز السام، وأنه كان يعتبرها من جرائم الحرب، ولكنه فى سنة ١٩٥٦ لم تثقل عليه أى هواجس باستخدام وسائل سخيفة أخرى للاغتيال والقتل.

ثم كانت هناك خطة أخرى أعدتها مؤسسة وزارة الدفاع لأبحاث المفرقعات وتطويرها علبة سجائر تطلق سهاما سامة وقد جربت هذه الوسيلة على بعض الماشية للتأكد من فاعليتها، وحين أطلق السهم وأصاب الماشية اصطكت ركبها وغمغمت أعينها وعلا الزبد ثم بدأت تتساقط على الأرض وهى تفارق الحياة.

كما أن الفرنسيين والإسرائيليين أعدوا بدورهم عددا آخر من مؤامرات الاغتيال. فقد وضع مدير المخابرات الفرنسية «**بيير بورسيكوت**» (الاشتراكى)، من رجال المقاومة

الفرنسية السابقين ـ خطة تنطلق بموجبها مجموعة من الكوماندوز من مقر السفارة الفرنسية فى القاهرة لتعبر النيل بالقوارب المطاطية وتهاجم مقر مجلس قيادة الثورة على الضفة الأخرى من النيل، وحدد الأول من سبتمبر ١٩٥٦ لتنفيذ العملية ولكن أجل الموعد، ثم عدل عن العملية.

أما المحاولة الإسرائيلية فقد استخدمت جرسونا يونانيا كان يقوم بخدمة الحفلات التى يحضرها الرئيس عبد الناصر وكلفته بوضع حبة السم فى فنجان الرئيس عبدالناصر ولكن حين اقترب الجرسون منه اهتزت يده وتملكته رعشة شديدة فعدل عن فعلته واعترف بما كلف به. وهذه القضية وثائقها محفوظة فى سجلات النيابة العامة والمخابرات العامة والمباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

بعد هذه المحاولات الفاشلة والتى لم يبق أمام إيدن سوى طريق واحد هو الاعتداء العسكرى على مصر.

فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ نظم «**بيير بورسيكوت**» مدير المخابرات الفرنسية اجتماعا فى «سيفر» من ضواحى باريس حضره **سلوين لويد** وزير خارجية بريطانيا **وباتريك دين** من المخابرات البريطانية **ودافيد بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريس** عن إسرائيل ورئيس الوزراء الفرنسى **كريستيان بينو** ووزير خارجيته **جى موليه**، استمر الاجتماع من السابعة مساء حتى منتصف الليل وتم فيه التواطوء بين الأطراف الثلاثة على تفاصيل العدوان الثلاثى على مصر بموجب اتفاقية أطلق عليها اسم المكان «اتفاقية سيفر». وفى هذا الاجتماع عقد أيضا تحالف فرنسى ـ إسرائيلى تعهدت فيه فرنسا ببيع الطائرات النفاثة وتقديم المعلومات العلمية والتقنية لبناء مفاعل نووى فى إسرائيل.

عهد إلى «**بول بولسون**» بقيادة طاقم المخابرات البريطانية الذى سينزل على الشاطئ المصرى مع أول موجة من جنود الغزو. وكان الطاقم يتكون من وحدة تقوم بتشكيل حكومة دمى بعد الإطاحة بعبد الناصر ووحدة أخرى للقيام بمهام تخريب ضد المنشآت، ووحدة للتحقيق مع الأسرى المصريين، ووحدة لرصد ردود الفعل السوفيتية الدبلوماسية وغيرها. وعقد اجتماع على مستوى عال حضره إيدن ولجنة رؤساء الأركان وبحثت فرضية نجاح التآمر على قتل ناصر، وحين قال فى الاجتماع أحد الضباط البريطانيين وهو يضحك : «إن البلطجة ليست على أجندتنا!» افترت أسنان إيدن عن ضحكة واسعة. وفى تلك الفترة كانت المخابرات البريطانية قد فقدت كل عملائها فى

مصر فتقرر إرسال طاقم من ثلاثة رماة من لندن لاغتيال عبد الناصر، وبالفعل دخل مصر هؤلاء الثلاثة ولكنهم عجزوا عن عمل أى شىء فغادروا من حيث أتوا. وفى الوقت نفسه وصلت معلومات للمخابرات المصرية بوجود مرتزق ألمانى استأجرته المخابرات البريطانية للقيام بعملية، لكنه اختفى قبل أن تقبض عليه السلطات المصرية، ويعتقد انه هرب تحت غطاء دبلوماسى.

كانت هناك خطة بريطانية لاستخدام قوات طيران خاصة بعد بدء الغزو لقتل الرئيس عبد الناصر أو لأسره، ولقد كان للفرنسيين دورا فى كل هذه المخططات الفاشلة من البداية للنهاية.. فقد جرب رجال الضفادع البحرية الفرنسية الوصول إلى الرئيس عبد الناصر ولكنهم لم يملكوا أية معلومات تمكنهم من الوصول إلى الهدف. وفى نوفمبر ١٩٥٦ كانت هناك محاولة فرنسية ثانية ولكنها فشلت أيضا بعد أن تمت تصفية عملاء المخابرات الفرنسية فى القاهرة.

وفى داخل مصر كان من المنتظر أن يقوم أعداء الرئيس عبد الناصر بالتحرك؛ فاجتمع الضابط **حسن صيام** المتآمر العسكرى الرئيسى بالوزير الوفدى **عبد الفتاح حسن** لبحث ما يمكنهم عمله، فطلب الواحد من الآخر أن يبدأ هو بالخطوة الأولى، وفى الوقت نفسه انتقل **مرتضى المراغى** من بيروت إلى قبرص ـ القاعدة الرئيسية التى انطلقت منها القوات البريطانية. طلب **حسن صيام** من المتآمرين المدنيين أن يطلبوا مقابلة عبد الناصر ولكنهم رفضوا القيام بأى حركة قبل أن يكون العسكريون قد تخلصوا منه. ويتذكر أحد ضباط المخابرات البريطانيين أن ضباط مصريين معارضين لعبد الناصر زودوا بأسلحة كانت مخبأة فى بقعة مناسبة قريبة من القاهرة ولكنها كانت غير صالحة للاستعمال. ووثائق هذا الموضوع محفوظة فى أرشيف القيادة العامة للقوات المسلحة والمباحث الجنائية العسكرية والمباحث والمخابرات العامة وسكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

انتهت حرب السويس والعدوان الثلاثى وكل المؤامرات ضد ناصر بالفشل. وأعلن «**جورج يونج**» ضابط المخابرات البريطانية : «لقد انهار كل شىء، وأصبحت رجلا عجوزا فى ليلة واحدة!. وقال ما اعتقد معه أنها نهاية بريطانيا ونفوذها فى المنطقة.

لكن حقد إيدن لم ينته حتى اللحظات الأخيرة، ففى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ طلب من المخابرات البريطانية استئناف محاولاتها لاغتيال عبد الناصر، وكان ذلك هو آخر أوامره

قبل أن يعتكف فى منزل «**أيان فليمينج**» مخترع روايات جيمس بوند، وعندها حزم مدير المخابرات البريطانية فى بيروت «**دونالد براتر**» حقائبه وعاد إلى لندن على الفور وهو يقول «البلطجة على الأجندة»، فقد أعطى إيدن موافقته لعملية ـ مجهولة حتى الآن أسماء وخطة ـ لعدد من الضباط المصريين المعادين لعبد الناصر تحت قيادة ضابط مجهول سمى «يارو»، يمكنهم إستخدام أسلحة كانت مخبأة قريبا من القاهرة.

وفى سنة ١٩٧٥ قامت لجنة من مجلس الشيوخ الأمريكى بالتحقيق فى إشاعات عن تجاوزات المخابرات الأمريكية وسوء استخدامها لسلطاتها وأنها استهدفت اغتيال عبد الناصر هى أيضا. فقد نقل عن **آلن دالاس** قوله مهددا : قل للكولونيل ناصر صديقك.. أنه إذا زوّدها.. فسنمزقه إلى نصفين!»، ولا يمكن الاستهانة بهذا التهديد لأن أعوان المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة أصبحوا أكثر عددا مما كان لبريطانيا، ولكن اللجنة لم تستطع الحصول على دليل على هذا الزعم، وعلى أى حال فإن «**مايلز كوبلاند**» الجاسوس الأمريكى ـ لاحظ أن الإنجليز يقولون عليه الجاسوس حيث أنه فعلا لم يكن ضابط مخابرات ـ، وأستاذ دس المعلومات الخطأ، يقول أنه اختير إعطاء جمال عبد الناصر علبة سجائر «كنت «التى كان يدخنها بعد أن تم تسميمها على يدى الدكتور «سيدنى جوتليب» رئيس دائرة الخدمات التقنية فى المخابرات الأمريكية بمادة «بويتلوليزم» التى تضمن القتل بعد ساعة أو ساعتين.

وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٧ أعلن جمال عبد الناصر فى احتفال جماهيرى فى بور سعيد عن الكشف عن مؤامرة أنجلو فرنسية لإعادة الملكية، وتبين أن الضابط عصام الدين محمود خليل مدير مخابرات القوات الجوية المصرية فى ذلك الوقت ـ، قام بتبليغ عبد الناصر بكل ما طلبته منه المخابرات البريطانية من اليوم الأول، واستمر فى خداعها بناء على تعليمات من عبد الناصر الذى أعلن أن بريطانيا دفعت لخليل ١٦٦ ألف جنيه إسترلينى، وأنه قرر صرف هذه الأموال تعويضا للمواطنين المصريين الذين تضرروا من أعمال القصف الذى أصاب بور سعيد من القوات البحرية البريطانية.

السد العالى ـ أزمة التمويل

■ مشروع السد العالى هو مشروع قديم يرجع الفضل فى طرحه إلى المهندس اليونانى «**دانينيوس**»، وقد سبق أن تقدم به لأكثر من حكومة مصرية قبل الثورة ولكنه لم يكن يلقى أدنى استجابة حتى على سبيل الوعد ببحث المشروع وجدواه الاقتصادية، وفى عام١٩٥٣ تقدم بمشروعه من جديد إلى مجلس قيادة الثورة، ولكنه هذه المرة حظى باهتمام كبير من جانب القيادة الثورية وكلف قائد الجناح جمال سالم عضو مجلس قيادة الثورة بتولى مسئولية هذا المشروع إلى جانب الفنيين فى المجالس والهيئات المتخصصة الذين سيتولون البحث والدراسة ... الخ.

لقد سبق أن وضعت القيادة الثورية التى تولت السلطة بعد يوليو ١٩٥٢ قضية التنمية على رأس اهتماماتها وفى مقدمة جدول أعمالها، وحرصت على إزالة أية عقبات كانت تعترض مساهمة رأس المال الوطنى أو الأجنبى فى التنمية، كما أصدرت فى شهر أكتوبر قانون، والذى تم بموجبه إنشاء المجلس الدائم للإنتاج كهيئة مستقلة تتبع لرئاسة مجلس الوزراء ويتولى مهمة بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية الكبرى التى يكون من شأنها تنمية الإنتاج على المستوى القومى، ووضع مخطط وطنى متكامل للتنمية الاقتصادية.

وبدأ هذا المجلس فى وضع الدراسات التفصيلية لعديد من مشروعات التنمية فى قطاعات الرى والتوسع الزراعى وتكرير البترول وخطوط أنابيب البترول وتنمية الثروة المعدنية والمواصلات وغيرها من القطاعات فى إطار رؤية بعيدة المدى للاقتصاد المصرى.

وبالتالى كان من الطبيعى أن يلقى مشروع السد العالى الاهتمام الواجب فى مجلس الإنتاج بعد أن تحمست له قيادة الثورة على المستوى السياسى، وبالفعل تم تشكيل لجنة فرعية تضم عددا من أعضاء مجلس قيادة الثورة وعدد من أعضاء مجلس الإنتاج من الخبراء والفنيين برئاسة جمال سالم لإجراء مزيد من البحث والدراسة لهذا المشروع، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات فى مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضر بعضها المهندس اليونانى دانينيوس، وإنتهت بعد دراسات مستفيضة إلى الإقرار بجدوى المشروع

وضرورة تنفيذه وقدمت أيضا توصيات بهذا المعنى لمجلس قيادة الثورة الذى وافق من حيث المبدأ على تنفيذ المشروع والبدء فى اتخاذ الخطوات العملية فى هذا الشأن.

وكانت الخطوة الأولى هى تنظيم سلسلة من المحاضرات عن السد العالى، وبدأت بمحاضرات وندوات فى نادى ضباط الجيش بالزمالك تحدث فيها عدد من المهندسين المتخصصين وشرحوا أبعاد المشروع وما ينتظر منه من عائد، كما عقدت سلسلة محاضرات أخرى فى نقابة المهندسين، وفى جمعية المهندسين المصرية استهدفت كلها تهيئة الرأى العام على المستويات العلمية والسياسية والشعبية لهذا المشروع.

لقد تمثل العائق الأساسى الذى حال دون بحث أو تنفيذ مشروع بهذا الحجم فى عهود ما قبل الثورة فى غياب الاستقرار السياسى، على سبيل المثال فقد كان هناك مشروع كهربة خزان أسوان، وهو مشروع كان محل مزايدة بين الأحزاب فى برامجها، وتستخدمه كأداة للدعاية ووسيلة للوصول إلى السلطة ثم سرعان ما يطاح بها ويطوى المشروع فى غياهب النسيان لتأتى حكومة حزبية أخرى تجدد نفس السيناريو، فلما جاءت الثورة قامت بتنفيذ فورى لمشروع كهربة خزان أسوان، وعملت فى الوقت نفسه على إشراك مكاتب استشارية أجنبية فى دراسة مشروع السد العالى إلى جانب الخبراء المصريين الذين يمتازون بقدرات وكفاءات كبيرة وعالمية أيضا فى هذا المجال، وكل الدراسات أكدت سلامة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية لمستقبل مصر، وكان من بين من تولى دراسة المشروع بصورة رسمية البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وقد أعد بالفعل دراسة قدمها **يوجين بلاك**، كان ملخصها أن حالة الاقتصاد المصرى تسمح بإتمام مشروع السد العالى.

كما جاء خبراء من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا للتنسيق مع المجموعة المكلفة ببحث المشروع، وتولى كل من المهندسين **محمد صدقى سليمان ومحمود يونس وسمير حلمى وأحمد عبده الشرباصى وإبراهيم زكى قناوى وموسى عرفة** وآخرين التنسيق مع هؤلاء الخبراء وتقديم التسهيلات اللازمة لهم لوضع الدراسات المطلوبة حول المشروع.

إن أهم الآثار التى يمكن أن تترتب على السد العالى هو إحداث تطوير هائل فى إنتاج الكهرباء الرخيصة ـ أهم فروع البنية الأساسية فى الإنتاج ـ، وتنمية الاستخدام الموسع للمصادر المائية وهو ما يساعد على إنشاء أول شبكة كهربائية موحدة للبلاد باستخدام أحدث التكنولوجيا التى توفرت فى ذلك الوقت، وثمة تنمية أخرى لا تقل أهمية إن لم

تزد تتمثل فيما يوفره السد العالى من طاقات ضخمة لتخزين مياه النيل أمام السد، وهو ما يساعد على حل مشكلة نقص المياه فى سنوات الجفاف وتوفير المياه التى كانت تهدر فى البحر فى مواسم الفيضان، وحماية مصر من أخطار الفيضانات العالية، واستصلاح حوالى تسعمائة واثنا عشر ألف فدانا بفضل المياه التى أمكن تخزينها أمام السد وتحويل تسعمائة وثلاثة وسبعين ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم إضافة إلى زيادة المساحات المزروعة بالأرز دعما لعائدات التصدير للمنتجات الزراعية، وفى نفس الوقت فإن اكتمال عملية التخزين التدريجى فى بحيرة ناصر يفتح الطريق لإقامة العديد من المشروعات التكميلية فى مجال استصلاح الأراضى والانتقال من الوادى الضيق علاوة على تنمية الثروة السمكية، وتجدر الإشارة إلى أن **مشروع توشكى** الذى يجرى تنفيذه حاليا يعد فى حقيقته أحد ثمار السد العالى.

وقد يكون من المناسب أن أتعرض بشىء من التفصيل لقصة السد العالى :-

- بدأ التفكير فى المشروع فى نهاية سنة ١٩٥٢ - المهندس اليونانى المصرى دانينيوس.
- بدأ تنفيذ المشروع فى ٩ يناير ١٩٦٠.
- انتهت المرحلة الأولى فى منتصف مايو ١٩٦٤ بتحويل مياه النهر إلى قناة التحويل.
- فى منتصف أكتوبر١٩٦٧ ارتفع جسم السد إلى منسوب ١٧٢ متر، وانطلقت الشرارة الأولى من محطة كهرباء السد العالى فى ٩ يناير ١٩٦٩ بتشغيل ثلاثة توربينات.
- فى يوليو ١٩٧٠ اكتمل المشروع بتشغيل ١٢ توربين.
- بلغت تكلفة بناء السد العالى حوالى ٤٠٠ مليون جنيه، ولو أردنا بناءه اليوم سيتكلف ١٨ مليار جنيه. (حسب تقدير شيخ المهندسين إبراهيم زكى قناوى).
- السد بناء من رخام الجرانيت والرمال والطمى تتوسطه طبقة صماء من الطين الأسوانى.
- السد يغلق مجرى النهر على مسيرة حوالى سبعة كيلومترات إلى الجنوب من سد أسوان القديم ويحول المياه إلى مجرى جديد عبارة عن قناة مكشوفة تتوسطها ستة أنفاق متصلة فى نهايتها بمحطة كهرباء مزودة باثنى عشرة وحدة .
- سعة بحيرة ناصر ١٦٤ مليار متر مكعب منها ٣٠ مليار متر مكعب لاستيعاب الطمى بعد استمرار رسوبه لعدة قرون، و٣٧ مليار متر مكعب لمواجهة الفيضانات العالية،

و٩٧ مليار متر مكعب تمثل السعة الحية للخزان التى تضمن تصرف سنوى ثابت مقداره : ٨٤ مليار متر مكعب يخص مصر منها ٥٥,٥ مليار ويخص السودان ١٨,٥ مليار، والباقى ١٠ مليار مقدر أنه يفقد من حوض الخزان بالبخر والتسرب.

- عرض مجرى النهر عند موقع السد ٥٢٠ متر.
- طول السد عند القمة ٣٨٢٠ متر.
- أقصى ارتفاع للسد ١١١ متر.
- عرض قاعدة السد ٩٨٠ متر.
- عرض الطريق فوق السد ٤٠ متر.

البحيرة :

- طول البحيرة ٥٠٠ كيلومتر.
- متوسط عرض البحيرة ١١,٨ كيلومتر.
- مساحة سطح البحيرة ٥٩٠٠ كيلومتر مربع.
- أقصى سعة للتخزين فى البحيرة ١٦٤ مليار متر مكع.

مجرى التحويل :

- الطول الكلى لمجرى التحويل ١٩٥٠ متر.
- طول القناة الأمامية المكشوفة ١١٥٠ متر.
- طول الأنفاق شاملا محطة توليد الكهرباء ٣١٥ متر.
- طول القناة الخلفية المكشوفة ٤٨٥ متر.
- طول النفق ٢٨٢ متر.
- عدد الأنفاق ٦
- أقصى تصرف يمكن تمريره بمجرى التحويل ١١٠٠٠ مترمكعب/ ثانية.
- القطر الداخلى للنفق ١٥ متر.

محطة توليد الكهرباء :

- مجموع القوة المركبة ٢,١ مليون كيلووات.

- عدد الوحدات الكهربائية ١٢
- قوة كل وحدة ١٧٥٠٠٠ كيلووات.
- الضاغط التصميمى ٥٧,٥ متر.

القطاع العام والسد العالى :

المقاولون العرب :

حجم الأعمال التى أوكلت لشركة المقاولون العرب فى بناء السد العالى لم تتعدى نسبة ١٢٪ بميزانية لم تتعدى ٤٠ مليون جنيه من جملة التكاليف التى بلغت ٣٣٠ مليون جنيه.

والمقاولون العرب قامت بأعمال حفر وهدم. ولم يشرف **عثمان أحمد عثمان** على أى عملية بل كان المشرفون هم **أمين عمر وأحمد عوض**.

مصر للأسمنت المسلح :

كان حجم أعمالها ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٨٪ وهو يعادل مرة ونصف حجم الأعمال الذى أنجزته المقاولون العرب.

وأهم الأعمال كالتبطين للأنفاق وبناء محطات الكهرباء والستارة الرئيسية للحقن فقد قامت بها شركة مصر للأسمنت المسلح والهيئة العامة للسد العالى.

إن مشروعا بهذا الحجم كان فى حاجة إلى قرار سياسى جرىء، وكان جمال عبد الناصر يتمتع برؤية إستراتيجية بعيدة المدى، ولم يكن يتخذ القرار المتسرع ولم تكن مواقفه نابعة من رد الفعل، ومن ثم فقد استوعب كل النتائج التى توصلت إليها الدراسات الفنية المتخصصة لمشروع السد العالى وسعى إلى تحويله إلى «حلم قومى» يستأهل أن تجند له كل الطاقات والخبرات لوضعه موضع التنفيذ وبدأ يضعه فى جدول أعماله فى مناقشاته واجتماعاته مع كل المسئولين العرب والأجانب كما تداول بشأنه فى حواراته المستمرة مع الرئيسين **تيتو ونهرو**، وأخذ يبحث عن مصادر لتمويله، وبدا بعرضه على البنك الدولى للإنشاء والتعمير الذى أكد فى تقريره نشره فى شهر يونيو١٩٥٥ سلامة المشروع، وورد بهذا التقرير أيضا أن مصر اعتمدت ثمانية ملايين دولار لتنفيذ بعض الأعمال التحضيرية للمشروع وتشمل إنشاء خطوط للسكك الحديدية، ومساكن للعاملين فى الموقع، وفى أغسطس من نفس العام أصدر البنك تقريرا آخر يؤكد قدرة الاقتصاد المصرى على تنفيذ المشروع، وفى سبتمبر ١٩٥٥ أعلنت بعض الشركات

الألمانية الغربية والفرنسية والبريطانية تقدمها بعروض للمشاركة فى تنفيذ المشروع فى شكل «كونسورتيوم».

لقد بدا أن المشروع يحظى باهتمام فى الدوائر السياسية فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقد اعتبروه فرصة للربط بين دعم خطط التنمية التى بدأتها الثورة من جانب، وإقامة نظام إقليمى يضمن المصالح الغربية ويفتح الطريق للتسوية مع إسرائيل من جانب آخر.

وبدأ الاتحاد السوفيتى يدخل كطرف ثالث فى التنافس ـ خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية ـ ففى سبتمبر عام ١٩٥٥، وفى نفس وقت إعلان أنباء الصفقة صرح السفير السوفيتى فى القاهرة أن بلاده مستعدة للمساهمة فى بناء السد العالى،وحدد هذه المساهمة بالمعونة الفنية والمعدات وأموال يتم تسديدها بسلع خلال خمسة وعشرين عاما، وأدى ذلك إلى فزع كبير فى الغرب، وتحركت بريطانيا لتحذير واشنطن من التهديد السوفيتى القادم.

وقد اختار عبد الناصر أن يختبر نوايا الغرب مرة أخرى بعد أن فشلت محاولات الحصول على السلاح منه فبدأ **الدكتور عبد المنعم القيسونى** وزير الاقتصاد سلسلة من الزيارات للعواصم الغربية وجرت العديد من المفاوضات، أسفرت عن اتفاق من حيث المبدأ أعلنته الخارجية الأمريكية فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ ويقضى بأن يتولى كل من البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمويل مشروع السد العالى بتكلفة تبلغ ١,٣ مليار دولار يتم توزيعه كالتالى:

١ـ تقديم ٧٠ مليون دولار للمرحلة الأولى فى المشروع (تقدم الولايات المتحدة مبلغ ٥٦ مليون دولار، وتقدم بريطانيا مبلغ ١٤ مليون دولار).

٢ـ تقديم ٢٠٠ مليون دولار للمرحلة الثانية فى صورة قرض من البنك الدولى بالإضافة إلى ١٣٠ مليون دولار أخرى كقرض من الولايات المتحدة الأمريكية ومبلغ ٨٠ مليون دولار قرضا من بريطانيا، على أن تدفع فى صور أقساط سنوية بفائدة ٥٪ تسدد على مدى أربعين سنة.

٣ـ باقى المبلغ تتحمله مصر بالعملة المحلية.

٤ـ يضاف إلى ذلك منحتين الأولى من الولايات المتحدة وقدرها عشرين مليون جنيه والثانية من بريطانيا وقدرها خمسة ونصف مليون جنيه.

وفى الوقت الذى كانت فيه المفاوضات حول تمويل السد العالى تتخذ هذا المسار الإيجابى على السطح كانت العلاقات السياسية بين مصر من جانب وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا من جانب آخر تتخذ مسارا مختلفا بسبب معركة الأحلاف وصفقة الأسلحة والاعتداءات الإسرائيلية على غزة وغيرها كما أوضحت، وقد بدا واضحا حرص الدولتين على امتلاك أوراق ضغط على ثورة يوليو تتعارض والإستراتيجية التى انتهجتها الأخيرة بشأن استقلالية قرارها والإصرار على استكمال التحرر من أية ضغوط أجنبية، وجاءت الشروط التى وضعتها الدولتان لتنفيذ اتفاق تمويل السد العالى مؤكدة لهذا الاتجاه، فقد اقترن العرض السابق بالشروط التالية:

١ـ أن تركز مصر برنامجها التنموى على السد العالى بتحويل ثلث دخلها القومى ولمدة عشر سنوات لهذا المشروع مع فرض رقابة على المشروعات الاقتصادية الأخرى.

٢ـ وضع ضوابط للحد من زيادة التضخم والإنفاق الحكومى، وفرض رقابة على مصروفات الحكومة المصرية وعلى الاتفاقيات الأجنبية أو الديون الخارجية. وألا تقبل مصر قروضا أخرى أو تعقد اتفاقيات فى هذا الشأن إلا بعد موافقة البنك الدولى.

٣ـ الاحتفاظ بحق إعادة النظر فى سياسة التمويل فى حالات الضرورة.

وأثارت هذه الشروط غضب الرئيس عبد الناصر، فقد كانت أشبه بالوضع الذى كان سائدا فى عهد الخديوى إسماعيل، وأنتج ذلك كله حالة فقدان الثقة فى إمكانية معاونة الولايات المتحدة فى تنفيذ المشروع، وانتهى الرئيس إلى تقدير موقف اقتنع به بهذا المعنى، لكنه حرص على تفادى المواجهة لآخر لحظة حتى يتكشف الموقف الأمريكى بوضوح وجلاء وصراحة فى ضوء الرسائل المتكررة التى حملتها القنوات الخلفية والزيارات الرسمية للمسئولين الأمريكيين، والتى أكدت حقيقة واحدة هى إصرار الجانب الأمريكى على التحكم فى سياسات الثورة ودفعها إلى مسار يخدم الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الغرب فى الأساس، وخاصة فيما يتعلق بالتفاهم مع إسرائيل، وكان ذلك يجرى بتنسيق محكم مع الجانب البريطانى تكشفت أبعاده فى أكثر من مناسبة وكما كشفته الوثائق الأمريكية والبريطانية التى نشرت مؤخرا.

وفى هذا الإطار استقبل الرئيس جمال عبد الناصر **يوجين بلاك** رئيس البنك الدولى، وبعد مفاوضات وافق عبد الناصر فقط على أن يكون للبنك الدولى حقوق معقولة فى تفقد الإجراءات التى سوف تتخذها مصر للحد من التضخم ـ عقد اتفاق أعلن فى ٨ فبراير ١٩٥٦ يقدم البنك بموجبه قرض قيمته مائتان مليون دولار على أن يتوقف تنفيذه على التوصل

إلى اتفاق آخر مع لندن وواشنطن حول الشروط التى أعلنوها لتقديم المساعدة.

وفى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٥٦ استقبل الرئيس عبد الناصر السفير أحمد حسين سفير مصر فى واشنطن فى استراحة برج العرب غرب الإسكندرية، ودار الحديث حول الموقف الأمريكى من تمويل مشروع السد العالى، وكان **أحمد حسين** معروفا بميوله الأمريكية، ومن أنصار تطوير العلاقات والتعاون مع واشنطن وقد حاول فى هذا الاجتماع أن يبرر موقف **جون فوستر دالاس** وزير الخارجية الأمريكى الذى اتسم بالمماطلة والتعنت وأخذ يسهب فى تفسير الضغوط التى يتعرض لها من الدوائر الصهيونية وبعض رجال الكونجرس الأمريكى، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر كان يدرك فى قرارة نفسه أن الأمر لا يخرج عن حدود المناورة، وأن أمريكا لن تقدم على المساهمة فى تنفيذ المشروع، وتمسك أحمد حسين بموقفه ومحاولاته للتفسير والتبرير، وبعد أن استمع له عبد الناصر مطولا بادره قائلا :

«حسنا (قالها بالإنجليزية **All Right**) سأعطيك الفرصة لكى تثبت شيئا من أجل مصر يا أحمد، ترجع لدالاس وتقول له إنك قبلت بجميع شروطه، ثم لاحظ ردود فعله، وحانشوف إيه اللى حا يجرى بعد كدة ؟».

وأسقط فى يد أحمد حسين واستفسر من الرئيس عما إذا كان لا يريد أن يعدل من الشروط الأمريكية.

فقال له عبد الناصر : «لا تعديل فى الشروط، وأنت مفوض تفويضا كاملا ومعاك **Carte blanche** وتقول لدالاس :

«إننى قبلت بشروطكم وبأن يتجدد الالتزام الأمريكى تجاه السد العالى سنويا، لكنى أحذرك يا أحمد إياك أن تقول أو تفعل أى شىء يمس كرامة مصر؛(*) وهذا لسبب واضح تماما هو أننا لن نحصل على السد العالى من الأمريكان».

(*) اعترف جان بول كالون المستشار القانونى لوفد فرنسا فى مفاوضات التأميم مع مصر فى شهادته: بأن الغرب ارتكب حماقة بعدم فهمه لهذه النقطة بالذات، فضلا عن أنه اتخذ موقفا متصلبا، بينما أدركت الشركة أن التاريخ لن يعود إلى الوراء، وفضلت التفاوض مع الرئيس عبد الناصر، وقال إن العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ كان قمة هذه الحماقة، وإن الشركة بذلت جهودا كبيرة بمساعدة البنك الدولى لإقناع عبد الناصر بالتفاوض، وقال إن العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ كان قمة هذه الحماقة، وإن الشركة بذلت جهودا كبيرة بمساعدة البنك الدولى لإقناع عبد الناصر بالتفاوض.

وتوجه **أحمد حسين** إلى واشنطن عن طريق لندن، وعلى خلاف اتفاقه مع الرئيس جمال عبد الناصر أدلى بتصريحات دلت على تخاذل لا مبرر له على الإطلاق فقد قال :

«إن مصر تقبل بجميع المقترحات المقررة بشأن السد العالى، وأنها ترجو مساعدتها فى بناء السد العالى، وتعتمد على هذه المساعدة وتطلبها».

كنا فى هذه الأثناء فى صحبة الرئيس جمال عبد الناصر فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا عندما أدلى أحمد حسين بهذه التصريحات، وأعرب الرئيس عن ضيقه؛ إذ شعر أن مصر قد أهينت، وما كان لأحمد حسين أن يصرح بكلمة قبل أن يقابل دالاس حسب التعليمات ويفاجئه بموقفه.

ذكّرت الرئيس بما لدينا من معلومات مسبقة بشأن أحمد حسين، وتزايد ارتباطاته فى هذه الفترة ١٩٥٥ /٥٦ مع بعض الجهات فى أمريكا، وقد رأيت هذا التصريح بمثابة تسريب للموقف المصرى بشكل مفصل ويحمل معنى التخريب فى سياستنا؛ خاصة وأن الرئيس قد حذره من عدم الإقدام على أى قول أو فعل يترتب عليه المساس بكرامة مصر، فلماذا تطوع أحمد حسين بهذا الموقف ؟ ولماذا فى لندن بالذات ؟ ولماذا قبل اجتماعه بدالاس فى واشنطن ؟ خاصة وأنه سمع تقدير محدد من الرئيس جمال عبد الناصر يعرب فيه عن اعتقاده الجازم بأن أمريكا لن تقدم السد العالى لمصر.

كان رأى أحمد حسين الذى عبر عنه فيما بعد، أنه قصد المناورة وممارسة الضغط على الجانب الأمريكى؛ خاصة وأنه ألمح فى تصريحاته إلى استعداد الاتحاد السوفيتى لتقديم المساعدة فى بناء السد العالى. والحقيقة أنه لم يجر أى اتصال من جانب مصر مع الاتحاد السوفيتى حول هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد إلا بعد سنة ١٩٥٧، وكل ما حققه التصريح هو إعطاء الفرصة لدالاس لأن يعد نفسه جيدا.

وما أن وصل أحمد حسين إلى واشنطن حتى تتابعت الأحداث على النحو التالى :

عندما تسلم دالاس تصريح احمد حسين سارع بإبلاغ أيزنهاور الذى كان متواجدا فى كامب دافيد أثر إصابته بأزمة قلبية، ولإحساس دالاس أنه سيواجه حرجا شديدا إذا ما أبلغه أحمد حسين رسميا قبول مصر للشروط الأمريكية، أبلغ أيزنهاور بأن المصريين لا يتجاوبون معه البتة، وأنه يقترح سحب عرض المساعدة فى بناء السد العالى، ورد أيزنهاور بأنه يفوضه للتصرف بحرية مطلقة وفق ما يراه.

تحدد ظهر يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ موعدا لاستقبال دالاس لأحمد حسين فى مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، وبعد دخوله مكتب دالاس بدقائق معدودة أصدر المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية «**لينكولن وايت**»، بيانا يعلن فيه سحب العرض الأمريكى لتمويل مشروع السد العالى، وكان ذلك قبل أن يبدأ الحديث بين أحمد حسين وجون فوستر دالاس.

وقد بعث أحمد حسين بتقرير إلى الرئيس عبد الناصر عن اللقاء جاء فيه :

ـ أن دالاس فاجأه عندما هم بالجلوس بقوله أن الولايات المتحدة الأمريكية يا سيادة السفير ستصدر بيانا الآن، وأننا نأسف لأننا لن نساعدكم فى بناء السد العالى وأن بلاده قد قررت سحب عرضها؛ لأن اقتصاد مصر لن يستطيع تحمل هذا المشروع.

وهنا حاول السفير أحمد حسين أن يحتج لكن دالاس واصل قراءة ما هو مكتوب أمامه والذى أعد مسبقا حيث استطرد قائلا :

«إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن من يبنى السد العالى ـ أيا كان ـ سيكسب كراهية الشعب المصرى؛ لأن الأعباء المترتبة عليه ستكون مدمرة وساحقة ـ وأضاف ـ أنه ليس فى وسع الشعب المصرى أن يتحمل عبء تنفيذ هذا المشروع الضخم، فمتطلباته تتجاوز ما تستطيع مصادر مصر احتماله خاصة بعد التزامها بشراء الأسلحة (يقصد صفقة الأسلحة التشيكية)، وإننا فى الولايات المتحدة الأمريكية لا نريد أن نكون مكروهين فى مصر، وسوف نترك هذه المنفعة للاتحاد السوفيتى إذا كان يعتقد أنه يريد أن يبنى السد العالى».

ـ ويضيف دالاس أن بلاده تعتقد أن الاتحاد السوفيتى لا يملك المصادر الكافية لإنجاز المشروع، ولو تعهد بتنفيذه فإن الدول التابعة له ستتمرد عليه حيث أنهم يساعدون مصر بينما يرفضون تقديم المساعدات المماثلة التى تطلبها هذه الدول.

ـ يؤكد دالاس أن صفقة الأسلحة التشيكية التى عقدتها مصر ستسبب للحكومة الأمريكية حرجا فى شأن استمرار مساعدتها الاقتصادية لمصر؛ لأن كرامة أمريكا أصبحت الآن فى التراب بسبب مزاعم بعض الأصوات فى أمريكا بأن وسيلة مصر للحصول على المساعدات هى التشهير بالسياسة الأمريكية ومعارضتها.

ـ أنه منزعج شخصيا من صفقة الأسلحة خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد أثبتت فى السنوات الأخيرة صدق نيتها فى مساعدة مصر كما نعبت دورا مهما فى التوصل لاتفاقية الجلاء، والتزمت موقفا غير منحاز بين العرب وإسرائيل، بل ومارست الضغط على

إسرائيل عندما حاولت تنفيذ مشروعاتها فى بحيرة طبرية برغم قرار مجلس الأمن بإيقاف هذه المشروعات. وقال أيضا أن ممثلى إسرائيل صرحوا له بأن إسرائيل لا يمكن أن تنتظر حتى يكمل العرب استعدادهم للقضاء عليها، كما ذكر النتائج الخطيرة التى تترتب على تمكين الشيوعية من بترول البلاد العربية وحرمان الدول الغربية منه، وأنه شخصيا يجد نفسه محرجا ومركزه صعب؛ لأن إسرائيل ستطالب ولا شك بالحصول على الأسلحة وبضمانات أمريكية، وستستخدم فى سبيل تحقيق مطالبها كل وسائل الضغط التى إن نجحت فسوف تسىء لأمريكا عند العرب.

وفى رد عاجل على هذه الآراء أوضح أحمد حسين ما يلى :

- أنه نقل إلى وزير الخارجية الأمريكى تأكيد الرئيس جمال عبد الناصر بأن صفقة الأسلحة التشيكية ما هى فى الواقع إلا صفقة تجارية لا تحمل فى طياتها أى طابع آخر.
- أن مصر لن تسمح بتسرب أى نفوذ أجنبى إليها، وتحرص كل الحرص على مقاومة الشيوعية، وأنها قبلت بالعرض التشيكى نتيجة الصعوبات التى واجهتها فى الحصول على السلاح من الدول الغربية.
- ويضيف أحمد حسين أنه دلل فى هذه المناسبة على سياسة مصر الواقعية، والبناءة مذكرا بالدور الكبير الذى قام به الفنيين المصريون لمساعدة **إيريك جونستون** فى وضع مشروعه الخاص بنهر الأردن، وان الرئيس جمال عبد الناصر نفسه قد عبر للوفود العربية الأخرى عن تأييده للمشروع؛ وهو ما ساعد جونستون على إقناع بعضها بجدوى المشروع وسلامته.
- كما تطرق إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية فى العام الحالى، وأوضح أن مصر تريد التقدم بطلب ٣٦٠ ألف طن من القمح الأمريكى وفقا للقانون ٤٨٠ب **(P480)**.

هكذا لم تكن القضية التى تشغل بال المسئولين الأمريكيين أو الخارجية الأمريكية على وجه الخصوص هى قدرة الاقتصاد المصرى أو الآثار السياسية أو الاقتصادية المترتبة على مشروع السد العالى بل تكمن الأزمة الحقيقية فى عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقبل الأوضاع الجديدة فى المنطقة التى ترتبت على قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وعدم قدرتها على التعامل مع القوة الجديدة بما طرحته من أهداف تحمل فى طياتها ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ تحديا لكل الثوابت التى أرستها القوى الاستعمارية فى الشرق الأوسط على مدى السنوات الطويلة السابقة.

تأميم شركة قناة السويس

الثورة الثانية

■ تمثل قناة السويس صفحة من صفحات النضال المصرى نحو التحرر، وإنهاء التبعية بقدر ما مثلت أحد الأشكال البارزة للتدخل الأجنبى فى مصر، ومنذ حفر قناة السويس، والشركة الفرنسية التى حصلت على امتيازها تتحكم فيها وتتخذ الشركة من باريس مقرا لها وقد أصبحت بريطانيا شريكاً لفرنسا فى السيطرة على القناة بعد أن اشترت نصيب مصر فى أسهم القناة، ولم تكن مصر تحصل من أرباح القناة إلا على نسبة ضئيلة.

فعلى سبيل المثال وصل دخل القناة ٣٥ مليون دولار فى عام ١٩٥٥، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط، وكان موعد انتهاء امتياز الشركة الفرنسية يحين فى عام ١٩٦٨ لتعود ملكيتها بعد هذا التاريخ إلى مصر، ولقد استوعبت قيادة الثورة هذه الحقائق منذ البداية، وبدأت بالفعل فى العمل على تعديلها ابتداء من عام ١٩٥٣ لترتيب أوضاع ما بعد ١٩٦٨، وكان ذلك من خلال مجموعة من الدراسات طلبت القيادة إجراءها حول النقاط التالية :

١ـ موقف القوة البشرية فيما يتعلق بمستوى الإدارة أو العناصر الفنية المطلوبة لانتظام العمل والكفاءات البديلة ونوعياتها.

٢ـ الجوانب القانونية التى تحكم وضع القناة والشركة التى تديرها من واقع قواعد القانون الدولى البحرى التى تنظم التعاون مع الموقف وعلاقته بالسيادة المصرية.

٣ـ المشروعات المقترحة لتطوير قناة السويس وتحسينها.

٤ـ احتمالات التدخل العسكرى البريطانى فى القناة فى حالة فشل مفاوضات الجلاء فى ظل وجود القوة العسكرية البريطانية فى منطقة القناة .

ومن جانب آخر كانت مفاوضات الجلاء واحتمالات إنهاء الوجود العسكرى البريطانى مصدر قلق وانزعاج شديدين لشركة قناة السويس، ومع بداية ١٩٥٣ فكرت كل من لندن وواشنطن فى إنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة لتكون بديلا للقاعدة البريطانية فى حماية القناة، ونشط الأعضاء البريطانيون فى مجلس إدارة الشركة فى تجسيد الأخطار المحتملة بعد الجلاء على القناة، وتكون ما عرف باسم «**جماعة السويس**» من أعضاء مجلس العموم البريطانى للدفاع عن الشركة آخذين فى الاعتبار تجربة تأميم البترول الإيرانى، وتخوفهم من استيلاء مصر على القناة وما قد يترتب على ذلك ـ من وجهة نظرهم ـ من أخطار على القناة.

وكان رئيس مجلس إدارة الشركة يردد تعبيرا يدرك تماما معناه لدى الغرب حيث يقول:

«**إن القناة هى وريد الدورة الدموية للبترول فى العالم**»، وقد لقى هذا التعبير صدى كبيرا لدى المسئولين البريطانيين حتى أن إيدن كان يردده أيضا فى خطبه ذلك أن بريطانيا كانت من أكثر الدول انتفاعا بالقناة.

والملفت للنظر أنه رغم الأهمية الكبرى التى تحظى بها قناة السويس من كل المنتفعين بخدماتها فلم تضع الشركة المسئولة عنها أية خطط للتطوير أو تحسين الخدمة فى برنامجها.

ومن هنا فقد أدركت قيادة الثورة أن قناة السويس لا تمثل مرفقا اقتصاديا فقط بل إنها تمثل أيضا قضية ذات أبعاد سياسية وأمنية واستراتيجية إلى جانب البعد الإقتصادى، وأصدر الرئيس عبد الناصر قرارا فى مرحلة مبكرة، وفى أعقاب توقيع اتفاقية الجلاء مباشرة بتشكيل مجموعة عمل لوضع الدراسات اللازمة فى قناة السويس وفقا لما سبق تحديده، وكانت هذه المجموعة تضم كلا من **على صبرى وسامى شرف وأمين أنور الشريف** رئيس جهاز التعبئة العامة والإحصاء، وكلفت بتجميع البيانات اللازمة والمعلومات الضرورية عن نشاط شركة قناة السويس فى كل الاتجاهات.

وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ أشار عبد الناصر فى إحدى خطبه إلى الفترة المتبقية من عمر امتياز شركة قناة السويس، وضرورة استثمارها كفترة تحضير لتأهيل المصريين لإدارة القناة بعد تسلمها من الشركة.

وفى فبراير ١٩٥٥ انضم للمجموعة السابقة كل من **الدكتور مصطفى**

الحفناوى والدكتور حلمى بهجت بدوى ومحمد على الغتيت، وكان لعلى صبرى الذى رأس هذه المجموعة أحقية الاستعانة بأى من الخبراء الفنيين أو القانونيين وفقا لتقديره وتركز البحث أيضا على وضع القناة بعد سنة ١٩٦٨.

وكان يجرى عرض ما يتم التوصل إليه من دراسات أو تقديرات بإستمرارعلى عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وخاصة عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محى الدين.

قدمت المجموعة آخر دراستها فى عام ١٩٥٥ وخلصت فى نهايتها لاقتراح يقضى بالإسراع فى وضع القناة تحت السيادة المصرية بالكامل دون أن تستخدم مصطلح «التأميم»، وقد جرت مناقشة الموضوع مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وقد أبدى اللواء عبد الحكيم عامر فى جلسة خاصة مع عبد الناصر تحفظه على هذه الفكرة، وكان يرى الاكتفاء فقط بزيادة الرسوم التى تحصل عليها مصر من عائد المرور فى القناة، وأن الاستيلاء على الشركة لا يعد فى صالح مصر نظرا لوجود القوات البريطانية فى منطقة القناة وان مثل هذا القرار قد يدفعها للتدخل فى الأوضاع الداخلية المصرية وإحباط القرار المصرى، وكانت تجربة مصدق بتأميم البترول الإيرانى ما زالت ماثلة فى الأذهان.

وعندما عرضت هذه الدراسة لم يكن مطلوبا وقتها اتخاذ قرار محدد وإنما كان الهدف هو مجرد عرض الموضوع بصفة خاصة على عبد الحكيم عامر باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة لاستطلاع رأيه فقط من ناحية المبدأ، ووضعت الدراسة كمثيلاتها فى الخزنة.

ومن جانبها قامت شركة قناة السويس فى عام ١٩٥٤ بإيفاد وفد يمثلها برئاسة محام مصرى بارز هو **سابا حبشى** لإجراء اتصالات مع الحكومة المصرية حول فرص مد امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨، والتقى الوفد بالسيد زكريا محيى الدين ثم بالرئيس جمال عبد الناصر لكن لم يتلق ردا شافيا من أى منهما.

فى نفس الوقت وضع اهتمام قيادة الثورة بالتعرف على ما يجرى داخل شركة قناة السويس، وكان مجلس إدارتها يضم ممثل أو أكثر للحكومة المصرية لم يكن له أى دور فعلى، لكنها فى إطار التوجه الجديد حرصت الحكومة على تعيين ممثل لها داخل مجلس الإدارة وتم تكليفه بالتعرف على كل ممارسات الشركة من الداخل.

وفى مارس ١٩٥٦ عندما كان وزير الخارجية البريطانى **سلوين لويد** يزور القاهرة

تطرق الحديث إلى قناة السويس، وأشار إلى أن بلاده تعتبرها جزءا من مجتمع البترول فى الشرق الأوسط؛ فرد عليه الرئيس جمال عبد الناصر أن الدول العربية تتقاضى ٥٠ ٪ من أرباح البترول بينما تتقاضى مصر فقط ٥ ٪ من أرباح القناة وأن المفروض أن تعامل مصر معاملة الدول المنتجة للبترول.

هكذا يتضح أن قناة السويس لم تكن غائبة عن التفكير السياسى لثورة يوليو، بل كانت قيادتها مهيأة تماما لاتخاذ إجراء محدد سبق دراسته والتداول بشأنه بصورة موسعة، وكانت المشكلة فقط ترتبط باختيار التوقيت المناسب، كما أن قوى الغرب وشركة قناة السويس كانت تمعن التفكير فى احتمالات هذه الخطوة وسعت بأساليب شتى للحصول على موقف محدد من الرئيس عبد الناصر بشأنها لكنه لم يشأ أن يقدم هذا الرد صراحة، وجاء القرار الأمريكى بسحب المساهمة فى تمويل السد العالى ليحدد توقيت التحرك المصرى بمنتهى الدقة.

ففى التاسع عشر من يوليو١٩٥٦ كنا فى طريق عودتنا من يوغوسلافيا، وخلال رحلة العودة بالطائرة من بلغراد ـ ولم تكن رسالة أحمد حسين قد وصلت بعد، طلب الرئيس منى الاستماع لنشرة الأخبار من إذاعة القاهرة فوجدت أنها أخبار عادية فطلب الاستماع لمحطة إذاعة الـ«BBC» فى لندن فإذا بها تعلن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بسحب عرض المساهمة فى تمويل مشروع السد العالى، وتضيف أن بريطانيا سوف تصدر بيانا مماثلا بعد قليل، وقد صدر البيان البريطانى بالفعل بعد ذلك بساعتين.

كان مع الرئيس عبد الناصر على نفس الطائرة فى رحلة العودة رئيس وزراء الهند **جواهر لال نهرو** مصحوبا بوفد كان مقررا أن يقوم بزيارة رسمية للقاهرة لمدة ثلاثة أيام لاستكمال حواراته مع الرئيس بعد انتهاء الاجتماع الثلاثى فى بريونى.

سلمت الرئيس ورقة بالخبر فقرأها ثم ناولها لنهرو، وكانت مكتوبة بالعربية فاستفسر عن مضمونها فأبلغه عبد الناصر، ثم انتقل تاركا له فرصة للتفكير ـ وتحدث مع كل من السادة عبد اللطيف البغدادى ومحمود فوزى وعلى صبرى وهيكل، وكان رأى عبد الناصر: أن لدينا بدائل للرد عليهم، ومصر ليست مفلسة كما يقول دالاس ويمكن بجهودها وبمعاونة أصدقائها أن تبنى السد العالى وسوف تبنيه، ومع ذلك فليس من المصلحة إعلان رد فعل فورى.

بعد أن وصلنا للقاهرة تحدث الرئيسان نهرو وجمال عبد الناصر واتفقا على عقد

جلسة المباحثات الأولى فى الصباح لمناقشة الموقف الجديد بعد أن يكون قد أخذ فرصته للتفكير والتشاور مع معاونيه، ثم التفت إلى وقال: **«بكرة تصحى بدرى وتجيب المجموعة اللى جهزت دراسات قناة السويس، كل منهم على حدة ولا تستخدم التليفونات أو وسائل الاتصال العادية وتستنى منى تعليمات»**.

كانت هذه المجموعة كما ذكرت تضم **مصطفى الحفناوى وأمين أنور الشريف ومحمد على الغتيت وحلمى بهجت بدوى**. وفى الصباح طلب الرئيس تجميع كل الدراسات التى سبق إعدادها على أن نجتمع مع **على صبرى** لوضع التوصيات التى يمكن بحثها إذا ما أجبرنا على اتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة قناة السويس، ولم يطرح أيضا هذه المرة كلمة «تأميم».

بدأنا مناقشاتنا، وتحمس اثنان من الحاضرين هما مصطفى الحفناوى ومحمد على الغتيت لاتخاذ قرار لفرض السيطرة المصرية الكاملة على شركة قناة السويس. وتركنا على صبرى ليلحق باجتماع الرئيس جمال عبد الناصر ونهرو فى قاعة الاجتماعات الكبرى بمبنى مجلس الوزراء، ثم انتقل الرئيسان وحدهما إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر، وعاد على صبرى بعد ساعة تقريبا ليقول لنا : **«فيه كلام حول تأميم شركة قناة السويس، الرئيس أثار الموضوع مع نهرو، وإن لم يقله بصراحة بل أشار إلى نوع من أنواع فرض السيطرة المصرية على المرفق. وكان رد نهرو «أن الدول الصغيرة يجب أن تعطى المثل للدول الكبيرة حتى تمنعها من التمادى فى شئونها وتبرز قدرتها على الرد.. لكن هذا القرار يعنى الحرب.. فهل انتم مستعدون ؟ على العموم نحن تحت أمركم، واعتبرونا معكم فى أى معركة ستواجهها مصر، وأنه يتوقع أن مصر مقدمة على ظروف صعبة وقاسية سوف تشغل القيادة، وأنه يفضل العودة إلى بلاده حتى يترك الوقت للقيادة المصرية لترتيب أمورها واتخاذ القرار الذى يكفل حقها وكرامتها مع تأكيده على استعداد بلاده لتقديم أى عون تطلبه مصر»**. وسافر نهرو فعلا فى ذلك اليوم.

بعد توديع نهرو عاد الرئيس جمال عبدالناصر ليعقد اجتماعا فى مبنى مجلس لوزراء حضره السادة عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وزكريامحيى الدين وحسين الشافعى وصلاح سالم وعلى صبرى، وطرح الرئيس فى هذا الاجتماع لأول مرة فكرة تأميم قناة السويس، **ولقى الاقتراح موافقة جماعية من كل الحاضرين**، وقد طرح فى هذا الاجتماع أيضا ترشيح الرئيس جمال عبد الناصر

للمهندس **صدقى سليمان** أو المهندس **محمود يونس** لتولى تنفيذ هذه المهمة.

بعدها طلبنى وقال : «**ها نأمم القناة**».. ووافق على ضم المستشار **محمد فهمى السيد** مستشار الرئيس للشئون القانونية ومساعده المستشار **عمر الشريف** لفريق العمل، ووقال : « **تقعدوا تتكلموا فى الموضوع، وتقول لهم بصراحة اللى حايطلع كلمة برة سيكون لنا معه حساب جامد قوى وعسير، وتجهز القرار وتحفظه فى خزنتك لغاية لما أعطيك أوامر جديدة**».

صعدت إلى مكتبى ودعوت محمد فهمى السيد للانضمام لمداولاتنا، وتناقشنا فى صيغة القرار، وقمت بكتابه الصيغة التى انتهينا إليها بنفسى على الآلة الكاتبة، ثم توجهت لعرضها على الرئيس جمال عبد الناصر فقال لى : «**طيب خليها عندك لغاية لما نتكلم فى الموضوع، وأكد عليهم ما فيش حد يفتح هذا الموضوع مع أى مخلوق كأن لم يسمعوا ولم يروا.**».

عدت وأبلغتهم بالتعليمات، ودار نقاش من جديد حول ما يجب اتخاذه من إجراءات بعد قرار التأميم، وطلب المجتمعون الالتقاء مع الرئيس لمناقشة الموقف؛ فحدد لهم الساعة السابعة من مساء نفس اليوم على أن يحضروا فرادى ومتفرقين فى الفترة ما بين الساعة الخامسة والساعة السابعة حتى لا يلحظهم أحد.

وخلال الاجتماع مع الرئيس طرحوا الأسئلة التالية :

١ـ هل يتم الاستيلاء على شركة قناة السويس بصورة سلمية أو فى إطار تحرك عسكرى ؟

٢ـ موقف المرشدين وغالبيتهم من الأجانب إنجليز وفرنسيين وألمان ويونانيين كما يوجد عدد محدود من المصريين.

٣ـ ضرورة التأكد من احتمال وجود خطوط ربط بين إدارة الشركة وبين القيادة العسكرية البريطانية وقاعدتها فى القناة وطبيعة وسائل الربط.

٤ـ فى ضوء احتمال وقوع عمليات تخريب أو انسحاب للمرشدين، ما هى البدائل الممكنة لتوفير المرشدين مع المحافظة على أمن العملية ؟

وتعددت الأسئلة وتشعبت المناقشات فقمنا بتقسيم الفريق إلى ثلاثة مجموعات

يتولى كل منها اقتراح البدائل المناسبة للإجابة على عدد من الأسئلة وواصلنا عملنا طوال فترة الليل، واقترح اسما كوديا للعملية هو - «**فرديناند دى ليسيبس**» - وركزت المجموعة عملها على وضع الخطط التفصيلية فى المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية وخطة التحرك شاملة التوقيتات وتوزيع المهام والمسئوليات لكل فرد أو جهاز، وبناء على أوامر من الرئيس انضم للمجموعة **عباس رضوان** مدير مكتب عبد الحكيم عامر ليكون مسئولا عن المشاركة فى التخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بالنواحى التى ستكلف بها القوات المسلحة وتجهيز الحملة ووسائل الاتصال المرتبطة بتنفيذ العملية.

وخلال المداولات المكثفة أثيرت مسألة جديدة حول ضرورة اختراق الشبكة اللاسلكية لشركة قناة السويس، فقد كانت هذه الشبكة بعيدة المدى وعلى اتصال مباشر بمقر الشركة الرئيسى فى باريس وبعدد من العواصم الأوروبية، وتتداول بعض رسائلها وفق شفرة خاصة بها، وقد وجه عبد الناصر فى مرحلة التحضير إلى ضرورة التقاط جميع الرسائل والإشارات الصادرة عن هذه الشبكة وتجميعها ودراستها وتحليلها لمعرفة حقيقة ما ترسله إلى رئاستها أو إلى الأفرع الأخرى وما يصل إليها من احتياجات وتعليمات سواء من رئاستها أو أية جهة أخرى.

وهنا يجب أن نذكر تفاصيل أمور تجسد قدرات وذكاء الإنسان المصرى، فقد ساهم فى التقاط هذه الرسائل اللاسلكية المشفرة وغير المشفرة كل من جهاز المخابرات العامة والمباحث العامة، وتم تشكيل طاقم خاص من ضباط الجهازين كانوا يعملون ليل نهار فى مكتب **صلاح الدسوقى** أركان حرب وزارة الداخلية فى ذلك الوقت منهم **عبد الفتاح رياض** وآخرون، وكان يصاحبهم دبلوماسى من وزارة الخارجية المصرية متخصص فى شئون الشفرة والرمز، وظل هذا الفريق يواصل عمله مستخدما ماكينات فك شفرة حديثة جدا بعضها لم يأت بالنتائج المرجوة، فاستخدموا عقولهم فى محاولات لكسر هذه الشفرة، وتمكنوا من تحقيق نتائج باهرة بفضل من الله وعرق هؤلاء الضباط.

وفى الحقيقة فقد أفاد النجاح فى هذه العملية فى توفير كمية ضخمة من المعلومات المهمة أمكن الاستفادة بها فى الدراسات التى أعدت بعد إعلان التأميم، وكان لها دورها فى تحقيق ثلاثة أرباع النجاح لعملية التأميم نفسها. فقد كانت البرقيات المتبادلة تتناول الأوضاع فى مصر بما فيها الموقف العسكرى، وكان من بينها برقية مختصرة لا تتعدى السطرين أرسلت من رئاسة الشركة فى باريس إلى مركزها فى الإسماعيلية، وذلك عقب إعلان الرئيس جمال عبد الناصر قرار التأميم بساعات، وكان مضمونها

هو «أن يتم سحب جميع المرشدين الأجانب من العمل فى قناة السويس فى تاريخ معين»، وكان الهدف بالطبع هو تعطيل المرفق وإظهار الإدارة المصرية بأنها عاجزة عن تأمين انتظام المرور مما يستدعى تدخلا دوليا للمحافظة على انتظام المرفق.

وكانت تعليمات الرئيس جمال عبد الناصر فى ضوء ذلك (كان ذلك بعد التأميم)، تقضى بأن يتم الاتصال الفورى بالدول الصديقة، وطلب مساعدتها بإيفاد مرشدين للعمل فى القناة، وقد سارعت هذه الدول بالفعل – وكان فى مقدمتها اليونان وقبرص – بإيفاد الأعداد المطلوبة فى أقل من الأربع والعشرين ساعة من طلبهم، بل إن بعض المرشدين الإنجليز والأمريكان رفضوا الانسحاب، وطلبوا التطوع لمواصلة عملهم بعد التأميم إلى جانب المرشدين اليونانيين الذين كانوا يعملون فى القناة فى السابق، ولم تتعرض الملاحة لأى تعطيل*، وكان هناك بالطبع عدد من المرشدين المصريين أيضا**.

نعود إلى سياق الأحداث ففى يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٦ استدعى الرئيس جمال عبد الناصر القائمقام مهندس **محمود يونس** من سلاح المهندسين إلى مكتبه بمبنى رئاسة مجلس الوزراء وأبلغه – للمرة الأولى – بالنية لإعلان قرار تأميم شركة قناة السويس فى خطابه الذى سيلقيه بالإسكندرية بمناسبة عيد الثورة يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦. وقام عبد الناصر بشرح القضية تفصيلا، وأبلغه بملخص الدراسات التى تمت والإحصائيات والتقديرات والمواقف السياسية والقانونية والدولية التى تعطينا الحق فى تأميم هذه الشركة والتوقعات المبدئية للآثار المنتظرة نتيجة تنفيذ هذا القرار، وكلفه بمهمة تولى مسئولية تنفيذ ترتيبات الاستيلاء على مكاتب ومنشآت الشركة فى كل من مدن القاهرة والإسماعيلية وبور سعيد والسويس، والعمل على إدارتها عند إعلان قرار التأميم، كما طلب منه أن يقوم بوضع تصور لما يراه لتنفيذ المهمة فى سرية تامة حتى لمن سيتقدم بأسمائهم كمعاونين له فى تنفيذ المهمة.

---

* قال جان بول كالون المستشار القانونى لوفد فرنسا فى مفاوضات التأميم مع مصر: «إن الشركة العالمية استعدت لكل الاحتمالات السياسية والفنية إلا احتمال التأميم أو قدرة مصر على تشغيل القناة التى أصبحت بعد الاحتلال البريطانى رمزا للكرامة المصرية، وفى هذا الجانب تكمن عبقرية الرئيس جمال عبد الناصر فى إدراكه أهمية القناة كرمز سياسى فى الذاكرة الجماعية للمصريين».

* جميع الرسائل والإشارات اللاسلكية التى التقطت من شبكة شركة قناة السويس فى ذلك الوقت سواء كانت مشفرة أو مفتوحة كذا المحاولات التى بذلت من طاقم الضباط الذين كلفوا بهذه المهمة، وكذا تقديرات الموقف ومنها ما كان بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر ومنها ما كان لآخرين من المسئولين والخبراء كلها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

وفى صباح يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ عاد محمود يونس لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر وعرض عليه الخطوط العريضة لخطته، وأبلغه الرئيس أن كلمة السر هى «دى ليسيبس»، وأن عليه عند سماعه هذه الكلمة أثناء إلقائه لخطابه بالإسكندرية أن يتحرك فورا لتنفيذ مهمته على جميع المحاور، وطلب منه أن يخرج من مكتبه ليتوجه إلى مكتب سامى شرف بالدور العلوى حيث سيبلغه كافة التفاصيل وباقى التوقيتات الأخرى.

حضر محمود يونس إلى مكتبى واستعرضنا جميع النقاط التى لديه كما أطلعته على كل ما لدى من وثائق ودراسات واتفقنا على ما يلى :

١ـ عليه أن يقابل **الصاغ عباس رضوان** مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة فى كوبرى القبة يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٦ الساعة الثالثة بعد الظهر أو كما نقول سعت ١٥٠٠ من نفس اليوم، ليرتبا معا القوات والحملة اللازمة وترتيب وسائل اتصال بديلة وكذا إخطار القيادات العسكرية المعنية لبذل كافة أنواع المساعدات التى يقتضيها تنفيذ الخطة علاوة على تعيين ضباط اتصال ليكونوا تحت تصرفه على مدى الأربع والعشرين ساعة.

٢ـ أبلغت مدير المباحث العامة وأركان حرب وزارة الداخلية فى حضوره بأن يكون مفتشو المباحث العامة فى القاهرة والإسماعيلية وبور سعيد والسويس تحت تصرف محمود يونس أو من ينيبه فى جميع ما يطلبه من مساعدات بشرية أو فنية من الآن ولحين صدور أوامر أخرى وذلك لتفادى أى عمليات تخريب أو إخفاء مستندات أو مقاومة من عناصر الشركة الأجانب.

٣ـ أبلغت المخابرات العامة بنفس التعليمات لتبلغ لمكاتبها فى منطقة قناة السويس كما طلبت منهم التنسيق مع المباحث العامة والقيادة العامة للقوات المسلحة.

وقد إختار المهندس محمود يونس لمعاونته من الفنيين المهندسين **عبدالحميد أبو بكر ومشهور أحمد مشهور ومحمد عزت عادل**، ثم عاد ورشح المهندسين **فؤاد الطودى ومحسن إدريس** للمشاركة فى معاونته، وتمت الموافقة على طلباته وترشيحاته.

ومن هذه اللحظة فتحت قناة اتصال مباشرة و مؤمنة ومستمرة بين سكرتارية الرئيس للمعلومات والمهندس محمود يونس، وظلت هذه القناة مفتوحة لعدة سنوات بعد ذلك.

وفى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ قبل توجه الرئيس جمال عبد الناصر إلى الإسكندرية لإلقاء خطابه، اجتمع مع أعضاء مجلس قيادة الثورة فى القطار الخاص الذى أقلهم إلى هناك، ثم عقد لقاء آخر بعد وصوله للإسكندرية فى استراحة ستانلى مع مجلس الوزراء، وشاركه عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة وأبلغهم بالقرار الذى يعتزم إعلانه بتأميم شركة قناة السويس، وقد وافق الجميع على القرار بالإجماع، ثم توجه لإلقاء خطابه، واستعرض فيه موضوعات متعددة، وركز على قصة تمويل السد العالى وربط بين يوجين بلاك مدير البنك الدولى وبين ديليسيبس، وكان الإسم الأخير ـ كما أوضحت ـ هو الاسم الحركى لعملية التأميم، وقد ردده الرئيس جمال عبد الناصر أكثر من مرة حتى يتأكد محمود يونس تماما من البدء فى إجراءاته، ثم أعلن فى نهاية خطابه قرار تأميم «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية»، وأكد على تعويض حملة الأسهم عما يملكونه من حصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الإقفال السابق عن تاريخ إعلان القرار فى بورصة الأوراق المالية فى باريس، وأن يتم دفع التعويضات بعد إتمام استلام الدولة لجميع ممتلكات الشركة المؤممة*.

وأحدث القرار دويا هائلا فى العالم، وتحركت مظاهرات التأييد والمساندة فى مصر والعالم العربى وبعض دول العالم الثالث، وبدأت الأجهزة والمؤسسات تنسق جهودها بقليل من الحذر بعد كسر حاجز السرية.

---

* كشف جان بول كالون المستشار القانونى لوفد فرنسا فى مفاوضات التأميم مع مصر عن أن الغرب شعر بالاستياء لأنه اعتبر أن التعويضات التى ستقدمها مصر ـ وقدرها ٢٨ مليونا و٣٠٠ ألف جنيه مصرى ـ تافهة جدا، وتناسى أن أرصدة الشركة فى بنوك العالم وممتلكاتها العقارية بلغت أكثر من ٧٥ مليار فرنك بحسابات اليوم، وهو رقم فلكى، ولم تطالب بها مصر. وأوضح أن عبد الناصر لم يكترث بالتفاصيل المادية فى مسالة التعويضات، لأن الأهم لديه كان استرداد القناة. وأضاف أن المشروعات الكبرى التى تشهدها مصر اليوم فى منطقة القناة والوادى الجديد وتوشكى هى مشروعات نابعة من «روح البناء» لدى المصريين وهى الروح نفسها التى كانت وراء عزيمتهم فى حفر واستعادة القناة .

تلقى **إيدن** الخبر أثناء حفل عشاء كان يقيمه لتكريم **الملك فيصل الثانى** ملك العراق ورئيس وزرائه نورى السعيد - فنزل الخبر عليه كالصاعقة، فبرغم أن كل المخططين البريطانيين كانوا يتحسبون لهذه الخطوة منذ وقت طويل إلا أن رئيس الوزراء البريطانى لم يتصور أن يكون رد فعل الرئيس جمال عبد الناصر على سحب تمويل السد العالى بهذه الجرأة وبهذه السرعة؛ فأنهى العشاء على الفور، ونقل الخبر إلى ضيوفه وتباروا جميعا فى توجيه الأوصاف لجمال عبد الناصر*.

وانتقل إيدن إلى قاعة مجلس الوزراء ومعه بعض وزرائه، كما استدعى رؤساء أركان حرب القوات البريطانية والسفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى فى لندن وعبر عن الموقف فى البداية بقوله : « لقد وضع المصرى إبهامه على قصبتنا الهوائية. وأخذ يحذر من الإدارة المصرية للقناة، وأنها سترفع رسوم المرور، وأن أوروبا هى التى سوف تعانى من هذا القرار، وطالب بضرورة التحرك الفورى للاستيلاء على القناة وعدم السماح لناصر بالفوز بغنيمته.

وأوضح مجموعة المستشارين القانونيين والدوليين الذين انضموا للمجموعة وكان يشاركهم **الدكتور حامد سلطان والدكتور مصطفى كامل** - أستاذ القانون بكلية الحقوق - وسفير مصر فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك وآخرين أن قرار التأميم لا يشكل خرقا لاتفاقية القسطنطينية الموقعة سنة ١٨٨٨ والعبرة بانتظام الحركة فى القناة.

وعلى مسرح الأحداث فى مصر كان الرئيس جمال عبد الناصر - قبل صدور قرار التأميم - قد اجتمع مع على صبرى ثم استدعانى وبعدها استدعى كمال رفعت فكمال الحناوى كل على حدة، وأعطى كل منا تكليفا واحدا هو القيام بعمل تقدير للموقف حول ما يمكن أن يترتب على قرار التأميم وما هى الاحتمالات المتوقعة، وطلب أن يقدم كل منا تقديره منفصلا دون التنسيق مع الآخر فيما عدا سامى شرف وكمال الحناوى فقد أعدا تقريرا موحدا باعتبار أن سكرتارية المعلومات والسكرتارية الصحفية يعملان فى مكتب واحد.

---

* صدر فى ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠ اعترافات فرنسية جديدة حول العدوان الثلاثى ١٩٥٦، فبعد ٤٤ عاما من تأميم قناة السويس أعلن «**جان بول كالون**» أن شركة قناة السويس العالمية ارتكبت خطأ بشعا عندما عزلت نفسها عن المصريين، ولم تلتفت إلى التطور السياسى والاجتماعى فى مصر، الأمر الذى جعل لقرار الرئيس جمال عبد الناصر بالتأميم وقع الصاعقة عليها لأنها لم تتخيل انه يقدر على اتخاذ هذا القرار.

كما تشاور جمال عبد الناصر مع كل من السادة عبد اللطيف البغدادى وزكريا محى الدين وعدد محدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة، لكنه لم يأخذ رأى عبد الحكيم عامر بسبب سابق اعتراضه على مبدأ التأميم، ولكنه أثار الموضوع أثناء سفره بالقطار إلى الإسكندرية مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء حيث أبلغ عامر بالقرار وكان رده : «**على خيرة الله يا ريس**»، وسكت ولم يعقب بكلمة وإن بدا على وجهه علامات الاستياء.

ـ تم إعداد أربع تقديرات للموقف وبصور مختلفة ومنفردة:

أعد التقدير الأول **الرئيس جمال عبد الناصر**، وكان يقع فى حوالى ست صفحات، وثلاث تقديرات أخرى أعدها كل من **على صبرى وكمال رفعت ثم سامى شرف وكمال الحناوى**. والتقت التقديرات فى نتائجها واستنتاجاتها باستثناء نقطة واحدة تتعلق باحتمالات التدخل العسكرى ضد مصر وتوقيته حيث :

ـ كان تقدير الرئيس أنه يستنتج أنه إذا لم يقع العدوان بعد التأميم مباشرة فإن احتمالاته ستضعف مع مرور الزمن والوقت وبنى استنتاجه على معلومة تقول أن القوة البريطانية المحمولة جوا (قوة الانتشار السريع) موجودة فى أجازة فى بريطانيا خلال شهرى يوليو وأغسطس، ويصعب تعبئتها خلال هذه الفترة، وأن القواعد البريطانية فى قبرص وعدن غير مهيأة للتحرك قبل مضى شهرين بعد تاريخ التأميم، وأن هذين الشهرين كافيان لإفشال أى عمل عسكرى لو تم*.

ـ كانت تقديرات كل من على صبرى وسامى شرف وكمال الحناوى تتوقع العدوان من جانب إسرائيل، وكنا نستبعد فى تلك الفترة ـ على ضوء المعلومات المتوفرة ـ احتمال التآمر الثلاثى أو اشتراك قوة أجنبية فى العدوان.

ـ ترك تقدير كمال رفعت الباب مفتوحا بشأن احتمالات التدخل العسكرى الأجنبى إلى حين وصول المعلومات التى طلبها الرئيس من قبرص عن حجم القوات البريطانية ودرجة إستعدادها وأوضاعها فى أعقاب قرار التأميم وهو ما نسميه فى العلوم العسكرية، «Order Battle»، وقد بعثنا لأصدقائنا القبارصة برسالة عاجلة ليوافونا بهذا الاحتياج عن طريق أصدقاء مشتركين كانوا معتمدين بين عبد الناصر والأسقف مكاريوس وعلى رأسهم «**لاساريدس**».

---

* (كان ذلك يتفق أيضا مع رأى السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد عندما قال للدكتور محمود فوزى : «لو نجحتم فى تنفيس البخار المكبوت فإن أى عمل عسكرى سيأتى بعد ذلك فاشلا، ولو تم فور التأميم لتكررت تجربة مصدق.. »).

والثابت أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يثبت عند تقدير موقف جامد، فمع توالى الأحداث واستمرار تدفق المعلومات كان نطاق الرؤية يتسع باستمرار ويعاد التقييم والتقدير من وقت لآخر لدرجة انه فى بعض الأحيان كان تقدير الموقف يعدل فى اليوم الواحد مرتين، لكن قناعة عبد الناصر أن القرار لن يمر بالساهل ولابد أن يولد ردود أفعال قوية من جانب الأطراف صاحبة المصلحة، ويقصد بريطانيا وفرنسا نظرا لتاريخهما الاستعمارى فى المنطقة وتشعب مصالحهما الاقتصادية والسياسية فى قناة السويس، وعملا على قياس ردود الفعل الدولية بدقة؛ بدأ عبد الناصر يوجه احتياجات عديدة إلى المخابرات الحربية والمخابرات العامة، وإلى السفارات المصرية فى الخارج خاصة فى باريس ولندن وغيرها، والأجهزة الفنية بمتابعة الموقف فى الداخل أيضا.

وبدأ تدفق المعلومات يتزايد وتتضح منه أبعاد الصورة تدريجيا ومن ثم تختلف تقديرات الموقف وتتجه إلى تلمس خطوط أكثر تحديدا، وعلى سبيل المثال كان التقدير فى أول أغسطس ١٩٥٦ مختلف عن ذلك الذى أعد فى يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٦ فى قياس أبعاد رد الفعل ووفقا لما أعلن من مواقف.

ففى ٢٧ يوليوإكتفت إنجلترا وفرنسا بإعلان إحتجاجهماعلى قرار التأميم، وفى ٢٨ يوليو تم تجميد أرصدة مصر فى بنوك الدولتين مما أعطى مؤشرا لمنحنى التصرف*، أما فى ٣٠ يوليو فقد شكلت الدولتين قيادة عسكرية مشتركة مما جعل من التحرك العسكرى احتمالا مرجحا، **وكان الرئيس جمال عبد الناصر يتعامل مع هذه التطورات بجدية بالغة ولم يأخذها ببساطة أو بتهوين.**

فقد كان بعض السفراء يقدرون أن تشكيل قيادة عسكرية مشتركة يعد فقط استعراض للقوة، لكن عبد الناصر كان يميل إلى الأخذ بالاحتمال الأسوأ وعدم الاستهانة بهذا الإجراء...

فى ٣٠ يوليو أيضا صدر قرار الحكومتين فى إنجلترا وفرنسا بتجميد أرصدة مصر المالية فى بنوكها وفى أول أغسطس أصدرت الدولتان بيانا مشتركا طالب بوضع قناة السويس تحت إشراف دولى، كما طرح أيضا فكرة عقد مؤتمر فى لندن لبحث القضية فى ١٦ أغسطس١٩٥٦.

---

* كان وزير الدفاع موريس بورجيس مونورى يقول «ان بلدا كبلدنا فرنسا تاريخه معمر لم يعامله أحد بمثل السخرية التى يعامل بها الآن. وهو لا يستحق أن يعامل بمثل هذا الاستخفاف من قبل شخص (ناصر) لم يتمكن حتى الآن من تقديم الحد الأدنى الضرورى لشعبه، يحق لفرنسا أن تعامل كدولة كبيرة تنتمى الى مجتمع الأمم المتحدة.

وقد عُقد المؤتمر بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى وضع ترتيبات عملية فى إطار النظام الدولى لضمان استمرار سير العمل فى القناة وفقا لما حددته معاهدة القسطنطينية، ودعى لهذا المؤتمر ٢٤ دولة هم أطراف المعاهدة المذكورة والدول الأكثر استعمالا للقناة، وقد حضرته ١٩ دولة فقط ورفضت مصر المشاركة، وتولى المندوب الهندى **كريشنا مينون** عرض وجهة نظر مصر بناء على اتفاق سابق بين القاهرة ودلهى، بينما سافر على صبرى لمتابعة التطورات من خلال سفارتنا فى لندن.

وشهد المؤتمر خلافا حادا منذ بدايته، فقد كان الهدف الأساسى لبريطانيا وفرنسا هو إجهاض النتائج السياسية لقرار التأميم، وفى سبيل ذلك كان إصرارهما على إنشاء هيئة دولية أو سلطة دولية تعمل على ضمان حرية الملاحة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تركز اهتمامها على معالجة المشاكل القانونية والفنية المترتبة على قرار التأميم.

وفى ٢٢ أغسطس انتهى مؤتمر لندن بالموافقة على إرسال بعثة للقاهرة برئاسة **روبرت منزيس** رئيس وزراء استراليا وسميت «**بعثة منزيس**»، وكان الهدف منها هو إقناع جمال عبد الناصر بتسليم قناة السويس إلى شركة جديدة خماسية الإدارة تؤول إليها الحقوق والامتيازات الأساسية للشركة السابقة المؤممة.

وعندما اختار مؤتمر لندن منزيس ليرأس لجنة للتباحث مع مصر كان اختياره مبنيا على كونه ضخم الجثة يتسم بالجرأة والميل إلى التطاول والخروج عن اللياقة فى الحديث وقيل أن إيدن كلفه (بتهويش) جمال عبد الناصر.

وبناء على هذه المعلومات طلب الرئيس إبلاغ رسالة إلى السفارة البريطانية فى القاهرة ـ من خلال القنوات الخلفية، وكان يتولى الاتصال بها فى هذه المرحلة محمد حسنين هيكل وصلاح الدسوقى ـ تحذر من أنه إذا تفوه منزيس بكلمة واحدة خارجة أو لجأ لاستعراض عضلاته فسوف يتم طرده على الفور.

ووصل منزيس بالفعل وعندما دخل إلى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر وكنا جميعا وقوفا فى مدخل مبنى مجلس الوزراء فى شارع القصر العينى وداخل مكتب الرئيس، وعندما جلس منزيس بدأ ضاحكا، ففهم عبد الناصر أن الرسالة قد وصلته حيث المفروض أن يجلس متجهما ويكشر عن أنيابه تنفيذا لوصية إيدن.

بدا منزيس يتحاور مع عبد الناصر فى جوانب لا صلة لها بالمهمة المكلف بها على سبيل التهدئة، وعندما بدأ يتكلم فى الموضوع طلب معرفة وجهة نظر عبد الناصر لكن

الرئيس أبلغه أنه يجب أن يسمعه أولا لكى يعرف النوايا وطبيعة المسائل التى يرغب فى إثارتها، وبعد أن تركه يتكلم حيث بدأ فى عرض قرارات مؤتمر لندن التى تطالب بالعودة عن قرار التأميم وقبول الإشراف الدولى وألا تنفرد مصر بإدارة قناة السويس، قاطعه الرئيس قائلا :

«أنت الآن فى أرض مصرية وده مرفق مصرى، ودى إدارة مصرية، وستظل مصرية، ولن نحيد عنها ولن نغير القرار».

وانتهت مهمة منزيس بهذا الشكل، وحسبما عرفنا من القناة الخلفية أن منزيس تأثر بشخصية الرئيس جمال عبد الناصر، ولكنه قال «أنه لا يستطيع أن ينقل انطباعه للحكومة البريطانية»*.

بدأت بعد ذلك عملية الاستقالات من جانب المرشدين الأجانب من شركة قناة السويس وكان البديل جاهزا، ففى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٦ تم تعيين ٤٦ مرشدا منهم ٢٨ أجنبيا من جنسيات مختلفة لكن أغلبهم كانوا من اليونانيين والقبارصة واليوغوسلاف والباقى مصريين.

على أثر فشل بعثة منزيس قررت الحكومة البريطانية عرض مشروع على الأمم المتحدة يدعو مصر للتفاوض على أساس مقترحات مؤتمر لندن الأول، ووافقت فرنسا على مسودة المشروع، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت المشروع وتقرر تأجيل عرضه على مجلس الأمن.

---

* وأذكر أن هذا الموقف تكرر أكثر من مرة ومع أكثر من شخصية أجنبية من مختلف البلاد غربا وشرقا شمالا وجنوبا، بعضها كان يتولى مناصب رسمية رفيعة فى بلاده وجاءت إلى مصر تحمل تهديدات أو إنذارات أو مجرد أنها متحفزة لاستفزاز أو إثارة الرجل أو يقابله بروح عدائية نتيجة التأثر بدعايات أجنبية .. الخ، وسرعان ما كانت تتبدد هذه المشاعر المعادية غالبا وتتحول الجلسة إلى جلسة ودية أو حتى مرحة أو يسودها الاحترام المشوب بالتقدير إن لم يكن الحب. وقد حضرت مرة لقاء بين عبد الناصر ومراسل جريدة النيويورك تايمز الأمريكية سالزبيرجر، وكان ذلك فى فترة الحصار الإقتصادى على مصر، وقد جاء متحفزا يحمل عددا من الأسئلة التى بعث بها قبل اللقاء وكانت كلها استفزازية، لكنه خرج بعد لقائه مع جمال عبد الناصر مقتنعا بكل كلمة قالها ومنهيا اللقاء بمصافحة حارة جدا معه.

فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦ اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية الدعوة إلى عقد مؤتمر جديد لبحث نظم وأساليب عمل «ناد» للمنتفعين، وفى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦ أعلن أنتونى إيدن فى مجلس العموم البريطانى أن الحكومة البريطانية بالاتفاق مع حكومتى الولايات المتحدة وفرنسا قد قررت إنشاء هيئة مؤقتة للمنتفعين بقناة السويس، وفى اليوم التالى أعلنت الخارجية البريطانية الدعوة لعقد مؤتمر ثان فى لندن اعتبارا من ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ لبحث إنشاء الهيئة المقترحة. وردت مصر على هذا الإجراء فى رسالة سلمها السفير أحمد حسين لوزير الخارجية الأمريكى جون فوستر دالاس تؤكد فيها مصر بأن تنفيذ هذه الخطة معناه الحرب. بينما أعلن الاتحاد السوفيتى بأنه سوف يستخدم حق الفيتو ضد أية محاولة تهدف إلى دفع الأمم المتحدة للقيام بعمل ضد مصر.

وعقد المؤتمر الثانى فى لندن فى الفترة من ١٩ـ ٢١ سبتمبر ١٩٥٦ بحضور ١٨ دولة، أيدت مقترحات مؤتمر لندن الأول، واقترح دالاس إنشاء هيئة للمنتفعين بالقناة مع إنشاء إدارة مصغرة بالتعاون مع السلطات المصرية لإدارة القناة، وطالب بوضع بدائل طويلة الأمد للقناة مثل بناء ناقلات ضخمة، والمرور عبر رأس الرجاء الصالح ومد خطوط لأنابيب البترول، واقترح أيضا إنشاء صندوق مؤقت للهيئة يتم تمويله من الرسوم المحصلة لحين التوصل إلى تسوية دائمة، وقد وافق المؤتمر على المقترحات الأمريكية.

وفشلت هذه الجهود بدورها فى إثناء مصر عن موقفها وبدأت القضية تأخذ مسارا جديدا بإستخدام الأمم المتحدة*.

كانت ساحة المعركة كبيرة وشاسعة ووقف أصدقاء مصر بشجاعة إلى جانبها فى كل المحافل الدولية والإقليمية، ولكن القيادة فى مصر حرصت أيضا على ترتيب المسرح السياسى والعسكرى العربى لتقوية الموقف العربى، وكما قلت فإن تقدير وقوع العدوان المسلح كان يتزايد من وقت لآخر وفقا لتطور الأحداث.

---

* يقول «باتريس جلينيتا» مدير ندوة بثها راديو فرنسا الدولى حول حرب السويس عام ١٩٨٧: «المؤتمر الدولى الذى عقد فى لندن لبحث إنشاء شركة دولية جديدة لتشغيل القناة لم يسفر عن شئ، كما أن اقتراح دالاس بانشاء هيئة مؤقتة للمنتفعين بقناة السويس رفضه عبد الناصر، لأنه كان يعرف أن الأمريكان لن يدخلوا فى اختبار قوة معه».

وعندما صدر بيان إنشاء القيادة العسكرية المشتركة بين بريطانيا وفرنسا فى الأول من أغسطس ١٩٥٦ جرت اتصالات بين مصر وسوريا لبلورة تنسيق عسكرى - وكانت الأخبار قد بدأت تتوارد عن نشاط إسرائيل فى فرنسا - وقد خلصت هذه الاتصالات إلى توقيع اتفاقية للدفاع المشترك بين البلدين - مصر وسوريا - وإنشاء قيادة عسكرية موحدة، وكان السوريون يطالبون فى البداية بتعيين قائد سورى على رأس هذه القيادة، ولكن بعد مناقشات وباعتبار أن مسرح العمليات الأساسى سيكون فى الأراضى المصرية قبلوا بتعيين قائد مصرى يكون قادرا على فرض نظام للتحكم والسيطرة على مسرح العمليات.

وكان النظام فى سوريا برئاسة الرئيس **شكرى القوتلى** يقوم على مشاركة جميع الأحزاب، ففيها الشيوعى وممثلى الإقطاع والرأسماليين والموالين للسعودية أو لحلف بغداد، وكل منهم يسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لنفسه ولحزبه، وكانت قيادة الأركان العسكرية السورية تضم فى أغلبها عناصر قومية ويرأس المكتب الثانى (المخابرات) **عبد الحميد السراج**، وكان من أكثر العناصر وطنية وإخلاصا للعروبة إلى جانب مجموعة من العناصر المشهود لها بالكفاءة والوطنية منهم **أكرم ديرى** مدير العمليات **وطعمة العودة الله** قائد الجبهة الجنوبية **وجاسم علوان وجادو عزالدين** الذى كان مسئولا عن الجولان **وأحمد حنيدى** وآخرين.

فى ١٦من شهر يوليو ١٩٥٦ وكان يوافق الثامن من ذى الحجة ١٣٧٥ كنت عضوا فى وفد برياسة عبد الحكيم عامر لزيارة المملكة العربية السعودية، وتم الاجتماع بكل من الملك سعود والأمير فيصل بن عبد العزيز - الملك فيما بعد - والأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران، وكان محور الحديث هو احتمالات تعرض مصر للعدوان، وطلب موافقة المملكة العربية السعودية على انتشار الطيران المصرى والهبوط فى الأراضى السعودية إذا ما وقع العدوان*، وقد وافق الجانب السعودى، وعرض تقديم نفس التسهيلات

---

* يقول **كريسيان بينو** وزير خارجية فرنسا: «كان الاسرائيليون مصممون على اقتحام سيناء، ولكن كانوا يقولون نخشى أن تقصف مدننا ونخاف من الطيران المصرى، وطلبوا أن نؤمن لهم دعما عسكريا من خلال قصف المطارات الحربية المصرية ؛ لأنهم لا يملكون ما يكفى من الطائرات القاذفة».
كما يقول **بورجيس مونورى** وزير الدفاع الفرنسى: «كان بن جوريون حريصا على ألا تكون مدنه تحت مرمى العدو لذا أصر على التمتع ليس فقط بالدعم البريطانى وانما الفرنسى أيضا، كانت قضية التغطية الجوية لاسرائيل فى غاية الأهمية؛ فقد قمنا حينذاك وحدات فرنسية وألبسناها الزى الحربى الإسرائيلى، وموهنا طائراتنا بالرموز الإسرائيلية، وهذه المرة الأولى التى يحدث فيها هذا فى تاريخ فرنسا، ولم يسقط أى من طائراتنا أو طيارينا فى ذلك الحين».

للقوات البحرية أيضا مع تأكيد استعدادهم لتلبية أية احتياجات أخرى تطلبها مصر، وأذكر أن الأمير سلطان كان من اكثر المتحمسين لدعم الموقف المصرى دون أية تحفظات، وترك بحث التفاصيل الفنية للخبراء العسكريين المرافقين وبعد انتهاء المباحثات دعانا الأمير فيصل بن عبد العزيز لتناول طعام العشاء فى قصره بوسط المدينة فى جدة، وكان اللقاء وديا وأخويا للغاية. وقد قمنا بأداء العمرة فى تلك الليلة وتمنيت أن أبقى لأداء فريضة الحج التى كانت قد بدأت شعائرها فى ذلك اليوم، إلا أن التطورات حتمت ضرورة عودتنا فى فجر ذلك اليوم إلى القاهرة لتنفيذ ما أتفق عليه فى جدة، ولإبلاغ الرئيس جمال عبد الناصر بتفاصيل المباحثات التى تمت مع الجانب السعودى.

فى نفس الوقت حرصت مصر على تأكيد حسن نواياها واستعدادها للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، لكن الأطراف الأخرى كانت تعمل على تصعيد الموقف باستمرار. ففى٢٥ سبتمبر ١٩٥٦ قدم مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن يطلب فيها عقد اجتماع لبحث الأعمال التى تدبرها ضد مصر قوى دولية وخاصة بريطانيا وفرنسا، وتقدمت الدولتان من جانبهما يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٥٦ بمشروع قرار لمجلس الأمن حول الأزمة، واعترض الاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز، وبعد مناقشات عسيرة فى الفترة من ٥ أكتوبر وحتى ١٣ منه تم إصدار قرار من ستة نقاط يطالب بحرية الملاحة فى قناة السويس واحترام السيادة المصرية وعزل القناة عن سياسة أى دولة ـ والنص على أسلوب تحديد الرسوم وتخصيص نصيب عادل لتطوير القناة واللجوء للتحكيم فى المنازعات التى تنشأ فى المستقبل.

وتقدم الرئيس جمال عبد الناصر بخطوة أخرى للأمام استهدفت اختبار المواقف وتفادى الضغوط الدولية على الصعيدين الإقتصادى والسياسى، فاتصل **بالدكتور محمود فوزى** أثناء تواجده فى نيويورك وأبلغه بقبول تشكيل مجموعة استشارية دولية ـ وهو الاقتراح الذى عرضته الهند ـ لتعمل بالتشاور مع الهيئة المصرية المؤممة.

وهناك وثيقة بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر تشمل ملاحظات وتوجيهات للدكتور محمود فوزى وزير الخارجية حول المشروع الهندى وكيفية إدارة الأزمة فى الأمم المتحدة نصها :

مجلس قيادة الثورة

مكتب الرئيس

كنتيجة للمؤتمر ـ تقوية لموقف مصر تصر على سيادتها

الحجج بالنسبة للتأميم :

ـ عدم إمكان إدارة القناة بدون شركة القناة هذه الحجج هزمت.

ـ لجنة الخمسة معناها إهمال اقتراح الهند.

ـ من الضرورى إعلان موقف مصر بالنسبة للمسائل الرئيسية لمشكلة القناة.

ـ من ناحية يجب أن يقال تأكيد أن مصر تدافع عن سياسة مصر إلى النهاية.

ـ حقوق مصر فى قناة السويس.

ـ حق مصر فى مباشرة إدارة القناة.

ـ هذا ضرورى حتى لا يشك أى إنسان أن مصر ستكون مصرة على إدارة القناة إدارة مصرية.

ـ يجب اعتبار أنه من الضرورى بطريقة الإقناع تأكيد أن مصر تصمم على مبادئ حرية الملاحة فى القناة ومصالح المستعملين الأجانب للقناة ومستعدة لمقابلة الاقتراحات التى تهدف إلى إقامة تعاون دولى.

Ready to accept the proposals which have aim for such form of international cop which will guarantee the freedom of navigation on the canal for the ships of all nations, it would help to quiet those circles in different

دول المهتمة بتأمين حرية الملاحة وفى نفس الوقت فإنها تخيف الذين لا يريدون إقامة صراع حقيقى بالنسبة لقناة السويس

ـ يمكن أيضا أخذ اقتراح الهند فى الاعتبار، والاقتراحات الأخرى التى يمكن أن تقبلها مصر فى مؤتمر لندن.

ـ فى نفس الوقت يمكن إظهار على أى أسس وكيف تسير مصر القناة خاصة لاعتبار إمكان الآتى :

١ـ موقف مصر بالنسبة لحرية الملاحة نستخدم النقط الرئيسية ١٨٨٨ إعادة تأكيدات مصر فى ٥ أغسطس.

٢ـ بيان موافقة مصر على إقامة هيئة استشارية مكونة من ممثلى الدول المهتمة بالملاحة موافقة مصر على إقامة.

Definite forms or inter cop in regard of changing the rate tech assistance to forces some form of comn.of Egypt, cop with the UN In order to define phase who are for inter of canal from these arguments

ـ إن مصر مستعدة لاستخدام القنال كسلاح سياسى كعمل مضاد لهذا القول يمكن إعلان المبادئ الأساسية لإدارة القنال من جهة مصر لهذا فإن الحكومة المصرية أقامت هيئة القنال التى لن يكون لها أى عمل سياسى فى نفس الوقت يكون صحيحا إذا قامت حملة كبيرة فى الدول الغربية وآسيا من أجل القرار الهندى.

ـ مصر تستخدم نفوذها فى إندونيسيا وسيلان وبورما والدول العربية فى الشرق الأوسط من أجل أن تؤيد الدول المشروع الهندى، وفى نفس الوقت يمكن وصف الشركة كمستقلة قانونيا هيئة اعتبارية.

ـ هذه الهيئة ستحافظ على عمل القنال على أساس احترام شديد لمبادئ حرية الملاحة.. المساواة الكاملة لسفن جميع العالم بدون أى تمييز.

ـ روسيا ليس عندها شك.. إذا كانت مصر تتقبل مع الدول الشيوعية ستؤيد المشروع الهندى.

ـ يلاحظ فى ذلك أن التكتيك يكون أحسن إذا كانت الدول العربية والآسيوية أولا

كل هذا سينزع السلاح من أيدى الإنجليز والفرنسيين والأمريكان. خصوصا ما يقولونه أن من جانبهم ١٨ دولة وعلى الجانب الآخر ٤ وسيكون لمصر تأييد عام»

(انتهى نص الجزء المتاح من هذه الوثيقة)

وجاء فى وثيقة أخرى تعليمات بشأن :

ـ نشر تحريض الشركة للمرشدين والتعقيب عليه.

ـ تفنيد مشروع دالاس فى الصحف.

ـ مهاجمة الإجراءات التعسفية التى اتخذتها إنجلترا بتجميد الأرصدة الموجودة فى لندن لا تتمشى مع تصرفات بنك مركزى وله الثقة المالية فى الدعوة إلى تكوين المدفوعات بين الدول الإفريقية الآسيوية».

(انتهى نص الوثيقة)

وفى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ وجه **الدكتور محمود فوزى** رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعلن فيها قبول الحكومة المصرية لاتخاذ المبادئ الستة التى تضمنها قرار المجلس فى ١٣ أكتوبر أساسا للتفاوض حول القناة، كما أبلغ السكرتير العام للأمم المتحدة فى ٢٠ أكتوبر إستعداد مصر لبحث إنشاء هيئة دولية للإشراف على القناة. وتم إبلاغ هذه المقترحات لوزيرى خارجية فرنسا وبريطانيا خلال اجتماعهما مع داج همرشولد والذى حضره أيضا وزير الخارجية محمود فوزى، ورغم توصل الاجتماع إلى عقد لقاء ثان يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ لبحث التفصيلات إلا أن وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا عادا من جديد ليؤكدا إصرارهما فى مناقشات مجلس الأمن على عرض مطالب لا يمكن لمصر قبولها.

وقد وضح أن العملية كلها تسير فى طريق التسويف وكسب الوقت، فقد كانت كل المؤشرات تؤكد أن العدوان المسلح أصبح وشيكا، وأن الجهود السياسية لا تعدو أن تكون مناورات ومحاولات للخداع والتمويه.

العدوان الثلاثى

المؤامرة الكبرى

تكاثرت نذر الحرب وبدا جليا أن كلا من بريطانيا وفرنسا تعملان فقط على كسب الوقت، ومن ثم أصبحت احتمالات الصدام العسكرى تفوق بكثير فرص التسوية السلمية وبخاصة بعد الموقف الذى أظهره مندوبا الدولتين فى مجلس الأمن وحرصهما على تعويق أى محاولة للخروج من المأزق ونزع فتيل الأزمة.

فى الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ ـ أى قبل وقوع العدوان بيوم واحد ـ وردت معلومات مؤكدة عن اعتزام إسرائيل شن هجوم عسكرى على مصر، وقد تجمعت هذه المعلومات من عدة مصادر على النحو التالى :

- السفير عبد الحميد غالب سفير مصر فى بيروت.
- القائمقام ثروت عكاشة الملحق العسكرى المصرى فى باريس.
- القائمقام طيار مصطفى مرتجى الملحق العسكرى المصرى فى روما.
- البكباشى زكريا العادلى إمام الملحق العسكرى المصرى فى تركيا.
- القائمقام إسماعيل صادق والصاغ محمد المصرى (مساعدى فيما بعد للشئون العربية) الملحقين العسكريين فى ليبيا.
- منظمة «أيوكا» (حركة التحرر الوطنى فى قبرص) بتعليمات من الأسقف مكاريوس شخصيا.
- المجموعة ٨٨ من جهاز المخابرات العامة المصرية وكان يرأسها فى ذلك الوقت كمال رفعت.
- المجموعة ٣٣ من جهاز المخابرات العامة المصرية.
- مجموعة الخدمة السرية من جهاز المخابرات العامة المصرية.
- المكتب الثانى السورى.
- المكتب الثانى اللبنانى.

قرر الرئيس عبد الناصر إبلاغ هذه المعلومات للقيادة العسكرية، كما وجه احتياجات للمخابرات الحربية لمعرفة أحدث أوضاع للقوات المسلحة الإسرائيلية، وهل هناك حشود على الجبهة المصرية أو أية تحركات عسكرية ملفتة، وكان رد المخابرات الحربية يؤكد أن الوضع

عادى، ولا يتضمن أية مؤشرات بالهجوم، وفى الحقيقة كانت وسائل الاستطلاع المتاحة فى تلك الفترة ضعيفة وقاصرة، وترتكز فقط على العنصر البشرى والأساليب اليدوية باستخدام المندوبين والعملاء.

ولم تكن المخابرات العامة قد تمكنت بعد من توفير مصادر جيدة فى داخل إسرائيل باستثناء مصدر واحد رئيسى هو **رفعت الجمال** (رأفت الهجان)، وكان ما زال فى دور الإعداد ومرحلة التعرف على المجتمع الإسرائيلى، ولم يثبت أقدامه بعد فى الميدان، بينما كان أحد ضباط المخابرات العامة وهو **إبراهيم بغدادى** (من الضبط الأحرار والمحافظ فيما بعد) قد استخدم صحفيا مصريا يدعى **إبراهيم عزت** من مجلة روزاليوسف تمكن من إدخاله إلى إسرائيل فى عملية مخابراتية بغرض الحصول على المعلومات، ولم يستطع إبراهيم عزت العودة إلا بعد انتهاء العدوان الثلاثى وعن طريق باريس. وبالمناسبة تشير بعض الكتابات إلى أن هذه العملية كانت أول اتصال أو تطبيع مع إسرائيل، وهو ما يخالف الحقيقة حيث أن عملية إبراهيم عزت كما قلت استهدفت فقط الحصول على المعلومات لصالح المخابرات العامة، وبتكليف واضح منها، ولم يكن لها أى بعد سياسى ولا تستند إلى قرار رئاسى حتى من رئاسة الجهاز نفسه!.

وكان جمال عبد الناصر يتبنى نظرية يقوم بتدريسها فى كلية أركان حرب تعتبر أن غزة هى المدخل السهل والمباشر لأى عمل عسكرى من جانب إسرائيل، ومع اقتراب وتجمع مؤشرات العدوان حذر عبد الناصر من الهجوم على غزة وطالب بتأمينها وأعتبر أن اختراقها يعد مسألة حياة أو موت للقوات المصرية، كما وجه إنذارا للقوات الجوية بتنفيذ خطة الانتشار فى حالة ثبوت التفوق الجوى الإسرائيلى وذلك بالتوجه للسعودية تنفيذا للاتفاقيات السابقة مع المسئولين فيها، أو إلى بعض مطارات جنوب الوادى، وبما أن مطارات جنوب الوادى لم تكن مهيأة إلا لاستقبال الطائرات الصغيرة فقد كان الانتشار الأساسى يجب أن يكون فى الأراضى السعودية، لكن هذا الإجراء لم يتخذ للأسف!.

وسوف أعود لهذه النقطة مرة أخرى.

صباح يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهات بانتشار جميع الأجهزة الحساسة والسيادية لتحتل أماكن تبادلية وعدم التجمع فى مكان واحد، وقد جرى بالفعل توزيعها على أكثر من موقع؛ فانتقلت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مبنى تبادلى فى حديقة الزهرية بالزمالك أمام نادى ضباط الشرطة، وانتقل مكتب الرئيس للشئون السياسية وسكرتارية المعلومات إلى المبنى الجديد الذى تشغله حاليا وزارة الحكم المحلى، وهو مبنى تم تجهيزه ضد الزلازل وضد القنابل الثقيلة كما يتوفر فيه ملاجئ وخزائن حديدية تحت الأرض

وكان مقرا مناسبا تماما.

أما مقر مجلس قيادة الثورة فقد كان مقرا تبادليا للقيادة السياسية رغم اعتراض زكريا محى الدين وعلى صبرى وسامى شرف حيث كانت وجهة نظرنا أنه هدفا مكشوفا واضحا، ولكن عبد الناصر أعرب عن تفاؤله و اعتزازه بهذا المبنى وأنه يعتبره حافزا لدفع المعنويات، وأنه قد شهد صدور القرارات المهمة الكبرى فى تاريخ مصر الثورة، وقد تم تركيب شبكة اتصالات كاملة وتبادليات بين هذه المواقع وبعضها.

فى نفس اليوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وقعت أول غارة بالهجوم على غزة كما حذر الرئيس جمال عبدالناصر، والذى كان وقتها هو فى منشية البكرى فى اجتماع مع مبعوث إندونيسى لتسليمه رسالة من سوكارنو.

كان الاتفاق السرى إنجليزى / فرنسى / إسرائيلى ـ كما تكشف بعد عشرين عاما ـ قد تم فى «سيفر»* ورقتين وقعهما **ديفيد بن جوريون** عن إسرائيل **وكريستيان بينو** عن فرنسا **وباتريك دين** عن بريطانيا؛ وينص الإتفاق على أن تقوم إسرائيل ببدء الحرب مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وان تتدخل بريطانيا وفرنسا للفصل بين المتحاربين والسيطرة على قناة السويس.

*** بروتوكول سيفر٢٤ أكتوبر ١٩٥٦**

١ـ تقوم القوات الإسرائيلية بخلق حالة صراع مسلح على مشارف قناة السويس لتستغل بريطانيا وفرنسا كذريعة للتدخل العسكرى ضد مصر.

٢ـ توفر القوات الفرنسية الحماية الجوية لإسرائيل، كما توفرالقوات البحرية الفرنسية الحماية البحرية للمياه الإقليمية الإسرائيلية.

٣ـ تصدر بريطانيا وفرنسا إنذارا مشتركا لكل من مصر وإسرائيل لوقف أعمال القتال والابتعاد عن القناة مع قبول مصر احتلال منطقة قناة السويس احتلالا مؤقتا بواسطة القوات الأنجلوفرنسية، لحماية الملاحة البحرية فيها.

٤ـ تقوم القوات الجوية البريطانية بتدمير المطارات والطائرات والأهداف العسكرية المصرية وتحقق السيطرة الجوية فى سماء مصر.

٥ـ تدافع فرنسا عن موقف إسرائيل فى الأمم المتحدة، وفى نفس الوقت تبذل بريطانيا جهودها ـ بصفة سرية ـ بالاتصالات الخاصة لمساندة إسرائيل، دون ان تكشف علانية عن ذلك حتى لا يضار مركزها فى الوطن العربى.

٦ـ وبالمقابل تتعهد الحكومة الفرنسية بإمداد حكومة إسرائيل بمفاعل ذرى له القدرة على انتاج القنابل الذرية.

توقيعـــــات

عن المملكة المتحدة	عن الجمهورية الفرنسية	عن دولة إسرائيل
باتريك دين	كريستيان بينو	دافيد بن جوريون

وقد استهدف التدخل الإسرائيلى فى العملية تحقيق ما يلى :

١- تحطيم القدرة العسكرية المصرية.

٢- إجبار المصريين على إدراك أن إسرائيل لا تقهر.

٣- القضاء على الفدائيين المصريين بتدمير قواعدهم فى سيناء وغزة .

٤- إجبار مصر على قبول مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس ومضيق تيران.

٥- تعديل رفض مصر المستمر للجهود الإسرائيلية من أجل التسوية السلمية بينهما.

فى مساء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ صدرت التعليمات بتنفيذ خطة الحرب، وبدأ الهجوم على غزة فتم اجتياحها، كما احتلت القوات الإسرائيلية ثلاث مواقع فى الكونتلا ورأس النقب ونخل، ولم يتوفر حتى اليوم معلومات دقيقة عن حقيقة ما حدث فى هذا الهجوم، بل وقد لوحظ اختفاء يوميات الحرب المتعلقة بهذا اليوم حسب علمى.

وفى يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ تعرض مطار ألماظة الحربى لهجوم جوى، ورفض عبد الناصر انتقال عائلته إلى منزل بديل فى الزمالك كان تابعا للمخابرات أو إلى منزل آخر فى المرج، واخذ هو يتنقل ما بين مبنى مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة بالجزيرة، ومبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى حديقة الزهرية، وفى الأخير اطلع على الموقف وسير العمليات الحربية، كما تم ترتيب إقامة شبه دائمة له فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة وتولى إدارة الأزمة من هناك مكتفيا بالتواجد فى مجلس الوزراء خلال اللقاءات الرسمية فقط.

فى مجلس الثورة تم تخصيص أول غرفة فى الدور الثانى للرئيس وهى تطل على النيل وعلى فندق شيراتون الجزيرة الحالى، وغرفة ثانية خصصت كصالون ومكتب وغرفة تابعة **لمحمد أحمد** السكرتير الخاص، أما الغرفتين الرابعة والخامسة فكانتا لأعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين كانوا يتواجدون فى المبنى، ويضاف إلى ذلك غرفتى نوم كان الرئيس يقضى فترة الراحة بعد الظهر فى إحداهما، وكان الجناح المقابل والذى يطل على الشارع فكانت تشغله العيادة والأرشيف وضباط الحراسة، وبعض المكاتب الاحتياطية لسكرتارية المعلومات والسكرتارية الصحفية، وسكرتارية أعضاء مجلس قيادة الثورة عند اللزوم.

فى صباح ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ عقد اجتماع فى لندن ضم كل من رئيس وزراء بريطانيا **أنتونى إيدن** ووزير خارجيته **سيلوين لويد** ورئيس وزراء فرنسا **جى موليه** ووزير خارجيته **كريستيان بينو** تمهيدا لتوجيه الإنذار وفق الخطة المرسومة، وفى

نفس الوقت بدأت إسرائيل فى إسقاط بعض وحدات المظلات فى منطقة المضايق فى سيناء مما دعى إلى عقد اجتماع برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر فى القيادة العامة للقوات المسلحة شارك فيه قادة الأسلحة البرية والجوية والبحرية، وكان من رأى الرئيس استخدام القوات الجوية المصرية لوقف تقدم العدو فى سيناء، ولكنه فوجئ بارتباك قائد القوات الجوية الذى أشار إلى وجود صعوبات تحول دون تنفيذ هذه الخطة بسبب نقص الوقود فى مطار غرب القاهرة الذى يمثل القاعدة الجوية الرئيسية فى ذلك الوقت.

فى ظهر نفس اليوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ صدر الإنذار البريطانى الفرنسى*، وكان يطلب من كل من مصر وإسرائيل وقف إطلاق النار وسحب قواتهما خلال اثنى عشر ساعة إلى مسافة تبعد عشرة أميال شرق وغرب قناة السويس ـ ولم تكن إسرائيل حتى هذا التاريخ قد وصلت إلى قناة السويس، وبدا الإنذار كما لو كان دعوة لإسرائيل للتقدم نحو القناة ـ وأضاف الإنذار أن تقبل مصر بوجود قوات مشتركة للدولتين فى منطقة القناة ومدن بور سعيد والإسماعيلية والسويس لحماية الملاحة فى القناة وإلا ستضطر الدولتان للتدخل بالقوة المسلحة.

كان الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت ـ وكانت الساعة حوالى الثانية عشر ظهرا موجودا فى مبنى مجلس الوزراء وكنت أنا متواجدا مع على صبرى فى مكتبه فى الدور الثانى وسمعت صوت التليفون المباشر بين على صبرى والرئيس ـ كان نوع من الديكتافون يسمعه من فى الغرفة إلا إذا رفعت السماعة فيصبح الحديث قاصرا على المتكلمين فقط، وقال الرئيس : **«يا على الدكتور فوزى حايبعت دلوقتى رسالة إستلمها من السفير البريطانى».**

---

* الإنذار البريطانى الفرنسى لمصر فى ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦

١ـ استدعى كيرك باتريك سفير مصر فى لندن السفير سامى أبو الفتوح وسلمه صورة الإنذار الموجه من الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة المصرية والذى يتضمن طلب :

إيقاف جميع الأعمال الشبيهة بالحربية فى البر والبحر

سحب جميع القوات العسكرية المصرية إلى مسافة عشرة أميال عن قناة السويس.

أن تقبل مصر احتلال الأراضى المصرية بواسطة القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس.

يطلب الانذار الاجابة عنه فى الساعة السادسة والنصف صباحا بتوقيت القاهرة يوم ٣١ اكتوبر الحالى، فإذا لم تتسلم حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا هذه الإجابة فى الوقت المحدد، فإنهما سيتدخلان بالقوة بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان إجابة مطالبهما.

وبعد وصول الرسالة طلب الرئيس عقد اجتماع سريع وطلب الرأى والدراسة، وبدأ أعضاء مجلس قيادة الثورة يتوافدون على مجلس الوزراء حيث حضر عبد الحكيم عامر ثم صلاح سالم - وكان قد تم إبلاغ عبد الحكيم عامر بأمر الإنذار تليفونيا - كما حضر عبد اللطيف البغدادى وحسين الشافعى وزكريا محى الدين وكان موجودا أيضا الدكتور أحمد ثروت الطبيب الخاص للرئيس.

لم يبد الدكتور فوزى أى رأى فى الإنذار لا بالقبول ولا بالرفض، وكان الاتجاه العام لدى الحاضرين هو الرفض وإن اختلفت وسيلة الرفض؛ هل يغلق المظروف ويرد إلى السفارة البريطانية ؟ أم يقوم الدكتور فوزى باستدعاء السفير البريطانى ويوجه إليه رفضا شديد اللهجة ؟.

ولكن ما أن دخل **صلاح سالم** المكتب حتى فاجأ الرئيس والحاضرين جميعا بأن خلع غطاء الرأس الخاص به (الكاب)، ووجه كلامه لعبد الناصر قائلا :

«يا ريس أحسن حاجة نستسلم، وأنا لو منك أروح أسلّم نفسى للسفارة الإنجليزى!!». فضحك جمال عبد الناصر والتفت إلى الدكتور أحمد ثروت - طبيب الرئاسة - قائلا :

«ياثروت إديله حقنة تهديه».

فرد صلاح سالم :

«يا ريس أنا أعنى هذا الكلام، إحنا مش قد الإنجليز والوضع الطبيعى أن نسلم أنفسنا وإنت ياريس عليك أن تروح وتقابل السفير الإنجليزى وتطلب منه المعذرة!!».

فرد عليه عبد الناصر بعنف ووصفه بالجبن، وفى لحظة الانفعال المتبادلة بين الاثنين دخل أحد السفرجية حاملا صينية عليها القهوة فأمره صلاح سالم أن يسلمه ملابسه المدنية، وقام صلاح سالم بلبسها وتقدم من الرئيس قائلا : « السلام عليكم يا ريس أنا مسافر السويس وسأقاتل من هناك!» ، وفعلا غادر المكان وركب سيارته واتجه إلى السويس وانضم للمقاومة الشعبية فى السويس، وقام بالفعل من هناك بالتنسيق مع عناصر المقاومة فى تنفيذ أول عملية لإغراق سفينة محملة بالأسمنت بهدف تعطيل الملاحة فى قناة السويس.

بعد مغادرة صلاح سالم تم الاتفاق بالإجماع على رفض الإنذار، كما اتفق على

تسليم الرد بأسلوب بعيد عن العصبية وهو أن يقوم وزير الخارجية محمود فوزى باستدعاء السفير البريطانى ويبلغه برفض الإنذار**.

رفضت إسرائيل بدورها الإنذار لأنها كانت قد بدأت العمليات العسكرية وفق مخطط سبق الاتفاق عليه مع البلدين بريطانيا وفرنسا، وكان الهدف هو تمكينها من تحقيق أهدافها***.

ولابد أن أشير هنا إلى أنه عندما وقعت الغارة الجوية على مطار ألماظة يوم ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ أدرك الرئيس عبد الناصر أن هناك معركة تستهدف إسقاط النظام، وليس مجرد إلغاء قرار التأميم أو فرض السيطرة على قناة السويس، فحجم العمليات العسكرية وما صاحبها من تحركات فرنسية بريطانية معلنة ـ حتى قبل وصول الإنذار، كانت تؤكد أن الهدف النهائى هو إسقاط نظام ثورة ٢٣ يوليو.

ففى ٣٠ اكتوبر ١٩٥٦ تقدمت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن الدولى تشير إلى العدوان الإسرائيلى، وما أعقبه من إنذار بريطانى فرنسى، وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار يدعو إلى وقف القتال فورا بين مصر وإسرائيل وانسحاب الأخيرة إلى خط الهدنة، ومطالبة جميع أعضاء الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها فى منطقة النزاع، وتجنب تقديم أى مساعدات لإسرائيل ما لم تمتثل للقرار.

** استدعى الرئيس جمال عبد الناصر فى الساعة العاشرة من مساء يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ سفير المملكة المتحدة فى القاهرة السير همفرى تريفيليان وأبلغه برفض الحكومة المصرية للإنذار البريطانى الفرنسى وقال له إن الانذار الذى وجهته بريطانيا باسمها واسم فرنسا إلى الحكومة المصرية اليوم لا يمكن قبوله بأى حال بل تعتبره اعتداء على حقوق مصر وكرامتها ويعد امتهانا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ففى الوقت الذى تدافع فيه عن نفسها داخل أراضيها ضد العدوان الإسرائيلى تتحفز بريطانيا وفرنسا للعدوان على المعتدى عليه. وأنذره الرئيس جمال عبد الناصر بأن مصر لا يسعها إزاء أى عدوان عليها إلا أن تدافع عن حقوقها وكرامتها. كما استدعى الرئيس جمال عبد الناصر القائم بالأعمال الفرنسى فى القاهرة جى روشيه وأبلغه رفض مصر للإنذار البريطانى الفرنسى.

*** كانت الخطة المرسومة أن يقوم الجيش الاسرائيلى بمساعدة الطيران الفرنسى بالهجوم على سيناء فى اطار ما يسمى بعملية «قادش» والوصول الى منطقة القناة واحتلال سيناء بالكامل، فى نفس الوقت ينتظر «لوى ونجان» ـ مستشار وزير الدفاع الفرنسى ـ الذى كان موجودا باسرائيل انتهاء مدة الانذار، كذريعة لتدخل عسكرى بريطانى ـ فرنسى.

فى اليوم التالى قدم الاتحاد السوفيتى مشروع قرار آخر لمجلس الأمن يتطابق والمشروع الأمريكى، لكن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الاعتراض (الفيتو) لإفشال التوصل إلى قرار بل وتقدمت فرنسا بمشروع قرار مضاد يدين مصر لمساعدتها الثورة الجزائرية. ودفع هذا التطور **بداج همرشولد** السكرتير العام للأمم المتحدة إلى عرض استقالته من منصبه احتجاجا على التدخل البريطانى الفرنسى السافر ضد مصر، وألقى بيانا يدين فيه الدولتان وأنهما تسببتا فى ضياع الجهود التى تبذل لوقف إطلاق النار أو لإقرار مبادئ التفاوض حول مشكلة قناة السويس نتيجة توجيه الإنذار، وطالب الدول الأعضاء باحترام ميثاق الأمم المتحدة لكن لم تتم الموافقة على استقالته، وكان ذلك تعبيرا عن التضامن مع مصر ورفض العدوان عليها.

دفعت هذه التطورات بالرئيس جمال عبد الناصر لإعادة تقييم الموقف، وكان قراره هو رفض إتاحة الفرصة لهذه القوى لتحقيق أهدافها بأية صورة والحرص على استمرار الثورة مهما كلف الأمر، وكانت حسابات القوة التى يرتكز عليها تشمل القوات المسلحة المصرية وقدرتها على الصمود فى مواجهة العمليات المنتظرة، والجبهة الداخلية وتماسكها إلى جانب الدعم العربى الواسع وخاصة من جانب القوى الوطنية الشعبية والحاكمة فى كل من سوريا ولبنان والأردن والسعودية.

وعندما بدأت العمليات أجرى الرئيس جمال عبد الناصر تقييمه السريع للموقف العسكرى و خرج بنتيجة سلبية حيث أدرك أن القوات المصرية لا يمكنها مجابهة العدوان ووقفه؛ فانتقل إلى بديل آخر هو المقاومة الشعبية بأبعادها المسلحة والإعلامية، وعمل على أن تمتد أيضا إلى صعيد مصر كله فى شكل مظاهرات واحتجاجات، ومن هنا جرى التفكير فى توزيع السلاح على الشعب المصرى باعتبار أنه فى حالة وقوع هزيمة عسكرية ودخول قوات الاحتلال إلى القاهرة فيجب أن تدفع ثمنا غاليا.

بدأ الرئيس فى اتخاذ سلسلة من القرارات الهامة :

جاء أولها من منطلق حساباته العسكرية لأهداف العدوان، والتى أدرك من خلالها أن القوات المعتدية تعمل على تطويق الجيش المصرى فى سيناء عملا على إبادته، وكان أسلوب القيادة العسكرية فى إدارة المعركة يساعد على ذلك برغبتها فى تحقيق انتصار سريع مما دفعها إلى تحريك قوات كبيرة إلى سيناء و جعلها هدفا سهلا للغارات الجوية وأوقع فى صفوفها خسائر كبيرة، ومن ثم فقد تدخل الرئيس عبد الناصر وأصدر قراره

بسحب القوات المسلحة المصرية من سيناء إلى غرب القناة*؛ تفاديا لمزيد من الخسائر التى ستنجم حتما عن وقوعها بين حصار القوات الإسرائيلية من الشرق والقوات البريطانية والفرنسية التى أسقطت جوا فى منطقة قناة السويس غربا، وكان قرارا سياسيا ناجحا بكل المقاييس ساعد على حماية الجيش المصرى وإفشال أهداف القوى المعتدية.

كان القرار الثانى هو تصعيد المقاومة الشعبية؛ ففى أول يوم للعمليات العسكرية البريطانية الفرنسية المشتركة، أصدر تعليمات بفتح كل مخازن الأسلحة والذخيرة الموجودة فى القاهرة، وتم شحنها فى مئات اللوارى التى انتشرت فى أحياء القاهرة وبعض المحافظات القريبة مثل القليوبية والغربية والشرقية والجيزة.. الخ.

كما أصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهات بإعداد مقر احتياطى لرئاسة الجمهورية فى أسيوط بحيث يتم الانتقال إليه فى حالة نجاح العدوان باحتلال الدلتا كما كانت تنص على ذلك الخطة «روديو»، والتى سبق أن حصلنا عليها من أرشيف سرى خاص بداخل مبنى الكنيسة الإنجليزية فى قصر النيل فى نهاية ١٩٥٤، وكانت ترتكز على إعادة احتلال القوات البريطانية للجمهورية عندما تقتضى الضرورة ذلك.. كما أصدر توجيهاته بتعزيز التسليح والتحصينات فى باقى المحافظات...، وكانت كلمة السر لعملية توزيع السلاح هى «**حنحارب.. حنحارب**».

***قرار القائد العام للقوات المسلحة بسحب القوات إلى غرب القناة سعت ٢٢٠٠ يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦**

١ـ ينقل المجهود الرئيسى للقوات المسلحة المصرية إلى غرب قناة السويس للتمسك بالمنطقة بورسعيد ـ السويس ـ القاهرة بحيث يتم ذلك قبل أول ضوء يوم ٢ نوفمبر.

٢ـ تخلى القوات المسلحة المصرية من سيناء إخلاء كاملا إلى غرب القناة، وتتخذ الإجراءات اللازمة لسحب القوات المسلحة فى قطاع غزة ورفح والعريش وشرم الشيخ والقوات الاحتياطى المدرع والاحتياطى المشاة للقيادة الشرقية.

٣ـ تنتقل رئاسة الفرقة الرابعة المدرعة والمجموعة الثانية المدرعة إلى غرب القناة وتعمل كاحتياطى استراتيجى هناك.

٤ـ تقتصر أعمال الدفاع الجوى على أعمال المدفعية المضادة للطائرات والدفاع الجوى السلبى.

٥ـ تنتقل الطائرات إلى المطارات الجنوبية توطئة لإقلاعها إلى قواعد صديقة خارج الجمهورية.

٦ـ تقتصر أعمال القوات البحرية على تنظيم الدفاع عن الساحل والقيام بالدوريات والاستطلاع البحرى فى المياه الإقليمية.

٧ـ تنظيم قوة النضال الشعبى الموضوعة تحت قيادة الجبهات والمناطق العسكرية، وتنسق أعمالها مع عمليات القوات المسلحة، وتركز الجهود المشتركة للدفاع عن المدن والقرى إلى آخر طلقة وآخر رجل.

لواء أركان الحرب
قائد عام القوات المسلحة
محمد عبد الحكيم على عامر

شمل توزيع السلاح جميع أفراد الشعب مهما اختلفت مشاربهم، ولم يسأل أى فرد عن هويته أو انتمائه السياسى أو العقائدى عند تسليمه السلاح، وكان يصحب عملية التسليح فقط التوعية بتعليمات الأمان فى التعامل مع السلاح.. وتم بالفعل توزيع ما يقرب من مليونى قطعة سلاح.

فى نفس الوقت شارك متطوعين من كافة شرائح المجتمع من ضباط وجنود جيش إلى ضباط وجنود من الشرطة إلى المتطوعين المدنيين منهم المحامين والأطباء والمهندسين ورجال الدين الإسلامى والمسيحى والشباب من عناصر الفتوة بنين وبنات وطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية والعمال والفلاحين...

كانت الروح الوطنية تشكل نسيجا بديعا يجمع كل هؤلاء.. وأود أن أشير باعتزاز وفخر إلى أنه بعد أن هدأت الأمور، وتم جلاء القوات البريطانية والفرنسية أمكن جمع كل الأسلحة بالكامل دون أن ينقص منها قطعة واحدة اللهم إلا الأسلحة التى استخدمت داخل بور سعيد نفسها وهذه أيضا لم يفقد منها إلا القليل جدا.

كانت المقاومة فى منطقة القناة تعمل وفق تنظيم محكم تحت إشراف الرئيس، وتولى القيادة المباشرة كل من زكريا محى الدين وكمال الدين حسين وصلاح سالم يعاونهم على سيبل المثال لا الحصر كل من:

كمال الدين رفعت ـ عبدالفتاح أبو الفضل ـ سعد عفرة ـ محمد فائق ـ سمير غانم ـ لطفى واكد ـ محمود حسين عبدالناصر ـ فريد طولان ـ صلاح الدسوقى ومجموعة من ضباط الشرطة ـ بالإضافة إلى مجموعة من ضباط الصاعقة المصرية منهم جلال هريدى ـ احمد عبدالله ـ حسين الفار ـ وآخرين... إلى جانب العديد من العناصر المدنية وكان من ضمنهم سيدات مثل أمينة شفيق من جريدة الأهرام التى سافرت إلى بور سعيد بصحبة بعض السيدات وقد دخلنها فعلا عن طريق التسلل عبر بحيرة المنزلة.

عندما اشتعلت المقاومة فى بورسعيد اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قراره بالذهاب شخصيا إلى المدينة الباسلة للإطلاع بنفسه على ما يجرى فيها، ولكن كل المحيطين به أعربوا عن اعتراضهم على هذا القرار حرصا عليه، وما أذكره الآن أنه أثناء قيامى بعرض تقرير المعلومات عليه فى مبنى مجلس قيادة الثورة وكنا ساعة المغرب تقريبا لاحظت أنه يجرى إعداد بعض السيارات تساءلت عن السبب فجاءنى الرد أن الرئيس متوجه إلى منطقة القناة، ولما دخلت مكتب الرئيس قال لى أنا رايح أشوف بنفسى ماذا يجرى هناك

ولا أعرف إن كنت سأشاركهم المقاومة، وهو ما أتمناه أم سأضطر للعودة ؟.

وعلمت أن كلا من عبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى سيرافقون الرئيس، وكان موقف صلاح سالم قد استقر فى مدينة السويس و كمال الدين حسين يتولى المقاومة فى الإسماعيلية... تحركت السيارات فعلا حوالى الثامنة والنصف مساء وعدت إلى مكتبى فى مبنى مجلس الوزراء وقد وصل الرئيس إلى مدينة الإسماعيلية حيث قابله كمال الدين حسين وكمال الدين رفعت اللذان اعترضا على قرار الرئيس وعملا على إثنائه عن مواصلة السفر إلى بور سعيد وقالا له : «إحنا المسئولين عن هذا الخط، وأنه من الخطر التقدم بعد الإسماعيلية، ومن رأينا أن تعود إلى القاهرة حيث أن قيادتك من هناك أجدى بكثير من تواجدك فى رقعة ضيقة من أرض المعركة التى هى أرض مصر كلها والعالم العربى كله، وأن وسائل الاتصال هنا تكاد تكون معدومة كما أنه لا يوجد أى وسائل للإعلام، وأن وجودك هنا يعد خطأ على المستويين التكتيكى والإستراتيجى»، شارك الحاضرون فى هذه المناقشات واستقر رأيهم على ضرورة عودة الرئيس إلى القاهرة وعاد بالفعل بعدما اقتنع بوجهة نظرهم.

صاحب المقاومة المسلحة حركة مقاومة إعلامية نشطة شارك فيها جميع الصحفيين والأدباء ورجال الإعلام والفنانين والمبدعين.. تطوعوا من تلقاء أنفسهم كل يعرض إمكانياته واستعداده للمشاركة فى هذه المعركة الوطنية.

كانت **مؤسسة روزاليوسف** بمثابة بؤرة للنضال الوطنى، ومصدر إشعاع خطير للغاية الكل يعمل.. والكل يبدع.. والكل يبدى أفكارا تصب فى إذكاء المعركة كان هناك صلاح جاهين وصلاح حافظ وحسن فؤاد وأحمد حمروش وفتحى غانم وأحمد بهاءالدين وعبدالغنى أبو العينين ومحمود المراغى وجمال كامل ومنير عامر ونجاح عمر ومديحة يشاركهم منير حافظ وإبراهيم بغدادى وآخرين من الأبطال الذين قد لا تسعفنى الذاكرة الآن بأسمائهم هذا بخلاف مجموعة العمال الذين كانوا يعملون فى المطابع وعلى رأسهم عم حسن وعمال التوزيع الخ، وكانت هناك مثلها فى وكالة أنباء الشرق الأوسط، وبؤرة ثالثة فى مصلحة الاستعلامات التى كانت منشأة حديثا، ورابعة فى الصحف اليومية الأهرام والأخبار والجمهورية والإذاعة المصرية وصوت العرب.. علاوة على عناصر عديدة يصعب إحصاؤها أو تفضيل واحد منها على الآخر.. لم يتخلف أحد وكل منهم أعطى ربما بما يفوق طاقته فى التحرك داخليا أو خارجيا مع الأصدقاء والمؤسسات، وعلى سبيل المثال فقد تم إيفاد الصحفى **مصطفى أمين** إلى بيروت حيث اصطحب معه

سعيد فريحة الصحفى اللبنانى المشهور بحبه لمصر وثورة يوليو ـ واتجها إلى لندن لمخاطبة الرأى العام البريطانى، ودحض ما تدعيه وسائل الإعلام هناك ضد مصر.. وتم أيضا إيفاد عناصر أخرى إلى فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، والبعض منهم سافر على نفقته الخاصة... وكانت إذاعة صوت العرب بجميع كوادرها، وصوت **أحمد سعيد** يحرض ويجمع أبناء الأمة العربية من القاهرة وباقى الإذاعات الموجهة وإذاعات الدول العربية شعلة لا تنطفئ من الوطنية والقومية العربية المتضامنة مع القضية المصرية.

تصادف أن تعرضت هوائيات الإذاعة المصرية فى أبو زعبل للقصف الجوى صباح يوم الأول من نوفمبر ١٩٥٦، وأدى ذلك إلى انقطاع الإرسال الإذاعى، وكان الرئيس جمال عبدالناصر متواجدا فى مكتبه بمجلس الوزراء وقرر أن يؤدى صلاة الجمعة بالجامع الأزهر الشريف..

طلبنى الرئيس بعد أن أبلغته بضرب هوائيات الإذاعة المصرية وقال: «تقدروا يا سامى تشغلوا الإذاعة على الأقل فى حدود دائرة مدينة القاهرة ؟

فقلت: «يا أفندم ما أقدرش أعطى سيادتك رد إلا بعد إجراء بعض الاتصالات مع الفنيين فى الإذاعة وعموما سيادتك إدينى دقائق لمعرفة الموقف بالضبط...

قال الرئيس: «يا سامى حانصلّى الجمعة فى الأزهر إنشاء الله... شد حيلك..».

بعد اتصالات تليفونية فورية مع الفنيين حضر إلى مكتبى على عجل كل من **محمد أمين حماد** مدير الإذاعة والمهندسين **عزالدين فريد و فاروق عامر و محمد الشافعى والمذيع فهمى عمر**، ثم جاء بعد قليل **جلال معوض**، وأبلغونى أنه يمكن البث قبل صلاة الجمعة بشرط توفير خطوط تليفونية بشكل فنى معين لو أمكن ترتيبه مع مصلحة التليفونات بصفة عاجلة، أما عن الهوائيات فجارى بالفعل إصلاح بعضها بما يؤدى لاستمرار الإذاعة فى حدود دائرة مدينة القاهرة. وبالفعل اتصلت بالدكتور محمود رياض مدير التليفونات ولما أبلغته بالمطلوب قال لى أنه توقع مثل هذا الأمر فأرسلت له على الفور المهندس عز الدين فريد لمقر المصلحة فى شارع رمسيس لإنهاء الترتيبات الفنية، وقد اكتشف أن هناك خط تليفونى بين أبو زعبل ودار الإذاعة فى شارع الشريفين لم يتعرض للتلف، وتم الاستفادة بهذا الخط وكان على الجانب الآخر فى محطة أبو زعبل المهندسين **صلاح عامر والجارحى القشلان** اللذين أمكنهما بالتنسيق مع زملائهم الآخرين من تفعيل الخطين الآخرين اللذين أمكن ترتيبهما فى مكتبى من خلال مصلحة

التليفونات وتحويلة تليفونات مجلس الوزراء، وفى خلال ساعة ونصف أو يزيد قليل، أمكن استئناف إرسال الإذاعة فى دائرة قطرها عشرين كيلومترا.

ونفذت أول تجربة.. تكلم من خلالها لأول مرة منذ انقطاع الإذاعة فهمى عمر مرددا «هنا القاهر» «ثم توجه مع زميله جلال معوض إلى الجامع الأزهر الشريف لإجراء التجارب والاستعداد لاستئناف الإرسال الإذاعى من هناك تمهيدا لإذاعة صلاة الجمعة منه.

عملنا بعد ذلك كإجراء احتياطى على اختبار قوة الاستماع فطلبت مفتش المباحث لمدينة القاهرة **اللواء يوسف القفاص** الذى عمل على تكليف ضباط الإدارة فى جميع أقسام القاهرة بالتبليغ عن قوة الاستماع والوضوح لإذاعة القاهرة التى تبث من مكتبى بمبنى مجلس الوزراء ومن الجامع الأزهر الشريف. أثناء المكالمة هذه اتصل أحد ضباطه به مبلغا إياه أن الإذاعة عادت للإرسال وأن فهمى عمر يقول هنا القاهرة ويردد أناشيد وطنية.

توجهت إلى مكتب الرئيس عبد الناصر وأبلغته بالنتائج التى وصلنا لها وتمام استئناف الإذاعة، فأعرب عن سعادته وامتنانه لكل من شارك فى هذا العمل، وكان احمد سعيد مدير صوت العرب قد لحق بالمجموعة المتواجدة فى مكتبى فور أن سمع «هنا القاهرة» وانضم لفريق العمل من المذيعين والفنيين.

بقى طاقم الفنيين بمكتبى للإشراف على التجهيزات الفنية والعمل على تقويتها بواسطة بعض الأجهزة التى أمكن الحصول عليها من مخازن الإذاعة والتليفونات وذلك حتى عودة الرئيس جمال عبد الناصر ومخاطبته الشعب المصرى والعالم أجمع من خلال الإذاعة ووكالات الأنباء التى نقلت عن الإذاعة معلنا من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف : «**الله أكبر.. ـ التى قيلت لأول مرة سنة ١٩٥٦ من فوق منبر الجامع الأزهر الشريف ـ سنقاتل... سنقاتل.. ولن نستسلم..**»

بدأ العمل بعد ذلك مباشرة لترتيب استئناف إرسال الإذاعة على مستوى الجمهورية وخارجها من أبى زعبل.

وكانت عملية تشرفت كثيرا بتلقى التكليف بها وبإنجازها من خلال جهد جماعى من كل رجال الإذاعة المصرية من فنيين ومهندسين ومذيعين كانوا كلهم بدون استثناء على مستوى المسئولية.

وكانت إذاعة «أم كلثوم» منذ ذلك اليوم، و التعليمات التى صدرت بإستمرارهذه

الإذاعة كانت صارمة حول بث أغانى السيدة أم كلثوم وحدها فقط ولمدة خمسة ساعات يوميا تبدأ من الخامسة وحتى العاشرة مساء.

ووسط هذه الصفحة الناصعة البياض والمشرفة من تاريخ النضال المصرى ظهرت نقطة سوداء وضعتها مجموعة من السياسيين القدامى الذين عقدوا اجتماعا ضم عناصر من أحزاب الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين والإخوان المسلمين، وكان معهم **سليمان حافظ** الذى كان نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فى بداية الثورة، وكان من قبل نائبا لرئيس مجلس الدولة ـ وقد قرروا فى نهاية اجتماعاتهم إعداد رسالة موجهة للرئيس جمال عبد الناصر، وبقيت أمامهم مشكلة من الذى يسلم هذه الرسالة للرئيس جمال عبدالناصر..

فى يوم الجمعة ٢ نوفمبر ١٩٥٦ أوفد المستشار سليمان حافظ زوج ابنته الضابط عبد اللطيف الرافعى لمقابلة صلاح نصر مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة فى ذلك الوقت، يطلب سليمان حافظ فى رسالته تدبير لقاء فورى بين الرئيس جمال عبد الناصر وسليمان حافظ لأمر بالغ الخطورة. فقام صلاح نصر بتكليف من الرئيس بمقابلة سليمان حافظ ليستطلع منه شخصيا عن أسباب طلبه اللقاء، وفهم منه أن الرسالة تخص الأحداث المتعلقة بالوضع المترتب على العدوان الثلاثى، وأن هناك اقتراحات بتنحى القيادة السياسية الحالية عن مسئوليتها لإنقاذ مصر من الدمار الذى ستتعرض له وكرر طلبه مقابلة الرئيس.

كانت تحركات واتصالات سليمان حافظ وغيره من السياسيين القدامى مرصودة بالطبع فى تلك الفترة ـ ولما أبلغ صلاح نصر رسالة سليمان حافظ للرئيس رفض مقابلته وكلف عبد اللطيف البغدادى بمقابلته، ولما بلغ صلاح نصر الضابط الرافعى بأن البغدادى كلف بمقابلة سليمان حافظ، طلب على لسان الأخير أن يحضر المقابلة أيضا اللواء عبد الحكيم عامر، وقابله فعلا كلا من البغدادى وعامر الذى قال بعد المقابلة :

«الراجل ده حقيقى أنيابه زرقاء.. ولم ينس حقده على جمال عبد الناصر... فهو يطلب تنحى عبد الناصر لأنه مكروه ـ هكذا !!ـ وأن يتولى محمد نجيب رئاسة مصر،حيث أنه مؤهل للاتفاق مع الإنجليز، ويعلن حياد البلد وتتولى وزارة حزبية الأمور فى البلاد، وأن يعود «العسكر!» إلى ثكناتهم..»

وعندما نقلا الرسالة للرئيس كان تعليقه : «أنه من سيحضر إلى هنا منهم سوف يضرب بالنار».

كان التحليل والتقدير بناء على نتيجة هذه المقابلة هو أن سليمان حافظ بالتعاون مع بقايا الأحزاب يريد أن يمهد لتولى وزارة حزبية شئون البلاد تحت رئاسة اللواء محمد نجيب الذى بعد أن يتخلصوا منه تتعاون الحكومة مع الغزاة.. (لتجنب ويلات الحرب...).

وثبت بعد ذلك من واقع تقارير المعلومات وتحريات الأجهزة الأمنية أن اللواء محمد نجيب لم يكن بعيدا عن بقايا جبهة أزمة مارس سنة ١٩٥٤ فى هذه الأحداث*.

ورغم تشابه موقف السياسيين القدامى ـ من حيث الشكل ـ مع موقف صلاح سالم إلا أن منطلقات كل طرف كانت مختلفة تماما، فصلاح سالم الذى خانته أعصابه فى لحظة ما، أكد تصرفه اللاحق بالتوجه إلى السويس وقيادة المقاومة الشعبية فيها قدرا عاليا من الفدائية، كما عكس نبل أهدافه، وأن الأمر يكمن فقط فى الخشية من آثار العدوان وغيرته على سلامة البلاد ولم يكن متطلعا إلى سلطة أو نفوذ رغم الاختلاف معه فى أسلوب تعبيره عن هذه الأهداف أو انفعاله على الرئيس جمال عبد الناصر..

أما عناصر الأحزاب والسياسيين القدامى فقد كان موقفهم نابعا عن تفكير متخاذل وانهزامية واضحة، علاوة على أنه كان يعكس قدرا عاليا من الشماتة والرغبة فى تصفية الحسابات مع الثورة، وانتهاز الفرصة لتجديد علاقاتهم بالإنجليز، وهى نفس المواقف التى طبعت سلوكهم السياسى فى فترة ما قبل الثورة..

لقد أظهر جمال عبد الناصر ثباتا قويا فى مواجهة الموقف كما أمتلك قدرة كبيرة فى معالجة كل التفصيلات مهما كانت ثانوية أو بعيدة ـ شكلا ـ عن لب القضية، وعلى سبيل المثال فقد كان يحرص على الإلمام بالموقف التموينى يوميا من القمح والسكر والدقيق والزيت والشاى والبنزين والجاز والبوتاجاز وخلافه من المواد التى تشكل أساسا لاحتياجات المواطن وعصب المعركة.. وبالمناسبة ومن هذا التاريخ استمرت سكرتارية الرئيس للمعلومات فى إعداد تقرير يومى بالموقف التموينى مع التطوير بإضافة الأرصدة المتبقية والكميات المطلوب توافرها ولمدد تتراوح بين ستة شهور وسنة حسب السلع المطلوبة للمواطنين مع الوضع فى الاعتبار مدى توافر العملة الصعبة اللازمة للاستيراد..

---

* يرجع لتقارير المتابعة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وإدارة المباحث العامة فى لاظوغلى.

وتواصلت معدلات كثافة العمل بنفس القدر حتى تمام جلاء القوات البريطانية الفرنسية عن بور سعيد فى ديسمبر ١٩٥٦، وحتى بعد وقف القتال كان هناك استعداد دائم وحالة تعبئة فى الداخل لمواجهة أى طارئ قد يقع، وكانت الاجتماعات لا تنقطع ويجرى إعداد تقديرات الموقف بشكل متوالى لإختيار أنسب البدائل لإدارة المعركة سواء فى مواجهة القوات المعتدية أو فى داخل المنظمة الدولية ـ الأمم المتحدة ـ وفى مجال تهيئة الرأى العام العربى والدولى لمساندة قضية مصر فى معركتها المصيرية.

كان الشعب العربى كله حاضرا وبقوة منذ صدور قرار تأميم شركة قناة السويس وحتى وقوع العدوان بعد أن نجح الرئيس عبد الناصر فى بعث فكرة القومية العربية وتحويل التضامن العربى إلى واقع ملموس.

فمنذ صدور قرار التأميم خرجت مئات التظاهرات وعقدت المؤتمرات فى كل أرجاء الوطن العربى تعلن مساندتها للقرار ووقوفها إلى جانب مصر فى معركتها لاسترداد حقوقها فى القناة، وبنفس القوة كانت مساندة الحكومات والقيادات الرسمية للقاهرة فى شكل بيانات واتصالات مع القيادة المصرية وتحركات دبلوماسية وغيرها، وفور وقوع العدوان المسلح انهالت على السفارات المصرية فى دمشق وعمان وبيروت والقنصلية المصرية فى القدس وفى دول المغرب العربى والمغتربين العرب فى أوروبا وأمريكا بخلاف مئات الألوف من الرسائل التى وصلت للرئيس تطالب بالتطوع لمحاربة المعتدين إلى جانب القوات المصرية.

ولم تقتصر ردود الفعل على التجمعات الشعبية وحدها بل شاركت الحكومات والقيادات المسئولة أيضا.

فقد توجه الرئيس **شكرى القوتلى** رئيس الجمهورية السورية إلى موسكو لمطالبة الاتحاد السوفيتى بتقديم الدعم اللازم لمصر وتزويدها باحتياجاتها من السلاح، وكان قبل سفره قد اتصل بالرئيس جمال عبد الناصر مستفسرا عن أخبار المعركة واحتياجات مصر*.

---

* أرجو الرجوع إلى نصوص الرسائل المتبادلة بين الرئيسين فى ذلك الوقت فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وأرشيف إدارة الرمز بوزارة الخارجية المصرية والتى تم تبادلها من خلالها العديد من الرسائل فى هذه المرحلة.

ومن سوريا أيضا اتصل بعض الضباط الوطنيين عارضين خدماتهم، وكان أهم هذه الاتصالات ما تقدم به **عبد الحميد السراج** ـ نائب رئيس الجمهورية أثناء الوحدة ورئيس الشعبة الثانية (المخابرات) فى الجيش السورى سنة ١٩٥٦ ـ يعرض نيته نسف خط أنابيب البترول الذى ينقل الخام من العراق إلى البحر الأبيض عبر سوريا، لكن الرئيس عبد الناصر نصح بعدم التورط فى المعركة حماية لهم ولسوريا برغم اقتناعه أن هذا العمل سيوفر دعما كبيرا لمصر، لكن عبد الحميد السراج كان قد بدأ فعلا فى اتخاذ الخطوات التنفيذية.. وقد استدعى ناظم القدسى رئيس الوزراء فى سوريا كلا من اللواء شوكت شقير واللواء عفيف البزرى ـ قادة الجيش السورى آنذاك ـ ونقل لهما أن السفارة البريطانية أبلغته بوجود وحدات عسكرية أو شبه عسكرية حول محطات الضخ الخاصة بخط أنابيب التابلاين فنفيا علمهما بهذا الموضوع، فقام ناظم القدسى باستدعاء عبد الحميد السراج، وأعاد عليه نفس السؤال فنفى بدوره علمه بأية مخططات فى هذا الشأن..

فقال له ناظم القدسى : «**أن لديه معلومات تقول كذا وكذا.. وإنت حاتضيعنا وتؤذى الوضع العام!!. فرد عليه عبد الحميد السراج «طيب يا سيدى أنا سوف أبحث الموضوع وسأرد عليك لأن الخط طوله حوالى ٨٠٠ كيلومتر وليس لدى طائرة، بل إن بعض المناطق يمكن أن اصل إليها بواسطة الجمل أو الحصان ... أعطنى ثلاثة أو أربعة أيام حتى يمكن أن أرد عليك..»**.

وكان السراج قد رتب العملية وأعطى التعليمات لضباطه بتوقيتات التنفيذ وكان قراره أنه فى حالة تعرض مصر للعدوان يقوم بنسف محطات الضخ... وتم نسف هذه المحطات فعلا ثانى يوم العدوان الثلاثى على مصر.

لقد تصرف عبد الحميد السراج على مسئوليته، وأحدثت العملية صدى واسعا فى العالم كله، أما فى العالم العربى فقد بادرت العناصر الوطنية فى أكثر من دولة بإخطارنا باعتزامهم تنفيذ عمليات مماثلة فى بلادهم، ولكن تم تحذيرهم بوضوح باعتبار أن اتساع رقعة مثل هذه العمليات لن يخدم المصلحة القومية ويكفى انفجار واحد لأن انتشار هذه الظاهرة يمكن أن يقود إلى تأليب الرأى العام العالمى والأوربى خاصة، وكان قد بدأ يميل إلى جانب مصر.

وقد خرج على هذه القاعدة المناضلين الليبيين من جماعة عمر المختار بقيادة الأستاذين **مصطفى بن عامر وبشير المغيربى** وزملائهم الذين قاموا بتنفيذ بعض العمليات ضد المصالح البريطانية فى ليبيا حيث تم تفجير قنبلة فى بنك باركليز

البريطانى، كما قاموا بنسف أنابيب البترول فى ميناء بنغازى وأشعلوا النيران فى خزانات الوقود الخاصة بالقوات البريطانية.

كما ظهرت لأول مرة فى بعض الدول والإمارات العربية مثل الكويت الدعوة لوقف تصدير البترول إلى المعتدين وسحب الأموال العربية من البنوك البريطانية ومقاطعة البضائع الفرنسية والبريطانية.

ولم يكن الموقف الدولى يقل استنكارا للعدوان عن الموقف العربى أخذا فى الاعتبار بالطبع القيود التى تفرضها التوازنات الدولية.

فكما أشرت فى السابق، حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على امتلاك زمام المبادأة بعرض مشروع قرار فى مجلس الأمن يدين العدوان، وصحب ذلك إعلان الرئيس الأمريكى **دوايت ايزنهاور** على شاشات التليفزيون أن واشنطون عارضت منذ البداية اللجوء للقوة، وأنها لم تستشر من قبل المعتدين.

واتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا مؤيدا لمصر منذ بداية الأزمة، ولكن التمرد الذى كانت شواهده قد بدأت تتجمع فى المجر فرض قيدا على حركة الاتحاد السوفيتى، ومن هنا كان رد خروشوف على الرئيس شكرى القوتلى أثناء زيارته لموسكو عدم إمكانية تقديم مساعدة عسكرية لمصر لكنه شن حملة دبلوماسية مكثفة على القوى المعتدية فى الإطار الثنائى وفى الأمم المتحدة.

ففى الإطار الثنائى بعث بولجانين برسالة إلى أنطونى إيدن رئيس وزراء بريطانيا تتضمن تهديدا باستخدام الصواريخ العابرة للقارات لوقف العدوان، ثم بعث برسالة أخرى بنفس المعنى إلى رئيس وزراء فرنسا جى موليه، وبرسالة ثالثة إلى دافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل يصف فيها إسرائيل بأنها تعمل كأداة فى يد الإمبريالية، ويحذرها من العبث بمصير السلام، وطالب بأن تعود إسرائيل إلى رشدها وتوقف عملياتها العسكرية ضد مصر قبل فوات الأوان ثم قام باستدعاء سفيره فى تل ابيب، واعتبرت هذه الرسائل بمثابة إنذارات للدول الثلاثة، وكان قد سبقها إرسال رسالة إلى الرئيس أيزنهاور يستعرض فيها الأخطار المترتبة على الموقف القائم وما ينذر به من احتمال اشتعال حرب عالمية، وأن على موسكو وواشنطن بما يملكانه من قوة، العمل معا لإيقاف الحرب.

وتقدمت الهند ممثلة للدول الآسيوية الإفريقية بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم

المتحدة يطالب بوقف القتال وسحب القوات المعتدية، وأن يقدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريرا بذلك خلال اثنتى عشرة ساعة وقد حظى القرار بالموافقة من الجمعية العامة*.

هكذا لعب النظام الدولى بتركيبته التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وظهور قوة ثالثة لها صوتها المؤثر فى المحافل الدولية؛ هى قوة عدم الانحياز التى لعبت دورا هاما فى تعرية الأهداف الإمبريالية التى سعت قوى الاستعمار القديم وشكل قاعدة صلبة لمساندة الدول الصغيرة وحقها فى الحرية.

ومع إعلان القوات المعتدية قبولها إيقاف القتال يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ استجابة لقرارات المنظمة الدولية بدأت معركة لا تقل شراسة عن المعركة المسلحة... **لقد كانت المعركة الجديدة ذات بعدين أساسيين :**

البعد الأول:

يرتبط بالمقاومة المسلحة التى استهدفت حرمان القوات المعتدية من امتلاك أية فرصة للراحة أو الاستقرار فى مدينة بور سعيد، وقد حققت بالفعل إنجازات ضخمة فى هذا المجال وسقط الشهداء وتنوعت البطولات الغير مسبوقة فى التاريخ الحديث..

أما البعد الثانى:

فقد كان مرتبطا بالمعركة الدبلوماسية وخاصة فى الأمم المتحدة بهدف إتمام انسحاب قوات الدول المعتدية الثلاث.

---

* يقول **كريستيان بينو** وزير الخارجية الفرنسى: « طالبت مجموعة عدم الانحياز والمجموعة السوفياتية اسرائيل بوقف اطلاق النار الفورى، أضعنا عدة أيام قبل أن تنزل قواتنا الى مصر، وكانت تلك غلطة كبيرة من جانبنا؛ لقد جوبهنا مجابهة عنيفة فى الأمم المتحدة، وأصيب ممثلنا هناك بانهيار عصبى وكان يجب استبداله، انها بالفعل لحظات صعبة جدا.لكن فى الوقت نفسه وفى أروقة الأمم المتحدة كان البعض يقول لنا استعجلوا وتخلصوا من عبد الناصر قبل أن نقترع ـ لن أفضح أسماء ـ هناك كثيرون ممن طالبونا بذلك وبصورة خاصة ممثلوا بعض الدول العربية. الحقيقة أن ناصر كان يتمتع بشعبية فى الأكواخ وليس فى السفارات العربية.

فقد استأنفت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلساتها فى السابع من نوفمبر ١٩٥٦، وطالب مندوب مصر فى المنظمة الدولية السفير عمر لطفى بانسحاب المعتدين، ولكن مندوبا بريطانيا وفرنسا رفضا مشروع الانسحاب الفورى بدعوى تخوفهما من تجدد القتال بين مصر وإسرائيل.

وتطرقت المناقشات إلى تشكيل قوة طوارئ دولية، وتكاثفت الضغوط، وهدد السكرتير العام للأمم المتحدة بفرض عقوبات صارمة على إسرائيل إذا لم تسحب قواتها مما دفعها للإعلان رسميا فى الثامن من نوفمبر ١٩٥٦ اعتزامها سحب قواتها من مصر والتعاون مع قوة الطوارئ الدولية.

وبدأت المباحثات مع السلطات المصرية حول تشكيل قوة الطوارئ الدولية واعترض الرئيس عبد الناصر على اشتراك كندا فيها نظرا لعضويتها فى الكومنولث كما اعترض أيضا على مشاركة نيوزيلاندا وباكستان نظرا لتبعية الأولى لبريطانيا وعضوية الثانية فى حلف بغداد.

وصلت طلائع قوة الطوارئ الدولية إلى مصر يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ ومعها السكرتير العام للأمم المتحدة **داج همرشولد** للقاء الرئيس جمال عبد الناصر، وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٦ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلستها لمناقشة مشروع قرار قدمته مجموعة الدول الأفروآسيوية يطالب الدول المعتدية بالإذعان للقرارات السابقة بشأن الانسحاب، وحظى القرار بالموافقة فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٦ وعارضه فقط الدول الثلاث ومعها كندا وبلجيكا وامتناع عشرة دول عن التصويت.

وسعت إسرائيل للمراوغة والتملص من قرارات الأمم المتحدة أو محاولة فرض شروط فى مقابل الانسحاب، وتكررت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاض محمود فوزى وزير الخارجية معركة كبيرة بالتنسيق مع جمال عبد الناصر حتى أتمت إسرائيل انسحابها الكامل دون أن تحصل على أى من مطالبها بإقرار مصر رسميا بحرية المرور لسفنها فى قناة السويس، وبعد أن كانت القوات البريطانية الفرنسية قد أتمت انسحابها فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦.

وعندما نعود اليوم بعدما يزيد على أربعين عاما إلى معركة العدوان الثلاثى سوف نلاحظ انقساما بين الباحثين الأكاديميين؛ فالبعض يرى أن العنصر الأهم الذى أدى إلى وقف العدوان هو التحرك السوفيتى الذى يعبر عنه فى كل الكتابات على أنه «**الإنذار السوفيتى**»،

لقد أيد الاتحاد السوفيتى موقف مصر منذ بداية الأزمة لكن مع بداية العدوان بدأ صوته يخفت تدريجيا نتيجة انشغاله بالثورة المضادة له فى بودابست «المجر»، وخشيت موسكو من تدخل الغرب فى أزمة المجر إذا ما تدخلت فى أزمة السويس، ومن هنا أبلغ **خروشوف** السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى السيد شكرى القوتلى رئيس سوريا الذى كان يزور موسكو وقتها أنه أى خروشوف لا يستطيع تقديم مساعدة حربية لمصر، كما تم تبليغ السفير المصرى فى موسكو بنفس المعنى*.

لكن تطور الأمور وتصاعد ردود الفعل العالمية المضادة للعدوان الثلاثى دفعت موسكو لإعادة ترتيب أوراقها من جديد فسعت إلى صياغة تعاون مع واشنطن فى هذا المجال وأرسل **بولجانين** رئيس الوزراء السوفيتى برسالة إلى **أيزنهاور** فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ يحذر فيها من إمكانية تفجر حرب عالمية ثالثة، وأنه لابد من التعاون لسحق العدوان.

وفى نفس اليوم أرسل ثلاث رسائل إلى الدول المعتدية فرنسا وبريطانيا وإسرائيل** تضمنت كلها تهديدا غير مباشر وتحذير من تعرض هذه الدول لهجوم من دول أقوى تملك كل أنواع أسلحة الدمار الحديثة وحذرها جميعا من العبث بمصير السلام العالمى، كما طالب السوفيت بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر فى وقف القتال فورا.

---

* يقول **كريستيان بينو** وزير الدفاع الفرنسى : لقد هدد الروس الانجليز باطلاق قنبلة نووية على لندن. وعندما قابلت خروتشوف بعد أشهر قال لى : بالتأكيد لم يكن مطروحا الهجوم على لندن، ولم أكن أعتقد أنكم أغبياء الى حد تصديق ذلك.

**** رسالة من الماريشال بولجانين رئيس مجلس رئاسة الاتحاد السوفيتى إلى دافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ١٥ نوفمبر ١٩٥٦**

السيد رئيس مجلس الوزراء

لقد سبق للحكومة السوفيتية أن أعلنت تصميمها على إدانة العدوان المسلح الذى قامت به إسرائيل، وكذا المملكة المتحدة وفرنسا ضد مصر، والذى يعتبر خرقا صريحا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

ولقد أدانت الأغلبية الساحقة من دول العالم هذا العمل العدوانى ضد الدولة المصرية فى الاجتماع الاستثنائى الذى عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما طالبت حكومات إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا بإنهاء العمليات الحربية فورا، وسحب القوات المعتدية من الراضى المصرية.

لقد وصم سكان العالم ـ بازدراء ـ تلك الأعمال الإجرامية التى قام بها المعتدون الذين فرضوا أنفسهم فرضا على أراضى الدولة المصرية وسيادتها واستقلالها.

يرى الكثير من المحللين أن هذا الإنذار كان له تأثير قوى فى وقف العدوان، لكن البعض الآخر يرى فى **الموقف الأمريكى المضاد للعدوان**، والذى انطوى على استياء بالغ تولد لدى واشنطن من أسلوب التصرف الذى أقدم عليه إيدن ومعه فرنسا وإسرائيل، حيث أعلن أيزنهاور على شاشات التلفزيون أن واشنطن عارضت منذ البداية اللجوء لاستخدام القوة، وأنها لم تستشر من قبل المعتدين، وأنها لن تتورط فى الصراع وستقدم مساعيها لإنهاء المشكلة سلميا .

وبعد صدور الإنذار السوفيتى * خشى أيزنهاور من بروز الدور السوفيتى، وكان قد تم انتخابه لفترة رئاسة ثانية فواصل ضغطه على إيدن لقبول وقف إطلاق النار، وهدد بأنه إذا ما امتنعت بريطانيا فلن يقدم لها المساعدة لإنقاذ عملتها المترنحة، ولن يساعد فى تمويل شحنات البترول البديلة.

يقول وزير الخارجية الفرنسى «كريستيان بينو» : «تلقى ايدن اتصالا هاتفيا من ايزنهاور قال له فيه: سأسقط الجنيه الاسترلينى اذا لم تتركوا القناة بسرعة وفورا»، ويستطرد «بينو» لقد مارست الانتخابات الأمريكية دورا فى هذا التحرك الأمريكى؛ يومذاك قال ايزنهاور لسفير فرنسا لدى الولايات المتحدة : «انى رجل مقعد فى السن وأصعد على سلم يقود الى السماء وهناك أرغب أن أتقدم الى خالقى ويداى نظيفتان». ويستطرد «بينو» هذه الجملة انقلها حرفيا عن سفيرنا فى الولايات المتحدة، أعتقد أنهم تحركوا لأسباب انتخابية، نحن كنا أخبرنا الولايات المتحدة بواسطة الـ C.I.A وبالتحديد شقيق فوستر دالاس الذى كان يقود المخابرات الأمريكية فى حينه، وقد وصل تقرير شقيق دالاس الى الرئيس الأمريكى بعد ١٥ يوما من العملية، وكأن ذلك حدث بمحض الصدفة. ما الذى يمكن قوله بعد هذا».

*** ـ الإنذار السوفيتى**

«السيد دافيد بن جوريون

إن الحكومة الإسرائيلية المجرمة التى تفتقر إلى الشعور بالمسئولية، تتلاعب الآن بأقدار العالم وبمستقبل شعبها بالذات.

السيد انتونى إيدن

السيد جى موليه

ترى الحكومة السوفيتية أنها مضطرة إلى لفت نظركم إلى الحرب العدوانية التى تشنها بريطانيا وفرنسا ضد مصر والتى لها أوخم العواقب على قضية السلام.

كيف كانت بريطانيا تجد نفسها إذا ما هاجمتها دولة أكثر قوة، تملك كل أنواع أسلحة التدمير الحديثة ؟

إن هناك دولة الآن لا يلزمها إرسال أسطول أو قوة جوية إلى سواحل بريطانيا ولكن يمكنها استخدام وسائل أخرى مثل الصواريخ.

إننا مصممون على سحق المعتدين، وإعادة السلام إلى نصابه فى الشرق الأوسط عن طريق استخدام القوة إننا نامل فى هذه اللحظة الحاسمة أن تأخذوا حذركم، وتفكروا فى العواقب المترتبة على ذلك.

ماريشال بولجانين

هكذا يؤكد هؤلاء المحللين من الاتجاهين أن العامل الخارجي هو الذى أنقذ مصر من أن تبتلعها الدول الثلاث، فليكن أن الاتحاد السوفيتى يبحث عن دور فى الشرق الأوسط، وأن واشنطن ترى أن الدول الثلاث قد خدعتها عندما تصرفت من وراء ظهرها، ولكن ماذا يمكن أن يكون عليه مواقف هذه القوى الكبرى لو أن القيادة الثورية انهارت فى الساعات الأولى للعدوان، أو أن خطة السياسيين القدامى نجحت فى تجميع الشعب وتأليبه ضد قيادته إلى حد مطالبتها بالتسليم، هل كان من المنتظر أن تقف هذه القوى نفس المواقف التى أعلنتها فى التصدى للعدوان الثلاثى.

إن العامل الأهم من كل ذلك هو الصمود الذى أظهره الشعب المصرى فى كل المواقع، وانتفاضته ضد العدوان، وثبات قيادته وعدم تخاذلها تحت ظروف الحملة العسكرية الشرسة التى تعرضت لها مصر برغم الفوارق الكبيرة فى موازين القوة العسكرية، ولا شك أن الصورة التى أوضحتها فى الصفحات السابقة عن الملحمة الشعبية والثورية التى ساهمت فى التصدى للعدوان لخير تعبير عن هذا الصمود وذلك الثبات.

لقد تميزت حرب العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ بأنها الحرب التى كسبها سياسيا أحد جانبيها المتضادين (مصر)، بينما كسبها عسكريا الجانب الآخر (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل).

لقد كان هذا العدوان نقطة تحول فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى، إذ أنه أنهى قبضة الاستعمار الفرنسى البريطانى على المنطقة، وفتح المجال أمام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى للدخول فيها كقوتين عظميين يسعيان إلى أن يرثا المستعمرين السابقين ويحققا مصالحهما الذاتية فى هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة بكنوزها المطمورة فى باطن الأرض وما يحيط بها من مياه دافئة فضلا عن توسطها قلب الأرض.

الواقع أن أزمة السويس التى أشعلت حرب العدوان الثلاثى على مصر قد تفجرت يوم أقال **الملك حسين** ملك المملكة الأردنية الهاشمية الجنرال «**جون باجت جلوب**» من منصب رئيس هيئة أركان حرب الفيلق العربى الأردنى فى مطلع شهر مارس سنة ١٩٥٦. وفى نفس هذا اليوم أعلن السير أنتونى إيدن رئيس الحكومة البريطانية حربا شخصية على الرئيس جمال عبد الناصر لظنه أنه اليد المحركة لما حدث فى الأردن، ثم

راحت مشاعر العداوة والبغضاء تضطرم فى قلب إيدن، وبلغت ذروتها عندما صرح بأن العالم لم يعد يتسع له ولعبد الناصر، وأن على أحدهما أن يتوارى*.

وعندما أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرار تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ حذر إيدن دول غرب أوربا بأن ناصر أصبح يقبض على أعناقهم، وأن الموقف أصبح يتطلب القيام بعمل حاسم ضده.

وعندما بدأ العدوان الثلاثى على مصر سجل التاريخ الدبلوماسى للنصف الثانى من القرن العشرين كدرس مستفاد منه أن السياسة ليست كعلم الحساب، بل هى مفعمة بالخداع والحيل والمناورات التى يتطلب نجاحها مستوى رفيع من البراعة والإتقان، وهو ما افتقرت إليه الخطة السياسية الأنجلو فرنسية لإدارة الأزمة، فكانت أن منيت بالفشل السياسى الذريع ونتيجة لذلك اعتبر العدوان الثلاثى نذيرا واقعيا لما ينتظره أمثاله من مغامرات سيئة التحضير والتنفيذ على حد سواء؛ نظرا لما انتهى إليه العدوان من فشل سياسى كان من ضمن عواقبه سقوط حكومة إيدن قبل مضى شهرين على العدوان، ثم سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة فى منتصف عام ١٩٥٧.

ولم يعد الغرب بعد هذه المغامرة الفاشلة التى انتهجت شريعة الغاب وضربت بالقانون الدولى عرض الحائط؛ أهلا لثقة أحد من دول العالم الثالث الذى رفض مزاعمه بأنه يمثل تطلعات بنى الإنسان إلى عالم تسوده العدالة وتحكمه قوانين الشرعية الدولية.

وبالمقابل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بمناصرتهما ـ ولو ظاهريا ـ لضحية العدوان أن ينفذا إلى منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة التى كان قياصرة روسيا يحلمون بالوصول إلى مياهها الدافئة، مثلما هى أيضا مطمع للولايات المتحدة الأمريكية التى تتطلع إلى وراثة المركز الأوروبى الغربى فى تلك المنطقة.

ترتب على نجاح مصر فى إدارة أزمة قناة السويس من الناحية السياسية أن ارتفع رصيدها من كم التقدير والإعجاب بين دول العالم الثالث، ودول أمريكا اللاتينية التى اتخذت مصر مثلا يحتذى لما يمكن أن تفعله الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها عندما تصر على التحرر من قبضة الاستعمار، وتحرير إرادتها الوطنية، وسرعان ما اشتعلت حركات التحرر الوطنى فى معظم قارات العالم فعجلت بسقوط النظم الحاكمة الممالئة للاستعمار الغربى بدءا من العراق الذى خرج من حلف بغداد فحرم الحلف من اسمه بما اضطر سدنته إلى أن يغيروا اسمه إلى الحلف المركزى بعد أن انتقلت بغداد نفسها إلى المعسكر المضاد.

---

* جريدة الصنداى تايمز ٤ سبتمبر ١٩٥٦.

وبذلك تم رسم كثير من الملامح الجديدة على الخريطة السياسية لعالم ما بعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ . وبالنسبة لمصر كان هذا العدوان دافعا لها إلى تركيز جهودها لاستكمال استقلالها الوطنى وتحرير إرادتها وتنمية اقتصادها بتمصيره كخطوة أولى بالإضافة إلى التوحد مع العالم الذى تنتمى إليه والذى هو فى نفس الوقت يكن لمصر مشاعر الإعجاب بوقفتها الصلبة فى وجه دولتين كبيرتين دون أن تبدى إزاءهما خشية أو تخاذل؛ بل فعّلت إرادتها الحرة فى اتخاذ القرارات التى تفرضها عليها هذه الإرادة فى مثل ما قابلته من مواقف.

كما أنه بفضل هذه الوقفة المصرية اكتشف شعب مصر مصادر قوته الذاتية وطاقاته الكامنة بما أقنع الدول الصغيرة بأنها تستطيع أن تواجه وتتحدى أعتى الإمبراطوريات، وأن تتصدى لأشد المخاطر والتهديدات لتبلغ أمانيها الوطنية المتشددة، فلو أن الشعب المصرى كان قد تردد أو أظهر تخاذلا فى مواجهة الزحف الإسرائيلى والغزو الأنجلو فرنسى، لما كانت هناك جدوى من أى شىء، لا من حنكة إدارة الرئيس جمال عبد الناصر للأزمة، ولا من تضامن الشعب العربى والحكومات العربية، ولا من تعاطف الشعوب الأفرو آسيوية، ولا من مؤازرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا من دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ موقف منحاز ضد العدوان - حتى إن كان على غير رغبتها الحقيقية -، ولا من الإنذار السوفيتى أوالخطابات التى بعثت بها القيادة السوفيتية لرؤساء دول العدوان الثلاثى.

وإلى جانب الموقف المصرى برز الموقف العربى فى أفضل صور تكاتفه لدعم وجهة نظر مصر، وليؤكد قدرة العالم العربى على التأثير فى مجريات الأمور ووعيه بحقائق الارتباط بالجماهير التى يعود إليها الفضل فيما تحقق من مكاسب، وما نزل بالأعداء من هزائم وخسائر عسكرية واقتصادية وسياسية جسيمة.

أما فى الغرب فقد تسبب العدوان الثلاثى فى أفول نجم إمبراطوريتين استعماريتين كبيرتين؛ إذ تحولت بعده كل من بريطانيا وفرنسا إلى دولتين تجاريتين، وانتهى عصرهما الإمبراطورى بينما صعد نجم قوة جديدة، هى الولايات المتحدة الأمريكية التى برز وجودها ودورها إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها، ثم أتاحت لها أزمة

السويس مسرحا جديدا نفذت من خلاله إلى منطقة الشرق الأوسط وغيرها من المناطق المتوترة*.

كما خرج الاتحاد السوفيتي بفضل العدوان الثلاثي على مصر من عزلة عصر «جوزيف ستالين» ليمارس دورا نشيطا بعد أن تمكن من القفز عبر الحزام الشمالي إلى الشرق الأوسط ليصل إلى مياهه الدافئة. كما لم تعد المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة تدور من وراء الستار الحديدي ومتاريس الكتلة الشرقية، وإنما صارت صراعا محتدما وشديد السخونة، تلك السخونة التي أذابت ثلوج الحرب الباردة بوقائعها المتتالية التي تداخلت ديناميتها، وتنوعت أهدافها وأساليبها؛ فشملت العالم الثالث مع تركيز خاص على الشرق الأوسط والوطن العربي، الذي أصبح المنطقة الحرجة في المواجهة الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية بين الكتلتين الغربية والشرقية.

أما بالنسبة لأطراف التواطؤ الثلاثي فقد كانت بريطانيا هي التي نزلت بها أفدح الخسائر لعدة أسباب :

أولا: أثار التواطؤ جدلا سياسيا صاخبا بين الأحزاب السياسية وطوائف الشعب البريطاني انقسم بسببه الرأي العام العالمي إلى أقسام متناوئة أفسدت التجانس القومي، وأشعلت نيران العداوة والبغضاء بين الجماهير، ثم أسقطت حكومة أنتوني إيدن في يناير سنة ١٩٥٧.

---

* يقول «**باتريس جلينيتا**» مدير ندوة بثها راديو فرنسا الدولي حول حرب السويس عام ١٩٨٧: «كانت الحلقة المجهولة في هذه القضية - حرب السويس - تتصل بدور واشنطن؛ لقد اعتقدت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أن بوسعهما الاعتماد على وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس المعروف برجل الحرب الباردة - وقد التقى به وزير الخارجية الفرنسية في لندن في أول أغسطس ولاحظ أن الموقف الأمريكي بارد. علما بأن الولايات المتحدة وبريطانيا قررتا بعد تأميم قناة السويس العمل ضد ناصر، ولم يكن واردا لهما اشراك اسرائيل، بل التحرك في اطار ما يعرف بالحلف الأطلسي».

- ويقول «**لوي مونجان**» مستشار وزير الدفاع الفرنسي : «بداية كانوا - الأمريكان - يدفعون الفرنسيين والبريطانيين للقيام بعمل عسكري، وفيما بعد حملوا القضية الى الأمم المتحدة عندما بدأنا التحضير للعمليات بدون الأمريكان، طبعا لم يقل دالاس لا ولم يرفض».

- ويقول وزير الخارجية الفرنسي : «قال لي شخص أمريكي رفيع المستوى ولن أذكر اسمه: ان سياسة دالاس تقضي بازاحة الفرنسيين والانجليز من كل النقاط الاستراتيجية في العالم وتمثيل الأمريكان فيها، كان الأمريكان يتحدثون عن التفاوض لكن دون اندفاع كبير، كنا نحن أيضا نجري مفاوضات، ولكن هم كانت لهم مفاوضات من جانب آخر - يقصد مفاوضات مع الجانب المصري -».

ثانيا: فقدت بريطانيا احترام الرأى العام العالمى، وأدانت الأمم المتحدة عدوان بريطانيا على مصر، وأجبرتها على إيقافه، وسحب قواتها المسلحة من مسرحه.

ثالثا: خسرت بريطانيا قاعدتها العسكرية الضخمة فى قناة السويس، وكل ما كانت تحتوى عليه من أسلحة وعتاد وذخائر.

رابعا: تدهور مركز بريطانيا السياسى والأدبى، كما استحكمت أزمتها الاقتصادية بتدهور قيمة الجنيه الاسترلينى بالقدر الذى دفع الحكومة إلى الإلحاح على الولايات المتحدة الأمريكية لإقراضها مبالغ ضخمة لتنقذ اقتصادها المنهار من الإفلاس.

خامسا: زادت الأعباء المالية والإدارية على الجهاز الحكومى بالقدر الذى دفعه إلى تقليص وجوده فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا فيما عرف باسم «سياسة شرق السويس»*.

أما فرنسا فقد كان الموقف بالنسبة لها كالآتى :

ـ فقدت ممتلكاتها ونفوذها فى مصر والعالم العربى بما اضطرها إلى الجلاء عن الجزائر وتونس والمغرب، كما فقدت مستعمراتها فى إفريقيا بجلائها عن غرب إفريقيا الفرنسية وعن إفريقيا الاستوائية.

ـ سقطت الإمبراطورية الفرنسية الرابعة نتيجة الأحداث الدامية التى وقعت فى الجزائر، وقيام مجموعة من الجنرالات الفرنسيين بشق عصا الطاعة على الحكومة الشرعية؛ مما ترتب عليه عودة **الجنرال ديجول** لتولى السلطة فى الجمهورية الفرنسية الخامسة التى انتهجت سياسة منح المستعمرات الفرنسية استقلالها.

ـ اضطرت فرنسا إلى البحث عن وسيلة جديدة للاحتفاظ باستقلال قرارها السياسى كدرس مستفاد من العدوان الثلاثى الذى نال من حريتها فى إدارة الأزمات وفق المصالح الوطنية الفرنسية، وهكذا ولدت قوة الضرب الفرنسية المستقلة التى دخلت بها فرنسا النادى النووى، وهو نفس الدرس الذى استوعبته الصين بعدها فسعت بدورها إلى دخول هذا النادى لكى تصبح قوة عظمى مكتملة الأركان بإمكاناتها الذاتية.

---

* ص (٢٣١ـ٢٣٢) **SUEZ 1956** راجع كتاب الوزير البريطانى سيلوين لويد

وبالنسبة لإسرائيل:

فقد أحدثت حرب العدوان الثلاثى على مصر تحولات مهمة فى سياستها الخارجية، إذ سعت بدورها إلى زيادة ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية وإلى ربط مصالحها الذاتية بتلك الدولة العظمى، وقد كان هذا بمثابة بدء ممارسة إسرائيل لدور الشرطى المحلى بالمنطقة، وهو نفس النموذج الذى تكرر فى بعض دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن بقيت لإسرائيل المكانة المتميزة لكونها الشرطى النووى الأوحد بين أقرانها، وذلك لأول مرة فى تاريخ هذا النوع من الشرطة.

كما خرجت إسرائيل ببعض المكاسب السياسية والعسكرية أهمها ما يلى:

- هزيمة الجيش المصرى وتدمير جزء كبير من سلاحه الشرقى، وما ترتب على ذلك من اكتساب قواتها المسلحة مكانة عسكرية عالمية، ورفعت من معنوياتها ومعنويات الشعب اليهودى، كما وثقت ارتباطات الجاليات اليهودية بدولة إسرائيل، وزادت من تدفق التبرعات والهبات المادية والعينية عليها.

- نفذت إسرائيل إلى الترسانة العسكرية الفرنسية حيث حصلت منها، وبشروط ميسرة، على نوعيات من الطائرات الحربية النفاثة الأسرع من الصوت، وأنواع متطورة من الدبابات والمجنزرات، علاوة على حصولها على مفاعل نووى فرنسى أهلها للدخول كعضو فى النادى النووى الدولى، وكان مهندس هذه العمليات هو «**شيمون بيريس**».

- حققت إسرائيل حرية الملاحة فى خليج العقبة لسفنها الحربية والتجارية، كما ربطت ميناء إيلات بالطرق البحرية التجارية العالمية(*).

وفيما يتعلق بآثار ونتائج حرب العدوان الثلاثى فى المجال الدولى:

- فقد كانت تلك الحرب بمثابة فصل الختام للحروب الاستعمارية، وناهية لدبلوماسية مدفع السفينة، كما أنها أكدت استحالة اشتعال حروب نووية، وانتهاج الدول لاستراتيجية الدمار الشامل المتبادل، إذ كان العدوان الثلاثى هو لحظة اليقظة لعودة العالم إلى ممارسة استراتيجية الرد المرن على نحو ما أكدته أحداث أزمة الصواريخ فى كوبا بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بعد سنوات خمسة من عدوان خريف ١٩٥٦ على مصر.

(*) راجع كتاب موشى ديان : «**DIARY OF SINAI , NEW YORK 1966 , p 204**»

– لم تكن حرب العدوان الثلاثى على مصر علامة بارزة فحسب فى سجل تخلص حركات التحرير الإفريقى من الاستعمار، بل كانت المعول الذى حطم بقايا هياكل الإمبراطوريات الاستعمارية فى الكثير من أنحاء العالم.

– اقتنعت الكثير من الدول بأن التدخل المباشر السافر ضد الآخرين ينطوى على مخاطر جسيمة بينما يستطيع العمل غير المباشر أن يحقق الأهداف المنشودة بتكلفة أقل وزمن أسرع، الأمر الذى تسبب فى استفحال دور سياسات الانقلاب من الداخل وشن الحروب الاقتصادية والنفسية والتخريبية على نحو ما حدث فى موزمبيق ونيكاراجوا، وفى كثير من الدول التى اكتوت بنيران تلك المؤامرات التى مزقت نسيجها الوطنى.

يبقى الطرف الذى وقع عليه العدوان وهو مصر التى استطاعت أن تحقق نصرا سياسيا ضخما بفضل ما أبدته من براعة فى إدارة الأزمة، وحجب الهزيمة العسكرية التى ترتبت على نجاح الضربة الجوية الأنجلو فرنسية من تحطيم القوة الجوية والمطارات المصرية خلال ليلة ٣١/١ نوفمبر ١٩٥٦، والاستيلاء على كل شبه جزيرة سيناء فيما لم يتجاوز الأسبوع، ثم نزول القوات الأنجلو فرنسية إلى شاطىء بورسعيد دون مقاومة تذكر.

وقد ساعد **الرئيس جمال عبد الناصر** على تحقيق ذلك النصر السياسى العظيم وقفة شعب مصر صفا واحدا وراء زعامته وتضامن الأمة والشعب العربى معه، كذلك تعاطف الرأى العام العالمى ومؤازرة الاتحاد السوفيتى، ودعم الأمم المتحدة لوجهة نظر مصر، هذا علاوة على الدور الذى مثلته واشنطن للتغطية على موقفها الحقيقى من علمها بما كان يدبر وسكوتها أو تعاميها إما لتؤيد بعد نجاح العدوان فى حالة نجاحه أو لاتخاذ دور المنقذ فى حالة الفشل للمعسكر الغربى الإسرائيلى، وأنا شخصيا أميل إلى الرأى الأخير وشواهده موجودة وتنشر هذه الأيام فى الوثائق المفرج عنها بعد حوالى خمسين عاما على هذه الأحداث.

كما حققت مصر المزيد من المكاسب كان من أهمها :

١– إنهاء مشكلة تأميم شركة قناة السويس بما حفظ لمصر كل حقوقها المشروعة بما فى ذلك المرفق الحيوى والشريان البحرى المهم، وفرض كامل هيمنة مصر عليه.

٢– إلغاء المعاهدة المصرية البريطانية وتحطيم آخر الأغلال التى كانت تقيد حرية

مصر وتربطها بالاستعمار الغربى، وتفقدها جزء من ملكية ترابها الوطنى ليقيم عليه هذا الاستعمار قواعده العسكرية.

٣- استيلاء مصر على القاعدة العسكرية البريطانية على ضفتى قناة السويس بكل ما تحويه من أسلحة ومعدات وذخائر ضخمة.

٤- تمصير الاقتصاد المصرى , وإنهاء عهد الاحتكارات الأجنبية فى مصر، وتحرير الإرادة المصرية واستكمال مقومات الاستقلال الوطنى التام.

٥- إعلاء شأن مصر إقليميا ودوليا , وتبؤها مركز الصدارة عن جدارة لريادة الوطن العربى بصفة خاصة ودول العالم الثالث المتطلعة إلى الحرية والاستقلال بشكل عام.

٦- أصبحت القومية العربية حقيقة على أرض الواقع وليس كشعار تنادى به الأمة العربية.

٧- بتأمم الرئيس جمال عبد الناصر لشركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ وفتح بنكا لمصر يدر عليها أرباح تزداد وتتضاعف سنويا على مر الزمن، بمعدل نمو ٦٪ سنويا. لقد كان دخل قناة السويس سنة ١٩٥٥ ٣٥ مليون جنيها مصريا؛ أى ١٠٠ مليون دولار سنويا ـ وفقا لقيمة الجنية المصرى آنذاك ـ كانت مصر تتقاضى منها مليون جنيه فقط أى ثلاثة ملايين دولار سنويا، وفى عام ١٩٩٦ أصبح دخل القناة خمسة ملايين دولار يوميا أى حوالى ١٧ مليون جنيه يوميا، ووصلت سنة ٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ثلاثة مليارات من الدولارات سنويا أى مايوازى حوالى ثلاثين مليار جنيه سنويا. **وبذلك أصبح الرئيس جمال عبد الناصر مشاركا مشاركة فعلية وعملية فى تنمية مصر حتى بعد رحيله عن عالمنا.**

وأخيرا فلقد كان هذا النصر السياسى الذى حققته مصر هو الباعث لجيل الخمسينات والستينات فى العالم العربى إلى حمل مسئولية الانتقال العظيم من عهد الاستعمار الامبريالى والخضوع للسيطرة الأجنبية، إلى عصر الاستقلال والتحرر الوطنى غير المقيد بالمواثيق والمعاهدات التى تحد من تقدمه.

ولقد كان هذا الجيل هو الذى حمل مشعل النضال لتندفع خلفه أمة بأسرها فى مواجهة عارمة ورافضة لمناورات العمالقة فى عصر العمالقة، ولتفرض تغييرات جوهرية وجذرية فى العلاقات الدولية لتبدأ بها صفحة جديدة من النظام الدولى فى عالم ما بعد العدوان الثلاثى على مصر.

الفصل السادس

عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧

«ليست المسألة النصر العسكرى أو الهزيمة العسكرية.. المسألة هى إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه.. لقد وجدت أمتكم نفسها فى عبد الناصر بمقدار ما وجدت فرنسا نفسها فى نابليون، مع اختلاف الظروف.. وهذا هو الذى يبقى.. أما غيره فتكنسه الأيام»

الأديب الفرنسى : أندريه مالرو

مقدمـــة

■ يميل منتقدو ثورة ٢٣ يوليو وجمال عبد الناصر إلى اعتبار نكسة يونيو ١٩٦٧ هى المدخل الوحيد لتقويم كل أداء النظام الناصرى على مدى ثمانية عشر عاما واتخاذها كدليل على فشل الأهداف الوطنية والقومية التى جاءت من أجلها الثورة واستشهد فى سبيلها عبد الناصر.

وفى تناولى لهذه النكسة لا أود التهوين من حجم الخسارة التى تعرضت البلاد لها نتيجة الهزيمة العسكرية، ولا أنفى أن ثمة تقصير قد وقع بالفعل من جانب أكثر من جهة، وإنما فقط سأحاول أن أضع هذا الحدث فى موقعه الصحيح من وجهة نظرى فى إطار التطور السياسى المصرى عامة، وأداء ثورة يوليو وتجربة جمال عبدالناصر على وجه الخصوص.

إن أى تجربة بضخامة التجربة الناصرية الإنسانية لا يمكن أن نتوقع استمرارها بدون أخطاء أو انحرافات، فنحن فى النهاية نتعامل مع بشر يخطئ ويصيب، ولم تكن هذه الأخطاء بالدرجة التى تغطى على حجم الإنجازات التى حققتها الثورة على مدى ثمانية عشر عاما، ولكنها فى الوقت نفسه كانت محل رصد القوى الخارجية التى كانت تبحث باستمرار عن ثغرات للنفاذ منها لضرب التجربة الناصرية بقدر ما شكلته الأخيرة من مصدر إزعاج وتهديد دائم لكل القوى الدولية صاحبة النفوذ فى منطقة الشرق الأوسط أو تلك القوى الإقليمية التى ترى فى المشروع الناصرى القومى الوحدوى الاشتراكى، ضربا لأهدافهم وتعويقا لمخططاتهم بل وتهديدا لبقاء هذه القوى على كراسى الحكم أو حتى كقوة سياسية على الساحة العربية السياسية.

لقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب التنحى الذى أذاعه مساء يوم التاسع من يونيو١٩٦٧، تحمله المسئولية كاملة لما حدث، وقراره بالانسحاب من موقع القيادة للانضمام إلى صفوف الشعب لبدء مرحلة نضالية جديدة لتخليص البلاد من الاحتلال،

ولكن الشعب أبى أن يقبل بغياب جمال عبد الناصر. وربما كانت المرة الأولى التى يتدخل فيها الشارع السياسى المصرى بكل تبايناته، وفى ظروف نكسة كهذه ليفرض على القيادة السياسية أن تعدل عن قرارها، وتعود إلى موقع المسئولية حتى يتم إزالة آثار العدوان بالكامل.

ورغم ما كان يمثله ذلك من تجديد التفويض لعبد الناصر بقيادة المرحلة الجديدة وصولا إلى هدف إنهاء آثار العدوان الإسرائيلى، إلا أنه لم يكن يعنى بأى حال تجاهل الأسباب التى قادت إلى هذا الوضع، ولم يكن تفويضا على بياض، ورغم الدور الذى لعبته العوامل الخارجية فى تدبير العدوان والوصول به إلى هذه الصورة المأساوية فلم يشأ الرئيس جمال عبد الناصر أن يتجاهل تأثير العوامل الداخلية التى ساعدت على نجاح التدبير ومارس نموذجا فريدا من النقد الذاتى ليس بهدف جلد الذات وإنما سعيا للإصلاح قدر طاقته.

كانت السنوات الثلاث التى فصلت ما بين وقوع النكسة فى يونيو١٩٦٧ ورحيل الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ تعبيرا عن حجم التغيير الذى لحق بالفكر والأسلوب فى أداء القيادة السياسية وعمق استيعابها لحدود التفويض الذى حصلت عليه من الشعب يومى ٩و١٠ يونيو١٩٦٧، لكن هذا التغيير لم يلحق بالمبادئ الأساسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أو بأساسيات المشروع الناصرى بأى حال من الأحوال.

أولاً: لماذا البحث فى الأسباب ؟

■ لقد كان التيار القومى بزعامة جمال عبد الناصر وبعد أن حدد أهدافه فى بداية الخمسينات المتمثلة فى رفض التبعية من أى نوع، والعمل على بناء نظام للأمن العربى يرتكز على القدرات العربية الذاتية ـ كان يلقى استجابات أشبه بالصرخات الضخمة التى ترفض التخلف والظلم من ناحية، وتحتوى أية ردود فعل رافضة على الصعيد العلنى من ناحية أخرى ؛ فقد هيأ الانتصار الضخم الذى حققه هذا التيار فى معركة حلف بغداد ثم فى مواجهة العدوان الثلاثى ومعركة تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ الطريق لقيام الوحدة المصرية السورية، ثم ثورة العراق فى يوليو ١٩٥٨، واقترن هذان الإنجازان بمواجهات حادة مع مشروع أيزنهاور لملء الفراغ فى المنطقة، ومواجهة مماثلة مع الاتحاد السوفيتى الذى حاول فى فترة من الفترات ترجمة التطور فى العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع مصر والمنطقة إلى موقف لصالح الشيوعيين وأحزابهم، ومن ثم تفجرت معركة بين القاهرة وبغداد وصلت إلى حد القطيعة السياسية بين البلدين.

ثم جاءت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لتحدث تعديلا جذريا فى الموازين، واستقلال الجزائرفى ١٩٦٢ وبروزها كقوة مضافة للعمل الثورى و التغييرات الثورية فى كل من سوريا والعراق فى فبراير ومارس ١٩٦٣.

ويمكن القول أن التيار القومى الذى تزعمه عبد الناصر كان يغلب عليه سمة الايمان بقضية القومية العربية على انها حقيقة واقعة وأحد ثوابت حياتنا، كان يعى التجربة والدروس المستفادة منها للمستقبل، كما أنه ايمان لم يكن ينقصه القدرة على تحدى الصعاب ومجابهة الأزمات حتى ولو كانت مفاجئة مثلما جرى بعد الانفصال أو فى الصدام المباشر مع المملكة العربية السعودية بعد ثورة اليمن. [أو المواجهات التى وقعت مع شاه إيران بعد إقامة علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل أو الأزمة الحادة التى وقعت

فى العلاقات العربية الألمانية فى عام ١٩٦٥ والتى أسفرت عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين غالبية الدول العربية وألمانيا الغربية بسبب علاقات الأخيرة بإسرائيل].

ولقد عمدت إسرائيل والغرب بعد استيعابهما لهذه الحقائق إلى البحث عن مداخل مختلفة للتعامل مع التيار القومى بحيث يجرى التركيز عليها على الصعيدين العلنى والسرى، وجر القيادة الناصرية إلى التورط تدريجيا فى مزيد من الأزمات والمواجهات، وقد تمثلت هذه المداخل فى الآتى:

١- التآمر الخارجى

فى الحقيقة إن أبعاد التآمر الخارجى والذى لم يعد فى حاجة إلى إثباتات، فقد قدمت لنا السنوات الثلاثين التى مرت على وقوع النكسة العديد من الدلالات على التواطؤ الإسرائيلى الأمريكى بوجه خاص غير تواطؤات أخرى غربية لم يزاح عنها الستار بالكامل حتى اليوم - لقد التقت أهداف الطرفين على ضرب مصر تأمينا لخطط إستراتيجية بعيدة المدى من وجهة نظرهما.

لقد وجدت الصهيونية العالمية فى قيام ثورة يوليو، وما اتخذته من قرارات على مدى عقد الخمسينات بالكامل تعطيلا لمشروعاتها التوسعية التى جرى الإعداد لها بعناية منذ نهاية القرن الماضى. كما وجدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فى تحدى مصر الثورة لمشروعات الهيمنة الغربية فى الشرق الأوسط إخلالا بالتوازنات الدولية التى سعت إلى ترسيخها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما كان لدور مصر فى تأييد حركات التحرير فى إفريقيا والعالم الثالث بوجه عام، وقيام حركة عدم الانحياز مصدر إزعاج لصانع القرار فى واشنطن باستمرار، وربما كان العامل الأخطر تأثيرا فى ذلك كله هو التوافق الذى وقع بين هذه المواقف الإسرائيلية والأمريكية من جانب ومخططات بعض النظم السياسية القائمة فى المنطقة فى ذلك الوقت، والتى كانت تشعر بخطورة المد القومى الذى تقوده القاهرة على أمنها ومستقبلها بوجه عام ومن ثم قدمت دعما لا ينكر فى إنجاح التدبير الخارجى.

لقد بدأت محاولات الجانبين الإقليمى والدولى فى الإعداد لضرب مصر فور انتهاء العدوان الثلاثى ١٩٥٦ وانسحاب القوى المعتدية، وسلكت طرقا شتى ومتباينة استخدمت فيها قوى المخابرات والأساليب السياسية والضغوط الاقتصادية والحرب النفسية حتى أمكن اختيار التوقيت المناسب للضربة، والذى لعبت العوامل الداخلية

الدور الأهم فى تحديده، وبالطبع فقد تخللت هذه الفترة بعض الومضات العقلانية التى بدى منها إمكانية التفاهم وكان من أهمها سنوات حكم الرئيس الأمريكى جون كينيدى، والتى انطوت على رؤية مختلفة للصراع العربى الإسرائيلى، وأمكن من خلال هذه الرؤية تفهم وجهة النظر العربية من خلال حوار متصل مع الرئيس عبد الناصر كما سيأتى تفصيله، وأيضا محاولة تجميع الصف العربى واستعادة حيوية التضامن العربى من خلال صيغة مؤتمرات القمة العربية التى دعى إليها عبد الناصر فى يناير١٩٦٤، وغير ذلك مما سنعود إليه مرة أخرى، ولكن التدبير التآمرى كان يحمل تصميما يفوق بكثير أية تدخلات لوقفه ويتصدى لأية عوامل طارئة قد تعوق الوصول إلى أهدافه.

(أولاً) العمليات المخابراتية

شهدت فترة الخمسينات والستينات نشاطا محموما لأجهزة المخابرات الأجنبية والغربية أساسا لضرب التجربة الناصرية والحيلولة دون تحقيق أهدافها واتخذت فى البداية أهدافا مرحلية مثل وضع العراقيل أمام توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، وكانت أشهر قضايا التخريب التى دبرت لتحقيق أهداف سياسية هى ما عرف باسم قضية «لافون» وكانت تعتمد على تنفيذ سلسلة من التفجيرات فى المنشآت الأمريكية أو تلك المرتبطة بمصالح أمريكية كدور السينما المرتبطة بشركات إنتاج سينمائية أمريكية فى القاهرة والإسكندرية، إلى جانب تنفيذ عمليات اغتيال كان الهدف منها هو إظهار عجز الأمن المصرى عن حماية المصالح الأمريكية فى مصر، والإساءة إلى العلاقات المصرية الأمريكية بهدف دفع الولايات المتحدة للتدخل ضد إنجاز اتفاقية الجلاء وتحريض المعارضة البريطانية لبذل جهودها لوقف التصديق على الاتفاقية.

وقد قامت «وحدة العمليات الخاصة» بوزارة الدفاع فى إسرائيل وبناء على تكليف مباشر من وزير الدفاع الإسرائيلى اسحق لافون بتنفيذ هذه العمليات، وكان يرأس الحكومة الإسرائيلية فى ذلك الوقت موشى شاريت، الذى إدّعى عدم علمه بهذه العمليات التى تحولت إلى فضيحة كبرى فى إسرائيل وفى العالم بعد كشف منفذيها والقبض عليهم فى مصر والحكم على اثنين منهم بالإعدام وانتحار ثالث فى السجن فى مصر بالإضافة إلى أحكام بالسجن لمدد متفاوتة على باقى المشاركين.

ويذكر هنا أن الموقف من إسرائيل فى تفكير قادة الثورة كان أمرا مؤجلا، وقد رد عبد الناصر فى أكثر من مناسبة، أن عامل الزمن هو الكفيل بتسوية هذه القضية خاصة فى ضوء اختلال التوازن فى معدلات الزيادة السكانية بين العرب واليهود، والذى يمكن أن يعود باليهود إلى أقلية مرة أخرى، وكان هدف عبد الناصر هو تركيز الجهد فى هذه المرحلة على تحقيق الجلاء البريطانى من مصر والدخول فى عملية تنمية واسعة وشاملة للمجتمع فى كل القطاعات، ولكن هذه العمليات التخريبية والتى اقترنت بعمليات أخرى استهدفت اختبار نوايا النظام الثورى فى مصر حول مرور السفن والبضائع الإسرائيلية فى قناة السويس كانت ترمى إلى إدخال إسرائيل كطرف يصعب تجاهله فى مفاوضات الجلاء، عجلت بتعديل النظرة إلى موقع إسرائيل فى السياسة المصرية.

إن كل هذه التطورات دفعت بالعامل الإسرائيلى إلى سطح الأحداث ووضعته كأولوية أساسية من اهتمامات القيادة الثورية فى مصر، ذلك أن تنفيذ حكم الإعدام فى اثنين من منفذى العمليات التخريبية دفع إلى توجيه ضربة انتقامية إسرائيلية تمثلت فى الغارة الإسرائيلية على غزة فى أوائل فبراير ١٩٥٥، والتى نبهت بدورها القيادة المصرية إلى ضرورة الإسراع فى خطط بناء جيش وطنى قوى. وقد تم البحث عن مصادر للتسليح بديل للغرب الذى ظل يماطل سواء من جانب بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات، حول إمداد مصر بالسلاح والذى تمخض بعد ذلك عن الموافقة على إمداد مصر بأسلحة خفيفة للبوليس وكمامات ضد الغازات.. الخ، وجاءت صفقة الأسلحة التشيكية لتعدل الموازين القائمة، وتوالت الأحداث بعد ذلك.

ولم تكن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى واجهته ثورة يوليو، بل تدخلت أطراف دولية عديدة، البعض منها كان يهدف للمحافظة على التفوق العسكرى الإسرائيلى فى مواجهة كل العرب، والبعض الآخر سعى لوقف تصاعد المد القومى الذى وجد فيه قوة منافسة يجب تحجيمها، والبعض الثالث عمل على اتخاذ هذه المواجهات كورقة لخدمة موقفه من الصراع الدولى فى ظل الحرب الباردة والقطبية الثنائية.

وإزاء تواصل المواجهات بين مصر وإسرائيل مارست أجهزة المخابرات الإسرائيلية دورا فاعلا فى توجيه الصراع وعاونها فى ذلك أجهزة غربية عديدة فضلا عن عملاء يحتلون مواقع هامة فى أجهزة الكتلة الشرقية وفى بعض دول المنطقة مثل إيران وتركيا، وقد استهدف هذا الدور تحقيق ثلاثة أغراض أساسية هى:

الأول: محاولة التخلص من شخص جمال عبد الناصر باعتباره القوة الضاربة فى النظام، وأن تصفيته سوف تؤدى إلى وقف المسيرة الثورية فى مصر وتطويق أصداءها فى المنطقة العربية عامة. وقد نجحت المخابرات العامة فى مصر فى وقف أكثر من تدبير، كما تدخل القدر فى مرات أخرى لحماية الرئيس، و كانت هناك محاولات لم تكتمل وإن كانت بعض الكتابات التى تتناول أعمال المخابرات الإسرائيلية والأمريكية والبريطانية قد تحدثت عنها ووصلت فى بعضها إلى حد استخدام قاتل محترف لتنفيذ عملية ضد الرئيس عبد الناصر وبرغم إعداده نفسيا وفنيا للعملية إلا أنه عاد إلى طبيعته فجأة ودبر اغتيال أحد المتعاونين مع الموساد نفسه بقصد سرقة أمواله ومن ثم فشل التدبير فى مهده.

كما استهدفت بعض هذه العمليات المشير عبد الحكيم عامر وهيئة أركان حربه والقادة فى القوات المسلحة المصرية بقصد ضرب الروح المعنوية فى عملية استهدفت ضرب هذه المجموعة دفعة واحدة فى عام ١٩٥٦ ولسوف أتعرض لبعض التفصيلات حول هذه الأمور لاحقا.

الثانى: التدخل لوقف نمو القدرات العسكرية المصرية، وكان أبرز العمليات فى هذا المجال وأشهرها عملية «وولف جانج لوتز» الذى اتخذ من مجال تربية الخيول و الجنسية الألمانية ستارا لنشاطه فى مصر، بينما كان فى الأصل عضوا فى الموساد الإسرائيلى، وكان هدفه الرئيسى إلى جانب التجسس لجمع المعلومات هو وقف تعاون الخبراء الألمان مع الصناعات العسكرية لإنتاج الصواريخ الباليستية وصناعة الطائرات والتى استخدم فيها الرسائل المتفجرة عن طريق البريد وأدت بالفعل إلى مصرع سكرتيرة أحد الخبراء وعدد من المعاونين الفنيين المصريين، كما جرت محاولات مكثفة فى أوروبا استهدفت إرهاب هؤلاء الخبراء وعائلاتهم من ناحية وإغراء البعض منهم بالعمل فى مؤسسات ألمانية غربية بمرتبات مغرية من ناحية أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن جهاز المخابرات الألمانى الغربى قد لعب دورا حاسما فى إنجاح جهود الموساد فى أوروبا وخاصة فى سويسرا.

الثالث: تمثل فى محاولة اختراق النظام السياسى المصرى واستقطاب بعض قياداته، وبالطبع فلم يكن الموساد وحيدا فى تدبير هذه العمليات بل تلقى مساعدات جيدة من جانب المخابرات المركزية الأمريكية، والمكتب الثانى فى فرنسا (المخابرات الفرنسية)، وربما أجهزة أوروبية أخرى متعددة سعت جميعها إلى فتح قناة

اتصال مباشرة مع القيادة السياسية المصرية وبرغم إصرار الرئيس جمال عبد الناصر على محاصرة كل المحاولات فى هذا الصدد فقد كان هناك قناتين فقط الأولى لإيطاليا والأخرى للولايات المتحدة الأمريكية والتى بدأت بعد قيام الثورة بقليل تحت السيطرة التامة الدقيقة من القيادة السياسية وتحت إشرافها المباشر طول الوقت، و لم يثبت من أى مصدر نجاح الموساد الإسرائيلى أو أى جهاز آخر فى استمالة أى من المسئولين المصريين فيما عدا قضية سوينبرن والمجموعة المصرية التى عملت معه لحساب المخابرات البريطانية فى بداية الثورة ثم قضية الصحفى مصطفى أمين وهى كما عبر عنها رئيس جهاز المخابرات العامة فى السبعينات (كمال حسن على)، من أنها قضية تجسس كاملة وقرر تدريسها فى المعهد الإستراتيجى كمثال للقضية المتكاملة وكنا نحن فى هذه الفترة فى سجون السادات، وبعد ذلك ما نشر فى ٢٦ فبراير ١٩٧٦ فى جريدة الواشنطن بوست الأمريكية عن علاقة السادات والملك حسين بالمخابرات المركزية الأمريكية، نقول - برغم ذلك فإن الصحفى الإسرائيلى **«لورى دان»** أورد فى كتابه «الموساد، خمسون عاما من الحرب السرية «والصادر فى سنة ١٩٩٥ يقول أن اللواء عصام خليل الذى رافق المشير عبد الحكيم عامر خلال زيارته لباريس سنة ١٩٦٦ قد التقى بأحد المسئولين فى الموساد فى باريس بهدف ترتيب اتصال سياسى مع القيادة المصرية، وأن الرئيس جمال عبد الناصر قد وافق على المبدأ وعرض رئيس الموساد وقتها «مئير عميت» استعداده لرئاسة وفد يقوم بالمهمة فى القاهرة، لكن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل أوقفها خشية اعتقال رئيس الموساد فى القاهرة، ورغم كذب وسذاجة هذه الرواية والتى تنطوى على قلب للحقائق التى تسعى إسرائيل دوما على إظهار أن لها قدرات فإنها أبدا لم تنفذ أو تستطع أن تخترق الجدار المصرى على أى مستوى، وهى تعكس نوع التفكير الإسرائيلى من تخيل إصرارهم على اختراق النظام المصرى فى عملية مشابهة لعملية إيلى كوهين التى نفذت فى سوريا مع التعديل.

وبالطبع لم تقتصر جهود أجهزة الموساد الإسرائيلية على مصر وحدها بل سعت إلى تطويقها من خلال التعاون الرسمى والمباشر مع اكثر من دولة فى المنطقة نذكر منها على سبيل التحديد إيران (الشاه)، وتركيا والمغرب والأردن (لقاءات العقبة منذ بداية الخمسينات)، ولقد كشفت المصادر الإسرائيلية الكثير من صور هذا التعاون وخاصة فى مناسبتى وفاة كل من الملك حسين والملك الحسن حيث مثّل الأخير كما تقول صحيفة معاريف الإسرائيلية فى عددها الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٩٩ مصدرا للمعلومات أتاح للأجهزة الإسرائيلية وللقيادة السياسية فى إسرائيل إمكانية الإطلاع على الخطط العربية

الموحدة لمواجهة إسرائيل، وكان لذلك كما تقول الصحيفة أيضا نتائج هامة و ساهما فى الجهد الذى أدى إلى انتصار إسرائيل فى حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧.

الجنرال الإسرائيلى بيليد واعترافاته حول أسباب حرب ١٩٦٧

والشهادة فيما أقول وفيما أقدر، تأتى من العدو - من الجنرال الإسرائيلى «**بيليد**» أحد قادة حرب ١٩٦٧ وهو الذى غزا القدس فقد دعا هذا الجنرال إلى مؤتمر صحفى فى فبراير ١٩٧٢ وفاجأ الكل بما لم يخطر على بال أو خيال أحد فلقد أعلن أنه ضاق ذرعا بسلسلة الأكاذيب والأساطير التى يعيش عليها الشعب فى إسرائيل منذ قيام الدولة وأنه قرر أن يستجيب لنداء ضميره وأن يعلن:

«إن ذروة الغش والخداع كانت فى حرب ١٩٦٧ التى أقنعنا شعبنا والعالم أنها كانت دفاعية ضد خطر داهم قادم من مصر والتى لم تكن فى حقيقتها سوى حرب عدوانية قمنا بها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية التى قررت أن عبد الناصر وحلفاؤه السوفيت قد تجاوزوا كل الخطوط الحمراء وإذا لم يردعوا الآن سوف تفوت الفرصة».

وتحدى «**بيليد**»جنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يقر أحدهم أن الحرب كانت دفاعية - ولم يرد أحد حتى الآن - وكانت أكبر فضيحة فى تاريخ إسرائيل وأعمق شرخ فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وأعلن الجنرال «بيليد «أنه لا يمكن لدولة أن تعيش للحرب وبالحرب وفى حالة حرب دائمة وأن ما تحتاجه إسرائيل هو السلام، والسلام الآن كما أعلن عن قيام الحركة التى غيرت الخريطة الإسرائيلية السياسية واعتزل ليدرس الحضارة العربية.

(ثانياً) العمليات السياسية والاقتصادية

(١) الدبلوماسية الهادئة:

جرى ممارسة هذا النوع من الدبلوماسية من خلال قنوات رسمية وقنوات خلفية على السواء حيث بدا فى لحظة من اللحظات إدراك الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مدى العجز عن إمكانية زحزحة عبد الناصر عن الأهداف التى وضعها لنفسه ولأمته بينما كانت هذه الدبلوماسية الهادئة بمثابة الوسيلة للإبلاغ بالمطالب الأمريكية كمقابل لتقديم الدعم والمساندة للمشروع الناصرى.

فقد اقترنت مفاوضات تمويل السد العالى على مدى سنوات ثلاث مع الجانبين الأمريكى والبريطانى، وكذلك مفاوضات شراء أسلحة أمريكية لمصر التى انتهت بوضع شروط صريحة إلى حد ما حول ترتيب الأوضاع فى الشرق الأوسط، وأخيرا مفاوضات الجلاء البريطانى عن مصر، اقترنت كلها بحملة أمريكية بريطانية منظمة لوضع مسألة التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل على جدول أعمال الثورة المصرية.

كانت التقديرات فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مفتاح التسوية لهذا الصراع تمتلكه مصر، ومن ثم يجب التقرب إلى عبد الناصر، ورؤى أولا أن يقوم أنتونى إيدن بالخطوة الأولى فيما أطلق عليه مشروع «ألفا» والذى تبلور نتيجة عمل مشترك ساهم فى وضعه ممثلين لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكانت النقطة المحورية فى هذا المشروع تقوم على إمكانية تقديم المساعدات الاقتصادية للنظام القائم فى مصر وجذبه إلى اتجاه البحر المتوسط بدلاً من تركيزه على إفريقيا وتقديم ما تطمح إليه من أسلحة على أن يرتبط ذلك كله بمعدلات التقدم فى تسوية الموقف مع إسرائيل، وبدأت الدولتان يتفهمان أن مصر لن تقبل بأية خطوات جزئية كمرور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس إلا فى سياق تسوية شاملة، وأن استمرار النزاع مع إسرائيل سوف يشكل عقبة دائمة أمام أية ترتيبات أمنية فى الشرق الأوسط، وفى نفس الوقت يدركان أن عبد الناصر يملك الشجاعة لقيادة مصر وباقى الشعوب العربية تجاه تسوية مستقرة مع إسرائيل.

وجاء إيدن إلى القاهرة فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٥ وكان مما أثاره مع عبد الناصر هو إذا كان يرى أى احتمال فى إحراز تقدم تجاه تسوية النزاع مع إسرائيل؟ وأضاف أن مصر هى الوحيدة التى تحتل موقعا يسمح لها بالسعى لحل المشكلة، فأجابه عبد الناصر بأنها مسألة وقت، وكان ذلك يعنى من وجهة النظر المصرية أنه لا يوجد أى استعداد لإبرام تسوية جزئية، فأجاب إيدن: **«إذا أحست الحكومة المصرية فى أى وقت أن الحكومة البريطانية يمكنها تقديم المساعدة تجاه إيجاد حل فلا تتردد فى وضع ثقتها فيها.. ثم أكد أن الخارجية البريطانية تتفق مع الرئيس فى أن التسوية القابلة للتنفيذ هى التسوية الشاملة».. ولم يشر إيدن من قريب أو بعيد إلى المساعدات الاقتصادية».**

كانت إثارة قضية اصرار الغرب على التسوية الجزئية للنزاع مع اسرائيل مصحوبة بمواجهة حادة بين مصر والغرب بدأت تتجسد برفض مصر الانضمام لحلف بغداد والذى وقع ميثاقه رسميا بعد أربعة أيام من هذه المقابلة، وبعدها بأربعة أيام أخرى أى فى

٢٨ فبراير ١٩٥٥ شنت إسرائيل عدوانها على غزة، وقد أثار هذا العدوان استياء فى الأوساط البريطانية لأنه يزيد الموقف اشتعالا، واتخذ المندوب البريطانى فى مجلس الأمن موقفا متوازنا إلى حد ما عندما وصف الحادث بأنه أخطر حادث من نوعه يقع بين مصر وإسرائيل فى منطقة الحدود، وأعرب عن أسفه لوقوع ضحايا فى الجيش المصرى، وكان الهدف بالطبع هو تأمين الخطوات التالية فى مشروع «ألفا» الذى واجه نكسة حقيقية بسبب هذا العدوان كما أنه من ناحية أخرى يحمل تنبيها جديدا لجمال عبد الناصر إلى مصادر الخطر الحقيقية.

وقد رؤى بناء على ذلك أن يتولى الطرف الأمريكى المهمة، فأخذ السفير الأمريكى فى القاهرة «**هنرى بايرود**» يتقرب من الرئيس عبد الناصر ويبدى تفهما لاتجاهاته، وفى لقاء معه أثيرت مسألة التسوية كما أثيرت قضية اللاجئين، وكانت ردود الرئيس عائمة ولم يشأ أن يفصح عن نواياه، فقد كان فى طريقه إلى باندونج وقضية تسليح الجيش المصرى تستحوذ على تفكيره.

وفى نفس الوقت التقى السفير البريطانى مع عبد الناصر وأثار معه الأزمة من جديد، فأجابه الرئيس بأنه قد تأكد أن النزاع مع إسرائيل هو السبب الرئيسى للوضع المضطرب فى منطقة الشرق الأوسط وأنه لا يتوقع إنجاز أية خطوات فى القريب فى هذه القضية وأضاف أن المواقف البريطانية تبدو غير واضحة.

وقبل مغادرة الرئيس إلى باندونج وجه رسالة إلى الحكومة البريطانية عبر سفيرها يعرب فيها عن استعداده لبذل ما فى وسعه لممارسة دور لإقرار السلام فى المنطقة، واشترط لإتمام التسوية عودة اللاجئين الفلسطينيين والتنازل عن جنوب صحراء النقب لإقامة حدود متجاورة مع الأردن فى مقابل تحقيق السلام.

وبعد عودته من باندونج كان عبد الناصر أقل تحمسا للاستجابة لهذه الحوارات فبدأ البريطانيون والأمريكيون يلوحون بورقة المساعدات الاقتصادية والتركيز على تمويل مشروع السد العالى.

وكان جمال عبد الناصر قد حقق إنجازا فى باندونج بوضع النزاع مع إسرا ئيل ضمن جدول أعمال المؤتمر وحصل على تأييد صريح فى البيان الختامى كى يتضمن نصا يدعو إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة على فلسطين وتحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، فى نفس الوقت تواصلت غارات الفدائيين المصريين على إسرائيل وتوغلت داخل أراضيها بأوامر مباشرة من الرئيس بعد عدوان ٢٨ فبراير ١٩٥٥ وأدى ذلك إلى تكرار الاعتداءات

الإسرائيلية على غزة وتوتر الموقف على خطوط الهدنة كما واصلت مصر موقفها المتشدد بشأن مرور السفن الإسرائيلية فى كل من قناة السويس وخليج العقبة بل وتصدى الدفاعات المصرية لإحدى السفن البريطانية المتجهة إلى ميناء إيلات عبر خليج العقبة لأن قبطانها رفض الإذعان للأوامر المصرية وواصل سيره رغم إنذاره بالتوقف.

وأخذت إسرائيل تلح فى طلب الأسلحة من الغرب وفتحت أمامها أبواب فرنسا لتقدم لها مصدرا ثمينا للتسليح، ولكن الجانبين البريطانى والأمريكى ظلا على قناعتهما بأن تسوية النزاع العربى الإسرائيلى هى مفتاح الاستقرار فى الشرق الوسط وضمان المحافظة على النفوذ الغربى وإلا فسوف يملك النفوذ السوفيتى فرصا للتواجد بأكثر مما هو مطلوب.

وكان عبد الناصر من جانبه قد حرص بعد عودته من باندونج على تجديد طلب السلاح من واشنطن فى لقاء له مع السفير الأمريكى فى مايو ١٩٥٥ وأبلغه صراحة أن لديه فرصة للحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتى مؤكدا أن الجيش المصرى يجب أن يكون مستعدا للدفاع عن البلاد، وطلب من السفير الأمريكى نقل طلبه إلى واشنطن واستعجال الرد الأمريكى على طلبه. وبالطبع لم يأت رد واشنطن، وأعلن عبد الناصر إتمام صفقة السلاح التشيكى فعلا فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ وأحدثت ردود فعل عنيفة فى العواصم الغربية باعتبارها تجاوزا للخط الأحمر ورغم الصخب الذى كان موجودا على السطح فقد بدأت واشنطن فى البحث عن ملجأ آخر فأوفد الرئيس أيزنهاور صديقه ووزير خزانته السابق «روبرت أندرسون «للتباحث مع الرئيس حول فرصة التسوية بين العرب وإسرائيل مرة أخرى، والتقى أندرسون بعبد الناصر فى ٩ يناير ١٩٥٦ وبدأ معه حديثه بالرغبة فى تجديد الحوار حول العلاقات المعقدة بين العرب وإسرائيل وأهمية البحث عن إمكانيات لتقريب المواقف بين الطرفين. وشرح الرئيس رؤيته للموقف القائم وقتها والذى وصفه بأنه يزداد توترا بسبب التطورات التى جرت فى عام ١٩٥٥ وأنه يرى أن ترتيب الأوضاع العربية لابد أن يكون سابقا لتسوية العلاقات العربية الإسرائيلية وأن الأمن العربى يجب أن يحتل الأولوية وأن تصرفات الدول الغربية تولد المزيد من المشكلات فى المنطقة.

وفيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى فقد شرح الرئيس أن أهم نقطتين فى هذا النزاع هما: مشكلة الأراضى العربية المحتلة، ومشكلة اللاجئين، ولكنه أضاف أن التوصل إلى تسوية سريعة أمر مستحيل تماما فضلا عن أنها تحتاج إلى موافقة العرب عليها بوجه عام، وعرض أندرسون إمكانية ترتيب لقاء سرى بين الرئيس وبن جوريون، فأبدى عبد الناصر رفضه للفكرة كما رفض أن يسجل

وجهة نظره فى خطاب إلى بن جوريون أو إلى الرئيس أيزنهاور كما اقترح أندرسون.

ولقد كان تقدير الرئيس جمال عبد الناصر للسياسة الأمريكية - صانعة هذا الكيان - عام ١٩٥٧ يتلخص فى النقاط التالية:

أولاً: تصفية المشكلة على أساس الأمر الواقع أى تحويل خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى خط حدود دائمة وإهدار كل حقوق اللاجئين العرب.

ثانياً: فرض تنظيم دفاعى يخدم المصالح الأمريكية وحدها.

ثالثاً: الانحياز إلى السياسة الأمريكية فى جميع المشكلات الدولية بحيث تتحول الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استخدام وسائل مختلفة بمسميات مختلفة أيضا كمشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وحلف بغداد ثم احتكار السلاح فحرب الأعصاب ثم الحرب الفعلية كما حدث ضد مصر عام ١٩٥٦ ومن بعدها مشروع أيزنهاور الذى كان فى صلبه هو محاولة جديدة لتحقيق نفس الأهداف الثلاثة والخطوات التى تمت لتطبيق هذا المشروع حاولت أن تحقق:

أ- تحويل الأنظار عن خطر إسرائيل.
ب - خلق أخطار وهمية من بعض العرب ضد البعض الآخر.
جـ- إعطاء سلاح لا يخيف إسرائيل لبعض الدول العربية.
د- ربط بعض الدول العربية فى نطاق واحد مع إسرائيل.

والمشروع فى صميمه حلف عسكرى بمعنى الكلمة، وهو ما قاومته مصر الثورة.

وانتهت هذه المرحلة مما نطلق عليه بالدبلوماسية الهادئة الرسمية أو غير الرسمية برفض تمويل مشروع السد العالى وبتأميم قناة السويس ثم وقوع العدوان الثلاثى ثم علا الصخب من جديد فى ضوء المشروع الذى طرحه أيزنهاور لملء الفراغ علاوة على الضغوط العسكرية والسياسية التى تعرضت لها سوريا، ولم تشهد فترة الوحدة مع سوريا سوى لمحات قليلة ومحدودة للتعبير عن الرغبة فى التهدئة عندما أبدى مسئولون أمريكيون استعدادهم للمساعدة فى تنفيذ الخطط التنموية فى الإقليمين الشمالى والجنوبى ولكنها كانت مبادرات محدودة الأثر ولا تحمل القدر الكافى من الجدية.

ولكن مع تولى جون كينيدى منصب الرئيس فى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت ثمة مرحلة جديدة فى العلاقات الأمريكية العربية توشك أن تبدأ وجرت عدة مراسلات بينه وبين جمال عبد الناصر كانت تعكس فى الواقع استعدادا لدى كينيدى للاستماع

لوجهة النظر العربية فى النزاع مع إسرائيل دون التحيز الصارخ الذى كان يسيطر على المواقف الأمريكية السابقة طبقا للتحليل اليهودى للأزمة.

(٢) الضغوط السياسية والاقتصادية

توقفت جهود كينيدى لتحقيق تسوية فى الشرق الأوسط باغتياله، وتولى ليندون جونسون منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهر مبكرا مدى الاختلاف فى شخصية الرجلين ومواقفهما، فقبل وقوع هذا الحدث بحوالى عام أو يزيد قليلا كانت المشاركة المصرية فى اليمن فى أعقاب قيام الثورة هناك قد أضافت عملا جديدا من عوامل المواجهات الساخنة فى المنطقة وكان ذلك مصدر قلق بالغ لشركات البترول الأمريكية والغربية.

وبالطبع كان النزاع العربى الإسرائيلى أحد محاور الاهتمام الرئيسية فى العلاقات المصرية ـ الأمريكية وبدأت آراء جونسون التى تصل إلى القاهرة تشير إلى اتجاهه لتزويد إسرائيل بمزيد من السلاح للدفاع عن نفسها كما تناولت هذه الآراء موقف البرنامج النووى المصرى، وحاول عبد الناصر طمأنة الجانب الأمريكى بالتأكيد على أن هذا البرنامج يرتكز على مفاعل صغير لا يحمل أى تهديد وأنه يقبل تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية عليه، وفى هذا المناخ لم تكن الإشارات التى تبعث عن فرص التسوية السلمية تحظى بأى نقاش جدى بين البلدين.

لقد صاحبت هذه الفترة سلسلة من الضغوط على القيادة المصرية شملت طفرات كبيرة فى تسليح إسرائيل وزيادة قدراتها العسكرية. ففى عام ١٩٦٥ وقعت صفقة أسلحة ضخمة مع ألمانيا الغربية بإيعاز من واشنطن بلغت قيمتها مائة مليون دولار واشتملت على ما يلى:

المدرعات:

- ٢٠٠ دبابة من طراز باتون أمريكى.
- ٢٠٠ مدرعة من طراز هوتشيكس.
- ٣٠ ناقلة جنود مدرعة.
- كتيبة دبابات من طراز ليوبارد.

المدفعية:

٢٠٠ مدفع عيار ٤٠ مم م/ط يعمل بالرادار.

٧٢ مدفع عيار ١٠٥مم ذاتى الحركة.

٦٠ مدفع عيار ٢٠ مم ذاتى الحركة م ـ ٤٢.

٣٦ مدفع عيار ١٥٥مم هاوتزر أمريكى.

الطيران:

٤٨ قاذفة.

٢٧ طائرة مراقبة جوية ومواصلات.

١٥ طائرة هليوكوبتر ٥٨ ـ س (أمريكية).

٢٤ طائرة نقل عسكرى.

البحرية:

زوارق طوربيد جاجوار.

غواصة ساحلية حمولة ٣٠٠ طن.

كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نوعا جديدا من صواريخ «هوك» المضادة للطائرات، كما كانت العلاقات العسكرية بين إسرائيل وفرنسا ما زالت تهيئ مصدرا رئيسيا للتسلح رغم تولى الجنرال ديجول للسلطة.

وواصلت إسرائيل من جانبها تطوير برنامجها النووى والذى ترى فيه عنصر أساسيا لوقف أية تهديدات تلقتها من جانب العرب.

كانت المعركة العسكرية فى اليمن قد دخلت بفعل المخطط الغربى فى مرحلة من الاستنزاف والإشعال السياسى الكامل وتحالفت أطراف عديدة فى المنطقة ومن خارجها بهدف الإبقاء على القوات المصرية فى اليمن لأطول فترة ممكنة.

وتصاعدت حدة العداء بين القاهرة والرياض حتى أن الملك فيصل اتجه فى أولى سنوات حكمه إلى شاه إيران للقيام بجهد مشترك لإعلان حلف إسلامى يتصدى لعبد الناصر والتيار القومى بصفة عامة ورغم أن هذا المشروع كان محكوما عليه بالفشل إلا أنه بدأ يشكل حلقة فى سلسلة الحروب النفسية والضغوط السياسية التى توحى بتجميع القوى التقليدية الموالية للغرب لاستعادة توازنات القوة لصالحها من جديد.

وهذا يجيب عن السؤال: **هل كانت المملكة العربية السعودية ستدخل فى أحداث ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ سواء تدخلت مصر أم لم تتدخل؟**، وبالتالى فإنه ليس صحيحا أن يقال أن تدخل المملكة العربية السعودية كان بسبب الوجود العسكرى المصرى هناك.

ومن ناحية أخرى فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى عهد الرئيس جون كينيدى ولأسباب تتعلق باستراتيجيتها فى منطقة القرن الإفريقى، وتوازن القوى الإقليمية اعترفت بعد أقل من ثلاثة شهور بثورة اليمن بالنظام الجمهورى هناك، بالرغم من اعتراف السعودية والأردن بنظام الإمام المخلوع فى المنفى، هذا فى الوقت الذى كان فيه النظام الجمهورى فى اليمن قد اصبح فعلا عضو فى الأمم المتحدة، وسقط نظام حكم عبد الكريم قاسم الشيوعى فى العراق فى فبراير عام ١٩٦٣، وفى شهر مارس ١٩٦٣ سقط حكم الانفصال فى سوريا، وأصبحت القوى القومية هى المسيطرة على الأوضاع فى كل من العراق وسوريا مما ترتب عليه أن أصبح الطريق ممهدا أمام الرئيس جمال عبد الناصر لاستعادة زعامته للقومية العربية، ولقد صرح انتنى ناتينج الوزير البريطانى بقوله: **«إن الحكم السعودى أصبح فى مهب الريح»**.

كما ترتب على هذا الموقف أن وافقت السعودية فى ١٣ إبريل ١٩٦٣على انسحاب الجيوش المصرية والسعودية كل منهما من اليمن وبشرط وقف كل المساعدات السعودية للملكيين فى اليمن وإيقاف نشاط الإمام مع إنشاء منطقة منزوعة السلاح على الحدود اليمنية السعودية، ومع ذلك فلم تحترم المملكة العربية السعودية الاتفاق إذ سجلت نقط المراقبة التابعة للأمم المتحدة مخالفة السعودية للاتفاق أربع مرات خلال شهرى يوليو وأغسطس من العام نفسه.

ظل جون كينيدى يعمل على أن تقبل السعودية الأمر الواقع فى اليمن وأن تعترف بالجمهورية الجديدة لكن اغتياله فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ أدى إلى تغيير السياسة الأمريكية بشكل جذرى تجاه قضية اليمن والتقت رغبات الأمير فيصل برؤى الرئيس الأمريكى جونسون الذى كان يعبر عن مصالح احتكارات البترول، ولهذا وفى ١٩ديسمبر ١٩٦٣ أى قبل أقل من شهر من مقتل كينيدى أرسل جونسون رسالة إلى الأمير فيصل يقول له فيها: «بإمكان اليمن أن تكون مصيدة لهؤلاء الذين يسعون إلى فرض هيمنتهم عليه.» و فى نفس الوقت يرسل جونسون رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يقول له فيها: **«إن عدم الاستقرار فى اليمن يعرض العلاقات بين حكومتينا لتحد خطير»**.

فى نفس الوقت تقدم الأمير فيصل باقتراح لسحب اعتراف الولايات

المتحدة الأمريكية بجمهورية اليمن، وقاد انقلابا داخل القصر الملكى السعودى فى مارس ١٩٦٤ بسبب التزام سعود باتفاقية مارس لإنهاء الأزمة وأصبح فيصل ملكا فى نوفمبر ١٩٦٤، وأعلن أنه سيجعل من اليمن مقبرة لعبد الناصر.

طبعا تصاعد القتال مرة أخرى ضد ثورة اليمن وضد القوات المصرية هناك بعد أن كانت بدأت انسحابها، واستمرت العمليات من شهر يناير حتى شهر أغسطس ١٩٦٥. شهدت المنطقة خلال هذه الفترة تحولات على الصعيد السياسى والعسكرى فى آن واحد إذ أسهمت كل من إيران وباكستان فى تدعيم السعودية وصرح وزير خارجية إيران بقوله: «إذا استطاع ناصر أن يسحب قواته من اليمن فسوف يستعملها فى مكان آخر ولذلك فإنه ينبغى ألا نسمح لناصر بسحب قواته، والأفضل أن تظل هناك مغروزة.» ويقوم الأمير فيصل بشراء ١٢ طائرة حربية من بريطانيا بطياريها وتجند له بريطانيا جيشا من المرتزقة من بينهم عناصر إسرائيلية ومن الموساد الإسرائيلى، كما عرضت بريطانيا مشروع حلف إسرائيلى / سعودى / أردنى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لكن المخابرات المركزية الأمريكية لم تستحسن الفكرة لأنها مفضوحة وفضلت اللعب من خلف الستار، وكما ذكرت من قبل زاد النشاط المسلح ضد القوات المسلحة المصرية واليمنية بواسطة قوات المرتزقة الأمريكية والإنجليزية والإسرائيلية وغيرها مما سمى بحرب «كومر».

عقدت اتفاقية جدة فى أغسطس ١٩٦٥ بعد تجدد القتال الضارى قرابة ثمانية شهور وتقرر بمقتضاها إجراء استفتاء شعبى فى اليمن خلال مدة أقصاها ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦ حول نوع الحكم الذى يختاره اليمنيون لكن المملكة العربية السعودية اعتبرت قبول الرئيس جمال عبد الناصر للاتفاق بمثابة إقرار منه بالضعف ومن ثم فد واصلت القوات المرتزقة هجماتها، ورفعت المخابرات المركزية الأمريكية بتاريخ ١٩ مايو ١٩٦٦ جاء فيه: «أن إطالة الحرب فى اليمن يؤدى إلى مضاعفة المصاعب الاقتصادية فى مصر وتنشيط المعارضة مما يؤدى إلى سقوط النظام فى مصر»، وفى فبراير ١٩٦٧ أكدت المخابرات المركزية الأمريكية أن الملك فيصل يهمه أن تظل العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية متوترة.

وعلى هذا وبينما قرر الرئيس جمال عبد الناصر عودة القوات المصرية بعد ما استقر النظام الجمهورى الجديد فى اليمن، **كان الملك فيصل يصر على إنهاك**

القوات المصرية وتحطيم فكرة زعامة الرئيس عبد الناصر للأمة العربية وفكرة العروبة ذاتها فنراه يتقدم بفكرة الحلف الإسلامى سنة ١٩٦٥ من السعودية وتركيا وإيران وباكستان والمغرب والأردن، وجميعها دول تدور فى فلك ونطاق المصالح الأمريكية، وتبارك واشنطن هذا الحلف وترى فيه الشىء الوحيد الذى يمكن أن ينجح فى محاصرة نفوذ جمال عبد الناصر، ويعمل الملك فيصل فى نفس الوقت على محاصرة مصر اقتصاديا فهو يقدم على إغلاق فروع بنك القاهرة / الرياض فى المملكة العربية السعودية، وعندما علم أن بنك «إنترا» فى بيروت سيقوم بإمداد مصر بقرض قدره ٢٥٠ مليون ليرة قام بسحب الودائع السعودية من هذا البنك مما أدى إلى إفلاسه. كما قام بتحريض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى يونيو ١٩٦٦ للامتناع عن تصدير القمح أو المواد الغذائية لمصر. كما حدث أن السيد ذوالفقار على بوتو وزير خارجية باكستان فى مقابلة مع الرئيس جمال عبد الناصر أن قال له: «أرجوك أن تعرف يا سيدى أنهم خارجون لاصطيادك..»

إذن لم يكن المطلوب هو انسحاب مصر من اليمن بل كان المطلوب تحطيم القوات المسلحة المصرية واضعاف مصر اقتصادياً تمهيدا لدخولها وهى منهكة فى مواجهة مع إسرائيل يتم الترتيب لها.

وحتى هذه اللحظة لم يسأل أحد لماذا تدخلت المملكة العربية السعودية فى اليمن.. ولماذا لم تتركه وشأنه؟. وكذلك لم يسأل أحد أيضا السؤال نفسه للحكومة الأمريكية.. ولماذا تكون للسعودية وأمريكا دائرة أمن ومصالح تتحرك من أجلها ولا تكون لمصر؟!.

ويبقى سؤال هام؛ وهو **هل نحن مع التحرر الوطنى** الذى يعطى القوة لحركات التحرر فى العالم ضد الاستعمار وضد الاستغلال وضد الهيمنة والتبعية ـ علما انه كلما زادت مساحة التحرر زادت قوتنا ، أم نحن مع التبعية التى تفرضها القوى الكبرى ونقنع بغلق الباب على أنفسنا ونسير بجوار «الحيط» ونأكل كسرة الخبز المغموسة بالذل والهوان؟.

النوايا الأمريكية المعلنة منذ ١٩٥٨ تجاه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبد الناصر بالذات ألخصها فى التصريحات التالية التى أطلقها الرئيس دوايت أيزنهاور فى مناسبات ثلاث وهى:

● **المناسبة الأولى:**

عندما قامت الوحدة بين مصر وسوريا حيث كتب فى مذكراته عن شهر مارس ١٩٥٨: «إننى حتى هذه اللحظة لم أفهم ماذا حدث فى الشرق الأوسط. إن كل ما قرأته لم يجعلنى مهيأ للتطورات التى جرت. فهل كنا على علم بها أم أننا فوجئنا بها مثل الآخرين؟ لقد كانت سياستنا كما أعرف هى انتزاع سوريا بعيدا عن مصر، وعزل ناصر بواسطة أخذ سعود من جانبه ـ فإذا نحن نفاجأ بالعكس تماما. ناصر يستولى على سوريا بالكامل، ثم يقوم هو بعزل سعود ـ إننى أريد تقريرا عن الكيفية التى تم بها ذلك. توقيع (أيك).

● **المناسبة الثانية:**

ليلة ١٤/ ١٥ يوليو ١٩٥٨ حيث قال: «منذ عام ١٩٤٥ وسياستنا تقوم على ضرورة الوصول إلى منابع البترول وضمان سيطرتنا عليها بدون أية عوائق من جانب أى طرف، وان يتحقق ذلك سلميا إذا أمكن. والآن فإن علينا أن نناضل لكى نمنع ناصر من السيطرة على هذه الموارد وإلا أعطيناه المال والنفوذ والقوة التى يتمكن بها من تدمير العالم الغربى. لقد كان علينا فى نقطة ما على الطريق أن نواجه هذه المشكلة، وقد وصلنا إلى هذه النقطة الآن..

ثم التفت الرئيس أيزنهاور إلى الجنرال توايننج قائلا له بالنص: «Go Ahead»..

وبدأ التدخل العسكرى ونزلت القوات الأمريكية (١٦٠٠٠ جندى) فجر ١٥ يوليو ١٩٥٨ إلى شواطئ لبنان قرب بيروت.

● **المناسبة الثالثة:**

أمام أعضاء الكونجرس الأمريكى: «إن هدفى الحقيقى هو ناصر الذى يتصرف فيما يبدو لى تحت ظن أننا لن نتدخل مخافة الصدام مع السوفيت، وذلك يعطيه حرية فى الحركة غير المحدودة، ولابد أن نحاول إيقافه عند حد لا يتجاوزه، إن الهدف الحقيقى هو ناصر. إن ناصر لابد أن يغير سياسته فهو يبدو لى مقتنعا بأن الولايات المتحدة بسبب تقاليدها الديموقراطية لا تستطيع أن تتحرك بسرعة وحزم لحماية مصالحها الحيوية. إننى، فى الغالب، أريد بما أفعله الآن أن أعطيه مادة للتفكير بينما هو يحاول تحقيق حلمه بتوحيد البلاد العربية».

واصلت الإدارة الأمريكية محاولاتها لخنق مصر اقتصاديا واختارت إمدادات القمح

كوسيلة سريعة ومؤثرة لتأليب الشعب على قيادته.

وكانت هناك مخططات تجرى فى الخفاء وتكشفت بعض أسرارها فى فترات لاحقة حول تخطيط إسرائيل لمعركة عسكرية حاسمة تتخلص بها من عبد الناصر وتنهى بها القضية الفلسطينية بالأسلوب الذى يتفق مع وجهة نظرها وأن هذه المعركة قد جرى التدريب عليها وتطوير خططها منذ بداية الستينات، كما تم الحصول على موافقة أمريكية صريحة أو ضمنية تحدثت عنها الروايات الإسرائيلية نفسها وكان للموساد الدور الحاسم فى تأمين هذه الموافقة فى لقاء مباشر بين رئيسه ماثيرعميت باستبعاد كل من رئيس المخابرات المركزية ووزير الدفاع ماكنمارا تم مع الرئيس جونسون نفسه وقد جرى شرح هذه الاتصالات بالتفصيل فى كتاب «يورى دان» عن عمليات الموساد وعن الخدمة السرية الإسرائيلية.

كذلك شملت هذه المخططات الاستعداد لاحتمالات إغلاق قناة السويس وفى هذا البيان فقد تكثفت محاولات التنقيب عن البترول فى غرب السويس وليبيا ونيجيريا وفنزويلا كما زاد الاتجاه لبناء الناقلات الكبيرة التى تزيد حمولتها على ٢٠٠ ألف طن والتى يمكنها تأمين انتظام الإمدادات عبر طريق رأس الرجاء الصالح لأن هذه الناقلات لم تكن بقادرة على المرور بقناة السويس فى ذلك الوقت.

أما من الجهة الأخرى أى على صعيد الدول الراديكالية فقد كان عقدها يتفكك تدريجيا بل وتشهد علاقاتها صراعات فيما بينها تنطوى على مزيد من الاستنزاف لقدرات وفاعلية التيار القومى حيث أدى انقلاب بومدين ضد بن بلة فى الجزائر فى يونيو ١٩٦٥ إلى حرمان جمال عبد الناصر من عنصر قوة فعال فى الجبهة الراديكالية، كما لعب فشل تجربة الوحدة الثلاثية مع سوريا والعراق دوره فى تفجير المواجهات الحادة بين القاهرة من جانب وسوريا والعراق من جانب آخر، وحتى بعد أن تمكن عبد السلام عارف من التخلص من العناصر المناهضة له فى الحكم أصبح الموقف فى العراق يشكل عبئا إضافيا على القاهرة بحكم مشاركتها فى مسئولية تأمين القيادة العراقية وأوضاع العراق بوجه عام.

إن رفض عبد الناصر لمحاولات الاحتواء السياسى والنفسى والاقتصادى بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من الاستعمار التقليدى البريطانى الفرنسى للمنطقة كان يسبب صداعا لمخططى السياسة الأمريكية بالنسبة للمنطقة العربية بالذات، وباعتبار مصر قوة تأثير ضخمة وقوة جذب أضخم، فإن مصر كانت دائما هى مقياس حسابات السياسة الأمريكية للمنطقة وخاصة بعد نجاح خطة التنمية الأولى فى مصر، وبالتالى فإنه كلما تصاعد تأثير عبد الناصر خارج حدوده الجغرافية التى تسمى مصر ـ رفض الأحلاف، ورفض الاحتواء بأى شكل، ثم تصاعد الدور المؤثر من انتصار سياسى ضخم سنة ١٩٥٦، وتحرير اقتصادى، فمؤتمرات القمة العربية والإفريقية وعدم الانحياز،

وكلها بلا استثناء كانت ناجحة بكافة المقاييس وأدت إلى إتباع سياسة غير منحازة بما سيترتب على المدى الطويل قيام قوة عالمية ثالثة اقتصادية، وسياسية تحرم القوى الأعظم من سرقة المواد الخام والسيطرة على موارد طبيعية هى حق لأصحابها الأصليين، وما شعار بترول العرب للعرب ببعيد عن تجسيد ما أرادت التعبير عنه.

طبعا وبلا جدال هذه السياسة تؤدى إلى تصعيد العداء وازدياد حدته خصوصا عندما يتوج بأن يصبح أحد المحاور الرئيسية لهذه السياسات هو القضية الفلسطينية وتهديد الوجود الامبريالى فى المنطقة.

(٣) العمل العسكرى :

وفى عام ١٩٦٦ بدأ يظهر أن خطط تحقيق تضامن عربى يرتكز على قوة عسكرية موحدة لمواجهة مشروعات إسرائيل لتحويل مجرى نهر الأردن يواجه تعثرا تحت تأثير الخلافات العربية والذى كان يفوق بكثير النوايا الحسنة لتحقيق هذا التضامن بدأت تظهر فى الساحة العربية حملة تكاد تكون منظمة تتهم مصر بأنها تتستر وراء وجود القوات الدولية فى خليج العقبة للتهرب من المعركة مع إسرائيل، وللأسف فقد انساق بعض أركان الحكم فى مصر وراء هذه الحملة لدرجة أن المشير عبد الحكيم عامر بعث ببرقية كانت تتسم بالانفعال أثناء وجوده فى زيارة رسمية للباكستان في يناير ١٩٦٧ يطالب فيها الرئيس عبد الناصر باتخاذ قرار بإبعاد هذه القوات وإغلاق خليج العقبة لاحتواء الخلافات العربية.

وفى وسط هذا المناخ غير الملائم لنشوب معركة مع إسرائيل والملائم تماما للتخطيط الإسرائيلى، أبلغنا الاتحاد السوفيتى بوجود حشود عسكرية إسرائيلية على الجبهة السورية، وقد جاء هذا التبليغ منسجما مع عمليات تصعيد متدرجة ومنظمة من جانب إسرائيل أخذ يتبلور منذ الربع الأخير من عام ١٩٦٦ حيث كانت عناصر الخريطة السياسية تشير إلى ما يلى:

اولاً: موقف مصرى حازم يعمل لاستكمال برنامج التنمية فى الداخل وتحقيق التحول الاشتراكى استكمالا للأهداف الاجتماعية التى جاءت من أجلها الثورة مع استخدام كل الإمكانيات المصرية المتاحة والاستفادة من مصادر الدعم المتاحة فى الخارج وبخاصة من جانب الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والصين الشعبية سواء لإنجاز برنامج التصنيع أو لتطوير قطاع الخدمات، مع المضى فى محاولات

تذويب الفوارق بين الطبقات وتقوية الجبهة الداخلية(*).

ثانياً: إرادة سياسية لتوفير كل الإمكانيات لبناء جيش وطنى قوى وتزويده بأسلحة الردع الممكنة من خلال برنامج مكثف لإنتاج الصواريخ الباليستية وصناعة الطائرات علاوة على برنامج نووى يسير ببطء ولكن بتصميم لامتلاك قدرة نووية توظف لخدمة عملية التنمية والاستخدام العسكرى فى الوقت نفسه إذا ما اقتضت الظروف.

ثالثاً: دور للمؤسسة العسكرية فى الداخل يتزايد تدريجيا فى اتجاه عكسى لا يخدم المشروع الوطنى الذى تعمل له ثورة يوليو ويؤدى إلى تباعد تدريجى نسبى عن القيادة السياسية وبما يسمح لأطراف أخرى فى الحكم باستثمار الموقف لصالحها من ناحية ويحرم الزعامة الناصرية من مصادر دعم داخلية أو خارجية كانت متاحة لها من ناحية أخرى وقد شكل هذا التباعد عامل تشتيت للجهد والاهتمام بصورة يصعب إنكارها.

رابعاً: تفكك عربى يتسع مداه سواء مع القوى التقليدية أو مع القوى الراديكالية مما أثر على تماسك الجبهة العربية التى بذل عبد الناصر جهدا كبيرا فى تشكيلها طوال فترة الخمسينات وحرم القرار العربى من عنصر قوة فرض نفسه على الإستراتيجيات الدولية لفترة طويلة.

خامساً: دخول العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية فى سلسلة متلاحقة من الأزمات التى ولدت شحنات مكثفة من الغضب والتوتر لدى الجانبين أحاطت علاقاتهما بقدر عال من الحساسية تجاه أى تصرف يصدر عن أى منها أو أحداث تنسب لأى منها وقد لعبت شخصية الرئيس ليندون جونسون التى تميل إلى استخدام عامل القوة والتصعيد وتتعاطف بشدة مع إسرائيل دورا مهما فى توسيع الشقة مع القيادة المصرية واستخدام أدوات متجددة باستمرار لمحاصرة التيار القومى بنية القضاء عليه.

سادساً: وقوع سلسلة من الانقلابات فى إفريقيا وبعض دول العالم الثالث الأخرى مثل إندونيسيا كانت للأصابع الأمريكية دوراً لا يخفى فى تدبيرها فضلا عن ممارسة دور حاسم فى إبرام صفقة الأسلحة الألمانية لإسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها والتخلص من القوى الوطنية فى الكونغو واستعادته كاملا لنفوذ

(*) (أرجو الرجوع لنص ما ذكره اللواء حسن البدرى فى هذا الشأن كما ذكرت فى موقع آخر من هذه المذكرات).

الغرب، وكان ذلك مؤشرا على تراجع نسبى فى حركة التحرر الوطنى التى قادتها ثورة يوليو فى إفريقيا وضربة لحركة عدم الانحياز وتجمع باندونج والتى استهدفت وضع العالم الثالث كقوة رئيسية على جدول أعمال القوى الدولية.

سابعاً: تخطيط إسرائيلى منظم لامتلاك تفوق عسكرى فى مواجهة الدول العربية جميعاً واستغلال كل مصادر التسلح المتاحة لها فى الغرب بما فى ذلك المجال النووى أيضا لامتلاك سلاح رادع والحرص على التواجد فى داخل الصراعات العربية والإقليمية والعمل على زيادة اشتعالها، وكان أبرزها الصراع الدائر فى اليمن والخلافات بين مصر وإيران والعمل فى النهاية على القضاء على أية مصادر تهديد مباشرة قد يتصورها المخططون الإسرائيليون تهديدا لكيان دولتهم.

ولذا لعبت إسرائيل دورا متعاظما عن طريق نفوذها فى واشنطن، ووجدت الاستعداد لدى جونسون لتأييدها فى أهدافها فهو يريد إسقاط عبد الناصر وهى تريد الاستيلاء على فلسطين العربية بأكملها، وكان ذلك قمة نجاح الحركة الصهيونية التى كانت قد أتمت استعدادها مع بداية ١٩٦٧ للقيام بعدوان ظلت تخطط له منذ سنة ١٩٥٧ ولم تكن تنتظر سوى مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لها، والتى تمت معها مشاورات سابقة اشترك فيها كل من آبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، ومدير المخابرات الحربية الإسرائيلية، وتم الاتفاق على أن يبدأ العدوان على مصر سنة١٩٦٧.

وكما قلت كان التوقيت للعمل التنفيذى لهذه المخططات مناسبا تماما من وجهة النظر الإسرائيلية وكانت قوات العاصفة التابعة لمنظمة فتح بزعامة ياسر عرفات قد بدأت فى شن بعض عمليات اختراق والهجوم على المستعمرات الإسرائيلية على الحدود السورية منذ أول يناير ١٩٦٦ فى محاولة لإبلاغ العالم بأن قضية الأراضى المغتصبة فى فلسطين ما زالت حية ولا يمكن تجاهلها، وجاءت ردود الفعل الإسرائيلية فى شكل تهديدات مباشرة لسوريا على لسان مختلف المسئولين وفى صورة غارات جوية مكثفة واختراقات بواسطة وحدات الكوماندوز على مواقع الفدائيين وشملت الاعتداءات كلا من الأردن وسوريا معا.

وفى ٥ إبريل ١٩٦٧ صرح ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل:

«إن بلاده قررت أن ترد بالطريقة التى تراها ملائمة، وأن الطريق إلى دمشق مفتوح».

كما أعلن اسحق رابين رئيس أركان الجيش الإسرائيلى فى الإذاعة الإسرائيلية:

«إننا سنشن هجوما خاطفا على سوريا وسوف نحتل دمشق لنسقط النظام الحاكم ثم نعود».

كما صرح رئيس وزراء إسرائيل ليفى أشكول فى نفس اليوم بقوله:

«إن إسرائيل مستعدة لاستخدام القوة ضد سوريا».

وعلى صعيد آخر كانت القوات الإسرائيلية توالى تدريباتها على توجيه ضربة جوية مفاجئة، وأطلق على هذا التخطيط اسم كودى **«الخطة كولومب»**، وجرى تنظيم هذه التدريبات عشرات المرات على مدى عقد الستينات وكانت تنتظر فقط التوقيت المناسب انتظارا للقرار السياسى.

والغريب أن الطلقة الأولى فى تحديد الوقت المناسب جاءت من موسكو؛ عندما كان السيد أنور السادات يمر بها فى طريقه إلى كوريا الشمالية، فقد التقى برئيس الوزراء السوفيتى كوسيجين فى ٢٩ مايو١٩٦٧ وبالرئيس السوفيتى بادجورنى فى رحلة العودة من كوريا الشمالية، وكان الحديث الذى أدلى به المسئولين السوفيت يركز على خطورة الموقف بين سوريا وإسرائيل، وأن الأخيرة تحشد قواتها على طول الحدود، وأكد أن الاتحاد السوفيتى لن يقف صامتا بل سوف يساعد سوريا بكل ما يمكن لمواجهة التهديدات.

وأخذت الأحداث تتصاعد وكان على القاهرة أن تتعامل مع الموقف بما يستلزمه من جدية واهتمام.

وفى الثالث عشر من مايو١٩٦٧ عقد اجتماع بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وانضم إليهما السيد أنور السادات الذى وصل من موسكو فى وقت متأخر من هذا اليوم، كما حضر الاجتماع شمس بدران وزير الحربية فى ذلك الوقت، وذلك لبحث المسائل المتعلقة بالموقف العسكرى والسياسى، وكيفية مساعدة سوريا فيما يقابلها من تهديدات إسرائيلية.

وكان هناك خلافا بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر حول الموقف من قوات الطوارئ الدولية، كان الخلاف يدور حول رؤية عبد الناصر من أن يتم إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقعها على الحدود الدولية على أساس أن سحبها بالكامل سوف يؤدى إلى مشكلة دولية، وإلى وضع عراقيل أمام عمل هذه القوات إذا ما فرضته الضرورة بينما كان عبد الحكيم عامر يرى أن تسحب هذه القوات بالكامل من سيناء، واستمرت المناقشات بينهم حتى وقت متأخر من منتصف ليلة ١٣/١٤ مايو١٩٦٧، واتفقا على أن يلتقى المشير

عامر بهيئة أركان حرب القوات المسلحة لبحث الأمر، وبلورة الموقف على ضوء ما انتهت إليه مناقشات عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر من أن يكون الطلب المصرى هو إخلاء قوات الأمم المتحدة لمواقع خط الحدود الدولية.

وتم استدعاء هيئة الأركان المصرية فى وقت متأخر من هذه الليلة لمناقشة ما يمكن اتخاذه من إجراءات عسكرية، واتصل عبد الحكيم عامر بالرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٤مايو١٩٦٧ وأبلغه بأن الاجتماع قرر:

- رفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة المصرية.

- تحريك تشكيلات تتجه إلى سيناء على الفور وإعداد توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الخاصة بذلك.

- إيفاد الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان إلى دمشق فورا لإخطارهم بما تقرر وللتنسيق مع القيادة العسكرية السورية.

كما أصدر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان فى نفس الوقت تعليمات عمليات حربية على ضوء توجيهات نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بنفس المعنى الوارد فى البنود أعلاه.

وفى يوم الخامس عشر من مايو١٩٦٧ تشاور جمال عبد الناصر مع كل من السادة زكريا محيى الدين ومحمد صدقى سليمان رئيس الوزراء وعلى صبرى ومحمود فوزى وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى حول قضية قوات الطوارئ الدولية.

وكانت وجهة نظر الرئيس جمال عبد الناصر تتلخص فيما يلى:

- الهدف هو مساعدة سوريا ولم يكن إنهاء عمل قوات الطوارئ الدولية لأنه لم يكن يريد خلق أزمة دولية تشغل الكل عن قضية مساعدة سوريا.

- أن قطاع غزة سيكون هدفا رئيسيا وأساسيا يضرب ويعزل بسهولة عند نشوب العمليات العسكرية، ولذلك فإنه من المصلحة أن تتمركز قوات الطوارئ الدولية فى القطاع لحمايته.

- النقطة التالية وهى الأهم إن إنهاء مهمة قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بالكامل سوف يستدعى ضرورة دخول قوات مصرية مسلحة

إلى شرم الشيخ وهذا وضع سيفرض ضرورة التعرض للملاحة عبر مضايق ثيران.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر يرى أن الوقت غير مناسب أيضا لإثارة مشكلة فرعية - قضية حرية الملاحة فى المضايق - فى الوقت الذى كان الهدف الأساسى هو تركيز الاهتمام على احتمالات عدوان إسرائيل على سوريا وتدخل مصر لمساعدتها.

وباختصار فإن ما كان يريده الرئيس جمال عبد الناصر هو جبهة مفتوحة أمام إسرائيل لنجدة سوريا دون أن يصل الأمر إلى غزة أو شرم الشيخ، بل أكثر من هذا فإنه كان يتمنى أن تتولى قوات الطوارئ الدولية حماية غزة من احتمال احتلال إسرائيلى لها.

واتفق على أن يوجه خطابا إلى الجنرال ريكى قائد قوات الأمم المتحدة بحيث تتم صياغته بشكل يعنى طلب سحب القوات الدولية من الحدود الدولية لمصر دون التعرض لطلب السحب الكامل لهذه القوات الدولية، أى إعادة انتشارها فى المنطقة. وقد قام عبد الناصر بإبلاغ المشير عامر بما أتفق عليه.

وفى صباح يوم ١٦ مايو١٩٦٧ جاءنى سكرتير المشير عبد الحكيم عامر وسلمنى خطاب مغلق معنون باسم الرئيس جمال عبد الناصر، وقمت بعرض هذا المظروف على الرئيس فور وصوله، واتضح أن المظروف كان يحتوى على مذكرة بخط يد المشير عامر ونصها:

«سيادة الرئيس

مرفق الخطاب الذى يرسله فوزى إلى ريكى، ويتم تسليمه لريكى اليوم فى غزة. عبد الحكيم (توقيع)

وكان نص الخطاب كالآتى:

«الجمهورية العربية المتحدة

القيادة العامة للقوات المسلحة

١٩٦٧/٥/١٦

الجنرال ج. أ. ريكى

قائد قوات الطوارئ الدولية. غزة.

أحيطكم علما أننى أصدرت تعليمات إلى جميع القوات المسلحة

للجمهورية العربية المتحدة لتكون مستعدة للعمل ضد إسرائيل فور قيامها بعمل عدوانى ضد أية دولة عربية.

وتنفيذا لهذه التعليمات تجمعت قواتنا فى سيناء على حدودنا الشرقية.

ولضمان أمن القوات الدولية المتمركزة فى نقط المراقبة على حدودنا أطلب إصدار أوامركم بسحب هذه القوات فورا.

وقد أصدرت تعليماتى لقائد المنطقة العسكرية الشرقية فيما يتعلق بهذا الشأن.

أفاد بتنفيذ هذا الطلب.

توقيع (فريق أول محمد فوزى)

رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة

للجمهورية العربية المتحدة»

وقد اتصل الرئيس جمال عبد الناصر بالمشير عبد الحكيم عامر تليفونيا ليبعث له نص الترجمة الإنجليزية لهذه الرسالة التى وصلت فى نفس اليوم، وكان للرئيس ملحوظة حول عبارة: **Withdrawal of all troops** وقرر تعديلها لتكون **Redeployment of troops** وطلب من المشير عامر كتابة العبارة المعدلة فى الرسالة إلا أن الأخير رد بان الرسالة تم إرسالها فعلا مع العميد عز الدين مختار من المخابرات الحربية، وأنه سيحاول إيقاف المندوب وتعديل الرسالة، ولكنه بعد فترة عاد واتصل بالرئيس ليبلغه بأن الرسالة سلمت فعلا للجنرال ريكى دون تعديل، وبذلك لم يكن هناك ما يمكن عمله لتدارك هذا الموقف «المتسرع».

وعلى الجانب الآخر فإنه فى نفس الوقت الذى تسلم فيه الجنرال ريكى رسالة الفريق فوزى فإنه أى ريكى تسلم رسالة أخرى من السكرتير العام المساعد للأمم المتحدة رالف بانش ـ وكان عين الإدارة الأمريكية فى الأمم المتحدة ـ نبه ريكى فيها إلى أن قوات الأمم المتحدة وحدة لا تتجزأ، وأن على مصر أن تقرر إما سحب هذه القوات بالكامل أو تقبل بقاؤها بالكامل، وهكذا سرنا نحو خطوة جديدة فى تصعيد الموقف.

لقد تم تبادل رسائل كثيرة فى هذا اليوم بين القاهرة ونيويورك ـ مقر الأمم المتحدة ـ حول هذه القضية، كما عقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعا يوم ١٩٦٧/٥/١٦

حضره عبد الحكيم عامر وكل من زكريا محى الدين وأنور السادات وعلى صبرى ومحمد صدقى سليمان ومحمود فوزى ومحمود رياض، لبحث الموقف برمته وكانت الصورة كالآتى:

- خطاب أرسل فعلا لقائد قوات الأمم المتحدة من الفريق فوزى.

- موقف الأمين العام المساعد للأمم المتحدة - بانش - إما سحب كامل للقوات أو بقاء كامل للقوات الدولية.

- إن الموافقة على رأى بانش يفقد مصر مصداقيتها فى حالة التراجع عن السحب الكامل وينطوى على مخاطرة إذا أقبلت مصر على السحب الكامل للقوات الدولية.

- إنه من الأفضل أن تطلب مصر سحب القوات الدولية بالكامل وأن يكون القرار قرار القاهرة وليس نتيجة ضغوط من بانش (أمريكا).

- اتفق على أن يبعث محمود رياض برسالة للسكرتير العام للأمم المتحدة يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الموجودة على الحدود الدولية مع إسرائيل.

- الاتصال بحكومتى الهند ويوغوسلافيا - صاحبتى أكبر نصيب فى قوات الطوارئ الدولية للاتفاق معهما على الموافقة على ما تقرره مصر فى هذا الشأن وقد تم اتصال بين جمال عبد الناصر وتيتو وإنديرا غاندى اللذين وافقا على رأى القاهرة وأبلغا الجنرال ريكى بذلك.

تصدر تعليمات للسفير محمد عوض القونى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى نيويورك مفادها أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة رسالة شفوية عند تسليمه رسالة محمود رياض، بأن مصر لن تقوم بعدوان ضد إسرائيل لكننا مصممون على الاشتراك فى الدفاع عن أى دولة تتعرض لعدوان من جانب إسرائيل.

وكانت رسالة رياض لأوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة كما يلى:

« إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تتشرف بإخطار سعادتكم أنها قد قررت إنهاء وجود قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على أراضى الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة، وعلى هذا الأساس فإننى أطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب هذه القوات فى أسرع وقت ممكن.

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادتكم عن عرفانى وأصدق تحياتى.

(إمضاء محمود رياض) وزير الخارجية.

١٨ مايو١٩٦٧»

وبذلك فقد فرض هذا الوضع على مصر واقعا قديما، أى مشكلة الملاحة فى خليج العقبة. تلقفت إسرائيل هذا الواقع الجديد القديم، وبدأت بالاتفاق مع عواصم غربية على رأسها واشنطن للعمل على استغلال هذا الموقف تاركة موضوع التهديدات لسوريا جانبا بشكل مؤقت.

ومما زاد الأمر خطورة وتعقيدا أن إسرائيل بدأت تدعى أن هناك التزاما أمريكيا منذ سنة ١٩٥٧ بضمان حرية الملاحة لسفنها فى خليج العقبة ـ وهو التزام لم تسمع به مصر، ولم تره، ولم تكن طرفا فيه بأى حال، وقرر الرئيس جمال عبد الناصر إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية فى الثالث والعشرين من مايو ١٩٦٧، وفى نفس اليوم بعث الرئيس الأمريكى ليندون جونسون برسالة للرئيس جمال عبد الناصر ملخص ما فيها:

ـ حسن النوايا تجاه مصر، وينفى أنه يكره مصر.

ـ أشاد بدور مصر وجهود الرئيس عبد الناصر فى مجال التنمية الاقتصادية.

ـ أشار إلى ضرورة تجنب القتال، «يجب ألا تحل المنازعات بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة..»

ـ اقترح أن يوفد نائبه هيوبرت همفرى لزيارة المنطقة.

أكدت هذه الرسالة والمذكرة الشفوية الملحقة بها ـ أكدتا للرئيس جمال عبد الناصر صدق تقديره من عدم الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما لم يطمئن لتقديرات وزارة الخارجية المصرية التى اعتبرت الرسالة عربون لعدم قيام حرب جديدة فى المنطقة، إلا أن عبد الناصر اعتبر أن هذه الرسالة كانت لصالح بلد ضد بلد آخر حيث لا يمكن أن ينقلب تقدير ونوايا جونسون فى يوم وليلة من انحياز كامل لإسرائيل ومعاداتنا لحسابها، إلى اتخاذ موقف عادل من الطرفين.

كان موقف عبد الناصر واضحا ولم يتعد العمل على وقف التهديدات الإسرائيلية ضد سوريا، والحيلولة دون إستمرارالإعتداءات الإسرائيلية على الدول العربية وهى

الإعتداءات التى وصلت لمداها خلال السنتين الأخيرتين.

وفى الرابع والعشرين من مايو١٩٦٧ وصل إلى القاهرة السكرتير العام للأمم المتحدة مؤيدا من الولايات المتحدة الأمريكية كما جاء ذلك فى برقية من سفارتنا فى واشنطن، حاملا معه مشروع بأفكار لتهدئة الموقف يتلخص فى نقاط ثلاث:

- لا ترسل إسرائيل أى سفينة عبر خليج العقبة.

- على الدول التى ترسل سفنها لميناء إيلات ألا تحمل هذه السفن أى مواد إستراتيجية لإسرائيل.

- على مصر ألا تزاول حق التفتيش على السفن التى تمر عبر مضيق العقبة.

ووافقت مصر على هذا المشروع، فى مقابلة تمت بين عبد الناصر و أوثانت فى منزل الرئيس بمنشية البكرى تدليلا على حسن نية مصر بأن غلق خليج العقبة ليس خطوة أو تمهيد للعدوان المسلح على إسرائيل.

وحسبما أذكر تماما فإن السكرتير العام للأمم المتحدة أوثانت كان مترددا بعد انتهاء المقابلة وإبلاغه بموافقة مصر على اقتراحاته فقد استأذن الرئيس فى توجيه السؤال التالى:

«سيادة الرئيس، إن الإسرائيليين متخوفون لدرجة الذعر من قيامكم بهجوم عسكرى مصرى ضدهم... فهل أستطيع أن أسألكم أن تعدونى بأن مصر لن تهاجم إسرائيل؟!

ورد جمال عبد الناصر بدون تردد وكأنه كان متوقعا هذا السؤال...

«يا مستر أوثانت إننا لم نعلن أبدا فى أى وقت بأننا سنهاجم إسرائيل(*)، بل بالعكس

(*) الإعلام الأمريكى أخذ يؤكد جملة نسبت زورا للرئيس جمال عبد الناصر وهى مطالبته «بإلقاء إسرائيل فى البحر» كما كان يدعى أن اليهود ممنوعون من زيارة الأماكن المقدسة اليهودية فى الأردن (حائط المبكى)، ونحن من جانبنا نتحداهم أن يثبتوا المناسبة التى قال فيها عبد الناصر عبارته المشار إليها. ويقول الدكتور عبد الوهاب المسيرى فى موسوعته أنه كان مع آخرين يعرضون على الصحفيين أن يقوموا بزيارة حائط المبكى فى الأردن بنفسهم وكانوا يبينون للأمريكان أن القضية هى أن العرب لا يعترفون بإسرائيل، ولذا فلا يمكن لأى شخص أن يقوم بزيارة إسرائيل وبعدها الأماكن المقدسة فى الأردن، بل عليه أن يزور الأردن بمفردها. وكان يقدم لهم الوثائق التى تهدم أساطيرهم الإعلامية من أساسها ولكن كان يتم تجاهل الأمر برمته وكأن شيئا لم يكن ثم يستمرون فى ترويج الإشاعات وترديد الادعاءات الصهيونية العنصرية بطبيعتها وبنيتها إذ كيف يتم تأسيس الدولة الصهيونية على أرض عربية مكتظة بالسكان العرب دون إبادتهم أو طردهم على الأقل. إننا نجابه عدو بدائى شرس يحمل أسلحة فتاكة و يمثل الوثنية المسلحة.

فإن إسرائيل هى التى هددت رسميا وأكثر من مرة وكأنها خطة مرتبة، هددت سوريا بالغزو، وإن ما نقوم به بوضوح وفى العلن فإنه إجراء دفاعى لمنع مثل هذا التهديد أن يصبح حقيقة، وعلى ذلك فلن نكون نحن البادئين أبدا بالهجوم، وأعتقد أن كلامى واضحا ومباشرا»، وأعاد الرئيس كلامه مرة أخرى مؤكدا موقف مصر(*).

رغم هذا الموقف المصرى الواضح كان يرتب فى الخفاء لحتمية حدوث الصدام بين من يتبنى سياسة الاستقلال ورفض كل أشكال التبعية والاستغلال ـ مصر ـ وأصحاب المصالح التى تهددها هذه السياسة ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ فكان لابد من اسقاط عبد الناصر، ونظامه وأفكاره، واجهاض مشروعة وتجربته الانسانية، وهذه هى سياسة كل القوى الامبريالية التى ترغب فى استنزاف ثروات الشعوب، فهذه القوى العظمى فى نفس الوقت تعرف بل وتحدد بلا عاطفة وبلا تردد من هو عدوها ومن هو صديقها، وهذه ألف باء الإستراتيجية عندما تريد أن تبحث موضوع أو قضية سياسية عامة، فإن أول العناصر هى تحديد من هو العدو ومن هو الصديق.

وفى الحقيقة إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقوم على عناصر ثلاثة كما ذكرها هنرى كيسينجر هى:

١ـ إسقاط جمال عبد الناصر وما يمثله.

٢ـ إنهاء الوجود السوفيتى فى مصر والمنطقة.

٣ـ القضاء على القوة العسكرية للفدائيين (المقاومة) وعزل مصر عن أمتها العربية.

ولازالت هذه الاستراتيجية كما هى لم تتغير حتى الآن وما تغير هو مسميات الأشخاص، فها هو كيسينجر يقول فى كتاب صدر قبيل أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ بعنوان:

"Does America need a foreign policy ? Towards a diplomacy for the 21century "

(*) (هذه الجلسة مسجلة، والمحضر وشريط التسجيل محفوظان فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ويمكن الرجوع إليه لأهمية ما دار فيها).
ألا يذكرنا هذا بسياسة محور الخير ومحور الشر التى ترفعها الولايات المتحدة الآن.

نشرته مؤسسة «Simon & schuster» فى نيويورك أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع فى بداية القرن الحادى والعشرين بما لم تتمتع به أى من أقوى الإمبراطوريات على مر الزمان والتاريخ وهى تمارس بكل عناصر القوة، السيطرة على أرجاء العالم من خلال التزاماتها العسكرية شبه الدائمة تحت دعوى حفظ السلام ووصايتها الراعية للديموقراطية وقوتها الاقتصادية لتمتعها بالحرية السياسية والاستقرار الجاذبين للاستثمارات، ولغزوها الثقافى لكثير من شعوب العالم، خاصة وقد خلت ساحة الصراع إلا منها بعد انتهاء الحرب الباردة مخلفة إحساسا بالزهو وأن قدرها أصبح أسطوريا وبناء عليه فهى ليست فى حاجة إلى سياسة خارجية ويكفيها قمع أى تحديات تجاهها ويتنازع المجتمع الأمريكى ثلاثة أجيال. جيل الحرب الباردة وهو يسعى للتكيف مع الألفية الثالثة وجيل المحتجين على حرب فيتنام ويرى العالم الجديد فى ضوء دروسها، ثم جيل العولمة الذى لا يقتنع بكلا المفهومين. وهم جميعا ما بين يسار يرى فيها الحكم على كل التصرفات العالمية، ويمين يرى أن الهيمنة الأمريكية هى الحل لكل مشاكل العالم.

ويرى أن **أوروبا** التى كانت شراكتها مع أمريكا من خلال حلف الأطلنطى دعامة للنظام الدولى بدأت تتغير بعد توحيد ألمانيا ونهاية الحرب الباردة وبدأت خلافات اقتصادية بين أمريكا وحلفائها حول استيراد اللحم والموز والقوانين الأمريكية والضريبة على الواردات ومنظمة التجارة العالمية وسياسة الطاقة , ومع بداية تنامى الاتجاه للتقارب بين ألمانيا وروسيا وما قد يترتب على ذلك من أن تجر ألمانيا أوروبا معها إلى هذا التقارب خاصة بعد ظهور أوروبا الموحدة التى تستعد لتكوين قوة عسكرية قوامها مائة ألف جندى وأربعمائة طائرة مقاتلة بنهاية سنة ٢٠٠٣.

ويرى أيضاً أن مصادر الخطر فى آسيا متباينة بتباين دولها، فمنهم من يخشى **الصين** ومنهم من يخشى روسيا وغيرها يخشى انفلات **اليابان** فضلا عن الصراع القائم بين **الهند والباكستان** والقلق من **كوريا الشمالية**. وترى واشنطن أن تحالفها مع كوريا الجنوبية يسهم فى استقرار شبه القارة إلا أنه يلزمها التنسيق مع اليابان والصين وروسيا ما لم تنهار كوريا الشمالية فجأة ويتوحد الشطران، وإن كان من المتوقع تجاوز حجم المشكلات المتوقعة عما حدث فى توحيد ألمانيا.

ويختلف الرأى الأمريكى **بالنسبة للصين**، فمنهم من يرى أنها عدو لا مفر منه، بينما يرى البعض الآخر احتوائها ودعم تايوان.

ويرغم وجود فجوة ثقافية مع **الهند** لعدم فهم ممارساتها لسياستها الخارجية فإن

الولايات المتحدة معها فى ضرورة القضاء على الأصولية الإسلامية فى القوس الممتد من سنغافورة حتى عدن، كما يرى عدم معارضة البرنامج النووى الهندى. ويرى كيسينجر أيضا أن المصلحة القومية لأمريكا فى مقاومة من يريد الهيمنة على آسيا.

ويرى كيسينجر أيضا أن المصلحة القومية لأمريكا فى مقاومة من يريد الهيمنة على آسيا، وعليها تبنى سياسة خارجية تتوافق مع الأهداف القومية لكل من اليابان والهند والصين بنظرة حريصة على تماسك المنطقة.

أما الشرق الأوسط فإن كيسينجر يرى أن بؤرته الصراع العربى الإسرائيلى وتحول العراق وإيران إلى عدوتين للولايات المتحدة الأمريكية وأثر ذلك على الخليج.

ويرى أن العودة إلى حدود ١٩٦٧ يعد تهديد خطير لأمن إسرائيل، وأن طرفى النزاع ليسا مستعدين لتسوية نهائية، ومن ثم فهو يفضل الاكتفاء باتفاقات مؤقتة للتعايش السلمى وليس للسلام النهائى، كما يرى تأجيل حلول مشاكل الأماكن المقدسة واللاجئين والاعتراف بدولة فلسطين، مؤكدا ضمان التفوق الإسرائيلى لتجنب المصالح الأمريكية حرب عصابات مباشرة وحتى لا يبتلعها العداء العربى.

وفى إشارة واضحة **للخليج**، فهو يعتبره حالة معقدة لا تحل دون تحسين العلاقات مع إيران والعراق، إلا أنه يطرح بديل هو إعطاء الهند وتركيا دورا مهما فى المنطقة!

أما **إفريقيا** ـ وجذور المثيرين من الأمريكيين منها ـ وهى تمزقها المجاعات والأوبئة والفساد والحروب مع قلة المصالح الأمريكية فيها، فيرى كيسينجر الاكتفاء بالبناء الاقتصادى والمساعدات الطبية وتجنب الصراعات العسكرية فيها، وتركها لدول مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا.

وفى ضوء معطيات الثورة المعلوماتية يدعو كيسينجر إلى صياغة إستراتيجية جديدة تجنبها استنزاف الموارد، وألا تسعى لتكوين إمبراطورية فتتفسخ داخليا.

من هنا إن عداء جونسون لسياسة مصر عبد الناصر قد تطور، فلم يكتفى بالضغوط السياسية واقتصادية بل أصبح هدف ليندون جونسون هو إسقاط عبد الناصر، ولما كان تحقيق هذا الهدف من الداخل ـ وهو الأسلوب الذى تتبعه الأجهزة الأمريكية ـ مستحيلا بسبب تماسك الجبهة الداخلية المصرية، فلم يعد أمامه إلا أن يعمل على إسقاط عبد الناصر وما يمثله الرجل عن طريق العدوان الخارجى، وهو تكرار لأهداف العدوان الثلاثى

سنة ١٩٥٦، عدوان إيدن، موليه، بن جوريون.

لم يتوقف جونسون عند هذا الحد بل رأى أيضا أن يقود أكبر خطة لخداع مصر بالذات ليعاون إسرائيل فى كسب الحرب عن طريق توفير عنصر المباداة لها ومنع مصر من القيام بضربة وقائية، وكان ذلك عن طريق تأكيده لجمال عبد الناصر أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقف ضد أى عدوان وعلى ضرورة أهمية تجنب القتال - ٢٣ مايو١٩٦٧ - وأشار إلى اتفاقيات الهدنة وضرورة احترامها ثم جاء بنهاية رسالته أن على مصر والدول العربية أن تعتمد على واشنطن لأنها ضد أى عدوان».

وعقب هذه الرسالة - وإكمالا لخطة الخداع الكبرى - أوفد السفير تشارلز يوست لمقابلة محمود رياض فى الأول من يونيو١٩٦٧، وأبلغه بأنه مكلف من الخارجية الأمريكية للتأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون ضد أى طرف يبدأ بالعدوان المسلح، هذا فى نفس الوقت الذى كان عبد الناصر يقابل فيه روبرت آندرسون - وزير المالية فى عهد أيزنهاور والذى حضر للقاهرة عن طريق سيد مرعى، صديقه، ليبلغ عبد الناصر بنفس الرسالة التى حملها تشارلز يوست لمحمود رياض والذى عاد فى الثالث من يونيو ١٩٦٧ وأبلغ محمود رياض أنه تلقى أوامر باستعداد جونسون لاستقبال زكريا محى الدين فى أى وقت فى واشنطن، ولما أبلغ بأن الوقت المناسب هو الخامس من يونيو وافق يوست على هذا الموعد دون الرجوع إلى واشنطن.

وفى السابع والعشرين من مايو١٩٦٧، نجح جونسون فى إشراك موسكو فى خطة الخداع الكبرى حيث طلب السفير السوفيتى فى القاهرة مقابلة جمال عبد الناصر بصفة عاجلة لتبليغه رسالة هامة من القادة السوفيت يطلبون فيها أن لا تكون مصر هى البادئة بالهجوم على إسرائيل، وقد برر القادة السوفيت هذه الرسالة بقولهم أن الرئيس الأمريكى جونسون أبلغهم أن مصر ستهاجم إسرائيل فجر هذا اليوم السابع والعشرين من مايو١٩٦٧. وفى نفس الليلة تلقى الرئيس عبد الناصر رسالة بنفس المعنى من جونسون الذى أضاف، بأن على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت هى بإطلاق النار على إسرائيل، ومرة ثانية أكد عبد الناصر للسفير السوفيتى كما أكد من قبل لأوثانت أن مصر لن تكون البادئة بإطلاق النار - وبذلك أصبح هناك تأكيدات من جانب مصر لكل من أوثانت والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بأنها لن تكون البادئة بإطلاق النار.

وعندما اطمأن جونسون إلى أن مصر لن تكون البادئة بإطلاق النار بقى احتمال

فشل إسرائيل فى عدوانها، واحتمال أن تتحول المعركة لغير صالحها وفى سبيل ذلك تم توفير مظلة جوية بواسطة طائرات الأسطول السادس الأمريكى على أجواء إسرائيل لتأمينها خلال تنفيذ الضربة الجوية صباح الخامس من يونيو١٩٦٧ وتزويد إسرائيل باحتياجاتها من أطقم الطيارين والفنيين اللازمين للمعركة الجوية. وفى صباح ٥ يونيو١٩٦٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكى عندما بدأ العدوان الإسرائيلى بأن واشنطن لا تعلم من الذى بدأ أول طلقة، وهذا يبرر لجونسون أن يدعم إسرائيل عسكريا ويساندها عن طريق اتهام مصر بأنها هى التى بدأت بالعدوان، وهذا ما حدث تماما من تحرك الأسطول السادس والسفينة ليبرتى ـ سفينة تجسس إلكترونى ـ نحو شرق البحر الأبيض المتوسط وبذلك أصبحت واشنطن شريكا كاملا علنيا فى الاعتداءات.

على الجانب الآخر لم يحدث أن استكملت الدول العربية استعداداتها تنفيذا لقرارات القمة العربية سنة١٩٦٤ بل حدث أن تصدعت الجبهة العربية عام ١٩٦٦ نتيجة أسباب كثيرة بعضها ـ أو بصراحة كان أكثرها مفتعلا ومتمشيا مع تصعيد الأمور لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل... الجبهة الشرقية ـ التطورات فى اليمن والتدخل السعودى فبمخابراتى الأمريكى ـ المقاومة الفلسطينية ـ ، من جانب العراق والسعودية والأردن وبدون الدخول فى التفصيلات و كانت النتيجة هى التأثير على عدم قدرة القيادة العربية القيام بدورها وبالتالى غياب مفهوم الأمن القومى العربى.

لقد خاض عبد الحكيم عامر معركة ١٩٦٧ دون أن يشرف على تدريب قواته، ودون اختبار قدرة القوات المسلحة على تنفيذ الخطة التى وضعتها القيادة العامة للقوات المسلحة، ثم اتضح انه أدخل تعديلات كثيرة على الخطة الدفاعية فى شهر مايو ١٩٦٧ ، كما دفع بقوات لم تحصل على أى شكل من التدريب إلى سيناء فى شكل مظاهرة عسكرية مما ترتب عليه إرباك للقيادات العسكرية القتالية.

وبالرغم من كل هذه الأخطاء فإنه كان بإمكان قوات محدودة من القوات المسلحة المصرية التمسك بخط دفاعى طبيعى شرق قناة السويس، درسناه فى الكلية الحربية وأجمعت الدراسات العسكرية الفنية على أن خط المضايق هو أنسب خط للدفاع عن مصر شرق القناة الا أن هذا لم يحدث.

وللتاريخ وكشهادة أمام الله وأمام الضمير فإن الرئيس جمال عبد الناصر كان فى مساء الخامس من يونيو١٩٦٧ يعتقد بل يجزم بأن القوات المسلحة المصرية سوف تتمسك بهذا الخط لوقف أى تقدم إسرائيلى ـ وهذا التقدير مسجل بصوت الرئيس جمال عبد الناصر فى منزله بمنشية البكرى فى لقائه مع عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر آنذاك فى ذلك الوقت، إلا أن عبد الحكيم عامر أصدر أوامره مساء يوم ٦ يونيو ١٩٦٧ بالانسحاب الكامل الشامل للقوات المسلحة إلى غرب القناة، وكانت أوامره تقضى بأن يتم الانسحاب فى أقل من أربعة وعشرين ساعة أى يوم ٧ يونيو، وهذا طبعا مستحيل بكل المقاييس، ويشكل فى الواقع أمرا بالحكم بالإعدام على القوات المنسحبة مما ترتب عليه إصابة القوات بالشلل التام، وهكذا أصبحت القوات صيدا ثمينا للطائرات المعادية مما أوقع خسائر ضخمة فى الأفراد والمعدات كان يمكن تفاديها على سبيل اليقين.

وعندما أعلن عبد الناصر قراره بالتنحى واستعداده لتحمل المسئولية الكاملة كان صادقا مع نفسه، وصادقا مع الشعب المصرى وأمته العربية، فلا يعقل أن تعفى قيادة سياسية من مسئولياتها إزاء الأمن القومى مهما كانت الأسباب، وفى الحقيقة فقد كان الرجل مقتنعا بأنه ارتكب خطأ عندما قبل بتأكيدات عبد الحكيم عامر عن مدى استعدادات القوات المسلحة، ولم يتبين بنفسه مدى قدراتها، كما لم يكن يتصور فى الوقت نفسه أن تفقد القيادة العسكرية اتزانها ويصيبها الشلل خلال الساعات الأولى من المعركة، وتصدر الأوامر بطريقة عشوائية بالانسحاب إلى غرب القناة بدلا من الصمود عند خط المضايق والتمسك به.

١ـ الخلل الداخلى

لقد سبق وأن قمت بطرح الأسباب الخارجية التى أدت إلى عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وهنا يتم التركيز على الأسباب الداخلية؛ تلك التى كان الرئيس جمال عبد الناصر أشجعنا جميعا فى الاعتراف بها، وعدم تجاهلها، ذلك أنه مهما كانت قوة التدبير الخارجى ودقته وإحكامه، فلا يمكن أن ينجح أمام جبهة داخلية متماسكة، وإدارة واعية للأزمات والمواجهات التى تكون مصر طرفا فيها، يضاف إلى ذلك أن العمق الإستراتيجى لمصر ودول المواجهة على المستوى العربى كان يواجه نقاط ضعف خطيرة وانقسامات قاتلة؛ ساهمت كثيرا فى تسهيل مهمة التدبير الخارجى.

ما حدث فى ٥ يونيو١٩٦٧كان هزيمة عسكرية، وكانت ساحقة، وهذا يسأل عنه العسكريون، فتوازن القوى العسكرية سنة ١٩٦٧ كان موجودا بمعنى أن الهجوم على مصر عسكريا بشكل واسع كان من الممكن أن تصده مصر لولا أخطاء عسكرية أساسية وقعت قبل وأثناء وبعد العمليات.

فالقائد العام للقوات المسلحة غائب، وقائد الجبهة الشرقية غائب، وقائد الجيش الميدانى غائب، كل هؤلاء غير موجودين فى قياداتهم لحظة نشوب القتال برغم التنبوء والتوقع والتقدير المسبق. لقد كان هناك اكثر من سبعين قائدا فى استقبال المشير عبد الحكيم عامر على أرض مطار بير تمادة فى سيناء لحظة بدء القتال، بمعنى أن عقل الجيش وإدارته كانا غائبين، ولهذا سادت الفوضى، ولم تستطع القوات أن تصمد فى خط الدفاع الطبيعى فى الممرات، وهذا الخط كان يمكن أن يصد الهجوم بربع القوات رغم انتهاء الطيران.

إن رئيس الجمهورية قائد سياسى، وليس مفروضا أن يدير المعركة أو يعرف وقائعها وتفاصيلها، وما دام القائد العسكرى قد صدّق على المهمة فإن عليه أن يضع الخطط ويدير القتال ويصبح المسئول عنه وعن النتائج.

وهنا يجب أن نقرر أن هناك قضيتان أساسيتان:

الأولى: هل من حق القيادة السياسية أن تصدر قرارا بعدم القيام بالضربة الأولى؟.

والثانية: هل كان لدى القيادة السياسية ما يبرر اتخاذ هذا القرار؟.

والقول هو أنه من حق القيادة السياسية اتخاذ هذا القرار؛ لأن إعلان الحرب هو من صميم اختصاصها دستوريا، ولقد كان لدى القيادة السياسية الأسباب التى تحتم عليها اتخاذ هذا القرار، فالدول العظمى كلها طلبت من مصر ألا تبدأ بالقتال (أمريكا - الاتحاد السوفيتى - فرنسا)، ولم تنقطع الاتصالات والضغوط للحظة وحتى نشوب الحرب.

ومن جهة أخرى فإنه لم يكن هناك ما يفرض على مصر أن تبدأ القتال؛ لأنها كانت قد حققت أهدافها السياسية؛ فقد أزيلت القيود التى نتجت عن العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، وسحبت القوات الدولية، وأعيدت السيطرة على شرم الشيخ وقطاع

غزة، علاوة على حق مصر فى السيطرة على الملاحة فى خليج العقبة.

ومن ناحية ثالثة فإن قائد القوات الجوية المصرية كان قد قرر أن حجم الخسائر المتوقعة فى حالة قيام العدو بالضربة الأولى تتراوح بين نسبة ١٠٪ إلى ١٥٪، وهى نسبة مقبولة سياسيا وعسكريا.

لقد كان قرار إغلاق خليج العقبة سياسيا وعسكريا أعلى مراحل التصعيد، ولكنه فى نفس الوقت وفى مجال العمل السياسى قائما ولم يتخذه جمال عبد الناصر منفردا بل شارك ووافق على اتخاذه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ورئيس مجلس الوزراء ـ أعلى سلطة فى البلاد ـ بتحفظ وحيد من المهندس محمد صدقى سليمان رئيس الوزراء، وتمت الموافقة على القرار بعد مناقشات مسجلة، وبالرغم من هذا فإن القرار لم يكن يعنى الحرب، ولكنه كان يهدف إلى وضع مصر فى مركز تفاوضى أقوى، وليس فى وضع قتالى.

وحينما سئل الرئيس جمال عبد الناصر:

«هل يعنى إغلاق الخليج منع مرور كل السلع؟»

رد قائلا: «لا السلع الإستراتيجية».

وحينما سئل: «هل البترول سلعة إستراتيجية؟»

قال: «أن هذا موضوع دراسة... »

وهكذا ترك الباب مفتوحا...

أعود لأقول أن ما حدث فى يونيو١٩٦٧ كان سيحدث. ولقد وقف الرئيس جمال عبد الناصر وحدد بشكل قاطع وواضح مسئوليته الكاملة، وبالتحديد مسئوليته أنه لم يغير القيادة العسكرية التى كان يستطيع أن يغيرها ببعض الخسائر.

والمهم أن خط الرئيس جمال عبد الناصر بالرغم من وعن، فإنه لم يتغير أو يتأثر بالمؤسسة العسكرية من سنة ١٩٥٢حتى سنة ١٩٦٧، تلك المؤسسة التى لم تستطع أن تؤثر عليه ولا على قراراته...

هل أثرت على إستراتيجية التنمية؟

هل أثرت على إتباع سياسة مواجهة الإمبريالية والاستعمار؟

هل أثرت على الوقوف ضد الأحلاف العسكرية؟

هل أثرت على إصدار قرارات وقوانين الإصلاح الزراعى الأولى والثانية؟

هل أثرت على إصدار القوانين الاشتراكية؟

وغير هذا الكثير.. فلو كانت المؤسسة العسكرية تحكم وتؤثر على عبد الناصر، ما كان عين على صبرى مثلا رئيسا للوزراء، فنائبا لرئيس الجمهورية وهذا موضوع هام جدا لأنه يجسد أبعاد مشكلة الرجل الثانى فى النظام، وخصوصا فى العالم الثالث.

وأستطيع أن ألخص ما حدث بشكل مركز فى الآتى:

١ـ الإرادة التى تستخدم السلاح هى التى تجعله سلاحا هجوميا أو سلاحا دفاعيا.

٢ـ سعت ٠٨٤٥ يوم ٥ يونيو١٩٦٧ حدث استرخاء بعد طلعات الصباح المعتادة يوميا للقوات الجوية.

٣ـ كان عبد الحكيم عامر فى الجو والدفاع الجوى مقيد، وبالتالى حدث انقطاع بين القيادة والقواعد، فاختلت الحلقة الأساسية وأصبح الهرم القيادى معزول، والدفاعات مقيدة.

٤ـ كانت الجبهات محكومة بالإستراتيجية الدفاعية ـ انتظار (تلقى) الضربة الأولى.

٥ـ العقيدة كانت دفاعية منذ سنة ١٩٤٨، العقيدة كانت دفاعية وإلا كانت طائرات سوريا قد خرجت للتصدى للطائرات الإسرائيلية بعد عودتها من ضرب القواعد المصرية، وهذا ينسحب أيضا على القوات الجوية الأردنية، ولو حدث هذا لتغير الموقف تماما ولفشلت إسرائيل فى تحقيق السيطرة الجوية.

٦ـ اعتبارا من سنة ١٩٦٦ كانت قيادة حزب البعث ضد كل الأنظمة العربية بما فيها مصر. فقد اعتبروا عبد السلام عارف رجعى مما أجهض مشروع الوحدة العسكرية السورية ـ العراقية، وأضاع بالتالى من الإفادة من القوى العسكرية، وهذا الوضع أدى إلى منع تشكيل أى قيادة عسكرية عربية.

٧- الكلام عن أن هزيمة ١٩٦٧ أنها أزمة ديموقراطية كلام مبنى للمجهول؛ بمعنى أنه لو كان هناك حزبين أحدهما يمينى والآخر يسارى كانت الهزيمة لن تقع؟! قد يكون العكس صحيح افتراضا؛ لأنه يمكن القول أن عدم وجود تعددية حزبية هو الذى لم يجعل البلد تتفتت، فلو افترضنا مجرد افتراض فقط أنه لو كان هناك حزبين فإن أحزاب المعارضة كانت ستتكالب على المؤسسة العسكرية وتدعمها، وكانت ستجد فيها السند ضد النظام، وبالتالى فإن المؤسسة العسكرية بقوتها كانت - فى رأيى - ستجذب إليها كل المعارضين، والوحيد الذى كان سيستطيع الحد من تجاوزات المؤسسة العسكرية هو الرئيس جمال عبد الناصر الذى تعرف تلك المؤسسة قدراته الحقيقية سواء من ناحية أفكاره أو تأثيره على الجماهير أو عدم التأثير على جذبه. كان هناك عدم قدرة وعدم كفاءة وكانت هناك عنجهية وشعور عال بالذات، ولم يكن هناك فكر بل مصالح ذاتية وأمنية.

٨- ولمن يقول أن اليمن كانت شماعة لما حدث سنة ١٩٦٧، أقول أن القوات المدرعة الرئيسية كانت هنا فى مصر، والطيران كان هنا فى مصر.

٩- وللتذكرة فقد تنفع المؤمنين، أقول أن المزايدات الحزبية الثورية العربية المختلفة منذ بداية الستينات والتى اتهمت الرئيس جمال عبد الناصر بخيانة القضية القومية وبالاحتماء وراء قوات الطوارئ الدولية هربا من تحرير فلسطين وبالجبن، أحد أهم الأسباب التى دفعته سنة ١٩٦٧ لتصعيد المواقف على النحو الذى انتهى بحرب فقد العرب فيها ما تبقى من فلسطين فضلا عن سيناء والجولان.

ولم يشأ الرئيس جمال عبد الناصر أن يترك فرصة أو مناسبة إلا وعمل على التذكير بعوامل القصور والإنحرافات التى وقعت داخل النظام السياسى قبل نكسة يونيو١٩٦٧ فى إطار عملية النقد الذاتى التى كان حريصا على ممارستها دون أية تحفظات(*).

ففى ٢٣ نوفمبر١٩٦٧، واصل الرئيس جمال عبد الناصر عملية النقد الذاتى بمزيد من الشفافية والصراحة عندما قال داخل إجتماع عام عقد فى قاعة الإحتفالات الكبرى فى جامعة القاهرة ما نصه:

(*) هل كان فى وسع الرئيس عبد الناصر تجاوز المؤسسة العسكرية وبناء تنظيم شعبى ديمقراطى يعبر عن تأييد الجماهير العريضة له وبذلك يقضى على ازدواجية السلطة؟!

«فيه ناس بيلقوا لوم الانحرافات على النظام، أنا بدّى أقول إن الانحرافات بتحصل فى كتير من الدول، المهم نلحق نفسنا ونبتر هذه الإنحرافات، وأنا بأقول لكم بصراحة.. أنا كنت أرى بعض مظاهر هذه الانحرافات قبل ٥ يونيو، لكنى لم أكن أتصور مداه.. حاولت بكل ما أستطيع.. نجحت أحيانا ولم أرى الحقيقة كلها فى أحيان أخرى».

وفى موقع آخر يقول:

«إننا استطعنا، وهذه مسألة أخلاقية أعلق عليها قيمة كبيرة، أن نضع أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية صورة كاملة للانحرافات، وأخطاء المرحلة السابقة،وكان رأيى أن هذه مسئولية يجب أن يتحملها نظامنا الثورى وبشجاعة، وكان رأيى أيضا أن الضمير الوطنى الذى أحس بأى انحرافات وأخطاء قد وقعت من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة، وأن يخلص وجدان الأمة من أثقالها، وأن ينفض عن نفسه كل رداءة الماضى لكى يدخل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة، ومع كل العذاب الذى تحملته شخصيا، وتحمله المواطنون معى خلال هذه العملية، فقد بقى إيمانى بضرورتها كإيمانى بطلب الجراح بأن يقطع لينظف ويبتر لينقذ».

وبالتوازى مع هذه العملية التى فتحت كل الجراح داخل مجلس الوزراء كضرورة حتمية للتعرف على مسببات الأزمة، واستكشاف طرق علاجها، فقد عرض عبد الناصر أداء المؤسسة العسكرية بكثير من التفصيل فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى بتاريخ ١٠يوليو١٩٦٧، والذى خصص لتقويم الأوضاع بعد النكسة، وبدأ الرئيس جمال عبد الناصر بعرض ما أسماه دروس ١٩٦٧ حيث أكد على الآتى:

ـ انه كانت هناك ثقة فى النفس أكثر من اللازم، ووصل الأمر إلى حد التبجح بهذه الثقة، وحتى أننا نتكلم أننا نستطيع أن نتصدى لإسرائيل وأمريكا.

ـ الجيش لم يكن بالكفاءة التى كنا نقدرها، وأن الذى أضر بكفاءة الجيش هو فكرة الأمن أو تصور فكرة الأمن. فتحت اسم الأمن كان يجرى تنظيم الجيش وتوزيع الناس على محلاتهم، وباسم الأمن جلس ناس فى غير مقاعدهم، والمثل الظاهر هو الطيران، واننا للأسف لم نستفد من دروس ١٩٥٦ ولا من دروس الانفصال، وعلى هذا بقى صدقى محمود قائدا للطيران احدى عشرة سنة بعد السويس.

- اتجاهنا لعدم أخذ الأمور بجدية نتيجة نقص المعلومات ونتيجة للتراخى فى تنفيذ ما يترتب على هذه المعلومات. وأنه شخصيا حذر صدقى محمود، وقال له فى آخر اجتماع حضره فى رئاسة أركان حرب أن الهجوم سيحصل يوم الاثنين، وأن الضربة الأولى ستكون ضد الطيران، وأنه فى هذا لم يكن متنبئا، وإنما كنت حاسب حساب، ومقدر أن ذلك سيحدث.

وقال الرئيس جمال عبدالناصر:

«فى البداية قلت إن الحرب بنسبة ٥٠٪، ثم قلت أن النسبة أصبحت ٨٠٪ ثم وصلت إلى يقين إلى أن الحرب واقعة بنسبة ١٠٠٪، أنا إتكلمت معاهم يوم الجمعة ٢ يونيو على أساس أن الضربة قادمة يوم الاثنين ٥ يونيو. يوم السبت قام الطيران بمظلة جوية للإنذار المبكر والاشتباك ويوم الأحد حدث نفس الشىء وخرجت مظلة جوية. يوم الاثنين لم تكن هناك مظلة جوية وفوجئنا بالطائرات الإسرائيلية فوق مطاراتنا دون أن يشعر بها أحد. وهذا موضوع بنحقق فيه. كنت أعتقد أن خطتنا للدفاع الجوى مضبوطة وقد رأيتها على الورق وجاء نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتى وقابلنى ومعه صدقى محمود قبل الأزمة بوقت طويل، وقال لى نائب قائد الدفاع الجوى السوفيتى أن خطة الدفاع الجوى التى رآها على الورق وعلى الطبيعة معقولة جدا، وأنه وخبراؤه لاحظوا وجود ثغرات فيها، وقد أخطر بذلك صدقى محمود، وتم الاتفاق على عمليات تكملة، ولكن هذا لم يحدث كما يظهر لى الآن، فدفاعنا الجوى أصيب بالشلل وهذا موضوع نحقق فيه الآن.

القيادة العسكرية عندنا لم تكن مستعدة لتصديق المعلومات التى تجىء لنا ولها، كان لديهم تصور محدد، ولم يكونوا مستعدين لقبول أى شىء يختلف عن هذا التصور، وعلى سبيل المثال فالروس أبلغونا يوم الخميس أول يونيوعن حجم القوات الإسرائيلية من المدرعات، وقالوا أنها تسعة لواءات وكانت القيادة عندنا مصممة على أن اليهود ليس لديهم إلا خمسة لواءات. ولقد ناقشنا هذا الكلام فى اجتماع يوم الجمعة ٢ يونيو وقلت لهم على أى أساس تقولون إن إسرائيل لديها خمسة ألوية بينما الروس ولديهم

كل إمكانيات المعلومات يقولون أن لديهم تسعة. وكان الرد الذى كرره عبد الحكيم عامر وعدد من القادة هو أن معلومات السوفيت مبالغ فيها، وهم يهولون لكى يخيفونا ويجعلونا نتردد ولا ندخل المعركة(*).

وقالوا أيضا أن الروس فيما يظهر حسبوا الدبابات الإسرائيلية القديمة من طراز شيرمان وهى لم تعد صالحة، وبالتالى لا تدخل فى الحساب. وكان هذا كله ضمن عوارض الثقة بالنفس أكثر من اللازم مما يجعلك تقلل من قوة العدو، وهذا هو الذى يذهلنى حتى الآن هو أن القيادة العامة بعد ضربة الطيران أصبحت مثل واحد حصل له انفجار فى المخ وأصاب الشلل جسمه كله.

الخطط التى كانت معدة محكومة أيضا بالثقة بالنفس، ولقد دهشت من أنه لم تكن هناك دفاعات فى الخطة وراء العريش. لم يحدث قتال وراءها فى القطاع الشمالى، وإنما اندفعت المدرعات الإسرائيلية على طريق أسفلت جديد كنا بنيناه بين العريش والقنطرة حتى وصلت دون قتال إلى شاطئ القناة ـ السويس.

(*) قبل حرب يونيو ١٩٦٧ استدعى الجنرال ديجول السفير عبد المنعم النجار وطلب منه إبلاغ رسالة عاجلة للرئيس جمال عبد الناصر مفادها أن المخابرات الفرنسية لديها معلومات مؤكدة بأنه سيحدث هجوم ساحق على مصر صباح يوم ٥ يونيو١٩٦٧ ورجا أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة باستيعاب هذه الضربة ثم الرد عليها حتى يستطيع أن يدعم موقف القاهرة على أساس أن إسرائيل هى البادئة بالاعتداء. كانت هذه المعلومات إلى جانب معلومات أخرى قد وصلت للقيادة المصرية فى نفس الوقت من مصادر أخرى مما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى الاجتماع بالقيادة العامة للقوات المسلحة، وفى حضور كل القادة نبه الرئيس إلى الاحتمالات المنتظرة وركز فى الحديث على القوات الجوية بالذات ولما سأل الفريق محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية عن مدى تحملنا لتلقى الضربة الأولى إذا ما صحت المعلومات باحتمال الضربة الجوية التى قدر أنها ستتم يوم ٥ يونيو بناء على تقديرات الموقف على ضوء تعيين موشى ديان وزيرا للدفاع مما يعنى نوايا هجومية للعدو، فأجاب الفريق صدقى محمود بأن الاحتمالات هى الشلل للقوات الجوية، ولما ناقشه الرئيس جمال عبد الناصر، بحضور القادة، حول مدى احتمالات الخسائر تحديدا، قال الفريق صدقى أنه يقدرها بنسبة ١٠ ٪. وهنا ـ وبعد مناقشة اشترك فيها أغلب الحضور ـ تم الاتفاق على إمكانية تلقى الضربة الأولى بهذه النسبة من الخسائر وعلى شرط أن يقوم قائد القوات الجوية باتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وانتشار وتوزيع طائراته ـ الشىء الذى لم يحدث ـ وفى رأيى الشخصى وكما ذكر لى بعد ذلك الفريق أول محمد فوزى واللواء حسن البدرى واللواء عبد المنعم خليل، أن المشير عبد الحكيم عامر قال بعد مغادرة الرئيس لقاعة الجلسة، ما معناه، «هو نبى.. ولا يعلم الغيب..؟!»

الخلط بين الوهم والواقع.. أنا قلت للقيادة من البداية إننا حاندخل معركة دفاعية وهى معركة تتفق مع خططنا التى كانت موجودة مع إمكانياتنا المتوفرة ولا أعرف منين ركبتهم حكاية إنهم لازم يبدأوا الهجوم بينما هو فى رأيى مستحيل من الناحية السياسية. وعبد الحكيم قال لى وهو يناقشنى فى هذا الموضوع أنه إذا كان هدفى من تحركات القوات المصرية بعد الحشود مع سوريا هو نجدة لسوريا بالفعل فمعنى ذلك أننا لابد أن نهجم وإلا فنحن لا ننجدها، وحاولت أن أشرح له أن مجرد حشد قواتنا سيفرض على إسرائيل أن تستعد لنوايانا وتحول حشودها من الشمال إلى الجنوب، وهذا هو المطلوب للتخفيف عن سوريا، أما موضوع أن يتحول هذا إلى هجوم فهذا له حسابات أخرى.

والغريب أنهم ظلوا يتوهمون إمكانية الهجوم، وجرت تحركات كثيرة خلافا للخطة الأصلية على أساس إمكانية الهجوم، وكانوا يتصورون أن يقوموا بالهجوم من الجنوب فى اتجاه إيلات، وعندما هاجم الإسرائيليون من الشمال نسوا القوات التى حشدوها للهجوم على الجنوب.

وقبل هذا كله لم تكن عندنا خطط حقيقية للهجوم، نحن استطلعنا الجبهة الجنوبية لإسرائيل ولكننا لم نكن نعرف ما فيه الكفاية عن الجبهة الوسطى أو الجبهة الشمالية وبالتالى فالهجوم لا تتوافر لدينا إمكانياته المادية فضلا عن المخاطر السياسية التى تلحق بنا إذا حاولناه معنى ذلك أننا نعطى أمريكا دعوة مفتوحة بضربنا بكل وسائلها، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه.»(*).

وقراءتى للموقف وكما حددها الرئيس جمال عبدالناصر أنه لم تحدث فى الواقع حرب، وحدث قتال عنيف جدا فى مناطق متفرقة، وحصلت بطولات هائلة فى الحقيقة، ومات واستشهد وضحى ناس أثبتوا أنهم رجال، وفعلوا ذلك وفوقهم قيادة لا تقود؛ لأنها فقدت أعصابها إلى درجة أنه تم اخطار القيادة السياسية أن اليهود ينزلون بالباراشوت

(*) ولقد ثبت أن حاملات الطائرات البريطانية والأمريكية كانت تساهم فى عمليات الاستطلاع الجوى علاوة على أن الطائرات البريطانية والأمريكية كانت فوق سماء مصر وسوريا ويتردد أخيرا مشاركة فرنسا أيضا حسب المعلومات المتسربة من أجهزتها.

على الناحية الغربية للقناة فى حين أن الحقيقة أن اليهود كانوا يلقون بتموين وذخائر بالباراشوت للقوات التى وصلت إلى ضفة القناة الشرقية أسرع مما كانت تتوقع القيادة الإسرائيلية، وفقدان الأعصاب هذا جعل الأوامر متضاربة. وقد عرضت على القيادة السياسية عندما بدأ التحقيق مجموعات من أوامر صادرة فى نفس الوقت، بعضها يأمر بالانسحاب إلى خط الدفاع الثانى وبعضها يطلب الانسحاب إلى غرب القناة، وكان معنى هذا فوضى فى الانسحاب وعملية الانسحاب هى أصعب العمليات فى الحرب.

كما تحدث الرئيس جمال عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٦٨ أيضا عن الانحرافات التى تكشفت فى جهاز المخابرات العامة فقال:

«**الانحرافات** فى جهاز المخابرات التى تكشفت.. حصل أنه أكتشفت انحرافات فى جهاز المخابرات وحينما أكتشفت ما سيبناش اللى اشتركوا فى هذه الانحرافات اعتقلوا وتعرضوا للتحقيق وحايروحوا المحاكم وحايروحوا محكمة الثورة.. فيه ناس بيلقوا لوم هذه الإنحرافات على النظام، وأنا بدى أقول لهم إن **الانحرافات بتحصل فى كثير من أجزاء العالم.. المهم إن إحنا نلحق نفسنا ونبتر هذه الانحرافات..** والانحرافات اللى حصلت فى هذا الجهاز وعرفتوها أو يمكن سمعتم عنها، أكثرها انحرافات رخيصة، ومش ده المجال اللى أنا أتكلم فيه.. حصلت فى كثير من أجزاء العالم أمثلة مشابهة.. برضه جاء لى جوابات، ازاى إنت ما كنتش عارف؟ وإزاى الرئيس ماكانش يعرف باللى جارى وبهذه الانحرافات، وأنا بأقول النهاردة فرصة إنى أرد على هذه التساؤلات.. يمكن انتم بينكم وبين بعض أثرتم هذه التساؤلات، **إذا كانت هذه الانحرافات حصلت فى المخابرات إذا كانت المخابرات هى المفروض إنها تقول على الانحرافات اللى بتحصل فى البلد.. ما كنش ناقص إلا أنى أعمل مخابرات على المخابرات وهكذا.. لا تنتهى..** يمكن أنا بأقول اللى حصل برضه كان نتيجة الاتجاه نحو مراكز القوة، الاتجاه نحو خلق مجموعة تستطيع إنها فى المستقبل تحكم، ونسيت نفسها فانحرفت وماوصلتش إلى أهدافها اللى هو الحكم. وجدت أنه سهل الانحراف فانحرفت.. أنا بأقول لكم بصراحة إنى كنت أرى بعض مظاهر الانحراف قبل ٥ يونيو ولكنى لم أكن أتصور مداه.. حاولت بكل ما أستطيع ونجحت أحيانا، وأنا فعلا كنت أشفق على البلد من تكتلات القوى و مراكز القوى، وكان حديثى دائما أيام انتخابات الرئاسة وبعد كدة وعندكم هنا، ومرة جيت قلت لكم

مجموعة من الأسئلة وكان حديثى عن الديموقراطية والمزيد من الديموقراطية إلا إن ده كان السبيل الوحيد إن إحنا نقضى على الانحرافات.. هو أنا من تجربتى الماضية الناس بتخاف من إثارة أى شىء إما فى مجلس الأمة أو فى الصحف.. لكن بعد كدة ما بيهمناش إن الشخص ينحرف، والناس تتهامس ما بيهمش ـ طالما أن الموضوع ما إتنشرشى وما إنفتحشى فى مجلس الأمة أو ما إتنشرش فى الجرايد، خلاص ولهذا أنا أيضا مرة إتكلمت معاكم هنا على أساس إحنا بحاجة إلى مجتمع مفتوح لكن طبعا بتوع المخابرات كانت وسائل الإخفاء كانت مباحة بالنسبة لدولة المخابرات اللى وجدت واللى تغلبت واللى انحرفت.. **أنا بأعتبر أن هذه الدولة سقطت وان هذا السقوط مسألة فى منتهى الأهمية وأنا أعتبرها من أهم الجوانب السلبية اللى تخلصنا منها فى سبيل تطهير الحياة العامة فى مصر.»(*).**

ويستخلص من ذلك أيضا أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يلجأ لإلقاء المسئولية على التآمر الخارجى، بل كان تركيزه بدرجة أكبر على العوامل الداخلية ولم يعفى نفسه من المسئولية بأى حال.

ومن خلال تشريح الرئيس جمال عبد الناصر لهذه العوامل الداخلية يمكن الخروج بتشخيص موجز وسريع لهذه العوامل تفاديا للتكرار لكل ما كتب بشأنها:

أولاً: بروز المؤسسة العسكرية كجهاز بيروقراطى فقد هدفه ودوره الوظيفى المرسوم له داخل النظام، فبرغم ما بدا على السطح من أن هذه المؤسسة شكلت جزءا عضويا من البناء الثورى الذى قام فى أعقاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومن ثم فلم يحمل أى تناقض مع مبادئ الثورة وفلسفتها، ولم تبدو منها أية مظاهر للتناقض مع توجهات الثورة، فإن موقع عبد الحكيم عامر من عبد الناصر وطبيعة تكوينه الشخصى، إضافة إلى اعتماده على مجموعة من المعاونين الباحثين عن مصادر النفوذ بكل وسيلة، قد حول المؤسسة العسكرية إلى عنصر ضاغط على الواقع الداخلى، ودفعها إلى التدخل فى القطاع المدنى بكل مجالاته تقريبا، بل يمكن القول أن هذه العوامل قد ساعدت على خلق عوامل للتباعد بين المؤسسات عامة والنخبة المثقفة خاصة، وبين القيادة السياسية، وكانت سببا فى تعرض الأخيرة للانتقادات حول أساليب أدائها.

(*) أصدر الرئيس جمال عبد الناصر الأمر بتشكيل لجنة التحقيق فى انحرافات جهاز المخابرات العامة من المهندس حلمى السعيد والسيد محمد نسيم.

يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسة قد تناست بدرجة كبيرة مهمتها الأصلية؛ وهى بناء جيش وطنى قوى، فقد افتقدت القدرة على الإبداع والتطور، وعانت القوات المسلحة فى ظلها من فقدان التنسيق وانتظام التدريب وارتقائه كما فقد أفرادها الذين كانوا يملكون قدرات مميزة إمكانية المبادرة وحماس المشاركة (نمو المؤسسة وتضخمها تدريجيا) ، وكما أوضحنا فى الفصل الخاص بمأساة وأزمة الرجل الثانى فقد نمت هذه المؤسسة الكبرى فى ظل الظروف التى صاحبت قيام الثورة فى سنواتها الأولى، وقاومت أى محاولة لتعديل المسار والإصلاح بعد أن ثبت قصورها فى أكثر من مناسبة ابتداء من العدوان الثلاثى١٩٥٦ إلى الانفصال ١٩٦١ ، إلى أزمة مجلس الرياسة ١٩٦٢ وحتى يونيو١٩٦٧.

وفى كل المراحل تميزت بقصور التفكير والاندفاع والافتقاد للتخطيط الجيد، وكانت معاركها فى اليمن دليلا حيا على ذلك وكان تحمس قائدها عبد الحكيم عامر للتخلص من المراقبين الدوليين فى خليج العقبة منذ خريف ١٩٦٦ تحت ضغط الحملات الدعائية المعادية لا يعبر عن مسئولية رجل الدولة ودقة الحسابات الصحيحة، وكانت النتيجة التى وصلنا إليها فى يونيو١٩٦٧ وكان الثمن أفدح مما كنا نتصور.

ثانيا: أظهرت هذه الحوارات التى دارت داخل اللجنة التنفيذية العليا ومن قبلها داخل مجلس الوزراء قدرا عاليا ومتطورا من ديموقراطية القرار، وكانت بمثابة الفرصة ليتحمل كل فرد مشارك فى الحكم فى ذلك الوقت مسئوليته أمام التاريخ، لكنها فى الوقت نفسه أظهرت **وجود فجوة بين طموح عبد الناصر للتغيير وبين الواقعية الشديدة التى قد تصل إلى حد التردد** فى استجابة بعض من المجموعة المشاركة لعبد الناصر فى الحكم وبخاصة على مستوى اللجنة التنفيذية العليا، تلك المجموعة التى لا يمكن لأحد أن يطعن فى إخلاصهم، لكن اللحظة التاريخية والتى ولدتها هزيمة ١٩٦٧ كانت تفرض مراجعة كاملة للنفس وللنظام ككل لكن تصدى هذه المجموعة لاقتراح عبد الناصر الخاص بالأخذ بالنظام التعددى، وإفساح المجال أمام دور رئيسى للقوى المعارضة فى المجتمع للمشاركة فى التصحيح قد أكد مرة أخرى سيطرة المفهوم الأمنى على السلوك السياسى، ولم يكن التمسك بهدف إزالة آثار العدوان كمبرر لتأجيل تطبيق هذا الاقتراح إلا مدخلا لضياع قيمة اللحظة التاريخية والتى كان من الممكن أن تولد الكثير من التحولات الإيجابية فى ظل زعامة جمال عبد الناصر والشرعية التى تجددت له وللثورة يومى ٩و١٠ يونيو١٩٦٧.

ثالثا: قصور التنظيم السياسي - أو الحزب الواحد - في بناء جبهة داخلية متماسكة يمكن من خلالها تصحيح التوازن فى قمة السلطة ومع المؤسسة العسكرية علاوة على عجزه عن تقديم نموذج عملى للمشاركة السياسية يترجم منهج الديموقراطية الاشتراكية التى أقرها الميثاق الوطنى ووافقت عليها فئات الشعب المختلفة، وأيا كانت الصيغة المطروحة وقتها للتعددية الحزبية سواء من خارج النظام أو من داخله فإنها كانت المخرج الملائم لأزمة المشاركة السياسية فى تلك الفترة.

إن **أزمة المشاركة السياسية** تتجلى فى ارتباط الشعب بكل فئاته بالقيادة الكاريزمية لجمال عبد الناصر فقط باعتبارها مصدر الشرعية الأساسى للنظام. ولا ينفى ذلك الدور الكبير الذى لعبه التنظيم السياسى فى نجاح مرحلة التحول الاشتراكى وتوفير التعبئة اللازمة فى ظل المعارك العديدة التى خاضتها الثورة فى تلك المرحلة، بل والتصدى لمؤامرات داخلية وخارجية كادت تعصف بالنظام ككل وكان من أبرزها مؤامرة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٦٥.

رابعا: إن الانحرافات التى وقعت داخل جهاز المخابرات وتصدى لها الرئيس عبد الناصر عندما علم بها وكان ذلك قبل وقوع النكسة، اقترنت بانحرافات أخرى أخلاقية وإدارية ومالية فى مؤسسات ومواقع أخرى فى الدولة سواء فى المؤسسة العسكرية أو فى الحكم المحلى أو فى بعض المؤسسات الاقتصادية، وبرغم أنها كانت تعتبر فى غالبيتها حالات فردية جرى التصدى لها فى وقتها إلا أنها كانت تعبّر عن وجود فريق يضم عددا من أولئك الذين شاركوا فى صنع ثورة يوليو وإنجاحها يعتبرون أنهم أحق بالحصول لأنفسهم على الثمن المجزى لما قاموا به وبحكم ما امتلكوه من صلاحيات وتفويض فى القطاعات التى كانوا مسئولين عنها فقد وصل الأمر بأحدهم إلى حد الاستيلاء على أثاثات ومحتويات فى الموقع الذى كان يتولى مسئوليته بعد تشكيل لجنة صورية لتكهين هذه الممتلكات العامة وقد كرر هذه العملية أكثر من مرة حتى تم اكتشافها وجرى عزله من وظيفته واستبعاده من تولى أية مناصب عامة.. لكنها كانت تحمل مؤشرا خطيرا يقود إلى فقدان الثقة واهتزاز المعايير وتشويه صورة ٢٣ يوليو وقيادتها.

فى النهاية وجدنا أنفسنا أمام كارثة لابد أن نوقفها عند حد، وكان قبول مصر لوقف إطلاق النار، ولم يفكر الرئيس جمال عبدالناصر لحظة فى استعمال أسلحة غير تقليدية كالصواريخ أو الغازات؛ لأنه لم يكن لاستعمالها من نتيجة سوى أننا نزيد من الاستفزاز، ونعرض مرافقنا المائية والصناعية لضربات انتقامية وعقابية، وعلى أى حال فالصواريخ لم تكن مستعدة بأجهزة التوجيه، والغازات كان يمكن أن تثير علينا الدنيا بدون فائدة؛ لأن الفرصة راحت إلا إذا كنا نريد مجرد الانتقام وفش الغليل.

ويوجد عامل أهم وكان يجب أن نضعه فى المقام الأول، ولكنى أربأ بنفسى من أن يظن

البعض أنه مجرد تلمس للأعذار، وهو أن الأمريكان كانوا مصممين على ضربنا مهما فعلنا، هم حاولوا مغنا بكل الوسائل أن نكف عن العمل القومى، وعن التصنيع، وعن التحديث، ونحن رفضنا، واعتبروها مهمتهم أن يؤدبونا، ونحن بتصرفاتنا جعلنا مهمتهم أسهل لهم بدلا من أن نجعلها أصعب؛ فالأسباب التى عرضتها كلها ـ أسباب النكسة داخلياً ـ هى ما سهل عليهم مهمة كانوا مصممين عليها.

وفى المقابل كان موقف الاتحاد السوفيتى موقفاً متردداً هزيلاً، ويقول عن هذا الرئيس جمال عبدالناصر:

«وعن الاتحاد السوفيتى فأنا تعاملت معهم سنين طويلة ولم أراهم على هذا النحو من التردد والضياع، والحقيقة أننى مندهش ويمكن من أهم أخطاءنا ـ وهذه أتحملها أنا ـ لم نحسب حسابا دقيقا للتغيير الذى حدث فى الميزان الدولى. فالروس فى حالة انكماش والأمريكان فى حالة انفلات.

وقبل أيام إتخانقت مع المارشال زخاروف رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفيتية، وهو الآن عندنا فى مصر وأنا طلبت منه أن يبقى، وقلت له إننى لا اسمح له بالسفر من مصر إلا بعد أن يقدم لى تقريرا عن الموقف فى الجبهة وعما سيفعلونه لتعويض احتياجاتنا. وقبل أيام جاءنى بصور التقطتها الأقمار الصناعية لمطارات سيناء.. وقلت له: الآن تجىء لى بصور لمطارات سيناء بعد أن احتلها اليهود سألته لماذا لم تعطونا هذه الصور من قبل عن مطارات إسرائيل قبل بدء المعركة؟

وأنا طلبت السفير السوفيتى ثانى يوم القتال وطلبت منه مائة طيارة ولم يستجيبوا إلا بعد أن عدلت عن الاستقالة، فأرسلوا لى رسالة يقولون فيها أنهم سوف يبعثون لنا بكل شىء طلبناه.

وأنا عندما تنحيت فإنى لم اكن مدفوعا بالعواطف وحدها وإنما كان عندى اعتبارات عملية وجزء منها يتعلق بموقف الروس فكانوا أمامى غير مستعدين للحركة. وقد قلت أن من بين أهداف الأمريكان أن يخلصوا من النظام ويخلصوا منى، فأنا قلت إننى أسهل لهم الخلاص منى إذا كانوا يعتبرونه هدف واخترت زكريا محيى الدين وهو جزء من النظام وربما يستطيع أن يتفاهم معاهم.

جاءنى بادجورنى، وكان حديثنا معه مثبط للهمم فهم حتى الآن لم يقدروا أن ضرب الدول غير المنحازة هو خطوة فى سياسة الأمريكان للانفراد بالسيطرة على العالم، وإذا وقعنا نحن فسوف يزداد الضغط عليهم وسيصل إلى بقية دول العالم الثالث ثم ينتقل إلى دول أوروبا

الشرقية ثم يدخلوا عليهم فى بلادهم ذاتها . أنا قلت هذا الكلام لبادجورنى بصراحة.

وقد حضر قائد قوات الدفاع الجوى السوفيتى للقاهرة بعد زيارة بادجورنى وبعثت معه رسالة لجريتشيكو وزير الدفاع السوفيتى قلت فيها:

«اسمعوا.. إذا استسلمنا نحن للأمريكان فإن العالم الثالث سيذهب كله للأمريكان وسوف تخسروا الحرب الباردة حتى وإن كان لديكم مليون قنبلة ذرية، وهى لن تستعمل!»(١).

هناك الآن اتصالات فى الأمم المتحدة والأمريكان يطالبوننا بتنازلات، والغريب أن الذى يضغط علينا فى قبول هذه التنازلات هو وزير الخارجية السوفيتى «جروميكو» وليس وزير الخارجية الأمريكى «راسك». وفى كل هذا أنا لا أريد أن أفقد أعصابى. موقف الروس بالنسبة لنا موقف أساسى فإذا لم نحصل منهم على احتياجاتنا من السلاح فمعنى هذا أنه لن تكون هناك معركة، وأنا بأقول علينا أن نتحمل ظروفهم وتفكيرهم ولا نيئس من إخراجهم من حالة الجمود التى تقيدهم الآن، لكن ذلك سوف يتطلب وقتا وجهدا ولهذا فإن الاتفاق على خطة عمل سياسى مسألة فى منتهى الأهمية ولابد من الضغط على السوفيت ـ كل من يستطيع الضغط على السوفيت لابد له أن يضغط.. نحن والجزائر والعراق وسوريا والدول غير المنحازة، يوغوسلافيا والهند وغيرهم وكل دول آسيا وإفريقيا وأيضا لابد من الضغط على الأمريكان، ولهذا أنا أريد عقد مؤتمر قمة عربى لكى يتحرك إخواننا فى السعودية وغيرها ويضعوا علاقاتهم بالأمريكان موضع اختبار ليس من أجلى ولكن من اجل الضفة الغربية ووراء الملك حسين، وأنا بأعتبر انه ليس هناك محظور فى العمل السياسى إلا الاستسلام.

وعلى أى حال فنحن نحتاج إلى فترة ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات لكى نعود إلى معركة كبيرة ونحن لا نريد أن تبرد الأحوال على خطوطنا مع إسرائيل. بعد وقف إطلاق النار مباشرة كنت أريد تثبيت وقف إطلاق النار وبعد أن تأكدنا من أن هذا حدث لم يكن لدينا مانع من قبول اشتباكات محدودة لتسخين الجبهة ولكسر حاجز الخوف عند القوات وتطعيمها بالنار، وقواتنا فى حالة معنوية ممتازة، لكننا نحتاج كما قلت لفترة سنتين أو ثلاثة قبل أن نكون مستعدين لمعركة واسعة النطاق لإزالة آثار العدوان وهذه الفترة لا يمكن أن تمر ساكتة وإنما لابد أن نغطيها بعمل سياسى نشيط يقنع أصدقاءنا وأولهم الاتحاد السوفيتى أننا فعلنا كل شىء من أجل حل عن طريق الأمم المتحدة الاتصالات الدولية.

---

(١) (كل هذه الاجتماعات مع الجانب السوفيتى مسجلة ومحاضرها وشرائط التسجيل كانت محفوظة فى مكتبى بمنشية البكرى ومعها مجموعة من البلوك نوت مكتوبة بخط يدى تشمل ما دار فى هذه اللقاءات تفصيلا).

ورأيى أن هذا لن يأتى بنتيجة فمن الطبيعى أن **ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد بغيرها.**

إذا كنا سنتحدث عن ضرورة العودة إلى ميدان القتال، وضرورة إقامة توازن دولى حول الأزمة التى نواجهها فإن موقف الاتحاد السوفيتى يصبح مركزيا فى الصورة كلها فنحن لن نحارب بدون سلاح ولن يكون لنا مصدر للحصول على سلاح غير الاتحاد السوفيتى ثم إن ظهور وتأكيد موقف الاتحاد السوفيتى إلى جانبنا هو الذى يمكن أن يخلق توازن دولى مطلوب للخروج من الأزمة.

والصعوبة التى نواجهها كما رأينا من اتصالاتنا معهم فى الأيام الأخيرة أن لهم مصالح فى المنطقة يريدون المحافظة عليها ويريدون زيادتها فى نفس الوقت باستغلال الظروف الطارئة وهم أيضا فى موقف مختلف عن موقف الولايات المتحدة، وواضح لنا أنهم حريصون جدا لا يريدون أن يتورطوا بأى شكل ونحن لا نريدهم أن يتورطوا ولكن نريدهم أن يقفوا وأن يتفهموا جيدا موقفنا ويعرفوا أنه إذا ضاعت المنطقة ودخلت كلها فى حضن الأمريكان فهم أيضا يخسروا موقفهم العالمى كله.

لقد تلقيت صباح اليوم رسالة من «تيتو «ويفهم من الرسالة أنه توجد ثورة كبيرة داخل الاتحاد السوفيتى، وفى أوروبا الشرقية لأن كثيرين يتهمون القيادة السوفيتية بالتخاذل والتردد إزاء الأمريكان، وأن زعماء الدول والأحزاب الشيوعية قد عقدوا اجتماعا ثانيا على مستوى القمة فى بودابست وتركز هذا الاجتماع على أحداث الشرق الأوسط وتعرض بريجنيف وكوسيجين وبادجورنى لحملة شديدة من معظم الزعماء الآخرين واتهموهم بالاستسلام للأمريكان وانتقدوا مسلك كوسيجين فى جلاسبورو مع جونسون وأنه هناك لعب به جونسون بطريقة تؤدى إلى انكشاف موقف المعسكر الشرقى بأكمله.

لقد بعث ديجول برسالة لبومدين قال له عن حرب ٦٧، يصف فيها المعركة بأنها أمريكية والأداء إسرائيلى».

وهكذا كانت أولى الخطى نحو النصر وتحرير الأرض هى ما قام به الرئيس جمال عبدالناصر من نقد ذاتى شجاع للخلل الذى شاب التجربة، وكان أكبر عون له على هذا الشعب المصرى العظيم، ومعه كل الشعوب العربية التى خرجت يوم التاسع من يونيو تعلن بكل قوة رفضها للهزيمه، وتمسكها بقيادتها، وللحق كان رفض الشعب المصرى للهزيمة فعلا فوق كل تقديرات عشاق الكمبيوتر، ولم تجرؤ إسرائيل فى تلك الأيام

على عبور القناة رغم أن الطريق كان مفتوحا نحو القاهرة؛ وكان السبب الوحيد لموقف إسرائيل هو تجنب الضياع وسط الزحام.. زحام الدلتا بكل كثافتها وقدرتها الحضارية والتاريخية والروحية وإمكانيات الصمود والقتال إلى مئات السنين.

عموما فإن نتائج حرب ١٩٦٧ هى هزيمة عسكرية، وأرى أنه لا يجب أن نقف عند ١٩٦٧ باعتبارها نهاية لمرحلة من مراحل الثورة، وليست نهاية الكون.

إن جميع دول العالم خسرت معارك أبشع فى نتائجها من هزيمة ١٩٦٧ العسكرية... فبيرل هاربور معركة دمر فيها الأسطول والطيران الأمريكى بالكامل، والاتحاد السوفيتى اجتيحت أراضيه حتى مشارف مدينة موسكو (١٢كم منها) - وفرنسا وبريطانيا وأوروبا اجتيحت أراضيها كلها وهزمت فى معارك عسكرية كبيرة.

وأستشهد هنا بالمؤرخ البريطانى أرنولد توينبى فى مقاله الشهير عما جرى فى الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ حيق يقول:

«إن أمة رفضت الهزيمة برفضها الاستسلام لأهداف العدوان وفى مقدمتها الإطاحة بجمال عبد الناصر لهى أمة قادرة على دحر العدوان والصمود أمام الغزوات»

وأيضا بتصريح **لعبد الرحمن عزام** حول نكسة ١٩٦٧ حيث قال فى سنة ١٩٧٢:

«إن مصر ستنتصر بقوة أبنائها على إسرائيل بالرغم من أن العرب لم يقوموا بدورهم الكامل إلى جانب مصر، والعرب قادرون على القيام بهذا الدور».

قالها عزام بصرامة وصلابة ثم أضاف:

«أن القوة البشرية والثروات العربية الهائلة والخبرات العلمية، كل هذه مقومات للنصر. والمعركة طويلة وعنيفة؛ لأن مصر والعرب لا يقاتلون اليهود وحدهم، لكنهم فى الحقيقة يقاتلون أمريكا وإسرائيل.. إننى أعرف اليهود تماما، إنهم مخادعون وعندما يطرحون شعار السلام فإنهم لا يرغبون فى أى تسوية مع العرب الآن، ويفضلون أن يظل التوتر مستمرا والمنازعات قائمة ولفترات طويلة؛ لأن إسرائيل لا تحى إلا فى ظل القلق والاضطراب، حيث تستنزف الأموال من يهود العالم تحت شعار صراعها مع العرب، وانه إذا حدثت تسوية للقضية فإن إسرائيل ستفقد

الجانب الأكبر من مواردها التى تنهال عليها، بل إن يهود العالم سينسونها وتصبح إسرائيل تواجه وحدها مشاكلها الداخلية وتأكل نفسها بنفسها»

والسؤال الفاصل هو:

هل استسلمت مصر للعدو وقبلت شروطه السياسية وخضعت لمطالبه؟

- **الإجابة: خسائر عسكرية كبيرة كما حدث فى العالم كله من قبل.**

هذا هو الإطار الحقيقى والعلمى لما حدث.

٣ـ التخطيط للمستقبل

الأديب الكبير الفرنسى **أندريه** مالرو علق على نكسة يونيو بقوله:

«ليست المسألة النصر العسكرى أو الهزيمة العسكرية.. المسألة هى إرادة الأمة وتقديرها للبطل حين تجد نفسها فيه.. لقد وجدت أمتكم نفسها فى عبد الناصر بمقدار ما وجدت فرنسا نفسها فى نابليون، مع اختلاف الظروف.. وهذا هو الذى يبقى.. أما غيره فتكنسه الأيام»

ما حدث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ قد حدث، ولم يعد هناك وقت للبكاء، ولم يكن أمام مصر والأمة العربية إلا واحدا من خيارين:

- إما الاستسلام، وتحويل الانتصار العسكرى الإسرائيلى إلى تسوية سياسية شاملة تقبل بكل ما تفرضه إسرائيل من شروط، ومن ثم إقامة السلام الإسرائيلى الأمريكى فى الشرق الأوسط، ولم يكن ذلك يكلفنا شىء سوى الإمساك بسماعة التليفون الذى ينتظره موشى ديان فى مكتبه لاستطلاع شروط الاستسلام.

- أما الخيار الثانى فكان يتمثل فى الصمود وتحدى الأمر الواقع الذى أنتجه الانتصار العسكرى الإسرائيلى، ومقاومة إستراتيجية كسر الإرادة المصرية والعربية، وبعث الروح فى الأمة العربية من جديد. وقد تدخلت جماهير الشعب لتفرض قرارها وإرادتها على القيادة السياسية يومى ٩و١٠ يونيو١٩٦٧، ولم يكن أمام هذه القيادة إلا أن تستجيب إيمانا منها بأن هذه الإرادة الشعبية هى وحدها الكفيلة بالخروج من المأزق وعبور كل التحديات أيا كان حجمها وحدتها.

وقال الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٠ يونيو:

«إن صوت جماهير شعبنا بالنسبة لى أمر لا يرد.. أيديكم معى ولنبدأ مهمتنا العاجلة إننى أعطى هذا الوطن راضيا وفخورا كل ما لدى حتى الحياة إلى آخر نفس فىَّ..».

وفى نوفمبر ١٩٦٧ عاد الرئيس جمال عبد الناصر فى حديثه أمام مجلس الأمة إلى هذه النقطة وقال:

«لقد كان موقف جماهير شعبنا يومى ٩و١٠ يونيو هو التعبير الحى عن الإيمان بالنفس وبسلامة الخط النضالى وبالمبادئ وبالله... إن هذا الموقف كان هو بذاته نقطة التحول فى الأزمة... إن هذا الموقف كان هو الحد الفاصل بين الظلام الذى أطبق علينا، وبين الضياء الذى أمسكنا بخيوطه ورحنا ننسج منها نهارا جديدا أكثر إشراقا وأكثر مدعاة للأمل... إن شعبنا بهذا الموقف أثبت أن رقعة من أرضه قد تسقط تحت احتلال العدو، ولكن أى رقعة من إرادتنا ليست قابلة للسقوط تحت أى احتلال، وإرادة الشعب ليست أى رقعة من الأرض، هى القول الفصل وهى الفارق بين القبول بالهزيمة والاستسلام لها، وبين التصميم على المقاومة والإصرار عليها حتى يمكن استعادة رقعة الأرض المحتلة واستعادة النصر الضائع، وان تقع رقعة من أرض الوطن أسيرة فى يد عدو زود بإمكانيات تفوق طاقته فهذه ليست الهزيمة الحقيقية ولا هى النصر الحقيقى للعدو، وأن تقع إرادة الشعب أسيرة فى يد هذا العدو فهذه هى الهزيمة الحقيقية، وهذا هو النصر الحقيقى للعدو، وأن يفاجئنا العدو بقوة لم نحسن تقديرها ولم نحسن مواجهتها فليست هذه هى الهزيمة».

ولم يكتفى الرئيس جمال عبد الناصر بالكلمات، بل بدأ العمل منذ اللحظة الأولى، وكان الهم الأكبر هو إصلاح البيت من الداخل وتهيئته لعبور الهزيمة العسكرية، وتحرير الأرض المحتلة بالقوة فكان ـ كما أسلفت إعادة تشكيل مجلس الوزراء، وتنقية المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية الأخرى، والجهاز الإدارى للدولة من كل ما أحاط بها من مظاهر قصور.

ولقد كانت إستراتيجية جمال عبد الناصر فى أعقاب النكسة تقوم على ثلاث ركائز رئيسية:

١ـ إعادة بناء القوات المسلحة:

لتكون قادرة على استرداد الأرض المحتلة بالقوة، وتوفير كل ما يمكن أن تحتاجه هذه العملية الكبرى من احتياجات ضرورية فى الداخل أو فى الخارج.

٢ـ إعادة ترتيب البيت من الداخل:

بهدف خلق جبهة داخلية قوية ومتماسكة تشكل سندا للقوات المسلحة فى معركة التحرير وبما يستلزمه ذلك من إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية وتطوير أساليب الأداء وإعادة بناء المؤسسات السياسية بما فيها القيادة السياسية نفسها، ومؤسسة الرئاسة، علاوة على اتخاذ عديد من القرارات الصعبة التى تستلزمها ضرورات المعركة.

٣ـ بناء جبهة عربية متماسكة وحشد التأييد اللازم على المستوي الدولى:

وذلك لإنجاح هدف إدارة المعركة السياسية فى مواجهة العدو الإسرائيلى والقوى المساندة والداعمة له، والحيلولة دون تحول الانتصار العسكرى إلى أمر واقع قد يتحول إلى حصار سياسى للقرار المصرى أو العربى.

وجرى ترجمة هذه الركائز الثلاثة إلى سلسلة من الإجراءات، والقرارات العملية التى استهدفت معالجة المستويات الثلاثة، العسكرى والداخلى والخارجى بطرق متوازية ومتزامنة بنفس القدر من الاهتمام والتركيز.

فبالنسبة لإعادة بناء القوات المسلحة:

كان التحرك العاجل الذى فرض نفسه قبل غيره هو إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وإعادة صياغة مهامها فى المرحلة الجديدة وتخليصها من كل الشوائب السياسية التى أحاطت بها، وأعاقت مهمتها طوال السنوات السابقة؛ ففى يوم ١١ يونيو ١٩٦٧ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بتعيين الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة، ومن خلال سلسلة من الاجتماعات مع القائد الجديد تم إصدار مجموعة من القرارات سواء منها ما يتعلق بتعيين قادة الأسلحة والأفرع الرئيسية للقوات المسلحة بدءا من رئيس الأركان الذى تولاه أحد الشخصيات البارزة فى العسكرية المصرية على مدى تاريخها الحديث هو الفريق عبد المنعم رياض، إلى جانب إعادة التنظيم وتقنين العلاقات بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية بهدف تجنيبها أية مظان للتورط فى العملية السياسية، كما تم تخليصها من نقاط الضعف التى تعرضت لها ليس فقط بإقصاء قيادتها السابقة ولكن من خلال اعتقال أعضاء التنظيم الذى شكله شمس بدران لحسابه ولحساب المشير عبد الحكيم عامر، وبرغم

ما قيل من أن هذا التنظيم كان يستهدف تأمين الموقف الداخلى فى القوات المسلحة ضد أية تحركات انقلابية مضادة للنظام إلا أنه ثبت حرص شمس بدران على إحكام سيطرته الكاملة على التنظيم الذى كان يرتكز أساسا على كل عناصر دفعته فى الكلية الحربية أى دفعة سنة ١٩٤٨، ولم يكن الرئيس عبد الناصر أو أى من الأجهزة الأمنية الأخرى على إطلاع بأبعاد هذا التنظيم، ومع ذلك فقد أمكن رصده واستكمال المعلومات الكافية عنه خلال أيام قليلة، وجرى إبعادهم جميعا عن القوات المسلحة بعد فترة تحفظ قصيرة كانت لازمة وواجبة فى هذا الوقت.

وفى نفس الوقت جرى استبعاد كل القيادات التى ثبت عدم كفاءتها فى إدارة المواجهة العسكرية أو ربطت نفسها سياسيا وأمنيا بالمشير عبد الحكيم عامر، والمجموعة المحيطة به. وأتيحت الفرصة كاملة للكفاءات المحترفة وجرى تهيئة كل الظروف المساعدة لتنمية قدراتها والارتقاء بأدائها من خلال برامج التدريب المكثفة داخليا وخارجيا.

هكذا بدأت القوات المسلحة فى تحمل مسئولياتها فى ظل المرحلة الجديدة على أسس قوية، ووضعت العسكرية المصرية ربما لأول مرة تحت الاختبار الحقيقى وتبدلت الروح القتالية والمعنوية للأفراد بصورة كاملة وخاضت حربا ثالثة بكل المقاييس عرفت باسم حرب الاستنزاف، استكملت قدراتها لمعركة التحرير بصورة عدلت جذريا من صورة التوازن العسكرى الذى كان قائما بعد عدوان يونيو١٩٦٧.

ولقد أسهب الكثيرون من العسكريين وفى مقدمتهم الفريق محمد فوزى فى شرح أبعاد هذه المرحلة، وهم بحكم الاشتراك الفعلى فى عملية إعادة البناء، وبحكم موقع التخصص هم الأقدر بلا شك على تقويم هذه العملية.. وإن كنت فقط أشير هنا إلى حجم الجهد الذى كان يبذله جمال عبد الناصر فى متابعة ما يجرى داخل القوات المسلحة ساعة بساعة، ويوما بيوم والتدخل باستمرار لتذليل أية صعوبات أو لتصحيح أية مواقف أو مسارات، بل ومواجهة أية مظاهر للقصور بالحسم اللازم، فقد كان يتلقى تقريرا يوميا من الفريق فوزى قبل أن يخلد إلى فراشه عن الموقف العسكرى من كل جوانبه، سواء ما يتعلق بالمواجهة مع العدو الإسرائيلى التى كان يرى ضرورة المحافظة على سخونتها واشتعالها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون تحول الاحتلال إلى أمر واقع جديد أو ترك المحتل الإسرائيلى هادئا مطمئنا على مشارف القناة، أو فيما يتعلق بالمشاريع التدريبية أو الاحتياجات التى تتطلبها فترة الاستعداد للمعركة الشاملة للأفرع المختلفة مع تركيز خاص على سلاحى الطيران والدفاع الجوى، وكانت زياراته المتكررة للاتحاد السوفيتى بمثابة إدارة كاملة لمعركة أو لأزمة

تستهدف مزيد من الاحتياجات التى تتطلبها خطط معركة التحرير أو تكشف عنها المواجهات العسكرية المستمرة مع العدو الإسرائيلى.

• أما فيما يتعلق بالجبهة الداخلية

فقد أعاد الرئيس عبد الناصر تشكيل مجلس الوزراء برئاسته فى ١٩ يونيو١٩٦٧، وبدأ سلسلة من الاجتماعات والحوارات على مستوى السلطة التنفيذية، والتنظيم السياسى وبخاصة اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى، ومختلف التجمعات والقوى السياسية داخل البلاد جرى خلالها تقويم شامل للأوضاع التى قادت إلى الهزيمة، ورؤيته الخاصة بوسائل الخروج منها فى عملية تشريح نادرة للواقع السياسى المصرى الذى كان سائدا وقتها.

فعلى مدى تسع جلسات لمجلس الوزراء كانت القضية الرئيسية المطروحة للبحث هى السياسة العامة بجوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية، ودعا الرئيس الوزراء للتحدث بصراحة كاملة عن كل ما يرونه من أسباب للنكسة، وعن أوفق الأساليب لمعالجتها، وإزالة آثار العدوان، وإعادة بناء الجبهة الداخلية على أسس تحول دون تكرار أحداث يونيو مرة أخرى.. وتطرقت المناقشات وتشعبت وجرى بحث أساليب الحكم على مستوى الحكومة والاتحاد الاشتراكى العربى.

والحق أقول أن كثيرا من الوزراء الذين شاركوا فى النقاش كانوا على مستوى المرحلة ومدركين تماما لخطورتها، وكان نقدهم وتقويمهم موضوعيا، وكان فريق آخر يحرص على تحميل الآخرين مسئولية ما حدث.

وكان من بين أعضاء الفريق الأول وزير العدل **عصام الدين حسونة** الذى طالب بضرورة التركيز على سلامة الجبهة الداخلية ووحدتها الوطنية، ووضع تحديد دقيق للهدف فى المرحلة الجديدة وتطبيق نظام للديموقراطية فى كافة مؤسسات الدولة، وانتقد صيغة المقاومة الشعبية التى كانت مطروحة للبحث، وطالب بالتركيز على القوات النظامية، وتغيير أسلوب العمل فى القيادة السياسية بما يسمح بمناقشة القضايا الهامة، وأن يقوم مجلس الوزراء بالتصويت عليها ويجرى احترام رأى الأغلبية، وكان يرى أن عدم أخذ الأصوات يعفى الناس من تحمل المسئولية، ومن ثم التزام موقف سلبى، كما طالب بأن يطرح على مجلس الوزراء كافة الخطوط العريضة لسياستنا الداخلية والخارجية ويتخذ فيها قرارا، وأن ذلك هو الوسيلة الملائمة للمحافظة على هيبة المجلس كما تطرق إلى ضرورة موضوع معالجة الازدواجية أو التناقض بين السلطة التنفيذية والتنظيم

السياسى أينما وجدت، وقضية سيادة القانون التى يدعمها الرئيس عبد الناصر ويعمل على توفير الاحترام الكامل لها، وقد أكد عبد الناصر أنه مع سيادة القانون وكرر دعمه لاستقلال القضاء بصورة كاملة.

وفى ضوء الحوارات والمناقشات التى دارت داخل مجلس الوزراء أو مع المؤسسات السياسية الأخرى قام الرئيس جمال عبد الناصر ببلورة رؤيته الشاملة لأسباب الهزيمة ومقترحاته للإصلاح خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى، وهى أعلى سلطة سياسية فى البلاد وقتها، والتى عقدت على مدى يومى ٣و٤ أغسطس ١٩٦٧، ولا أرى أصدق من عرض النص الكامل الأصلى لمحاضر هذه الاجتماعات كما سجلتها بنفسى.

وكانت المناقشات قد تركزت حول نقطتين أساسيتين هما:

١- تعديل النظام السياسى.

٢- السماح بوجود حزب معارض حقيقى بجانب الاتحاد الاشتراكى الذى سيتحول لحزب.

وكانت الخلاصة متبلورة فى النقاط الآتية:

١- لم تصل المناقشات خلال الجلستين الى قرارات نهائية حول المواضيع المطروحة للمناقشة.

٢- لم يرحب الجميع باقتراح الرئيس جمال عبد الناصر والخاص بـ تعديل النظام السياسى و السماح بوجود حزب معارض حقيقى بجانب الاتحاد الاشتراكى الذى سيتحول لحزب.

٣- يرى الحاضرون أن المشروع المقترح يفتح العديد من الثغرات أمام أعداء النظام.

٤- أجمع الحاضرون فيما عدا الرئيس جمال عبد الناصر على خطورة تعديل النظام قبل ازالة آثار العدوان.

٥- رفض الرئيس جمال عبد الناصر افتعال معارضة ممسوخة.

لقد قام الرئيس جمال عبد الناصر بإعداد تقدير للموقف بمبادرة شخصية منه، وطرحه للنقاش مع عدد محدود من المحيطين به، وانتهت المناقشات والحوارات إلى مجموعة من العناصر أعتبرت أساسا للإستراتيجية المصرية فى المرحلة التالية وشملت ما يلى:

- حتمية استرداد الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

- أن مشكلة إسرائيل تتصل اتصالا وثيقا بأوضاعنا الداخلية لكنها ترتبط ارتباطا لا انفصال فيه مع قوتنا الذاتية الشاملة ونحن مع كل تغيير نزيد من القوة العربية القابلة للحشد من اجل المعركة وضد أى صراع شخصى أو طائفى أو فكرى لا يكون من شأنه أن يضيف للمعركة وإنما يأخذ منها انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وتواطؤها معها فى العدوان يجعل منها شريكا لإسرائيل يستحيل معه تراجع الإدارة الأمريكية أو اتخاذها موقفا محايدا.

- لا غنى لمصر عن التعاون مع الاتحاد السوفيتى لقدرته على مواجهة العدو الإسرائيلى مع تزويدنا بالسلاح لخوض المعركة بهدف التحرير بعد تحقيق التوازن العسكرى مع إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

- رفض الحل المنفرد والتمسك بالحل الشامل لضمان استتباب السلام فى المنطقة، وعدم تعريض أمن مصر للخطر فى حالة قبول الحل المنفرد، وان تحقيق هذا الهدف يتطلب أمرين:

- هى تحقيق الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، الجولان والضفة الغربية والقدس وغزة وسيناء.
- هى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

- الموعد المتوقع لمعركة التحرير مبدئيا هو فى ربيع عام ١٩٧١، وذلك فى ضوء التقديرات والحسابات العسكرية والسياسية التى تراجع يوميا على كافة المستويات، ويجب إعداد الدولة للحرب لكى تقف الأمة كلها فى مواجهة العدو.

- إن الحرب ليست هدفا فى حد ذاتها ولكنها وسيلتنا لتحرير الأرض العربية المحتلة، ولا يعنى ذلك استبعاد العمل السياسى، وحينما يتعرض العمل السياسى للفشل فليس أمامنا سوى العمل العسكرى،

ولن يكون هناك سلام إلا إذا شعر العدو ومن هم وراءه أننا وصلنا إلى درجة من القوة تمكننا من تحرير الأرض.

- التحذير من ترديد الشعارات التى يمليها التسرع والمغامرة، وهو الخطأ الذى قد يدفع إلى دخول المعركة بدون الاستعداد وبدافع المبالغة فى القوة الذاتية وأنه لا يجب أن ندفع المعركة لكى تسبق موعدها المناسب ولو بيوم واحد.

- إن قضية نضالنا ليست قضية شعب فلسطين وحده وإنما القضية تمتد لأبعد من ذلك لأن العدو الصهيونى يسعى لتحقيق هدفه التوسعى بين النيل والفرات وبالتالى فإن الأمة العربية بمشاركتها فى هذا الصدام بين القومية العربية والعنصرية الصهيونية ليس من قبيل العاطفة حيال الشعب الفلسطينى، وإنما هو دفاع عن النفس فى كل الوطن العربى، وتتحمل المقاومة الفلسطينية مسئولية رئيسية فى المعركة، كما مصر سوف تقدم لها كل عون مادى ومعنوى بغير حدود وبلا تحفظات ولا شروط.

- إن تحضير أرض المسرح سياسيا لا يقل أهمية عن تحضير أرض المسرح العسكرى، وعلينا أن نتحرك بدون استسلام قادرين على كسب الأصدقاء فى كل ارض بغير تضحية بالمبادئ، ساعين إلى سلام مع إدراك قاطع بأن السلام ليس سلام العدو الذى يريد أن يفرضه علينا ولكن سلام عادل.

- إن مستقبل الأمة العربية هو ملك لها، وهى لديها من الإمكانيات المعنوية والمادية ما يكفل لها ضمان هذا المستقبل لصالحها ولن تستسلم الأمة العربية للعدوان وهى فى سعيها لتحقيق هدفها لن تقبل أى حل لا يضمن الحقوق الشرعية لشعب فلسطين لأنه بدون ذلك لن يكون هناك سلام.

كانت هذه الإستراتيجية بمثابة الضوء الذى ينير الطريق فى العمل فى شتى الاتجاهات الداخلية والخارجية، ومهما كانت المساندة الشعبية للقيادة فلم يكن من السهل تجاهل الشروخ التى أحدثتها النكسة فى داخل المجتمع المصرى، وتحفز قوى عديدة من داخل هذا المجتمع أو من خارجه للانقضاض على الثورة ومكتسباتها الاجتماعية والسياسية

والتى كان يرى جمال عبد الناصر أنها تشكل الهدف الحقيقى لعدوان ١٩٦٧ إلى جانب عزل مصر عن أمتها العربية.

وكان على القيادة السياسية أن تتخذ عددا من القرارات الصعبة فى الشهور التالية للعدوان مباشرة، وكان من أبرز هذه القرارات هو تهجير مواطنى منطقة قناة السويس فى كل من بور سعيد والإسماعيلية والسويس بهدف إعطاء القوات المسلحة حرية كاملة فى العمل وحتى لا يتحول سكان هذه المحافظات إلى ورقة يستخدمها العدو الإسرائيلى بواسطة هجماته وغاراته الجوية أو قصفه المدفعى على السكان الآمنين الذين لو بقوا فى المنطقة لأصبحوا رهائن. وكانت هذه التجربة اختبارا قاسيا لصلابة الشعب المصرى من جانب، وأداء المحليات من جانب آخر، وتكاتفت كل أجهزة الدولة لتذليل كل ما يستجد من صعوبات فى هذا المجال، وبالطبع فقد أفرزت هذه العمليات مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية متعددة، لكن الهدف الكبير المرتبط بالمعركة كان كفيلا باحتواء هذه المشكلات أو الجانب الأكبر منها على الأقل.

ثم توالت الاختيارات الصعبة... فكانت مؤامرة المشير عبد الحكيم عامر والمجموعة المحيطة به والتى تحدثنا عنها بالتفصيل، وكان من رأى جمال عبد الناصر أن تتم محاكمة هذه المجموعة علنيا وليست سرية كما طالب البعض وكان يقول فى هذا الشأن:

«يمكن أكثر القضايا اللى كانت موجودة كنا بنعملها قضايا سرية.. طبعا فيه ناس بتتكلم عن قضية المؤامرة، وأنا عارف فى قضية المؤامرة حاتيجى حاجات كتيرة جدا.. أنا عايز الحقيقة الناس تعرف إيه الظروف اللى إحنا كنا فيها.. والناس كانت فاهمة إنه من السهل إن الواحد بيصدر الأمر وإن الأمر لازم يكون قابل للتنفيذ كأنها كتيبة عسكرية واحدة.. الموضوع مش كدة أبدا، ومش بهذا الشكل، وأيضا كان من الواجب إن إحنا نعرف إن الأمور إذا وصلت إلى مراكز القوى بتختلف، وقد تسوق إلى مصايب كبيرة .. القضية كانت عنيفة وده سبيل من سبل المجتمع المفتوح...».

جاءت احتجاجات الطلبة والعمال فى شكل مظاهرات صاخبة تعارض أحكام قادة الطيران التى صدرت فى ١٩٦٨ حيث رأى الشارع المصرى وقتها أن هذه الأحكام لم تكن ترقى إلى حجم الأخطاء التى ارتكبت وتسببت فى وقوع النكسة ومن ثم أعلن احتجاجه

وطالب بضرورة إعادة المحاكمات وتشديد الأحكام وكانت أحكام الطيران كما يلى:

- السجن ١٥ عاما على الفريق أول طيار متقاعد محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية الأسبق.
- السجن ١٠سنوات على اللواء طيار متقاعد إسماعيل لبيب الذى كان رئيسا لشعبة الدفاع الجوى.
- براءة كل من الفريق أول طيار متقاعد جمال عفيفى رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى الأسبق، واللواء طيار متقاعد عبد الحميد الدغيدى قائد الطيران الأسبق فى المنطقة الشرقية.

وبالطبع كانت عملية تتصل بالقضاء وسيادة القانون كما سيرد فيما بعد تفصيلا على لسان عصام الدين حسونة وزير العدل الأسبق الذى شرح ملابسات هذه القضية فى اجتماع مجلس الوزراء يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨، لكن جمال عبد الناصر كان يتفهم دوافع هذا الاحتجاج وكان أهم موقفين اتخذهما فى فبراير ١٩٦٨ وأعلنهما بعد ذلك بقوله:

«طلبت من وزير الداخلية أن يتأكد شخصيا من أن قوات الأمن لا تحمل أسلحة نارية ضد مظاهرات الطلبة التى هى من حقهم، والتى تثبت إيمانهم بوطنهم، وقلت أنه لا يجوز للثورة أن تقمع بالقوة شعورا شعبيا لأن الثورة والشارع شىء واحد وإلا فإنها ستصبح سلطة تحكم لا ثورة تقود».

وكان الموقف الثانى متمثلا فى إيمانه بحق الجيل الجديد فى التعبير والاشتغال بالعمل السياسى، واستمع إلى دوافع المظاهرات والتقى فى منزله برؤساء اتحادات الطلبة فى الجامعات، وكانت حصيلة الحوارات واستماع الرئيس جمال عبد الناصر إلى صوت الشباب التغييرات الجذرية التى شهدها الوطن فى كل مواقع العمل والتى نص عليها بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وقال عبد الناصر فى تعقيبه على هذه الحوارات:

«سوف يكون هناك حساب على كل مسئولية... الشعب كان يطالب بوضع حد للامتيازات التى حصل عليها البعض دون حق، وأنا مع الشعب فى هذا.. إننا شعب يبنى مجتمعا اشتراكيا وهذا المجتمع ليس بطبقة مميزة بل هو بطبيعته لا يسمح بامتياز طبقى.. إنه لا يسمح بامتياز إلا امتياز العمل وحده وكفاءة العمل. ولعلى أقول لكم إننى فى الأيام الأخيرة

ألغيت كثيرا من الامتيازات التى ظهرت فى المراحل السابقة وسيظهر هذا فى الميزانية الجديدة. إن الشعب كله يطالب بالتكافوء فى التضحيات وأنا معه فى ذلك، والشعب يطالب بالنقاء الثورى والطهارة الثورية وأنا أطالب مع الشعب بذلك. لابد من النقاء الثورى ولابد من الطهارة الثورية».

وفى جلسة مجلس الوزراء التى عقدت بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٨ والتى كانت مخصصة لمناقشة تقرير لجنة الخطة عن المواصلات، فرضت هذه الأحداث نفسها على جدول أعمال المجلس وتحولت إلى موضوع البحث الرئيسى فى هذه الجلسة وطلب الرئيس جمال عبد الناصر رأى الوزراء فى هذه الأحداث، وجاءت على النحو التالى حسب ما جاء فى محضر الجلسة كما سجلته فى النوتة الخاصة بى.

اجتماع مجلس الوزراء

قاعة الاجتماعات بالقصر الجمهورى بالقبة

سعت ١٩٠٠ يوم الأحد الموافق ٢٥ فبراير١٩٦٨

(هذا المحضر منقول من النوتة الشخصية التى كنت أدون فيها ما يدور فى الجلسة لمضاهاتها بتفريغ شريط

التسجيل المحفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى)

جدول الأعمال: «مناقشة تقرير لجنة الخطة عن المواصلات».

ولكن نظرا لتطور الأحداث فى هذه الفترة نتيجة صدور أحكام الطيران وقيام مظاهرات الطلبة فى الجامعات فقد دعى الرئيس جمال عبد الناصر، الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية لعرض تقريره عن محاكمات الطيران

الفريق فوزى:

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران.. حكم المحكمة سليم.. أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران.. وقع الحكم.. طيب على القوات المسلحة، ولهذا صدقت على الحكم.

الرئيس جمال عبد الناصر:

طيب نأخذ رأى المجلس.

د. لبيب شقير:

لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم. الذين حركوها هم عناصر

يمينية رجعية ولما تتبعنا زعماؤهم وجدناهم من الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين. موقف الشرطة عظيم. رأيى إعادة محاكمة صدقى محمود أمام محكمة ثورة أو محكمة شعبية، لأن العقوبة الصادرة ضده لا تكفى.

د. محمد النبوى المهندس:

يجب تعليق صدقى محمود وزملاؤه على المشنقة فى ميدان عام. الطلبة المصابون فى المظاهرات أعربوا لى عن ولائهم للرئيس وقد حملونى رسالة.. أنهم يقبلون الرئيس.. وقد زرتهم فى المستشفى مع الأخ سامى شرف.

وتكلم بعض الوزراء فى نفس الخط والرأى من إعادة المحاكمة وإلغاء الحكم الذى أصدرته المحكمة العسكرية.

السيد عصام الدين حسونة:

ثمة سؤال يجب طرحه بادئ ذى بدء قبل الكلام عن الحكم الصادر ضد الفريق صدقى محمود.

السؤال هو: هل يجوز لمجلس الوزراء أن يناقش قضية صدر فيها حكم من محكمة مختصة قانونا بإصداره؟ والجواب عندى لا يجوز.

لن أتكلم إذن فى القضية لهذا السبب، ولسبب آخر.. أن هناك قضية أخرى هى قضية شمس بدران ينظرها السيد حسين الشافعى الذى يشاركنا فى حضور مجلس الوزراء، وأخشى أن يشعر بالحرج من هذه المناقشة.

إننى أسأل السادة الذين تحدثوا عن الحكم.. هل ألموا بالتحقيقات؟ هل عرفوا ظروف الاتهام؟ هل قدروا مسئولية صدقى محمود.. ومن هم فوقه !! ومن هم دونه؟

أننى لا أعرف صدقى محمود معرفة شخصية، وأخمن أن سنّه نحو خمسة وخمسين سنة، والحكم محل المناقشة قضى بمعاقبته ١٥ سنة، فلو أعيدت محاكمته فان أقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة المؤبدة، أى نحو عشرين عاما، فما الفرق بالنسبة لصدقى محمود وسنه ٥٥ سنة بين ١٥ سنة وعشرين سنة!!

أما من حيث وقع العقوبة على الرأى العام... فإن الرأى العام لن يرضيه إلا الدم.. إن الجمهور يريد الدم.. دم النظام كله.. إننى مندهش أن يطلب الدكتور لبيب شقير نقل القضية إلى محكمة ثورة أو ما اسماه بمحكمة شعبية لتحكم بعقوبة أشد.. فهو يعرف كأستاذ قانون، أن المحكمة الجديدة أيا كان اسمها لا يمكنها قانونا أن تحكم بأكثر مما يحكم به القانون.

الرئيس جمال عبد الناصر:

أولاً حسين الشافعى لا يشعر بالحرج من هذه المناقشة فى حضوره. أنا نفسى سألته عن حكم صدقى محمود فقال لى: «هاته وأنا أحكم عليه بالإعدام..»

السيد عصام الدين حسونة:

على أية حال إننى أرى أن يركز المجلس مناقشته على مظاهرات الطلبة التى أعقبت صدور حكم الطيران، وأن نستخرج منها، كساسة، لا كسلطة أمن، الدلالات السياسية الصحيحة منها.

إننى أرجو أن يتفضل السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية أن يلقى بيان عن وقائعها، وإن أمكن أن يقدم تحليلا عن حوافزها.. اتجاهاتها.. مؤشراتها.

كما أرجو من السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى، بوصفه المسئول عن التنظيم السياسى أن يلقى كل الأضواء الممكنة على هذه المظاهرات...

وهناك نقاط يجب أن يتوقف عندها المجلس، وأن ينظر إليها ـ لا بعين السلطة كما قلت ـ ولكن بعين الساسة، ويجب أن يسهم المجلس جميعه فى مناقشتها.

هذه أول مظاهرة يمكن أن تسمى انتفاضة سواء من ناحية النوع أو الأهداف، أو الشعارات.

إن أمامى تقرير النيابة العامة عن هذه المظاهرات[٢]، لقد اندلعت صباح يوم ٢١ فبراير ١٩٦٨ فى بعض أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية.

---

(٢) (ملحوظة : استمرت هذه المظاهرات حتى يوم ٢٨ يوم فبراير ١٩٦٨).

عصام حسونة:

واسمحوا لى أن ألخص أمامكم أهم ما جاء به:

أولا: أن المظاهرات بدأت فى حلوان تحت إشراف الاتحاد الاشتراكى، فالذى يؤخذ من أقوال عبد اللطيف مليجى بلطية المسئول السياسى لمنطقة جنوب القاهرة بالاتحاد الاشتراكى، والسيد محمد وهدان عضو المكتب التنفيذى لقسم حلوان، وآخرين من مسئولى الاتحاد الاشتراكى - وكما جاء بنص تقرير النيابة - «بأنه عقب اجتماع السيد عبد اللطيف بلطية مع السيد عبد المجيد فريد فى مساء يوم ١٩٦٨/٢/٢٠ بمناسبة ما كان قد وصل العلم به من احتمال خروج عمال مصانع الطائرات فى مظاهرة فى اليوم التالى احتجاجا منهم على الأحكام الصادرة فى قضايا الطيران فقد كلفت قيادات الاتحاد الاشتراكى بالحضور إلى مقر المكتب التنفيذى فى الصباح لمنع خروج المظاهرة (حسب أقوال السيد عبد اللطيف بلطية)، أو مواجهة التعبير الجماهيرى بأسلوب سياسى أى تنظيم حركة الجماهير (حسب أقوال السيد محمد وهدان)، ولكن رجال الاتحاد الاشتراكى فشلوا فى السيطرة على المتظاهرين وتصدى رجال الشرطة لهم وأطلقوا النار عليهم فأصيب تسعة أشخاص من أعيرة نارية، من بينهم أربعة كانوا مارين بالصدفة».

المظاهرات إذن بدأت تحت سيطرة الاتحاد الاشتراكى طبقا لخطة وضعها فى اليوم السابق، ثم خرجت عن السيطرة.

ثانيا: أن المظاهرات ما لبثت أن انتشرت فى دائرة عدد من أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية، وفى كلية الهندسة بجامعة القاهرة بالذات.

ثالثا: أن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنين من القتلى - كما أصيب - من غير الأعيرة النارية - من رجال الشرطة اثنان وعشرون ضابطا وخمسة وستون جنديا وأربعون من الطلبة والأهالى - كما حدثت تلفيات فى سيارات الشرطة وغيرها من الممتلكات الحكومية والأهلية.

رابعا: أن هتافات المتظاهرين وطلباتهم تجاوزت حدود قضية الطيران، وتناولت النظام ذاته.

ففى كلية الهندسة بجامعة القاهرة تظاهر طلبة الكلية صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ومعهم طلبة من كليات أخرى ووزعوا منشورات تضمنت الطلبات الآتية:

الإفراج عن جميع زملائهم المعتقلين.

حرية الرأى والصحافة.

مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.

إبعاد المخابرات والمباحث من الجامعات.

إصدار قانون الحريات والعمل به.

التحقيق الجدى فى حادث عمال فى حلوان.

توضيح حقيقة المسئولين فى قضية الطيران.

التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات، واعتداء الشرطة على الطلبة.

وقد ظل الاعتصام داخل كلية الهندسة حتى مساء ١٩٦٨/٢/٢٧ إلى أن حضر بعض أعضاء مجلس الأمة واصطحبوا الطلبة المعتصمين إلى خارج الكلية.

كما ثبت من تحقيقات النيابة أن الهتافات التى ترددت فى المظاهرات كانت:

«تسقط دولة المخابرات ـ تسقط دولة العسكريين ـ تسقط صحافة هيكل الكاذبة ـ لا حياة مع الإرهاب ولا علم بدون حرية ـ يا جمال الشعب هو هوة، اضرب الخونة بقوة ـ يا سادات يا سادات فين قانون الحريات ـ ياشعراوى يا جبان راحوا فين عمال حلوان».

وتثير هذه المظاهرات أكثر من سؤال سياسى.. أكانت تلقائية أم غير تلقائية؟ من حركها؟ ولحساب من؟ أين مكان التنظيم السياسى فيما حدث؟.. إن الأخ على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى يمكنه أن يرد على هذا السؤال.

هل تلقى المظاهرات أضواء على تيارات الجبهة الداخلية؟ وحدة أم تمزق؟ سخط شعبى؟ والى أين يتجه؟ أهى

بداية لحركة شعبية؟ ما لونها؟.

لقد مضت على هزيمة يونيو ثمانية شهور، فهل ينبغى أن نعاود مناقشتنا ـ كمجلس وزراء ـ فى أسباب الهزيمة والتزامات النظام فى تصحيح ما حدث؟ أن نتحدث مرة أخرى عن أسلوب الحكم وعن نظام الحكم».

لقد قلنا من قبل أن نظامنا اشتراكى ديموقراطى يقوم على سيادة الشعب وقيادة جماعية منتخبة وسيادة القانون.. وقلنا أن الانحرافات التى شابته عندما ناقشنا أسباب النكسة، هى انعدام القيادة الجماعية والافتئات على سيادة القانون والهوة السحيقة بين الشعار والسلوك، وضعف النقاء فى بعض القادة إن الشعب بعد ثمانية أشهر من الهزيمة لا يزال يطرح هذه الأسئلة.. هذه المرة بصوت أعلى.

هل هناك حكومة؟ مجلس أمة؟ تنظيم سياسى؟ واسمحوا لى أن أضيف إلى هذه الأسئلة سؤال من عندى كعضو فى مجلس الوزراء.. و هل هناك وحدة فكر بيننا نحن أعضاء المجلس.

إذا لم يكن هناك شىء من ذلك فلابد ـ فى نظرى ـ من حلول جذرية ولا تكفى الحلول المؤقتة أو التوفيقية لابد من تغيير جذرى.

لابد من حكومة جديدة تتمثل فيها القيادة الجماعية المسئولة، لابد من صيغة جديدة للعمل الوطنى وانتخابات جديدة لإعادة بناء التنظيم الشعبى.

ثم هناك سؤال تطرحه الجماهير، هل نحن ـ حقا ـ فى حالة الحرب؟ هل ننوى الحرب؟ أم أننا نخدع الناس؟ هل الوقت فى صالحنا؟ ونحن نستخدمه على النحو الجارى؟

وهنا اسمحوا لى السياسة الإعلامية والثقافية التى تسير عليها الوزارة.. هل تخدم التعبئة للحرب، أم تمهد للحل السلمى وتخدمه؟ أم أنها منهجا وسطا؟ إن الناس يقولون أن أفلام الجنس قد زادت لماذا ولحساب أى هدف؟ والمسرحيات التى تملأ البلد.. هل تخدم أهداف الدولة؟ لقد دخلت مصادفة مسرحية تحية كاريوكا «البغل فى الأبريق»، كلها إدانة لكل مستويات المسئولين عدا الرئيس.. كل المسئولين لصوص ومرتشون وانتهازيون ماعدا واحد!!!

د. ثروت عكاشة: (مقاطعا فى غضب):

أنا لم أوافق على هذه المسرحية!

(وكان قد سبق له أن أشاد بها فى إحدى الصحف).

السيد شعراوى جمعة:

أوافق عصام على ما قاله عن المسرحية، نحن نبحث وقفها.

الرئيس جمال عبد الناصر:

نعود إلى قضية الطيران، لقد اطلعت على أقوال الشهود والغريب أن قائد القوات الجوية الجديد مدكور أبو العز شهد لصالحه.

ماذا يريد الطلبة؟ ما رأيك يا أخ عصام فى إعادة محاكمة صدقى محمود؟

السيد عصام الدين حسونة:

ليس هناك طريق لمحاكمه أخرى إلا بأسلوب ماو!

الرئيس جمال عبد الناصر:

ماو!!

السيد عصام الدين حسونة:

أسلوب الثورة فى الصين.. هناك ينفذون الحكم الذى تريده القيادة السياسية فى المتهم.. ثم يسألون الجماهير فى ميدان عام هل يوافقون؟ أما الأسباب فتكتب بعد أن يعلق المدان فى المشنقة.

إننى اسأل الزملاء كيف نعلق صدقى محمود على المشنقة فى ميدان عام؟ وأقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة.

الرئيس جمال عبد الناصر:

أظن يكفينا هذا الليلة.

وفى نهاية الجلسة استطلع الرئيس المنشور الصادر عن بعض طلبة كلية الهندسة جامعة القاهرة والذى يتضمن طلباتهم وكان من بين هؤلاء الطلبة خالد جمال عبد الناصر ابن الرئيس وعقب بقوله «يبدو أن حكم صدقى محمود ليس له أولوية لدى الطلبة.. إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى وإطلاق الحريات وإعادة التحقيق مع المسئولين عن النكسة».

انتهى الاجتماع سعت ٢٣٠٠ يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨.

وكانت هذه القضية بداية لمرحلة جديدة من **العمل الداخلى** تم التعبير عنها فى **بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨**، ولقد كان الهدف الحقيقى من هذا البيان هو بدء مرحلة من العمل الوطنى تتحمل فيها الأجيال الشابة من الشعب مسئولياتها فى تولى القيادة على أن تتحرر القيادة الثورية من مسئولياتها من العمل التنفيذى تدريجيا، وأن تتفرغ لقيادة التنظيم السياسى، وإعادة بناء القوات المسلحة كمهمة مصيرية لخوض معركة التحرير، وبالفعل فقد أشار عبد الناصر علينا وحتى قبل إجراء الاستفتاء على البيان أن نقوم بتجهيز الدور الحادى عشر من مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى المطل على كورنيش النيل ليكون مقر عمله الرئيسى وإقامته إذا اقتضت الأحوال، لكن متطلبات المعركة فى شقيها السياسى والعسكرى وتشابكها مع كل القطاعات المهمة فى الدولة لم تترك له فرصة تنفيذ هذه الرغبة وواصل قيادته المباشرة للسلطة التنفيذية ممثلة فى مجلس الوزراء واضعا فى اعتباره أن كل هذه الأمور يمكن معالجتها بعد إزالة آثار العدوان مباشرة.

وجاء حديثه فى ٢٥ إبريل ١٩٦٨ مع النخبة المثقفة فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة تعبيرا عن ما يدور بخلده من أفكار ورؤيته لأبعاد الأزمة التى تواجه الأمة العربية، وكيفية التعامل معها، وجاء نص حديثه على النحو التالى:

«... لما حا ندخل معركة حا تكون هذه المعركة فاصلة.. لما بأتكلم مع المثقفين هما حايقدروا يعرفوا صعوبة العملية وحايحسبوا حساب علمى، ويقدروا يعرفوا أنها معركة طويلة ومريرة، وفيه بلاد قبلنا مارضيتش بالهزيمة وصممت على النصر وقدرت تحقق تصميمها.

لما بأتكلم للمثقفين لازم يعرفوا إن هذه المعركة فيها تضحيات كبيرة ولها تكاليف كثيرة نتيجة استفتاء ٣٠ مارس ستعطينا مقياسا للتصميم الشعبى. هل نبقى فى العمل السياسى وحده.. والعمل السياسى نتيجته محدودة.. العمل السياسى وجزء من أرضنا محتل، لا يمكن أن يعطينا النتائج اللى كل واحد فينا بيفكر فيها، لأن إسرائيل وهى تحتل هذه الأراضى العربية لابد لها من أن تفرض شروطها.. وشروطها هى شروط المنتصر.

الاستفتاء حايبين هل إحنا تعبنا، مستعدين إن إحنا نتنازل لإسرائيل

ومن هم وراء إسرائيل؟! الاستفتاء بيبين هل الحل السياسى اللى نتيجته محدودة هو السبيل الوحيد، ونفضل فى العمل السياسى وحده؟ أو هل نعمل من أجل المعركة؟ هل نخوض المعركة الشاملة؟ إذا لم يكن أمامنا سبيل غير هذا السبيل مهما كانت الصعاب ومهما كانت التضحيات.

موضوع إزالة آثار العدوان موضوع له ظلال كثيرة.. الموضوع مش هو مسألة جلاء إسرائيل عن سيناء وحدها، يمكن لو كانت دى هى المسألة الحصول عليها بكرة بتنازلات. أنا بأقول للمثقفين بيفكروا ومابينفعلوش، أنا بأقول لو العملية سيناء بس عايز برضه تفهموا كلامى.. لو العملية سيناء بس.. سهل العملية مصيرنا مصير العرب علشان لو كنا عايزين نسترد سينا ممكن بتنازلات.. بنقبل شروط أمريكا وشروط إسرائيل ونتخلى عن الالتزام العربى ونترك لإسرائيل اليد الطولى فى القدس والضفة الغربية وأى بلد عربى ويحققوا حلمهم اللى إتكلموا عليه من النيل للفرات، ونتخلى عن التزامنا العربى.. بندّى هذه التنازلات ونقول لهم يعدوا فى قنال السويس ويرفعوا علم إسرائيل فى قنال السويس وبيمشوا ويتركوا سيناء. الموضوع موش هو الجلاء عن سينا وحدها، الموضوع أكبر من كدة بكتير، الموضوع نكون أو لا نكون؟

موضوع إزالة آثار العدوان أكبر من الجلاء عن سيناء.. هل سنبقى الدولة المستقلة التى حافظت على استقلالها وعلى سيادتها ولم تدخل ضمن مناطق النفوذ؟ ولا حانتخلّى عن هذا .. إحنا مجروحين، جزء من أرضنا محتل ولكن رغم هذا ورغم الجرح هل نتنازل عن كل التزاماتنا العربية وكل المثل وكل الحقوق ونقبل إن إحنا نقعد مع إسرائيل لنتفاوض فى الوصول إلى حل؟ إسرائيل بتقول كدة، وأمريكا بتقول كدة.

إسرائيل بتقول إن قرار مجلس الأمن إللى أعلن يوم ٢٢ نوفمبر الماضى ده عبارة عن أجندة

.. عبارة عن جدول أعمال يتفاوض عليها العرب وإسرائيل. هل بنقبل؟ إحنا قلنا حانجرّب العمل السياسى وحانبنى القوة العسكرية، لكن ماقلناش إن إحنا حانسلّم.

إيه المقصود بإزالة آثار العدوان؟.. لما بنتكلم عن إزالة آثار العدوان لازم نفهم أطراف وأبعاد إزالة آثار العدوان، المسألة كبيرة جدا، ومسألة أيضا خطيرة لأن أمريكا أيدت إسرائيل وساعدتها فى الأمم المتحدة وإدّتها المعونات المالية بمقدار كبير، وخطورة الموضوع بمقدار ما يحتاجه من تكاليف وتضحيات. يمكن إحنا حصلنا على انتصارات كثيرة فى الماضى، وأول مرة فى ستة عشر سنة بنقابل موضوع بالغ الخطورة وبالغ التعقيد، كان فيه ٨٠ ألف عسكرى إنجليزى كان فيه احتلال.. كان فيه عدوان ثلاثى.. كان فيه معركة السد العالى ومعركة تأميم قناة السويس.. كان فيه معارك كتيرة وكسبناها وشربنا الكاس الحلو كثير فى كل انتصار من الانتصارات... النهاردة الموضوع كبير وخطير ويحتاج إلى تكاليف وتضحيات وصبر، وزاى ما شربنا الكاس الحلو مرات كتيرة يمكن مكتوب علينا نشرب كاس المر لفترة من الفترات على قدر صبرنا.

هل مستعدين نقف ونناضل من أجل المعركة، هل مستعدين إن إحنا نضحى وندفع التكاليف فى أول معركة حقيقية تقابلنا بدون انتصار سريع فى ١٦ سنة.

المسألة موش مسألة حل أزمة الشرق الأوسط.. المسألة هى نوعية الحل، شرف الحل، شرفنا، مستقبلنا ومصيرنا.

إذن عندما طرحت هذا الموضوع فى الاستفتاء ضمن مواضيع أخرى كنت أريد أن يكون واضحا لى حدود المدى الذى يريد الشعب أن يصل إليه، ومع أنى أعرف سلفا أن الشعب على استعداد للشوط حتى مداه ومهما كانت تكاليفه وأعباؤه فلقد وجدت لزاما على أن يسمع صوت الشعب.. ربما كنت أقصد أن يسمع غيرى صوت الشعب قبل أن أسمعه أنا، كنت أقصد أن تسمعه الأمة العربية إجماعيا وقويا بغير تردد وبغير تحفظات. كنت أقصد أن يسمعه العالم الخارجى الذى تعنيه أمور الشرق الأوسط لكى يعرف بطريقة قاطعة أنه لا مساومة، وأنه لا طريق للسلام غير طريق العدل. كنت أقصد أيضا أن يسمعه العدو لكى يدرك أنه لن يستطيع أن يكسر إرادة المقاومة لدى شعبنا...

تصوير ٩ و١٠ يونيو على أنها رد فعل عاطفى.. طيب بعد عشرة شهور وبعد معرفة الأسباب والأبعاد للهزيمة.. كل الناس عرفت وشافت وتناقشت.. بييجى البيان استفتاء على إرادتنا وتصميمنا.

الحديث للمثقفين سهل وصعب، سهل لأن نظرتهم نظرة كلية وتفصيلية فى نفس الوقت وللحسابات والنظرة العلمية.. وصعب لاختلاف المواقف الذاتية والطبقية.. هم قوة يجمعهم دور طليعى واحد، ولكنهم ليسوا طبقة تجمعهم مصلحة واحدة.

البعض يطلب الكمال وهذا صعب.. كونك تطلب سهل لكن التطبيق والتحليل هو اللى صعب.. حركة الحياة كلها هى الصراع بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون.. الطريق طويل بين تصور التطور وبين تحقيق هذا التطور والعقبات رواسب قرون وإمكانياتنا لها حدود.

الشباب ودوره وعدم الوصاية وحقه فى مناقشة مشاكله وحقه فى التجربة والممارسة عدم رضاء الشباب شرعى وإلا سيتحول إلى السلبية.

ليس هناك ضمان للحرية إلا استعداد الشعب للتمسك بها وحمايتها.

أنا ماعنديش ضمان.. مين حيدينى أنا ضمان عشان أدّى أنا الضمان.. ليس عندى ضمان.. إنتم الضمان.. قوى الشعب هى الضمان.. يقظة الشعب هى الضمان.. حركة الجماهير هى الضمان.. تمسك الجماهير بالاشتراكية هو الضمان.. إصرار الجماهير على بناء سلطة قوى الشعب العاملة هو الضمان..

نقل السلطة كلها إلى قوى الشعب، وبناء التنظيم السياسى بالديموقراطية، التصويت والمشاركة فى الانتخابات وعدم المجاملة والإصرار على انتخاب المناضلين الملتزمين لبلدهم والملتزمين لشعبهم.».

٤ - إدارة الأزمة سياسياً

كان جمال عبد الناصر يؤمن إيمانا عميقا بضرورة ترجمة قومية المعركة إلى سلوكيات عملية. ففى الثانى والعشرين من يوليو١٩٦٧ وصل إلى القاهرة الرئيس هوارى بومدين والملك حسين عقب مقابلة الأخير للرئيس الأمريكى ليندون جونسون فى واشنطن بناء

على اتفاق مسبق مع جمال عبد الناصر الذى سبق أن أبلغه ـ الملك حسين ـ أن مصر سوف تقسم رغيف الخبز إلى نصفين، نصف لكم ونصف لنا، ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معا لأننا دخلناها معا وخسرناها معا ويجب أن نكسبها معا بإذن الله.

وقد أشار كل من هوارى بومدين والملك حسين إلى غياب الموقف العربى الموحد وأن هناك رائحة مزايدات فالجو العربى العام، واتفقوا فيما بينهم على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى.

وفى الثالث والعشرين من يوليو١٩٦٧ وصل إلى القاهرة الرئيس السورى نور الدين الأتاسى والرئيس العراقى عبد الرحمن عارف والرئيس السودانى إسماعيل الأزهرى.

وكانت خلاصة المباحثات معهم تتركز على بحث كيفية مواجهة الموقف والذى عبر عنه عبد الناصر بأن مصر تحتاج إلى سنوات ثلاثة على الأقل لإعادة بناء قواتها المسلحة ولتبدأ معارك تحرير الأرض العربية، وألمح إلى أن نهاية عام ١٩٧٠ أو بداية عام ١٩٧١ قد يكون التوقيت المناسب لهذه المعركة، كما ذكر صراحة أن مصر لن تستطيع تحديد موقفها بشكل جدى ما لم تحصل على متطلبات المعركة العسكرية من الاتحاد السوفيتى المصدر الوحيد لسلاحنا.

وكانت خلاصة اللقاءات بين جمال عبد الناصر والرؤساء والملك حسين المجتمعين بالقاهرة هى اقتراح بأن يقوم الرئيس هوارى بومدين والرئيس عبد الرحمن عارف بزيارة للاتحاد السوفيتى للاتفاق مع القادة هناك على خطة تسليح القوات المسلحة العربية وعلى رأسها مصر.

عقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى شهر أغسطس ١٩٦٧ وأستقبل القائد المهزوم استقبالا لم تشهده عاصمة عربية ولا أجنبية من قبل ولا من بعد فيما أعتقد، ويكفى مراجعة المجلات الأمريكية والأوروبية الصادرة فى ذلك الوقت وصور الغلاف التى عبرت عن هذه الظاهرة النادرة، وحقيقة كانت مفاجأة للصديق قبل العدو عندما حملت الجماهير السودانية جمال عبد الناصر بسيارته على الطريق من المطار حتى قصر الضيافة، وعبّرت هذه الجماهير عن مشاعر وأحاسيس ونبض الأمة العربية كلها فى رفضها للهزيمة، وفى نفس الوقت كانت بمثابة تكليف من جديد للقائد بالاستمرار فى تحمل مسئولياته ليس على الصعيد الوطنى فحسب بل على الصعيد القومى أيضا وذلك على مدى شهرين، كما عبرت هذه الجماهير الواعية بحس صادق عن اقتناعها بأن الهزيمة لم تكن سوى تآمر

دبرته وخططت له ونفذته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لضرب أمانى وأحلام الأمة العربية فى حريتها ووحدتها. ولقد تكلم عبد الناصر فى هذا المؤتمر شارحا الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية، وركز على أن الاستعداد العسكرى سيحتاج إلى وقت ليس بالقصير وقد يمتد إلى عدة سنوات، وأنه يفضل إذا وافق الرؤساء والملوك المجتمعين - أن يكون مخططنا خلال هذه المرحلة هو العمل السياسى من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس نظرا لأطماع إسرائيل فيهما، وقال إن كل يوم يمر على احتلال القدس و الضفة الغربية هو خطوة على طريق ربطها بإسرائيل.

وذكر جمال عبد الناصر بان مصر لن تهدأ حتى تحرر سيناء ضمن خطة تحرير الأرض العربية كلها، وقال أن الجولان قبل سيناء والضفة الغربية قبل سيناء وغزة قبل سيناء، فالضفة الغربية تختلف عن سيناء اختلافا كليا لأن اليهود مهما بقوا فى سيناء سنة أو سنتين أو حتى ثلاثة سنوات فإنهم يعرفون تماما أنهم لن يستطيعوا البقاء فيها للأبد لأنهم يريدون بالدرجة الأولى إخراج مصر من صراع المصير العربى وبالتالى فهم لا يريدون اشتباكا دائما مع مصر، وإنما هدفهم باستمرار هو الصلح المنفرد معها، ومن ناحية أخرى فإن سيناء ليس فيها إلا عدد قليل من الناس ومعظمهم بدو ولديهم فرصة الحركة دون البقاء فى مكان ثابت كرهائن للاحتلال.. ومعنى هذا أننا مستعدين و نستطيع أن نصبر على سيناء لحد ما نستعد، أما الضفة الغربية فوضعها مختلف، فسيناء بالنسبة لنا مصيبة أما الضفة الغربية فهى مأساة، ولذلك أنا قلت للملك حسين أن يذهب لجونسون ويستجديه إن لزم الأمر إذا كان ذلك يؤدى إلى خروج إسرائيل منها مهما كان الثمن الذى ندفعه فى ذلك، وأنا أرى أن الملك حسين يواجه مشاكل صعبة فقد فيها نصف مملكته وهذا يحتم علينا جميعا أن نقف معه، وجونسون هو الوحيد الذى يستطيع أن يأمر إسرائيل برفع إيديها عنها.

ومن خلال مؤتمر القمة بالخرطوم تعززت العلاقات العربية العربية كما وثق عبد الناصر علاقاته الثنائية مع القادة العرب كلهم وبصفة خاصة مع الملك فيصل، وعادت العلاقات بينهما إلى ما كانت عليه قبل حرب اليمن التى كان البعض يتوهم ويراهن بأنها ستلقى بظلالها على العلاقات المصرية السعودية وبالتالى على نتائج مؤتمر القمة، ولكن زال هذا الوهم بإعلان فيصل المساهمة بمبلغ خمسين مليون جنيها إسترلينيا ومساهمة الكويت بمبلغ خمسة وخمسين مليون جنيها إسترلينيا ومساهمة ليبيا بمبلغ ثلاثين مليون جنيها إسترلينيا، كما تبنى الملك فيصل اقتراحا بان تكون كلمة الرئيس عبد الناصر هى ورقة عمل خاصة للمؤتمر وأن تكون أساسا لقراراته.

فى نفس الوقت فإن جمال عبد الناصر قد تصدى فى هذا المؤتمر أيضا لعدة اقتراحات عصبية جاءت لأغراض المزايدة منها قطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن من جميع الدول العربية وسحب الأرصدة العربية من منطقة الإسترلينى والدولار والاستمرار فى وقف ضخ البترول العربى، وقد قام بعرض تحليل علمى وموضوعى لأسباب تصديه لهذه الاقتراحات رافضا الانسياق وراء عواطف ومشاعر غاضبة مؤكدا أن العمل السياسى يحتم علينا استمرار فتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبانتهاء مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فتحت صفحة جديدة من العمل السياسى العربى الموحد للإعداد العسكرى من أجل المعركة، معركة تحرير الأرض العربية المحتلة فى إطار محاولة للبحث عن السلام العادل المزعوم..!(٣).

لقد بذلت محاولات عديدة لإنهاء العدوان الإسرائيلى، وانتهت كل هذه المحاولات بالفشل بسبب رفض إسرائيل الانسحاب الكامل من الأراضى العربية المحتلة كلها يدعمها الموقف الأمريكى. كما سبق أن جرت خلال شهر يونيو١٩٦٧ اتصالات ومشاورات بين واشنطن وموسكو واتفقت العاصمتان على معادلة من أجل تسوية الموقف فى المنطقة، وكان طرفا المعادلة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى مقابل إعلان الدول العربية إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل. وتم فى شهر يونيو أيضا اتصالات بين عدد كبير من دول عدم الانحياز لتحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأرض العربية المحتلة وأنابت هذه الدول الرئيس اليوغوسلافى جوزيف بروز تيتو للقيام بالدور الرئيسى فى هذا الشأن. ونفس الشىء حدث خلال شهر يوليو١٩٦٧ حيث بحثت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إصدار قرار ينص على انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو١٩٦٧ فى مقابل إنهاء حالة الحرب إلا أن الفشل كان مصير جميع هذه المبادرات لتراجع واشنطن عن تعهداتها التى تمت من خلال هذه الاتصالات لمجرد رفض إسرائيل فكرة الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

---

(٣) **أى سلام عادل؟!، ونحن العرب تحت المطرقة الأمريكية والسندان الصهيونى، فمنذ سنة ١٩٤٩ والعرب لم يكونوا البادئين أبدا بأى عدوان**، وبالنسبة لثورة يوليو١٩٥٢ بالذات فإننا نتحدى أن يثبت كائن من كان أن جمال عبد الناصر كان البادئ بالعدوان فى أى معركة خاضها ضد العدو الصهيونى بل كان باستمرار فى الموقف الدفاعى، وعندما ترفض إسرائيل قرارا دوليا تسارع الولايات المتحدة الأمريكية بتبنى هذا الرفض إما بإفشال المساعى المبذولة سياسيا أو باستخدام حق الفيتو عند التصويت فى المحافل الدولية.

ومن خلال اتصالات رسمية، وغير رسمية تمت فى هذه الفترة بين القاهرة وواشنطن - يمكننى أن أقول بصراحة أن واشنطن كانت تتفادى أن تبحث معنا أو مع أى طرف عربى آخر القضية الفلسطينية وأن تقصر المشاورات على نتائج حرب ٥ يونيو فقط، وكان واضحا تماما من خلال الاتصالات أن واشنطن وبالتالى تل أبيب تريد أن تتفادى بحث قرار التقسيم لسنة١٩٤٧، وبالتالى المطالبة بانسحاب إسرائيل إلى الحدود التى ينص عليها هذا القرار وهى وراء حدود ما قبل ٥ يونيو١٩٦٧ وباقى الجملة معروفة طبعا وهو أن ينحصر مطلب العرب فى الانسحاب إلى خط ما قبل ٥ يونيو١٩٦٧ فقط[٤].

وكانت واشنطن تسعى من ذلك الحين إلى العمل على إصدار قرار يتضمن حلا شاملا، وقد أكد الملك حسين بأن قبول العرب بالمشروع الذى قدمته واشنطن فى ٧ نوفمبر١٩٦٧ يؤدى إلى الانسحاب الكامل لإسرائيل ما دمنا نوافق على أن الانسحاب يتم فى مقابل إنهاء حالة الحرب تحقيقا للسلام فى المنطقة، وأن المشروع لا يحول دون عودة القوات الأردنية للضفة الغربية أو القوات المصرية إلى غزة. وأضاف الملك حسين أن أمريكا تعلم بالصعوبات التى تواجهنا لتوقيع اتفاق مع إسرائيل؛ ولذا فإنهم يريدون أن يتم الاتفاق عن طريق الأمم المتحدة، وقد رد على هذا وزير خارجية مصر محمود رياض بأن توقيع وثيقة لا يقلقنا فقد سبق أن وقعت مصر مع إسرائيل اتفاقية الهدنة، ولكن الشىء الوحيد الذى يقلقنا هو عدم احترام إسرائيل لتوقيعها كما أوضح للملك حسين بأن المشروع لا يتضمن نصا صريحا بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة، ويحتاج لتعديلات أساسية قبل الموافقة عليه من جانبنا.

(كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع وغيره مما أثير حوله محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وكذلك أرشيف وزارة الخارجية والمخابرات العامة).

ومن خلال اتصالاتنا أيضا على الجانب الآخر كان الاتحاد السوفيتى يطرح على القاهرة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس وخليج العقبة، ولكن الرئيس عبد الناصر أصر على ربط هذا الأمر بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

---

(٤) بن جوريون ورابين وموشى ديان يقولون:

«إن حدود إسرائيل تصنعها جنازير الدبابات الإسرائيلية وأحذية الجنود الإسرائيليين».

أما شمعون بيريز فيقول: «إن حدود إسرائيل من المحيط إلى الخليج، وليس من النيل إلى الفرات.»

هذا كله بخلاف المناقشات والمشاورات التى دارت خلال شهر نوفمبر ١٩٦٧ فى مجلس الأمن والتى ترتب عليها صدور القرار ٢٤٢ الذى يمكن القول معه بأنه لو نفذ لأمكن تحقيق السلام فى المنطقة، ذلك أن استرداد الضفة الغربية وعودة قطاع غزة كان سيتيح للدول العربية اتخاذ خطوة عربية بحتة بإعلان دولة فلسطين على الأراضى التى يتم استردادها وهذا لا يسقط أيضا حق الشعب الفلسطينى فى المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم.

أما مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإعلان موافقتها على القرار ففيه تعسف لسبب بسيط هو أن المنظمة لم تكن طرفا فى القرار رقم ٢٤٢، كما أن واشنطن هى التى أصرت على استبعاد بحث القضية الفلسطينية أثناء المشاورات التى سبقت صدور القرار٢٤٢.

وحول هذا الحق الفلسطينى فإنه يجب ألا نخلط بين الشرعية الدولية وبين الأمر الواقع الذى تفرضه إسرائيل فإذا نظرنا إلى القضية الفلسطينية من الناحية القانونية فإن الشعب الفلسطينى من حقه الإستقلال الكامل بأرضه كبقية شعوب العالم التى حصلت على استقلالها بناء على قرارات عصبة الأمم و الأمم المتحدة.

فعندما إنتدبت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة بريطانيا للإشراف على فلسطين كان الهدف من الانتداب إعداد الشعب الفلسطينى للاستقلال الكامل وهو ما اعترفت به بريطانيا سنة ١٩٣٩ بعد جولة المفاوضات التى تمت فى فبرايرسنة ١٩٣٩ مع دخول الدول العربية المستقلة فى ذلك الوقت وهى مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن ومثل الوفد الفلسطينى أمين الحسينى وموسى العلمى وعونى عبد الهادى، وكان الوفد الفلسطينى هو الطرف الأساسى فى المفاوضات مع الحكومة البريطانية الذى أكد رئيس وزرائها فى ذلك الوقت «نيفيل تشمبرلين» أمام المؤتمر أن حكومته ترغب فى إنهاء الانتداب وتأسيس دولة مستقلة فى فلسطين. وفى ١٧ مايو ١٩٣٩ صدر بيان رسمى بريطانى كان أساسه رفض تقسيم فلسطين، وبالتالى رفض قيام دولة يهودية فوق جزء من الأراضى الفلسطينية.

كما أكدت الحكومة البريطانية بأن تفسيرها للوطن اليهودى هو قيام تجمع يهودى يحتفظ بلغته وثقافته داخل فلسطين، كما أكدت بريطانيا بأنها ستبذل كل ما فى وسعها لإيجاد الظروف التى تمكن الدولة الفلسطينية من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات، إلا أن بريطانيا قد تخلت عن تعهداتها بعد الحرب العالمية الثانية وقبلت بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة هارى ترومان

أن تصدر قرارا بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ وقضى القرار بإقامة دولة فلسطينية وأخرى يهودية تنتزع أراضيها من الشعب الفلسطيني. وهكذا صدر القرار استجابة لمطلب اليهود بحق تقرير مصيرهم ليكون لهم دولة مستقلة فوق جزء من الأراضى الفلسطينية أى أن حق تقرير المصير كان مطلبا يهوديا ولم يكن فى أى وقت مطلبا فلسطينيا إذن فنحن أمام قرارين:

القرار الأول من الدولة المنتدبة وتقر فيه بقيام دولة فلسطينية مستقلة فوق كل أراضيها

والقرار الثانى يجب القرار الأول صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ويقر فيه أيضا بقيام دولة فلسطينية مستقلة فوق جزء من أراضيها.

وما زال هذا القرار قائما وواجب التطبيق من الناحية القانونية، وإذا كنا لم ننجح فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فإنه من واجبنا التمسك بالشرعية الدولية والمطالبة بتنفيذ قرار التقسيم.

وعند الحديث عن الشرعية الدولية فذلك يفرض تسجيل حقنا المشروع، ولكن للأسف فإن هذه الشرعية الدولية لا تعطينا أرضا أمام الأمر الواقع الذى فرضته إسرائيل نتيجة تفوقها العسكرى، ولن نستطيع تنفيذ القرار ٢٤٢ أو قرارات مؤتمر فاس أو أى خطة أو قرار آخر يحقق السلام العادل إلا إذا حققنا التوازن العسكرى العربى مع إسرائيل لإرغامها على الانسحاب من أرضنا العربية المحتلة كلها.

الاستعداد للمعركة

ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة

■ كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل عدوان ٥ يونيو١٩٦٧ تحمى الكيان الصهيونى، ولكنها من يونيو ١٩٦٧ ، أصبحت تساعد العدوان وتدعم التوسع الإسرائيلى بل وتحميه أيضا.

والذى حدث بعد يونيو ١٩٦٧ ـ وباختصار شديد ـ أن السياسة الأمريكية أدت ـ دون أن تقصد ـ إلى المزيد من النفوذ السوفيتى فى المنطقة؛ لأنه إزاء المساعدات الغير محدودة عسكريا لإسرائيل أصبحت الدول العربية فى حاجة إلى التسليح لإعادة بناء قواتها المسلحة حتى تتمكن من استرداد أراضيها المغتصبة، ومع تزايد المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لإسرائيل لتحول دون وصول القوات العربية المسلحة إلى قدراتها العسكرية التى تمكنها من تحرير الأرض، مما كان يدفع العرب باستمرار لطلب المزيد من المساعدات السوفيتية، بل تطورت الأوضاع عندما هددت الطائرات الأمريكية التى قدمتها واشنطن لتل أبيب الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية فى عمق مصر، إلى طلب اشتراك وحدات عسكرية من قوات الدفاع الجوى السوفيتى المجهزة بصواريخ سام ٣ بالإضافة إلى اشتراك طيارين سوفيت لحماية العمق المصرى، ولم يتردد الاتحاد السوفيتى فى تلبية طلب مصر، ولسوف أتناول هذا الأمر الهام من العلاقات المصرية السوفيتية بالتفصيل لاحقا.

لكن الشىء المحير حقيقة، هو أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية كان متناقضا، فهى من ناحية تنفق مئات الألوف من الملايين من الدولارات لوقف ما يسمى بالتغلغل السوفيتى فى العالم، أما فى الشرق الأوسط فقد كانت السياسة الأمريكية تدفع بدول هذه المنطقة الحساسة والخطيرة إلى طلب المزيد من الوجود السوفيتى، ولا يفسر هذه السياسة إلا شىء واحد هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها هدف أهم يطغى على

كل الأهداف ألا وهو حماية وتدعيم الوجود الصهيوني فى المنطقة، دون أى اعتبار لمال تنفقه فى مساندة إسرائيل طالما أن ذلك يحقق مخططاتها، ويؤسفنى أن أكون صريحا فى أن أقول أن بعض الأنظمة العربية وتحديدا حكامها لا يرون ويتعامون عن هذه السياسة الأمريكية ويتبعونها وكأنهم مسلوبو الإرادة أو منومون مغناطيسيا بأيدى أمريكية!!.

وقد تجسد المخطط الأمريكى فى النقاط الرئيسية التالية:

- تواطؤ واشنطن مع تل ابيب فى عدوانها على الدول العربية.

- عرقلة إصدار أى قرار من المنظمات الدولية - المجتمع الدولى - يدين العدوان الإسرائيلى، وحتى بعد صدور القرار ٢٤٢ بعد مماطلات مقصودة سبق أن شرحناها - فقد عمدت إلى عرقلة تنفيذه.

- دعم العدوان الإسرائيلى على أرض فلسطين العربية وعلى الأمة العربية سواء فى لبنان أو بغداد أو تونس فيما بعد باعتبار أن العرب مهزومون.

- دعم إسرائيل فى قرارها باتخاذ الإجراءات التمهيدية لضم الضفة الغربية والجولان وغيرها.

كل هذه العناصر لها معنى واحد فقط هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شريكا أصيلا لإسرائيل فى كل ما تقوم به.

لكننا كنا مصرين على المقاومة وعدم الاستسلام بسبب معركة خسرناها وصممنا على مواصلة القتال حتى نحرر أرضنا العربية كلها.

وبعد صدور القرار ٢٤٢ قال الرئيس جمال عبد الناصر: **«إننا نعرف منذ البداية أننا نحن الذين سنحرر أرضنا بقوة السلاح، وهى اللغة الوحيدة التى تفهمها إسرائيل، وأن الأمريكان وإسرائيل يعرفون جيدا أننا لم نهزم فى الحرب طالما لم نتفاوض مع إسرائيل ولم نوقع معها صلحا ولم نقبل تصفية القضية الفلسطينية[٥]».**

---

(٥) فى خطاب للرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٧ يقول: «همّ عايزينا نستسلم لكننا لن نكفر بالله ولا بأهدافنا، ولن نكفر بأمتنا، وإننى أعلن برغم النكسة، وبرغم احتلال سيناء، لن نتخلى عن حقوق شعب فلسطين، فهذا هو أساس القضية».

وبعد صدور القرار ٢٤٢ حاولت الأمم المتحدة تنفيذه، لكن إسرائيل كانت تضع العراقيل باعتبار أن القرار هو مجرد جدول أعمال يجب التفاوض بشأنه، وأيدتها واشنطن فى وجهة نظرها هذه متجاهلة أنها أيدت من قبل أن القرار للتنفيذ وليس للتفاوض، وبعد أن اطمأنت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الدول العربية ستنفذ القرار قامت بتأييد مناورات إسرائيل للتحلل من الالتزام الرئيسى بالانسحاب من الأراضى العربية المحتلة، وكان رفض القاهرة للمفاوضات المباشرة والوقوع فى هذه الخيّة يرجع إلى أن التفاوض بين الطرفين سيتم فى ظل احتلال عسكرى إسرائيلى للأراضى العربية تم بعد خسارة معركة عسكرية، وأن هذه المفاوضات لن تنجح لأننا نرفض التفاوض من منطلق نادت به إسرائيل هو أن هزيمة العرب هزيمة نهائية.

المهم أن إسرائيل ظلت ترفض - وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية - تنفيذ القرار ٢٤٢، وبدأت واشنطن من جديد تلعب من خلف الستار بالاتصال بالملك حسين فى عمان وإبلاغه بأنهم يرون عدم التمسك بعبارة «أن الأطراف مستعدة لتنفيذ القرار» من صيغة اقتراح قدم للأمم المتحدة بخصوص تنفيذ القرار ٢٤٢ وطلب واشنطن رفع هذه العبارة من التوصية يعنى شيئا واحدا هو رفض إسرائيل تنفيذ القرار ٢٤٢، وأن واشنطن تؤيدها وتدعمها فى هذا الرفض.

وهنا لا يمكن أن نغفل بأى حال تطور العلاقات المصرية - السوفيتية فى هذه المرحلة الحساسة، ولا أجد أقوى ولا أدل على أهميتها سوى الاستشهاد بجزء من محضر لقاء تم فى الاتحاد السوفيتى بين الرئيس جمال عبد الناصر والقادة السوفيت خلال شهر يوليو ١٩٦٨ جاء فيه ما نصه:

الرئيس عبد الناصر: «إنكم معنا فى الهزيمة، سواء كنتم تريدون أو لا تريدون، سواء كان لكم دخل فيها أم لم يكن لكم دخل، لقد كنا نحن الطرف الأقرب إليكم فى المعركة وكنا نحمل سلاحكم سواء أحسنا استخدامه أو أسأنا، ومهما قلتم أو قال غيركم فإن هزيمتنا فى جزء منها هزيمة لكم، ومهما كان أو يكون فإن هذه الهزيمة هزيمة لسلاحكم.

إن العلاقات بيننا وبينكم لم تكن طريقا من جانب واحد، ونحن لم نكن عالة عليكم، وإذا كان ذلك ظن أحد عندكم فنحن على استعداد لقفل الموضوع كله ونظل أصدقاء ونعود إلى بلادنا عارفين أن المستقبل للولايات المتحدة الأمريكية وللذين يتعاونون معها.

هذا أسهل الحلول وأما أصعبها فهو أن نواصل ما نفعله الآن لمقاومة الاستعمار والسيطرة الأجنبية. إننا لم نختار الطريق السهل أو أسهل الحلول وإنما أخذنا الصعب منها وكان ذلك ما أملته علينا مبادئنا ولكنى أريد أن أقول لكم أن الاتحاد السوفيتى حقق لنفسه فوائد ضخمة من مواقفنا، إن خلافنا الأول مع أمريكا كان بسبب الأحلاف العسكرية، ونحن رفضناها حرصا على استقلال بلادنا، ولو كنا قبلناها لأدى ذلك إلى تطويقكم ومحاصرتكم من حلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد وحلف الأطلنطى، إن سياستنا المستقلة فتحت لكم أبواب البحر الأبيض والبحر الأحمر إلى المحيط الهندى، وكنتم من قبل ذلك محبوسين فى البحر الأسود.

أنتم أيضا بسياستنا المستقلة استطعتم الوصول إلى إفريقيا. إن فوائد ذلك كله لم تكن إستراتيجية فقط ولكن كانت سياسية ومعنوية وتجارية كذلك.

وأنا لا أقصد أى إساءة إذا قلت بأمانة أن الاتحاد السوفيتى تمكن من بلوغ مرحلة القوة الأعظم الثانية فى العالم بسياساته فى الشرق الأوسط وليس بسياساته فى أى منطقة أخرى غيره.

وهذا كله معرض الآن للخطر إذا سمحنا للولايات المتحدة الأمريكية أو لإسرائيل بسياسة فرض الأمر الواقع بعد عدوان ١٩٦٧.

وأحب أن ألفت نظركم لنقطتين أساسيتين هما:

الأولى: إن هناك مصالح أمريكية طائلة فى الشرق الأوسط، ولكن هذه المصالح مكشوفة أمام تقدم وصعود الفكرة الاستقلالية والوحدوية للقومية العربية.

والثانية: إن علينا ونحن نبحث عن المصالح الأمريكية فى المنطقة أن نتأكد تماما أين تقع هذه المصالح على الخريطة، فالعالم العربى مع الأسف الشديد منقسم فى هذه المرحلة من تطوره الاجتماعى والسياسى ثم إن سعيه إلى نوع من الوحدة هو واحد من أهم أسباب العداء الأمريكى للحركة القومية العربية».

وقد وافق القادة السوفيت على هذه الرؤية التى أوضحها جمال

عبد الناصر، وكان القرار باستمرار الدعم السياسى والعسكرى والاقتصادى من جانب الاتحاد السوفيتى لمصر

فى ٩ أكتوبر ١٩٦٨ فوجئ المجتمع الدولى أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار أصدره الرئيس الأمريكى ليندون جونسون يقضى بتزويد إسرائيل بخمسين طائرة جديدة من أحدث طراز فانتوم، وهذا يعنى فى العرف الدبلوماسى أن واشنطن تدعم إسرائيل بلا تحفظ كما يعنى أنها تعطيها الضوء الأخضر للاستمرار فى سياستها والتعنت فى عدم تنفيذ القرار ٢٤٢، وقد تسلمت إسرائيل هذه الصفقة بالتدريج بواقع ثلاثة طائرات فى كل دفعة اعتبارا من ديسمبر ١٩٦٨.

وفى الثانى من نوفمبر ١٩٦٨ تقدم دين راسك وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت بمشروع حل منفرد مع مصر يشمل سبعة نقاط، وأساسه انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية بالكامل مقابل إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ولكن القاهرة ردت بأن القرار ٢٤٢ يقضى بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى الغربية المحتلة وليس من الأراضى المصرية فقط، كما أكدت القاهرة بأنها تعترض على إنهاء حالة الحرب من جانبها فى حين مازالت القوات العسكرية المعادية تحتل الأراضى العربية فى سوريا والأردن ولبنان.

وأكدت القاهرة بأنها على استعداد لإنهاء حالة الحرب بمجرد انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة. وقد رد دين رسك بقوله أن واشنطن تستطيع أن تتقدم بمشروع مماثل لعمان كما أبدى استعدادهم لتقديم مشروع مماثل لدمشق، إذا أعلنت موافقتها على القرار ٢٤٢، إلا أنه لم يتقدم بأى مشروع مماثل للأردن لسبب بسيط هو تعارض تقديم مثل هذا الاقتراح مع أهداف تل أبيب التى تعتبر الضفة الغربية أراض إسرائيلية.

وفى هذه المرحلة قامت فرنسا بدور إيجابى لا يمكن إغفاله لأنه يجسد مصداقية سياسية تستوجب منا أن نسجلها. فقد بعثت باريس برسالة للرئيس جمال عبد الناصر فى السادس عشر من يناير ١٩٦٩ كانت عبارة عن صورة من مذكرة مقدمة من الحكومة الفرنسية موجهة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تقترح فيها عقد اجتماع فى نهاية شهر يناير ١٩٦٩ يضم ممثلين عن الدول الأربع فى نيويورك للبحث عن الوسائل التى يمكن بواسطتها أن تقوم حكوماتهم بالمساهمة فى

تحقيق السلام العادل والدائم فى المنطقة، وبصفة خاصة وضع شروط تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وضمان تنفيذه.

ولقد وضع هذا الاقتراح الفرنسى واشنطن أمام خيار صعب حيث أنها لن تستطيع أن تنفذ ما سوف يسفر عنه هذا اللقاء من نتائج ؛ لأنها تعلم مقدما أنها سوف تجد نفسها الدولة الوحيدة بين الدول الأربع التى تتبنى الموقف الإسرائيلى - ولذا فلم يكن أمامها من سبيل سوى المناورة للعمل على ألا تسفر هذه اللقاءات الرباعية عن أية نتائج محددة أو إيجابية.

كانت رؤية الرئيس جمال عبد الناصر للموقف بصفة عامة فى بداية عام١٩٦٩ - من واقع تقدير للموقف أملاه على - كما يلى:

- استحالة التفاوض المباشر مع إسرائيل.

- استحالة التنازل عن أى ذرة تراب من أى أرض عربية مهما كانت الظروف والأحوال، من الممكن ومن الجائز التفكير فى ترتيبات للسلام طبقا للقرار ٢٤٢، وعلى أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية التى احتلتها فى يونيو١٩٦٧، وأنه لابد أن يحدد أطراف النزاع التزامهم طبقا للقرار ٢٤٢، ويسجل فى وثيقة ثم يقر مجلس الأمن هذه الوثيقة - شكل من أشكال السلام التعاقدى - ، وإذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على ورقة واحدة يوقعها الطرفان فإنه يمكن النظر فى صياغة وثيقة تعتمد على القرار ٢٤٢ توضع فى مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، وإلى هناك يذهب مندوبو الأطراف فى مجلس الأمن أو وزراء الخارجية كل على حدة فى موعد مخصص لكى يوقع الوثيقة.

- لا يمكن تجنب القبول بعودة قوات دولية للمنطقة على أن يكون تمركزها على جانبى الحدود الدولية يوم ٤ يونيو١٩٦٧.

- لابد من إتاحة الفرصة لعمل عسكرى نشيط يساعد على عدة أهداف منها:

- تعبئة الرأى العام العربى والعالمى لسخونة الأزمة.
- زيادة الضغط على إسرائيل.
- التمهيد لصالح عمليات عسكرية كبرى، وفى هذا الشأن وضع جمال عبد الناصر التوجيه الإستراتيجى التالى للمعركة وهو ما أطلق عليه الاسم الكودى

«جرانيت ١»، وكانت عناصره تركز على ما يلى:

أولا: عبور قناة السويس بالقوة والتمسك برؤوس كبارى، والوصول إلى منطقة المضايق الإستراتيجية شرق قناة السويس وتأمينها كمرحلة أولى.

ثانيا: إلحاق خسائر بشرية كبيرة فى القوات المعادية.

ثالثا: عمليات عسكرية طويلة لا تنتهى فى أيام على أساس استنزاف التعبئة للعدو وإثارة الرأى العام المصرى والعربى والعالمى.

وجاء ريتشارد نيكسون رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاول الاتحاد السوفيتى فى بداية ولايته أن يتبنى مشروعا مؤداه أنه يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة؛ تنفيذا للاتفاق بين الدولتين الأعظم وعلى أساس الانسحاب فى مقابل السلام. وقد وافقت القاهرة على مقترحات موسكو التى لم تلبث أن أخطرتها بعد فترة بسيطة بأن واشنطن قد رجعت فى كلامها، وأصبحت أكثر التحاما مع أهداف إسرائيل، وأنها غير مستعدة للضغط على إسرائيل لتنفيذ القرار، ومما زاد الطين بلة أن تمكن هنرى كيسينجر من أن يسيطر على ريتشارد نيكسون وبدا النفوذ الصهيونى الذى كان منحسرا نسبيا فى بداية ولاية نيكسون إلى التغلغل فى كافة أجهزة الإدارة الأمريكية ومن بينها البيت الأبيض.

ولم يكن غريبا أن تتقدم واشنطن فى هذه المرحلة بمشروع جديد لحل منفرد بين القاهرة وتل أبيب، ولم ينص هذا المشروع على الانسحاب إلى حدود مصر الدولية كما سبق أن جاء فى مشروع دين راسك فى نوفمبر١٩٦٨، بل أضاف مقترحا جديدا هو نزع سلاح سيناء، وطبعا فقد رفضت مصر هذا الهراء.

ثم عادت واشنطن وقدمت مشروعا آخر فى منتصف يوليو١٩٦٩ أساسه تعديل حدود مصر الدولية مما يتيح لإسرائيل الإبقاء على قوات لها فى شرم الشيخ، وطبعا رفضت القاهرة هذه المشاريع باعتبارها غير قابلة للمناقشة أصلا.

وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى عيد الثورة فى يوليو١٩٦٩ انتقالنا إلى مرحلة الردع، وكان علينا مواصلة حرب الاستنزاف لمقاومة الأمر الواقع الذى تريد إسرائيل فرضه على مصر.

لقد كان الهدف الاستراتيجى الذى حدده الرئيس جمال عبد الناصر لحرب الاستنزاف يتمثل فى العناصر الثلاثة التالية:

أولا: إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية فى قوات العدو.

ثانيا: القضاء على أكبر نسبة ممكنة من منشآت العدو الحيوية ووحداته العسكرية.

ثالثا: إهدار معنويات العدو وإرهاقه نفسيا بإطالة مدة العمليات العسكرية.

بدأت حرب الاستنزاف يوم ٢٤ إبريل ١٩٦٩.

وفى هذه المرحلة كانت الأوضاع كما يلى:

١- القوات المسلحة المصرية كانت قد استعادت قوتها الدفاعية نسبيا، ولذلك فقد تقرر أن تبدأ عمليات محدودة هدفها إعلام العدو بأن مصر لن تقبل بتجميد الأوضاع العسكرية على جبهة قناة السويس.

٢- كانت المدفعية المصرية تتفوق محليا فى الوقت الذى لم تكن إسرائيل تستطيع إتمام حشد مدفعى مواز، أو لعلها لم تكن مستعدة خصوصا بعد القصف المدفعى المفاجئ الذى أنزل بهم خسائر فادحة فى أكتوبر ١٩٦٨ مما دفع إسرائيل لتحصين خطوطها الأمامية - خط بارليف - . وتطورت الأمور بعد الأسبوع الأول من مارس ١٩٦٩ حيث بدأت عمليات قصف مدفعية عنيف وصفه أكبر خبراء إسرائيل العسكريين - زائيف شيف - .. «استمرت عمليات القصف يومين متتاليين دون تدخل الطيران الإسرائيلى، وأطلق المصريون نحو أربعين ألف قذيفة..».

٣- وفى نهاية شهر إبريل ١٩٦٩ وفى ١٩ إبريل بالذات عبرت وحدات من قوات الصاعقة قناة السويس ورفعت العلم المصرى فوق أحد الحصون الإسرائيلية. وكان هذا بمثابة بداية الالتحام البشرى مع العدو والذى تكرر خمس مرات فى أسبوع واحد.

وفى هذه المرحلة حدد الرئيس جمال عبد الناصر الأهداف كالآتى:

أولا: تدمير أكبر قدر ممكن من تحصينات خط بارليف بالمدفعية.

ثانيا: تقوم وحدات من قوات الصاعقة بعبور قناة السويس لاقتحام وتدمير المراكز

الإسرائيلية والالتحام بالعدو ثم تنسحب بعد فترة زمنية محدودة.

ثالثا: قيام وحدات أكبر حجما بعمليات عبور قناة السويس.

رابعا: على ضوء نتائج هذه العمليات المحدودة المحسوبة تتم عمليات عبور أكبر يكون هدفها تحرير منطقة أو مناطق من الضفة الشرقية لقناة السويس والبقاء فيها.

وجدير بالذكر أنه قد صاحب هذا التطور فى العمليات العسكرية النشيطة أن أتم حوالى ثلاثمائة طيار مصرى تدريبهم فى الاتحاد السوفيتى، وكان التقدير أن القوات الجوية المصرية أصبحت تتعادل على الأقل مع الطيران الإسرائيلى فوق جبهة القتال إن لم تكن تتفوق عليه.

وقد ردت إسرائيل على هذه المبادرات المصرية بالآتى:

أولا: زيادة تحصين خط بارليف.

ثانيا: رد مدفعى على أهداف مدنية واقتصادية.

ثالثا: غارات انتقامية بواسطة قوات محمولة جوا على أهداف فى عمق الأراضى المصرية.

وصرح موشى ديان فى أول يوليو١٩٦٩ بقوله:

«إنه من الخطأ الافتراض أن إسرائيل ستكتفى بعمليات انتقامية محدودة انطلاقا من وضع دفاعى.. يجب الافتراض بأن العمليات الإسرائيلية فى المستقبل ستتخذ طابعا آخر..».

وفى ٢٠ يوايو ١٩٦٩ نفذ ديان تهديده بعملية اشتركت فيها قواته البرية والجوية والبحرية وادعى بأنه احتل الجزيرة الخضراء فى خليج السويس لمدة ساعة وانسحب بقواته، ولكن الحقيقة أن القوات المصرية فى الجزيرة دمرت سفينتى إنزال إسرائيليتين وفشل الهجوم.

كما قام الطيران الإسرائيلى فى نفس اليوم بعمليات جوية ودارت معركة ضخمة فوق الجبهة دمرت فيها سبعة عشر طائرة إسرائيلية وادعت إسرائيل أنها دمرت خمسة طائرات مصرية وهى خسرت طائرتين فقط. وكان هذا اليوم نقطة تحول فى حرب الاستنزاف حيث حاول الطرفين تحقيق السيطرة الجوية على سماء المعركة.

وفى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ قال:

«أنه كان من الضرورى أن تكون هناك جبهة شرقية وجبهة غربية، وأن يكون هناك تنسيق كامل بين الجبهتين الشرقية والجبهة الغربية. إن المعركة تتطلب عطاء أكثر اتساعا فى أبعاده.. واكثر من أى وقت مضى إلى تفكير مشترك وتخطيط مشترك وعمل مشترك لأن الميدان واسع والقوى المعادية ضخمة.. نحن الآن فى معركة طويلة.. ونحن الآن على استعداد لمعركة طويلة.. معركة طويلة لاستنزاف العدو، ويجب أن تكون سياسة الدول العربية كلها سياسة استنزاف...»

إلا أن العمليات العسكرية على الجبهة الشرقية لم تتخذ شكلا فعالا لكى تؤثر على الأوضاع فى الجبهة الغربية، وأبلغ مثل على هذه المقولة هو جبهة الأردن - جبهة العمل الفدائى - فقد قامت إسرائيل بعمليات ردع ضد العمل الفدائى بشكل مستمر قابله إجراءات دفاعية وقائية فقط من جانب الأردن، وكانت الجبهة السورية قاصرة على مجابهة جوية محدودة.

واكثر من ذلك فإن التنسيق كان قاصرا بين القوات السورية والقوات الأردنية، أما القوات السعودية والعراقية فكل منها تعمل على حدة فى أكثر الأوقات والظروف دون أن تصل إلى الحد الأدنى المطلوب من التنسيق.

ومنذ أن بدأت إسرائيل فى مهاجمة أهداف اقتصادية ومدنية على طول جبهة قناة السويس بشكل يومى، دخلت حرب الاستنزاف مرحلة الاستنزاف المضاد، وأصبح الموقف العسكرى والسياسى على حد سواء يتوقف - مع غياب الجبهة الشرقية - على نتائج العمليات العسكرية فى الجبهة المصرية فقط تقريبا.

كما ترتب على المعارك العسكرية التى دارت على مدى شهرى يونيو ويوليو ١٩٦٩ خسائر كبيرة فى القوات الإسرائيلية - من ٥١ ممن بينهم ١٣ قتيل خلال شهر مايو ١٩٦٩ إلى ٨٩ من بينهم ١٧ قتيل فى يونيو حتى ١١٢ بينهم ٣١ قتيل فى يوليو ١٩٦٩ مما حدا بإسرائيل إلى اتخاذ قرار باستخدام القوات الجوية فى المعارك، وكان عبور وحدة صاعقة مصرية لقناة السويس فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ مما ترتب عليه جرح وقتل أكثر من أربعين جندى إسرائيلى واحتلال الموقع لمدة ساعة كاملة مع تدمير خمسة دبابات إسرائيلية ومركز مراقبة، والأهم هو اختطاف جندى إسرائيلى تعود به وحدات الصاعقة إلى الضفة

الغربية للقناة... كل هذا كان مبررا كافيا بعد تردد لمدة أسبوع فى اتخاذ القرار الإسرائيلى باستخدام قواتها الجوية فى العمليات ومن ثم تبادلت القوات الجوية المصرية والإسرائيلية العمليات حيث قامت أربعين طائرة مقاتلة وقاذفة مصرية بالهجوم على المواقع الإسرائيلية فى أنحاء متفرقة من سيناء، وكانت نتيجة هذه المعارك إسقاط ستة طائرات إسرائيلية فى مقابل طائرة مصرية واحدة.

وفى اليوم الرابع والعشرين من يوليو ١٩٦٩ قامت القوات الجوية الإسرائيلية بهجوم مضاد على مواقع المدفعية ومواقع الدفاع الجوى المصرية. وصرح حاييم بارليف رئيس الأركان الإسرائيلى تعليقا على هذه العمليات بقوله:

«إن هذا التصعيد لمنع التصعيد..»

إلا أن العمليات الأرضية والجوية المصرية استمرت حتى بلغت الذروة فى سبتمبر١٩٦٩ حيث قامت حوالى ستين طائرة مصرية بهجوم مفاجىء على القوات المعادية فى سيناء فى أكبر هجوم لها منذ ٥ يونيو١٩٦٧.

كان المخطط الإسرائيلى يعتمد على العناصر التالية:

أولا: توسيع رقعة العمليات مع مصر بحيث تضطر إلى نشر قواتها على طول خط المواجهة مما يقلل من الحشد المصرى على القناة ويفرض على مصر إعادة توزيع قواتها بشكل دفاعى.

ثانيا: فتح ثغرة جوية تتسلل منها الطائرات الإسرائيلية إلى عمق الأراضى المصرية بعد تعرية الجبهة من دفاعاتها الجوية.

ثالثا: السعى لجر القوات الجوية المصرية إلى مجابهة فى معارك جوية مما يترتب عليه إضعاف معنويات القوات الجوية المصرية وانكماش عملياتها.

وتمثل تنفيذ هذا المخطط فى عمليات الأشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٦٩ حيث ركز العدو فى عملياته على استهداف مواقع صواريخ وشبكات الرادار؛ أى إضعاف الدفاع الجوى فى منطقة قناة السويس، وبناء على ذلك فقد قرر الرئيس جمال عبد الناصر أنه لابد من استمرار الضغط على الرغم من كل المصاعب، وتقرر عدم الارتداد لموقع دفاعى إلا إذا فقدت حرب الاستنزاف غايتها الأساسية، وبناء عليه فقد استمرت

العمليات البرية والجوية داخل العمق فى سيناء، وأثبت استمرار العمليات أن القوات الجوية لم تهزم أو تنكمش أو تتأثر بما حدث فى معارك يوليو وأغسطس وسبتمبر ١٩٦٩، وتمت خلال هذه الفترة عمليات كثيفة ومتتالية لتفادى الرضوخ للاستنزاف المضاد، وكان الهدف المصرى كما تحدد فى الاجتماعات التى كانت تتم على مدار الأسبوع تقريبا فى القيادة العامة للقوات المسلحة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر تتلخص فى خط استراتيجى واضح:

أولا: متابعة حرب الاستنزاف دون هوادة مع الاستمرار والإصرار على تقوية الأوضاع الدفاعية المصرية بأى ثمن ومهما كانت التضحيات.

ثانيا: تعبئة الجبهة الداخلية (لجان المواطنين من أجل المعركة).

ثالثا: استمرار العمليات الهجومية بريا وجويا.

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشيط فى فبراير ١٩٧٠ انكبت هيئة العمليات الحربية فى تحليل ودراسة مزيد من الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقا لمختلف العوامل المؤثرة، وبهذه المناسبة فقد اشترك فى وضع هذه الخطط والمساهمة فى تجهيز مسرح العمليات القادة المنتظمين فى دورتى كلية الحرب خلال العامين ٦٨ و١٩٦٩.

وكان من ثمار العمليات فى تلك الفترة أن تم فى شهر فبراير ١٩٧٠ أن هاجمت مجموعتين من الضفادع البشرية المصرية السفينتين «بات يام». «بيت شيفع» ودمرت الأولى وغرقت وأصيبت الثانية التى تمكن قائدها من شحطها على الشاطئ.

كما تم فى ٨ مارس ١٩٧٠ تدمير الحفار «كيتينج» فى أبيدجيان بساحل العاج فى عملية مشتركة بين رئاسة الجمهورية ـ سكرتارية المعلومات ـ والمخابرات العامة والضفادع البشرية من القوات البحرية. وفى شهر مايو ١٩٧٠ تم إغراق سفينة أبحاث إسرائيلية شرق بور سعيد.

إن حرب الاستنزاف معترف بها وتنفذ عندما لا تتوافر القدرة على المعركة العسكرية الشاملة أو فى ظل ظروف قد تسبب تأخير العمل العسكرى المباشر الذى يتحتم على الدولة القيام به، وبذلك تبح استراتيجية الصراع طويل الأمد مرحلة ضرورية تمثل أنسب الاستراتيجيات الملائمة، وإن كانت لا تحقق نصر حاسم لكنها فى نفس الوقت

تمثل تمهيدا ضروريا لمرحلة الحسم القادمة، ولكشف أبعاد وقدرات الطرف الآخر مع إزعاجه. ويمكن أن نعتبرها عملا عسكريا سياسيا لتحقيق غاية بهدف إجبار العدو على تبديد طاقاته واستهلاك موارده المادية والبشرية، وفرض الضغوط المعنوية على مجتمعه ومؤسسته العسكرية وقد عرف الجنرال الفرنسى أندريه بوفر هذه الاستراتيجية باسم «نظرية التعرية أو التآكل «من أجل الحفاظ على استمرار الصراع حيا متصاعدا ويزداد ثقله على العدو يوما بعد يوم.

رب سائل يقول: هل كنا نواجه إسرائيل وحدها؟

والإجابة بلا بالنفى قاطعة.. لقد كنا نعلم أننا نواجه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهى حقيقة لم تكن أبدا غائبة عن ذهن القيادة السياسية، وهى حقيقة لم تغب أيضا فى حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ـ تلك العلاقة والترابط الاستراتيجى بينهما والذى كان يزداد نموا وعمقا يوما بعد يوم، وهى العلاقة التى وضعها الرؤساء الأمريكيون باستمرار بأنها علاقة بالغة القوة والحيوية لدرجة لن تسمح لأحد أن يدق إسفينا بينهما كما قالها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون سنة ١٩٩٦، ومن قبله قالها أيزنهاور وجونسون وبوش الأب ومن بعده بوش الابن.

إن الدولة التى تملك ثروة القوة البشرية ـ كمصرـ تمتلك أهم عناصر القوة الشاملة، وإذا لم تنجح فى الاستفادة من هذا التفوق حربا وسلما سوف تفشل فى تحقيق غاياتها القومية. فالجيش هو جيش مصر ورجاله هم رجال مصر الذين حاربوا فى ١٩٤٨ وفى ١٩٥٦ وفى ١٩٦٧ وفى ١٩٦٩/ ١٩٧٠ وهم الذين انتصروا فى ١٩٧٣، ومحاولة وضع خطوط فاصلة تقسم هذا التاريخ فهذا وضع لا يقبله منطق التاريخ العسكرى وعلى وجه التحديد بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.

لقد تحملت مصر خسائر مادية فضلا عن أرواح شهداء من العسكريين والمدنيين جنبا إلى جنب، إلا أن الحقيقة المؤكدة هى أن الجانب الذى وقع فى المستنقع هو الجانب الإسرائيلى الذى بادرت بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ببذل الجهود لانتشاله من هذا المستنقع بمبادرة روجرز فى ١٩ يونيو ١٩٧٠، والذى قال عنها موشى ديان «إن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لقبول وقف إطلاق النار دون شروط».

كما أنه يمكن القول بارتياح أنه على مدى أكثر من خمسة عشر شهرا نجحت الاستراتيجية المصرية فى إجبار إسرائيل على استراتيجيتها المضادة تغييرا حاسما أكثر

من أربع مرات دون أن تحقق نجاح فى أى مرحلة. ودون ما إطالة سوف أتعرض لهذه المراحل الأربعة باختصار:

١- مع بداية حرب الاستنزاف اكتفت إسرائيل بالرد بصورة غير مباشرة ضد أهداف مدنية بعيدة عن التجمعات العسكرية.

٢- مع تزايد الضغوط المصرية ارتفع حجم الخسائر البشرية الإسرائيلية، وبدأ استخدام القوات الجوية فى قصف المواقع المصرية غرب قناة السويس والانتقال من الردع المحدود بالإغارات البرية بواسطة الهيلوكوبتر فى عمق مصر إلى أسلوب الردع الجسيم فى يوليو١٩٦٩.

٣- ومع استخدام مصر قواتها الجوية فى شن غارات خاطفة اتخذت إسرائيل إجراءين أساسيين، الأول بتغيير القيادة الميدانية لسيناء فعزلت الجنرال جافيتش وعينت شارون فى ديسمبر ١٩٦٩ والثانى تحديد مهمته الرئيسية بكسر شوكة حرب الاستنزاف المصرية فى جبهة قناة السويس، والعمل على تخفيض حجم الخسائر البشرية وتدمير وسائل الدفاع الجوى المصرى فى الجبهة.

٤- توسيع نطاق القوات الجوية الإسرائيلية خاصة بعد وصول صفقة الفانتوم الأمريكية الحديثة، فقررت إسرائيل أن تمتد غاراتها إلى وادى النيل والعمق المصرى بقصف أهداف مدنية حيوية من أجل تحقيق هدف استراتيجى سياسى وهو شل القدرة العسكرية المصرية، وتحقيق انهيار الجبهة الداخلية المصرية، وقد حظى هذا القرار بتأييد واشنطن، وأطلقت إسرائيل على هذه الاستراتيجية اسم «السماوات المفتوحة» وبدأت فى تنفيذها فى ٧ يناير ١٩٧٠، ورغم ذلك لم يخضع الشعب المصرى ولا قواته المسلحة وفشلت إسرائيل فى تحقيق هدفها، واضعا فى الاعتبار كم خسائر مصر فى أبو زعبل وبحر البقر ومواقع الصواريخ المصرية. وقبلت مصر التحدى وبدأت مهمة كبرى ببناء شبكة قوية لصواريخ الدفاع الجوى، وترتب على ذلك أيضا أن تكامل بناء منظومة الدفاع الجوى وشبكة الصواريخ، والتى لم تكن قد اكتملت قبل يناير ١٩٧٠، وكان تجاوب الاتحاد السوفيتى مع القيادة المصرية فى هذا الصدد سببا فى نجاح مرحلة شاقة من مراحل النضال ضد التفوق الجوى الإسرائيلى، وهو النضال الذى

استمر حتى قضى على هذا التفوق فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والدليل على ذلك هو أن الاستراتيجية الإسرائيلية لم تستمر لأكثر من مائة يوم فقط حيث توقفت يوم ١٨ إبريل ١٩٧٠ بانتصار الإرادة المصرية فى مواجهة رغبة إسرائيل لإرغام مصر على وقف الحرب ومنعها من استكمال شبكة الصواريخ، وبدأ التراجع الإسرائيلى بتغيير سياسة «السماوات المفتوحة»، حيث أعلن موشى ديان قائلا: «أن المناطق الداخلية فى عمق مصر لا تشكل مناطق حيوية لأمن إسرائيل».

وسارعت جولدا مائير بإعلانها تهديدات لإسقاط النظام فى مصر قائلة: **«إن إسرائيل لم تستهدف إسقاط النظام الحكم فى مصر، ولكن فقط تخفيف الضغط المصرى على القوات الإسرائيلية فى منطقة القناة..».**

والحقيقة الهامة التى أريد أن أؤكدها هنا هى أن حرب الاستنزاف قد استمرت دون توقف حتى بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار فى أغسطس ١٩٧٠، وهى بالقطع لم تتوقف فى يوليو١٩٦٩ كما يحلو للبعض من الذين لا يعلمون أن يدّعوا به، بل لقد شهدت تلك الفترة الأخيرة أكثر العمليات عنفا وشراسة، ومن أبرز العمليات التى تمت خلال هذه المرحلة هى عملية العبور التى قضت فيها القوة المصرية على وحدتين إسرائيليتين ودمرت مدرعاتها وقتلت أفرادها ثم أسرت من بقى منهم حيا، وعادت بهم إلى الضفة الغربية.

ثم جاء بعد ذلك نجاح شبكة صواريخ الدفاع الجوى لقواتنا المسلحة فى إسقاط الطائرات الفانتوم الإسرائيلية بمعدلات عالية اعتبارا من شهر يونيو ١٩٧٠، ووصلت الذروة فى الأسبوع الأول من يوليو١٩٧٠؛ حيث تم إسقاط ٧ طائرات فانتوم، وبذلك بلغ عد د الطائرات التى أسقطت خلال شهرى يونيو ويوليو ١٩٧٠ ستة عشر طائرة؛ مما ترتب عليه انهيار أمل إسرائيل، وانهارت ثقتها فى قدرتها على ردع مصر، ومنعها من إقامة شبكة قواعد الصواريخ على ضفاف غرب قناة السويس، وهذه ملحمة أخرى ساهم فيها جنود وعمال مصر مزجت فيها دماء الشهداء بالنصر الذى تحقق باستكمال هذه الشبكة محققين إرادة الصمود المصرى.

ولقد حققت حرب الاستنزاف ما كان مخططاً لها ان تحققه كالآتى:

- **فشل سياسة فرض الأمر الواقع على القاهرة.**

- قيام عمليات عسكرية مصرية على طول الجبهة أدى إلى خسائر يومية فى صفوف العدو.
- تزايد الوجود السوفيتى مما أضعف الموقف الإستراتيجى الأمريكى فى المنطقة.
- عدم موافقة أغلب الدول الغربية على السياسة الأمريكية فى موقفها من الصراع العربى الإسرائيلى، وكانت فرنسا على رأس الدول الغربية المناهضة لسياسة واشنطن.

وعليه فقد ترتب على هذا الوضع أن حاول ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى أن يعيد النظر فى سياسة بلاده فى شكل تخفيض نسبى من الانحياز الكامل لإسرائيل فبعث فى التاسع من نوفمبر ١٩٦٩ بمقترحات جديدة للقاهرة أساسها:

أولا: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى المصرية التى تم احتلالها خلال حرب١٩٦٧، مقابل إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.

ثانيا: يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الاتفاق النهائى إلى مجلس الأمن للتصديق عليه.

(وهذه الفقرة تعنى اعتراف واشنطن بضرورة الإشراف الدولى على تنفيذ الاتفاق).

ولقد تقدمت واشنطن بمشروع مماثل لعمان فى التاسع عشر من ديسمبر إلا أنه فيما يتعلق بالحدود التى تنسحب إليها إسرائيل، وتصبح حدودا دائمة فقد اقترحت واشنطن أن خط الهدنة أى خط ٤ يونيو١٩٦٧ هو الأساس فى تحديد الخط النهائى للحدود، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية واقتصادية، وكان رد القاهرة على هذه المقترحات يتلخص فى الآتى:

أولا: لم ترفض الاقتراحات.

ثانياً: سجلت القاهرة على واشنطن موقفها الإيجابى الذى يتمثل فى عدم فصل ما يتعلق بمصر عن سائر الجبهات الأخرى.

ثالثاً: أن التسوية يجب أن تكون شاملة.

رابعاً: أن موقف مصر النهائى لا يمكن تحديده إلا عندما تطلّع على

الصورة المتكاملة لتنفيذ القرار ٢٤٢.

وعندما أعلن روجرز مشروعه بادرت إسرائيل بإعلان رفضها له فى اليوم التالى مباشرة. وانتهت المحاولة لتحقيق حل شامل إلى الفشل لعجز ريتشارد نيكسون عن الوقوف أمام قوى الضغط الصهيونى التى قامت بحملة عنيفة ضد ويليام روجرز فى وسائل الإعلام وفى داخل الكونجرس الأمريكى.

وفى السابع من يناير ١٩٧٠ قامت إسرائيل بسلسلة من الغارات الجوية فى عمق الأراضى المصرية، واستخدمت فى هذه الغارات الطائرات الأمريكية الحديثة التى حصلت عليها مؤخرا والتى كانت مزودة بأحدث وسائل التشويش الإلكترونى لتعطيل وسائل الدفاع الجوى المصرى، وبعد هذه الغارات مباشرة نشرت وسائل الإعلام الأمريكية ما يفيد أن سياسة إسرائيل فى هذه المرحلة ستستند على الحرب النفسية لتصل الحرب إلى الشعب المصرى وصولا إلى تقويض القيادة المصرية وخلق انقسامات داخلها مما يؤدى إلى نتائج تخدم أهداف إسرائيل.

ثم أعلنت جولدا مائير فى الثالث عشر من يناير ١٩٧٠ : «أنها لا ترى فرصة للسلام ما دام عبد الناصر فى الحكم»، وبالتالى فإن سقوط عبد الناصر والنظام الذى يمثله يجب أن يسبق أى حديث عن السلم.

كما صرح آبا إيبان أن بعض الجهات الأمريكية - وكان يعنى المخابرات المركزية الأمريكية - طلبت من إسرائيل أن تركز جهودها على ما يؤدى إلى إسقاط عبد الناصر، أى أن الإدارة الأمريكية كانت متفقة مع إسرائيل على ضرب مصر والقضاء على عبد الناصر ونظامه.

أما مقترحات ويليام روجرز التى تقدم بها إلى مصر والأردن فلم تكن سوى تغطية لسياسة أمريكا الحقيقية لإيهام الرأى العام العالمى وبعض الحكام العرب - الدول النفطية أساسا - أن أمريكا تتبع سياسة متوازنة.

وقد أدت الغارات الإسرائيلية - والتى تمت بتأييد وربما بتخطيط مشترك مع الأمريكيين - بهدف إسقاط عبد الناصر إلى أمرين فى غاية الأهمية:

الأول: مزيد من التماسك فى الجبهة الداخلية المصرية والدعوة للثأر.

الثانى: موافقة الاتحاد السوفيتى على المطالب المصرية التى تقدم بها الرئيس عبد الناصر للقادة السوفيت فى زيارته السرية لموسكو يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠، تلك الزيارة

التى كانت نقطة تحول تاريخية فى العلاقات الدولية، وبصفة خاصة فى العلاقات المصرية السوفيتية، وكان يصحب الرئيس فى هذه الزيارة الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية، والقائد العام للقوات المسلحة وتولى كتابة محضر الجلسات الدكتور مراد غالب سفير مصر فى موسكو فى ذلك الوقت، والمباحثات التى تمت فى هذه الزيارة تعتبر من ضمن أهم المباحثات التى جرت فى القرن العشرين على المستوى الدولى(٧).

و المقتطفات التالية أكتبها من واقع ما نقلته فى النوتة الخاصة بى بعد قراءتى لنصوص المحاضر:

«تحدث الرئيس عبد الناصر فى هذه المباحثات عن الحل السلمى الذى لم يأت بنتيجة، وحتى إذا كانت هناك احتمالات نتائج موجودة فإنه لابد من القيام بعمليات عسكرية تمثل الضغط الحقيقى على إسرائيل وأمريكا، وإلا فما الذى يدفعها للانسحاب أو يدفع واشنطن للضغط على إسرائيل. وقال أن الموقف المشتعل الآن على جبهة القتال ينبئ بانفجار كبير فى أى لحظة لأن الجمود واليأس من الوصول إلى حل سلمى غير منظور، والوضع الآن يتمحور فى إمدادات أمريكية لإسرائيل تشمل طائرات متقدمة ومتطورة وتمكنت إسرائيل من اختراق العمق المصرى وتدمر أهداف استراتيجية و اقتصادية وتلحق الخسائر الفادحة بالمدنيين وذلك باستخدام الطيران المنخفض الذى نجح فى تفادى الصواريخ المضادة للطائرات وعليه فإن المعارك الدائرة الآن على جبهة القتال فى القناة ومضاعفاتها لن تقرر مصير مصر فقط وإنما سوف تقرر مستقبل المنطقة كلها وربما تمتد إلى التوازن العالمى».

وقد وافق القادة السوفيت على إمداد القوات المسلحة المصرية بصواريخ سام ٣ التى تستطيع أن تواجه الطيران المنخفض إلا أن تدريب الأطقم المصرية كان سيستغرق حوالى ستة شهور كما سيتم التدريب فى الاتحاد السوفيتى، وهذا يعنى حسبما شرح عبد الناصر أن مصر ستصبح مكشوفة تماما أمام الطيران الإسرائيلى لمدة ستة أشهر.

ودارت المناقشات حول مائدة المفاوضات حاول خلالها القادة السوفيت أن ينصحوا بتهدئة الأمور على جبهة القتال حتى يتوافر جو يسمح بحل المشكلة.

---

(٧) (هذه المحاضر وكذا محاضر اجتماعات الرئيس بالقادة السوفيت التى جرت فى الأول من يوليو ١٩٧٠، سلمها لى الفريق أول محمد فوزى عند نزوله من الطائرة لدى عودتهم من موسكو مباشرة وهى محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وأرشيف وزارة الحربية المصرية - ومن وجهة نظرى الشخصية فإن هذه المحاضر جديرة بالدراسة العميقة والمستفيضة من جانب الباحثين لأهميتها القصوى).

إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر قال لهم:

«إن جبهة القتال لا يمكن أن تتحول إلى لعبة بين الساخن والبارد على هذا النحو، فهناك معنويات جيش وشعب، وهناك آمال أمة، ولو هدأ الموقف دون سبب يقنع الجميع بأن هناك تقدما أمكن إحرازه فإن النتيجة سوف تكون ضياع للثقة وللروح المعنوية للقوات المسلحة وللجماهير».

ـ وقال بريجنيف:

«طيب... هل هناك حل آخر يا سيادة الرئيس؟»

ـ الرئيس جمال عبد الناصر:

«تعالوا إنتم بقوة صواريخ سوفيتية من طراز سام ٣، وتولوا مسئولية حماية العمق حتى يتم تدريب الأطقم المصرية على هذا النوع من الصواريخ عندكم».

ـ بريجنيف:

«هل تقصد صواريخ سوفيتية تشارك فى الحرب يا سيادة الرئيس؟؟!!»

ـ الرئيس جمال عبدالناصر:

«نريد قوات صواريخ سوفيتية، لكننا لا نريدها لتشارك فى الحرب... فالقوات المصرية كفيلة بحماية نفسها إذا تم بناء حائط الصواريخ، وما أطلبه هو المشاركة فى حماية العمق المدنى المصرى وهو بعيد عن جبهة القتال».

ـ كوسيجين:

«هذا العمل سيادة الرئيس ناصر يعتبر تصعيدا، ويمكن أن يؤدى إلى صدام بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية».

ـ بريجنيف ـ مقاطعا و بعد أن قدم الماريشال جريتشكو ورقة له ـ :

«إن المسألة أيضا ليست مسألة صواريخ، فإن قواعد الصواريخ تحتاج لحماية جوية فإذا فكرنا فى إرسال صواريخ فمعنى ذلك أن نفكر فى إرسال قوات جوية فى نفس الوقت لحماية الصواريخ».

ـ الرئيس عبد الناصر:

«نحن نوافق على أن ترسلوا قوات جوية سوفيتية لحماية الصواريخ سام ٣».

ـ بريجنيف:

«إن هذا يعتبر تحديا من جانبنا للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا».

ـ الرئيس عبد الناصر:

«طيب ولما تعطى الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التصرف بدون خوف من أحد فى مساعدة إسرائيل فى حين أنكم تترددون باستمرار قبل الإقدام على خطوة واحدة، إن كل الأصدقاء هنا يعلمون أننى فى يوم تسعة يونيو١٩٦٧ أعلنت التنحى عن السلطة فى مصر، ثم أضطرر للعدول عن هذا القرار تحت ضغط شعبى مصرى وعربى ودولى لحد ما، وأتصور أنى أستطيع أن أتحمل المسئولية حتى إزالة آثار العدوان، وبالمنطق الذى سمعته منكم ونتائجه على جبهة القتال، فإن هدف إزالة آثار العدوان لم يتحقق وبالتالى فمن واجبى أن أعود إلى الشعب فى مصر وإلى الأمة العربية واضعا الحقيقة أمامهم وأصارحهم بأن الدنيا فيها قوة واحدة قادرة هى الولايات المتحدة الأمريكية، وعليهم أن يقبلوا هذا حتى لو اضطروا إلى الاستسلام، وبما أننى لن أكون الرجل الذى يقبل الاستسلام بل ولا يقبل منه الاستسلام فإنى سوف أترك مكانى لشخص آخر يستطيع ذلك ويقبل منه!!».

وتكهرب جو القاعة فجأة.. وحاول القادة السوفيت فرادى ومجتمعين، وتداخلت الأصوات فى محاولة للرد على كلام الرئيس جمال عبد الناصر الذى أصر على رأيه وتمسك بموقفه ولم يقبل أى تحليل آخر، ولم يكن هناك حل سوى رفع الجلسة تفاديا للوصول إلى نقطة لا عودة فى المواقف.

وفى عصر ذلك اليوم نفسه وحوالى الساعة الخامسة مساء طلب القادة السوفيت من الرئيس عبد الناصر استئناف الاجتماع بهم مرة ثانية، وبدأت الجلسة برجاء من بريجنيف أن يبدأ هو الكلام وقال:

«أيها السيد الرئيس جمال عبد الناصر، لقد اجتمعت المؤسسات القيادية والمجلس الأعلى خلال الساعات القليلة الماضية، ونأسف للتأخير حيث اضطررنا لاستدعاء بعض الأعضاء الرئيسيين والعسكريين من خارج موسكو لأخذ رأيهم فيما نواجهه، وإنى أعلن لكم أن القيادة السوفيتية بمؤسساتها توافق بالإجماع على تنفيذ مطالبكم كاملة، وقد فوضنا المارشال جريتشيكو لتولى المسئولية، فنرجوكم اقتراح من ترونه من جانبكم للبدء فورا فى بحث التفاصيل».

- الرئيس عبد الناصر:

«إن الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة هو الذى سيتولى من جانبنا بحث وسائل التنفيذ لما اتفقنا عليه».

فى الحقيقة فلقد تم فعلا تنفيذ كل ما أتفق عليه من ناحية الإمدادات، ومن ناحية التوقيتات التى حددت بين الطرفين.

وهكذا كان الرئيس جمال عبد الناصر يرى ثقل مصر وتأثيرها، فإن أى دولة فى العالم تتعامل مع القوى الأخرى بدرجة تأثيرها. فالاتحاد السوفيتى عندما استمر فى دعم مصر فى مجالات مختلفة والعسكرية بصفة خاصة فليس هذا كيدا للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كان معبرا عن حجم الدور الفاعل لمصر عبد الناصر. والولايات المتحدة الأمريكية التى خاصمت عبد الناصر وخاصمها هو أيضا وهاجمها، واختلف معها كثيرا منذ سحب تمويل السد العالى سنة ١٩٥٦، كما كانت له معها مشاكل كبيرة حول الأحلاف وسياسة الاحتواء وملء الفراغ على الساحة العربية كلها نجد فى نفس الوقت أمريكا تعطى لمصر معونات.. القمح أساسا و بعض مستلزمات الإنتاج، وهو أيضا الدليل على الدور الفاعل لمصر عبد الناصر.

فلم يكن للسوفيت مكتب بل كان نشاطهم مع المواطنين المصريين تحت أى مسمى ملاحقا وغير مسموح به ومجرم إذا أخذ شكل علاقات سرية أو غير مشروعة، وهناك من الوثائق المحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وفى أرشيف المباحث العامة والمخابرات العامة ما يثبت قولى هذا علاوة على أن الدكتور محمد عبد القادر حاتم حى يرزق ويمكنِ سؤاله عن هذا الموضوع بالذات وأذكّره بما حدث مع محمد هنائى عبد العال الذى شغل منصبا عاليا و كبيرا فى وزارة الخارجية المصرية.

لقد اتهم - عهد الرئيس جمال عبد الناصر - بأنه سلم البلد للسوفيت، وأنا بدورى أتحدى أن يكون قد حدث فى يوم من الأيام أى نوع من التعاون الأمنى كما يحدث الآن من وجود مكتب للمباحث الفيدرالية الأمريكية ومكتب للمخابرات المركزية الأمريكية فى مصر، وهو أمر معروف للقاصى والدانى وتتناوله الصحافة وأجهزة الإعلام.

وما كاد شهر إبريل ١٩٧٠ ينتصف حتى امتنعت إسرائيل تماما عن الإغارة على العمق المصرى، وتحركت واشنطن من جديد لبحث إمكانيات الحل السلمى المزعوم.

وهكذا يتكشف الدور الأمريكى بسرعة، ففى ديسمبر١٩٦٩ تقدم ويليام روجرز

بمقترحات لمصر والأردن حول التسوية الشاملة. وفى يناير ١٩٧٠ تنكر نيكسون لمقترحات وزير خارجيته، فأعلن أن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الاتفاق بين الأطراف من خلال مفاوضات بينها، فأنهى بذلك أى بحث يدور حول مقترحات روجرز و من ناحية أخرى تنكر نيكسون أيضا لقرار مجلس الأمن وكرر التفسير الإسرائيلى بأنه مجرد جدول أعمال لمبادئ يتم التفاوض بشأنها.

وفى الثانى والعشرين من فبراير ١٩٧٠ بدأت مرحلة أمريكية تتمثل فى استفزاز مصر، حيث طلبت الإدارة الأمريكية من القاهرة فى شكل نصيحة بأن تعلن عن قبولها إيقاف إطلاق النار والا تربط ذلك بالانسحاب الإسرائيلى، وأنه إذا لم تقبل مصر هذه الرسالة فإن الغارات الإسرائيلية فى العمق المصرى وضد المدنيين أساسا سوف تستمر، وربما تتزايد بصورة أكبر لتشمل أهدافا تضر بالاقتصاد المصرى بصورة أساسية.

كانت هذه الرسالة تهديدا صريحا وتطورا خطيرا فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تتقدم لنا بإنذار عسكرى ولم تعد تتستر وراء مشروعات سلمية لخداع الرأى العام العربى والعالمى.

والأدهى من ذلك فقد بعث ويليام روجرز برسالة أخرى فى نهاية فبراير ١٩٧٠ للسيد لمحمود رياض وزير خارجية مصر جاء فيها ما يلى بالنص:

«نحن لا نعرف كيف نستطيع أن نجعل الإسرائيليين ينفذون الأسس التى يقوم عليها المشروعان الأمريكيان». (المشروعين المقدمين لمصر والأردن).

ومعنى هذه العبارة أن الولايات المتحدة الأمريكية التى لا تضمن قبول إسرائيل لمقترحاتها تصر فى السعى لضمان موافقتنا على تنازلات جديدة، مستخدمة كل الوسائل بما فى ذلك التهديد العسكرى، وفى حالة موافقة مصر عليها، يأتى الرفض الإسرائيلى فتعلن الولايات المتحدة الأمريكية أنها لا تستطيع إرغام إسرائيل على تنفيذ مقترحاتها، ثم تكرر اللعبة حتى تحصل على تنازلات إضافية من مصر وهكذا...

(مثلما يقولون لعبة الثلاث ورقات)!.

وقد بادر الرئيس جمال عبد الناصر بتكليف السيد محمود رياض بإرسال مذكرة إلى مجلس الأمن جاء فيها ما يثبت امتناع إسرائيل عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة القرار ٢٤٢، كما أوضحت النوايا التوسعية وآخرها ما صرحت به جولدا مائير أمام الكنيست الإسرائيلى فى الخامس من نوفمبر١٩٦٨ حيث أعلنت:

«إننا عندما نقول أن حدودنا الآمنة هى نهر الأردن، فإننا نعنى أنه عند توقيع اتفاقية سلام فلن تعبر هذه الحدود أى قوات أجنبية، بل حتى بعد توقيع اتفاقية سلام لن تتواجد أى قوات أردنية أو عربية غرب نهر الأردن فى ظل أى تسوية سلمية».

كما أعلن ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل فى التاسع من فبراير١٩٦٩ :

«إن إسرائيل لن تتخلى عن الجولان»

وبناء على هذا قام مبعوث الأمم المتحدة جونار يارينج فى مارس١٩٦٩ بتوجيه ورقة أسئلة لكل من مصر والأردن وإسرائيل وهى تدور حول الموافقة على تنفيذ بنود القرار ٢٤٢ وقد ردت القاهرة وعمان بالإيجاب فى ٢٤ مارس ١٩٦٩ ، لكن إسرائيل ردت بالسلب فى الثانى من إبريل ١٩٦٩ .

ولقد كان السؤال الموجه لإسرائيل على وجه التحديد هو :

«هل توافق إسرائيل على سحب قواتها من أرض الأردن التى احتلتها فى نزاعها الأخير ؟

وكانت إجابة إسرائيل «أنه عندما يتم الاتفاق وتقرر الحدود الآمنة سيتم سحب القوات من الحدود».

وفى رد إسرائيل على مفهومها للحدود الآمنة أجابت: «إنه لا يوجد حتى الآن حدود آمنة ومعترف بها بين إسرائيل والدول العربية».

وهكذا أصبح واضحا أمام الدول الكبرى أن إسرائيل ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أو الانسحاب من الأراضى التى احتلتها.

ولتحريك الموقف تقدمت فرنسا فى التاسع من ديسمبر ١٩٦٩ بورقة عمل تشمل اقتراحات تسوية بين الأردن وإسرائيل باعتبار أن سيناء لم تكن مشكلة أمام انسحاب إسرائيل منها، ولكن المشكلة كانت فى الأردن التى كانت إسرائيل تتمسك باعتبار نهر الأردن هو الحد الآمن، ورأت فرنسا أن تقترح الانسحاب الكامل لإسرائيل مع تواجد قوات دولية فى المناطق التى يتم الانسحاب منها على أن يتم الانسحاب على مرحلتين وفى هذه الحالة ستعتبر خطوط الهدنة هى خط الحدود لتطبيق مبدأ عدم اكتساب أراضى عن طريق القوة.

وفى مواجهة المشروع الفرنسى هذا، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح فى

التاسع عشر من ديسمبر ١٩٦٩ أقرت فيه باعتبار الحدود الآمنة مقاربة لخط الهدنة سنة ١٩٤٩ باستثناء القدس باعتبارها حالة خاصة وضرورة بقائها مدينة موحدة وهو موقف لم تتمسك به واشنطن إطلاقا إنما اقترحته كمناورة قبل اجتماع القمة العربية فى الرباط لتهدئة العرب أو على الأصح قادة عرب معروفين، ومن ناحية أخرى كمحاولة للتمشى مع المشروع الفرنسى الذى كانت باقى الدول الكبرى تؤيد خطوطه العريضة.

وفى الثلاثين من ديسمبر ١٩٦٩ اجتمع مندوبو الدول الأربع الكبرى فى نيويورك، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلن بالنسبة للحدود وعلى ضوء المشاريع التى قدمتها لكل من القاهرة وعمان كالآتى:

بالنسبة للقاهرة:

- الحدود الدولية لمصر هى الحدود الآمنة مع إسرائيل.
- عدم عودة غزة للإدارة المصرية وتدخل فى نطاق المباحثات مع الأردن.
- عدم عودة شرم الشيخ للسيطرة المصرية، مع عدم استبعاد وضعها تحت إشراف قوات دولية.

بالنسبة لعمان:

- تصبح خطوط الهدنة سنة ١٩٤٩ هى خطوط الحدود بين إسرائيل والأردن مع إجراء تعديلات غير جوهرية.
- بقاء القدس مدينة موحدة.

واقترحت واشنطن إتباع أسلوب رودس فى المفاوضات بدلا من المفاوضات المباشرة واتفقت كل من القاهرة وعمان على رأى موحد ملخصه:

- الإبقاء على الحوار مع واشنطن وعدم غلق الباب.
- عدم رفض المشروع.
- يتقدم الأردن بملاحظاته ويطلب من واشنطن تفسير النقاط الغامضة وخاصة بالنسبة للانسحاب، مع التأكيد على أهمية الانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة ومنها الأراضى السورية.

وقد قبر هذا المشروع عندما رفضت إسرائيل كل بنوده، واستمرت واشنطن فى سياستها

برفضها الاعتراف بالعدوان الإسرائيلى واستمرارها فى إمداد إسرائيل بالأسلحة المتطورة مع عدم قبولها بمبدأ الانسحاب الكامل، وترى أن مصير غزة وشرم الشيخ مرتبط بالقرار الإسرائيلى، أى أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت ملتزمة بمراعاة ما تقبله إسرائيل. ومن الغريب أن واشنطن تقدمت للقاهرة بمذكرة فى أوائل فبراير ١٩٧٠ سبق أن أشرت إليها والتى جاء فيها أنها لا تعلم ما إذا كانت تستطيع أن تصل مع إسرائيل لمحادثات على أساس الوثيقتين الأمريكيتين من عدمه.

ودارت الأمور بعد ذلك فى حلقات مفرغة إلى أن تيقن الكل من استحالة الاتفاق الرباعى، وأصبح الموقف كالآتى:

- تزايد الشعور المعادى لأمريكا فى الوطن العربى.
- قيام الثورة فى السودان فى مايو ١٩٧٠ ثم ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ فى ليبيا - بما يحقق دعم وعمق استراتيجى جديد وكبير للمعركة.
- مصر تواصل حرب الاستنزاف بنجاح وبتصميم على مواصلة القتال من أجل تحرير الأرض.
- تعاون وثيق بين القاهرة ودمشق توج بتوقيع اتفاق عسكرى فى أغسطس ١٩٦٩ وانبثق عنه قيادة سياسية للمعركة مشكلة من رئيسى الدولتين وعضوية وزراء الدفاع والخارجية فى البلدين.
- تدفق الأسلحة السوفيتية على مصر وهو ما تراه واشنطن تزايد للوجود السوفيتى فى المنطقة، الأمر الذى سبب الإزعاج للولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها.
- تيقن الرئيس جمال عبد الناصر من أن تحرير الأرض لن يتم عن طريق الأمم المتحدة، بل إن الطريق الوحيد لاسترداد الأرض العربية المحتلة هو القوة المسلحة وأن ما أخذ بالقوة لن يسترد بغيرها، ولكن علينا فى الوقت نفسه - ولإعطاء أنفسنا فرصة للاستعداد، أن نطرق الوسائل السلمية لنثبت للعالم حقيقة نوايا إسرائيل التوسعية - وهذا ما تقرر فعلا فى اجتماعات مجلس الدفاع العربى الذى قرر فشل الحلول السلمية نتيجة لتعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم أمريكى مادى وعسكرى وسياسى، وقرر المجلس الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى يعقد فى الرباط فى العشرين من ديسمبر ١٩٦٩ من أجل تحقيق قومية المعركة واشتراك جميع الدول العربية فيها.

وكان لإعلان فشل الحل السلمى هذا أثره على الإدارة الأمريكية التى سارعت بتقديم مقترحات بغرض إقناع الدول العربية بعدم إغلاق الباب أمام التسوية الشاملة ولعدم اتخاذ

مواقف تسيء للمصالح الأمريكية الواسعة فى العالم العربى كذلك.

ولكن فى الوقت نفسه تولى هنرى كيسينجر مسئولية الأمن القومى فى البيت الأبيض، وعمل منذ اللحظة الأولى على تجميد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التى نادى بها ويليام روجرز ونجح فى إقناع ريتشارد نيكسون بتبنى وجهة النظر الإسرائيلية مع عدم الضغط على تل أبيب.

ويحضرنى فى هذا المجال واقعة تدل على الانتهازية السياسية وسوء نوايا هنرى كيسينجر فقد طلب مقابلة السيد محمود رياض وزير خارجية مصر أثناء وجوده فى نيويورك خلال شهر أكتوبر١٩٦٩ على أن تتم المقابلة سرا ولا يعرف بها سوى الرئيس الأمريكى نيكسون فقط وبدون علم وزير الخارجية الأمريكى روجرز، وهكذا كان هناك صراع يدور على أعلى مستوى فى أكبر دولة فى العالم - ووزير الخارجية فى أمريكا يعتبر فى منزلة رئيس الوزراء - فكيف تثق الدول فى ثبات السياسة الأمريكية واحترامها لتعهداتها. وكان محور اللقاء يدور حول الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل الذى أصبح الهدف الأساسى للسياسة الأمريكية والذى كان فى نفس الوقت موضع رفض كامل من القاهرة، وغير مقبول مناقشته أصلاً.

وبعد توقف الجهود الرباعية كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى حد الحرب الحقيقية مع إسرائيل فقد كانت القوات الجوية المصرية تضرب فى عمق سيناء، وكانت المدفعية المصرية تكاد تشل حركة القوات الإسرائيلية، كما كانت القوات الخاصة تعبر قناة السويس بصفة مستمرة ووصلت إلى مستوى راق من حيث النوع والكم والأداء والقدرة القتالية لم يسبق لها مثيل فى العمليات الخاصة، ونفس الشيء بالنسبة لباقى وحدات الدفاع الجوى والقوات البرية.

وفى عيد العمال فى الأول من مايو١٩٧٠ وجه الرئيس جمال عبد الناصر خطابا مفتوحا إلى نيكسون يطلب منه أحد موقفين:

١- إما أن يضغط على إسرائيل كى تنسحب من كل الأراضى العربية المحتلة.

٢- وإما أن يوقف شحن الأسلحة لإسرائيل.

وإلا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون بذلك شريكا فى احتلال الأراضى العربية باعتبار دعمها للعدوان الدائم والمستمر منذ يونيو١٩٦٧.

وردت الإدارة الأمريكية بمجموعة مبادئ لتسوية سلمية يتم تنفيذها فى ظل وقف

لإطلاق النيران مع تكليف مبعوث الأمم المتحدة بالاتصال بالأطراف المعنية (مصر وإسرائيل) .

وقد قبل الرئيس جمال عبد الناصر بهذه المبادئ على أساس منح التسوية السلمية حقها وهو واثق أن فرصتها لا تتعدى النصف فى المائة فقط، واختبار للنوايا وفى هذا كسب للرأى العام العالمى ومن ناحية أخرى وهى الأهم أخذ فرصة للاستعداد لمرحلة قتالية سبق إعدادها كحرب شاملة ضد إسرائيل لتحرير سيناء كاملة وبالتعاون مع القوات السورية فى نفس الوقت لتحرير الجولان وذلك فى توقيت لا يتأخر عن ربيع عام١٩٧١ .

وعلى الطرف الآخر والأهم فقد بدأت فى هذه المرحلة قوة صاعدة مشتركة من القوات الجوية المصرية والدفاع الجوى المصرى من إسقاط أعداد من الطائرات الفانتوم الحديثة والسكاى هوك، وفى الأسبوع الأول من شهر يوليو ١٩٧٠ أسقطت ثلاثة عشر طائرة إسرائيلية وتم أسر خمسة من الطيارين مما ترتب عليه أن قامت إسرائيل بإبلاغ واشنطن بأن سلاح الطيران الإسرائيلى بدأ يتآكل!!

ولقد أدى التصعيد الناجح للعمليات العسكرية المصرية ضد إسرائيل إلى تعبئة الجماهير العربية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ومما زاد فى هذا الشعور المعادى ما ترتب عن الأضرار التى أصابت المدنيين فى غارات إسرائيل على العمق المصرى.

ووجد الرئيس الأمريكى نفسه أمام موقف صعب، فهو يريد من جهة أن يحسن علاقاته مع الدول العربية لتفادى تهديد مصالح بلاده، ومن ناحية أخرى كان حريصا على تبنى السياسة الإسرائيلية، وعندما حاول الاقتراب من المطالب العربية العادلة وجد نفسه مضطرا للتراجع تحت الضغط الصهيونى.

وقرر الرئيس نيكسون أن يتحرك استجابة لنداء الرئيس جمال عبد الناصر الذى أعلنه فى أول مايو١٩٧٠ ، فامتنعت واشنطن فى هذه المرحلة عن البت فى مطالب إسرائيل بالحصول على صفقات جديدة من الطائرات، وإن كانت قد استمرت فى تسليم إسرائيل الطائرات التى سبق التعاقد عليها بمعرفة الرئيس جونسون، ثم بعث **ويليام روجرز** وزير الخارجية الأمريكى فى العشرين من يونيو١٩٧٠ برسالة إلى وزير الخارجية محمود رياض، فيما يلى نصها:

«عزيزى السيد وزير الخارجية

لقد أطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ أول مايو ، وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك بعد ذلك لمستر برجس، كما قدم لى المستر سيسكو تقريرا كاملا عن الأحاديث التى أجراها مع الرئيس ناصر

ومعكم، وقد قمنا بالتفكير جديا فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع فى الشرق الأوسط.

إننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة، وأعتقد أن من مصلحتنا المشتركة أن تحتفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة، ونأمل فى تبين أن ذلك يمكن تحقيقه ونحن على استعداد للقيام بدورنا، وإننا ننظر إلى الأطراف الأخرى المعنية، وبصفة خاصة لحكومتكم التى يقع عليها دور بالغ الأهمية، وعلى أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة، فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا سنعانى جميعا من النتائج وسنشعر حقا بالأسف على ذلك. ومن خلال هذه الروح فإننى أناشد حكومتكم أن تدرس بكل عناية الأفكار التى سوف أعرضها فيما يلى:

إننا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل إلى هذا السلام.

لقد قدمنا مقترحات جدية وعملية من أجل ذلك، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة إلى قبول حل وسط ولضرورة خلق الجو الذى يصبح السلام فيه ممكنا، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية وتوضيح المواقف من ناحية أخرى حتى تتوفر للعرب وللإسرائيليين بعض الثقة من أن ما سيتم الانتهاء إليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية.

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل إلى تسوية تكون بأن تبدأ الأطراف فى العمل تحت إشراف السفير يارينج للتوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان قال أخيرا أن إسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات، وفى نفس الوقت فإن المشاركة المصرية فى مثل هذه المحادثات ستؤدى بدرجة كبيرة إلى التغلب على التشكك الإسرائيلى فى أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل إلى سلام معها.

إننى أدرك المشاكل التى تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية، وإن كنا نعتقد - ويتوقف ذلك على التقدم الذى يحرز فى المناقشات - أن الأطراف سيجدون أنه من الضرورى أن يتقابلوا فى مرحلة ما إذا كان

السلام سيسود بينهم.

ومع مراعاة هذه الأفكار، فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها:

أن توافق كل من إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة.

أن توافق إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة (وإسرائيل والأردن أيضاً) ، على التصريح التالى على أساس أن يصدره السفير جونار ياريـنج فى شكل تقرير إلى السكرتير العام يوثانت:

«أبلغتنى الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) وإسرائيل أنها توافق على:

أ - أنه بعد أن قبلت وأبدت رغبتها فى تنفيذ «carry out» القرار ٢٤٢ بكل أجزائه فإنها سوف تعين ممثلين لها فى المناقشات التى تعقد تحت إشرافى طبقا للإجراءات والمكان والزمان الذى قد أوصى به، مع الأخذ فى الاعتبار - كلما كان ذلك مناسبا - ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الإجراءات وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم.

ب - أن الهدف من المناقشات المشار إليها أعلاه هو التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا إلى:

(١) الإقرار المتبادل من الجمهورية العربية المتحدة (والأردن) وإسرائيل للسيادة وسلامة أراضى والإستقلال السياسى للطرف الآخر.

(٢) الانسحاب الإسرائيلى من أراض «from territories» احتلت خلال نزاع عام١٩٦٧، وذلك طبقا للقرار ٢٤٢.

جـ - وأنه لتسهيل مهمتى للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق كما تضمن القرار ٢٤٢ فإن الأطراف ستحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو حتى أول أكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار» - نص تصريح الأمين العام المقترح - .

إننا نأمل أن يلقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة، كما نأمل فى الحصول على موافقة إسرائيل، وإلى حين ذلك فإننى واثق أنكم

تشاركونني الرأى لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات حتى لتؤثر على احتمالات قبولها.

وإنني أوجه رسالة مماثلة إلى الوزير الرفاعى (وزير رخارجية الأردن)، وآمل أن أتلقى ردكم فى أقرب فرصة.

مع أطيب التمنيات

المخلص ويليام ب. روجرز

قام بتسليم هذه الرسالة أو المشروع لوزارة الخارجية المصرية المستر دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى القاهرة إلى السفير صلاح جوهر وكيل وزارة الخارجية المصرية فى الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ٢٠ يونيو ١٩٧٠، حيث كان وزير الخارجية محمود رياض مصاحبا الرئيس جمال عبد الناصر فى زيارة رسمية إلى ليبيا فى ذلك الوقت، وقد قمت بإرسال نص الرسالة التى كانت تحوى المبادرة وكذا مذكرة التفسيرات الملحقة بالرسالة والمذكرة الخاصة بالفلسطينيين إلى الرئيس عبد الناصر فى طرابلس، ليبيا بصحبة حامل حقيبة خاص فور استلامها. وقد درست هذه الرسالة والمذكرة الملحقة بها هناك كما درست فى موسكو بين الرئيس والقادة السوفيت ثم نوقشت فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى القاهرة الذى سيرد نص محضر اجتماعها فى السطور التالية، والتى تقرر فيه عرض هذه المبادأة على المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى لاتخاذ قراره بشأنها كما سيرد بالتفصيل لاحقا فى هذه المذكرات.

وفى نفس الوقت سلم دونالد بيرجيس للسفير صلاح جوهر تفسيرات للرسالة التى سلمها له من وزير الخارجية الأمريكى وتضمنت التفسيرات النقاط التالية:

أن إيقاف إطلاق النار يشمل الأرض والجو، بحيث يمتنع كل من الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى عن تغيير الوضع العسكرى القائم فى منطقة غرب قناة السويس بمعنى أن لا توضع فيها صواريخ أرض / جو، أو أى منشآت عسكرية جديدة أى عدم السماح للصواريخ المصرية بالتحرك شمالا فى منطقة القناة، على أن تلتزم إسرائيل التزاما مماثلا فى منطقة مماثلة شرق القناة.

أن تضع الجمهورية العربية المتحدة فى اعتبارها أن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب بناء على هذا المشروع من إسرائيل تنازلات سياسية هامة وخاصة فيما يتعلق بالآتى:

أ- بموافقتها على الدخول فى مفاوضات غير مباشرة.

ب ـ وموافقتها على مبدأ الانسحاب قبل المفاوضات، إدراكا من الولايات المتحدة الأمريكية بأن لا انسحاب بدون سلام، ولا سلام بدون انسحاب.

بالنسبة لطلب إسرائيل المزيد من الطائرات الأمريكية فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تتخطى الحد الذى تعهدت به فى العقود المبرمة أصلا مع إسرائيل فقط وذلك خلال الفترة التى تبحث فيها مبادأة السلام الأمريكية، أى لا تتعدى تسليم الطائرات الفانتوم الخمسين المتعاقد عليها سنة ١٩٦٨، والمائة طائرة سكاى هوك المتعاقد عليها سنة ١٩٦٩.

وأضاف عن هذه النقطة تحذيرا من واشنطن فى حال رفض مصر للمبادأة أو عدم احترام وقف إطلاق النار بأن حكومته قد أعدت فى نفس الوقت ترتيبات احتياطية تسمح بتعويض إسرائيل مستقبلا عما تفقده من طائرات لو تطلب الموقف ذلك، وعبر عن رجائه أن تبقى هذه النقطة غير معلنة لأن بلاده لا ترغب فى الوقت الحاضر مناقشة موضوع مساعداتها العسكرية لإسرائيل بشكل علنى، إن حكومته تتقدم بهذه المبادأة مباشرة إلى الجمهورية العربية المتحدة رغبة منها فى تلافى أى سوء فهم إذا ما تم نقلها بواسطة طرف آخر ـ المقصود به الاتحاد السوفيتى ـ .

ثم قدم دونالد بيرجيس بعد ذلك للسفير صلاح جوهر مذكرة مكتوبة بخصوص الفلسطينيين ورأى الإدارة الأمريكية بشأنهم فى إطار المبادأة المقترحة وكان نص هذه المذكرة باللغة الإنجليزية كما يلى:

"USA recognizes that Palestinians are an interested party whose concerns must be taken into account in any settlement , resolution 242 provides for a just solution for the problem of Palestine refugees , and their legitimate interests are protected by the language in our proposals according to which these parties would undertake to carry out resolution 242 in all its parts"

كانت الرسالة تتضمن لأول مرة موقفا أمريكيا لا ينطوى على انحياز كامل وتقليدى لإسرائيل، خاصة فى ضوء النص على النقاط التالية:

أن تتعهد الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإيقاف إطلاق النار لمدة محدودة.

أن تتعهد كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل بإخطار الأمم المتحدة بالموافقة على ما يلى:

أ ـ الموافقة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢ بكل أجزائه، وتعيين ممثلين عنهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشراف ممثل الأمم المتحدة جونار يارينج.

ب ـ الموافقة على أن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى اتفاق على إقامة سلام عادل ودائم يقوم على:

(١) الاعتراف المتبادل بين كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل (وبين الأردن وإسرائيل) بحق كل منهما فى السيادة والإستقلال السياسى.

(٢) الانسحاب الإسرائيلى من أراض أحتلت فى نزاع ١٩٦٧ بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ كما بعثت الخارجية الأمريكية برسالة توضيحية وتأكيدات إضافية فى مذكرة أخرى تتضمن عدة نقاط أهمها:

(أ) أن وقف إطلاق النار يعنى وقف كل النيران فى الأرض والجو، وعدم تغيير الواقع العسكرى فى منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق قناة السويس (تم الاتفاق على أن تمتد لمسافة خمسين كيلومتر شرق وغرب قناة السويس).

(ب) أن الولايات المتحدة الأمريكية ستطلب من إسرائيل ما تعتبره تنازلات سياسية و هامة للغاية بالنسبة لما يلى:

- الموافقة على الدخول فى مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار242.
- قبول مبدأ الانسحاب سابقا على المفاوضات.
- أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية متأهبة للبقاء فى العملية بمجرد أن تبدا المفاوضات مع الاعتقاد بأنه لا انسحاب بغير سلام ولا سلام بغير انسحاب.
- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تقديم طائرات لإسرائيل تزيد عما سبق الارتباط به خلال الفترة التى تجرى فيها المفاوضات للتسوية السلمية، وأن مجموع الطائرات هى خمسون طائرة فانتوم ومائة طائرة سكاى هوك تم التعاقد عليها فى الأعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩، وقد تم تسليم إسرائيل حتى يونيو١٩٧٠ أربعة وأربعون طائرة فانتوم وثمانية وثمانون طائرة سكاى هوك.

ثم بعثت واشنطن بإضافة شفوية بعد هذه الرسالة ـ بناء على استفسارات من القاهرة ـ جاء فيها:

«أن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفا مهما يجب أن تؤخذ اهتماماته فى الحسبان عند أية تسوية».

وبذلك فقد عادت واشنطن إلى التفسير السليم للقرار ٢٤٢ باعتباره

يتضمن حلا للمشكلة وليس مجرد مبادئ يتم التفاوض بشأنها، كما عدلت عن تبنى الرأى الإسرائيلى الذى ينادى بالإصرار على إجراء مفاوضات مباشرة ونبذ محاولة الحل المنفرد مع مصر.

جاء هذا التحول فى الموقف الأمريكى نتيجة تأكد واشنطن بطريقة لا تقبل الشك أن الجمهورية العربية المتحدة جادة فى تحرير الأرض العربية المحتلة بالقوة المسلحة، علاوة على أن التواجد العسكرى السوفيتى كان تحذيرا كافيا ببداية انقلاب موازين القوى فى المنطقة ـ فلأول مرة فى تاريخ الاتحاد السوفيتى يقوم بإرسال طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية خاصة بعد أن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت طيارين إلى إسرائيل يحملون جنسية مزدوجة واشتركوا فى الغارات على مصر وتم أسرهم بعد إسقاط طائراتهم

أصبح واضحا أن العامل الأساسى الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك بسياسة متوازنة هو فى الدرجة الأولى فى المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية فى المنطقة بعد الأخطار المتزايدة ضدها نتيجة تصاعد حرب الاستنزاف من ناحية، ومن ناحية أخرى فعالية التنسيق العسكرى بين دول المواجهة الذى استند على دعم عربى لهذه الدول، ومن ناحية ثالثة للندّية التى تعاملت بها القاهرة مع الإنذار الأمريكى (إنذار فبراير ١٩٧٠) الذى لوّح بمزيد من التصعيد العسكرى الإسرائيلى فى غارات العمق ضد المنشآت اقتصادية لم يؤد إلى نتيجة بل لقد قرر الرئيس جمال عبد الناصر رفض هذا الإنذار وتحداه باتخاذ قرارا بتصعيد عسكرى وإعلامى، مما جعل الموقف يتحول ضد هذه المناورات السياسية الإسرائيلية الأمريكية.

كان الموقف كما قدره الرئيس عبد الناصر وأملاه علىَّ فى ذلك الوقت كما يلى:

- مبادرة أمريكية تبدو متوازنة وإن كانت تحتاج لدراسة متعمقة للوصول إلى قرار حول مدى جديتها ومدى قدرة واشنطن على تنفيذها إزاء إسرائيل.
- تأثير قبول هذه المبادرة على أوضاعنا العسكرية فى جبهة القتال النشيطة فى ذلك الوقت خصوصا إذا طلب من القوات المسلحة إيقاف إطلاق النار، وأثر ذلك على المعنويات المرتفعة، ثم العودة إلى القتال من جديد فى حالة فشل هذه المبادأة.

- ماذا عن حائط الصواريخ لتقوية وتدعيم الدفاع الجوى فى منطقة قناة السويس، وبالتالى على العمق المصرى حيث أن إيقاف إطلاق النار سيترتب عليه استكمال المواقع التبادلية والاحتياطية المطلوب إنشاؤها فى منطقة القناة وغيرها مما يتيح لهذه الصواريخ تغطية عملية العبور لقواتنا المسلحة لتحرير الأرض.

ومع رؤية الرئيس جمال عبد الناصر ومع تساقط الطائرات الإسرائيلية المتزايد خلال هذه الفترة قرر أن يزور الاتحاد السوفيتى لسببين رئيسيين:

الأول: أن الاتحاد السوفيتى طبعا له حساباته وعلى الجمهورية العربية المتحدة أن تراعى ذلك.

الثانى: لابد أن يكون هناك تلاقى بين الرؤى المصرية / السوفيتية(٨).

وفى اللقاء مع القادة السوفيت شرح الرئيس جمال عبد الناصر الموقف كالآتى:

أن العدوان الإسرائيلى لم يحقق أهدافه السياسية بسبب التأييد العربى والسوفيتى، هذا بالرغم من أنهم (أمريكا وإسرائيل) قد حققوا الهدف العسكرى.

فى نفس الوقت فإن قوى العدو أن تباشر علينا ضغوطا سياسية وعسكرية واقتصادية لفرض سلامهم.

وشرح عبد الناصر مطولا المواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل فى كافة المجالات وكذا ضغوط واشنطن وتأثيرها على جهود الأمم المتحدة بقصد تمييعها، وقد تفاقمت الأوضاع بعد ثورة ليبيا التى غيرت موازين القوى الإستراتيجية فى المنطقة وفى حوض البحر الأبيض المتوسط مما اضطر بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للجلاء عن قواعدهما هناك، وقال:

«لقد حاولوا أن يحتووا الثورة الليبية، لكن قادتها تنبهوا لذلك ودعمنا لهم إبطال هذه المحاولات، ونحن لدينا قوات برية وبحرية وجوية فى ليبيا لأننا لن نسمح بسقوطها فى أيديهم وهذا يزيد من الحرب ضدنا».

وتولى بعد ذلك شرح الأوضاع تفصيلا فى ليبيا وبين الأهمية العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية لها وقال:

---

(٨) من واقع ما نقلته فى النوتة الخاصة بى بعد قراءة محاضر هذه الاجتماعات المحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى أورد هذه المقتطفات المهمة.



الرئيس جمال عبد الناصر فى انتظار وصول العقيد القذافى إلى المطار
ويرى فى الصورة الفريق أول محمد فوزى والسادة على صبرى وسيد مرعى
وسامى شرف (أقص اليمين)

«إن ثورة ليبيا معناها الآن شئ آخر إلى جانب ما شرحت، معناها أن التيار القومى العربى مستمر فى اندفاعه بقوة وأنه برغم النكسة قادر على تحريك الشعوب العربية. وباختصار كان إسقاط النظام فى مصر قبل الثورة الليبية هدفا، والآن أصبح إسقاط النظام المصرى بعد الثورة الليبية ضرورة، وهذا ما يجعل المعركة ساخنة جدا.

وإن تصريحات زعماء إسرائيل الأخيرة لتؤكد هذا التحليل، فقد كانوا يقولون من قبل أن النظام فى مصر هو النظام الوحيد الذى نستطيع الاتفاق معه ونضمن تنفيذ الاتفاق معه ولكنهم الآن يقولون إن أى اتفاق مستحيل ما دام هذا النظام موجود فى مصر».

وقال جمال عبد الناصر:

«أرجوكم أن تضعوا فى حساباتكم جانبا آخر من الصراع وهو أن كل محاولات إظهار عجز العرب عن الصمود هو فى نفس الوقت بداية لمحاولة واسعة تستهدف ضرب الاتحاد السوفيتى وإخراجه من البحر الأبيض ومن الشرق الأوسط كله.

إن أبا إيبان يقول فى حديث لجريدة الهيرالد تريبيون الأمريكية:

«إن الروس لأول مرة سواء فى عهد القياصرة أو فى عهد الدولة السوفيتية وصلوا إلى الشرق الأوسط وإلى البحر الأبيض، وإذا فتحت لهم قناة السويس فإنهم واصلون إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى.

ولذا فإن المعركة الآن ليست معركة تحرير أرضنا فقط، ولكنها أيضا معركة تصفية الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط وفى البحر الأحمر وفى إفريقيا، وإذا لم تستطع مصر - لاسمح الله - أن تصفى آثار العدوان عليها وعلى الأمة العربية واضطرت للاستسلام فإن الاتحاد السوفيتى سوف يكون مرغما على التراجع والخروج تماما من الشرق الأوسط والبحر الأحمر وإفريقيا.

هذا ما أردت أن أقوله لكم فيما يتعلق بكم.

ثم انتقل جمال عبد الناصر ليقول:

«إن مبادأة روجرز كما تعلمون وصلتنى عندما كنت ازور ليبيا مؤخرا، وهناك وصلتنى معلومات ونصوص مبادرة أمريكية جديدة يعرضها علينا ويليام روجرز، وأنا أشعر الآن أن فى وسعى أن أقبلها لأسباب ثلاثة:

الأول: أن نتائج زيارتى الأخيرة لكم فى يناير الماضى قد أحدثت تغييرا فى الموازين الإستراتيجية بيننا وبين إسرائيل، **فالعمق المصرى كله مدافع عنه، والجبهة فى وضع أفضل** بكثير وصباح اليوم تلقيت تقريرا بأننا أسقطنا أربعة طائرات إسرائيلية».

الماريشال جريتشكو ـ مقاطعا ـ :

«سيادة الرئيس، إنكم أسقطتم هذا الصباح تسعة طائرات وليست أربعة، هذا ما جاءنا من خبرائنا».

الرئيس جمال عبد الناصر:

«والسبب الثانى لقبول المبادأة هو أننا لا نريد أن نتسبب فى مواجهة بينكم وبين الأمريكان، فنحن لا نريد لأنكم أعطيتمونا سلاح اكثر ووضعتم رجالكم فى خدمة حماية العمق المصرى، لا نريد أن تصل المسائل إلى درجة من التوتر تفلت من زمام سيطرتنا.

والسبب الثالث هو أننا بقبولنا مبادرة روجرز وما تنص عليه من وقف إطلاق النار المحدود بثلاثة شهور نريد أن نعطى قواتنا المسلحة فرصة للحشد والتركيز والتقاط الأنفاس لأننا حين تنتهى هذه الشهور الثلاثة لابد أن نكون فى وضع يسمح لنا بنوع آخر من العمليات العسكرية.. شىء آخر أكبر من عمليات المدفعية وعمليات الاستنزاف والدوريات المحدودة والوحدات الصغرى.

ثم هناك عامل آخر أحب أن أقوله بصراحة وهو أننا نريد أن نستكمل إعداد وتنسيق وضبط فاعلية الصواريخ لتقدر على حماية قواتنا فى أى عمليات على الضفة الشرقية لقناة السويس، ولهذا كله سوف نقبل مبادرة روجرز».

بريجنيف:

«الصديق الرئيس ناصر، هل تقبل مبادرة روجرز وهى تحمل علما أمريكيا؟»

الرئيس عبدالناصر:

«أنا أقبلها بالتحديد لأنها تحمل علما أمريكيا ـ فهذه أول مرة تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية بخطوة تبدو جادة.

وهذه أول مرة تتحرك فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحت ضغط أوضاع متغيرة على جبهة القتال المصرية التى تواجه إسرائيل بالذات.

وهذه أول مرة يجىء لنا فيها مشروع جرى بحثه بينكم وبينهم، وقد عرضه الصديق جروميكو عندما حضر لزيارتنا فى القاهرة.

ثم هذه أول مرة ترد فيها كلمة الانسحاب صريحة فى وثيقة أمريكية».

وانتقلت المباحثات بعد ذلك إلى تحديد مطالب عسكرية طالب فيها عبد الناصر بإمدادات جديدة متطورة خصوصا فى مجال الحرب الإلكترونية، والقوات الجوية المتطورة ومعدات القتال الليلى، والدفاع الجوى، ومطالب قواتنا المسلحة من خطوط الذخيرة الاحتياطية».

وقبل الرئيس جمال عبد الناصر مبادأة روجرز التى لم يكن لديه أملا فى نجاحها بأكثر من نصف فى المائة لكن الواجب هو الذى فرض بقبولها.

وفى الحقيقة فإنه قبل مبادرة روجرز كانت تنظر بتوجس الى نجاح الدفاع الجوى المصرى والطيران المصرى فى التصدى للطيران الإسرائيلى بفاعلية متوازيا مع تساقط الفانتوم الإسرائيلى، و مع تطور كفاءة القدرة للقوات البرية والقوات الخاصة والمدفعية. وهذه كلها كانت دلائل على تحول فى النظرة للقدرة العسكرية المصرية الجديدة.

فهل كانت أمريكا تسمح أن ينجح جمال عبد الناصر فى المعركة ويعبر قناة السويس؟

كان سؤالا أجابت عنه الأجهزة الأمريكية بإصدار أوامرها بإنهاء عبد الناصر قبل أن يخرج المارد من القمقم وقرروا ألا يسمح لعبد الناصر بالانتصار بأى حال من الأحوال.

وكان قرار الرئيس جمال عبد الناصر بقبول المبادرة بعد لقاءات ومشاورات ودراسات شارك فيها مختلف أفرع القوات المسلحة والخارجية المصرية والمخابرات العامة والمخابرات الحربية وأجهزة رئاسة الجمهورية المتخصصة والتنظيم الطليعى وبلورتها لجنة خاصة على أعلى مستوى سياسى وأقرتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى اجتماعها بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٧٠[٩].

---

(٩) ملخص لمحضر هذا الاجتماع من واقع ما حررته بخط يدى فى النوتة الخاصة بى لمضاهاتها على تفريغ شريط تسجيل الجلسة المحفوظ بأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

تم إبلاغ واشنطن بقرار القاهرة الذى سلمه محمود رياض وزير الخارجية للقائم برعاية المصالح الأمريكية دونالد بيرجيس وهو موافقة مصر على مبادرة روجرز، مع الإشارة إلى ضرورة الانسحاب ا لإسرائيلى من الجولان السورى ـ وقد رد بيرجيس بأن واشنطن لا تستبعد سوريا، وأن قبولها للقرار ٢٤٢ سيؤدى إلى إجراء تسوية معها على أساس عدم جواز اكتساب أراضى عن طريق الحرب ـ وقد أكد السيد محمود رياض للقائم بالأعمال الأمريكى من جديد على نقطتين جوهريتين مرتبطتين بالموافقةالمصرية على المبادرة وهما:

ـ الانسحاب الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة.

ـ التمسك بحقوق الشعب الفلسطينى كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

وقد ألحت الولايات المتحدة على سرعة تنفيذ وقف إطلاق النار قبل الثامن من أغسطس ١٩٧٠.

وأذكر فى هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية أخطرتنا بأنها سوف ترسل بطائرات استطلاع تطير على ارتفاع عشرة كيلومترات لمساعدة إسرائيل فى الرقابة، كما أبلغتنا أنها تتصور أن الاتحاد السوفيتى سيفعل نفس الشىء لمساعدة مصر، إلا أن عبد الناصر رفض الاعتراف بحق الولايات المتحدة الأمريكية فى إرسال طائرات U2 «يو ٢» للتجسس علينا لحساب إسرائيل.

وتمكن الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ومعاونوه من استكمال تجهيز المواقع الأساسية لشبكة الصواريخ قبل الثامن من أغسطس ١٩٧٠، وأصبحت إسرائيل تواجه شبكة كاملة من الصواريخ المصرية حيث لم تتوقع كما لم تتوقع واشنطن أيضا أن تتمكن مصر من القيام بهذا العمل الخارق فى هذا الوقت الضيق، وقبل سريان إيقاف إطلاق النار هذا العمل الذى تكاتفت فيه كافة الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية من رجال القوات المسلحة وعمال مصر ومهندسوها.

وثارت إسرائيل وقامت بتوجيه جام غضبها وثورتها نحو المبادرة الأمريكية ذاتها، ولم يستطع ويليام روجرز الصمود أمام ثورة إسرائيل وضغوط أنصارها وعلى رأسهم هنرى كيسينجر[١٠] حيث كان منذ البداية ضد هذه المبادرة على أساس أن التسوية الشاملة سوف تساعد على التغلغل الشيوعى فى المنطقة.

---

(١٠) (راجع كتابه سنوات فى البيت الأبيض).

وتقدمت الإدارة الأمريكية لوزارة الخارجية المصرية بمذكرة فى الثالث من سبتمبر ١٩٧٠ تتضمن اتهام مصر بمخالفة اتفاقية وقف إطلاق النار.

كما أعلنت إسرائيل فى السادس من سبتمبر ١٩٧٠ رفضها إجراء أى اتصالات مع جونار يارينج مبعوث الأمم المتحدة لوضع الترتيبات الكفيلة بالإشراف المحايد على الاتفاقية، فانهارت مبادرة روجرز وكسب كيسينجر هذه الجولة التى كان يرى أنه إذا كانت واشنطن تريد أن تتحرك نحو الحل الشامل فى الشرق الأوسط فلابد من حدوث تطورات ثلاثة رئيسية وأساسية هى:

أولا: إسقاط جمال عبد الناصر.

ثانيا: إنهاء الوجود السوفيتى فى مصر والمنطقة كلها.

ثالثا: القضاء على القوة العسكرية للفدائيين.

لم يكن فشل مبادرة روجرز مفاجأة لنا جميعا، وبالتالى فلم يتأثر الاستعداد للمعركة بل أمكن أن يتحدد بصفة مبدئية موعد معركة التحرير ـ بعد وصول الصفقة السوفيتية الأخيرة، وأغلبها أجهزة إلكترونية ـ بما لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١، كما تم فى هذه المرحلة الإعداد للتصور العام للمعركة بتطوير الخطة **«٢٠٠ الدفاعية»** لتكون خطة هجومية مع قدرة القوات المسلحة على تنفيذ المرحلة الأولى منها **«جرانيت ١»** أى عبور قناة السويس ثم الوصول إلى خط المضايق فى سيناء كما كانت القوات السورية قد استكملت استعداداتها لتحرير الجولان أيضا.

وكان ما يشغل فكر القيادة السياسية والعسكرية، كيف يمكن التغلب على ذلك الساتر الترابى ـ خط بارليف ـ الذى أقامته اسرائيل على الشاطئ الشرقى للقناة.

فلقد ظلت إسرائيل على مدى ستة سنوات تقيم حاجزا من التراب والرمال والقضبان الحديدية على الضفة الشرقية لقناة السويس حتى وصل فى بعض المناطق إلى ارتفاع عشرين مترا مما جعل عمليات الاستطلاع لقواتنا تزداد صعوبة فضلا عن أن من شأن مثل هذا الحاجز أن تصبح أى عملية عبور للقوات إلى الضفة الشرقية فى حكم المستحيل نظرا للميل الحاد ـ ٨٠ درجة ـ الذى بنى به هذا السد الترابى مما يعوق تحركات القوات المدرعة بصفة خاصة وكذلك وحدات المدفعية المحمولة ـ وكانت أكثر التقديرات تفاؤلا تنتهى إلى أن إزالة أو اختراق هذا الحاجز يستغرق يومين على الأقل مما يترتب عليه أن يستطيع العدو إبادة تلك القوات التى تحاول العبور لتتجاوز هذا الحاجز.

البداية كانت سنة ١٩٦٤ عندما كان **المقدم مهندس باقى زكى يوسف** منتدبا

للعمل فى هيئة السد العالى وساهم و شارك فى عمليات إقامة هذا الصرح العظيم وخصوصا تلك التى تناولت الوسائل التى اتبعت ونفذت فى تجريف لفتح الثغرات لإزالة الصخور ورمال السد العالى.

وفى الخامس من يونيو١٩٦٧ عاد مرة ثانية للخدمة فى القوات المسلحة فى الجيش الثالث الميدانى حيث كان الجميع يفكر فى شىء واحد هو الثأر واستعادة الأرض المحتلة وفى سنة ١٩٦٩ ومع اشتداد القتال الذى صاحب حرب الاستنزاف وعندما صدرت التعليمات بالتجهيز لعمليات العبور بدأ يفكر فى الوسائل التى تتمكن بها القوات من تذليل مشاكل العبور للضفة الشرقية وكان من أبرزها هو كيفية فتح الثغرات فى الساتر الترابى، وكانت فى هذه المرحلة قد تمت عدة تجارب لفتح الثغرات بواسطة التفجير بالمدفعية بمختلف أعيرتها، وأعقب ذلك تجارب أخرى باستخدام أنواع من الصواريخ صنعت خصيصا لتحقيق هذا الغرض، هذا علاوة على تجارب أخرى تمت باستخدام أنواع مختلفة من المفرقعات كانت تتم تحت إشراف سلاح المهندسين.

وفى وسط كل هذه المحاولات المضنية والإصرار على تحقيق الهدف استعاد المقدم باقى زكى يوسف فكرة استخدام التجريف فى فتح الثغرات بالسد الترابى وهى نفس الفكرة التى استخدمت من قبل فى إزالة الصخور والرمال أثناء بناء السد العالى.

طرحت الفكرة أولا على مستوى الجيش الثالث حيث تناقش باقى زكى يوسف فى الأسبوع الأخير من مايو١٩٦٩ مع اللواء سعد زغلول عبد الكريم قائد الفرقة وشرح له كيف أن علم التجريف استخدم فى بناء السد العالى وأنه يمكن أن نتبع نفس الأسلوب فى حل مشكلة الساتر الترابى باستخدام تكنولوجيا التجريف فى فتح الثغرات وأن الأدوات المستخدمة فى هذه العملية غاية فى البساطة وهى عبارة عن طلمبات مياه ضغط عال توضع على خراطيم فى القناة وتسلط هذه الخراطيم على الساتر الترابى وعند تشغيل الطلمبات تندفع المياه بقوة إلى الخراطيم فتسحب رمال الساتر الترابى إلى قاع القناة وتستطيع بكل متر مياه مضغوط سحب متر مكعب من الرمال ودارت مناقشات بين القائد وضباطه المقاتلين والمهندسين وأعاد المقدم باقى شرح فكرته إلى أن اقتنع الجميع بأنها جديرة بالعرض على المستويات الأعلى ولكن بعد أن تحسم مجموعة من النقاط الأساسية تركزت حول:

هل المياه المحملة بالرمال عند فتح الثغرات فى الساتر الترابى ستؤثر على أعمال المهندسين العسكريين؟

وهل ستؤثر على أعمال التجهيزات وبناء الكبارى التى ستعبر عليها القوات المصرية إلى الضفة الشرقية؟

كما تم بحث موضوع هام هو: هل أرضية الثغرة ستنهار من ضخ المياه بكثافة بحيث تعوق المعدات أثناء العبور لأنه بمجرد فتح الثغرة ستندفع المدرعات والمجنزرات منها لدعم القوات البرية التى ستكون على أرض المعركة فى سيناء؟

جاءت نتيجة الدراسة بما يفيد أن دخول الدبابات والمجنزرات فى الموجات الأولى من العبور سوف يعمل على تمهيد الأرض وتهذيب أرضية الثغرة نظرا لثقل وزنها، ثم عندما يأتى دور باقى المركبات ذات العجل فستكون الأرضية صالحة لعبورها، أما المشكلة الثالثة كانت فى كيفية أو فى صعوبة نقل المعدات الثقيلة التى استخدمت فى بناء السد العالى لفتح الثغرات والمناورة بها ثم نقلها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس ولما تبين صعوبة تنفيذ هذا الواجب، بل نادى بعض الفنيين باستحالة استخدام هذه المعدات فى هذه المهمة رفضت الفكرة وتم التفكير فى استيراد طلمبات أصغر حجما وأخف وزنا. وبمجرد الانتهاء من مناقشة كافة هذه التفاصيل تم الاتصال بقائد الجيش الثالث حيث عرضت عليه الفكرة ونتيجة الدراسات قام باستدعاء المقدم باقى الذى أقنعه، فما كان من قائد الجيش إلا أن عرض الأمر على نائب رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اللواء ممدوح جاد تهامى الذى تحمس للفكرة خصوصا بعد ما تمت مقابلة بينه وبين المقدم باقى يوسف الذى وصل إلى القاهرة فى سيارة قائد الجيش الثالث بصفة سرية، ونتيجة لهذا عقد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة اجتماعا حضره مدير إدارة المهندسين العسكريين اللواء جمال محمد على الذى بعد مناقشة الفكرة وافق على تنفيذها وطلب الاستعانة ببعض الضباط المهندسين الذين سبق أن خدموا فى بناء السد العالى وكان منهم العقيد شريف مختار الذى شارك فى الدراسة ووافق عليها وقال أن الفكرة تستحق التجربة للتأكد من صلاحيتها. تم فى نفس الوقت الاستعانة بما لدى وزارة السد العالى من صور وأفلام وإرشادات خاصة بعمليات التجريف. وانتهى الأمر برفع تقرير قدمه المقدم باقى زكى يوسف لقائد الجيش الثالث وضح فيه أسلوب التنفيذ للفكرة وكذا المعدات التى يمكن استخدامها ورفع هذا التقرير للفريق أول محمد فوزى وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة الذى بعث به لسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ولقد عرضته على الرئيس جمال عبد الناصر فوافق على الفكرة واتصل بالفريق محمد فوزى حيث أبلغه بموافقته على الفكرة وطلب القيام بإجراء التجارب دون أى إبطاء مع توصيته بتذليل كل المصاعب مهما كانت من أجل نجاح هذه الفكرة.

فى الحقيقة لم تكن هناك مشاكل سوى توفير طلمبات ميكانيكية صغيرة الحجم وتكون خفيفة الوزن لفتح الثغرات خلال مدة لا تزيد عن ساعات خمسة وكانت الوسائل التقليدية للقيام بمثل هذه العمليات تحتاج نوع معين من المفرقعات يستغرق ١٥ ساعة لتنفيذ المهمة حيث كانت الثغرة تحتوى على كميات من الرمال يتراوح حجمها من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ متر مكعب، ولكى يستطيع مقاول أن يرفع هذا الحجم من الرمال يحتاج إلى خمسة آلاف رجل فى الساعة ونحو خمسين بولدوزر لرفعها دون تدخل من العدو.

ولقد تم الحصول على الطلمبات والكبارى من ألمانيا تحت ستار أنها معدات للدفاع المدنى وإطفاء الحرائق، وهذه قصة أخرى لها أبطالها من رجال المخابرات ووزارة الداخلية والدبلوماسيين المصريين الذين شاركوا فى إنجاح هذه الصفقات.

بدأت التجارب بمنتهى السرية والجدية وفى يناير ١٩٧٠ تمت أول تجربة فى منطقة قارون وعلى ضفاف البحيرة، ثم أجريت تجارب أخرى فى مناطق أخرى منها فى القناطر الخيرية و منطقة البلاح حيث أزيل ساتر ترابى ناتج من عمليات تطهير قناة السويس ومشابه للساتر الترابى الإسرائيلى وتمت التجربة بنجاح كامل.

واعتمدت الخطة النهائية وضمت لملف العمليات سرى للغاية، وكانت ستنفذ على الوجه التالى: يتزامن فتح الكبارى وقت العبور مع فتح الثغرة فى الساتر الترابى كاملا حتى لا يحدث هجوم مضاد من قبل العدو. وكان عدد الفتحات حسبما أذكر ٧٢ فتحة بطول خط بارليف. كما أنه كانت هناك خطة خداعية بإسقاط كبارى بأعداد كبيرة فى مناطق متفرقة لتشتيت رد فعل العدو أثناء عبور قواتنا.

ومع اقتراب موعد انتهاء وقف إطلاق النار تطورت الأمور والأحداث بشكل سريع لم يكن فى الحسبان ولا كان يتخيله أحد، فقد حدث الصدام الدموى بين الجيش الأردنى والمنظمات الفلسطينية فى الأردن ـ وهناك ظلال وأضواء حول الحدث يجب أن تبحث وإن كان ليس هنا مكانها، إلا أنه يمكن فى كلمات قليلة نستطيع أن نقول بضمير مستريح أن هناك تآمرا لعب دورا مهما فى هذه الأحداث فى ذلك الوقت الحرج.

وقد يكون من المفيد أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم تقويما مركزا لمرحلة حرب الاستنزاف دون ما الدخول فى التفاصيل العسكرية وهذا التقويم من وجهة نظرى يتلخص فيما يلى:

بمجرد انتهاء مرحلة الدفاع النشط فى فبراير ١٩٦٩ بدأت القيادة العامة للقوات

المسلحة بتكليف من الرئيس جمال عبد الناصر فى وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف المرحلية المنشودة مع مداومة تطويرها طبقا لمختلف العوامل المؤثرة.

وقد أشترك كبار القادة المنتظمين فى كلية الحرب العليا عامى ١٩٦٨ و١٩٦٩ فى وضع الخطط التى تحقق تلك الأهداف المرحلية، وكانت تلك الخطط المقترحة ترفع إلى القيادة العامة للقوات المسلحة وإلى هيئة العمليات الحربية لدراستها و للاستفادة منها.

كان الهدف المحدد من حرب الاستنزاف هو الحفاظ على الروح المعنوية للمقاتلين، ورفع معنويات الشعوب المصرية والعربية وتهيئة الظروف المناسبة للانتقال إلى مرحلة العمليات التعرضية ن وإبقاء مسألة احتلال إسرائيل للأرض العربية فى قائمة المشاغل الدولية ضمانا لاستمرار الاتحاد السوفيتى فى الإمداد بالأسلحة والمعدات الأكثر تطورا وإزعاج القوات الإسرائيلية وإيقافها ووضعها وشعب إسرائيل تحت الضغط المعنوى المستمر نتيجة ما يقع بجنودها فى الجبهة من خسائر مستمرة.

أما الزعم بأن القيادة السياسية أخطأت بالدخول فى حرب الاستنزاف فيجبه أن تلك الحرب كانت ضرورة سياسية وعسكرية للحفاظ على تماسك الجبهة الأمامية والقاعدة الخلفية وفرض استمرار القضية ساخنة والحفاظ على إرادة القتال واكتساب الكفاءة القتالية الميدانية وتطوير الخطط الحربية تبعا لتغيير العوامل المؤثرة عليها، والحصول على المعلومات عن العدو والأرض عن طريق الاستطلاع بقوة الشىء الذى يتعذر تنفيذه بغير القتال الفعلى.

كما كان الحصول على المعلومات الخاصة بتدابير الحرب الإلكترونية المعادية، واتخاذ التدابير المعتادة لها يتطلب نشاطا قتاليا لتحسين وتطوير قدراتنا الذاتية فى تلك الحرب التى أصبحت تحتل مكانا بارزا فى الحروب الحديثة.

ولما كان أغلب تشكيلات قواتنا المسلحة لم يسبق له الاشتباك الفعلى بالعدو، فقد كان من الضرورى إتاحة الفرصة لهذه التشكيلات للتصادم مع العدو فى معارك محدودة لكسر حاجز الجهل به، وهو ما شكل إحدى الركائز الأساسية لنجاح حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وقد اتفقت آراء أغلبية قادة ومخططى حرب أكتوبر١٩٧٣ على أن مرحلة حرب الاستنزاف كانت ضرورية كما كانت من ألمع الفترات التى مرت على قواتنا المسلحة فى الزمن المعاصر.

ولعل الكثيرين ممن عايشوا مرحلة حرب الاستنزاف وما أعقبها من خمول ران

على الجبهة يذكرون ما أصاب الرأى العام الداخلى من ملل ظل يتصاعد حتى تحول إلى جدل بين صفوف الشعب والقوات المسلحة عن جدية نظام الحكم فى خوض الحرب، ثم ظل هذا الضغط الجماهيرى يتصاعد ويتسع حتى بلغ الذروة التى لم يعد بعدها يقبل عذرا لتسويف جديد فى موعد الهجوم.

كما ترتب على هذا الخمول أن بدأت المحافل الدولية والصهيونية تعيد القول بأن قواتنا المسلحة قد خمدت أنفاسها وأصبحت جثة هامدة، وقد اشترط الدكتور هنرى كيسينجر قبل فتح ملف قضية الشرق الأوسط من سباته العميق فى قاع أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية أن تحرك مصر تحركا يثبت أن قواتها المسلحة ليست جثة هامدة.

ولا يكتمل التقويم الصادق لحرب الاستنزاف إلا بمراجعة ما صدر بشأنها من جانب قادة إسرائيل حيث نجد الجنرال عيزر وايزمان نائب رئيس الأركان العامة الإسرائيلية إبان حرب الاستنزاف يقول فى كتابه «على أجنحة النسور» ما نصه: «إن حرب الاستنزاف التى سالت فيها دماء كثيرة لأفضل جنودنا مكنت المصريين من اكتساب حريتهم على مدى ثلاث سنوات للتحضير لحرب أكتوبر العظمى عام ١٩٧٣. وعلى ذلك فإنه قد يكون من الغباء أن نزعم بأننا كسبنا حرب الاستنزاف، فعلى العكس كان المصريون - رغم خسائرهم - هم الذين حصلوا على أفضل ما فى تلك الحرب، وفى الحساب الختامى فسوف تذكر حرب الاستنزاف على أنها أول حرب لم تكسبها إسرائيل، وهى نفس الحقيقة التى مهدت الطريق أمام المصريين لشن حرب يوم كيبور».

وفى مجال المقارنة بين ما بذل من جهد خلال فترة حكم عبد الناصر وفترة حكم السادات فإن من خدم فى كلتا الفترتين من قادة القوات المسلحة يفخرون بما بذله الشعب والجيش فى إعادة البناء، وفى التحضير للجولة الحتمية القادمة، وفى خوض حرب الاستنزاف، وفى التدريب الواقعى على مهام القتال المقبلة، وفى تجهيز مسرح الحرب والقاعدة الخلفية للدولة للحرب، وغير ذلك من الأعمال العظيمة التى تم أغلبها فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وينبغى ألا ننسى نجاح قوات الدفاع الجوى فى الزحف بحائط الصواريخ حتى حافة القناة الشىء الذى مكّن القوات المسلحة من اقتحام القناة واجتياح حصون بارليف والاستيلاء على رؤوس الكبارى وتأمينها تحت سماء لا تملك إسرائيل - ولأول مرة - السيادة الجوية عليها.

كما أن المكانة المحلية والإقليمية والدولية الرفيعة التى كان يتمتع بها الرئيس عبد

الناصر كانت الدافع للاتحاد السوفيتى إلى الاستجابة لطلباته المتتالية التى بلغت حد قبوله ـ ولأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ـ أن يبعث بقوات سوفيتية مقاتلة لتأمين سماء وعمق مصر، وتوفير وسائل الاستطلاع الفضائى والإستراتيجى، علاوة على وسائل الحرب الإلكترونية فائقة التطور، وغير ذلك من المساعدات.

وعلاوة على ما سبق ن فقد تميزت فترة رئاسة عبد الناصر فى المجال السياسى بجمع كلمة العرب على مقررات قمة الخرطوم، والاحتفاظ بالمبادأة السياسية التى رفضت من المقترحات والمبادرات ما يعتبر أفضل مما أمكن الوصول إليه بعد نصر ١٩٧٣ ، سواء بالنسبة لمصر أو لدول الطوق العربى وشعب فلسطين.

وفى آخر اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى شهر أغسطس ١٩٧٠ أعاد الرئيس جمال عبد الناصر التأكيد بكل وضوح على أن أحد الأسباب الرئيسية التى دفعته إلى قبول مبادرة روجرز كان إتمام دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة لتهيئة أرض المعركة للعملية الهجومية التى سوف يأمر بها فور انتهاء الفترة المتفق عليها لوقف النيران. أما الزعم بأنه قبل مبادرة روجرز بسبب تزايد خسائره على خسائر إسرائيل فهو مجرد مبرر اضطر إلى أن يسوقه فى العلن، حيث لم يكن فى حل ليفصح عن السبب الحقيقى سالف الذكر[١١].

وتؤكد تلك الحقائق على وجود خطة هجومية كان الرأى قد استقر فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفى مجلس الدفاع الوطنى على تنفيذها خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة شهور من بدء وقف النيران فى ٨ أغسطس ١٩٧٠.

أما الزعم بأن مثل هذه الخطة كانت ستصيب مصر بكارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة فى حرب تحرير فى أواخر حياة عبد الناصر، أو فى أعقاب رحيله فليس له ما يبرره، إذا ما عرفت طريقة تخطيط أية عملية حربية هجومية كانت أم دفاعية.

والواقع أن تصورات كل من الفريق أول محمد فوزى والفريق أول محمد أحمد صادق وكذا المشير أحمد إسماعيل تتقارب فى شكلها العام، وإن كانت تختلف فى مراحل التنفيذ وتوقيتاتها ومداها.

---

(١١) (محاضر هذا الاجتماع وغيرها من اجتماعات عبد الناصر مع القادة العسكريين، محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى بالصوت ومكتوبة ويوجد صورة منها فى سجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وكان يقوم بالتسجيل كل من العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية والمقدم عادل إبراهيم محمد السكرتير العسكرى لرئيس الجمهورية).

فالدارس المتخصص لتلك الخطط الثلاثة وخرائطها ومرفقاتها يلاحظ أن هدفها النهائى هو تحرير كل أرض سيناء وقطاع غزة، أما وجه الاختلاف بينها فيبرز فى أن هدف المرحلة الأولى من خطة محمد صادق هو الاستيلاء على شرق المضايق، فى حين أن خطة محمد فوزى كانت الوصول إلى المضايق و القبض عليها فى المرحلة الأولى، أما خطة أحمد إسماعيل فتكتفى بتأمين رأس كوبرى على الضفة الشرقية للقناة وبعمق ١٢ـ ١٥ كيلومترا.

كما تختلف تلك الخطط أيضا فى عدد وعمق المراحل التالية، ومدى الفواصل الزمنية بينها.

ويتضح مما سبق أن الزعم بحدوث كارثة فيما لو دخلت قواتنا المسلحة فى حرب تحرير فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أو بعد رحيله مباشرة غير ذى موضوع، وذلك لأن تصرف القائد حيال أى موقف قتالى معاكس قد يطرأ أثناء تنفيذ خطته لا يدع مجالا لوقوع مثل تلك الكوارث وهو الأمر الذى تحرص كل خطة حربية على مناقشته فى مؤتمر تنظيم التعاون الذى يعد لكل احتمال مساعد أو معاكس عدته، ويرتب له الحل السليم والقوات الكافية والمناورات المناسبة، فإذا ما صادفته فرصة مواتية أسرع باستغلالها، أما إذا كانت معاكسة فإنه يبادر بتجنبها.

ولقد كان من الطبيعى بعد رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وتولى أنور السادات مسئولية الحكم مكانه أن يقبل مد فترة إيقاف النيران إلى أن يمسك بزمام السلطة ويطلع على دخائلها وتستتب له الأمور، فلما طالت تلك المدة بدأ الرأى العام المصرى والعربى يتململ ويجنح الرأى الدولى إلى أن السادات لا يقدر على إشعال حرب وسرعان ما تحول الجدل الداخلى إلى مناقشة مدى جدية نظام الحكم فى العزم على خوض المعركة، بينما راحت أبواق الدعاية الصهيونية تؤكد أن جيش مصر أصبح جثة هامدة، الأمر الذى زاد من ضغط الجماهير فى مصر والدول العربية مطالبة بتحديد موعد للمعركة التى لم يعد يقبل عذرا لتسويفه.

وفى اجتماع مجلس الدفاع الوطنى بالقيادة العامة للقوات المسلحة يوم الخميس ٢ فبراير ١٩٧١ الذى ترأسه السادات وحضره كل من حسين الشافعى وعلى صبرى وعبد المحسن أبو النور ومحمود رياض وشعراوى جمعة والفريق أول محمد فوزى وسامى شرف وأحمد كامل والفريق محمد أحمد صادق وقام بأعمال السكرتارية

اللواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير المخابرات الحربية(١٢).

ولقد أقر الجميع فى هذا الاجتماع بعد أخذ الأصوات، قرارا بدخول الحرب ضد إسرائيل، إلا أن الرئيس السادات أرجأ اعتماد هذا القرار لحين عرض الأمر على مجلس الأمة يوم السبت ٤ فبراير ١٩٧١، إلا أنه بدلا من أن يعرض الأمر على مجلس الأمة إذا به يعلن عن مبادرة جديدة للسلام ـ لم يستشر أى مسئول أو مؤسسة فى الدولة بخصوصها بل لقد فوجئت أنا شخصيا بها عندما وصلنى مسودة الخطاب الذى سيلقيه السادات فى المجلس ـ الشىء الذى أوردته تفصيلا فى مكان آخر من هذه المذكرات، وقد حدد السادات فى هذه المبادرة معالمها بانسحاب إسرائيل جزئيا من سيناء مقابل قيام مصر بتطهير القناة فورا وفتحها للملاحة أمام جميع السفن دون استثناء مع صرف النظر عن ربط فتح القناة لسفن إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التى طردوا منها عامى ١٩٤٨ و١٩٦٧ على نحو ما كانت تعتمده قرارات مجلس الأمن الصادرة فى هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن الرئيس عبدالناصر كان قد تلقى عروضا أقل إهدارا للحقوق العربية عما تنازلت عنه هذه المبادرة الجديدة فإن إسرائيل رفضت مبادرة السادات على لسان وزير دفاعها، ثم أكدت رئيسة الوزراء هذا الرفض وأصرت على الفصل التام بين مشكلة قناة السويس وبين مهمة السفير جونار يارنج أو مباحثات الدول الكبرى.

وبفشل تلك المبادرة أعلن السادات فى شهر مارس ١٩٧١ باستراحة القناطر الخيرية بحضور على صبرى و بعض الوزراء هم وزراء الحربية والخارجية والداخلية وشئون رئاسة الجمهورية أنه قرر دخول الحرب ضد إسرائيل وحدد لها توقيتين كان أولهما خلال شهر أبريل والثانى خلال شهر مايو ١٩٧١.

ثم أصدر السادات صباح يوم ٩ مايو ١٩٧١ قرار الاستعداد للحرب لوزير الحربية وكان ذلك بمنزله فى الجيزة وقبيل اجتماعه بالمستر جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة، وقد أوضح السادات لوزير الحربية وقتئذ ضرورة استعداد القوات المسلحة لشن الهجوم قبل أول يونيو ١٩٧١.

---

(١٢) (وهذه الجلسة مسجلة ومحضرها محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وسجلات القيادة العامة للقوات المسلحة وقام بتسجيلها العميد إبراهيم سلامة والمقدم عادل إبراهيم محمد).

وعندما أخطر الفريق محمد فوزى مساعديه بهذا القرار لبدء العمل على تنفيذه اقترح اللواء محمد صادق الالتزام بدواعى السرية وعدم تحديد اليوم اكتفاء بذكر أنه سوف يكون خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ١٩٧١ وذلك فى الوثيقة التى سوف يوقعها السادات، الذى رفض أن يضع عليها توقيعه يوم ١٢ مايو ١٩٧١ مما دفع وزير الحربية إلى أن يحرر استقالته.

وأحب أن اقرر هنا ولأول مرة أنه دار حديثا بين الرئيس السادات وكل من السادة: عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وأنا فى استراحة القناطر الخيرية، وتناولنا فيه مناقشة الاستعدادات للقتال فقال الرئيس السادات مبررا عدم رغبته فى التقيد بتحديد موعدا للمعركة بشكل قاطع «هو انتم عايزنى أدخل الحرب ولما نكسب يقوم على صبرى وحسين الشافعى يقولوا احنا اللى كسبنا الحرب، ولو خسرنا يقولوا دا انت السبب ويحملونى أسباب الهزيمة».

وكان هناك الكثيرين من الأحياء من الوزراء وقادة القوات المسلحة من أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى على علم تام بهذه الحقائق.

أما الزعم بوجود «**فارق هائل**» بين القوات المسلحة المصرية التى خاضت حرب أكتوبر وبين القوات التى كان يعدها عبد الناصر ومعاونوه لحرب التحرير فإن أحدا من كبار قادة تلك القوات خلال هذين العهدين لن يقر هذا الرأى الذى يجافى الحقيقة.

فلا مقدار الزيادة فى الكفاءة القتالية، ولا مقدار الزيادة فى الحجم ولا مقدار الفاصل الزمنى بين رحيل عبد الناصر ويوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى لا يتعدى السنوات الثلاث فقط يسمح بحدوث فارق هائل فى القوات المسلحة.

كما أن العلم العسكرى المزعوم بأنه طبق فى عهد السادات على أرفع مستوياته هو نفس العلم الذى طبق فى عهد عبد الناصر لأن من طبقه فى الحالتين كانوا هم نفس الأشخاص العسكريين عدا نفر قليل جدا ممن أزاحهم السادات عن مراكزهم، ومن المعروف أنه لا يترتب على تغيير بضع أشخاص فى مؤسسة ما حدوث تغيير جذرى فى أدائها أو كفاءتها بما يبيح وصفه «بالفارق الهائل» بين العهدين أو الزعم بأن مستوى العلم العسكرى كان فى أرفع مستويات فى عهد السادات عنه فى عهد عبد الناصر. بل إن أبطال حرب أكتوبر الذين أستشهد بهم للتدليل على صحة هذه المزاعم هم أنفسهم الذين أكدوا فى مضابط جلسات تسجيل التاريخ العسكرى لحروب ١٩٦٧ والإستنزاف و١٩٧٣، أن فترة رئاسة عبد الناصر لا تقل إن لم تزد على فترة رئاسة السادات فيما بذل

من جهود وفى مدى الالتزام بتطبيق العلم العسكرى فى التخطيط والأداء كما أكدوا أيضا أن حرب الاستنزاف كانت من ألمع الفترات التى مرت على قواتنا المسلحة فى الزمن المعاصر وأكثرها فائدة فى اكتساب الخبرة وغرس روح القتال كما أن الزيادة التى طرأت على أسلحة ومعدات ومستوى كفاءة جنود القوات المسلحة خلال ولاية عبد الناصر تزيد على ما طرأ عليها خلال ولاية السادات خاصة وأن دخول الجنود المثقفين للخدمة العسكرية بدأ فى عهد عبد الناصر، ولم يستثنى أحد من التجنيد الإجبارى كما حدث فى عهد السادات وفى نفس الوقت فقد نزح عن مصر فى عهد السادات وقبل حرب أكتوبر عدة تشكيلات مقاتلة صديقة من قوات الدفاع الجوى والقوات الجوية والاستطلاع الإستراتيجى والحرب الإلكترونية مما أحدث فراغا إستراتيجيا وتعبويا تعذر ملء أكثره، وظلت قواتنا المسلحة تفتقر إلى بعضه حتى نهاية حرب أكتوبر مما ترك الساحة خالصة لإسرائيل المدعومة بقدرات الولايات المتحدة الأمريكية وكان أحد أسباب ثغرة الدفرسوار وما حدث بعدها.

أما الزعم بأن الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يبدأ إلا بعد وفاة عبد الناصر فإن الكتاب الرسمى الذى صدر عن تلك الحرب للأسواق المدنية، والذى يحمل فى صفحته الأولى كلمة الرئيس السادات قد ذكر فى الفقرة الأولى من الباب الثانى أن الإعداد للحرب بدأ منذ انتهاء جولة صيف ١٩٦٧.

وهناك الكثيرين من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكبار القادة الباقين على قيد الحياة على استعداد للشهادة بذلك وخاصة هؤلاء الذين ظل عبد الناصر يجتمع بهم الساعات الطويلة حتى الفجر فى عشرات المؤتمرات الدورية لمناقشة أدق تفاصيل استكمال القدرة القتالية ورسم الخطط الحربية حتى الأيام الأخيرة من عمره.

ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نؤكد على أن عملية دفع حائط الصواريخ إلى حافة القناة كانت تتم بإشراف ومتابعة عبد الناصر لحظة بلحظة وأنها استلزمت جهدا سياسيا وعسكريا وعصبيا مضنيا بينما كانت تلك العملية تجرى وعبد الناصر يعانى من آلام المرض الذى كان يلحظه كل الجالسين حوله فى مؤتمراته المتتالية.

إن القيادتين السياسية والعسكرية لم تتردد فى تحمل الجهود الشاقة والخسائر

الشديدة لدفع هذا الحائط حتى حافة القناة ـ وهو الإنجاز العظيم الذى تم فى عهد عبد الناصر والذى شكل حجر الزاوية فى نجاح العبور إلى الضفة الشرقية للقناة بعيدا عن تدخل طائرات إسرائيل التى أبعدتها تلك الصواريخ ـ ولأول مرة ـ عن سماء المعركة.

أما الزعم بأن إسرائيل عمدت إلى تغيير خططها للمعركة بعد بناء حائط الصواريخ فيدحضه الجنرال **أبراهام أدان** الذى وضع الخطة «سيلا» فى مطلع عام ١٩٦٩ والتى ظلت القوات الإسرائيلية تلتزم بها حتى نهاية حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو ما ذكره واضع تلك الخطة فى كتابه «On The Banks Of The Suez» فى الصفحات ٤٢ ـ ٤٥ بالطبعة الإنجليزية.

وقد يلفت النظر أن ما أصاب السلاح البحرى الإسرائيلى من خسائر على امتداد عمره وقعت كلها خلال حرب الاستنزاف فقط بدءاً بإغراق المدمرة إيلات ومرورا بتدمير الحفار «كيتينج» وتحطيم السفينتين المسلحتين «داليا» و «هيدروما» ثم ناقلة الجنود «بيت شيفع» فالغواصة «داكار» ثم السفينة التجارية «بات يام» وسفينة أبحاث بحرية، وانتهاء بقصف ميناء إيلات ثلاث مرات متتالية، فلولا حرب الاستنزاف لظلت البحرية الإسرائيلية تتباهى بأنها السلاح الذى لم يتعرض لخسارة قط، وغنى عن البيان أن كل ذلك حدث خلال عهد الرئيس جمال عبد الناصر.

الفصل السابع

مأساة الرجل الثانى

إنطوت العلاقات بين كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، والتى إمتدت إلى ما يقرب من أربعة عقود على كثير من التعقيدات.

■ لقد عملت بالقرب من الرئيس جمال عبد الناصر طوال ثمانية عشر عاما، ولكننى كنت أيضا عضوا فى أغلب الوفود التى صاحبت المشير عبد الحكيم عامر فى سفرياته الخارجية بوصفى مستشارا سياسيا له فى الفترة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧، وكنت على بينة تكاد تكون كاملة من أسرار العلاقات بين الرجلين، وكان معدل إتصالى اليومى بالمشير عبد الحكيم عامر يقترب من نفس معدل إتصالى بالرئيس جمال عبد الناصر.

لقد إنطوت العلاقات بين كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر، والتى إمتدت إلى ما يقرب من أربعة عقود على كثير من التعقيدات حيث اكتسبت بعدين رئيسيين:

ـ **أولهما** طبيعة الموقع الذى احتله عبدالحكيم عامر فى مرحلة مبكرة من عمر الثورة بوصفه الرجل الثانى فى الدولة بكل ما يثيره هذا الوضع من حساسيات وتنافسات من جانب، وما يمثله من عامل جذب لكل الطامحين فى مزيد من النفوذ والسلطة مستخدمين فى ذلك شتى الوسائل، القانونى منها وغير القانونى من جانب آخر.

ـ **أما البعد الثانى** فيتمثل فى تولى عبدالحكيم عامر مسئولية القوات المسلحة، وبالتالى مسئوليته مناصفة مع جمال عبدالناصر فى إستقرار العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية ووضع صيغة واضحة وثابتة لتنظيم علاقة الجيش بالسياسة فى ظل النظام الثورى الذى قام بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وبقدر ما حملته هذه العلاقة من إيجابيات كانت بمثابة السند القوى لنجاح ثورة يوليو فى إجتياز معارك كثيرة فى مسيرتها على الصعيدين الداخلى والخارجى، فقد واجهت فى نفس الوقت لحظات تاريخية حرجة تركت آثارها على حرية الحركة المتاحة للقيادة السياسية، وخلقت أوضاعا شائكة فى قمة السلطة بحكم ما أفرزته من تنافسات و صراعات ليس بين الرجلين فقط، وإنما من جانب أعضاء آخرين فى مجلس قيادة الثورة، وكان من بين هؤلاء من أبدى تحفظه منذ اليوم الأول على تولى عبدالحكيم عامر مسئولية القوات المسلحة ومنهم من أثار الكثير من الإنتقادات التى وصلت إلى حد الهجاء بعد إعتزاله المسئولية ثم بعد رحيله،وقد توسع هذا النقد والهجاء ليس لعبدالحكيم عامر فقط، وإنما إمتد لجمال عبدالناصر أيضا فيما يتعلق بأسلوب تعامله مع عبدالحكيم عامر، وإمتدت هذه التنافسات

والطموحات التى أثارتها علاقات الرجلين أيضا إلى عناصر من الصف الثانى من الضباط الأحرار، والذين رأوا فى قربهم من عبدالحكيم عامر مجالا لمزيد من التحريض والتأليب كما سيرد فيما بعد.

ويمكن توصيف هذه العلاقة التى ربطت بين كل من الرئيس جمال عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامر وفى ضوء ما إنتهت إليه بأنها **«أزمة الرجل الثانى»** وهى أزمة تكاد تتكرر فى عديد من دول العالم الثالث نتيجة لظروف شتى، ذلك أنه فى الدول المتقدمة يقع قدر كبير من التطابق بين النصوص الدستورية التى تنظم مسألة الخلافة فى السلطة وبين ما يتم فعلا فى الواقع الحقيقى، وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يملك الرئيس الأمريكى وحده حق إختيار نائبه ويدخل به الإنتخابات سواء على صعيد الحزب أو على المستوى العام، وهو الذى يخلفه إذا ما جدت أية ظروف تحول دون إستمراره فى ممارسة السلطة، كما حدث بعد إغتيال الرئيس كينيدى، وبعد تنحى الرئيس نيكسون عن السلطة، أما فى دول العالم الثالث فيكاد الأمر يتحول إلى مشكلة حقيقية مهما كانت قوة النصوص التى تحكم هذه العملية، فغالبا ما تتدخل عوامل طارئة لتعدل من عناصر اللعبة وتقلب كل الحسابات، وآخر مثل على ذلك ما اقدم عليه الملك حسين قبل رحيله بأسابيع قليلة عندما قطع برنامج علاجه فى الولايات المتحدة الأمريكية - رغم إدراكه التام لخطورة هذا الإجراء على حياته - ليعود إلى عمان ساعيا لتحقيق هدف واحد ومحدد هو تنحية ولى عهده الذى إختاره بنفسه منذ ما يزيد على الثلاثين عاما وأحاطه برعايته الكاملة على مدى هذه الفترة الطويلة، وقدمه لشعبه وللعالم أجمع على أنه خليفته الذى يجب أن يحظى بكل التأييد من بعده، لكنه يكتشف فجأة أو يوحى إليه - ومع شعوره بدنو أجله - أنه ليس الشخص المناسب من وجهة نظره، وفى ضوء المعايير التى تتحكم فى تركيبة نظامه السياسى وتوازنات الأسرة المالكة الحاكمة من جانب، والقبول الخارجى لولى العهد والملك القادم من جانب آخر، وبالتالى فقد فضل العودة فى أحرج لحظات علاجه ليستبدله بواحد من أولاده، ويرى أن فى ذلك حلا لمشكلة الخلافة فى بلاده.

ونفس السيناريو وقع - ولكن فى إتجاه عكسى - فى كل من السعودية عندما تمت تنحية الملك سعود عن السلطة فى عام ١٩٦٥ لصالح ولى عهده الأمير فيصل، ثم فى قطر فى عام ١٩٩٧ عندما إنقلب الإبن على أبيه وقام بإبعاده عن الحكم وعن البلاد.

فإذا كان هذا يحدث فى داخل الأنظمة الملكية المعروفة بإستقرار قضية الخلافة فيها إلى حد بعيد فما بالنا بأنظمة جمهورية ثورية تعمل على إحداث حركة تغيير شامل فى المجتمع.

علاقات تاريخية بين عبدالناصر وعامر

■ لقد بدأت العلاقة بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر منذ فترة طويلة سبقت قيام الثورة، وبالتحديد منذ أن كانا طالبين فى الكلية الحربية وخدما معا فى منطقة منقباد[1] بسلاح المشاة، ثم توثقت العلاقات بينهما كضباط أصاغر حديثى التخرج حيث إشتركا فى مكان إقامة واحد، وينتمى كلاهما إلى صعيد مصر، ويتحليان معا بصفات الشهامة والرجولة والوفاء علاوة على الوضوح والصراحة، إلا أن عبدالناصر إنفرد بميله الشديد للإطلاع والقراءة والتحليل المستمر للأحداث والشخصيات مما أكسبه أيضا صفات قيادية يصعب إنكارها.

وأتاحت الصحبة المستمرة بينهما وزمالة السلاح إثارة العديد من الحوارات والمناقشات حول الأوضاع الداخلية فى مصر وسيطرة الإحتلال البريطانى ليس على أراضى مصر فقط، وإنما على مقدراتها السياسية أيضا، وكان لوقوع حادث الرابع من فبراير ١٩٤٢ عندما فرض الانجليز النحاس باشا كرئيس للوزراء على الملك فاروق، وحصار قصر عابدين أثره البالغ على الجيش المصرى بصفة عامة وعلى حوارات الرجلين بصفة خاصة، ونبه هذا الحادث العديد من الضباط الشباب فى الجيش إلى ضرورة عمل شىء محدد لتحرير الإرادة المصرية من سيطرة الإنجليز، ولم يكن هذا الشىء واضح المعالم بشكل دقيق فى ذهن هؤلاء الضباط فى تلك الفترة.

وتفرق كل من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر لفترة من الزمن بعد ذلك عندما انتقل الأول إلى السودان والآخر إلى الصحراء الغربية، ولكنهما حافظا على الإتصال بينهما من خلال الرسائل البريدية، علاوة على اللقاءات أثناء الأجازات فى القاهرة، فى نفس الوقت الذى كانت فيه روح العداء للإنجليز تتصاعد فى أوساط الشعب المصرى المختلفة، وساعد نشوب الحرب العالمية الثانية على توسيع دائرة الجدل حول موقف الإنجليز بل منهم من أبدى تأييده الصريح للألمان نكاية فى بريطانيا.

---

(١) منطقة عسكرية فى ضواحى أسيوط.

وإنعكست هذه الحوارات إيجابيا فى إثراء الفكر السياسى داخل القوات المسلحة، ونتج عنه تبلور بعض التيارات التى إعتبرت بمثابة بذور للأفكار الوطنية داخل الجيش، وداخل المجتمع المصرى بوجه عام، ومع إستمرار الحرب تزايد نمو الوعى السياسى تدريجيا، ومع الوقت بدأت بعض التيارات تكتسب طابعا إستقلاليا بعيدا عن التشكيلات الحزبية التقليدية التى تمارس عملها تحت مظلة القصر والانجليز.

وإلتقت أفكار الرجلين حول ضرورة التغيير وإتجاهاته، وقد أشار جمال عبدالناصر إلى هذه الفترة بما شهدته من إرهاصات بقوله: «**أنه فى بعض الاحيان حينما كانا يناقشان أحوال البلد أو بعض القضايا الوطنية كانا يصلان لنفس الإستنتاج فى وقت واحد**»، وكان يقول: «**أنا يكمّلنى عبدالحكيم وأنا أكمّل عبدالحكيم**»، وبالفعل تولدت بينهما وحدة فى الفكر، وعملية إندماج يندر أن تقوم بين شخصين، وتعمقت بينهما أيضا الثقة المتبادلة بدون حدود، وإقترنت فى الوقت نفسه بعاطفة إنسانية فاقت تلك التى كانت تربط بين الأشقاء داخل الأسرة الواحدة.

لقد نبت بينهما أيضا توافق غريب فى الأحاسيس وردود الأفعال، وكان عبدالناصر كلما تناول طعاما أو إشترى ملبسا كان يأمر بأن يرسل منه لعبدالحكيم، كما كان يتم العكس أيضا من جانب عامر.

وكان عبدالحكيم يردد فى مجالسه الخاصة: «**إن عبدالناصر فلتة من فلتات الزمن.. ولو أن كل نساء مصر ظللن يحملن ويلدن لمدة خمسين عاما لما أتين بمثل جمال عبدالناصر**. ...

لقد حظى عبدالحكيم عامر بصفات لا يمكن لمنصف أن ينكرها فقد كان إنسانا ذكيا، لطيف المعشر خفيف الظل، لا يعرف التعالى ولا يصطنعه، يحمل بين جنبيه كل صفات الرجولة والشهامة المصرية، وكان يطلق تعليقاته ـ حتى العنيفة منها ـ مصحوبة بإبتسامة تجبر المخاطب على قبولها، لم يكن يتأخر عن تلبية أى طلب لأى شخص طالما تفهم ظروفه، وكان فى سبيل ذلك يتجاوز كثيرا عن قواعد الإنضباط العسكرى لدواعى إنسانية يقتنع بها.

نعود إلى فترة ما قبل الثورة حيث ساهمت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ فى تعرية الكثير من أوجه النقص فى النظام السياسى المصرى، وبدأ عبدالناصر يعمل على توسيع دائرة حركته، ويضفى عليها طابعا تنظيميا محكما يخضع لأقصى درجات الإنضباط والسرية، ويعمل فى الوقت نفسه على ضم أعضاء جدد وتكليفهم بواجبات محددة، وكان العامل الحاسم فى ترجيح أو رفض إنضمام أى ضابط لهذا التنظيم هو

رأى كل من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر أولا، ثم يطرح الأمر على اللجنة التاسيسية للضباط الأحرار فيما يتعلق فقط ببعض العناصر التى تنتمى لتيارات سياسية معينة لابداء الرأى، أما باقى الترشيحات أو الإختيارات فكانت تخضع لدرجة عالية جدا من السرية ولا يعلم بتفاصيل التنظيم إلا الرئيس جمال عبدالناصر فقط ـ ولقد سببت هذه العملية مصاعب كبيرة جدا لنا فى سنة ١٩٧٠؛ حيث كلفنى الرئيس بعمل حصر كامل لجميع الضباط الأحرار، وتصنيفهم من حيث أولوية عضويتهم أو توزيعهم على الأسلحة المختلفة؛ وذلك حتى يتم توثيق وتصنيف هؤلاء الضباط بشكل رسمى بعد تصديق أو تعديل أوإضافة أو شطب أو تصحيح فئة أحد منهم أو بعضهم بواسطة الرئيس جمال عبد الناصر، وشكلت لجنة خاصة لهذا الغرض كانت برئاستى وعضوية كل من أحمد كامل ومحمد المصرى ومصطفى كامل مراد وعبدالمجيد شديد وأحمد شهيب، وكان للجنة حق الإتصال بمن تراه من الضباط الأحرار لإعداد حصر بكل الأعضاء والرجوع للرئيس بعد الإنتهاء من عملية الحصر النهائى، إلا أن القدر سبقنا ورحل الرئيس جمال عبدالناصر قبل أن ننهى هذه المهمة، وكانت الكشوفات التى قمنا بحصرها موضوعة على مكتب الرئيس حتى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وكانت مكتوبة بخط اليد بقلم جاف أخضر اللون وعلى ورق فولسكاب مسطّر ـ أردت بهذه الجملةالإعتراضية الطويلة أن أضع تحت أنظار الباحثين محتوى وثيقة هامة جدا أرجو أن تكون ما زالت موجودة و ضمن الوثائق المحفوظة فى مكان أمين.

ونعود للموضوع الأصلى، فبعد حرب فلسطين ١٩٤٨ إنتقل عبدالحكيم عامر إلى رئاسة سلاح المشاة وعين جمال عبدالناصر مدرسا فى مدرسة الشئون الإدارية وفى كلية أركان الحرب، وعمل كل فى موقعه الجديد على إستقطاب عناصر جديدة لصالح التنظيم الذى بدأ يكتسب شكله النهائى منذ نهاية عام ١٩٥٠، وخلال الفترة التى سبقت تنفيذ الثورة طرحت فكرة إختيار إحدى الشخصيات العسكرية المعروفة بوطنيتها ونزاهتها ليتصدر الثورة حتى يمكنها معالجة مشكلة صغر أعمار الضباط الأحرار خاصة فى مجتمع إعتاد على التعامل مع زعامات حزبية وسياسية من الباشوات كبار السن، وكان أن رشح عبدالحكيم عامر اللواء محمد نجيب، وكان مديرا لسلاح المشاة فى ذلك الوقت، بحكم موقعه فى إنتخابات نادى ضباط الجيش، والذى وفر له شعبية لاتنكر بين الضباط. وكان هناك ترشيح من عبدالناصر للواء أحمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية فى فلسطين، إلا أن البكباشى أنور السادات إعترض على هذا الترشيح ـ ولهذا الترشيح قصة تعرفت عليها فى لقاء تم بينى وبين اللواء أحمد فؤاد صادق فى منزله بمصر الجديدة بناء على تكليف من الرئيس جمال عبدالناصر فى نهاية ١٩٦٩، وسوف أتناولها فى موقع آخر من هذه

الشهادة ـ والمهم أن السادات إعترض عليه لأن أحمد فؤاد صادق كان على علم بتفاصيل علاقة السادات برجال القصر الملكى والحرس الحديدى قبل الثورة. وإنتهى الأمر بالموافقة على ترشيح اللواء محمد نجيب، ولقد تم بالفعل إستدعاؤه بواسطة عبدالحكيم عامر فى الثالثة صباحا يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بعد إستتباب الأوضاع والتأكد من نجاح الثورة.

كانت تلك هى الخلفية التى تحكمت فى توجيه علاقات جمال عبدالناصر و عبدالحكيم عامر، ولعبت دورها الإيجابى فى توفير أقوى قدر من التماسك فى قمة السلطة جعلت من اليسير إحتواء أى أزمات طارئة فى السنين الأولى للثورة؛ فمعا تمكن الرجلين من إجتياز أزمة اللواء محمد نجيب، والتى ترتبت على إنسياقه وراء طموحات جبهةالإخوان المسلمين والشيوعيين، وبعض السياسيين القدامى الذين سعوا لإحتواء الثورة عن طريق تحريض محمد نجيب ضد قيادة تنظيم الضباط الأحرار، والعمل على تجاوز الدور الذى رسم له منذ البداية.

ومعا تمكنا من تجاوز أزمة ضباط المدفعية، وأزمة ضباط الفرسان، والتى جرى إفتعالهما تحت ستار تطبيق الديموقراطية وعودة ضباط الثورة إلى ثكناتهم العسكرية لإفساح الطريق لعودة القيادات الحزبية السابقة إلى الحكم.

ومعا ومع باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومع روح ورجال المقاومة المصرية تم إنجاز إتفاقية الجلاء البريطانى عن أرض مصر، وتحرير السودان، وفتح الطريق لتيار قومى عربى جبار تقوده ثورة يوليو على مستوى الوطن العربى كله، ولحركة تحررية ثورية فى إفريقيا.

ومعا ومع أعضاء مجلس قيادة الثورة أمكن وضع الأسس العلمية والراسخة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى مصر.

لقد كانت ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما أعقبها من تطورات وقرارات عاملا حاسما فى تعميق وتثبيت هذه النوعية من العلاقات بين الرجلين، فلم يكن عبدالحكيم عامر يتردد لحظة فى تأييد جمال عبدالناصر من خلال الحوار الموضوعى، والإستماع إلى الظروف والملابسات، ولم يكن التأييد عشوائيا كما قد يظن البعض، ولم يكن صوت عبدالحكيم عامر كما ردد البعض الأخر «فى جيب جمال عبدالناصر»؛ فقد كان الرئيس يحرص دائما على أن يملك الرجال المحيطون به القدرة على مراجعته ومناقشته، وكان دائما يثق فى مساندة الشعب ـ الشارع العريض ـ له، ولم يكن فى حاجة إلى صوت أوصوتين بقدر ما كان يحتاج إلى قاعدة عريضة واسعة من التشاوروتعميق أسس الحوار.

البحث عن قائد للعسكرية المصرية

■ لقد ظن الكثيرون أن ثورة يوليو ٥٢ قد تسلمت مجتمعا يسهل توجيهه فى الإتجاه الذى تراه قيادتها خاصة بعد أن جمدت أنشطة النخبة السياسية السابقة للثورة، ووضعت قضية التحرر من النفوذ الأجنبى قضية محورية يجب أن يحتشد لها الجميع... إن الأمر لم يكن بهذه البساطة على الإطلاق فقد كان المجتمع المصرى وقت قيام الثورة ينطوى على كثير من المتناقضات، وكان أبعد ما يكون عن مجرد قطعة من الصلصال يسهل على قيادة ثورة يوليو بزعامة عبدالناصر تشكيلها كيفما شاءوا، بل على العكس كانت حركتهم تصطدم بقيود موضوعية تحجّم من قدرتهم وحريتهم فى التصرف.

لقد كانت هناك قوى إجتماعية متناقضة ومؤثرة فى توجيه الأمور وإتخاذ القرارات، أو على أقل تقدير يصعب تجاهلها وتفرض وضعها فى الإعتبار عند إتخاذ القرارات الكبرى، وكانت قضية التوازنات هى المدخل الرئيسى لسياسات عبدالناصر الداخلية والخارجية، ولقد برع فى التعامل معها إلى حد كبير،على أنه من المؤكد فى كل المواجهات التى خاضها فى الداخل أو فى الخارج كان إنحيازه الثابت إلى جانب قوى الشعب والطبقات الفقيرة منه على وجه الخصوص.

وفى مصر شأنها شأن غالبية الدول النامية تعد القوات المسلحة هى العمود الفقرى ودرع الأمان لأى نظام، وولاؤها هو صمام الأمان، والقوات المسلحة المصرية كانت لها فى بداية الثورة المصرية تركيبة إجتماعية شاذة تسمح بإتساع نفوذ البورجوازية الصغيرة وإمتلاك السيطرة لصالح فئات إجتماعية محدودة، كما كانت تضم عددا من مراكز القوة ذات التاثير يأتى فى مقدمتها السراى (الملك)، وتوابعها من حرس حديدى وقيادات موالية للإنجليز، والنخبة السياسية التى تنتمى لطبقة الإقطاعيين، يضاف إلى ذلك كله بعض التيارات العقائدية النشطة، والتى يأتى على رأسها كل من الإخوان المسلمين والشيوعيين، ثم فى النهاية عناصر وطنية من ذوى الميول التقدمية تعمل على أن تجد لها مكانا فى هذه الخريطة المتشابكة، ومن بعيد تقف قاعدة عريضة محايدة تمثل الأغلبية الصامتة التى ترقب كل هذه التيارات والإتجاهات دون أن يكون لها موقف محدد.

والقوات المسلحة المصرية كانت فى بداية الثورة ذات حجم محدود ـ نسبيا ـ وأول الحقائق التى يجب الإنتباه إليها هى أنه كلما تضاءل حجم القوات المسلحة كلما كانت عملية إستخدامها فى إحداث إنقلابات وإنقلابات مضادة أمرا أكثر يسرا، وقد قدمت القوات المسلحة السورية فى أزمنة سابقة أمثلة عملية متكررة على ذلك.

كما أن القوات المسلحة المصرية ـ وتلك هى الحقيقة الثانية ـ قد إفتقدت للكفاءة القتالية والتسليح الجيد، وإقتصر دورها على الجوانب التشريفية والشكليات أكثر منها قوة فاعلة فى الدفاع عن الوطن وحماية الأمن القومى، ومنذ وقوع ثورة عرابى والدور الذى لعبته الوحدات الموالية له فى مقاومة الإحتلال البريطانى لمصر، إقتصر دور القوات المسلحة على تقديم الدعم، والمعاونة للقوات البريطانية فى بعض معارك الحرب العالمية الثانية؛ بينما كان دخولها فى حرب فلسطين مبنيا على عديد من جوانب النقص والمزايدة السياسية؛ حيث إفتقدت فى الحقيقة للتخطيط الجيد والرؤية الإستراتيجية الواضحة.

وبرغم ذلك فقد أفرزت القوات المسلحة المصرية عددا من الشخصيات الوطنية ذات الفكر الثاقب والقدرة العسكرية المتميزة وكانت بمثابة النموذج أمام الضباط الأحرار الذين سعوا للإستفادة بخبراتهم والإستئناس برؤيتهم فى صياغة سيناريو التغيير الذى خططوا له منذ البداية تحت ضغط الظروف السياسية والإجتماعية التى كانت تعيشها مصر قبل ١٩٥٢.

من هنا فقد تنبه قادة الثورة إلى الحقائق السابقة وأدركوا أن مهمة القوات المسلحة يجب أن ترتكز على محورين رئيسيين:

أولهما: الإحتفاظ بها ضمن النسيج الثورى قوة داعمة ومصدر أمن وأمان وحماية للأهداف التى قامت من أجلها الثورة.

ثانيهما: وفائها بواجبها الاساسى فى الدفاع عن تراب الوطن ودعم الأهداف الثورية على المستوى القومى من خلال إعادة بنائها وتسليحها وتأهيلها لممارسة هذا الدور تنفيذا لأحد الأهداف الستة التى أعلنتها الثورة وهو» بناء جيش وطنى قوى.

إذا كان المحور الأول قد إقتضى بداية التخلص من بقايا الحكم الملكى والعناصر المنتمية للأحزاب أو التيارات الأيديولوجية التى كانت سائدة قبل الثورة حفاظا على تماسك البنيان وسلامته داخل القوات المسلحة المصرية، فإن المحور الثانى دفع الرئيس جمال عبدالناصر لتأمين مصادر تسليح فعالة تساعد على إنجاح عملية إعادة البناء

العسكرى على أسس قوية وسليمة.

ولكن المهمة الموكولة للقوات المسلحة بمحوريها قد إقتضت قبل ذلك كله إختيار قيادة جديدة للقوات المسلحة من بين أعضاء القيادة الثورية التى أفرزتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وكان أن رشح جمال عبدالناصر - الذى سبق أن أجمع أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار على إختياره قائدا للثورة قبل عام من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - رشح البكباشى جمال عبدالناصر الصاغ عبد الحكيم عامر عضو مجلس قيادة الثورة وأكثر الأعضاء قربا منه سواء فكرا أوعقيدة أوتوافقا شخصيا.

وكانت فكرة جريئة وخطيرة حيث أن ترقية ضابط برتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ليتولى قيادة جيش نظامى أهم ما يميزه الإنضباط وتقديس الأقدميات يعد عملا خارجا عن المألوف، ومن ثم فقد أبدى عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة إعتراضهم على هذا الترشيح كان من بينهم اللواء محمد نجيب، وقائد الجناح عبداللطيف البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة، وكان رد البكباشى جمال عبدالناصر فى ذلك الو قت يتلخص فى نقطتين؛ **الأولى** أن موضوع الأقدمية قد أمكن إحتواؤه نتيجة قرارات مجلس قيادة الثورة بإستبعاد الرتب الكبيرة الأقدم من رتبة البكباشى من الخدمة، ولم يبق منهم سوى عناصر منتقاة إحتفظت بمواقعها بحكم إخلاصها أو خبراتها الفنية، وثقة الثورة بهم مثل اللواء محمد إبراهيم الذى كان كبيرا للمعلمين بالكلية الحربية والذى عين فيما بعد رئيسا لأركان حرب الجيش، واللواء فتحى رجب الذى كان مسئولا عن الصناعات الحربية، وكان قد تم إستبعاد القيادات الرئيسية القديمة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نفسها، أما من تبقى من الضباط من رتبة القائمقام (عقيد) فقد كانوا إما من الضباط الأحرارأو من عناصر إرتبطت بالثورة أونفذت بعض المهام الخاصة بالثورة بغض النظر عن إنضمامهم فعليا للتنظيم.

أما النقطة **الثانية** هى أن الإحتفاظ بشخصية عسكرية محترفة قد يتعارض مع مطلب الإنتماء العضوى لثورة ٢٣ يوليو ولو ترك الجيش لمثل هذه الشخصية لكان هناك خطر إنقلابه على الثورة والتخلص من قياداتها.

وكان إعتراض اللواء محمد نجيب غير مؤثر وربما غير ذى موضوع، وكان موقف قائد الجناح عبداللطيف البغدادى هو الأكثر أهمية بحكم ثقله داخل تنظيم الضباط الأحرار؛ وقد رأى فى تعيين عامر إمتدادا لسيطرة البكباشى جمال عبدالناصر على

مواقع القوة الرئيسية وبالذات فى القوات المسلحة.

ونجح المعارضون فى تأجيل حسم الموضوع لمدة شهر تقريبا، كما هدد اللواء محمد نجيب بالإستقالة لكنه لم يقدم عليها، ووافق فى النهاية على الترشيح، وساد رأى الأغلبية المساندة لجمال عبدالناصر، وفى ١٨ يونيو١٩٥٣ أعلنت الجمهورية، وعين اللواء محمد نجيب أول رئيس لها، كما عين رئيسا لمجلس الوزراء متخليا عن منصب وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة، كما صاحب هذا الإجراء تعيين عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مناصب وزارية؛ فقد عين البكباشى جمال عبدالناصر نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية، وصلاح سالم وزيرا للإرشاد القومى، وعبداللطيف البغدادى وزيرا للحربية، **وكان أول قرار يوقعه اللواء محمد نجيب كرئيس للجمهورية هو قرار تعيين عبالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وترقيته لرتبة اللواء.**

وبتعيين اللواء عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة تعدلت العلاقة بينه وبين جمال عبدالناصر بعد أن أصبح هناك ما يسمى بالقيادة العسكرية والقيادة السياسية تلتقى أهدافهما العامة، وإن إختلفت المسئوليات على المستوى التنفيذى،كذلك إنتهت صلة أعضاء مجلس قيادة الثورة بالقوات المسلحة وبالتالى بالضباط زملاؤهم فى الأسلحة المختلفة، لكن ذلك لم يمنع بالطبع من لقاء زملاء السلاح،كما أن ممارسة جمال عبدالناصر للسيطرة الفعلية على القوات المسلحة تواصلت لفترة من الزمن من خلال العلاقات الوثيقة مع عبدالحكيم عامر.

ممارسة المهمة

■ لقد كان إختيار عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة إختيارا منطقيا لهذه العلاقة من جانب، وتمشيا مع الأهداف التى وضعتها الثورة للقوات المسلحة كقوة رئيسية حاكمة فى معادلة السلطة فى الداخل، وتنفيذ الأهداف فى الخارج من جانب آخر،وبدأت القيادة الجديدة فى تحديد أهدافها التى ترتكز على محورين أساسيين، **أولهما** هو تأمين القوات المسلحة وربطها عضويا بالثورة، **والثانى** هو بناء قوات مسلحة تملك من الكفاءة القتالية والقوة الفعلية ما يلبى إحتياجات الأمن القومى المصرى والعربى.

وكانت أول الخطوات بعد أن تم إحالة الرتب فوق البكباشى على التقاعد هى إستكمال التسلسل العسكرى والبناء الهرمى للقوات المسلحة، وتولت عناصر شابة كافة المواقع الحساسة والقيادية، وحظيت الكلية الحربية على وجه الخصوص بإهتمام بالغ بإعتبارها معمل التفريخ والخلية الأولى التى تجدد كفاءة القوات المسلحة؛ فتم إختيار الأميرالاى عبدالواحد عمار، والقائمقام محمد فوزى (فريق أول فيما بعد) لتولى قيادة هذا المعهد، ثم تولاه بعد ذلك منفردا القائمقام محمد فوزى، الذى تخرج على يديه عشرات الآلاف من الضباط، وعاونه أطقم من الضباط والخبراء العسكريين والمدنيين على أعلى مستوى من الكفاءة العسكرية والمدنية والفنية والعلمية.

وبدأ اللواء عبدالحكيم عامر بداية سليمة فى تنفيذ عملية تأمين القوات المسلحة، وإعتمد فى ذلك على تعاون أعضاء مجلس قيادة الثورة، وجميع الضباط الأحرار علاوة على الكثيرين من باقى عناصر القوات المسلحة الذين إقتنعوا بعدالة وضرورة ما حدث من تغيير، وكان هؤلاء ـ وحتى إنعقاد الإجتماع الذى دعا إليه عبدالناصر فى اكتوبر ١٩٥٤ فى مبنى كلية أركان حرب ـ ينتمون إلى وحداتهم العسكرية، وبالتالى كان تنظيم الضباط الأحرار منتشرا فى كافة وحدات الجيش إلى أن وقعت بعض التجاوزات نتيجة لهذه الإزدواجية، كان يطلق على عضو التنظيم إسم «مندوب القيادة»، وكان بعضهم يسىء التصرف بصورة تساعد على تشويه صورة القيادة من ناحية، وتؤدى إلى كثير من الخلط بين المجالين السياسى والعسكرى من ناحية أخرى، فإستقر الرأى على إنهاء

هذا الوضع ودعى البكباشى جمال عبد الناصر إلى إجتماع فى كلية أركان حرب حضره كل الضباط الأحرار، وعدد من الضباط الذين إرتبطوا بالثورة منذ قيامها، وبدأه عبدالناصر بالقول: «**إن جدول أعمال هذا الإجتماع يتضمن نقطة واحدة فقط تتلخص فى: من يريد أن يبقى ويعمل فى القوات المسلحة كضابط محترف فليتفضل بالإعلان عن نفسه الآن، ومن يريد الحياة المدنية عليه أن يعلن إختياره، ولا مجال للجمع بين الإثنين، ومنذ هذه اللحظة من يختار العمل فى الجيش يمكن أن يذهب إلى وحدته، ولن يكون له أى عمل إلا فى إطار القوات المسلحة، أما من إختار الحياة المدنية فلا دخل لهم بأى حال بالقوات المسلحة من قريب أو من بعيد من الآن، وسوف يتم بحث أوضاعهم بشكل خاص**».

ومع بداية عام ١٩٥٦ - وبعد أن تم حسم عدد من القضايا الكبرى التى تبنتها الثورة إلى جانب حسم الموقف بالنسبة لقيادة الثورة بعد تنحية اللواء محمد نجيب كان الإتجاه قد إستقر على وضع نظام للدولة يتضمن توزيعا موضوعيا للسلطة، وإجراء إنتخابات لرئاسة الجمهورية وللمجلس النيابى (مجلس الأمة) - إستحوذت هذه التطورات على حيز كبير من تفكير ووقت وجهد الرئيس عبدالناصر، ونتيجة للثقة الكاملة التى يوليها الرئيس للواء عبدالحكيم عامر أخذ يبتعد تدريجيا عن المتابعة التفصيلية لأوضاع القوات المسلحة، فى نفس الوقت الذى كانت فيه تعليماته لى أنا شخصيا واضحة ومحددة؛ وتقضى بأن كل معلومة أو خبر أو قرار يتم إبلاغه لعامر عقب وقوعه وعقب إبلاغ عبدالناصر به مباشرة، وعند إتخاذ أى قرار يبلغ لعبدالحكيم عامر بصورة فورية دون استئذان الرئيس، إلا إذا كان القرارقد إتخذ بالتشاور فيما بينهما.

وكانت التحركات الخاصة لعبدالناصر يعلم بها عامر، الذى كان وحده على دراية بهذه التحركات على مدار الأربع والعشرين ساعة فى اليوم. ولم يحدث العكس من جانب عبدالحكيم عامرأومكتبه لمكتب الرئيس، وفى الجانب المقابل كان مكتب القائد العام للقوات المسلحة يضم مجموعة من الضباط الأكفاء والمخلصين، وبعضهم كان من الضباط الأحرار؛ أمثال قائد الجناح على صبرى، والبكباشى حافظ إسماعيل، والبكباشى نورالدين قرة، والصاغ صلاح نصر، والصاغ عباس رضوان، علاوة على مجموعة من الضباط والضباط المهندسين والفنيين على سبيل المثال محمود يونس، وحلمى السعيد،

وآخرين ممن يشهد الجميع بكفاءتهم كل فى مجاله، وتولى مع صلاح نصر، وعباس رضوان، الصاغ شمس بدران إدارة مكتب القائدالعام للشئون العامة، وكان الصاغ على شفيق صفوت يتولى السكرتارية الخاصة للواء عبدالحكيم عامر. إلا أن الزمن لم يطل بهذه العناصر فى مكتب القائد العام؛ حيث تفرغ على صبرى لتولى مكتب الرئيس للشئون السياسية بعد أن كان يجمع بين عمله فى مكتب الرئيس وعمله فى مكتب القائد العام، ثم تولى صلاح نصر منصب نائب رئيس المخابرات العامة ثم رئيسها، ونقل معه عباس رضوان نائبا له، وبالتالى إنفرد الصاغ شمس بدران بإدارة مكتب القائد العام. وفى مرحلة لاحقة نقل كل من حافظ إسماعيل ونورالدين قرة إلى مناصب أخرى لمتابعة صفقة الأسلحة التشيكية ثم إلى وزارة الخارجية فرئيسا للمخابرات العامة، فمناصب وزارية، وكذلك الحال بالنسبة لعباس رضوان.

وثمة عامل آخر كان له تأثيره فى علاقات الرجلين؛ ذلك أن القائد العام لم يكن يذهب إلى مكتبه فى كثير من الأحيان إلا بعد أن ينصرف كبار القادة؛ أى أنه كان يتلقى الصورة العامة فى أغلب الأوقات من خلال العاملين فى مكتبه فقط الذين ينفردون بالتعامل اليومى مع قيادات القوات المسلحة مما حد من فرص اللقاءات المباشرة وتبادل الحوارات ووجهات النظر مع هؤلاء القادة، وأتاح الفرصة فى الوقت نفسه لبناء صداقات بل وشلل تطرح تأثيراتها السلبية على الإنضباط العام فى القوات المسلحة، وتؤثر أيضا على علاقات عامر بالقيادات الرئيسية فى الجيش سلبا كان أو إيجابا.

وكان على العكس من ذلك تماما أسلوب عمل الرئيس جمال عبدالناصر فقد كان مكتبه هو بيته، وكان لا يتوقف عن العمل على مدى الأربع والعشرين ساعة يوميا لا أجازات ولاعطلات بل عمل.. عمل.. عمل هكذا كان مكتب عبدالناصر، والرئيس نفسه على رأس مكتبه متواجد دائما متمتعا بقدرة غير محدودة على متابعة كل التفصيلات والأخبار والمعلومات، ومناقشة كل ما يعرض عليه ويوسع من نطاق اللقاءات المباشرة والحوارات الشخصية والتليفونية مع كل المسئولين والخبراء والمستشارين، وكان يملك مع هذا كله إمكانية المتابعة والمحاسبة، وتطبيق سياسة الثواب والعقاب فى الوقت المناسب، ولا يسمح بالتراكمات بقدر الامكان.

ولقد تصور عبدالحكيم عامر فى بعض الأحيان أنه يمكنه أن يعمل من منزله كما يفعل الرئيسن ولم يطلب منه الرئيس بحكم ما بينهما من ود شخصى أن يعمل من مكتبه، فى نفس الوقت الذى أصدر فيه عبدالناصر تعليمات مشددة بعدم التدخل فى

القوات المسلحة من قبل أى جهاز أو مؤسسة أيا كان وضعها فى الدولة حرصا على حماية الإنضباط داخل المؤسسة العسكرية؛ وللحد من فرص التدخلات الشخصية قدر الإمكان، وحصر عملية القيادة والسيطرة فى القائد العام وحده، لكن التعامل اليومى فى القطاع المدنى يختلف تماما عن التعامل اليومى مع المؤسسة العسكرية التى تحتم ضرورة تواجد القائد مع جنوده طول الوقت.

وبواسطة هذه الصيغة لتنظيم العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية أمكن إحتواء العديد من الإختلافات فى الآراء أو حول بعض القرارات، وكان واضحا حرص الرجلين على عدم تأثر جوهر علاقاتهما بأية إختلافات فى وجهات النظر؛ ولعل أبرز الأمثلة على ذلك كان متعلقا بمسألة تأميم قناة السويس، والتى يرجع التفكير فيها إلى عام ١٩٥٣ عندما شكلت لجنة برئاسة على صبرى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، وعضوية اللواء أمين أنور الشريف مدير التعبئة العامة والإحصاء، وسامى شرف، كما شارك فيها بعد ذلك وعلى مراحل كل من الدكتور مصطفى الحفناوى، والدكتور حلمى بهجت بدوى، والدكتور محمد على الغتيت، والمستشار محمد فهمى السيد مدير مكتب الرئيس للشئون القانونية؛ وذلك لبحث مصير قناة السويس، كما تم إستشارة عدد محدود جدا من الخبراء والقانونيين بالإسم، ومن ذوى العلاقة؛ وإنتهت الدراسة إلى التوصية بفرض سيطرة الدولة على هذا المرفق الهام. وعند تقديم هذه الدراسة عام ١٩٥٥ إعترض اللواء عبدالحكيم عامر الذى أعرب عن تفضيله زيادة رسوم المرور فى قناة السويس كبديل لعملية التأميم، التى رأى أنها لن تكون فى صالح مصر، وقد تدفع القوات البريطانية المتواجدة فى منطقة قناة السويس للتدخل فى شئون مصر.

ولم يكن مطلويا فى ذلك الوقت الوصول إلى قرار، ومن ثم حفظ الموضوع بعد أن جرى إستطلاع الآراء، ولكن بعد أن أعيد البحث مرة أخرى عقب سحب تمويل السد العالى، وتم إتخاذ قرار التاميم فعلا لم يشأ الرئيس عبد الناصر ان يستطلع رأى عبدالحكيم عامر أو يعرض عليه الموضوع لسابق معرفته برأيه، لكنه أبلغه بالقرار قبل السفر للإسكندرية، وكان رد عبدالحكيم عامر «على خيرة الله» ـ وإن كان قد بدا من تعبيرات وجهه ضيقه وإستياؤه وأعرب عن شعوره هذا لبعض المقربين منه دون أن يتحول ذلك الخلاف إلى أى نوع من الصدام.

خلافات تمهد للتباعد تدريجيا

■ جاءت المحطة الأولى البارزة فى تحول العلاقات بين الرجلين خلال معركة ١٩٥٦ وقت وقوع العدوان الثلاثى على مصر؛ حينما أدرك الرئيس عبدالناصر مدى القصور والتردد الذى ظهرت بهما القوات المسلحة أثناء القتال، وقال صراحة أن مصر لم يكن لديها قيادة عسكرية بالمعنى المفهوم تملك القدرة على إدارة المعركة، بل إنها كانت عاجزة عن السيطرة على القوات بالصورة التى تحقق الأهداف السياسية.

وكانت أول مظاهر القصور هو عدم إستجابة قائد القوات الجوية للتوجيهات التى أصدرها الرئيس جمال عبد الناصر القائد الأعلى للقوات المسلحة، قبل بدء المعركة؛ وخاصة فيما يتعلق بإنتشار الطيران بعيدا عن المواقع الرئيسية المعرضة للقصف، وكان قد سبق نشوب المعركة عقد إتفاق عسكرى أبرمه اللواء عبدالحكيم عامر ـ وكنت أحد أعضاء الوفد المرافق له فى هذه المهمة ـ مع المملكة العربية السعودية التى مثلها الملك سعود و الأمير فيصل ولى العهد والأمير سلطان وزير الدفاع والطيران، وإتفق على أن تستقبل المملكة فى أى وقت أى قوات جوية مصرية فى المطارات والقواعد الجوية السعودية دون أى تحفظ، وكان ذلك الإجراء قد تم بناء على إتصالات بين الرئيس عبدالناصر والملك سعود، وهوالشىء الذى لم ينفذه المسئول عن القوات الجوية فى حينه، يضاف إلى ذلك عدم إتخاذ الإستعدادات الكافية لتنفيذ طلعات جوية تتناسب وإحتياجات المعركة؛ حيث إعتذر قائد القوات الجوية عندما طلب منه تنفيذ هذه الطلعات من مطار غرب القاهرة بدعوى عدم وجود كميات كافية من الوقود.

وبدت ملامح القصور أيضا فى الإدارة العصبية للمعركة، والتى جاءت من حرص اللواء عبدالحكيم عامر على دفع مزيد من القوات إلى سيناء عملا على تحقيق نصر سريع مما عرضها لخسائر كبيرة فى الأفراد والمعدات، وعندما أدرك عبدالحكيم عامر هذه الحقيقة أعرب عن رغبته فى طلب وقف إطلاق النار، لكن عبدالناصر رفض هذا الطلب وأكد له أنه لا إستسلام بل إتخذ قراره بالتوجه إلى منطقة القناة لإدارة المعركة من هناك، لكن باقى أعضاء مجلس الثورة أقنعوه بأن وجوده فى القاهرة أكثر فائدة من وجوده فى القناة.

وقد أمكن لعبدالناصر ـ الذى كان يمارس دورا مباشرا مع القيادة العسكرية فى إدارة المعركة ـ إحتواء هذه السلبيات من خلال إتخاذ قرارين مصيريين تحمل مسئوليتهما وحده تقريبا:

ـ القرار الأول

هو سحب القوات المصرية من سيناء بعد أن تكشفت أبعاد المؤامرة التى كانت تستهدف حصر القوات المسلحة المصرية بين القوات الاسرائيلية من جانب، والقوات البريطانية والفرنسية من جانب آخر والقضاء عليها.

ـ القرار الثانى

فقد تمثل فى إصراره على تفعيل المقاومة المسلحة ضد المعتدين فى بور سعيد، ورفض الإستسلام مع التحضير فى الوقت نفسه لعمليات مقاومة مسلحة واسعة على مستوى الجمهورية كلها، وتوزيع المسئوليات، بل وإختيار مقر بديل للعاصمة فى أسيوط إستعدادا لنضال بعيد الأمد إقتضى توزيع أكثر من مليونى قطعة سلاح على المواطنين.

لقد كان سحب الكتلة الرئيسية من القوات المسلحة إلى غرب القناة بقرار من الرئيس جمال عبدالناصر شخصيا إتخذه بعد دراسة مستفيضة مع هيئة أركان حرب القوات المسلحة، ومديرى مكتب القائد العام، وكان ضابط الإتصال المكلف فى هذه المهمة هو البكباشى محمد توفيق عبدالفتاح(٢) ـ أحد مديرى مكتب القائد العام ووزير الشئون الإجتماعية فيما بعد ـ الذى كان يتحرك كالدينامو بين مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة ومجلس الوزراء والمقر المؤقت للقيادة العامة فى حديقة الزهرية بالجزيرة.

وكان تقدير جمال عبدالناصر أن سحب هذه القوات سوف ينقذ أفرادها من مذبحة مؤكدة، ويبقى عليها فى الوقت نفسه كقوة قتالية تلعب دورها فى حرب شعبية توقع أن تخوضها مصر فى حالة إحتلال القوات الغازية لمنطقة قناة السويس، أو التوغل داخل مصر، وأشير هنا إلى أن المخابرات العامة بالتنسيق مع المباحث العامة كانت قد حصلت على وثيقة تتضمن خطة عسكرية بريطانية لإعادة إحتلال مصر، وبخاصة منطقة الدلتا إذا ما إقتضت الظروف ذلك، وكانت هذه الخطة تحت اسم كودى «**روديو**»، وكانت الوثيقة

---

(٢) ملحوظة: كان البكباشى محمد توفيق عبد الفتاح هو قائد فصيلتى فى الكلية الحربية وكنت أنا جاويش الفصيلة وكانت العلاقة بيننا من أقوى ما يمكن على أساس من الإنضباط والإحترام المتبادل بإستمرار منذ ١٩٤٧ عندما إلتحقت بالكلية الحربية.

محفوظة فى إحدى الخزائن بمقر الكنيسة الإنجليزية فى القاهرة ـ والتى كان مكانها أمام المتحف المصرى بميدان التحرير، وتطل على النيل، كما كانت داخل السفارة البريطانية ـ ضمن وثائق أخرى دللت على خروج رجال الكنيسة الانجليزية عن واجبهم الدينى الكنسى، وممارستهم لأنشطة أخرى ضارة بالأمن القومى، وقد شارك فى إختراق مبنى الكنيسة الإنجليزية كل من اليوزباشى سامى شرف واليوزباشى محمد شكرى حافظ.

ونتيجة لهذه الخلفية وجوانب القصور فى إدارة المعركة أعرب الرئيس جمال عبدالناصر لعبدالحكيم عامر عن عدم رضائه عن أداء قائد القوات الجوية الفريق طيار محمد صدقى محمود، وإقترح إبعاده عن منصبه ثم تكرر نفس الإقتراح فى إجتماع رأسه الرئيس جمال عبدالناصر فى اليوم الأول لنزول القوات البريطانية والفرنسية لإحتلال بورسعيد، وشارك فى الإجتماع كل من اللواء عبد الحكيم عامر، وعبداللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، وحسين الشافعى؛ حيث طرح مجددا مظاهر القصور الذى وضح فى إدارة القوات الجوية، ولم يكن من المقرر بالطبع أن يتم إجراء هذا التغيير أثناء إحتدام المعركة، ولكن بعد إنتهائها تأكد من خلال التقييم الدقيق للموقف أنه رغم الإنتصار السياسى الكبير الذى حققته مصر، فإن ثمة هزيمة عسكرية قد وقعت، وكان فى مقدمة أسبابها موقف القوات الجوية، وتداول الموضوع مع أكثر من جهة ومع أعضاء آخرين من مجلس قيادة الثورة.

وأذكر بهذه المناسبة أن جمال عبدالناصر قد إستدعانى لمقره بمبنى مجلس الثورة بالجزيرة، وكان مكتبى فى مبنى مجلس الوزراء بشارع القصر العينى، وعندما دخلت مكتبه بادرنى بقوله:

«أنا جايبك آخد رأيك فى موضوع عايزك ترجع مكتبك تفكر فيه لغاية الصبح لوحدك وتيجى تدينى رأيك بصراحة. الموضوع هو أن الجيش حالته تستدعى إعادة نظر بشكل جذرى «drastic» هكذا نطقها بالإنجليزية فإما أن يكون عندنا جيش محترف يا إما نرّوح ونبقى نستدعى مرتزقة لما نحب نحارب أو نواجه عدوان فى المسقبل... إنت فاهم أنا أقصد إيه يا أستاذ؟

ـ فقلت: «أيوة ياأفندم أنا فاهم كويس.. وأنا بصراحة ومن خلال الأيام الصعبة اللى فاتت ومن خلال متابعتى لمواقف الناس كلها ومعايشتى لهم ليل نهار أثناء المعركة فقد كونت فكرة ووجهة نظر وأصبحت الرؤيا

واضحة قدامى للحكم على الأوضاع وعلى الأشخاص بشكل موضوعى جيد».

ـ **فقال الرئيس: «ما تتسرعشي.. عايزك تفكر كويس الليلة وتجينى الصبح برأيك مفصلا وبإقتراحاتك».**

تناولت طعام العشاء مع الرئيس ثم غادرت إلى مكتبى.. وأمضيت ليلة لم أذق فيها طعما للنوم؛ لقد أدركت حجم المسئولية التى يتحملها الرئيس عبدالناصر تجاه البلد، والقوات المسلحة بصفة خاصة، ومدى ما يشعر به من ألم نتيجة ضعف أدائها خلال معركة العدوان الثلاثى، وتخوفه فى الوقت نفسه من إحتمالات المواجهات القادمة، فإذا كانت الثورة قد طرحت أهدافا بهذا الحجم فلابد أن تتوقع حدوث مواجهات مسلحة جديدة يجب أن نستعد لها جيدا وأن تستخلص الدروس والعبر من كل معركة.

صباح اليوم التالى توجهت إلى مجلس الثورة للقاء الرئيس الذى لاحظ مظاهر الإرهاق على وجهى فبادرنى بقوله: **«هو أنا قلت لك فكر بهدوء وإلا تفضل صاحى طول الليل علشان ما تعرفشى تتكلم وتلخبط أفكارك؟».**

ـ قلت: **«يا افندم الموضوع اللى سيادتك كلفتنى به خطير وكبير جدا.. صحيح أنا ما نمتش لكن أنا وصلت إلى قناعة بأن مصر فى حاجة إلى قيادة عسكرية جديدة ومحترفة.. قيادة تتفرغ للإعداد للقتال فقط وأن تضم عناصر محترفة لديها القدرة على إستيعاب الجديد فى الفكر العسكرى والتكنولوجيا الحربية ..**

ـ فضحك الرئيس وقال: **«إنت وصلت لنفس ما وصلت إليه أنا من ثلاثة أيام.. إدينى الحيثيات اللى بنيت عليها هذا الإستنتاج وإيه هى إقتراحاتك؟».**

ـ فقلت: **«أن يتولى القيادة العامة قائد عسكرى محترف فهذا قرار سيادتك طبعا، أما الحيثيات فتتلخص فى الآتى:**

١ـ إنهيار القيادة منذ اللحظات الأولى وقد تجلى ذلك فى القرارات والنوبات العصبية والمتضاربة التى أقدمت عليها فى أكثر من موقف.

٢ـ تضارب أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة فى إصدار الأوامر

وفقدان التنسيق بين أجهزتها المختلفة.

٣ـ قصور المعلومات العسكرية عن العدو إضافة إلى قصور معلومات وتقديرات المخابرات الحربية.

٤ـ عدم توفر التنسيق سواء فى مرحلة التخطيط العسكرى قبل المعركة أوأثناءها وكان قائد كل سلاح يعتبر نفسه إقطاعية منعزلة لا يحق للآخرين أن يقتربوا منها رغم تعارض ذلك مع أبسط مبادىء الحرب.

ثم عرضت على الرئيس إقتراحا محددا بضرورة تغيير قادة الأسلحة الرئيسية بقيادات محترفة ومنضبطة.

فقال عبدالناصر أنه تحدث مع عبدالحكيم عامر فى الليلة السابقة، وناقشه فى ضرورة نقل محمد صدقى محمود قائد القوات الجوية من منصبه الى منصب وكيل وزارة الحربية، وهى وظيفة مدنية، وأن يتم عزل قادة الأسلحة الرئيسية الأخرى البحرية والبرية من وظائفهم ليعين بدلا منهم قادة محترفين مؤهلين، لكن عبدالحكيم عامر طلب مهلة للتفكير فى البدائل وإعداد قادة آخرين، كما دافع عن موقف هؤلاء القادة موضحا أن تنفيذ هذا الإجراء هو بمثابة إعلان لفشله هو شخصيا وكفاءته فى إحكام السيطرة على القوات المسلحة فى هذه المرحلة الصعبة التى تمر بها البلاد.

واستطرد الرئيس قائلا: أنه برغم عدم إقتناعه بحجج عبدالحكيم إلا أنه وافق على إعطائه مهلة أقصاها شهر لبلورة موقف محدد.

وبعد مرور المهلة فاتح عبدالناصر عبدالحكيم عامر فى الموضوع مرة أخرى إلا أنه بادره بقوله:

«إذا كان من يسأل فهو أنا وأننى أتحمل المسئولية كلها وإذا تم إتخاذ أى إجراء ضد أحد فأنا مستقيل».

ـ فرد عليه عبد الناصر: **«يا حكيم إنت لك وضع سياسى والوضع الذى نبحثه هو موقف قادة أسلحة القوات المسلحة الذين ثبت أنهم لم يكونوا على مستوى المسئولية».**

ورفض عبدالحكيم عامر المساس بأى من هؤلاء القادة معتقدا بأن ذلك فيه مساس بشخصه هو، واعتبر الموقف كما لو كان مسألة شخصية، بينما كان موقف كل أعضاء

مجلس قيادة الثورة متوافقا مع رأى الرئيس عبدالناصر الذى يقضى بضرورة عزل قادة الأسلحة الثلاث.

ويذكر أنه فى خلال هذه الفترة كان مكتب عبدالحكيم عامر يضم كلا من صلاح نصر وعباس رضوان وشمس بدران، وكانوا يشكلون مجموعة قريبة جدا من القائد العام، **وتقديرى الشخصى** أنه - أى اللواء عامر - قد تشاور مع ثلاثتهم فيما عرضه عليه الرئيس عبدالناصر، وأنهم ساهموا فى تصوير الموقف بأنه طعن فى قدراته الشخصية، وكان تعبيره صريحا فى هذه النقطة عندما قال: «**أن إعلان فشل هؤلاء القادة يعنى أننى ما أنفعشى قائد عام ..**

كان يوجد فى القوات الجوية المصرية رجل يعد الثالث فى تسلسل القيادة والأقدمية فى هذا السلاح الهام والحاسم فى الحرب هو قائد اللواء الجوى حسين ذوالفقار صبرى، وكان يتميز بالإنضباط الشديد والرغبة فى التطوير، والإرتقاء بقدرة السلاح علاوة على دوره الوطنى المعروف فى عملية محاولة تهريب الفريق عزيز على المصرى خلال الحرب العالمية الثانية خارج البلاد، وهى قصة خارج موضوعنا هذا - ولكن حاصرته المجموعة المحيطة بالقائد العام، وتمكنت من شل قدراته حتى أنه لم يستطع أن يفعل شيئا يذكر من أفكار التطوير التى كان يحملها فقام فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٦ بتحرير رسالة خطية للرئيس جمال عبد الناصر يشرح له فيها موقف القوات الجوية، والعوامل التى تعوق تقدمها.

والسؤال الذى يفرض نفسه فى معالجة هذه المسألة هو: لماذا ورغم كل العوامل السابقة، فضل عبدالناصر تجاوز الموقف، والإبقاء على تركيبة القيادة العسكرية بالصورة التى رغب فيها عبدالحكيم عامر؟

فى الحقيقة وبحكم إقترابى الشديد من الرجلين وإطّلاعى على كثير من الجزئيات التى تحكم القرار السياسى المصرى فإنى أقدم التفسيرات التالية من وجهة نظرى الشخصية:

أولاً - إدراك عبدالناصر لحقيقة أن المجتمع المصرى ما زال يضم قوى إجتماعية مؤثرة فى الأحداث، ويمكنها إستغلال أى من القرارات الكبرى لمصالحها الخاصة، وقد

إستلزم ذلك ضرورة مراعاة توازنات خاصة يمكن عن طريقها تفادى وقوع نتائج غير محسوبة خاصة، وأن أية إنتكاسة للثورة داخل القوات المسلحة يمكن أن ترتب ردود أفعال يصعب حساب مضاعفاتها، وقد يظهر فى أى لحظة من يطلق عليه فى علم المخابرات المستر أو الكابتن X وهو شخص مجهول دائما، لكن يفترض وجوده بإستمرار من الناحية النظرية ليستولى على الجيش، وعن طريقه يتم الإستيلاء على السلطة فى البلاد عامة، والمستر أو الكابتن إكس هذا موجود فى كل نظام، ومن باب أولى فى الدول النامية، وهو غالبا ما يكون شخص عسكرى مغامر أومقامر يعمل حين تحين الفرصة الملائمة للإنقضاض على السلطة، وقد يكون بلا لون سياسى أو يكون متأثرا بإتجاه معين.

فإذا حاولنا ترجمة هذا الإطار النظرى على الواقع الذى كان سائدا بعد العدوان الثلاثى؛ فلابد أن نأخذ فى إعتبارنا بداية نوعية القوى التى وقفت موقف العداء من الثورة سواء على الساحة السياسية الداخلية ممثلة فى الأحزاب والتيارات العقائدية، أو داخل القوات المسلحة نتيجة إنعكاسات أزمة محمد نجيب، وأزمة المدفعية وأزمة الفرسان وغيرها، كما ان علينا ألا نغفل تحرك القيادات الحزبية القديمة ومطالبتهم بتنحى ضباط مجلس قيادة الثورة عن مواقعهم، وتسليم السلطة للأحزاب التى يمكنها التفاهم مع الإنجليز، بل وإقتراح عودة محمد نجيب على رأس السلطة، وهو الموضوع الذى ساتناوله تفصيلا فى مكان آخر.

يضاف إلى ذلك الشعور الذى ساد أوساط القيادة العامة للقوات المسلحة من إنهيار وتخبط، وبأن الجيش قد ضرب بشكل أو بآخر فى سيناء وفى منطقة القنال.

وأخيرا إدراك الجميع وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر أن الهدف الحقيقى للعدوان لم يكن إسترداد قناة السويس فقط، وإنما إسقاط نظام ثورة ٢٣ يوليو، وكلها كانت ظروف مشجعة على ظهور المستر أو الكابتن X.

ثانياً ـ إخلاص عبدالحكيم عامر للنظام ـ وهى حقيقة لا يتطرق إليها أى شك ـ ومن ثم فقد رأى الرئيس جمال عبدالناصر أن عزله يمكن أن ينطوى على إضعاف ثورة يوليو، وقوة الدفع التى إكتسبتها فى السنوات الأربع السابقة، ويقود البلاد إلى صراعات داخلية هى فى غنى عنها؛ خاصة مع إحتمال إقدام بعض القيادات الصغرى التى إرتبطت بعبدالحكيم عامر على تصرفات غير محسوبة فى وقت لم يكن هناك تنظيم سياسى

قوى يمكن أن يتصدى للدبابة، كما أن تعاطف الجماهير مع الرئيس عبدالناصر لم يكن قادرا على مواجهة القوة المادية للقوات المسلحة.

والخلاصة أن حسابات الرئيس عبدالناصر فى هذه المسألة قد إرتكزت على مراعاة التوازنات الداخلية فى المجتمع المصرى بما تقتضيه من حسابات دقيقة وهادئة بعيدة عن أى إنفعالات، وهذا ما دفعه لتفضيل التعامل بسياسة النفس الطويل فى المسائل الصعبة التى قد تفرز مردودا على القوات المسلحة، وبالتالى على النظام السياسى بل وعلى الأمة العربية كلها، وهى التى كانت تشغل حيزا هاما فى إهتمامات الرئيس عبدالناصر يفوق كل ما عداها من إهتمامات، وكان ذلك يقوده إلى وضع التشخيص السليم لكل موقف، ويدرس كافة الإحتمالات، ويوازن بدقة بين المكاسب والخسائر، وكان يضع نفسه فى موضع باقى الأطراف المستهدفة بالقرار ويقيس تصرفاتها ويتخيل ردود أفعالها.

هكذا كان عبدالناصر الحقيقى كما عرفته عن قرب وهذا فى تقديرى ما دفعه إلى تأجيل حسم الموقف بالنسبة للقوات المسلحة فى الفترة من سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٦٧.

وجاء أول خلاف بعد ذلك عندما صدرت قرارات تمصير البنوك وشركات التأمين العاملة فى مصر؛ حيث إتجه الرأى إلى الإستعانة بكوادر من داخل القوات المسلحة لتغطية بعض المواقع الشاغرة فيها، إلى جانب العناصر المدنية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة فى سد الفراغ، وتركزت إختيارات عبدالحكيم عامر لتغطية هذه الوظائف على الدافع الأمنى فى الأساس؛ أى أن الرغبة فى إبعادهم عن القوات المسلحة، وليست كفاءتهم الشخصية أو الوظيفية هى التى تحكمت فى هذه التعيينات، وإعترض الرئيس عبدالناصر على ذلك، وخشى من تعرض المؤسسات المنقولين إليها إلى هزات تضر بكيانها ودورها فى الإقتصاد الوطنى، وقد رأى تحويل العناصر المستبعدة بناء على دوافع أمنية إلى جهات مدنية أخرى فى الدولة بعيدا عن قطاع البنوك لما يتسم به من حساسية، ولكن عبدالحكيم عامر أصر على رأيه مما أدى إلى حدوث نوع من الجفوة بين الرجلين.

وعاد عبدالحكيم عامر مرة أخرى للإنشغال بالجوانب الأمنية، وخاصة فيما يتعلق بإحتمالات تسلل عناصر من التيارات العقائدية أو الدينية إلى صفوف القوات المسلحة.

لكن المحطة الثانية التى أثرت بقوة على العلاقات بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر جاءت مواكبة لإنفصال سوريا عن مصر، فبالرغم من أن فترة الوحدة قدمت لعبدالحكيم عامر فرصة مجددة لتوسيع نفوذه السياسى على

مستوى الدولة الموحدة عندما تولى مسئولية الإقليم الشمالى (سوريا)، إلا أن كفاءته السياسية قد وضعت موضع الإختبار خاصة، وأنه كان ملازما للرئيس منذ الخطوات الأولى التى مهدت لقيام الوحدة، وقد كان عضوا أساسيا ومشاركا فى كل المراحل، وبالذات ما يتعلق بتحركات الضباط السوريين للمطالبة بالوحدة والإصرار على إتمامها من جانب واحد مهما كانت النتائج، وهوما سيرد ذكره تفصيلا فى فصل آخر، وعكست ممارسات عبدالحكيم عامر العديد من السلبيات التى وضح أبرزها فى الآتى:

١- عجزه عن السيطرة على الصراعات السياسية التى تفجرت أثناء الوحدة، ودفعت بعدد من الوزراء السوريين إلى تقديم استقالاتهم إحتجاجا على تصرفات وقرارات أصدرها عبدالحكيم عامر فى ديسمبر١٩٥٩، ثم دخوله فى مواجهة مباشرة مع عبدالحميد السراج (نائب رئيس الجمهورية - ووزير الداخلية - والمشرف على المخابرات فى سوريا)، أخذت تتصاعد إلى حد إحداث إنقسام فى مؤسسات السلطة الرسمية والشعبية فى الإقليم الشمالى، ولم تفلح كل الوساطات والتدخلات التى بذلت فى إحتواء الصدام بين الإثنين وإنتهت أخيرا بتقديم السراج إستقالته كما سأتعرض له تفصيلا فى فصل الوحدة المصرية السورية.

٢- التصرفات السلبية التى كانت تصدر عن بعض المحيطين بالمشير عامر من مصريين وسوريين إما سعيا لتوسيع نفوذهم أو فى مجال التصرفات الشخصية التى أساءت لسمعة الوجود المصرى فى سوريا.

٣- عدم إستجابة عبدالحكيم عامر لكل التحذيرات التى أبلغت له شخصيا عن مؤامرة الإنفصال عندما كانت فى مرحلة الإعداد والتدبير؛ حيث شكلت حروبه مع عبدالحميد السراج عاملا مسيطرا على كل تفكيره، مما قاد فى النهاية إلى مزيد من الخلط بين المخلصين والخونة، وليس أدل على ذلك من تزعم أحد الشخصيات العاملة فى مكتبه لمؤامرة الإنفصال وأقصد به عبدالكريم النحلاوى.

وكانت هذه التحذيرات تصل إلى مؤسسة الرئاسة فى القاهرة فيجرى نقلها لقيادة عبدالحكيم عامر فى دمشق لإتخاذ الإحتياطات الضرورية، بل لقد بادر عبدالحميد السراج بنفسه بإعداد تقرير كامل عن كل ما أمكن رصده من تحركات سواء من جانب ضباط مكتب المشير أو تحركات ونشاط وإتصالات تتم من جانب الأردن والسعودية وأمريكا (الملحق العسكرى الامريكى فى بيروت)، وقدمه لعبدالحكيم عامر إلا أن الأخير بادر

بإحالة التقارير التى وصلته كلها إلى عبدالكريم النحلاوى، قائلا له: «**أنظر ماذا يكتبون عنك**»، وأكد ثقته فى النحلاوى الذى حرص بدوره على المضى فى خطة التضليل والخداع وطمأنة المشير إلى إخلاصه فكان عامر ينقل هذه التطمينات بدوره إلى القاهرة.

ويجب ألا نغفل هنا أيضا الإشارة إلى ما كان بين رئاسة المخابرات العامة فى مصر والمكتب الثانى (المخابرات) فى سوريا من جفوة؛ نتيجة إصرار صلاح نصر على أن يكون المكتب الثانى الذى يرأسه عبدالحميد السراج تابعا للمخابرات العامة فى مصر والتى يرأسها هو، وحرص السراج على قصر هذه التبعية على الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية فقط دون أن يشمل التدخل فى النشاط الفنى والميدانى نظرا لإختلاف طبيعة الميدان فى سوريا والبيئة المحيطة بها عنها فى مصر، وفى تقديرى أنه يصعب فصل هذه العوامل عن العلاقات الوثيقة التى كانت تربط صلاح نصر بعبدالحكيم عامر سواء فيما يتعلق بتوجيهات المشير أو بالتقديرات والمعلومات التى يعرضها صلاح نصر.

وأسفرت هذه الأوضاع كلها عن وقوع جريمة الإنفصال، ومرة أخرى وضعت قدرات المشير عامر فى الميزان، وإعتبره الكثيرون ممن هم فى قمة السلطة مسئولا بدرجة أو بأخرى عن وقوع الإنفصال، فإذا إعتبرنا أن نجاح المؤامرة يرجع إلى ثلاث عوامل على وجه التحديد وهى:

- **الإهمال والتغاضى عن التحذيرات.**
- **الخلافات بين المؤسسات الأمنية.**
- **تآمر القوى الخارجية مع بعض الخونة فى الداخل.**

فإنه يمكن إعتبار المشير عامر مسئولا عن عاملين على الأقل من هذه العوامل.

وعاد عامر من دمشق وجرى بحث الموضوع فى أكثر من إجتماع، وطلب منه جمال عبدالناصر تقديم إستقالته ولم يرفض فى بداية الأمر لكنه بادر بإجراء إتصالات مكثفةبطريقة مباشرة وغير مباشرة داخل القوات المسلحة للضغط على القيادة السياسية للتراجع عن مطلب الإستقالة، وكان أن فضل عبدالناصر إختيار حل بديل تجنبا لإنقسام القوات المسلحة وبما قد يهدد النظام السياسى ككل، فتم الإتفاق على تشكيل مجلس للرئاسة مهمته الأساسية ترسيخ مفهوم القيادة الجماعية وتحجيم صلاحيات عبد الحكيم عامر وحريته فى الحركة على مستوى الدولة والقوات المسلحة (كما سيرد تفصيلا فى فصل آخر)، ومرة أخرى أعرب المشير عامر عن إعتراضه صراحة على هذه الخطوة وأبدى فى لحظة إستعداده للتخلى عن موقعه فى القوات المسلحة وتولى مسئولية الأمانة

العامة للأتحاد الأشتراكى العربى (التنظيم السياسى الذى كان يجرى الاعداد لإنشائه) ،لكنه عاد بسرعة وطالب بضرورة الجمع بين المنصبين قيادة القوات المسلحة وأمانة الإتحاد الإشتراكى الأمر الذى رفضه عبدالناصر وكل القيادات السياسية التاريخية، وإستقر الأمر بعد مناقشته على بقائه فى الجيش حاليا، مع إعطاء مجلس الرئاسة صلاحيات الإشراف على كل مؤسسات الدولة بما فيها القوات المسلحة.

وتحفظ المشير عامر وسانده شمس بدران، وفى أول تفجير لهذه المشكلة تم إعداد مشروع قانون ينص على أنه من مسئولية مجلس الرئاسة ترقية وتعيين قادة الكتائب والألوية فى القوات المسلحة وكذلك إقرار تقاعدهم - وكان ذلك فى نوفمبر ١٩٦٢ على أن تصدر التعيينات والترقيات والمعاشات بقرار من رئيس الجمهورية بعد إقرارها من مجلس الرئاسة. وجرى بحث هذا القانون فى إجتماع لمجلس الرئاسة عقد برئاسة عبداللطيف البغدادى وشارك فيه عبدالحكيم عامر،وقد حرص الرئيس عبدالناصر على عدم المشاركة فى الإجتماع ليفسح المجال كاملا أمام كل أعضاء المجلس لطرح آرائهم بحرية كاملة وقطع الطريق أمام أية إتهامات قد تصدر عن المشير عامر بأن عبدالناصر يحرض على تمرير مشروع القانون أويمارس تأثيرا على باقى أعضاء المجلس.

عرض مشروع القانون للمناقشة فى مجلس الرئاسة، وإعترض عليه المشير عبدالحكيم عامر بحجة أن القانون يعنى سحب إختصاصات لجان الضباط، ويؤثر على الإنضباط العسكرى وتساءل:

كيف يمكن لمجلس الرئاسة أن ينظر فى تعيينات رتب صغيرة مثل قادة الكتائب دون أن يكون أعضاؤه على معرفة بهم وبمؤهلاتهم وإمكانياتهم؟..
الخ، ثم إقترح بدلا من ذلك أن يقتصر العرض على مجلس الرئاسة على رتبة الفريق فقط.

وعندما عرض المشروع للتصويت وافق عليه عبداللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، وأنور السادات، وعلى صبرى، ونور الدين طراف، بينما كان من رأى باقى أعضاء المجلس وهم كمال الدين حسين، وكمال الدين رفعت، والمهندس أحمد عبده الشرباصى، تأجيل حسم الموضوع إلى جلسة أخرى لكن الأعضاء الموافقون على المشروع أصروا على إستكمال عرض المشروع، وتم التصويت على مشروع القانون وحظى بالفعل بموافقة الأغلبية وخرج المشير عامر غاضبا من الإجتماع.

وفى اليوم التالى طلب كمال الدين رفعت مقابلة الرئيس وعرض عليه وجهة نظره فى القضية كلها وشرح لماذا طلب فسحة من الوقت لمزيد من الدراسة.. الخ، وختم المقابلة بقوله للرئيس بأنه يعتقد أن تقليص سلطات المشير عامر يمكن أن يؤدى إلى تأثر معنويات القوات المسلحة.

ومن جانبه غادر عبدالحكيم عامر القاهرة إلى مرسى مطروح دون أن يستأذن أو يخطر الرئيس بذلك - وكان محافظ مطروح أحد رجاله المخلصين هو فؤاد المهداوى - ومن هناك بعث عامر بإستقالة مكتوبة، مع شمس بدران إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وتضامن معه قادة الأسلحة الرئيسية فى القوات المسلحة بتقديم إستقالاتهم أيضا بينما رأى أعضاء مجلس قيادة الثورة إمكانية قيام المشير بتلبية دعوة سابقة لزيارة يوغوسلافيا عملا على كسب الوقت، وفى محاولة لإجتياز الأزمة وتسويتها.

كانت الإستقالة تطالب بحرية الصحافة وتكوين حزبين سياسيين خلافا لما وافق عليه المشير عامر؛ سواء فيما يتعلق بإقرار ميثاق العمل الوطنى، أو قانون الإتحاد الإشتراكى، والذى شارك أيضا فى الجلسات التحضيرية المطولة لهما، وكانت كلها علنية ومذاعة على الهواء، ولم يبد أدنى تحفظ أو إعتراض على الموضوعات التى طرحت خلالها أو فى جلساته الخاصة مع جمال عبدالناصر.

وقد وضح فيما بعد أن تقديم الإستقالة كان مجرد مناورة من جانب المشير عامر بدليل سعيه إلى جمع توقيعات من قيادات وضباط القوات المسلحة للمطالبة ببقائه وتركيزه فى نص الإستقالة على مطلب الديموقراطية بما عكس رغبته فى إعادة تقديم نفسه بوصفه مطالبا بالإصلاح على عكس الواقع الحقيقى الذى كان يؤكد إصراره على إمتلاك كل الصلاحيات فى القوات المسلحة.

وفى هذه الأثناء بادر عدد من المسئولين لمحاولة التوفيق، وإنهاء الخلاف مع المشير، وكان فى مقدمتهم كمال الدين حسين، وكمال الدين رفعت، وصلاح نصر، وعباس رضوان، وشمس بدران، وقد نجحت هذه الوساطات بالفعل فى عودة المشير عامر من مرسى مطروح بعد ثلاثة أيام، وإلتقى بالرئيس جمال عبدالناصر، وجرى بينهما عتاب متبادل تحكمت فيه أساسا الخلفية التاريخية الطويلة التى رسخت علاقات الرجلين، وحرصهما الشديد على تجنب أية إهتزازات فى النظام، وإنتهت الأزمة بتعيين عبدالحكيم عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ولقد قال لى الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد فى وصفه لهذه الازمة - وكان كثيرا ما ينبهنى ويملى علىّ بمثل هذه التعليقات أو الملاحظات لتكتب وتحفظ فى سكرتارية الرئيس للمعلومات - للتاريخ:

«إن تقديم المشير لإستقالته كان القصد منها دفع الجيش لإعادته والتمسك به.. إن عبدالحكيم تأثر حينما طلبت منه أن يترك الجيش وهو لن ينسى ذلك ...»

وقد حدث أن رصدت خلال شهر ديسمبر١٩٦٢ ويناير ١٩٦٣ تحركات فى القوات المسلحة قام بها كل من المقدم على شفيق صفوت سكرتير المشير عامر، وعبدالحميد الغنيمى (ومجموعة من صولات المدفعية..) أبلغ عنها السيد/ إبراهيم المدير العام لدار التحرير للطباعة والنشر فى ذلك الوقت وأحد ضباط المدفعية السابقين، وكذلك محمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية، وتمت متابعة التفاصيل يوما بيوم ولحظة بلحظة حتى تكاملت الصورة فى شكل إحتمال تحرك بعض وحدات المدفعية للمطالبة بتولى عبدالحكيم عامر أمور البلاد سياسيا.

وعلى أثر ذلك إستدعى الرئيس جمال عبدالناصر شمس بدران، وكلفه بإبلاغ عامر أن جميع التحركات التى تتم فى المدفعية مرصودة، وكل الأسماء معروفة، وأماكن اللقاءات والتوقيتات معروفة، وكل ما يدور فى المقابلات مسجل لدينا، وأنه لاداعى لمثل هذه التحركات الصبيانية التى قد تؤدى إلى قطع أرزاق شباب لا ذنب لهم، علاوة على إيذاء عائلات بغير ذنب أيضا نتيجة محاولات البعض توريطهم فى أمور وتحقيق مآرب شخصية بعيدة كلية عن المصلحة العامة كما طلب الرئيس منه ـ منعا لإتساع دائرة التورط أن يتولى هو أى شمس بدران التحقيق فى هذا الأمر، وأن يأمر بإيقاف من ورد ذكرهم عن العمل فى القوات المسلحة إلى أن تظهر نتيجة التحقيق، وكان الهدف الرئيسى من ذلك يتلخص فى الآتى:

١ـ تحذير عبدالحكيم عامر من الإنقياد وراء عناصر مندفعة لا تقدر المسئولية، ولا يهمهم الصالح العام بل يسعون فقط إلى تحقيق مكاسب شخصية والإحتفاظ بقربهم من الرجل.

٢ـ إفهام عبدالحكيم عامر أن عبدالناصر على علم بكل تفصيلات التحركات المشبوهة، وبكل ما يجرى وراء الكواليس.

٣ـ إختبار موقف شمس بدران من الأحداث الجارية فى الفترة الأخيرة لإحساس الرئيس بأنه أى شمس بدران لم يعد يذكر للرئيس تفاصيل ما يدور وملابسات

التصرفات فى محيط القيادة العامة للقوات المسلحة كما كان من قبل.

٤- إعتبار هذا الموقف بمثابة تمهيد لإجراءات أكثر عمقا تهدف إلى حسم الموقف داخل القوات المسلحة عامة وربطها بالشرعية.

٥- تصويب التوازن على مستوى القيادة العليا للدولة.

وبرغم كل هذه الجهود لم تفلح تجربة مجلس الرئاسة فى تحجيم سلطات عبدالحكيم عامر الذى عين بعد ذلك نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم عين شمس بدران وزيرا للحربية، وإمتلكا صلاحيات مطلقة حدّت من سلطة عبدالناصر داخل القوات المسلحة وعبرت قراراته بعد ذلك عن الإصرار على تأكيد هذا الوضع، وكان من أبرزها قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان ينص على ما يلى:

- دمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومكتب رئيس الأركان فى إدارة واحدة بالقيادة العليا.

- إنشاء إدارة جديدة تتولى أعمال هيئة أركان الحرب برئاسة ضابط أطلق عليه إسم مدير الأركان بالقيادة العليا.

- إستمرار مكتب نائب القائد الأعلى للشئون العامة (مكتب شمس بدران) فى مباشرة إختصاصاته وأطلق عليه إسم «مكتب نائب القائد الاعلى» ويكون تابعا لنائب القائد الأعلى.

- تضم القيادة العليا نائب القائد الأعلى ومكتبه، ومساعدى القائد الأعلى ورئيس الأركان وإدارة الأركان بالقيادة العليا.

- يتبع مدير الأركان لرئيس الأركان ويحدد الأخير إختصاصات إدارة الأركان وأسلوب عملها وتعنون مكاتبات باقى اجهزة القوات المسلحة برسم القيادة.

ثم أصدر المشير عامر قرارا برقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٦ بتحديد إختصاصات ومسئوليات وزير الحربية (شمس بدران) بحيث تشمل ما يلى:

تبعية الأجهزة التالية لوزارة الحربية وهى:

أ ـ إدارة كاتم أسرار حربية.

ب ـ إدارة المخابرات الحربية.

ج ـ إدارة التوجيه المعنوى.

د ـ إدارة القضاء العسكرى.

هـ ـ إدارة الشئون المعنوية.

٢ـ يختص وزير الحربية بالشئون المالية والإدارية والخدمات الطبية ويصدر بشأنها القرارات التنفيذية التى تحدد المهام وأساليب العمل داخل القوات المسلحة.

٣ـ تنتقل إلى وزارة الحربية بقية الأجهزة التى سبق ضمها للقوات المسلحة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ عدا الهيئة العامة للطيران المدنى. وتشمل هذه الأجهزة الآتى:

مصلحة خفر السواحل والمصايد ـ حرس الجمارك ـ المؤسسة الإقتصادية للقوات المسلحة ـ المؤسسة العامة للمحاربين القدماء ـ المؤسسة العامة للطيران عدا شركة الطيران العربية المتحدة ـ مكتب المستشار القضائى ـ مكتب المستشار الصناعى فى موسكو ـ مكتب التظلمات العسكرية.

٤ـ إلغاء مكتب نائب القائد الأعلى وتؤول كافة اختصاصاته إلى مكتب وزير الحربية.

وجدير بالذكر هنا أنه برغم هذا التركيز الأمنى فقد حدث أن أغلب قضايا التآمر قد دبرها عناصر من مكتب المشير عبدالحكيم عامر نفسه.

ومن أمثلة ذلك قضية عبدالقادر عيد فى سنة ١٩٦٣، وكان مسئولا عن قوات الصاعقة فى مكتب القائد العام وعمل على محاولة إستخدام أفراد من الصاعقة للإستيلاء على الحكم، وقد ورد أثناء التحقيقات فى هذه القضية إسم حسن التهامى على لسان أحد الضباط المتهمين، فأوفدنى الرئيس جمال عبدالناصر إلى فيينا لسؤاله أسئلة محددة حول هذه القضية[٣].

---

(٣) (وتفاصيلها موجودة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى وأرشيف المخابرات العامة والمخابرات الحربية ـ وبالمناسبة وكملحوظة فإن حما عبد القادر عيد كان يهودياً يدعى باسكال إيليا وكان يمتلك مصانع مياه غازية فى حى السبتية وكانت تنتج مشروب يسمى «سيتالكو» فى ذلك الوقت).

والقضية الأخرى الهامة هى قضية **داود عويس**، وكانت فى أواخر ١٩٦٦ وبداية ١٩٦٧، وكان أيضا يعمل فى مكتب المشير عامر مع مجموعة من الضباط الأحرار منهم محمد السقا (الذى كان ملحقا عسكريا فى السويد ثم رئيسا لشركة مصر للسياحة فيما بعد) وعبدالحفيظ الشناوى (كان ليلة ٢٣ يوليو ضمن ضباط الكتيبة ١٣ المكلفة بإحتلال القيادة العامة فى كوبرى القبة، وكان يقوم بأعمال مساعد مدير مكتب صلاح نصر رئيس المخابرات العامة وقت التآمر وأقدم على الإنتحار أثناء التحقيق معه فى مبنى المخابرات العامة بإطلاق النار على رأسه من طبنجته الحكومية) ـ ولطفى واكد[٤]، وآخرين ممن كانوا على إتصال وثيق بعبدالحكيم عامر، وقد تصادف فى نفس اليوم الذى اكتشفت فيه مؤامرتهم أن توجه داود عويس بنفسه إلى اللواء أحمد فؤاد علوى رئيس الشئون المعنوية بالقوات المسلحة وأحد الضباط الأحرار، وأبلغه بتورطه فى مؤامرة لقلب نظام الحكم وطلب مشورته ـ الأرجح أن داود عويس كان يجس نبض علوى إما لتجنيده أو لمعرفة هل إنكشف أمرهم ـ فنصحه اللواء أحمد فؤاد علوى بالتوجه مباشرة إلى المشير عبدالحكيم عامر، ولكن داود عويس خشى من رد فعل المشير، وطلب من اللواء علوى أن يتوسط له لدى عامر، لكن عندما علم المشير بالتآمر أبلغ جمال عبدالناصر الذى أمر بابلاغ النائب العام للتحقيق فى هذه القضية والذى تم فى مبنى المخابرات العامة.

وكان زعيم حزب البعث ميشيل عفلق بمعاونة عاطف دانيال ممثل الحزب فى سويسرا قد نجحا فى تجنيد داود عويس وإقناعه بالعمل على إسقاط نظام عبدالناصر؛ بدعوى أن عبدالحكيم عامر أولى بتولى القيادة منه، وقضية النشاط البعثى سواء السورى أو العراقى بالنسبة للنظام فى مصر سأتناولها بتفصيل فى موضع آخر من هذه المذكرات.

لقد أسفرت هذه التطورات فى مجملها عن إستحواذ كل من عامر و شمس بدران على القرار العسكرى بالكامل، وحدّت بدورها من فرصة إطلاع عبدالناصر على الأوضاع داخل القوات المسلحة، وعلى سبيل المثال كانت تقارير المخابرات الحربية ترفع للمشير مباشرة أو إلى مكتبه، وكان هو يقوم بتحديد ما يتم عرضه على عبدالناصر سواء بمعرفته ـ وهذا ما كان يحدث غالبا، ولكن بعد فوات الوقت المناسب لمعرفة المعلومة، ومن ثم كانت التقارير فى أغلب الأحيان غير ذات موضوع ـ أو يأمر مكتبه بتحويل هذه التقارير أو أجزاء منها لسكرتارية الرئيس للمعلومات وأيضا تكون المعلومة قد فقدت قيمتها من الناحية الزمنية على الأقل، ولقد ثبت فيما بعد من خلال تحقيقات ومحاكمات محكمة الثورة بعد عدوان ١٩٦٧ أن بعض التقارير تم حجبها عن القائد الاعلى للقوات المسلحة أى رئيس الجمهورية[٥].

---

(٤) (من الضباط الأحرار وأحد عناصر المقاومة ضد الإنجليز فى منطقة القناة وفى بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى ٥٦ مع كمال رفعت وكان محسوباً على التيار الماركسى).

(٥) (يرجع للمحاكمات وكانت علنية ومنشورة فى الصحافة).

ومن جانب آخر كانت المخابرات العامة تتبع نفس الأسلوب فيما يتعلق بالناحية العسكرية بالذات، وذلك بحكم ولاء صلاح نصر للمشير عامر؛ حيث كان يكتفى بعرض حصيلة الجهاز فى المجال العسكرى على المشير وحجبها عن الرئيس تاركا للقيادة العامة للقوات المسلحة مهمة تقييمها، وإنتقاء ما ترى عرضه منها على الرئيس. وأذكر بهذه المناسبة أنه بعد أزمة مجلس الرئاسة فى نهاية سنة ١٩٦٢ أن قام السيد زغلول كامل رئيس هيئة الخدمة السرية بالمخابرات العامة، ومدير مكتب السيد صلاح نصر، بإستحداث فرع يتولى متابعة نشاط القوات المسلحة المصرية فى الداخل، وقام فعلا بإرسال تقرير يتيم واحد صادر عن هذا الفرع لسكرتارية الرئيس للمعلومات، ولم يصلنا بعده شىء حيث صدرت تعليمات صلاح نصر لزغلول كامل بألا يرسل أى تقارير عن القوات المسلحة للرئاسة بل ترسل للقيادة العامة للقوات المسلحة فقط.

■ عكست هذه الأوضاع تأثيراتها العميقة على أسلوب إدارة المعركة العسكرية فى حرب ١٩٦٧ التى سوف نعرض لها، ونفرد لها فصلا خاصا فى هذه المذكرات إلا أن ما يهمنا هنا هو تناولها من منظور العلاقات بين عبدالناصر والمشير عامر والتى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

● مسارعة عبدالحكيم عامر فى إبلاغ الجنرال **«ريكى»** قائد قوات الطوارىء فى سيناء فى خطاب رسمى وقعه الفريق محمد فوزى رئيس الأركان فى ذلك الوقت، وسلمه له عزالدين مختار نائب مدير المخابرات الحربية، والخاص بطلب مصر سحب قوات الطوارىء الدولية، قبل مراجعة الرئيس عبدالناصر النهائية للصيغة الإنجليزية للخطاب، وعدم الإستجابة لما طلبه الرئيس من تعديلات بحجة أن الخطاب قد سلم فعلا حتى دون إبلاغ وزير الخارجية خاصة وأن هذا الإجراء كان يكتسب صفة سياسية أكثر منها عسكرية، ذلك أن هذه الخطوة كانت تتوافق مع رغبة قديمة للمشير عامر عبر عنها أكثر من مرة مطالبا بضرورة سحب قوات الطوارىء الدولية، وإحتلال القوات المصرية لمواقعها فى شرم الشيخ تحت ضغط الدعايات المضادة التى كانت تتهم مصر بالتستر وراء هذه القوات.

● برغم إتفاق الرئيس عبدالناصر مع يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة، وبحضور محمود رياض وزير الخارجية على ضوابط محددة للمرور فى خليج العقبة بعد قرار إغلاقه أمام السفن الإسرائيلية، وكانت هذه الضوابط تقضى بعدم مرور سفن إسرائيلية فى الخليج، وإمتناع الدول الاخرى عن تسيير سفن تحمل مواد استراتيجية لإسرائيل، مع عدم مزاولة مصر حق التفتيش للسفن التى تمر عبر مضيق تيران ـ أقول برغم موافقة الرئيس عبدالناصر على هذه الضوابط، وإنتظار موافقة باقى الأطراف المعنية، فقد أصدر المشير عامر تعليمات صريحة إلى قائد منطقة شرم الشيخ لإتخاذ إجراءات التفتيش البحرى على جميع السفن التى تحاول عبور المضيق إعتبارا من الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٣ مايو١٩٦٧، مما أظهر إنقسام الرؤى بين القيادتين السياسية والعسكرية أضعف بدوره من كفاءة إدارة الأزمة.

● لم يلق تحذير الرئيس بترجيح بدء إسرائيل هجومها يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧

والذى توصل إليه من واقع تقديرات أجهزة المعلومات وتقارير السفراء المصريين فى الخارج ومدلولات التطورات الإسرائيلية السياسية؛ خاصة بعد تشكيل وزارة الوحدة الوطنية إلى جانب خبرته الشخصية من معركة ١٩٥٦، لم تلق هذه التحذيرات أى صدى يذكر لدى القيادة العسكرية بل واصلت الأخيرة إجراءاتها البيروقراطية، والتى كان أخطرها ترتيب زيارة عبدالحكيم عامر للجبهة فى سيناء فى نفس يوم الهجوم الإسرائيلى والسابق التحذير منه من أكثر من ثلاثة أيام، وكانت القيادات العسكرية كلها فى إستقبال المشير تاركة مواقعها وغرف عملياتها. وأكثر من ذلك لقد أظهرت المحاكمات التى تمت بعد النكسة والتقارير التى قدمها القادة أنهم لم يتلقوا أية توجيهات محددة من المشير عامر تشير إلى هذا التحذير أو توقع نشوب الحرب فى الخامس من يونيو ١٩٦٧.

● إحجام الرئيس جمال عبدالناصر عن التدخل فى إدارة المعركة تاركا أمر إدارتها بالكامل للقيادة العسكرية، وعندما فاتحه المشير فى قرار سحب القوات المصرية من سيناء أبلغه بما نصه: **«إنك أنت القائد العسكرى المسئول وإدارة المعركة يجب أن تتم من داخل القوات المسلحة».**

هكذا وقعت النكسة، وولدت موقفا جديدا تماما بين الرجلين، تراكمت مقدماته على مدى سنين طويلة شهدت بعض المحطات كان أولها **العدوان الثلاثى ١٩٥٦، وثانيها الإنفصال بين مصر وسوريا** وما تبعه من تطورات فى قمة السلطة، **ثم جاءت النكسة** لتمثل المحطة الثالثة والأخيرة.

وفى الثامن من يونيو ١٩٦٧ إتصل شمس بدران بالرئيس جمال عبدالناصر، وطلب منه الحضور فورا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة؛ لأن المشير عامر فى حالة إنهيار تام، وأنه طلب من سكرتيره الخاص أقراص **«سيانور»** للإنتحار فتوجه الرئيس مسرعا إلى مبنى القيادة العامة، وعمل على تهدئة المشير عامر، وقال له: **«إننى المسئول عن الهزيمة، وسوف أعلن التنحى عن الحكم»**، وطلب من المشير بعد أن هدأ نسبيا أن يقترح إسم المرشح الذى يراه صالحا لتولى المسئولية من بعده فقال له المشير عامر: **«إنه يرشح شمس بدران لهذا المنصب»**.

وغادر الرئيس مبنى القيادة العامة دون أن يعلق على إقتراح المشير لا بموافقة ولا برفض ولا بمناقشة الترشيح، ولكنه طلب من المشير عبدالحكيم عامر عدم إخطار أى شخص بهذا الحديث بمن فيهم شمس بدران أيضا.

وعاد عبدالناصر إلى منزله فى منشية البكرى، وأبلغنى بما دار بينه وبين المشير عامر للتسجيل فى يوميات الأحداث، وقبيل فجر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ وحوالى الثالثة صباحا يقطع السكون بمكتبى جرس التليفون الساخن بينى وبين مكتب القائد العام للقوات المسلحة، فقلت اللهم إجعله خير، وكان على الطرف الآخر الأخ شمس بدران، وقد بادرنى بقوله: **«أنا شمس.. وضحك.. إنت قاعد عندك بتعمل إيه ياسامى؟ ما تقوم تروّح بقى!»**.

فقلت له: **«والله ياشمس أنا مش ناقصك.. أنا موش حاأروّح.. ومش إنت اللى تقول لى أقوم أروّح وإلا أقعد.. خلينا نشوف شغلنا ياشمس وإنت باين عليك رايق وأنا موش فاضيلك وأنهيت المكالمة»**.

طلبت الرئيس بعدها مباشرة ونقلت إليه نص المكالمة وردى على شمس بدران، فكان تعليق الرئيس عبدالناصر:

«يبقى حكيم أبلغ شمس بدران بالحديث اللى كان بينى وبينه، والظاهر إن شمس بدران بدأ فى ممارسة صلاحياته كرئيس للجمهورية وإتخذ أول قرار بطرد سامى شرف.. وطبعا طردك يا أستاذ يعنى مؤشرا واضحا على موقف شمس بدران من جمال عبدالناصر كمان وإلا إيه رأيك؟» وضحك الرئيس ضحكة مريرة مؤثرة لها معناها طبعا.

كانت أيام مشحونة بالألم والشجن، ولا أجد أكثر ملاءمة من شهادة الرئيس جمال عبدالناصر نفسه على هذه الأحداث فى أول إجتماع للجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكى العربى أعلى سلطة سياسية فى البلاد بعد النكسة والذى عقد فى جلسات مستمرة على مدى يومى ٣و٤ أغسطس١٩٦٧ فى مبنى الإتحاد الإشتراكى المطل على نيل القاهرة.

■ نعود إلى سياق الأحداث بعد إنتهاء الرئيس جمال عبدالناصر من إلقاء خطاب التنحى، إتصل بى المشير عبدالحكيم عامر فى مكتبى وقال لى: يا سامى حابعث لك بيان للإذاعة بإستقالتى وكمان شمس بدران، وطلب منى تبليغ ذلك للرئيس، وكلمت الرئيس وأبلغته بهذه الرسالة، وفى نفس الوقت إتصلت بمحمد فائق وزير الإعلام وطلبت منه إلتزام اليقظة توقعا لإرسال المشير عامر أو شمس بدران بيانا، أو يذهبا بأنفسهم أو أحدهما لإذاعة بيان إستقالتهما، وقلت له أن تعليمات الرئيس تقضى بعدم السماح لأى شخص أيا كان بإذاعة بيانات لا بالتأييد ولا الإستقالة إلا بعد الإتصال بى شخصيا، ورجوته ألا يترك مكتبه ويمنع دخول أى أشخاص لمبنى الإذاعة والتليفزيون، وبالطبع فقد أثارت هذه التعليمات مشاكل كثيرة وكبيرة بين محمد فائق وبين العديد من المسئولين وغيرهم.

وفى أعقاب عودة الرئيس جمال عبدالناصر عن الإستقالة يوم ١٠ يونيو١٩٦٧؛ إستجابة للضغوط الشعبية داخليا وخارجيا، ووصول العديد من الرسائل من كثير من زعماء ورؤساء العالم تطالبه بالبقاء والعدول عن قرار التنحى(٦)، غادر المشير عبدالحكيم عامر مقر القيادة العامة فى التاسع من يونيو ظهرا ـ بعد أن كان قد قال للرئيس أنه لن يتوجه إلى مبنى القيادة العامة فى اليوم التالى أى ١٩٦٧/٦/١١ كما وعد الضباط الذين كانوا قد قابلوه فى منزله ـ وتوجه إلى شقة خاصة تخص اللواء طيار عصام الدين محمود خليل قائد المخابرات الجوية، وكانت هذه الشقة تستخدم كمنزل أمين، وكان هدف المشير هو الإقامة فيها بصفة سرية إلا أن أمره إنكشف قبل مرور أربعة وعشرين ساعة فقط لعدد لا بأس به من قادة وضباط القوات المسلحة، وبدأ البعض منهم يتصل به تليفونيا، وفى مقدمتهم الفريق محمد صدقى محمود والفريق عبدالعزيز مصطفى، والفريق سليمان عزت واللواء عبدالرحمن فهمى، واللواء عبدالحليم عبدالعال، وكانت المكالمات كلها تدور فى حدود المجاملات الشخصية وعرض الخدمات، وكانت ردود المشير عامر تحمل طابع جس النبض للتصرف على ضوء موقف كل منهم، مع تجنب إظهار ذلك صراحة طبعا...

---

(٦) (يرجع للصحافة المحلية والعالمية فى هذا الشأن).

وفى مساء نفس اليوم العاشر من يونيو١٩٦٧ إتصل شمس بدران تليفونيا بالرئيس عبد الناصر، ورجاه أن يقابل بعض قادة القوات المسلحة، فرفض الرئيس هذا الإقتراح ونبه شمس بدران أنه لا شأن له بمثل هذه المسائل الآن وقال له: «يا شمس لن نعود لقصة عرائض ١٨٨٢».

وفى حوالى العاشرة من صباح يوم ١١ يونيو١٩٦٧ حضر إلى مبنى السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية بمنشية البكرى، بعض القادة العسكريين وطلبوا مقابلة الرئيس وحددوا مطالبهم فى بند واحد هو **«عودة المشير عبد الحكيم عامر إلى قيادة القوات المسلحة»**، ورفض الرئيس مقابلتهم ثم كلفنى فى نفس الوقت بإعداد قرار رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة بإحالتهم إلى المعاش وهم: اللواءات عبد الرحمن فهمى، وعبد الحليم عبد العال، وحمزة البسيونى.

وإنتقل المشير عبدالحكيم عامر بعد ذلك إلى منزله فى الجيزة، وكان المنزل يتكون من طابقين وبدروم ويطل على النيل فى المنطقة بجوار فندق شيراتون القاهرة، وفيه حديقة كبيرة ومحاط بسور عال،وكان يوجد بالبدروم مكاتب السكرتارية والحراسة الخاصة للمشير.

وفى هذا المنزل إزدادت الحركة حيث أخذ يتصل به الضباط من الذين عادوا حديثا من سيناء، وبعض العناصر المدنية والعسكرية الأخرى، إلى جانب إخوته وأقاربه الذين قدموا من **«إسطال»** بلدة المشير فى محافظة المنيا، وقد حضر عدد منهم بناء على طلبه للإقامة معه فى منزله بالجيزة.

ومع إتساع الحركة غير العادية فى منزل المشير عبدالحكيم عامر بالجيزة، كلف الرئيس عبدالناصر صلاح نصر بالإتصال بالمشير وإبلاغه بأن هذا الوضع لا يليق بعبدالحكيم وغير مقبول، وأنه يجب إنهاؤه.. لكن المشير عامر رد عليه بأنه سوف يغادر منزله إلى بلدته إسطال فى محافظة المنيا فى صعيد مصر، وفعلا سافر إليها، وأخذ يلتقى بأفراد عائلته وأبناء البلدة ويردد فى جلساته معهم.. **أنه لن يرضى إلا بالعودة لقيادة الجيش.. وأنه لن يقبل أن يكون طرطورا.. أو تشريفاتى كصلاح الشاهد**[١٣] **ولا أقبل أن أقوم بإستقبال القادمين من الخارج وأودع المسافرين والمغادرين للبلد وأنا واقف مكتوف اليدين لا أستطيع أن أدافع عن رجالى.**

---

(٧) صلاح الشاهد كان كبير الأمناء برئاسة الجمهورية أثناء حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد لحق به فى إسطال كلا من عباس رضوان، وشمس بدران، وصلاح نصر محاولين التعرف على نواياه، وتلمس السبل الملائمة لتسوية الأزمة بينه وبين الرئيس عبدالناصر، كم توجه إلى هناك أيضا محمد حسنين هيكل بناء على طلب المشير عامر وبموافقة الرئيس، وكان موقف الرئيس مرتكزا على إمكانية تسوية الأزمة على أساس واحد لا مناقشة فيه: هو أن يترك المشير عبدالحكيم عامر قيادة القوات المسلحة، ويصبح نائبا لرئيس الجمهورية، وهو الإقتراح الذى كان المشير عامر يرفضه بشدة ويردد أمام كل من إجتمع به، شمس بدران وصلاح نصر ومحمد حسنين هيكل وحسين عبدالناصر ومحمد أيوب:

«أن الرئيس قد خلى به.. وهو لا يريد أن يكون فى موقف المتفرج على الأحداث، ولا حل إلا بالعودة إلى قيادة القوات المسلحة وليس لأى موقع آخر، وأنه لن يقبل المساس بأى ضابط مهما كانت الأسباب: لا معاش.. ولا إستيداع.. ولا إعتقالات.. لا إجراء من أى نوع كان وتحت أى مسمى.

وقد نقل كل هؤلاء إقتراحا للرئيس عبدالناصر بأن يتوجه المشير لفترة من الوقت إلى يوغوسلافيا، يمكن بعدها أن تهدأ النفوس.

وفى١٤ يونيو١٩٦٧ عاد شمس بدران إلى القاهرة قادما من إسطال، وصرح لعبدالمجيد شديد أنه مراقب.. وأنه يوجد من يحوم حول منزله بإستمرار، وأنه لا يقوم بأى نشاط ضار»، ثم أضاف قائلا بالنص: «**أنا لو عاوز أعمل إنقلاب أعمله وأنا قاعد فى بيتى..!**».

وكان شمس بدران يعلم تماما أن عبدالمجيد شديد سوف يبلغ هذا الحديث نظرا للعلاقة الوثيقة التى كانت تربطه بالرئيس عبدالناصر ولمعرفة شمس بدران أن عبدالمجيد شديد يقدس الشرعية.

أما المشير عامر فقد عاد من إسطال فى أول يوليو١٩٦٧ بعد لقائه بمحمد حسنين هيكل الذى تمكن من إقناعه بأن بقاؤه فى إسطال يعنى رضاؤه بالنفى الإختيارى بعيدا عن القاهرة، وإستقر المشير فى منزله بالجيزة، لكنه واصل نفس نشاطه السابق، وكانت نية الرئيس قد إستقرت - دون تراجع - على تنحية عبدالحكيم عامر ومعه شمس بدران، وإن واصل محاولات إحتواء الأزمة ومنع تفاقمها.

وبدأ فى نفس اليوم تنفيذ حملة إعتقالات وتطهير شملت عددا من قادة القوات

المسلحة، وبعض الضباط من دفعة ١٩٤٨، دفعة شمس بدران، الذين كانوا يشكلون تنظيما خاصا كان يتولاه شمس بدران بشكل سرى - والسابق الاشارة له - لم يعلم به القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكانت قد ضبطت نوتة فى مكتب شمس بدران فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة تحوى أسماء هذا التنظيم وسلمها الفريق محمد فوزى للرئيس عبدالناصر، وبناء على ذلك أتخذت إجراءات التحفظ، وأودع الضباط فى إحدى الفيلات فى منطقة المعادى، إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الأمة عن محافظة المنيا بعد إسقاط المجلس لعضويتهم عنه.

لكن النشاط المسلح والمشبوه أخذ يتزايد فى منزل عامر، وجرى توزيع السلاح على الأفراد المتواجدين فى المنزل، وفى نفس الوقت واصل كل من عباس رضوان، وصلاح نصر، وكمال رفعت، ومحمد حسنين هيكل، وعبد المحسن أبو النور بشكل إنفرادى، وكذلك شعراوى جمعة، وحلمى السعيد، وسامى شرف بذل المساعى لإحتواء الأزمة وتهدئة الأوضاع، وقد ذهبنا نحن الثلاثة حلمى وشعراوى وأنا سويا، فى محاولات للتقريب بين وجهات النظر، وإحتواء الخلاف فى إطار عودة المشير ليكون نائبا لرئيس الجمهورية فقط، دون أن يكون له أدنى علاقة بالقوات المسلحة، وكان رد المشير بإستمرار هو الرفض، ومكررا العبارات التى ذكرها من قبل تعليقا على هذا الإقتراح.

كان جوهر القضية هو أن المشير ينظر إلى الجيش على أنه إقطاعية تابعة له، ولا يريد التنازل عنها تحت أية ظروف، ويرى أيضا فى إسترداده سلطاته فى الجيش بمثابة رد إعتبار له فى ضوء مسئوليته الكبرى عن وقوع الهزيمة العسكرية فى نفس الوقت الذى كان يسعى فيه الرئيس عبدالناصر إلى إعادة بناء قوات مسلحة جديدة محترفة، ووفقا لمعايير تختلف تماما عما كان سائدا قبل النكسة، والعمل على إبعادها عن الصراعات السياسية،وتفرغها الكامل للمعركة القادمة من أجل إسترداد الأرض المحتلة.

وحاول شمس بدران مرة أخرى التقدم بحلول وسط، لكن الرئيس جمال عبدالناصر أصر على عدم عودة المشير عامر إلى القوات المسلحة مرة أخرى.

و خلال شهر يوليو١٩٦٧ أقدم المشير عبدالحكيم عامر على بعض التصرفات التى زادت الأزمة إشتعالا وتمثلت فى الآتى:

١ . توزيع نص إستقاله زعم أن المشير عامر قدمها للرئيس عبدالناصر بعد النكسة لكن إتضح أنها نفس الإستقالة التى سبق أن تقدم بها عقب أزمة مجلس الرئاسة

سنة ١٩٦٢ ، وأن شقيقة السيدة نفيسة عبدالحميد حواس والشهيرة ببرلنتى عبدالحميد، زوجة المشير عامر- بعقد عرفى - وتدعى السيدة زهرة هى التى قامت بإعادة طبع هذه الإستقالة فى إحدى قرى مركز دكرنس بمحافظة الدقهلية، وقامت بتوزيعها هى وزوجها وقام جهاز المباحث العامة بضبطهما مع الآلة الكاتبة والمطبعة، وشارك فى توزيع الإستقالة بعض الضباط، وبعض أعضاء مجلس الأمة أيضا بينهم النائب عبدالصمد محمد عبدالصمد، وآخرين من محافظة المنيا بهدف خلق رأى عام مؤيد للمشير عامر.

٢ ـ إتصال المشير عامر بالسفير السوفيتى فى القاهرة تليفونيا بعد الثامن من يونيو١٩٦٧ ، ودار الحديث حول إتهام الإتحاد السوفيتى بالإشتراك فى مؤامرة دولية ضد مصر تسببت فى وقوع الهزيمة العسكرية، وتبين أن المشيركان يعتزم إرسال خطاب للسفير بهذا المعنى إلا أن صلاح نصر أقنعه بالإمتناع عن هذه الخطوة.

ومع إستمرار النشاط فى منزل المشير تم وضع خطة لمراقبة تحركاته بكل ما تحمله هذه المهمة من حساسية، أولا لأن المستهدف بالمراقبة هو المشير، وثانيا بأن ثمة تهديد بإمكانية تورط أفراد من القوات المسلحة بما قد يعكسه ذلك من تأثيرات سلبية على معنوياتها فى هذه المرحلة الدقيقة، وقد تم التنسيق بين كل الأجهزة المعنية لتنفيذ المهمة على النحو التالى:

أولاً: تقوم المخابرات العامة بمراقبة المنافذ القريبة من منزل المشير عامر الذى كان يرتبط بعلاقات قوية مع صلاح نصر، ولكن هذه الرقابة تم كشفها أو سربت أخبارها ـ وهو الإحتمال الأرجح ـ فتم إيقافها على أثر حديث تليفونى طويل بين المشير وصلاح نصر، والحقيقة أننا كنا نريد أن نكشف عن يقين عن مدى الإرتباط بين الرجلين حتى فى مجال مسألة خطيرة كهذه.

ثانياً: تقوم المباحث العامة بمراقبة دائرة أوسع حول منزل المشير، وحددت هذه الدائرة من جامعة القاهرة حتى فندق شيراتون القاهرة والشوارع المؤدية إليها، ولا داعى لتفاصيل مثل هذه العمليات لطابعها الفنى الذى لا يهم القارىء.

ثالثاً: تتولى المخابرات الحربية والمباحث العامة والحرس الجمهورى مراقبة منافذ القاهرة وفق خطة للتأمين، وجميع الطرق التى تسلكها عادة تحركات القوات المسلحة.

ومن جانبنا كانت تعقد فى مكتبى إجتماعات مستمرة يوميا وفى بعض الأحيان مرتين فى اليوم لتقييم الموقف كان يحضرها كل من أمين هويدى وشعراوى جمعة

والفريق محمد فوزى واللواء محمد الليثى ناصف واللواء محمد أحمد صادق مدير المخابرات الحربية واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة والعميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية.

ولم تسفر المتابعة عن أكثر من تردد بعض أفراد من القوات المسلحة المعروفين بولائهم للمشير عامر على منزله بالجيزة إضافة إلى بعض أقارب المشير الذين قدموا من المنيا، وبعضهم كانوا أعضاء فى مجلس الأمة إلى ان جاء يوم ٢٤ يونيو١٩٦٧حيث تتابعت الأحداث بصورة متلاحقة، وفى توقيت متقارب بشكل غريب وتداعت على النحو التالى:

١. حوالى الساعة العاشرة والنصف مساء يوم ٢٤ يونيو إتصل بى تليفونيا السيد/ على صبرى نائب رئيس الجمهورية، وإستفسر منى عن مكان الرئيس فأبلغته بأنه موجود بالدور العلوى بالمنزل فقال: **«إذا كان سيادة الرئيس موش محتاجك دلوقت هات عربيتك وتعالى لى فى البيت حالا لأن هناك موضوع على جانب كبير من الأهمية والخطورة لازم تيجى تسمعه لتنقله للرئيس فورا».**

٢. وقبل ان أغادر مكتبى للتوجه لمنزل على صبرى، دخل سكرتيرى مندفعا وقال لى يا افندم العميد اركان حرب عمر أحمد خطاب قائد مجموعة الملحقين العسكريين فى المخابرات الحربية موجود ويريد مقابلتك فورا فى أمر خطير، وعاجل فاستقبلته واقفا وطلبت منه أن يذكر عنوان الموضوع بسرعة نظرا لإضطرارى الخروج فى أمر عاجل، فقال أنه لديه معلومات ببوادر مؤامرة يخطط لها عبدالحكيم عامر، فطلبت منه أن يبقى فى مكتبى ولا يتحدث مع مخلوق لحين عودتى وإننى سوف لا أتأخر كثيرا.

٣. نزلت وركبت السيارة وقبل أن أدير المحرك أطل على السكرتير ونادى على بصوت عال لأنتظر وقفز من شباك مكتبه بالدور الأرضى وجرى إلى حيث أقف قائلا: «يا افندم العقيد أركان حرب عبدالعاطى أبو سيف[٨] من الدفاع الجوى إتصل الآن تليفونيا من الشارع ويريد لقاؤك بعد منتصف الليلة فى أمر ضرورى جدا، وقال إنه سينتظرك فى نهاية شارع بيروت من ناحية الميريلاند بمصر الجديدة... أقول له إيه؟»؛ فطلبت من السكرتير إبلاغه بأنى سأكون فى المكان الذى حدده فى منتصف الليل بالضبط قائدا سيارة فيات ١١٠٠ زرقاء اللون.

---

(٨) (وكان هذا الضابط من تلاميذى فى الكلية الحربية ولم ألتقِ به منذ أن كان يدرس فى مدرسة المدفعية سنة ١٩٥٠ إلا أنى كنت أتابع تقدمه العلمى والعسكرى لأنه من الضباط النوابغ والمبدعين فى الدفاع الجوى وكان مثالاً للضبط والربط والأخلاق العالية).

وإنطلقت مسرعا إلى منزل السيد/ على صبرى، وكان فى شارع العروبة فى ذلك الوقت، ووجدت اللواء طيار كمال حمادة مدير التدريب فى القوات الجوية فى ذلك الوقت، وهو زوج شقيقة على صبرى أيضا، وجدته منتظرنى على الباب، ودخلنا على عجل إلى الصالون لأجد على صبرى يستجوب أحد الشباب الذى يرتدى قميص أبيض وبنطلون رمادى، وعرفنى به على أنه الملازم أول طيار محمد حمادة، وطلب إليه أن يعيد ما قاله من قبل أمامى فقال: «أنه بدأت منذ أمس حركة نشطة فى الطيران لصالح المشير عبدالحكيم عامر بقيادة الطيارين: محمد منيب الحسامى وعبد الكافى صبحى وتحسين زكى وعلوى الغمرى وأحمد عبد الرحمن نصر وحشمت صدقى ونبيل شكرى، وكانت بالأمس مجرد محاولات لجس النبض وخلق رأى عام إلا أنها تطورت إلى خلق شكل تنظيمى مع بعض الضباط، فقررت أن أسايرهم وأظهرت إستعدادى لمشاركتهم فى التحرك بطائرتى إذا ماكلفت بذلك.. وأضاف أنه سارع بإخطار اللواء كمال حمادة لصلة القرابة بينهما، وأبدى إستعداده لتنفيذ ما نراه لتأمين البلاد والمحافظة على سلامتها من منطلق وطنى حيث أنه مؤمن أن البلد لا تتحمل أى عمل صبيانى ـ هكذا قال هو ـ أو أى عمل غير مسئول وخارج على الشرعية.

وإتفقنا على أن يقوم بمسايرتهم ووضعنا له أسلوب مؤمن للإتصال والتبليغ بأى تطورات جديدة.

وعدت إلى مكتبى حيث أبلغت أن الرئيس طلبنى وأمر أن أتصل به فور عودتى، وحاولت الإتصال لكنه لم يرد ففهمت أنه فى صالة السينما، وطلبته هناك، وإستأذنته فى أن ألقاه فورا، وتمت هذه المكالمة بحضور العميد عمر خطاب الذى طلبت منه البقاء فى مكتبى للمرة الثانية إلى أن أعود إليه.

إلتقيت الرئيس أمام صالة السينما وإلتفت إلى مبتسما ونحن فى طريقنا إلى مكتبه وقال:

«ازيّك يا استاذ؟!.. انت عامل زى النحلة اليومين دول... بس إوعى تدوخ وتقع منى.. أخبارك إيه؟وكنت فين؟

ـ فقلت: «والله يا افندم الأخبار موش ولابد».

ـ قال: **«ليه؟ هما اليهود هجموا على القاهرة؟»**

ـ فقلت: «والله سيادتك قلبك حاسس باللى بيحصل.. ده اليهود فعلا ناويين يهجموا على القاهرة».

فإندهش الرئيس ونظر إلى بعينيه اللامعتين النافذتين قائلا: **«دول لو هجموا على القاهرة حايغرزوا فى الوحل، وحايتحملوا خسائر لا قبل لهم بها، وهما موش من الغباء بحيث يقدموا على مثل هذه الخطوة المجنونة»**.

ـ فقلت له: «بس فى رأيى إنهم أغبياء لأنهم بدأوا فعلا من داخل القاهرة.. إن يهود مصر بدأوا يتحركوا من الداخل يا افندم».

ـ قال: **«إزاى بقى يا أستاذ؟»**.

ـ قلت: «عندى فى خلال ساعة واحدة ثلاث بلاغات على جانب كبير من الأهمية والخطورة، وهى ليست تحريات أو تخمينات أوإستنتاجات أو تقارير من الأجهزة الأمنية بل بلاغات حية وشخصية من ضباط عاملين ومن أفرع مختلفة من القوات المسلحة، وكلها تقود إلى نتيجة واحدة، وهى وجود مؤامرة يدبرها المشير عبدالحكيم عامر ومن حوله».

ـ نظر الرئيس إلىّ نظرة حادة فاحصة وقال بهدوء وبصوت خافت نسبيا: **«إنت متأكد من اللى بتقوله يا سامى إنت عارف إنه فى مثل هذه الظروف التى نمر بها من نكسة عسكرية أحدثت صدمة فى أوساط الشعب إلى تنحى ثم إستمرار فى تحمل المسئولية.. إلى العلاقات المعروفة بين عبدالحكيم ورجاله فى القوات المسلحة، وسيطرة النزعة العاطفية على أى مبدأ آخر، كل ده قد يدفع البعض إلى تخيل أشياء وأوهام لا أساس لها من الصحة... وإنت عارف إن هناك عهد ودستور غير مكتوب بيننا فى مجلس الثورة أن من يترك الساحة لأى سبب لا يتآمر أو ينقلب على المسيرة، الحقيقة أنا لا أتخيل مثل هذا، وخصوصا من حكيم !!»**.

ـ فقلت للرئيس: «يا افندم البلاغات اللى عندى هى:

١ـ بلاغ من العميد أ. ح. **عمر أحمد خطاب** ـ من المدرعات وقائد مجموعة الملحقين العسكريين فى المخابرات الحربية ـ وذكرت ملخص البلاغ.

٢ـ بلاغ الملازم أول طيار **محمد حمادة** من القوات الجوية وأعدت على الرئيس ما سمعته من هذا الضابط بحضور **على صبرى وكمال حمادة**.

٣ـ المكالمة التليفونية من عبدالعاطى أبو سيف من الدفاع الجوى والذى سأقابله فى منتصف الليلة.

ورجوت الرئيس أن يسمح لى بلقاء آخر بعد مقابلة ابو سيف، ووافق الرئيس، وقال لى إتصل بى فور عودتك من مقابلته لنقيّم المعلومات والبلاغات ونضعها فى قالبها الصحيح.

خرجت من مقابلة الرئيس لألتقى بالعميد عمر خطاب الذى بادرنى بالتعبير عن خشيته من إنكشاف أمره فطمأنته بأن لدينا نظام وأسلوب تأمين دقيق للمنطقة المحيطة كلها، ولو كان هناك أدنى شك حول وجودك هنا لكانت الصورة إتضحت من وقت وصولك وحتى الآن، وبدأ عمر خطاب بلاغه قائلا:

«أن أحد الجنود من رجاله المخلصين منذ أن كان يخدم فى سلاح الحدود ـ وهو جندى نوبى ـ وهو يعمل فى منزل المشير عامر فى الجيزة أبلغه اليوم ـ من منطلق حرصه على بلده ـ أنه منذ ثلاثة ايام بدأت حركة غير عادية فى مقر إقامة المشير تمثلت فى الآتى:

- إقامة تحصينات أمنية داخل المنزل والحديقة.

- تجهيز غرفة فى الحديقة ذات مدخلين كل منهما يؤدى إلى شارع مختلف، وبحيث يكون المشتل المجاور للمنزل ساترا للداخل أو الخارج منه.

- وصلت للمنزل أسلحة صغيرة؛ رشاشات خفيفة وبنادق وطبنجات وصناديق قنابل يدوية.

- بدء تردد أفراد بملابس مدنية من بينهم شخصيات معروفة بسابق ترددها على المنزل، إلى جانب وجوه جديدة يبدو من سلوكياتها أنهم عسكريون، وأن هذه الزيارات تتم فى مواعيد غير عادية غالبا بعد الساعة الحادية عشر أو عند منتصف الليل ويحرص كل من يحضر ـ دون إستثناء ـ على محاولة التخفى أثناء دخولهم، وعندما يدخلون للغرفة يكون المشير شخصيا فى إنتظارهم أو ينزل من البيت فى نفس موعد وصول كل منهم، وفى الغالب لا تستغرق المقابلة أكثر من نصف الساعة، والحديث يدور همسا، أو يتم تبادل أوراق مع بعضهم.

والأمر الذى لفت نظر المبلّغ وأثار شكوكه أن العقيد على شفيق صفوت السكرتير

العسكرى للمشير عامر والمسئول عن ترتيب المقابلات لم يكن ظاهرا فى الصورة وغير متواجد، بل إن الذى تولى ترتيب المقابلات أشخاص آخرون، وأضاف أنه شاهد عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق يرتب بعض هذه المقابلات، بل ويصطحب بنفسه بعض هؤلاء الشباب ويشارك فى المقابلة بينهم وبين المشير عامر.

وردا على إستفسارات منى عن المبّلغ ومدى الثقة فيه وحالته النفسية والعصبية والمادية الخ من الأسئلة التى تعلمناها فى الإستجوابات، أكد عمر خطاب - وهو أيضا ضابط مخابرات ويتعامل منذ سنين مع كل الملحقين العسكريين الأجانب المعتمدين فى مصر أكد أن المبّلغ شخص متزن جدا وجدير بكل الثقة، وقد آثر أن يخطرنى بروايته هذه موضحا أنه يرجو تأكيد أو نفى بلاغه من مصادر أخرى وهذه مسئوليتنا، فطلبت من عمر خطاب أن يداوم الإتصال مع المبلّغ مع إتخاذ كل الإحتياطات الأمنية اللازمة والممكنة، وإخطارى بما يستجد من معلومات ومواقف جديدة أولا بأول، وإتفقت معه على أسلوب الإتصال والتوقيتات المناسبة إلا فى حالة الضرورة أو الإستعجال فقد تم الإتفاق على الإتصال برقم تليفون سرى خاص جدا ويقول كلمة كودية «**سمسم**».

أبلغت الرئيس جمال عبدالناصر بما تجمع من معلومات وبلاغات فعلّق قائلا:

«يا سامى موش عايز تسرع ولا إندفاع فى هذه الأمور، وفى نفس الوقت فالعمليات دى تحتاج لتجميع أكبر كم من المعلومات الموثقة ومن مصادر موثوق بها لأنك تعلم طبعا أنه فى حالة صحة هذه البلاغات والمعلومات ما هى الإجراءات وحجم ونوعية القرارات اللى ستتخذ ومدى تأثيرها على الموقف داخليا وخارجيا».

وإنطلقت مسرعا للقاء عبدالعاطى أبوسيف فى شارع بيروت فى مصر الجديدة، الذى أبلغنى أنه هناك إتصالات وتحركات بين بعض ضباط الدفاع الجوى يتولاها بشكل رئيسى العقيد محمد حلمى عبدالخالق وآخرين لم تأخذ الشكل التنظيمى بعد ولكنها مركزة على السعى إلى حشد رأى عام ينادى ويطالب حتى لو إقتضى الأمر القيام بتظاهرة لبقاء المشير عبدالحكيم عامر على رأس القوات المسلحة، وأن الإتصالات تركز على الضباط الأصاغر بالدرجة الأولى وفى هذا طبعا خطورة عدم تقدير المواقف بعقلانية وإدراك كامل للأسباب والنتائج التى قد تترتب على أى تحرك متسرع عاطفى غير مسئول. وإتفقنا على المتابعة بنفس الأسلوب الذى إتبع مع عمر خطاب.

ولما عدت إلى المكتب أبلغت الرئيس بنتيجة هذا اللقاء، فطلب الإستمرار فى

تجميع المزيد من المعلومات والتفاصيل.

وفى الفجر التالى قدم لى أحد العاملين معى فى سكرتارية الرئيس للمعلومات ويدعى حسنى السيد، وكان فى حالة عصبية عنيفة ـ قدم لى تقريرا كتبه أحد الضباط العاملين فى السكرتارية الخاصة للمشير عبدالحكيم عامر، ويدعى النقيب عبدالستار، ومن المعروف عنه أنه من العناصر النظيفة المخلصة للثورة، وهو فى نفس الوقت خال حسنى السيد، وكان التقرير المكتوب على ورقة كراسة مخططة وبالقلم الحبر الجاف الأزرق، يدور حول نفس القضية ومطابق لبلاغ الجندى الذى قدمه عمر خطاب فى الليلة السابقة، فطلبت من حسنى أن يوالى الإتصال بخاله مع إلتزام الحذر الذى تعلمه من خلال عمله فى سكرتارية المعلومات، وأن يوافينى بأى تطورات تستجد فى الموقف، وبالطبع أبلغت الرئيس بالمعلومات الجديدة.

وبعد قليل ومع تباشير الصباح المبكر إتصل بى تليفونيا محمود حسين عبدالناصر مدير مكتب كمال الدين رفعت فى ذلك الوقت، وأبلغنى أن زوجة احد ضباط الدفاع الجوى اتصلت بكمال الدين رفعت وناشدته أن يتدخل ليحول دون أن يتورط زوجها فى تحرك عسكرى ضد الشرعية، كما أبلغنى أن كمال رفعت يريد أن يسمح وقت الرئيس عبدالناصر بلقائه صباح اليوم لأمر هام.

أبلغت الرئيس بهذه الرسالة وقابله فعلا ولم تخرج المقابلة وما دار فيها عن هذا البلاغ.

ومن ثم أصبح لدينا البلاغات التالية فى ساعات محدودة قليلة:

- بلاغ الملازم أول طيار محمد حمادة.
- بلاغ العميد عمر خطاب من المخابرات الحربية وهو من سلاح المدرعات.
- بلاغ العقيد عبد العاطى أبو سيف من الدفاع الجوى.
- بلاغ النقيب عبدالستار من السكرتارية الخاصة للمشير عامر.
- بلاغ السيد كمال الدين رفعت.

وعلى ضوء هذا الموقف طلب الرئيس مزيدا من تجميع المعلومات وبحث موقف كل من:

ـ شمس بدران.

- عباس رضوان.

- المخابرات العامة.

- العقيد على شفيق صفوت.

تبين بعد ذلك عن طريق المتابعة أنه فى الأسبوع الرابع من يوليو، وحتى الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٦٧ قام المشير عامر بعقد أربعة لقاءات مع المقدم أحمد عبدالله قائد قوات الصاعقة، وقد تمت هذه اللقاءات فى عدة أماكن منها إحدى الفيلات فى منطقة الهرم وفى شقة بعمارة الشربتلى بالدقى، وفى المشتل الملحق بمنزل المشير عامر بالجيزة، قام فى أعقابها المقدم أحمد عبدالله بالإتصال بالطيارين عبدالكافى صبحى وتحسين زكى فى قاعدة إنشاص الجوية لتأمين تحرك قوات الصاعقة مع المشير عامر، كما قابلهما أيضا المشير عامر فى عمارة الشربتلى بحضور عباس رضوان وأحمد عبدالله بهدف تأمين حماية القوات الجوية لتحركات القوات الموالية للمشير عامر.

وفى ٢٨ يوليو١٩٦٧ وردت معلومات تفيد بأن جلال هريدى إقترح عقب سحب سرية الحراسة من منزل الجيزة وضع خطة لإختطاف الرئيس جمال عبدالناصر بعد أن يدعوه المشير عامر لزيارته فى الجيزة ثم تجرى محاكمته - أى الرئيس - أمام كل من المشير وشمس بدران **وجلال هريدى**.

وفى نفس الوقت إقترح شمس بدران أن يختفى شخصان مسلحان فى حقيبة سيارة المشير عند زيارته للرئيس فى منشية البكرى، ثم يقوم هذان الشخصان بإختطاف الرئيس ويتوجهان به إلى منزل المشير بالجيزة.

واستمرت تداولات هذه المجموعة وتحركاتها حتى يوم ٢٤ أغسطس١٩٦٧ حيث تم الإتفاق على وضع خطة التحرك والإستيلاء على السلطة قام المشير عبدالحكيم عامر بإملائها بنفسه وكتب وعدل فيها بخط يده من غرفة نومه - وأمكن الحصول على هذه الورقة وهى من بلوك نوت مسطر ومكتوب بعضها بقلم حبر جاف أزرق والبعض الآخر بقلم حبر جاف أحمر - وهى التعديلات التى كانت بخط يد المشير شخصيا[٩].

---

(٩) (هذه الورقة وباقى التقارير الخطية من الآخرين حول هذه القضية كانت محفوظة فى الأرشيف السرى للغاية فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

وكانت الخطة تتضمن مرحلتين:

الأولى: يتم تنفيذها فى الساعات الأولى من صباح ٢٧ أغسطس١٩٦٧ بقيام وحدات من الصاعقة بالإستيلاء على مقر القيادة الشرقية فى القصاصين مع تأمين طريق القاهرة / الإسماعيلية والقاعدة الجوية فى إنشاص، وكانت تنص على ما يلى:

«**يؤمن المقدم أحمد عبدالله من الصاعقة القوات اللازمة لتأمين وصول المشير إلى إنشاص**» «مقر قيادة الصاعقة»، ثم يتحرك المشير إلى قيادة المنطقة الشرقية بالإسماعيلية تحت حماية الصاعقة وبعض ضباط القيادة الشرقية، الذين تم الإتفاق معهم على تأييد مطالب المشير، ومن هناك ـ فى الإسماعيلية ـ يوجه المشير عامر نداء إلى الرئيس جمال عبدالناصر بمطالبه التى تشمل إعادة الضباط المفصولين والمحالين إلى المعاش أو الإستيداع والمعتقلين إلى وظائفهم السابقة».

وكان التقدير بالطبع أن الرئيس لن يقبل الإستجابة لهذه المطالب ومن ثم تبدأ خطوات المرحلة التالية.

المرحلة الثانية وتشمل:

أولاً: تأمين منطقة القاهرة بقيام شمس بدران بالسيطرة على اللواء المدرع المتمركز شرق القاهرة، وسيطرة عثمان نصار على الفرقة المدرعة فى دهشور ويعاونه فى ذلك شمس بدران أيضا.

ثانياً: الإستيلاء على التليفزيون والإذاعة: المبنى ومحطات الإرسال فى أبو زعبل والمقطم.

ثالثاً: شملت الخطة أيضا واجبات أخرى لجهاز المخابرات العامة، تحت قيادة صلاح نصر تقضى بتجهيز أطقم إعتقالات لبعض القيادات والمسئولين تحت إشراف وتوجيه عباس رضوان وكان الرئيس جمال عبدالناصر على رأس هذه القائمة، ووردت أسماء كل من **زكريا محيى الدين ـ على صبرى ـ شعراوى جمعة ـ أمين هويدى ـ سامى شرف** ـ (ورد بجوار إسمى عبارة «منشية البكرى») ـ **الليثى ناصف**، ثم عبارة «والأسماء التى أمليت لعباس».

رابعاً: إعلان إنتقال السلطة وتنصيب عبد الحكيم عامر، مع تشكيل مجلس للقيادة يضم كلا من عبد الحكيم عامر، وعباس رضوان، وشمس بدران، وصلاح

نصر، وآخرين، إلى جانب قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الفريق طيار **محمد صدقي محمود والفريق بحرى سليمان عزت، والفريق عبدالمحسن مرتجي.**

خامساً: يتولى عباس رضوان مهمة تأمين السيطرة على مدينة القاهرة والإشراف على إعتقال كبار المسئولين والشخصيات المؤثرة بالتنسيق مع كل من الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية العسكرية والمخابرات الحربية والمخابرات العامة حيث تعهد **صلاح نصر** بتوفير الأطقم التى تساعد على إنجاح هذه العملية.

لقد حاول جمال عبدالناصر بطرق مباشرة وغير مباشرة بواسطة **صلاح نصر وعباس رضوان ومحمد حسنين هيكل وعبدالمحسن أبو النور وشعراوى جمعة وشمس بدران وسامي شرف وحلمي السعيد** وآخرين أن يلفت نظر المشير عامر إلى خطورة ما يقوم به وكان فى هذه الإتصالات يركز على نقطتين أساسيتين:

الأولى: هى الميثاق الغيرمكتوب بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بأن من يترك المسيرة لا يقوم بأعمال أو نشاط من شأنه النيل من الثورة ومبادؤها وقيمها، ولا ينقلب عليها بتآمر أو غيره من الأعمال غير الشرعية أو غير الأخلاقية.

والثانية: هى أن مثل هذه الأعمال الغير مسئولة وخارج نطاق الشرعية، هى دعوة إلى العصيان، ويكفى ما حدث فى يوم ٥ يونيو وأن التمادى فى هذه الأمور سيورط آخرين فى أعمال أقل ما توصف به أنها غير شرعية.

ولكن **المشير عامر** أدار ظهره لكل هذه الإتصالات والمحاولات الناصحة، وبدأ فى ممارسة سلسلة من الأعمال التى أخذت شكل تحد صريح للسلطة بأن قام بعض المحيطين به وبموافقته وبعلمه بإعلان نوع من العصيان حيث تجمع عدد من الضباط وقاموا بمظاهرة فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وتصدى لها الفريق أول **محمد فوزى**، وأمرهم بالإنصراف وإلا قام بتشكيل مجلس عسكرى عال ميدانى فى الوقت والساعة لمحاكمتهم (هذا المجلس يعنى فى قانون الاحكام العسكرية أن يشكل فورا فى نفس المكان ويحاكمهم ويصدر الحكم لينفذ، هكذا القانون العسكرى).

ثم قام فى نفس الوقت بعض ضباط حراسة **المشير عامر** بمظاهرة عسكرية بالعربات المدرعة، وكان على رأسها النقيب **أحمد أبو نار**، وغادروا منزل المشير

بمنطقة الحلمية، واتجهوا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة نصر مارين بمنطقة منشية البكرى حيث توقفوا بجوار منزل الرئيس عبدالناصر مرددين هتافات تنادى بعودة **المشير عامر** للقيادة، وقد تصدى لهم **الفريق محمد فوزى** والشرطة العسكرية، وتم إعادة الأمور إلى نصابها الإنضباطى.

وبدأت بعد ذلك عملية إستدعاء بعض ضباط الصاعقة للقاءات تتم فى منزل المشير بالجيزة، كان المسئول عنها كل من جلال هريدى وأحمد عبدالله وحسين مختار. ثم تم استئجار فيلا وشقة فى الدقى، كانت تتم فيهما لقاءات بين **عباس رضوان**، وبعض الضباط خصوصا من الرتب الكبيرة مثل اللواء **سعد عثمان** على سبيل المثال، وكان الضابط الذى يتم تجنيده يحدد له موعد ليلا لمقابلة المشير عامر فى المشتل المجاور لمنزله فى الجيزة وذلك لتأكيد الدور الذى سيقوم به من التكليفات.

وكانت التكليفات تتفاوت من ضابط لآخر فمنهم من كان يكلف بنشر شائعات معينة أو توزيع الإستقالة أو الترتيب للمشاركة الإيجابية فى التحركات المستقبلية، كما كان المشير ومن كان يعاونونه يطلبون تقارير رأى عام من داخل القوات المسلحة علاوة على أوضاع الوحدات العسكرية.

وبالتبليغات السابقة وبالمزيد من المعلومات التى بدأت تصل تباعا وبكثافة، علاوة على أن عملية الإختراق داخل منزل المشير عامر كانت تحقق نجاحا مضطردا يوما بعد يوم، أصبح لدينا صورة حقيقية واقعية من داخل المنزل من إتصالات ومقابلات وأسماء وترتيبات ونوايا كذا وهو الأهم أمكن الحصول على أوراق وخرائط منها أوراق بخط يد المشير شخصيا، والتى كانت تحمل تعليمات محددة إما من المشير أو من آخرين من الذين كانوا يقيمون معه. ولقد تم عرض كل هذه الأوراق والوثائق على الرئيس عبدالناصر فور إستلامها، وكانت البلاغات الشفوية الأخرى يكتب بها تقارير بخط يدى أو بخط يد مقدم المعلومة أو نتيجة المراقبة(١٠).

وتبلورت كل هذه الأنشطة فى نتيجة واحدة هى أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم ٢٧ أغسطس١٩٦٧.

---

(١٠) (كل هذه التقارير محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات، الأرشيف السرى للغاية بالدور الثانى من مكتبى بمنشية البكرى والذى كان مسئولاً عنه توفيق عبد العزيز أحمد ومحمود نصر).

وهنا فقط إقتنع الرئيس جمال عبدالناصر بأن هناك تآمر وأفعال وليست نوايا أو إرهاصات.. أفعال هدفها الإستيلاء على السلطة، وكانت الأوامر التى أصدرها الرئيس هى إيقاف هذه العملية وإفشالها، وأن تتولى الشرعية مسئولياتها وتمارس حقها المشروع فى مواجهة هذه الأمور الغير محسوب نتائجها، وكلفنى الرئيس جمال عبدالناصر بتشكيل مجموعة عمل ثلاثية من شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف لوضع خطة لمواجهة وإفشال هذه المؤامرة.

وكانت العملية فى غاية الصعوبة سواء بحكم طبيعة الشخصيات والأهداف التى تقرر متابعتها، أو فى ضوء بعد أجهزة الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة عن القوات المسلحة، ومن ثم ظهرت مشكلة كبيرة حول تحديد الأجهزة التى تتولى البحث والأفراد الذين سوف يكلفون بالمهمات وأساليب التنسيق والمواصلات، وغير ذلك من تفصيلات فنية معقدة كثيرة، وبعد لقاء مع الرئيس تقرر أن تشكل مجموعة عمل للمشاركة فى البحث، وتجميع المعلومات والتنسيق والمتابعة والتقييم وتحديد الأهداف والواجبات مع تأمين كل هذه العملية على الأقل فى مراحلها الأولى.

وبناء على ذلك فقد إسأذنت الرئيس عبدالناصر فى أن تشكل مجموعة العمل من كل من شعراوى جمعة وزير الداخلية و أمين هويدى وزير الدولة والفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة، واللواء محمد احمد صادق مدير المخابرات الحربية، واللواء محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى، واللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة، وكان التلقين على الوجه التالى:

هناك تطورات فى الموقف الداخلى تقتضى اليقظة التامة وبحث موقف القادة والضباط، ومدى العلاقات مع العناصر موضع الشك، مع الإستعداد للقيام بأى مهمة قد تكلف بها أى من هذه الجهات فى أى لحظة على مدار الأربع والعشرين ساعة إعتبارا من ساعة هذا اللقاء على أن تكون التصرفات والتحركات من جانبنا بأسلوب هادىء، ويجب ألا نلفت الأنظار لأى نشاط من جانبنا قد ينبه أطراف أخرى، كما طلب التبليغ - كل من ضباطه - عن أى إتصالات تجرى معهم مهما كانت بسيطة، والتأكد من أن الأوامر التى تصدر إليهم تكون من الجهة المسئولة والشرعية فقط.

كما أمر الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل لجنة ثلاثية تضم كلا من شعراوى جمعة، وأمين هويدى، وسامى شرف لتجميع وتقييم المعلومات وللتنسيق مع مجموعة العمل السابق الإشارة إليها، وعرض التوصيات وتكون مسئولةعن المتابعة، وكنا فى

حالة إجتماع شبه دائم حيث اللقاءات تعقد بيننا بإستمرار صباحا ومساءا، وفى اوقات متقاربة أثناء اليوم وفى خلال أيام قليلةكانت أبعاد الموقف قد تبلورت على النحو التالى:

١ـ وجود حراسة خاصة كاملة التسليح فى منزل المشير عامر بالجيزة.

٢ـ وجود ميليشيات من أبناء قرية اسطال مسقط رأس المشير عامر تقيم فى المنزل بالجيزة وكل أفرادها مسلحون.

٣ـ إختفاء العقيد **على شفيق صفوت** (السكرتير العسكرى للمشير عامر) وتواجده مع عائلته بالإسكندرية.

٤ـ تواجد **شمس بدران وعباس رضوان** بصفة شبه دائمة فى منزل المشير عامر بالجيزة.

٥ـ تردد بعض من ضباط الصاعقة والمدرعات والطيران والمدفعية والدفاع الجوى فى توقيتات متأخرة من الليل على مقر المشير عامر بالجيزة، وإتخاذهم إحتياطات أمنية أثناء تحركهم ودخولهم وخروجهم من المنزل، وغالبا ما يكون مصاحبا لهم إما **عباس رضوان** أو أحد ضباط حراسة المشير وتتم مقابلة كل ضابط على إنفراد، وبحيث لا يجتمع مع ضابطين فى وقت واحد كما كانوا يراعون عدم تداخل مواعيد لقاءات الضباط مع المشير عامر بأى حال؛ أى لايرى إثنين من الضباط بعضهما البعض عند لقاء المشير بأى حال.

٦ـ وبعد عدة أيام إنتقلت المقابلات مع الضباط إلى أماكن أخرى بخلاف منزل المشير بالجيزة؛ فلقد تم إستئجار فيلا فى المنطقة المقابلة لمنزل المشير، وتقع فى شارع جانبى مظلم نسبيا ويحيط بها أشجار عالية وكثيفة تحول دون كشف ما يجرى بداخلها، وكانت هذه الفيلا ملك لكبابجى له محل فى نفس المنطقة، كما كانت هذه الفيلا تقع فى شارع قريب من مكتب المباحث العامة فرع الجيزة بشارع إبن حيان، كما إستؤجرت شقة أخرى فى عمارة الشربتلى بالدقى حيث كانت تجرى اللقاءات فى هذه الأماكن مع ضباط يتخوفون من التوجه لمنزل المشير، وكانت اللقاءات فى هذه الشقة تتم مع رتب كبيرة من الضباط، وقد رصدت كلها فى حينه وكان يتولى إتمام اللقاءات فيها بواسطة إما عباس رضوان أو **شمس بدران**.

تم رصد كل هذه التحركات أولا بأول وبطرق دقيقة للغاية، وبتنسيق متقن بين الأجهزة المعنية، وتصادف فى نفس الوقت أيضا أن علمت زوجة أخرى لأحد الضباط

المتورطين بالتدبير التآمرى الذى يشارك فيه زوجها فبادرت بإبلاغ مكتب **كمال الدين رفعت** أيضا الذى أبلغنى بما سمعه من السيدة المذكورة؛ مما أكد المعلومات المتوفرة لدينا عن هذا الضابط من مصادر أخرى ومن المراقبات.

أكثر من ذلك جاءنى الأخ والصديق محمد زغلول كامل مدير مكتب صلاح نصر ورئيس الخدمة السرية السابق - وهو الذى سبق أن نبه بالإشارة فى بداية سنة ١٩٦٧ من أن هناك أمورا يجب تتبعها فى جهاز المخابرات العامة، وبناء عليها نقل لرئاسة الجمهورية لتتبع هذه المسائل بحذر شديد وبنفس طويل - **ومعه محمد نسيم (قلب الأسد)** الذى كان يشغل موقعا حساسا فى المخابرات العامة فى ذلك الوقت فى رئاسة الجهاز، وأبلغنى بأن تحركات خطيرة تتم فى داخل جهاز المخابرات العامة، وأنه على ثقة أن أحدا لايدرى بها؛ حيث تتركز فى قمة الجهاز، وبدأت تأخذ شكلا مريبا بعد إبتعاد المشير عبدالحكيم عامر عن السلطة، وعندما إستوضحته أكثر، طلب منى ترتيب لقاء بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر يحضره أيضا مسئول آخر يعملان سويا فى رئاسة الجهاز، ورجانى بشدة تكتم هذا الإتصال، كما طلب أنه فى حالة أن قابلهم الرئيس أن يتم اللقاء فى سرية تامة حتى من جانب أمن المقر والسكرتارية الخاصة للرئيس، لشكهم فى إختراق المشير عبدالحكيم عامر للسكرتارية الخاصة لأسباب ليس هناك داعى لذكرها فى هذا المجال، ولقد إلتقى الرئيس عبدالناصر بهما فعلا فى اليوم التالى وبالأسلوب الذى طلباه، وتم اللقاء بعد منتصف الليل وإستمر اللقاء حوالى الساعات الأربع تقريبا حيث شرحا للرئيس تفاصيل ما يجرى فى قمة الجهاز من نشاط لصالح المشير عامر وليس مع الشرعية كما كشفا أمور أخرى خطيرة كانت محل تحقيق دقيق؛ ومما ترتب عليه المحاكمة التى عرفت بإسم قضية إنحراف المخابرات وقد يفيد أكثر من روايتى للموضوع ولأغراض التوثيق أن يتقدما بشهادتهما شخصيا حول هذا الأمر وما جرى فى هذا اللقاء الطويل مع الرئيس جمال عبدالناصر.

وكل ما أستطيع أن أقوله حول هذا اللقاء أنه كشف إشتراك قمة جهاز المخابرات العامة فى العملية التآمرية مع المشير عبدالحكيم عامر، وكان كل من عباس رضوان وشمس بدران ليسا بعيدين عن كونهما ضابطى إتصال، كانت هناك ترتيبات معدة فعلا وبالإسم لأطقم تشارك فى عمليات إعتقالات لكبار المسئولين، كان هناك تمويل من بند المصروفات السرية، وسلمت مبالغ محددة لعباس رضوان، كما تسلم أسلحة صغيرة أيضا، هذا علاوة على تسليم المشير جرعة من السموم مثبتة فى سجلات

مكتب رئيس الجهاز، وأخيرا تفاصيل وحكايات عن إنحرافات شملتها ملفات التحقيق الذى تولاه حلمى السعيد و محمد نسيم داخل الجهاز، ثم سلمت التحقيقات لعلى نورالدين النائب العام لإستكمال التحقيقات، وتقديمها للمحاكمة العلنية أمام محكمة الثورة التى رأسها السيد حسين الشافعى(١٠).

أحب أن أقرر هنا والآن أن جمال عبدالناصر لم يكن من الأشخاص الذين يفقدون ثقتهم بسهولة فى الآخرين إلى أن يثبت إدانتهم بالأدلة القاطعة التى لاتحتمل الشك أو الغموض لدرجة أنه لم يكن يصدق أن هناك تآمر على النظام يقوده المشير عبدالحكيم عامر ومن معه من الذين كانوا فى الخلايا الرئيسية للضباط الأحرار ومن خلية الرئيس نفسه، وظل على هذا الإعتقاد إلى أن وضعت أمامه أمر العمليات بخط يد المشير عبدالحكيم عامر، والذى حدد فيه يوم وساعة التحرك وأسماء المشتركين ومسئولية كل منهم وواجبات العناصر الرئيسية والأهداف التى يتم السيطرة عليها... الخ، هنا فقط بدأ الإقتناع على الرئيس وقرر إتخاذ الإجراءات الواجبة لمجابهة عملية إنقلابية تستخدم فيها القوات المسلحة ضد الشرعية.

ومرة ثانية للتدليل على قولى هذا فإنه بعد أن تم إعتقال عباس رضوان قبل سفر عبدالناصر إلى الخرطوم تحدث الرئيس مع شعراوى جمعة بحضورى وقال له: «يا شعراوى عايزك تروح النهاردة للمعتقل بالقلعة وتقابل عباس رضوان وتعرف منه شخصيا دوره إيه بالضبط وما حقيقة موقفه ومدى تورطه»، وكانت تربط الإثنين شعراوى وعباس زمالة وصداقة متينة وقوية جدا، وكان تقدير الرئيس أن عباس رضوان لا يمكن أن يشترك فى مؤامرة بهذا الشكل خصوصا أنه كان على علاقة خاصة جدا مع الرئيس عبدالناصر، كما أن الأخير كان يعتبره أخا وإبنا يمتاز بدرجة عالية من المبادىء والأخلاق والتمسك بالشرعية، إلا أن شعراوى جمعة عاد بعد جلسة مع عباس رضوان إمتدت أكثر من ستة ساعات ليؤكد أنه متورط فى المؤامرة بإعتراف ضمنى يكاد يكون صريحا من عباس رضوان شخصيا(١١).

---

(١٠) (أرجو الرجوع إلى ملفات تحقيقات إنحرافات المخابرات العامة والمحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات وكذا أرشيف المخابرات العامة لبيان تفاصيل وحجم هذه الإنحرافات وكذلك بيان ما تم من إجراءات حيال هذه القضية سواء على مستوى المحاكمة العلنية أو على مستوى الإجراءات الإدارية التى إتخذت إزاء بعض عناصر هذا الجهاز فى حينه).

(١١) هذا اللقاء مسجل فى معتقل القلعة وتفريغ التسجيل محفوظ فى أرشيف إدارة المباحث العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

عند هذا الحد من الحكاية أرجو أن يسمح لى القارىء بأن نرسم سويا صورة بانورامية مجمعة للموقف عقب النكسة والهزيمة العسكرية من وجهة نظر ما أسمّيه بأزمة أو مأساة الرجل الثانى.

فعبد الحكيم عامر لم يقبل أن يتخلى عن مناصبه، ولم يقنع بمنصب نائب رئيس الجمهورية بل أصر على الإحتفاظ بكل سلطاته معتمدا على تأييد ومساندة قادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة الذين أقطعهم ثم ساندوه بعد ذلك فى إعتداءاته المتكررة على الشرعية قبل النكسة، و أصبحوا فى مركب واحد إن تركها القائد غرقت بمن فيها ويبقى وضعهم فى قفص الإتهام سهلا، ومن ناحية أخرى، فالخوف من المصير المشترك جعلهم يتكتلون مع بعضهم البعض من ناحية ومع المشير عامر من جهة أخرى وهذا ما دفعه ليكون متصلبا فى مواقفه بعد عدوان ١٩٥٦، وما جعله يفكر فى قلب نظام الحكم بعد هزيمته العسكرية ١٩٦٧ فى الوقت الذى كان فيه الآلاف من أبناء مصر يذبحون ويقتلون ويؤسرون على أرض سيناء بعد النكسة، ومع هذا لم يشأ أن يتخلى متحملا مسئولية مصائر هؤلاء وعائلاتهم...

وبعد أن قبل التنحى ليلة ٩/٨ يونيو١٩٦٧ عاد فتمسك بسلطاته ومناصبه حيث أفهم كما قدر هو أيضا، وقد يكون السببان معا أن تفسر الإستقالة على أنها إقرار منه بمسئوليته عن النكسة، وكانت النوايا هى التركيز على تحميل القيادة السياسية المسئولية كاملة وهو ما تمسك به كل المقربين منه حتى يوم إنتحاره، ويمكن حتى اليوم وغدا أيضا.

لقد تمسك المشير بمناصبه وسلطاته، ورفض قبول منصب نائب رئيس الجمهورية، وقام بتحويل منزله فى الجيزة إلى ثكنة عسكرية نقل إليها الكثير من العناصر والمعدات، ووصل به الأمر لإستدعاء حوالى الثلاثمائة رجل من اسطال للمشاركة فى حراسته، علاوة على بعض أفراد من الشرطة العسكرية، وبمعنى آخر تحدى السلطة الشرعية بشكل ظاهر، مما ترتب عليه بوادر إنقسامات فى القوات المسلحة وفى مجلس الأمة لدرجة أن بعض الوحدات العسكرية تحركت فى شكل مظاهرات يقود بعضها ضباط هاتفين بحياة عبدالحكيم عامر.

كما تم فى ٢١ يوليو١٩٦٧ نقل الأسلحة التى كانت موجودة فى منزل المشير عامر بمنطقة حلمية الزيتون إلى منزله بالجيزة،(سيرد بيان بتفصيلها فى نهاية هذا الفصل)،

وحدثت بعض الصدامات وتبادل إطلاق نيران بين من كانوا فى بيت المشير وبعض قوات الأمن.

وفى الخامس من أغسطس ١٩٦٧ وقع إشتباك بين حرس المشير وبين قوات الأمن التى كانت تطارد أحد الضباط من الذين كانوا يقيمون فى الجيزة، وكان مطلوبا للتحقيق معه فى إحدى القضايا المدنية.

وبدأ فى نفس الوقت توزيع ما سمى بإستقالة المشير عبدالحكيم عامر - وهى الإستقالة التى سبق أن تقدم بها للرئيس عبدالناصر فى ديسمبر ١٩٦٢، وهى ما عرفت بأزمة مجالس الرئاسة الخاصة بتعديل قانون ترقيات قادة القوات المسلحة من رتبة العقيد فما فوق.

واستلم **صلاح نصر** كمية من الذهب ومبلغ ستون ألف جنيه من المصروفات السرية من التى فى عهدته فى خزينة جهاز المخابرات العامة، والتى لم يوقع إيصالا بإستلامها كما تقضى الأصول والتعليمات المعمول بها . والذى يهمنا هنا هو أن المشير عبدالحكيم عامر سلم عباس رضوان فى منتصف شهر يونيو١٩٦٧ خمسة أكياس وكل كيس يحتوى على ألف جنيه ذهب، وقد قام عباس رضوان بإخفاء هذه الأكياس فى بلدة الحرانية - بلدته - فى محافظة الجيزة، كما سلمه المشير أيضا أربعين رشاشا قصيرا وخمسة صناديق ذخيرة لها ومائة وثمانية طبنجة، وإعترف عباس رضوان فى التحقيقات بأنه إستلم هذه المبالغ وهذه الأسلحة والذخيرة من **صلاح نصر**(١٢).

وتبلورت كل هذه الأنشطة فى نتيجة واحدة هى أن المشير عامر ورجاله يقومون بالإعداد لمؤامرة لقلب نظام الحكم يتم تنفيذها يوم ٢٧ أغسطس١٩٦٧ وحددت المعلومات تفاصيل هذه المؤامرة من ورقة كتبت بخط يد المشير عبدالحكيم عامر حدد فيها الأهداف والغرض من التحرك والأشخاص الرئيسيين وحدد المسئوليات.

---

(١٢) (أرجو الرجوع إلى نصوص محاضر التحقيقات التى قامت به المخابرات الحربية والنيابة العامة برئاسة السيد على نور الدين النائب العام فى هذه القضية - كما أرجو الرجوع إلى تفاصيل المحاكمة أمام محكمة الثورة برئاسة حسين الشافعى ولقد كانت المحاكمة علنية ومنشورة ومحاضرها وتسجيلاتها الصوتية التى قام بها العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية والتى كانت محفوظة فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة).

■ الحقيقة كانت مهمة صعبة وقاسية على نفوسنا جميعا كما كانت واجبة، فالهدف كان تثبيت وتأكيد الشرعية فى وقت كانت الأرض فيه محتلة والعدو على بعد كيلومترات معدودة من القاهرة.

ومن ناحية أخرى كان المستهدف من الخطة المشير **عبدالحكيم عامر** الذى كنا كلنا بدون إستثناء نحبه بصدق ونقدره، بل وكنا نعتبره كشخص جمال عبدالناصر تماما، ومن ثم كان الرجل يحوز فى نفس الوقت على ثقة أجهزة حساسة بالإضافة إلى شعبية كبيرة فى القوات المسلحة؛ فقد كانت المخابرات العامة وعلى رأسها صلاح نصر قد حسم موقفه إلى جوار المشير عامر والمعلومات المتوفرة الموثوق بها والمؤكدة تفيد أن قطاعا كبيرا من الشرطة العسكرية والصاعقة ووحدات من المدرعات، وعناصر من المخابرات الحربية علاوة على قادة الأسلحة الرئيسية فيما عدا الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان، كانت كلها محسوبة إلى جانب المشير عبدالحكيم عامر بالإضافة إلى بعض العناصر المدنية، وبعض أعضاء مجلس الأمة خصوصا أعضاء محافظة المنيا وقلة من ضباط الشرطة، هذا بخلاف بعض المسئولين الذين وإن كانت مواقفهم حيادية فى الظاهر لكن كان لدينا من المعلومات والأدلة ما يثبت أنهم سيحددوا موقفهم إلى جوار المشير عامر إذا نجح فى محاولته للإستيلاء على السلطة.

وحتى صدور تعليمات الرئيس عبدالناصر بالتحضير لمقابلة تحرك المشير لم يكن قد وصلنى أى أخبار أو معلومات عن توقيتات محددة أو تقريبية للتحرك، وإن كنا قد إستنتجنا ـ وهذا واجب طبعا ـ توقيتات قريبة، وهذا ما جعلنا نتوخى وسائل الحرص الشديد وصبغ ما سنبحثه بصبغة السرية المطلقة بقدر الإمكان فإتفقنا بصفة مبدئية أن تتم لقاءاتنا فى مكان منعزل من نادى الشمس الرياضى، وإتفقنا نحن الثلاثة ـ شعراوى وأمين وأنا ـ على أن تكون هذه البقعة المنعزلة هى مكان اللقاء فى وقت متأخر من الليل؛ حتى يسهل إكتشاف أى إختراق أو تتبع لنا كما تم فى نفس الوقت تأمين المكان الذى نلتقى فيه من كافة الجوانب والإحتمالات، بما فى ذلك تأمين الإتصال الذى تفادينا معه التليفون؛ حيث أنه

وسيلة لو إكتشفت يمكن تحديد المكان بل كان الإتصال يتم عن طريق جهاز اللاسلكى من سيارتى ـ ولم تكن وسائل كشف مثل هذا الإتصال متقدمة كما هى الآن ـ كما كانت التعليمات لمكاتبنا أن يقتصر الإتصال على حالات الضرورة القصوى، وبواسطة مندوب من مكتبى يحضر إلىّ ليبلغنا أى رسائل عاجلة إذا إقتضى الأمر ذلك.

وحرصا منا على السرية المطلقة كما أسلفت فقد إتفقنا على إطلاق إسم كودى لهذه الخطة هو:

«العملية جونسون» يندرج تحت هذا الإسم الكودى كل ما يتعلق بالعملية من إتصالات أو لقاءات أو تعليمات، كما إتفقنا أن تكون الخطة بسيطة وبدون أى تعقيدات، ويمكن تلخيص حصيلة المناقشات التى دارت بيننا فى أن يكون العمود الفقرى للخطة هو الإنفراد بالمشير عامر بأقل حجم ممكن من الحراسة والتحفظ عليه فى مكان تحت السيطرة، وأن يتم فى نفس الوقت تصفية أى جيوب كمنزل الجيزة أو الحلمية وغيرهما من الأماكن التى قد يكون فيها عناصر موالية له.

وبدأنا نبلور هذه الأفكار فى شكل خطوات عملية بدأت بالفكرة التالية:

كان المشير عامر يتردد على منطقة مصر الجديدة (منزله فى حلمية الزيتون) فى المساء، ويعود إلى الجيزة عن طريق صلاح سالم ـ لم يكن الحال كما هو الآن من الإزدحام بل كان هذا الطريق فى ذلك الوقت يقال عنه أنه «مقطوع» ويعتبر مقفرا ليلا ـ وأثناء عودته يتم وضع عوائق فى الطريق بحيث يضطر إلى تهدئة السيارة، ويتم إيقافها والسيطرة عليه هو ومن معه بسرعة تحول دون أى إشتباك، وحتى لو تم الإشتباك يكون فى أضيق نطاق، ويكون الهدف الأساسى إحاطة شخص المشير، وأخذه إلى سيارة أخرى لينقل إلى مكان متفق عليه يتم تجهيزه قبل إتمام عملية الإعتراض هذه.

وعرضت الإطار العام للخطة على الرئيس عبدالناصر الذى طلب بعد أن وافق على الفكرة بصفة عامة مبدئيا، أن توضع كافة التفاصيل على الورق، وتم ذلك فى جلسات أخرى لاحقة؛ حيث وضعنا خطة كاملة متكاملة شملت كافة خطوات التحرك والتعرض والسيطرة وأسماء وواجبات الأفراد والأجهزة التى ستتعاون فى تنفيذ الخطة[١٣].

---

(١٣) (هذه الخطة كتبت بخط يدى وكانت محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السرى للغاية فى منشية البكرى ـ وكان المسئول عنه توفيق عبد العزيز)

وبالمناسبة كان الرئيس جمال عبدالناصر قد توجه إلى الإسكندرية (المعمورة) لأخذ قسط من الراحة ولمراجعة بعض المسائل الهامة المتعلقة بإعادة بناء القوات المسلحة، وكنت فى ذلك الوقت أعرض عليه المسائل الهامة بشخصى، فكنت أتوجه للمعمورة ثم أعود فور مقابلته إلى القاهرة إما بالسيارة أو بالهليوكويتر، حاملا التوجيهات.

وفى يوم الخامس من أغسطس١٩٦٧ إتصل بى السيد/ زكريا محيى الدين تليفونيا وطلب أن أتوجه إلى منزله الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وقال: «تعالى لوحدك.. ومش عايز حد يعرف إنك جاى لى، أى حد!»

وفى اللقاء اليومى مع أمين هويدى وشعراوى جمعة ـ كان يتم ثلاثة مرات فى اليوم فى الصباح الباكر وظهرا وفى آخر يوم العمل فى وقت متأخر ليلا ـ إتضح أن زكريا محيى الدين اتصل بهما، وطلب منهما التوجه إلى منزله فى نفس التوقيت بفواصل ربع ساعة بين كل منهما لكننا إتفقنا على الذهاب سويا وفى سيارة واحدة هى سيارتى رقم ٩٩٥ ملاكى القاهرة ووصلنا فى الثامنة تماما، ودخلنا إلى الصالون الذى إسقبلنا فيه زكريا محيى الدين مندهشا ومبتسما كعادته، ولم يعلق بأكثر من هذه الإبتسامة المعبرة وذات المعنى بالنسبة لنا وله.

وقال زكريا محيى الدين: إن الرئيس جمال عبدالناصر أطلعه على الخطة فى الإسكندرية، وطلب منه العودة إلى القاهرة لمراجعة التفاصيل معنا، وبعد المناقشة وافق على الفكرة العامة، ولكنه طلب أن تبسّط الخطة أكثر مع الأخذ فى الإعتبار أية إحتمالات أومواقف مفاجئة أو غير متوقعة، على أن نعود للإجتماع به بعد ثمان وأربعين ساعة فى نفس الوقت وبدون تأكيد أو إتصالات أخرى.

وعدنا من جديد إلى نادى الشمس لنواصل البحث وتعديل الخطة لتكون أكثر بساطة ونتفادى فيها بقدر الإمكان المفاجآت، والحقيقة أننا كنا فى سباق مع الزمن لسببين رئيسيين:

أولهما: أن أطراف المؤامرة كانوا ـ وفق المتابعة ـ قد ضاعفوا من نشاطهم وتوسعت إتصالاتهم نسبيا مما يرجح إحتمالات التنفيذ فى وقت غير بعيد.

والثانى: أنه لابد من حسم الوضع من جانب الشرعية لقرب إنعقاد مؤتمر الخرطوم فى ٢٩ أغسطس١٩٦٧، وإلا فسيكون البديل الذى يجب تفاديه هو أن يصطحب الرئيس المشير عامر معه إلى الخرطوم ولو فى هدنة مؤقتة، وكان القرارهو

حتمية الحسم قبل الخرطوم.

هذا علاوة على سبب خارجى آخر وهو أن العدو كان يراهن على إنهيار الوضع الداخلى كوسيلة لتحقيق الهزيمةالسياسية التى لم يستطع ان يحققها وبقى النظام ولم يسقط، فإذا حقق العدو ما يسعى لتحقيقه على الجبهة الداخلية فإنه سيكون قد حقق أهدافه فكان لابد من مقاومة هذا الهدف وإسقاطه بالإصرار على تماسك الجبهة الداخلية بأسرع وقت ممكن والقضاء على أسباب إنهيارها لتعود القوات المسلحة إلى إنتظامها والتحام نسيجها وذلك حتى يتفرغ الجميع لإعادة البناء وما يتبعه.

وبناء على هذه الأسباب إتفقنا على خطة جديدة بسيطة وشاملة وملخصها الآتى:

١ـ يدعى المشير عبدالحكيم عامر للقاء جمال عبدالناصر فى منشية البكرى وليكن لتناول طعام العشاء مع الرئيس أو لأى سبب آخر قد يراه الرئيس مناسبا وفى هذا اللقاء يبلغ المشير عامر بتحديد إقامته بعد إجراء مواجهة معه حول كل ما حدث وبدر منه ومن الذين يساندونه مع مواجهته بما يثبت أن تصرفاته ضد الشرعية وأن هدفها هو قلب نظام الحكم بالقوة.

٢ـ تتجه قوة عسكرية إلى منزل المشير عامر بالجيزة لحصاره وتصفية الوضع فيه والقبض على الأفراد المعتصمين هناك على أن تتم هذه العملية قبل فجر اليوم التالى للعملية.

٣ـ تتم السيطرة على جهاز المخابرات العامة إما فى نفس الليلة أو فى الصباح الباكر من اليوم التالى.

وافق الرئيس عبدالناصر على هذه الخطة وبدأ على الفور فى إجراء بعض الإتصالات بمعرفته مع عباس رضوان ليبلغ المشير عامر أنه يدعوه للعشاء فى منشية البكرى اليوم التالى وألمح له أن مؤتمر القمة بالخرطوم سيعقد يوم ٢٩ اغسطس وأن الرئيس يأمل أن يكون فيه دعم لموقفنا ولم يزد عن ذلك.

وفى صباح يوم الخميس ٢٤ أغسطس١٩٦٧ إتصل الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه بالمشير عبدالحكيم عامر فى بيته بالجيزة، ودعاه لتناول العشاء فى منشية البكرى فى السابعة من مساء يوم الجمعة ٢٥ أغسطس، ووافق المشير على الفور ووعد الرئيس بأنه سيحضر فى الموعد المحدد.

وعقد الرئيس إجتماعا حضره أمين هويدى وشعراوى جمعة، وسامى شرف لمراجعة الخطة بالتفصيل مع تحديد واجبات كل المشتركين فيها فردا فردا وكنت قد كتبت الخطة بخط يدى من نسخة واحدة فقط، وإشتملت على تفاصيل التفاصيل علاوة على بعض الإستفسارات التى أردت أن نستوضح الرئيس بشأنها ومنها موقف السكرتارية الخاصة للرئيس، وبالذات محمد أحمد الذى تكفل الرئيس بأمره وقال لى أنه سيتولى هو إبلاغه فى الوقت المناسب، كما إستفسرت من الرئيس عن التوقيت الذى تبدأ فيه ساعة الصفر؛ لأننا سنحتاج لبعض التحضيرات والتبليغات قبل تحرك القوات والأطقم المكلفة بالتنفيذ فرد الرئيس بألا يتم أى تصرف إلا بأمر صريح منه شخصيا وقال على العموم سنلتقى هنا فى المكتب ـ الرئيس ـ باكر ظهرا عقب صلاة الجمعة مباشرة.

كما ذكر عبدالناصر بأنه سيتولى هو شخصيا إبلاغ من سيحضر اللقاء مساء الجمعة من النواب، وقال أنه سيحضر كل من زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى، ولم يكن أحد منهم يعلم أى شىء عما سيحدث إلا زكريا محيى الدين فقط الذى كان على دراية بالخطة كلها بالتفصيل.

وبالمناسبة فقد وردت لنا معلومات فى نفس اليوم من داخل منزل المشير عامر تؤكد أنه تمت مناقشات طويلة بين المقيمين والمؤيدين للمشير، وأنهم منقسمين إلى مؤيد لقبول الدعوة ومعارض لها، **فالطرف الأول** كان يرى أن هذه الدعوة هى بمثابة فاتحة خير قد تنهى المشكلة بين الرجلين، وتعود المياه إلى مجاريها ولو لفترة معقولة كما حدث من قبل على مدار السنوات الماضية، **والطرف الآخر** كان يعارض هذه الدعوة، وأن على المشير أن يرفضها بعدما حدد كل طرف أهدافه، وكانوا مقتنعين أن الرئيس لن يتراجع عن الإصرار على إبعاد المشير عن القوات المسلحة كحد أدنى، وفى قبول ذلك إقرار بإدانة المشير وتثبيت أنه المسئول عن الهزيمة العسكرية، ونجح عباس رضوان فى إقناع المشير عبدالحكيم عامر بالتوجه لمقابلة الرئيس فى منشية البكرى.

إلتقينا نحن الثلاثة فى مكتبى عقب صلاة الجمعة ٢٥ أغسطس ١٩٦٧، شعراوى جمعة وأمين هويدى وأنا، ثم دخلنا إلى منزل الرئيس وفى الصالون الرئيسى قام الرئيس بالمراجعة النهائية للخطة وأقرها، وقال أن ساعة الصفر هى الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم، وإستفسر هل يكفى الوقت أم نبدأ مبكرا عن هذا التوقيت فوافقنا، وقد حدث أثناء خروجنا ونحن فى الصالة المؤدية لباب الخروج أن لاحظت أن الضابط النوبتجى الذى يتواجد داخل المنزل فى هذا اليوم هو الرائد محمد طنطاوى شقيق العقيد محمود أحمد

طنطاوى مرافق المشير عامر، والذى يعد من الضباط الأكفاء، ولم يكن ينتمى لأى من الأطراف المتصارعة لكن القدر وضعه فى هذا الموقف الذى لايحسد عليه ـ فعدت إلى الرئيس وعرضت عليه فكرة إستبداله بضابط آخر حيث من المؤكد أن محمود طنطاوى سيحضر مع المشير وسيتم القبض عليه، وسيكون الموقف فيه إحراج لعناصر كثيرة من جانبنا، ومن الجانب الآخر، فقال الرئيس يبقى محمد طنطاوى كما هو حتى الساعة السادسة مساءا ثم يعود إلى مكتب السكرتارية الخاصة عندما يدخل أمين هويدى إلى هنا للإشراف على الطاقم الذى سيتواجد داخل المنزل.

وخرجنا إلى مكتبى وقررنا تأخير بدء الإتصالات وإستدعاء المسئولين الذين سيشاركون فى التنفيذ لآخر لحظة ممكنة؛ حيث إتصلت فى الرابعة تماما بالرئيس تليفونيا لأخذ موافقته النهائية على بدء العملية «**جونسون**»، وعندها بدأنا إستخدام شبكة الإتصالات الحمراء المشفرة، والتى كانت تصل بين مكتبى وبين كل من وزير الحربية، ووزير الداخلية، ومدير المخابرات العامة، ومدير المباحث العامة، ومدير المخابرات الحربية، وقائد الحرس الجمهورى فقام **شعراوى جمعة** بإستدعاء **اللواء حسن طلعت** للحضور إلى سكرتارية المعلومات بمنشية البكرى، كما إتصلت بالفريق أول محمد فوزى، وطلبت منه الحضور ومعه **اللواء محمد أحمد صادق** مدير المخابرات الحربية، **والعميد سعد زغلول عبدالكريم** مدير الشرطة العسكرية، وإتصلت بالعميد **محمد الليثى ناصف** قائد الحرس الجمهورى ليحضر الى مكتبى.

وإتفقنا اثناء ذلك على ان يقوم كل من شعراوى جمعة وسامى شرف بالقبض على مرافقى المشير عامر فور وصوله إلى منشية البكرى ودخوله داخل المنزل وأن يسلموهم للحرس الجمهورى.

وعندما إكتمل وصول الذين إستدعيناهم، عقد فى مكتبى إجتماع كان الحضور فيه كل من:

- **شعراوى جمعة** وزير الداخلية.
- **أمين حامد هويدى** وزير الحربية.
- **سامى شرف** مدير مكتب الرئيس للمعلومات.
- الفريق أول **محمد فوزى** القائد العام للقوات المسلحة.
- اللواء **محمد أحمد صادق** مدير المخابرات الحربية.

- اللواء **حسن طلعت** مدير المباحث العامة.
- العميد **محمد الليثى** ناصف قائد الحرس الجمهورى.
- العميد **سعد زغلول عبدالكريم** مدير الشرطة العسكرية.

وتم تلقين الحضور كل فيما يخصه من واجبات حسبما ورد فى الخطة، مع التنبيه مشددا على محاولة تفادى إطلاق النار قدر المستطاع، وترك لكل من هؤلاء المسئولين حرية التصرف فى أى موقف قد يطرأ أو يكون مفاجئا على أن يكون الجميع على إتصال دائم بسامى شرف شخصيا إما على شبكة اللاسلكى أو على خطوط التليفونات الساخنة أو الحمراء المشفرة التى رتبت لهذا الغرض، كما وضعت شبكة القيادة العامة للقوات المسلحة وشبكة شرطة النجدة إعتبارا من ساعة الصفر تحت تصرف هذه العملية كأفضلية أولى:

ومن الساعة السادسة والنصف بدأ وصول **السادة/ زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، وأنور السادات**، وكان حضورهم لمنشية البكرى أمر عادى وطبيعى كثيرا ما يحدث خصوصا فى أوقات الازمات أو فى أيام الجمعة، ولكن بعد حوالى خمسة عشر دقيقة أى فى السابعة إلاربع تقريبا وصل **المشير عبدالحكيم عامر**، وقمت مع **شعراوى جمعة** بتنفيذ مهمتنا، وهى إعتقال المرافقين للمشير، ووضع سيارته تحت الحراسة بعد تفتيشها فى جاراج منشية البكرى.

وقد حدث أن ثار السيد **محمد أحمد** السكرتير الخاص للرئيس عندما توجهنا إلى مكتبه للقبض على العقيد **محمود أحمد طنطاوى**، وإعتبر أن ما يتم دون علمه فيه إهدار للثقة فيه من الرئيس، وعندما تمادى فى ثورته أقنعناه بأن ما يحدث هو على علم نسبى به؛ حيث أن الرئيس قال له من ساعة أنه سيتم بعض الإجراءات فى منشية البكرى، وأن كل هذه الإجراءات لصالح الشرعية، وأخيرا هدأ نسبيا وعلى مضض، ولكن بعد أن إستنفذ من الوقت ما يزيد عن النصف ساعة كنا نحن فى حاجة إلى كل ثانية منها، وفى إعتقادى أن **محمد أحمد** لم يكن يتوقع أن تكون الإجراءات ضد **عبدالحكيم عامر** بالذات.

وحسب ما كان واردا فى الخطة فقد دخل إلى منزل الرئيس فى الساعة السابعة تماما كل من: أمين هويدى ومحمد المصرى من مكتبى وأحد الضباط الأحرار، والعميد صلاح شهيب من الياوران، و أحمد شهيب من الضباط الأحرار وعضو مجلس الأمة عن

دائرة مصر الجديدة، وكان العميد **محمد الليثى** ناصف يمر بإستمرار حول المنطقة وداخل المنزل.

كما بدأت من مكتبى وإلى جوارى **شعراوى جمعة** فى تسجيل ما يدور داخل الصالون الرئيسى بمنشية البكرى، وللتاريخ فإن ما دار قد تم تسجيله بالكامل، ولا أعلم أين توجد الآن هذه التسجيلات وإن كنت قد أودعتها فى أرشيف التسجيلات السرى للغاية فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، وما أذكره الآن أن حوارا تم أساسا بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، إستعرض فيه الرئيس تاريخ العلاقة الوطيدة والصداقة المتينة مع عامر وتطوراتها على مدى السنوات الطويلة السابقة، وعلى الرغم من انه كان من الواجب مساءلة المشير عامر عما حدث فى أزمات ١٩٥٦ و١٩٦١ و ١٩٦٢ بالدرجة الأولى وغيرها، وأخيرا ما حدث فى يونيو١٩٦٧ فقد تم إحتواء كل هذه الأزمات بتأثير الصداقة، وحفاظا على وحدة القيادة ووحدة البلاد... إستطرد الرئيس موجها كلامه للمشير بما نصه ـ حسبما أذكر بقدر الإمكان ـ «**... ولكن كونك تتآمر ياعبدالحكيم ـ وليس ياحكيم كما كان يناديه بإستمرار وكما تعودنا كلنا على سماعه ـ فهذا وضع لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، ويعنى أيضا أنك تتنكر للإتفاق الذى تم بيننا عقب نجاح الثورة فى ٢٣ يوليو من أن أى واحد فينا من أعضاء مجلس قيادة الثورة إذا إختلف أو لم يكمل المسيرة لأى سبب كان، لا يتآمر...**

فقاطعه المشير عامر قائلا: «**أنا لا أتآمر ولم أتآمر وأنا بأرفض كلامك ده..!!**».

فرد الرئيس قائلا: «**إنك تآمرت فعلا وسوف أذكر لك حادثة واحدة من وقائع ثابتة، عندى الكتير منها وبأقول لك: إنت بعثت بسكرتيرك محمود أحمد طنطاوى للفريق صدقى محمود من خمسة أيام برسالة تتضمن إنك تنوى الإستيلاء على السلطة، وإنك تطلب من صدقى محمود أن يشترك معاك ويحضر لمقابلتك، ولكن صدقى أبدى عدم موافقته لدرجة أن حرم الفريق صدقى شتمت سكرتيرك وطردته من المنزل وقفلت الباب بشدة خلفه. ودى واحدة من آلاف غيرها[١٤].. تحب نقول وقائع تآمرية تانية**

---

(١٤) وللحقيقة فقد أقر العقيد محمود طنطاوى بهذه الواقعة فى قضية محاكمة ضباط المشير ورواها بالتفصيل وأقواله محفوظة فى سجلات المحاكمة بالصوت والصورة.

علشان الإخوة كمان يعرفوا ويتأكدوا من اللى بيحصل من تصرفات غير مسئولة وغير محسوب المصائب اللى حا تترتب على المضى فيها بلا حساب لما نحن فيه من وضع حساس داخليا وخارجيا..أنا الحقيقة موش عارف ليه إنت بتربط نفسك بالقوات المسلحة وبقيادة الجيش، هل إحنا لما قمنا بالثورة كان هدفنا أن أتولى أنا رئاسة البلد وإنت تتولى قيادة الجيش؟.. عايز أفكركم كلكم وإنت بالذات مين اللى رشحك وإقترح وأصر على تعيينك قائدا عاما موش أنا اللى كنت وراء هذا التعيين وإذا كان الأمر كذلك طيب ألم يكن من الطبيعى بعد الإنفصال وما حدث وموقف الجيش ومكتبك هناك ودورك أن تحاسب على ما حدث؟ وحتى بعد ذلك ألم تكن هناك أكثر من مؤامرة ضد النظام ضبطت وهى من صنع رجال يعملون فى مكتبك ياعبدالحكيم؟ كم مؤتمر عقد بحضورك ومشاركتك شخصيا قبل الحرب وبماذا نفسر حماسك إنت والقيادات العسكرية للحرب؟.. وبرقية كراتشى[١٥] ليست ببعيدة وهى موجودة.... هل إعترضتم؟ هل قلتم إنكم غير مستعدين؟ ثم تعرض الرئيس لسلوك وتصرفات أفراد مكتب المشير عامر سواء على الصعيد العام أو الخاص وختم كلامه مستفسرا: «إزاى تتآمرعلى النظام يا عبدالحكيم؟!»

وعند هذا الحد من اللقاء، إنفعل المشير عامر وبدأ يفقد أعصابه فقال له الرئيس:

«الأمور واضحة.. إنت راجل متآمر وعليك أن تقدر الموقف الصعب اللى بنمر فيه وعليك أن تلزم بيتك من الليلة .

---

(١٥) نص البرقية التى أرسلت بالشفرة من المشير عبد الحكيم عامر إلى الرئيس جمال عبد الناصر أثناء زيارته لباكستان فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر ١٩٦٦ تلك الزيارة التى كان من المفروض أن تنتهى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٦:

«من عبد الحكيم عامر

إلى الرئيس جمال عبد الناصر

لقد استمعت أثناء وجودى هنا إلى عدد من الإذاعات العربية ووجدتهم يشهرون بنا دهائياً ويتهمون الجيش المصرى بأنه يختبأ خلف قوات الطوارئ. وأرى أن نبحث جدياً ضرورة طلب سحب هذه القوات حتى لا يتهمنا أحد بأننا لا نستطيع أن نتحرك بسرعة وحرية لنجدة العرب».

أعلن عبدالحكيم عامر رفضه لهذا القرار وهنا حاول بعض الحاضرين (الأصوات كانت متداخلة) ـ لكن إتضح صوت أنور السادات بعد ذلك محاولا إقناع المشير بقبول هذا القرار إلا أن المشير قال له إنتم بتحددوا إقامتى وبتحطونى تحت التحفظ قطع لسانك يا ... يا ..[١٦].

وللأمانة فقد تدخل الكل محاولين إقناع المشير بأن هذا القرار يحقق مصلحة البلاد العليا، إلا أنه أصم أذنيه تماما، وبدا أنه يعيد النظر فى كل شىء متجها بفكره وبصره إلى بيت الجيزة والإستعدادات والرجال هناك، والمجموعة التى كانت معترضة على إتمام هذا اللقاء.

وفى هذه الأثناء كانت الإتصالات بينى وبين كل من الفريق فوزى واللواء حسن طلعت واللواء محمد أحمد صادق مستمرة، وكان أهم البلاغات هو أن القوة نجحت فى حصار منزل المشير بالجيزة ثم بعد ذلك ابلغت بأن هناك حريق، وأن نيران تندلع من داخل منزل المشير، وجاءنى بلاغ من داخل البيت من مصدرى هناك بأن النيران نتيجة محاولة كل من عباس رضوان وشمس بدران وبعض الضباط حرق أوراق وخرائط فى بدروم المنزل من ضمنها أوراق جمعها شمس بدران من غرفة نوم المشير على عجل، وترك ورقتين أو سقطتا منه وهاتين الورقتين كانتا من أهم الدلائل أثناء المحاكمة لإثبات التآمر وإدانته.. وكنت أبلغ عبدالناصر أولا بأول بكل هذه البلاغات إما عندما يخرج من الصالون ويتصل بى من غرفة مكتبه لمعرفة آخر الأخبار، أو كنت أبلغ بها أمين هويدى لينقلها للرئيس. وعندما طالت المدة التى كانت مقدرة لإنهاء الوضع فى الجيزة خرج الرئيس جمال عبدالناصر إلى مكتبه وإتصل بعباس رضوان فى الجيزة برقم تليفون كان عباس قد أملاه للرئيس عندما تحدث معه فى اليوم السابق، وقال الرئيس لعباس رضوان:

«يا عباس إنت مسئول عن إنهاء الوضع عندك فى الجيزة. ثم عاد الرئيس بعد فترة للإتصال به مرة أخرى وقال له: «يا عباس أنا بأحملك المسئولية عن عدم فض الموقف فى الجيزة».

---

(١٦) (ووصف أنور السادات كما سبه بما يعف لسانى أن أذكره أو أعيده).

ثم صعد الرئيس عبدالناصر إلى الدور العلوى حيث غرفة نومه، وإتصل بى مستفسرا عن أى معلومات جديدة، وكان الفريق فوزى فى هذه اللحظة معى على جهاز اللاسلكى يبلغنى بالحريق فأبلغت الرئيس به الذى قال لى قول لفوزى يحاول أن ينهى الوضع قبل الفجر بأى وسيلة، وأبلغت الفريق فوزى بالحديثين الذين دارا بين الرئيس وعباس رضوان.

وكان الفجر يكاد ينبلج وإذا بالفريق محمد فوزى يتصل ليبلغنا بتمام إنهاء الإعتصام، والقبض على كل من كانوا داخل المنزل، وفى هذه الأثناء صعد الرئيس إلى الدور العلوى بعد أن قال للمجتمعين: «**لما تهدأ الأمور إبقوا إندهوا علىّ**».

وحدث أن خرج المشير من الصالون متوجها إلى دورة المياه، وقابل أمين هويدى على الباب فقال له: «**أهلا بوزير حربيتنا.. الله..الله.. ده إنتم مجهزين كل حاجة والحكاية محبوكة على الآخر ..**»، ودخل دورة المياه ثم خرج بعد قليل حاملا ورقة سيلوفان فارغة، وكوب فى يده رماها على طول إمتداد ذراعه قائلا: «**إطلعوا بلغوا الرئيس إن عبدالحكيم خد سم وانتحر**» ثم دخل إلى الصالون بهدوء ليجلس على نفس الكنبة التى كان يجلس عليها وهو يبتسم فى هدوء، وكأنه لم يفعل شىء، فصعد أمين هويدى مهرولا إلى الدور العلوى ليبلغ الرئيس الذى إستقبله على رأس السلم، وقال له أنا سمعت ما قيل واللى بيحصل ده كله تمثيل.

إستدعى الدكتور الصاوى حبيب ـ طبيب الرئيس الخاص ـ وكان موجودا فى منشية البكرى فدخل على عجل، وحاول أن يقوم بإسعاف المشير الذى رفض أن يستجيب له مما إضطر معه أن يقوم حسين الشافعى بالإمساك بالمشير بشدة حتى يتمكن الدكتور من حقنه، وحاول أن يضع إصبعه فى فمه ولكن بدون جدوى.

وفى الساعة الرابعة وخمسين دقيقة تقريبا إتصل الفريق أول محمد فوزى، وأبلغنى أنه أنهى العملية بنجاح وبدون أى خسائر، وأن المنزل أصبح خاليا إلامن عائلة المشير، فأبلغت الرئيس بذلك، وكذا أمين هويدى الذى كان داخل منزل الرئيس، وبعد لحظات عبرت الشارع من خلفى سيارة زكريا محيى الدين وبها الثلاثة عبدالحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى متوجهين إلى بيت المشير عامر فى الجيزة حيث حددت إقامته هناك بين أهله وأولاده فجر يوم السادس والعشرين من أغسطس١٩٦٧ تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المصرية.

وحضرالفريق فوزى إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات حوالى الخامسة والنصف صباحا بعد أن تأكد من تأمين الأوضاع بالكامل فى منطقة الجيزة، وبعد إلقاء القبض على كل الذين كانوا متواجدين ببيت المشير وفى مقدمتهم شمس بدران وعباس رضوان، واللواءات عثمان نصار وعبدالحليم عبد العال والمقدم جلال هريدى، كما قام بالتنسيق مع مدير الشرطة العسكرية ومدير المباحث العامة بالقبض على كل العناصر الأخرى الذين رحلوا إما إلى السجن الحربى أو إلى معتقل القلعة الذى رحل إليه أيضا شمس بدران وعباس رضوان، كما تم تفريغ المنزل من كل الأسلحة والذخائر، والتى حملت فى ثلاثة عشر لورى حمولة ٣ طن، وتولى قيادة الحراسة على المنزل إثنين من العمداء يتناوبان على مدى الأربع والعشرين ساعة، وكانت تعليمات الرئيس المشددة عدم المساس بأسرة المشير، وأن تكون موضع الرعاية الكاملة حتى لو حدث أى نوع من التطاول، وبعد السيطرة على المنزل بدأ تفتيش المكاتب والبدروم فقط، وضبطت كل بقايا الأوراق والخرائط المحروقة، وكذا نسخ كثيرة من الإستقالة، وبعض أوراق لم تحرق كانت ذات فائدة فى التحقيقات والمحكمة بعد ذلك.

وبعد أن إستقر المشير فى المنزل تم قطع جميع الخطوط التليفونية ماعدا خط واحد فقط؛ رؤى الإبقاء عليه، وقد حاول المشير عامر أن يتصل بالرئيس أكثر من مرة لكنه لم يستجب له، فأرسل إليه ورقة تسلمها محمد أحمد السكرتيرالخاص للرئيس يطلب فيها رفع الإقامة الجبرية عنه، وإلا فإن الرئيس سيندم، ومرة أخرى لم يستجب عبدالناصر للتهديد.

وفى السادسة والربع صباحا إتصل الرئيس جمال عبدالناصر ليطمئن علينا، وكان يعلم أننا لم نغادر المكتب، وكان معنا الفريق محمد فوزى واللواء محمد الليثى ناصف، وتحدث معنا واحدا بعد الآخر ليشكر الجهد الذى بذل، وليشكر الرجال الذين تعاونوا معنا فى أداء العملية بنجاح، وأكد على الإهتمام بالخطوة التالية، وهى السيطرة على المخابرات العامة، والتى كان رئيسها صلاح نصر فى بيته فى ذلك الوقت مريضا.

قد تمت العملية أيضا بنجاح وسيرد تفصيلها وما صاحبها من أحداث وما ترتب عليها من نتائج فى مكان آخر من هذه المذكرات، وكان قد صدر قرارا بإقصائه عن رئاسة المخابرات العامة وتعيين أمين هويدى بالقرار الجمهورى رقم ١٤٧٧ لسنة ٦٧ بتاريخ ٢٥ أغسطس١٩٦٧ وزيرا للحربية ومشرفا على المخابرات العامة، كما تقرر تحديد إقامة صلاح نصر فى منزله حيث توجه إليه شعراوى جمعة وحسن طلعت مدير المباحث

العامة اللذان أبلغاه بقرار تحديد إقامته فى منزله، وتم تعيين الحراسة عليه فى نفس اليوم.

كما جرى إعتقال عباس رضوان بعد أن ثبت تورطه فى المؤامرة، وكان قد تسلم من المشير عامر خمسة آلاف جنيها ذهبيا فى خمسة أكياس، علاوة على مبلغ ستين ألف جنيه إستلمها من صلاح نصر، وقد تم العثور عليها تنقص مبلغ أحد عشر ألفا من الجنيهات وكان مدفونا معها أيضا فى بلدته «الحرانية» محافظة الجيزة، عدد أربعين رشاشا قصيرا وخمسة صناديق من الذخيرة ومائة وثمانية طبنجة إعترف عباس رضوان أنه إستلمها من صلاح نصر كما ورد فى المحاكمات العلنية.

النقطة التالية فى الحقيقة كنت مترددا فى كتابتها لكن بعد تفكير رأيت أن أسجلهاللأمانة وللتاريخ، فإن بعض الذين وردت أسماؤهم فى هذه القضية إما من خلال البلاغات أو من الذين كتب المشير عامر أسماءهم فى أمر العمليات والتحرك فكان منهم أسماء لشخصيات بارزة ومسئولين كبار منهم من إستدعاه الرئيس جمال عبدالناصر ليتأكد بنفسه من حقيقة موقفه، ومنهم من جاء بنفسه للرئيس وإعترف بالدور الذى كان سيقوم به، وأكتفى بهذا القدر دون الإعلان عن الأسماء، فبعضهم قد إنتقل إلى رحمة الله.. كما أن الرئيس قد رأى إعطائهم فرصة أخرى لأنهم بادروا بالإبلاغ؛ ولأنهم لم يخفوا عنه الحقيقة.

وفى ١٩٦٧/٩/١٣، ومع تواصل نشاط وإتصالات المشير عامر تليفونيا ومعه بعض من أقاربه وإخوته بهدف تأليب الرأى العام ضد النظام بعد ١٩٦٧/٨/٢٦ أصدر الرئيس قرارا بنقل المشير عامر إلى مكان أمين منعزل يتعذر معه إجراء مثل هذه الإتصالات والنشاط، وكلف الفريق أول محمد فوزى مرة ثانية بتنفيذ القرار؛ فتوجه ويصحبته الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان واللواء سعد زغلول عبدالكريم مدير الشرطة العسكرية، وبعض الضباط من الحرس الجمهورى إلى منزل المشير، وكان الضابط المسئول عن الحراسة فى ذلك اليوم العميد محمد سعيد الماحى الذى شارك فى تنفيذ المهمة.

وقد دخل الفريق عبدالمنعم رياض أولا، ودعا المشير عامر لتنفيذ أمر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، فأبى تنفيذه وتردد فى البداية، ولكن الفريق رياض تلطف معه ونصحه بمرافقته، وفى تلك اللحظة تناول عبدالحكيم عامر شيئا وضعه فى فمه وأخذ يمضغه، مما لفت أنظار الكل والعائلة، وصرخت إحدى كريماته بأن

أباها تناول سما، ثم دخل المشير فى مرحلة فقدان الإتزان فإصطحبه الفريق عبدالمنعم رياض بسرعة إلى الخارج، وحاول هو والفريق أول محمد فوزى أن يضعوه فى سيارة الإسعاف التى كانت مجهزة كإجراء إحتياطى، إلا أن عامر رفض ركوبها فما كان منهما إلا أن وضعاه فى سيارتهما، وتوجهوا إلى مستشفى المعادى للقوات المسلحة، والتى كانت قد أخطرت على عجل لعلاج حالة طارئة.

وفى الطريق إلى المستشفى طلب الفريق رياض من المشير إخراج ما فى فمه، وبعد تمنع إضطر لطرد باقى ما كان فى فمه، وكان عبارة عن مادة تشبه اللادن الأصفر فى ورق سولفان.. فتلقفه ضابط الحرس المرافق الرائد عصمت محمد مصطفى، وكان معه النقيب محمد نبيل ابراهيم، والنقيب عبدالرءوف حتاتة من الحرس الجمهورى، ووضع الرائد عصمت ما تلقفه فى منديل ورق حيث سلمه للمعامل فور وصولهم إلى المستشفى، وهناك أجريت الإسعافات السريعة وعمل الأطباء: اللواء عبدالحميد مرتجى، والعميد محمود عبدالرازق، والعميد عبد المنعم القللى، والمقدم عبد المنعم عثمان، والرائد أحمد محمود عبدالله، والرائد حسن عبد الحى على محاولة غسيل لمعدته، ولما رفض أعطى محلولا ليتقيأ، وتم ذلك فعلا، وعندما قال له اللواء عبدالحميد مرتجى قائد المستشفى بعد تقيؤه بشدة أنه لم يعد هناك خطر الآن على حياته قال المشير «ده أسوأ خبر سمعته».

وبعد فترة قرر الأطباء أن حالته مستقرة وطبيعية ومطمئنة، وبناء على ذلك فقد قرر الفريق فوزى إستئناف المهمة، وإتجه بالركب إلى إستراحة المريوطية، وفى الساعة السابعة مساء ذلك اليوم أظهرت المعامل نتيجة تحليل ما لفظه، وتقيأه المشير عامر، وأبلغ المقدم طبيب عبدالمنعم عثمان أن التحليل أظهر آثارا لمادة الأفيون.

وفى إستراحة المريوطية التى سبق إختيارها كمقر لإقامة المشير عامر، كان فى إستقبالهم هناك حوالى الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر العميد محمد الليثى ناصف، ومجموعة من ضباط الحرس الجمهورى، والنقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين، وبعض أفراد للخدمة والإعاشة والحراسة، ولم يطلب المشير شيء سوى عصير الجوافة.

وقد مكث الفريق محمد فوزى والفريق عبدالمنعم رياض مع المشير حوالى الساعة دار فيها حوار حول الموقف العسكرى، وقال لهم المشير أنهم عليهم أن يطلبوا تعويض السلاح من الإتحاد السوفيتى الذى هاجمه، وإعتبره أنه خذل مصر، وقال لهما عندكم

الرجالة كتير فى البلد، وكل ما عليكم هو إستئناف القتال.. ثم قال لهم:

«يا فوزى ويا رياض... تبلغوا الرئيس أنه إذا لم ينه هذا الوضع فى أربعة وعشرين ساعة فإنه سيتحمل مسئولية ما سيحدث ..» وقد أبلغ الفريق فوزى هذه الرسالة للرئيس بعدما غادر هو والفريق عبدالمنعم رياض الإستراحة، وكان المشير قد طلب ماكينة حلاقة، وبعض الكتب التى وصلته فى نفس الليلة.

بعد ذلك قام النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين - الطبيب النوبتجى فى الإستراحة والمرافق للمأمورية - قام بقياس ضغط الدم والنبض للمشير، وكانا طبيعيين ولما قال للمشير إن الحالة مطمئنة أبدى المشير عدم رضائه، وذكر للطبيب أنه ابتلع مادة السيانور، ولما تشكك النقيب مصطفى فيما قاله المشير بإعتبار أن هذه المادة تحدث أثرا سريعا يتنافى تماما مع حالة المشير المستقرة لكن المشير أصر على قوله، وفى هذه الأثناء تلقى النقيب مصطفى بيومى مكالمة تليفونية من قيادة الحرس الجمهورى تفيد بأن نتيجة تحليل المادة التى إبتلعها المشير كانت أفيونا، فظل يتردد على غرفة المشير لقياس الضغط والنبض بإستمرار، وقد إشتكى المشير من سعال شديد أعقبه قىء، وقام الطبيب بإعطائه دواء ضد السعال كان المشير قد أحضره معه كما أعطاه العلاج اللازم ضد القىء أيضا، وإستمر الحال دون تغيير حتى الصباح.

النهاية

■ فى يوم ١٤ سبتمبر١٩٦٧ لم يتناول المشير أى طعام إلا بعض السوائل، وفى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تم تغيير النوبتجيات الطبية والحراسات، واستلم الرائد طبيب إبراهيم البطاطا نوبته وشرح له زميله حالة المشير الصحية وتطوراتها، وطمأنه إلى أن الحالة تشير إلى التحسن، كما ذكر له الأدوية التى أعطاها له، ولم يتناول المشير طعام الغذاء نظرا لإستمرار القيء فقد تقرر إتمام تغذيته بمحلول الجلوكوز عن طريق الوريد، وفى حوالى الساعة الرابعة من بعد الظهر أبدى المشير للدكتور البطاطا شكوى من ألم فى أسنانه فأعطاه حقنة نوفالجين، وبعد ذلك دخل المشير الحمام وتقيأ ثم طلب بعض الماء ليغتسل فى غرفته فحمل له أحد السفرجية (منصورأحمد) الماء إلى السرير فإغتسل، ثم رقد على السرير، وفى الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب حجرة المشير فوجده نائما وكان نبضه وضغط دمه طبيعيين، وبعد السادسة بقليل وأثناء توجه الطبيب مرة ثانية إلى غرفة نوم المشير سمع إستغاثة السفرجى منصور الذى نادى عليه ليسرع إلى غرفة المشير؛ حيث قرر أنه سمع صوت «شخير» عال صادر عن المشير، ولما دخل الطبيب وجده راقدا على الفراش فى حالة غيبوبة ونبضه ضعيف فسارع بإعطائه حقنة «كورامين» و«أمينوفلين» كما أجرى له تنفسا صناعيا من أنبوبه الأوكسيجين، ولم يجد ذلك كله حيث تحققت وفاة المشير عبدالحكيم عامر حوالى الساعة السادسة وأربعين دقيقة.

وكان المشير ـ كما قلت من قبل ـ قد رفض تناول أى طعام، وإن كان قد تناول القليل من عصير الليمون وعصير الجوافة، وكما قال الذين كانوا فى الإستراحة فإن المشير عامر لم ينطق بأى عبارات فى الدقائق التى سبقت وفاته، وكل ما تكلم به مع الطبيب أثناء تعليق أنبوبة الجلوكوز: أنه لافائدة من كل اللى بتعمله ده ولا فائدة من وراء تلك الرعاية، وكان فى هذه الأثناء يدور البحث والمعاينة بواسطة الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى ناصف لمكان آخر يتم فيه تنفيذ تحديد إقامة المشير، وكانا فى منطقة المعادى لإستكشاف موقع فيلتين كمكان بديل لإستراحة المريوطية التى

يمكن أن تكون لها وضع خاص لدى المشير لأسباب تاريخية وعاطفية، إلا أن تدهور حالة المشير الصحية ترتب عليها إخطارهما أثناء المعاينات فقطعا المهمة.

وفى الساعةالسادسة وخمس وأربعون دقيقة أبلغنى العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى بنبأ وفاة المشير عبدالحكيم عامر فقمت بإبلاغ الخبر للرئيس بالإسكندرية فى الحال، وكان الخبر صاعق بالنسبة لنا جميعا، أما بالنسبة للرئيس فقد وضع سماعة التليفون بمجرد سماعه الخبر، ثم عاد وطلبنى فورا بعد ذلك مستفسرا عن التفاصيل فقلت له لا تفاصيل لدى الآن، ولكن الفريق أول محمد فوزى والعميد محمد الليثى ناصف سيبلغانى بالتفاصيل لدى وصولهما إلى الإستراحة، فأمر الرئيس بإبلاغ وزير العدل والنائب العام وكبير الأطباء الشرعيين فورا لإتخاذ الإجراءات القانونية والتحقيق، كما قال لى أن زكريا محيى الدين وأنور السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى طريقهم للقاهرة الآن، وحتى أصل إلى القاهرة تكون الصورة واضحة أمامى، ولم ينتظر الرئيس تجهيز السيارات أو الحراسات بل توجه لركوب أول سيارة كانت أمامه فى إستراحة المعمورة، ووصل إلى منشية البكرى لمتابعة الموقف من مكتبه، وبدأت التحقيقات على الفور تحت إشراف السيد عصام الدين حسونة وزير العدل وإنقسم التحقيق إلى قسمين:

الأول: تحقيق الطب الشرعى وقد أشرف عليه الدكتور عبدالغنى سليم البشرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى، ويعاونه الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس، والدكتور على عبدالنبى استاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة، والدكتوركمال السيد مصطفى مساعد كبيرالأطباء الشرعيين.

والثانى: يتولاه النائب العام المستشار محمد عبدالسلام يعاونه المحامى العام وعدد من رجال النيابة العامة، ويتولى التحقيق فى كل ظروف الحادث، ومع كل الذين كان لهم أدنى علاقة بهما فيهم أسرة المشير وأطقم الحراسة وهيئة مستشفى القوات المسلحة بالمعادى، وكل من كان فى إستراحة المريوطية.

وعقب إبلاغ شعراوى جمعة وزير الداخلية، لعصام الدين حسونة وزيرالعدل[١٩] الذى قرر بنفسه ومن نفسه أن يكتم الخبر حتى يصل إلى مكان الحادث. ولكنه إتصل

---

(١٩) كان السيد عصام الدين حسونة وزير العدل فى تلك الفترة، وكان من رجال المشير عبد الحكيم عامر، وصداقته كانت متينة بالمستشار عبد الجواد عامر، كتب مذكراته اخيراً تناول فيها قضية انتحار المشير عامر.

بمدير مكتبه المستشار مصطفى الفقى، وكلفه بإستدعاء النائب العام المستشار محمد عبدالسلام ورجال النيابة المختصين وكبير الأطباء الشرعيين الدكتور عبد الغنى البشرى، ومعاونه الدكتور كمال مصطفى والمستشار على مصطفى بغدادى المحامى العام الذين تجمعوا فى منزل وزير العدل، وصحبهم بعض ضباط المباحث العامة إلى إستراحة المريوطية، وتخلف النائب العام لوجوده خارج القاهرة، وعند دخولهم الإستراحة ذكر لهم الوزير سبب إستدعائهم وأبلغهم بالخبر، وقال لهم أن وزير الداخلية أبلغه أن المشير قد إنتحر. وقال لهم بالحرف: «**إنكم تحملون أمام التاريخ مسئولية ثقيلة.. إن الحادث كما يحتمل الإنتحار يحتمل بنفس القدر الإغتيال، وأنتم وحدكم القادرون على ترجيح إحتمال على آخر. أما مهمتى كوزير للعدل فهى أن أحمى ظهوركم وأصون إستقلالكم فى هذه الساعات التاريخية الخطيرة**».

ووصل إلى الإستراحة بعد ذلك السيد أنور السادات والمستشار عبدالجواد عامر شقيق المشير بإعتباره أكبر أفراد الأسرة، وبدأت إجراءات المعاينة والتحقيق على الفور كما تم تصوير المكان كله فوتوغرافيا.

وأصدرت النيابة العامة أول بيان لها يوم ١٩٦٧/٩/١٦ جاء فيه أن التحقيقات بدأت بسؤال كل من الفريق فوزى والفريق عبدالمنعم رياض، وكل من كان له صلة فى هذه المأمورية منذ أن بدأت، وكذا هيئة مستشفى المعادى الخ، وجاء فى البيان بعد ذلك ما يلى بالنص:

«**... كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل الضوئى والكيماوى الذى أجرته مصلحة الطب الشرعى أن المادة التى وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق - وزنها ١٥٠ ملليجرام - هى مادة «الأكونيتين»، وهى عقار شديد السمية، سريع الأثر، يكفى نحو ملليجرام أو إثنين منه لإحداث الوفاة فى مثل الظروف والحالة التى شوهد عليها الجثمان ..**

وفى ١٩٦٧/٩/١٧ عقد مجلس الوزراء إجتماعا إستمر أربعة ساعات برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر الذى كان قد إلتقى وزير العدل قبل الإجتماع ليعرض عليه مراحل تحقيق قضية وفاة المشير عامر، ثم إنتقلا إلى قاعة المجلس وعرض وزير العدل تقريرا كاملا عن الحادث، وآخر تطورات التحقيق، وشرح وصف المكان ووصف الجثمان والسم الذى وجد ملتصقا بجسم المشير، ثم تحدث الرئيس عبدالناصر عن حادث إنتحار المشير عامر، وقال إن علاقته بالمشير كانت أكثر من علاقة الأخ بأخيه، وأن أحدا من إخوته

لم يكن أقرب إليه بمثل ما كان عبدالحكيم عامر، وشرح ظروف التطورات التى حدثت بعد الخامس من يونيو، وكيف وصلت الأزمة إلى ما إنتهت اليه.

وفى أول أكتوبر ١٩٦٧ أذاع النائب العام المستشار محمد عبدالسلام بيانا جاء فيه لأول مرة ما إستخلصته النيابة العامة عن أسباب الوفاة:

فقال البند ٥ من البيان «تأسيسا على ما تقدم وبالإضافة إلى إستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف المشير حتى حصول الوفاة ـ فإن ذلك يدل على أن الوفاة حصلت إنتحارا ..»

وقال البند ٦ من البيان «حصلت الوفاة فى وقت يتفق مع الوقت الذى قرره الشهود وأثبت فى سجل إستراحة المريوطية فى الساعة السادسة وأربعون دقيقة من مساء يوم ١٤ من سبتمبر» ثم إنتهى البيان بالقول» ونحن نقوم الآن بدراسة هذا التقرير وأسانيده على ضوء ما جاء فى التحقيقات».

وصدر تقرير خبراء الطب الشرعى وجاء فى إثنين وخمسين صفحة ومقسم إلى إثنى عشر فصلا وتناول الإجراءات والظروف والفحوص والتحاليل وتقارير المعامل.

كما جاء فى التقرير دراسة عن مادة «**الأكونيتين**» السامة، وتحدث الوفاة خلال فترة من ساعة واحدة إلى أربع ساعات من تعاطى المادة بالفم، وأسرع حالات حدثت فيها الوفاة كانت بعد ٨ دقائق تقريبا، وأن هناك حالات تأخر فيها حصول الوفاة من ١٢ـ١٨ ساعة.

وجاء فى التقرير أيضا أنه من المسلم به أن التعرف على وجود هذا السم بالعينات فى أحوال الإنتحار أمر عسير... الخ.

وقد إعترف مسئول القسم الكيمائى فى المخابرات العامة بأن الجهاز إستورد هذه المادة من ألمانيا الغربية فى ١٩٦٣/٩/٢٦ وبقيت هذه السموم فى القسم حتى طلب مكتب صلاح نصر إعداد ستة عبوات من هذه المادة فى يوم العاشر من إبريل ١٩٦٧ إستلمها صلاح نصر، وكانت تقدر بستمائة ملليجرام، وقد ضبط بالمخابرات خمسة عبوات وبمضاهاتها وبالتصوير الضوئى ثبت أنها تكمل السادسة التى كانت ملتصقة بجسم المشير عامر وبها مادة الأكونيتين، وبذا تحقق أن المشير حصل على المادة السامة التى إنتحر بها من إدارة المخابرات العامة.

ولقد تم سؤال السيد صلاح نصر فى تحقيقات انحرافات المخابرات العامة عن عملية السموم، ومن إستوردها؟ فأجاب:

بأنه استورد نوع من السموم يسمى «الأكونيتين» مصنع من نبات يسمى «خانق الذئب» يحدث قتلاً فوريا وبدون ألم، وقال أيضا أن الرئيس جمال عبد الناصر غضب عندما عرض عليه أن يكون لديه كميه منه، وكان تعليقه ـ الرئيس عبد الناصر ـ بالنص: «**مش أنا اللى انتحر**».

ثم قال لكن المشير عامر أخذ واحدة ليقوم بلصقها بين فخذيه[٢٠].

كما جاء فى تقرير الأطباء الشرعيين إستعراض للنتائج التالية:

١ـ ثبت من فحص الكشف الظاهرى والصفة التشريحية أن الجثة خالية تماما من أى آثار إصابية ذات دلالة على وقوع فعل جنائى، من حيث حصول عنف أو مقاومة.

٢ـ كما ثبت من هذا الفحص خلو الأحشاء من أى دلائل لحالات مرضية حادة أو مزمنة من شأنها أن تؤدى إلى حصول الوفاة على النحو الذى حدثت به إكلينيكيا وتشريحيا.

٣ـ إن المظاهر التى أثبتها الفحص الطبى الشرعى، ظاهريا وتشريحيا، تدل على أن الوفاة نشأت عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع بالقلب والدورة الدموية والتنفس.

٤ـ أنه فيما تحقق لدينا من وجود سم الأكونيتين بالشريط المعدنى الذى عثر عليه لاصقا بالجثة بالإضافة إلى المظاهر التشريحية التى إتضحت من الفحص ـ هذا مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم، كل ذلك يدل على حصول الوفاة نتيجة التسمم بالأكونيتين.

٥ـ إن عدم العثور على الأكونيتين عن طريق التحليلات الكيماوية التى أجريت على الأحشاء والعينات المضبوطة أمر متوقع ومسلم به علميا للأسباب السابق ذكرها.

---

(٢٠) جميع هذه التحقيقات مسجلة ومدونة وقد سلمت كلها للنيابة العامة، كما أن صور هذه التحقيقات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، وأرشيف المخابرات العامة.

٦ـ تأسيسا على كل ما تقدم وخاصة واقعة مضغ السيد المشير للفافات ورق السيلوفان المحتوية على الأفيون، وما أثبته الفحص عن وجود فتات لورق معدنى لاصق بهذه اللفافات من مثل جزء الشريط المعدنى الذى يحوى سم الأكونيتين مع إستمرار ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف سيادته حتى حصول الوفاة دالة على إستمرار تأثير المادة السامة هذا مع وجود الشريط الحامل للأكونيتين محتفظا به مخفيا بالطريقة التى شوهدت بالجثة كل ذلك لما يتفق وحصول الوفاة فى هذه الحالة إنتحارا بتناول هذا السم.

٧ـ مضى على الوفاة لحين إتمام الفحص الطبى الشرعى على الجثة حوالى إثنتى عشرة ساعة».

وفى العاشر من أكتوبر١٩٦٧ أصدر المستشار محمد عبدالسلام النائب العام قرارا إنتهى إلى النتيجة التالية بعد أن إستعرض تقريرا تفصيليا مطولاـ يمكن الرجوع إليه فى سجلات النيابة العامة ـ إنتهى إلى:

«وبما أن مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبدالحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الإنتحار، وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى ـ وهو ما لا جريمة فيه قانونا».

لذلك: نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا.

وتم إخطار مجلس الوزراء فى نفس اليوم بنص قرار النائب العام مع شرح تفصيلى من وزير العدل عن أسباب تاخير صدور القرار لمدة شهر تقريبا.

(يرجع للنصوص الكاملة للقرار الموجودة فى أرشيف النيابة العامة).

كتب السيد المستشار عصام الدين حسونة فى مذكراته عن قضية المشير عامر فقال:

«أنه بجلسة ١٠/ ١٠/١٩٦٧ ـ أى فى يوم صدور قرار النائب العام، كان من واجبى أن أخطر به مجلس الوزراء، وغنى عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائى لا يملك مجلس الوزراء إحداث أى تغيير أو حذف أو تبديل فى حرف واحد من حروفه.

وقد أخطرت المجلس مجرد إخطار ـ هذا واجبى السياسى كوزير للعدل ـ بأسباب القرار ومنطوقه، وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التى استغرقها من ١٩٦٧/٩/١٤ إلى ١٩٦٧/١٠/١٠ .. أى نحو شهر كامل.. وذلك برغم تلهف الرأى العام، وبعض جهات الحكومة على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة الرأى العام ـ محليا وعالميا ـ بما ينتهى إليه النائب العام. قلت للمجلس: أود أن أجلو للمجلس الموقر الجواب على سؤال طالما تردد ملحا.. لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة؟

لقد كنت أدرك تلهف الرأى العام ـ المحلى والعالمى ـ على الوقوف فى أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث، كما كنت أدرك وأشعر أيضا أن جانبا من الرأى العام هنا وهناك بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير فى طريق غير طبيعى.. كما تناهى إليّما سببه ـ هذا التصور ـ من تأويلات وإشاعات!

أدركت ذلك كله، ولكنى مع ذلك حرصت كل الحرص وأوفاه على ألا يكون لاتجاهات الرأى العام وتياراته وضغوطه أدنى أثر على أن يستوفى التحقيق حقه الكامل.. دقة وتأنيا وسلامة، بل إننى رفضت أى رجاء أبلغ لى ـ ولو كان منسوبا للرئيس نفسه ـ باستعجال النيابة العامة فى إنهاء تحقيقاتها، بل وأكدت لمن أبلغنى أننى شخصيا قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقاط التحقيق، أو شاهدا، أو واقعة، أو تحليلا طبيا دون تحقيق كامل».

وأنه عندما عرض قرار النائب العام على مجلس الوزراء، ولم يخطر بخلد أحد أن يناقش القرار فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه، وإنما الذى عرض كان موضوع ما ينشر وما لا ينشر من فقرات القرار فى أجهزة الإعلام، عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الإرشاد القومى، وهو أمر من صميم اختصاصه، ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية.

وقد انقسم الرأى بين أعضاء المجلس:

كان من رأيى ـ من الناحية السياسية ـ إذاعة التقرير كاملا بغير حذف شىء، وذلك لأسباب:

ـ فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه، فضلا عن صعوبة التجزئة.

ـ والقرار يعطى صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة

التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التى أثيرت.

- والقرار يرد بالمنطق على الشبهات التى يتناقلها الرأى العام.

وكان من رأى بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ما جاء عن التشريح ولا الاتهامات والشبهات التى جاءت فى أقوال بعض أفراد أسرة المشير مما قد تستخدمه بعض التيارات السياسية لإحداث بلبلة بين الرأى العام.

وقد تغلب الرأى الثانى.. فمنعت الفقرات الخاصة بالتشريح، وأقوال الشهود الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر.

وكان الرئيس لا يتردد فى الاستجابة إلى طلبى للقاء به لعرض ما لدى من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل.. ولم أكن اطلب اللقاء به إلا اقتضت الضرورات هذا اللقاء.. وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب علىّ أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولا بأول.

وغداة الحادث التقيت الرئيس فى منزله.. كان يبدو كسير النفس.. محزونا.. وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف.. وانعكست الحالة النفسية على حالته الصحية.

قال لى - بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث - **«أنت لا تعرف مدى عمق صلتى بعبد الحكيم.. إن شبحه لا يزال يملأ كل ركن من أركان منزلى.. لقد تآخينا.. ونحن شباب صغار وتصاهرنا.. تزوج أخى بابنته آمال.. وسمى كل منا أولاده باسم الآخر عندى عبد الحكيم.. وعنده جمال.. عشنا أكثر من أخوين.. لم يدر بخيال أحدنا أن ينتهى الأمر بنا إلى ما حدث .. ثم استطرد يقول فى نبرات حزينة «كان عبد الحكيم أقدر منى على كسب الضباط.. كان الضباط يأنسون إليه ويحبونه.. كان دائم السهر معهم إما فى بيته أو فى بيوتهم.. أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلى.. أو قبلت الدعوة فى منازلهم.. كان هناك حاجز بينى وبينهم...»**

وفى لقاء آخر روى لى الرئيس ما حدث - قبل وفاة المشير - وإبان احتدام الصراع بين الرجلين، قال: **«أخبرنى السكرتير أن وفدا من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلى يطلبون مقابلتى للحديث فى مسألة المشير.. فطلبت الفريق فوزى وأمرته أن يقول لهم «أنا موش الخديوى توفيق .. وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فورا.. الجيش وحش ترويضه صعب...»**

ويقول المستشار عصام حسونة بعد ذلك:

ومع ذلك لا يزال الناس لا يملون ملاحقتى بالسؤال الذى ألح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر١٩٦٧: هل انتحر عبد الحكيم عامر أم قتل؟

والجواب: أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر لم يشذ عن هذا الإجماع غير كريمتيه نجيبة وآمال، اللتين استبعدتا إقدام أبيهما على الانتحار، استنادا إلى ما تعرفانه عنه من إيمان بالله، وشجاعة تصمد للتحديات.

وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبد الغنى البشرى كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعى، والأستاذ الدكتور على عبد النبى أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس.. جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبد الحكيم عامر.

وعلى أقوال الشهود، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبد السلام قراره الصادر فى ١٠ من أكتوبر١٩٦٧ الذى انتهى فيه إلى الأمر:

«تقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا تأسيسا على أن الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر١٩٦٧، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى وهو ما لا جريمة فيه قانونا».

وجاء فى مذكرات المستشار عصام الدين حسونة بعد ذلك:

«بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى مطلع السبعينات، وبعد أن استقر الحكم للرئيس محمد أنور السادات للسادات التقيت ـ مصادفة ـ المهندس حسن عامر شقيق المشير وانا أمارس رياضتى ـ المشى ـ على كوبرى قصر النيل فوقف يحيينى فى ود وحرارة.. كنت لم أره منذ وفاة المشير، قال لى إن آل عامر لا ينسون لك مواقفك معهم .. ثم بادرنى بالسؤال» إننا نشعر أن المشير لم ينتحر.. وانه قتل فهل يمكن أن يعاد التحقيق فى الحادث؟.. قلت إن القضية قضية شهود، وقد قرر هؤلاء الشهود ـ على سبيل القطع ـ أن الوفاة تمت انتحارا، وأيدهم فى ذلك صفوة الأطباء الشرعيين فى مصر.. فهل عندك ما يفيد

أن شهود الحادث مستعدون ـ اليوم ـ للعدول عن أقوالهم؟.. أجاب: «لا».. قلت: «هل استشرت أحدا من رجال الحكم الجديد؟ قال: «نعم استشرت السادات وقد شجعنى على طلب إعادة التحقيق .

ويقول المستشار حسونة فى الهامش: **«كان السادات وراء بداية حملة على أن عامر قتل ولم ينتحر تشهيرا بسنوات حكم عبد الناصر، رغم أنه قرر فى كتابه «البحث عن الذات» أنه انتحر».**

ثم يستطرد المستشار عصام حسونة كلامه قائلا:

«فى قضايا الوفاة بالسم لا يفرق بين القتل والانتحار شىء.. فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية، ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده عامدا أو مخدوعا أو مكرها.. أما الوفاة بعيار نارى، أو بآلة حادة، فما أيسر أن يكشف المحقق ـ قبل الطبيب الشرعى ـ إن كانت الوفاة قتلا أم انتحارا.. لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة.. جد مختلفة، ثم أضفت: إن الشهود الذين رافقوا المشير فى الساعات الأخيرة هم وحدهم الذين يعرفون ـ بعد الله ـ إن كانت الوفاة انتحارا أم اغتيالا».

وهكذا كانت نهاية المشير بالانتحار بما لا يقبل أى مجال للشك، ووضعت خاتمة درامية لهذه العلاقة الغير مسبوقة والمعقدة بين الرجل الأول والرجل الأول مكرر وليس الثانى.

ولكن الأمور لم تنته عند هذا الحد فسوف يظل الحديث طويلا فى هذه المأساة التى شهدتها مصر، ولن يحسم تقرير الطبيب الشرعى، ولا تقرير النيابة العامة، ولا شهادة الشهود الأمر؛ لأن البعض يريد التشكيك لأسباب غير موضوعية. فهناك من سيظلون مصرّين على أن عبد الحكيم عامر قتل، وهناك من سيظلون مصرّين على أنه انتحر، وهؤلاء الذين يملكون الوثائق الحقيقية.

وسوف تظل قصة هذه الدراما العنيفة باقية فى تاريخ مصر، كما أن عامر الرجل والإنسان والقائد المحبوب سيظل يعيش كمأساة كبيرة، رجل تسبب هو ومن حوله فى كوارث تحملت الأمة العربية كلها نتائجها كأبشع وأقصى ما تكون النتائج.

وعلى المستوى الشخصى فإن عبد الحكيم عامر بطبيعته وأخلاقياته وشهامته أضاعه الذين كانوا من حوله.. وكم أضاعوا من قبله ومعه !

وهكذا سقطت المؤسسة العسكرية، وبدأت المؤسسات السياسية لأول مرة منذ بداية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحكم...

أقوال بعض الشهود

■ وقد يكون من المفيد أن أستعرض أقوال بعض الشهود الذين تناولوا قضية انتحار المشير عامر، وهؤلاء الشهود الذين سوف أستشهد بأقوالهم هم من أصدقاء المشير ورجاله والمقربون منه الذين يقال أنهم محسوبون عليه، وأبدأ **بشمس بدران** وزير الحربية السابق ورجل المشير الأول الذى قال فى التحقيقات: «أن الموقف أصبح معقدا بعد ضرب الطيران وانه لابد من الانسحاب بعد أن طوق اليهود خط الدفاع الثانى، وأخذ المشير رأى القادة محمد فوزى وأنور القاضى وغيرهما كما تحدث المشير مع الرئيس وقال له «أنا حا أرجع لك أولادك سالمين..» وأضاف شمس بدران قائلا: وهنا استنتجت أن المشير يريد أن ينتحر بعد أن رأى الموقف العسكرى بهذه الصورة مثل قادة التاريخ هانيبال وغيره.. هيىء لى هذا، فاتصلت بالرئيس عبد الناصر فى منزله، لم أشأ فى أول الحديث أن أخبره بأن المشير يريد أن ينتحر، طلبت منه فقط أنه يحضر إلى القيادة لأن الموقف يتطلب ذلك، رفض عبد الناصر وقال: آجى ليه.. العملية عملية عبد الحكيم وهو واخد المسألة كلها، ولكن الرئيس حضر عندما أبلغته خوفى من انتحار المشير».

ويقول **الدكتور ثروت عكاشة** وزير الثقافة السابق فى كتابه الذى صدر فى جزئين بعنوان «مذكرات فى السياسة والثقافة» الصادر عن مكتبة مدبولى برقم إيداع ٨٧/٨٠٢٢ بترقيم دولى 977ـ133ـ065ـ9 أنه فى ساعة متأخرة من ليلة الخميس ٨ يونيو اتصل بى المرحوم صلاح نصر مدير المخابرات العامة ليبلغنى أن عبد الحكيم عامر قد عزم على الانتحار، ورجانى لما يعرفه عما كان بينى وبين عبد الحكيم من ود قديم أن أسرع إليه عسى أن أثنيه عما اعتزمه ، وسرعان ما غادرت بيتى قاصدا القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان عبد الحكيم عامر، وفى الطريق إليه أخذت أقلب الرأى، كيف لى أن أقنع رجلا يدفعه شعوره بالمسئولية أن يضع مثل هذا الحد لحياته إثر تلك الهزيمة، ورحت أراود نفسى هل أثنيه عما سيفعل استجابة لعاطفة الود أم أدعه يمضى فيما هم به استجابة لما يمليه عليه ضميره؟ ولكن جانب العاطفة كان الأغلب فمضيت إليه، وحين بلغت مقر القيادة العامة ـ وكنت عندئذ فى منتصف الليل ـ لقيت صلاح

نصر هناك فلفنى وإياه صمت الذهول، وبقينا كذلك لحظات تثقل علينا فيها خطى الدقائق وكأنها أقدام سنوات هرمة، وفيما نحن كذلك إذ بالباب يفتح فجأة، وإذا وزير الحربية شمس بدران يواجهنا، ثم يباغتنا بقوله ونحن فى هذا الوجوم الحزين ـ وأحب هنا أن أسجل عبارته كما وردت على لسانه حتى لا أحملها غير مدلولها ـ: «أما اتخمّينا حتة خمّة !»، ولم تحرك تلك العبارة منا شيئا، وأضاف قائلا: «لم أنتم هكذا حزانى هل أنتم فى مأتم؟ أأطلب لكم قهوة سادة.. !»

وبعد هنيهة صحبنى أحد الضباط إلى غرفة صغيرة حيث كان عبد الحكيم عامر جالسا يترقب قدره فى صمت رهيب، ورأيت فى عينيه ما هو عازم عليه، وهنا تملكتنى رهبة، وكدت أن أسلم معه بما هو مقدم عليه، وكنت على وشك أن أعدل عما جئت له، ولكنى لبثت بجواره حتى مطلع الفجر بعد أن عز على أن يكون هذا مصيره، فأخذت أسرى عنه وأضرب له ما حضرنى من أمثلة من التاريخ تشابه ما نحن فيه، ثم أعود فأذكره بموقف ديننا من المنتحر الذى يكاد يرده إلى الكفر، على أنى رأيت عينيه الجاحظتين تكادان تفصحان عن تصميمه على أن يترك الحياة، وأخذت أثناء عودتى أردد فى نفسى أنه ما دامت هذه النية قد راودت عبد الحكيم فما كان أهون عليه بدلا من تلك الفعلة التى ينكرها الدين من أن يثوب إلى رشده، ويتخلى عن هذا المنصب إلى غيره ممن قد يحسنون توجيهه».

نصل إلى شهادة قد تكون غريبة، لكنها فى نفس الوقت مهمة ـ من وجهة نظرى كشاهد على أحداث تلك الفترة من داخلها ـ وهى ما جاء فى أقوال السيدة إصلاح عبد الحميد حواس الشهيرة «بزهرة»، وشقيقة السيدة نفيسة عبد الحميد حواس الشهيرة «ببرلنتى»، وذلك حسبما جاء فى تحقيقات النيابة العامة وتحقيقات لجنة حلمى السعيد حول انحرافات جهاز المخابرات العامة سنة ١٩٦٧، حيث قررت ووقعت على أقوالها بالآتى: «أن أسباب انتحار المشير عبد الحكيم عامر حساسيته وخوفه من الفضيحة خصوصا بعد معرفته بأن المخابرات العامة قد استدعت السيدتين نفيسة وإصلاح، وكان يتصل بأختها «امتثال» لمدة ثلاثة أيام على التوالى لمعرفة أخبارهم، ولكنه انتحر فى اليوم الرابع.. وقالت أنها هربت أشياء ثمينة طرف آخرين، واستلم عبد المنعم عامر منها سبائك ذهبية وأسلاك ذهبية وكاسات مطعمة بالذهب وكريستال ومجوهرات ـ بكشف

دونته بخط يدها - وقامت بعمل فواتير عن طريق جار لها بالمنزل يعمل فى المزادات لإثبات ملكيتها لبعض الأشياء.

لقد حاول البعض أن يثر غبارا حول مؤامرة المشير عبد الحكيم عامر، وكان ذلك موقفا غريبا من قيادات عليا فى القوات المسلحة، بعد أن اعترفت بإرادتها وأعلنت أنه لم يقع عليهم أية ضغوط.

وأرى من المناسب أن أتعرض لأقوال بعض هؤلاء القادة والتى أدلوا بها من خلال محاكمتهم العلنية التى أذيعت ونشرت فى جميع الصحف دون ما حذف حرف منها منذ أن بدأت المحكمة حتى صدور الأحكام يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ - ومن الصدف أن يوم تنفيذ المؤامرة كان محدد له يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧(*).

قال المقدم أحمد عبد الله إسماعيل: (من قادة الصاعقة)

«فى البداية أحب أن أقرر أن كل اعترافاتى التى سجلها التحقيق تمت بمحض اختيارى وبدون اى ضغط، وأقرر أيضا أن معاملتى كانت كريمة جدا.

وروى بعد ذلك دوره الكامل منذ أن بدأ اتصال المشير عبد الحكيم عامر به بعد النكسة حتى اكتشفت المؤامرة. كما تحدث بالتفصيل عن اللقاءات السرية التى تمت واشترك فيها سواء فى منزل المشير عامر بالجيزة أو فى شقة مصطفى عامر أو فى شقة أخرى فى عمارة الشربتلى أو فى شارع الهرم أو فى شارع كورنيش النيل أو أمام المسرح العائم. وحدد بالتفصيل ما جرى فى كل لقاء وكذا المشتركين فى الاجتماعات السرية وماذا قال كل منهم، وكيف تم الاتفاق على عملية تنفيذ الاستيلاء على القيادة فى منتصف الليل يوم ٢٧ أغسطس، وقال أن كلمة السر للعملية بالنسبة لاشتراك الطيران هى «نصر». وروى للمحكمة بالتفصيل الاتصالات التى أجراها مع عدد من الضباط للاتفاق على تنفيذ الخطة يوم ٢٧ أغسطس إذا لم تسفر مقابلة المشير للرئيس عبد الناصر على اتفاق حول مطالب المشير، وأن الضباط الذين اتصل بهم هم مدحت الريس ومختار حسن الفاز وسمير يوسف وسعيد عثمان وفاروق شكرى وسمير فهمى.

قال أيضا أنه ذهب بعد النكسة إلى منزل المشير عامر من باب الوفاء له لأن المشير

صاحب فضل عليه كما أنه عاونه فى الإفراج عن شقيق له من الإخوان المسلمين بعد أن أمضى فى السجن خمس سنوات وكان محكوما عليه بعشرة سنوات، كما قام المشير بترقيته ترقية استثنائية.. وفى هذا اللقاء طلب إليه المشير أن يكون الأمر سريا وألا يزوره فى الصباح كما قال له أنه سيستدعيه عندما يريده وتحدث معه عن الموقف بصفة عامة.

(*) (صورة من وثائق ومحاضر وتسجيلات التحقيقات كلها محفوظة فى سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى).

طلب المشير لقاؤه بعد ذلك وتمت المقابلة فى شقة بعمارة الشربتلى وفى منزل بالدقى. وفى المقابلة التى تمت بعمارة الشربتلى سأله المشير عن قوة الصاعقة التى يمكن الاعتماد عليها فأجاب بأنها ١٠٠ أو ١٥٠ شخص وكان من المفروض أن يحضر الطيار تحسين زكى هذه المقابلة ولكنه اعتذر بسبب تكليفه بنوبة عمل وحمل احمد عبد الله اعتذاره للمشير.

أما اللقاء الذى تم بمنزل الدقى مع الطيار تحسين زكى وحضر مع المشير عباس رضوان واتفق على دور الطيران وهو أن يؤمن تحرك المدرعات ولا ينفذ أى أوامر تصدر له من قيادة الجيش بضرب التحرك. وقد أبلغ المشير تحسين أن كلمة السر للعملية هى «نصر». وكان رأى المشير أن تتم العملية يوم ٢٩ أغسطس ولكن أحمد عبد الله طلب تقديمها إلى يوم ٢٧ لأنه يشعر أنه مراقب.

وتحدث أحمد عبد الله عن لقاء آخر مع المشير عامر فى غرفة نومه وحضره شمس بدران. وفى هذا اللقاء طلب المشير معلومات عن الإذاعة ومحطة أبو زعبل وأجاب أحمد عبد الله بأنه لا يعرف شيئا عن هذا الموضوع فقال له المشير أنه يعرف الطريق الذى يحصل منه على المعلومات عن الإذاعة وطلب من شمس بدران ألا يبلغ شيئا عما دار فى الاجتماع إلى جلال هريدى. ولما خرج من اللقاء سأله جلال هريدى فلم يتكلم، وعندئذ قال جلال هريدى:

«هما كانوا بيقولوا إنهم حيجيبوا الصاعقة ويروحوا القيادة» ، وفهم أن جلال هريدى يعرف أو أن هناك خطة جديدة لعدم إبلاغه بالتطورات.

قال أحمد عبد الله أنه ذهب إلى شمس بدران فى بيته وتحدثا فى الموقف ورأى المشير فى التطورات الجارية وقال له شمس أنه يتوقع اعتقاله (أى شمس).

قال بعد ذلك أن شمس بدران هو الذى قدم الطلب الخاص بالإفراج عن شقيقه المسجون إلى المشير وأن علاقته به بدأت سنة ١٩٥٦ ، وأنه قابل شمس فى شقة مصطفى عامر شقيق المشير، وكان من المفروض أن يحضر المشير ولكن شمس حضر بالنيابة عنه لانشغاله، ثم كان لقاء شارع الهرم، ثم اللقاء فى غرفة نوم المشير الذى حضره شمس بدران وطلب فيه شمس أن يتكتم كل شىء. وأنه اتفق حفاظا على سرية اللقاءات أن يتصل بالتليفون فى منزل المشير و طلب حسين مختار منتحلا اسم شقيقه حسن ويقول لمن يرد عليه «قولوا له أخوك عاوز يقابلك النهاردة»، وكان المتفق عليه فى تفسير هذه العبارة أن اللقاء الساعة ٩ مساء عند المسرح العائم.

تحدث أحمد عبد الله حول تنفيذ الخطة مع مختار حسين الفار وهو ضابط معلم فى مدرسة الصاعقة وقال أن مناقشته معه أكدت له أنه ليس ممن يستعان بهم فى تنفيذ الخطة، وأنه زار منطقة القناة والتقى بالرائد سمير يوسف فى أغسطس وتبين له أنه كان يعرف بالخطة «من سكة تانية» قبل أن يتحدث إليه.

وبالنسبة للضابطين على عثمان وعبد الله الشرقاوى قال أنه لم يتحدث إليهما ولكن مختار الفار طلب إليهما التوجه إلى منزل بالإسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس خوفا عليه.. وأنه ذهب إلى الإسماعيلية يوم ٢٦ أغسطس - وقد أخذ هذا اليوم أجازة ، وقابل الضابط سمير يوسف كما قابل مدحت الريس وكان قائد كتيبة فى الإسماعيلية، وأنه تحدث أيضا مع سعيد عثمان وهو مدرس فى الصاعقة قبل موعد التنفيذ بثلاثة أيام وأملاه كشفا بأسماء أخرى من بينها سمير فهمى وسعيد عثمان وحسين مختار وأن على شوقى زاره فى مكتبه وأبلغه أن المشير عامر وجلال هريدى يسلمان عليه، وأنه قدم لهما خرائط لمنطقة القناة طلباها منه.

وقال أحمد عبد الله أنه يعترف بخطئه ولا يبرر هذا الخطأ بأى تبرير.

وقد فهم من مناقشة المحكمة لأحمد عبد الله أن له آراء شخصية فى أخلاق وسلوك جلال هريدى وله رأى أيضا فى عثمان نصار وقد عبر عنهما فى التحقيق، وقال أنه تحدث بشأنها مع شمس بدران، ولكنه اعتذر للمحكمة عن عدم تحدثه فى هذا الموضوع.

وقال عباس رضوان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية السابق:

ليلة ٢٣ يوليو كنت من ضمن القوات اللى دخلت القيادة، وكان موجود المرحوم المشير عامر والسيد الرئيس عبد الناصر وبعض الضباط، وليلتها أخذت أمر بالاستمرار فى القيادة العامة.. فى سبتمبر طلبت أن أترك القيادة وأعود ضابطا فى الجيش برتبتى التى يشرفنى الاستمرار فيها، وطلبت هذا من الرئيس إلى أن صدر قرار بنقلى إلى الفرقة فى رفح، وكنت أريد أن أعود للجيش كأى ضابط، فى الوقت ده كان فيه لغط كتير حول مندوبى القيادة، وفى أكتوبر طلب منى الرئيس البقاء فى القيادة وبقيت حتى ١٩ مايو سنة ١٩٥٨ حيث عينت نائبا لمدير المخابرات وكنت مريضا ولم أزاول عملا إلا فى أغسطس وفى أكتوبر حصل تعديل وزارى وعينت وزير داخلية تنفيذى للإقليم المصرى فى أكتوبر ١٩٥٨. واستمريت بعدها وزير داخلية حتى الانفصال سنة ١٩٦١، وفى أكتوبر عينت وزير دولة للرقابة الإدارية والنيابة الإدارية، وفى سنة ١٩٦٢ عينت وزيرا للإدارة المحلية حتى سنة ١٩٦٤ فقد عينت نائب رئيس وزراء ووزير إدارة محلية، وفى سنة ١٩٦٥ تفرغت للعمل فى الاتحاد الاشتراكى منذ أغسطس سنة ١٩٦٥.

قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كنت معلما فى مدرسة المشاة وحوالى سنة ١٩٤٩ انتهت خدمتى فى المدرسة والتحقت بكلية أركان حرب ونجحت وحصل اتصال بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر، ولم يكن الاتصال واضحا لى إذ طلب منى محمد البلتاجى محافظ الجيزة الحالى زيارة الصاغ عبد الناصر فى مدرسة الشئون الإدارية فرحت معاه وأنا فى امتحان كلية أركان حرب وكنت عايز أخدم فى سيناء فالمرحوم اليوزباشى عبد الونيس كان ساكن معايا وقال لى الصاغ عبد الحكيم عامر راجل خدوم، روح قول له فقلت له أنا معرفوش، وكان المشير يراقب علينا فى الامتحان فتقدمت له بدون معرفة أطلب الخدمة فى سينا، فوجدته عارفنى إسما وموضوعا، وقال لى: إيه المانع من الخدمة فى وحدتك فى مصر، فقلت له اللى تشوفه وإذا كان فيه مصلحة لبقائى فى القاهرة زى بعضه، وبعدها استمرت العلاقة وبدأ التنظيم، وتكلم معى المرحوم المشير فى التنظيم

وبعدين قابلنا السيد الرئيس وكان حصل قبلها كلام مع ناس كتير زى كفافى ونصير وأبو الفضل وبعدها اعتقل رشاد مهنا وبعض الضباط سنة ١٩٤٧ بتهمة التدبير ضد الفريق عطا الله واستمرت العملية لسنة ١٩٥٠، وكنت أنا فى خلية مع البلتاجى وإسماعيل فريد وعبد المحسن أبو النور وعبد الحليم عبد العال وحمدى عاشور، واستمرت الخلية وكنا نجتمع وكان المشير يحضر أحيانا، والسيد الرئيس يحضر أحيانا وفى نهاية سنة ١٩٥٠ كلفونى بتوزيع المنشورات أنا وإسماعيل فريد فى سيارة إسماعيل فريد، وكنا نروح مصر الجديدة والحلمية والزيتون ونرمى المنشورات فى صناديق البوستة وأنا فاكرها للآن.

وسنة ١٩٥١ استمريت فى توزيع المنشورات داخل كلية أركان حرب وخارجها حتى سنة ١٩٥٢، وكان اتصالى المباشر بالسيد الرئيس والمرحوم المشير على السواء وهما ساعدونى على دخول كلية أركان حرب.

وفى مساء يوم عشرة يونيو ١٩٦٧ شفت عدد كبير من الضباط يطالبون المشير إنه يروح القيادة وكان هو رافض الكلام ده، وانصرفوا وانصرفت. بعد كدة تردد ضباط آخرين وكان بعضهم موجود فى البيت ودول بتوع مكتبه ومعاهم بعض الضباط اللى خرجوا من الخدمة، ومن مكتبه ما أعرفش الأسماء بالكامل وأذكر أحمد الجنيدى ورائد عبد السلام وطنطاوى وأحمد أبو نار وهيئة مكتبه، ومن المترددين غيرهم كان اللواء عثمان نصار وحمزة البسيونى والطيار أيوب وعبد الحليم عبد العال للزيارة وأحمد علوى شفته مرة وجلال هريدى وحسين مختار بصفة دائمة وأمين عبد العال أحيانا.. دول اللى كانوا يترددوا.

أذكر إنى كنت فى زيارة المشير وقعدنا فى صالون وبعدين قام إلى صالون آخر سلم على ناس وأذكر كان معاهم المرحوم أيوب، بعد الحادث أنا كنت فى واقعة إطلاق النار على هريدى خارج البيت وعدت الساعة ثمانية ونصف مساء فأولادى قالوا لى على الحكاية ورحت بيت المشير بسرعة ولم أجده لأنه كان عند الرئيس ولقيت جلال واقف مع بعض الضباط وقلت له: الكلام ده مضر. فقال: لى أبدا ما حصلش حاجة ودول كانوا عايزين يمسكونى. فقلت له: دى كرامة المنزل والعمل ده يزيد الخلافات، ودخلت قعدت لما حضر المشير، ولما دخل قال لى: جاى تحقق. فعرفت أن الرئيس أخبره أنهم كلفونى

أشوف الحكاية. فقال لى: السيد الرئيس قال أنه سيلغى اعتقال الضباط، وقبل كدة عرفت أن سيارة حضرت لإمساك جلال، فجرى إلى منزل المشير وجابوا أسلحة ضربت على السيارة ولم تحدث إصابات، وأنا يومها قلت للمشير: لازم كل واحد فى البيت يروح لحاله، وأنا طلبت من المشير صرفهم، ولما وجدته محرج اقترحت عليه السفر إلى المنيا أو الإسكندرية وفعلا هدأ الجو شوية. وفى يوم فى شهر يوليو سحبت الحراسة من المنزل والمشير اعتبره تصرف غير مريح. فقلت ليه: الحراسة وعدمها سيان، وبعدين لاحظت أن فيه ناس مدنيين موجودين من بلده وأنا لم اعرف عددهم وهو قال لى: أنهم لحراسته.

ما كانش فيه خلافات ولا طلبات. المشير كان محدد إنه لابد من العودة للقوات المسلحة، وهذا الموضوع لم تحدث فيه أى مفاوضات، وكان بعيدا عن العلاقات الشخصية ولم يسمح إطلاقا بالكلام فى هذا الموضوع أبدا ولم يكن هناك أى احتمال لعودة المشير للقوات المسلحة، وأنا عايز النقطة دى تكون واضحة، أنا لم أدخل فى مفاوضات إطلاقا وأنا كنت أحترم العلاقة بينهما أكثر من المناصب.

يوم ٢٢ أنا مريت على بيت المشير، وقال لى: أنا عايز أخرج. قلت له: مافيش داعى للخروج. قال: ده مشوار صغير. وذهبت معه إلى فيللا بالدقى، واعتقادى أن الفيللا دى هو كان واخدها لأغراض خاصة، وحاولت أستأذن منه وأنصرف لكنه رفض، فدخلت ووجدت حسين مختار واثنين غيره لا أعرفهما ودى كانت أول مرة أعرف فيها الفيللا دى.. والحقيقة أنا لما وجدت أشخاص لا أعرفهم وكلام بعيد عن ذهنى وأحمد عبد الله قال: عايزين نستعجل وكلام عن يوم ٢٩ ويوم ٢٧، وهذه اول مرة أسمع بمثل هذا الحديث، وأنا دهشت جدا لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن علاقة جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.. مش معقول إن التفكير ده يحدث. كان الحديث بين المشير وأحمد عبد الله عن استعجال العملية يوم ٢٧، وإن المشير رايح الصاعقة ومنها إلى القيادة، والمشير سأل تحسين عن الطيران فقال له: الطيران كويس، فطلب منه طائرة هليكوبتر، فتحسين قال أنه لا يمكنه. وبعدين المشير طلب طيارة مواصلات فقال له: ماعنديش. وهو كان عايز طيارة هليكوبتر نروح به القنال يعلن بها وجوده هناك، وانتهى الحديث تقريبا، وسمعنا كلمة «نصر» وماكنتش سر الليل، هذه الكلمة قيلت وما أعرفش على أنها سر الليل. وعرفت أن فيه مقابلة يوم ٢٥ بين الرئيس والمشير وكله معلق على هذه

المقابلة يمكن يكون فيها اتفاق.

والموضوع كان معلق على مقابلة الرئيس يوم الخميس، وكان فيه بعد كدة كلام عن اتصال بأحمد عبد الله، أنا كلمت المشير وقلت له: ما دام فيه مقابلة يبقى ليه كدة؟ فقال لى: ده كلام علشان الأولاد دول ما يفلتوش. فقلت له: مافيش داعى لكل ده. فقال: مافيش حاجة والموضوع معلق على المقابلة، وإنشاء الله نتصافى فيها. وكان الحديث ده فى العربية.

اتصل بى المشير فى يوم وقال لى: أن فيه ضابط عايز يقابله وطلب منى أن أقابله بدلا منه فأرسله لى وقابلنى دون سابق معرفة، وكان معه عبد السلام فهمى والنقيب فاروق يحيى، وكلمونى عن المتاعب الموجودة، وكلها متاعب تحدث باستمرار وهى متاعب إدارية وأنا ماكنتش أعرف إيه شغله ولكن عرفت إنه ضابط إشارة فى الفرقة المدرعة.

وفى مرة رحت للمشير لقيته بيلعب شطرنج فى مكتبه مع جلال هريدى، وجلال قام وأنا كلمت المشير لوحدى عن مقابلة يوم ٢٥، وهو قال: إنه فيه إحتمال إن الرئيس يطلبه للسفر إلى الخرطوم. قلت له: دى فرصة لتصفية الجو فى فترة المؤتمر، وكان مبسوط بأمل السفر مع الرئيس للخرطوم. وبعد شوية دخلت غرفة أخرى أكلت وبعدين لقيت جلال هريدى وعثمان نصار قاعدين فى الصالة ومعهم المشير قعد معاهم وكان معهم أوراق، والمشير نده على ولقيت أمامهم خريطة عليها أسماء الوحدات وهى خريطة منطقة القناة وفيها أسماء الوحدات ومواقعه الأحداث والمشير بدأ يتناقش مع هريدى حول الوحدات وإمكان الاستعانة بها.

طبعا اللى بيدير المناقشة كان المرحوم المشير، وأنا فى الواقع دهشت، ولم يكن لى اتصال بعثمان أو جلال أبدا فى هذه الفترة، وأنا دهشت واستغربت وكان الكلام عن الوحدات ولم يذكر أسماء قادة، وبعديها قال لى المشير: روح البوليس الحربى. فأنا استغربت ليه أروح وأنا ماليش علاقة بالبوليس الحربى، وكنت أقصد قطع الموضوع، ونط جلال هريدى وقال: إن البوليس الحربى مؤمّن حسب رأى شمس بدران. فقلت له: أنا سأتكلم مع المشير فى ذلك، وعلى ما أذكر بعد كدة عثمان نصار سأل عن الواجبات. فالمشير قال له: إنت حا تروح القناة، ومجموعة فيها شمس بدران حا تروح المدرعات.

ده فيما يتعلق بالفرقة المدرعة أو واجب شمس بدران، والمشير أعاد الكلام معى تانى وقال لى: إنت تؤمّن القاهرة من البوليس الحربى، وسيحدد لى اجتماعات مع صلاح نصر. وقلت للمشير: إن القاهرة فيها إجراءات أمن ومقاومة شعبية والموضوع ليس بهذه البساطة، وأنا لى كلام مع سيادتك. والمشير بعدها قال: أنه يكون فيه اعتقالات وذكر بعض أسماء لاعتقالها، وقال لعثمان نصار: ضيف مدير أمن القاهرة على الأسماء. وبعدين حصلت مناقشة مع عثمان نصار حول الفرقة المدرعة، وعثمان قال: أنه يقدر يروح هناك بس بعد اتصالات، وعثمان أثار ثانية موضوع اللواء المدرع بالقاهرة، وقال: أنه محتاج للإتصال به والمشير قال: إذا كان عثمان مش لاحق يعمل اتصال يبقى يروح مع عباس فى مجموعة المشير، وأنهى الحديث قائلا: عموما الموضوع معلق على مقابلة الرئيس بكرة.

قعدت معاه ليلة ٢٤ وقلت له إيه الهدف من هذا؟ فقال لى أنا حا أخرج مع الجماعة دول وعايزهم يفهموا إنى أقدر أعمل حاجة.

واتصلت بالمرحوم المشير قبل ذهابه لموعد الرئيس وعدت لمنزلى الساعة ١١,٥ وبيت المشير طلبونى وكان لسة ما رجعش، وحوالى الساعة ١٢,٥ تم الاتصال بسيادة الرئيس، والرئيس قال لى المشير عندى وعايزك تروح تخلى الضباط تسلم للقوة، وإذا تعذر هذا إنقل أولاد المشير إلى بيت آخر. فقلت له: حاضر..ورجعت البيت بتاع المشير لقيت قوة وناس جوة البيت وقادة القوة عند الباب والباب مقفول، فدخلت وحاولت إقناعهم بتسليم أنفسهم للقوة، ودخلت قلت للضباط فى البيت سلموا فاعترضوا وطلبوا المشير، فقلت لهم: دى أوامر وانا دخلت وفتحوا لى الباب وتبادر لذهنى أن أمنع أى حاجة تحصل، ولما دخلت كنت لوحدى وكلهم طلبوا عودة المشير وكان داخل البيت اللواء عثمان نصار وأمين عبد العال وجلال هريدى، وأثناء وجودى على الباب طلع شمس بدران من داخل البيت. وكان فيه نوع من التمسك بحضور المشير، وأنا من جوة اتصلت بالسيد الرئيس تليفونيا، وقال لى: خلّيهم يسلموا وبعدين ييجى المشير، فقلت لهم: دى أوامر السيد الرئيس، فوافقوا، وبدأ حرق الأوراق فى الحمام وكان المتولى لعملية الحرق أكثر من واحد، وشمس كان فى اوضة النوم وشايف حرق الورق، وأنا مشيت وسبته وهو بعدها حصلنى، ثانى يوم مر على إبن المشير الصغير وانا أعطيته المبلغ اللى أعطاه لى جلال وقلت له: هل يريد الشنطة اللى عندى؟.. والشنطة دى فى أغسطس كنت مريت على

المشير وقال لي: عندي مبلغ شيله لي عندك. ونده لطنطاوي وقال له: إعطي الشنطة لعباس. وكان فيها كمية من العملة الذهبية، بها خمسة آلاف جنيه ذهب، وأخذت الشنطة إلى بيتي، وطلب مني بعدها ألف جنيه ذهب فأعطيته واستمر باقي المبلغ عندي وحطيت معاه فلوس شمس وجلال.

ولما جاني إبن المشير الصغير يوم ٢٦ قلت له: أنا عايز أبعت له الشنطة، فرجع قال لي: وديها البلد عندك في الحرانية، وأنا وديتها عند الشيخ عباس الليثي رضوان لحساب المشير إلى أن كان يوم ٣٠ سبتمبر سألني عن الشنطة فقلت له كل ما يتعلق بها وأرسل وأخذها ووجد فيها عجز وعلمت أنه وجد كيسين ناقصين وأن إبن الشيخ عباس أخذهم وداهم لإبن عمته في نزلة السمان وأحضروهم وعاد المبلغ الذهبي كله.

ملحوظة من المؤلف:

١ـ كان اللواء المدرع الخامس عشر هو اللواء المكلف من جانب القوات المسلحة للمشاركة في خطة تأمين القاهرة مع أجهزة أمنية أخرى وكان يقود هذا اللواء المرحوم العقيد عادل سوكة الذي حدد موقفه منذ يوم ٥ يونيو ٦٧ مع الشرعية وكان على صلة وثيقة معي باعتباري المسئول عن تنسيق خطة تأمين القاهرة بين الأجهزة المعنية، وكان الاتصال يتم مع قادة هذه الأجهزة على مدار الساعة طوال الوقت. وللعقيد عادل سوكة موقف مع الرئيس السادات بعد دخولي السجن كان من نتيجته أن أبعد خارج البلاد كملحق عسكري في تركيا.

٢ـ و السيد عباس رضوان كان موضع ثقة متناهية بلا حدود من الرئيس جمال عبد الناصر الذي لم يكن يصدق أو يعتقد أنه مشارك في المؤامرة ولكن الاعترافات توالت من الجميع تؤكد ضلوعه في المؤامرة بل لقد كان له دور رئيسي في التخطيط والتنفيذ من ناحيتين الأولى من ناحية المشير والثانية من ناحية السيد صلاح نصر (النقود ـ الجماعات التي كانت ستقوم بعمليات الاعتقالات).

كانت هناك ورقة بخط يد المشير عامر مكتوبة على ورقة مسطرة وبالقلم الجاف الأحمر تشمل الخطة والواجبات تفصيلا ومبين عليها أيضا الأسماء المطلوب اعتقالها وعملية تأمين القاهرة التي كان السيد عباس رضوان مسئولا عن تنفيذها مع آخرين

منهم اثنين لم يتخذ معه إجراء لأنهم اعترفوا للرئيس جمال عبد الناصر بكل ما وصل لعلمهم حول هذه المؤامرة.

٣ـ كان المشير عامر يؤوى فى منزله كل ضابط يراد التحفظ عليه مثل حمزة البسيونى وعبد الحليم عبد العال وعبد الرحمن فهمى. وكشف التحقيق أن المشير سعى لحماية الفريق صدقى محمود قائد الطيران المسئول الأول عن الطيران والكارثة العسكرية فدعاه المشير للإقامة بمنزله يوم علم أنه صدر أمر بالتحفظ عليه وأرسل العقيد محمود أحمد طنطاوى من مكتبه لاستدعاء الفريق صدقى محمود إلا أن حرم الفريق صدقى محمود نهرت العقيد طنطاوى وطلبت منه أن يغادر المنزل فورا.

أعود لأقوال كبار المشاركين فى المؤامرة.

يقول شمس بدران وزير الحربية السابق:

قبل أن يتكلم أشاد بالمعاملة الطيبة، وروى الحكاية منذ البداية: «فى أوائل صيف ١٩٦٢ اتخذ الرئيس قرارا بأن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة أو نواب الرئيس يسيبوا شغلهم الرسمى وينضموا إلى التنظيمات الشعبية وكان الكلام يشمل الجميع بما فيهم المشير عبد الحكيم عامر ـ الله يرحمه ويحسن إليه ـ والمشير وافق لأن الوضع ما كانش يستحمل فى هذه الظروف، ظروف انفصال سوريا وكان فيه كلام كتير فى البلد ولذلك المشير رأى أن الوقت لا يسمح انه يترك القوات المسلحة حتى لا يحدث ما لا تحمد عقباه أن الجيش ما كانش يستحمل تغيير القيادة.. قبل كدة كان الرئيس يرى تغيير صدقى محمود وجمال عفيفى وعرفت هذا من الرئيس وقال لى إنه حاول يغير صدقى والمشير رفض، وكان المشير متصور أن صدقى أصلح واحد وكان فيه فرق كبير بين صدقى واللى بعده وما كانش حد منهم يصلح قائد طيران ودى وجهة نظر المشير أيامها. والرئيس شكى لى كذا مرة من أنه عايز يغير صدقى ويجيب دم جديد ومش ممكن واحد يتربس فى حتة ويقفل الباب على غيره وكان الرئيس زعلان ومتأثر.. والأزمة انتهت بموافقة الرئيس إن صدقى يبقى، وما اعرفش ليه وافق على كدة مع أن الرئيس عنده حرية يشيل اللى يعوزه. كان فيه انقلاب سلمى سنة ١٩٦٢ والرئيس كان اتفق مع المشير على قانون الضباط والمشير ما كانش موافق على القانون، وهو ساب مجلس الرياسة ومشى لأنه

غير موافق. وقبل موضوع صدقى كان فيه موضوع جلال هريدى كان من عناصر الإثارة بين الرئيس والمشير، وبالنسبة لصدقى أنا كنت أقنعت المشير إنه يتنحى، وموضوع جلال هريدى اللى هاجم الرئيس سنة ١٩٦٢ وهو فى سوريا وامتدح المشير وجلال كان من الصاعقة ولا يصح أن يصدر منه ذلك وكان كلامه جارح جدا فى حق الرئيس، وقال كلام ضدى وكلام ان المشير أصلح واحد.. وبعدها جلال رجع من سوريا وأنا وجدت أنه مهما كانت ظروفه فى سوريا فلا يصح أن يعود للجيش، ولكن المشير كان يعتبره أحد أولاده وإزاء الظروف العاطفية دى المشير لم يوافق على إحالته للمعاش وقال إنه أصلح واحد فى الصاعقة وأنا قلت لا يعود وقعدت آخذ وأعطى مع المشير لإخراج جلال إلى الاستيداع.. والرئيس كان متضايق من تمسك المشير بجلال بعد أن هاجم الرئيس ومدح المشير. وفى الوقت ده جلال كان يهاجمنى ووجدت المشير راح للرئيس وبنفس الطبيعة اللى كان فيها تسامح فى هذا الوقت بالذات وافق الرئيس على أن يعين جلال ملحقا عسكريا فترة ويعود بعدها للصاعقة.. دول أزمتين حصلوا قبل سنة ١٩٦٢، والرئيس فى هذا الوقت كان فى ذهنه أن يأتى دم جديد فى الجيش علشان الجيش يأخذ وضع سليم دون إملاء إرادة أحد على الجيش، وأنا قلت إن الظرف غير مناسب لخروج المشير وطلبت إعادة النظر فى الموضوع.

أزمة سنة ١٩٦٢ انتهت ببقاء نواب القيادات كما هم، ولا أعرف كيف حدث ذلك وأزمة القانون الخاص بالضباط كان وقتها فيه مجلس رياسة لعرض الموضوعات عليه والمشير اعترض على قانون تعيينات معينة. وقتها حصلت تحركات وكنت أخطر بها الرئيس أولا بأول، وأنا وقتها وجدت إن الموضوع لابد أن يسوى لتعود المياه إلى مجاريها خشية حدوث بلبلة فى الجيش وكلام زى اللى حصل النهاردة ! وأنا رحت للرئيس وكلمته وقدرت أضغط لتحقيق اللقاء بينهما وفى هذا اللقاء المشير بكى ! وقرر البقاء فى مجلس الرياسة وفى العمل على أساس تأجيل قانون الضباط شوية.. ده موضوع سنة ١٩٦٢. وفى الصيف حصلت حرب اليمن والمشير صرف النظر عن القانون بتاع الضباط والقانون تأجل والموضوع اتنسى، ولا أعرف دوافع الرئيس على التفاهم.

وبعد أزمة سنة ١٩٦٢ الأمور مشيت ولكن فيه خلافات فى الرأى.. أيوه.

وأول تفكير فى موضوع شرم الشيخ كان فى يناير سنة ١٩٦٧ فى رحلة باكستان..

المشير وصلاح نصر وأنا رحنا لباكستان وكان مجلس دفاع الجامعة العربية اجتمع فى مصر بتوصية مؤتمر القمة وكل الدول العربية الرجعية زى السعودية والأردن كانت تذيع أننا وضعنا البوليس الدولى لحمايتنا وكان فيه حملة مسعورة بكدة ضدنا .

والمشير واحنا فى باكستان جت له فكرة إننا ناخد خطوة ضد الحملة المسعورة دى وقال: نبعت إشارة للرئيس ووضح لنا إننا نسحب القوات الدولية ونحتل شرم الشيخ، وأرسلت إشارة بذلك للرئيس ولم يرد. وقلنا أنه لم يقتنع وأنا قلت للمشير: دى خطوة يتبعها قفل الخليج ويمكن الرئيس لا يوافق، فالمشير قال المهم نحتل شرم الشيخ، فقلت له: أن هذا يستتبع قفل الخليج وإلا تبقى الحملة ضدنا تستمر.. المشير صاحب الفكرة وأرسلنا برقية للرئيس ولم يرد علينا وأنا تصورت إن السبب هو المتاعب التى يجرها هذا العمل وما أعرفش صلاح نصر حضر المناقشة دى أو لا. أنا قلت للمشير: يمكن الرئيس لم يرد لأن هذا الإجراء يستتبعه غلق الخليج، رجعنا مصر بعد باكستان وجت إشارة إن فيه حشود إسرائيلية حول سوريا. أنا قلت له: هل إحنا جاهزين للمعركة؟ وقلت له: إحنا مش جاهزين بدليل إن الرئيس لم يرد. والمشير قال: أنا لا أقصد قفل الخليج ولكن احتلال شرم الشيخ حتى لا يقال إن البوليس الدولى يحمينا، والمشير أول من فكر فى سحب قوات الطوارىء، وبعدين حصل تحريك القوات فى سيناء بحيث إذا تعرضت سوريا للعدوان نتدخل وتطور الأمر بعد تحريك القوات إلى طلب سحب البوليس الدولى علامة على جدية تحركاتنا ثم احتلت قواتنا شرم الشيخ وأقفل الخليج وكان لابد من إعلان قفل الخليج فى يوم معين نتيجة ظروف سياسية.

وكنا متأكدين إن إسرائيل لن تجرؤ على الهجوم لأن قواتنا كلها أكبر من إسرائيل حسب تقرير المخابرات ودخول إسرائيل معناه عملية انتحارية لهم، وأنا والمشير رحنا سيناء وكان الجيش عايز يحارب.. والرئيس اختار زيارة قاعدة جوية وأعلن فيها قفل الخليج وتكلم مع المشير عن الزوايا السياسية فى وقت كان الطيارين متحمسين فيه للحرب، والمشير قال لهم: يا أولاد إنتم حا تحاربوا.

الرئيس أعلن غلق الخليج فى يوم معين بسبب ظروف قاهرة، يوثانت كان جاى يزور الرئيس فالرئيس أعلن قفل الخليج قبل حضور يوثانت حتى يضعه أما الأمر الواقع، والمشير جاب قوات واغلق شرم الشيخ بسرعة، قلت له: ليه السرعة دى؟ قال: أنا

ارتبطت أمام الرئيس وخلاص !

وبعدما تم قفل الخليج الرئيس أرسلنى إلى روسيا ورجعت لقيت الرئيس فى القيادة وقلت له نتيجة رحلتى لروسيا، والرئيس للتاريخ قال إن إحتمال الحرب ارتفع من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪ وقال الرئيس إن عنده معلومات إن بعد بكرة (يوافق ٥يونيو) حا يحصل هجوم من اليهود وده كلام للحقيقة والتاريخ وقاله لنا الرئيس يوم ٢ يونيو فى القيادة وقال إن الموقف السياسى يحتم عدم البدء بالضربة الأولى، وللحق أيضا الفريق صدقى وهو فى السجن الآن اعترض وقال ما اقدرش وده وضع يشلّنى، فالمشير قال له: تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا وطائراتها، أم تنتظر وتقابل إسرائيل بس، وصدقى اقتنع، وسئل عن خسائر الطائرات إذا انتظرنا الضربة الأولى من العدو فقال: ٢٠٪.

وبعد كدة فيه ظروف خارجة عن إرادة صدقى سببت الخسائر الجسيمة، والرئيس بعدها خرج من القيادة ولم يكن أحد يتصور أن اليهود يلحقوا بنا هذه الخسائر فى الطيران والمدرعات لأننا كنا واضعين خطة ممتازة ولكن اليهود خدوا إمكانيات كبيرة من أمريكا، والسبب الرئيسى هو أن اليهود عملوا استكشاف تفصيلى بواسطة الأمريكان فى كل مسمار طيارة عندنا، وأنا لمست هذا بنفسى وفى أول انقضاض يهودى اصطادوا الطيارات اللى بتضرب الصواريخ.

موضوع عدم الضربة الأولى المشير وافق عليه وكان متحمس والاعتبار السياسى كان يفرض عدم الضربة الأولى.. التدريب موجود والإيمان موجود والمعلومات غير موجودة.. المؤامرة نتيجة خلاف بين الرئيس والمشير.

الضربة الأولى لم تكن تؤثر فى الموقف ولو ضربنا الضربة الأولى كنا نعجزهم ١٠٪ وبعدين هما يضربونا يعجزونا ١٠٠٪ المسئولية الأولى فى النكسة مسئولية المخابرات التى لم يكن عندها معلومات عن قوة طيران إسرائيل، وبعدين العمليات حصلت وانتهت بشلل سلاح الطيران، والموقف كما رآه المشير بعد ذلك كان الانسحاب حتى لا تحصل مذبحة جماعية للجيش، والمشير أخذ رأى القادة على الانسحاب فوافقوا جميعا والمشير كلم الرئيس وعرض عليه الانسحاب بحيث يعود الجيش كله سالما.

وانا تخيل لى ان المشير عايز ينتحر كأى قائد عسكرى بعد معركة خاسرة مثل

هانيبال.. وأنا اتصلت بالرئيس ولم أخبره بموضوع الانتحار وطلبت منه الحضور للقيادة، فقال: آجي أعمل إيه؟ ! العملية واخدها عبد الحكيم عامر كلها. فقلت له: المشير يفكر فى الانتحار.. فقال: فعلا ده واخد سيانور.. وحضر الرئيس قعد مع المشير وقعدوا يتكلموا واتفقوا على التنحى لزكريا محيى الدين ليكون رئيس جمهورية .

وقبلها بيوم لما كنت عايزه يحضر للقيادة قلت له المشير مصر على التنحى بعد الهزيمة، وكنا يوم ٨ يونيومساء، وانا أيضا متنحى حتى لا أرث عبد الحكيم عامر فى الجيش. وبعدها تم إعلان قرار تنحى الرئيس، والمشير جه البيت عندى وقال إنه عايز يروح الإذاعة. قلت له بلاش، وكلم الرئيس، فالمشير كلم الرئيس وانتهى معه إلى إعلان تنحى المشير فى الإذاعة، وأنا كلمت الرئيس وطلبت منه إعلان أننى متنحى، والكلام ده كله له علاقة بالقضية. وحصلت مظاهرات يوم ٩ يونيو و١٠ يونيو ويوم ١١ عين الفريق فوزى قائدا عاما، وعاد الرئيس بعد يوم ونصف من التنحى أو يوم واحد، وأنا وقفت مع المشير علشان لا أتركه وحده وكان ده أمام العقيد إبراهيم رشاد، وبتوع البوليس الحربى وأعضاء المحكمة الإثنين وغيرهم وبعدين اللى حصل إن الضباط انصرفوا وراحوا ثانى يوم القيادة ينتظرون عودة المشير، وأنا كلمت فوزى وقلت له: اصرفهم باعتباره أقدم واحد بعد المشير.

والضباط تصوروا أن فوزى عايز يصرفهم علشان يحل محل المشير، وأنا لما عرفت تكلمت فى التليفون وطلبت سعد عبد الكريم وسعدى نجيب وعبد الرحمن فهمى وسعد زكى وقلت لهم: إن المشير وأنا لن نعود وخدوا تعليماتكم من الفريق فوزى كما قال لكم المشير، واقتنعوا.

وأنا رحت للمشير فى بيته فى الزمالك وكان مختفى من الناس وبعدين طلع القرار فى الإذاعة الساعة الثانية والنصف بتعيين الفريق فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة وبمجرد الإذاعة سمعناها أنا وحسن عامر وعلى شفيق ومصطفى عامر، وأنا كنت طلبت من الرئيس يوم ١٠ يونيو بعد عودته وقلت له: الموقف سيىء وأنا خايف من التمرد وسيادتك لازم تبت فى الموضوع، فقال: أنا شايف إن المشير يرجع نائب أول.. قلت له: يمكن المشير لا يوافق وما يصحّش بعد النكسة يكون نائبا أول للرئيس وأعتقد أن المشير مش رايح يوافق، وسيادتك كلمه.

وبعد قرار تعيين فوزى وإذاعته فى الإذاعة كان موجود المشير ومصطفى عامر وحسن عامر، وأنا قمت وحضنت المشير وقبلته وقلت له: الحمد لله إن المسئولية زالت، وجه صلاح نصر بعد كدة. وبعد كدة راح المشير بيته فى الحلمية وأنا رحت معاه والمشير فات على الرئيس على أساس انه يبلغه أننا سنبتعد عن القاهرة، وأنا رحت بيت الجيزة وجبت السيارات ورحت أنا والمشير أسطال وجه معانا جلال هريدى. والمشير عارف حساسيتى من جلال هريدى، وجلال بعد عودته من سوريا يقول أنا أحب المشير أكثر من ربنا، وأنا كان رأيى إخراجه للمعاش أو الاستيداع والمشير رفض وقال: الصاعقة ما تنفعش من غيره. قلت له فيه ناس كتير.

ويوم ما رحت اسطال مع المشير، وقال لى: إيه رأيك ناخد جلال معانا؟ قلت له: ده يثير الرئيس وما فيش داعى. قال لى: ده جه وعايز يحرسنى. قلت له: مافيش داعى. وبعدها طلعنا بالسيارة ولقيت واحد فتح الباب ونظر فى السيارة وكان جلال، ولما وصلنا اسطال لقيت هناك على شفيق وقلت للمشير: بلاش ده لأنه من عوامل الإثارة. وبعدها أنا سبت اسطال ورجعت وكان رأيى عدم رجوع المشير لأى منصب لأنه كان يحملنى باستمرار نتائج عودته سنة ١٩٦٢، وأنا عن نفسى واحنا فى اسطال قلت لهم: لو رجع المشير أنا شخصيا لن أعود أبدا، وكان رأيى أن المشير لا يقبل أى عمل وكان ده رأيه، والضباط اللى كانوا يحضروا بيت المشير كانوا يعتبرون أننى سبب عدم عودة المشير. وجاءنا فى أسطال عباس رضوان وصلاح نصر وغيرهم فلم يوافق على العودة لأى منصب. وأنا بعد يومين فى اسطال عدت القاهرة علشان آخد زوجتى وأولادى إلى اسطال وفعلا رحنا وعشنا فى بيت محمد عامر هناك. فالمشير رجع القاهرة رغم أنفى، وأنا رجعت معاه و بعد يومين رجعنا اسطال تانى، وهناك كثرت الإشاعات فرجع مصر علشان الناس تشوفه. وعثمان نصار قال للمشير: إنت عايز تعمل إيه ترجع بالعانية أو بانقلاب.. إزاى تقعد ساكت كدة، قرر أى قرار. وجلال هريدى كان مندفع وبيقول للمشير: الصاعقة عندى فى إنشاص والقناة و كلها تحت أمرك. وبعد استقرار المشير فى الجيزة تصاعد الموقف بين الرئيس والمشير. واحنا فى اسطال كان رأيى عن المشير لا يعود إطلاقا ولازم نتحمل مسئولية النكسة، وبعد كدة لقيت العملية دخلت فى عند، ومشاكل وإثارة بين الاثنين فرحت للرئيس لإعادة العلاقة وحاولت مع المشير أن يقبل أى منصب،

وكانت خطتى إعادة العلاقة. وبعدين لما الرئيس يقول له تعالى وابقى عسكرى يقبل، ولكن لما الرئيس يشيل الحراسة عنه ويعتقل الضباط ويقول له تعالى نائب فلم يوافق.. لكن كلامه من الأول أنه كان عايز يرجع للقوات المسلحة. المشير كان متصور أنه يمكن يعتقل أو الاتحاد الاشتراكى يعمل مظاهرات ضده، وجلال وعثمان نصار كان رأيهم كدة، وجلال كان متحمس وظهر كلام عن ذهاب المشير للقيادة الشرقية وكان جلال فاكر أن معاه قوة تفتح عكا، والطبنجات اللى ضبطت أنا كنت فى زيارة للمتحف الحربى سنة ١٩٥٢ وقال لى مدير المتحف أن فيه أسلحة مصادرة من القصور الملكية فأنا بلغت المشير وقال: هات الأسلحة نعمل لها مخزن فى بيتى لأى طارىء، وأنا أخذت حوالى ٤٠٠ أو ٥٠٠ طبنجة.

الرئيس طلب منى إرجاع المشير من اسطال لمصر علشان يعرض عليه نائب أول كما كان بدون سلطات، والمشير رفض، وصلاح نصر عرض على المشير العودة للقاهرة ويرجع نائب أول ونائب قائد أعلى بدون سلطات والمشير رفض.

كانت فكرته عدم العودة لأى منصب، وكان ده رأيى، وبعدين حصلت بعض المسائل والهوة اتسعت فأنا رأيت أن يرجع لأى منصب ورحت للرئيس علشان أتمم الصلح بين الاثنين، ولما صلاح جه للمشير رفض أى منصب وقال له: ما أقدرش أرجع لأن فيه ناس خرجت بدون ذنب إلا الصلة الشخصية به.

وكان رأيى اللى قلته للرئيس ثلاث مرات أن المشير لا يعود لأى منصب وقلت له التفاهم أولا وبعدين لما سيادتك تقول له تعالى عسكرى راح ييجى، لكن المشير قال لصلاح نصر: أنا مش عاوز أرجع نائب رئيس علشان ما أبقاش طرطور، وأنا شجعته على عدم العودة، وقلت له: أنا عن نفسى مش راجع.

أحمد عبد الله جه وأنا موجود عند المشير وأحمد كان فى القناة يفتش على الصاعقة ولما رجع المشير قال له: إيه رأيك يا أحمد توديتا القناة؟ نروح القناة.. وأنا ما كنتش أعرف ليه المشير قال له كدة - وأحمد قال له: أنا تحت أمرك.

وكان هذا التفكير بمناسبة شيل الحراسة من بيت المشير وعثمان نصار قال له طبيعة شك واقترح إن المشير لازم يتخذ موقف وقرار.

واقترح جلال هريدى إحضار الرئيس بيت المشير للقبض عليه. وجلال قال لى أنا الكلام ده، وهريدى كان أكثر اندفاعا أعايز يجر وراه عثمان مع إنه راجل عجوز وشعره شاب. وهريدى كان يفهم عثمان إن عنده قوة صاعقة لو عمل لها بصباعه تتحرك، وقال إن المشير لازم يروح القناة ويتولى القيادة، وأنا سمعت كدة فقلت لهم: إزاى الكلام ده. قالوا: وماله ما دام استقالة المشير لم تقبل. قلت لهم: ده يبقى فرض بالقوة على الرئيس وده يبقى انقلاب، لغاية يوم ٢٤ يوليو والمشير مرة قال لعثمان خد جلال ريحه، وكان بينادى بأفكار معينة عن عودة المشير، وعثمان نصار سافر فى أغسطس لاستطلاع الطرق وقدم بيان بذلك للمشير واخذ زوجته معاه لينفى أى شبهة. وأنا لما رجع سألته عن الحالة وقلت له: بلاش نط فى الوحدات. ويوم ٢٤ عثمان قال وأنا لا أتذكر ما قيل لأن المشير ما كانش له دور فى الموضوع.

وعثمان قال للمشير: حدد موقفك إما أن تقبل أى منصب أو تتحرك قبل اعتقالك. وعثمان نصار صادق، ولكن جلال هريدى يكذب بنفس السهولة اللى يتنفس بيها، وأنا كنت فى أوضة النوم بتاعتى لقيت المشير وأحمد جايين وقلت للمشير: إنت عايزنى؟ قال: أيوة. المشير قال: إيه رأيك يا أحمد توديناا القناة؟ فقال أحمد: أنا تحت أمرك يا أفندم. وإحنا خارجين قلت لأحمد إوعى تقول لجلال أو أى ضابط صاعقة عن كلام المشير. فقال لى: أقول لجلال إيه؟ قلت له: قول له أننا كنا بنتكلم عن الرأى العام.. وأنا حبيت أعمل فرملة وده كان كلام غير جاد من المشير، وكان تفكيره منصب على أن يعرف رأى الضباط بس. وعلشان أفرمل العملية وكنت عايز جلال لا يسمع أن المشير كلم أحمد فى موضوع الذهاب للقناة وكنت أخاف من أن الكلمة اللى انزلق بها لسان المشير تنتقل إلى جلال.. ولما المشير قال لأحمد عبد الله إنه عايز يروح القناة تصورت إن المشير عايز يعرف رد الفعل فقط مش علشان مؤامرة.. ولذلك قلت لأحمد عبد الله إنه لا يردد هذا الكلام. المشير لم يوزع واجبات ولم يخطرنى به إلا جلال هريدى ولم أوافق عليه لأن فيه عداء شخصى بينى وبينه.

عن صلتى بأحمد عبد الله كان بينى وبينه صلة قوية لأنى كنت مشرف على أعمال الصاعقة، ومرة فؤاد عيد قال لى إنه فيه مظاهرات بتقول: لا بدران ولا عامر. وفهمت منه إن أحمد سأله عنى أكثر من مرة فقلت له: هاته فراح جابه فى بيتى، وتانى مقابلة كانت

فى شارع الهرم، وثالث مقابلة كانت عند مصطفى عامر واستدعيته لأنه سأل عنى ومش معقول أتهرب منه.

كان الضباط فاكرين إن المشير تخلى عنهم، والمشير قال: إنه لم يتخلى ولكن الرئيس اللى تركه، والمشير كان عايز يرجع بقرار من الرئيس وكان بيقول: إن الرئيس لم يصدر قرار بإعادتى وجاب واحد تانى.. والضباط كانوا فاهمين إنه يتخاذل وهرب من المعركة وده كان قبل تعيين الفريق فوزى

ومرة كنت عند المشير فى بيته الساعة الواحدة صباحا وأنا كنت خارج ودخل مصطفى عامر وقال له: سيادتك نسيت الموعد. فقال: آه والله روح إنت يا شمس أحمد عبد الله فى بيت مصطفى ورحت مع مصطفى لقيت هناك أحمد وجلال ولما دخلت جلال مشى على طول وراح للمشير ووالله لا أذكر أنا كلمت أحمد فى إيه ليلتها ولو هو قال يبقى حصل.

قبل كدة فكرت إن المشير يسافر وأنا قلت له نروح سويسرا فى مصحة وتعدل حياتك المقلوبة. فقال: أنا عملت ترتيب على إيطاليا، وفهمت إنه عمل الترتيب مع صلاح نصر وأنا شفت إن الحل الوحيد أن يعود إلى أى منصب.

يوم ٢٤ أنا دخلت وجدت المشير وعثمان نصار، ولما دخلت قالوا كأننا على موعد لأنى كنت آخر واحد وعثمان نصار قال: إن دهشور تاخد وقت كبير منى ولم يحدد لا يوم ٢٧ ولا غيره، وبعدين نقلوا على البوليس الحربى وأنا قلت لعثمان خليك إنت فى البوليس الحربى والكرسى جاهز هناك يروح يقعد عليه، وجلال هريدى قال شمس يروح الفرقة المدرعة ولم تذكر أسماء أخرى، وعثمان قال: خد جواب من المشير وروح استلم الفرقة، ويوم ٢٤ رحت للمشير وجدته بيسمع كلام من عثمان وجلال ويناقش التفاصيل وآخر الكلام قال: إن كل ده كلام فارغ، وأنا رايح بكرة للرئيس. ولم أفهم أنه يرسم خطة ولو كنت أعرف كنت بقيت يوم ٢٥ ولكن أنا سافرت إسكندرية، وكمان إزاى أروح الفرقة المدرعة لوحدى؟

وكانت المرسيدس الجديدة واقفة وطلعت سلمت عليه فقال لى أنا طالع ألف علشان الناس تشوفنى. وقبلها بيوم خرجت معاه علشان الناس تشوفه.

كنت أذهب للرئيس للصلح بين الاثنين وجت لى أخبار إن الرئيس مستاء منى شخصيا واللى قال لى كده مرة أيوب ومره عبد المجيد شديد والرئيس تصور إنى وراء كل هذه العمليات وإنى عامل تنظيم من دفعتى ووجدت أن ذهابى للصلح غير مجدى، وقررت الابتعاد وأخدت شديد من إيده علشان يقترح على المشير إنى أبتعد، وراح للمشير وقال له شمس يسافر فالمشير وافق، والمشير لما علم كلم الرئيس علشان يحدد لى موعد أقابله وأوضح الموقف، ولم يحدد الموعد، وبعد أربعة أيام اتصلت بالرئيس علشان أروح اقابله.

بالنسبة لأحداث يوم ٢٥ أغسطس أنا سافرت إسكندرية يوم الخميس ورجعت يوم الجمعة علشان أعرف نتيجة مقابلة الرئيس للمشير وعلمت أن المشير لم يعد وكانت الساعة حداشر مساء وأعطيت عبد السلام نمرة التليفون علشان يكلمنى لما المشير يرجع، وجلال كلمنى بعدها وقال البيت محاصر ونزلت على طول وجدت البيت مظلم والقوة جاهزة للتصدى لأى حصار، وأنا طلعت فوق وبعد شوية سمعت زعيق وهرجلة ونزلت لقيت الحصار بقيادة الفريق فوزى، قال: إنه عايز أدخل أتفاهم لأن الضباط مطلوبين.. وهريدى اقترح دخول فوزى واعتقاله فى البيت علشان كدة قلت لفوزى ما يدخلش علشان جلال ما ينفذش فكرته وفوزى ما يعرفش الحكاية، وأنا أمرت بعدم إطلاق أى طلقة وحصل إن هريدى طلع فوق حرق أوراق كانت فى حجرة نوم المشير أو الخزنة وأنا لا أعرف الأوراق، وأنا تذكرت رزم كثيرة من استقالة المشير موجودة وقلت احرقوها حتى لا تضبط والرئيس يعلم بها فيضيق من المشير.

وكان عندى فلوس للمشير حطيتها فى الخزنة بتاعته وكان عندى ورق بأسماء الدفعة والبرقيات اللى جابها مسعد وتقريرين من المخابرات الحربية عن موقف اليهود وخفت على اللى بعتوها للمشير حتى لا يؤاخذوا وأنا حرقت كل الورق ده. وجه عباس رضوان وأنا كنت واقف جنب التليفون وهريدى قال: سعد عثمان عنده موعد فى شقة الشربتلى كلمه علشان يمشى وكلمته، وبعدين عباس كلم الرئيس علشان الحصار حول البيت والرئيس لم يغير رأيه، بعدين طلبت سعد عثمان ثانى فرد أحمد أبو نار وقلت له: انصراف والبيت محاصر وبعدين فوزى قال لى: إنت مطلوب للاعتقال فسلمت نفسى، وخفت يكون فيه حاجة بين سعد وجلال وخفت يرجع جلال يتصل بهم فقلت

لهم: انصراف، وما كانش مقبول إنى أقول لجلال تعالى واتكلم إنت، وأنا مكنتش أعرف الموعد ده أبدا، أنا شتمت جلال وعثمان لما اقترحوا سفر المشير للقناة، وأنا قلت لهم: دى تبقى خيانة واليهود فى البلد، وجلال نفسه قال: إننى كنت أريد الوفاق إلى أن اعتقلت دفعتى، وكمان بالنسبة لحكاية إذاعة أسماء اللى طلعوا للمعاش عن طريق محمد عبد الرحمن فهذه كانت فكرة المشير وأنا لا أتنصل من مسئولية ذلك ولكنى أحب أوضح إن المشير طلب محمد عبد الرحمن وطلب منه نشر هذه الأخبار فى الخارج وأن يسافر للخارج لشرح ذلك هناك ولو بالهرب للخارج.

وقال المقدم جلال هريدى قائد الصاعقة السابق:

بدأ كلامه بأن قال: أنه يقول الحقيقة وأنه متحمل مسئولية عمله وتحدث عن إخلاصه للمشير عامر صاحب الأفضال عليه. وأنه عُمل معاملة حسنة.

وقال: أنا ما اعرفش أكذب أبدا وأتحمل المسئولية مهما كانت.

واحنا فى القيادة تنحى الرئيس واستأنا جدا لأن صلابتنا من صلابة الرئيس وأنا اتخانقت مع ضابط لأنه اتكلم فى حق الرئيس. وبعدين سمعنا إن المشير تنحى وأنا أرسلت استقالتى لأنه تربطنى بالمشير علاقة لأفضاله على ولأنى عارف إن أولاد الحلال كتير، وأنا جمعت ضباط الصاعقة وقلت لهم: أنا استقلت.. وذهبت للإسكندرية فقابلنى ضابط بالمخابرات وطلب منى مقابلة القائد فرحت قابلته وقال لى: يا جلال إحنا حا نحارب وما تقابلش حد من المخابرات بعد كده.

وبعدين جالى طنطاوى حارس المشير قال لى: تعالى قابل المشير. فرحت وقال لى المشير: تعالى معايا فى المنيا وقعدنا يومين ورجعت وبقيت فى منزل المشير إلى أن قبض على يوم ٢٥ أغسطس وأن والسيد المشير كان معتزل وأنا لم أرى إنسانا مثل المشير وله أفضال على ولو طلب حياتى أعطيها له عن طيب خاطر.. وكانت وظيفتى فى بيته زى سكرتير خاص للمشير.. بعد المنيا رجعنا بيت المشير فى الجيزة وكان فيه ضباط كتار والجو السائد فى منزل المشير كان إن فيه ناس كتير من القوات المسلحة وكان فى رأيى إن فيه مصالحة بين الرئيس والمشير ولم أكن أعرف أن فيه طلبات للمشير واستمر الحال كذلك إلى يوم ٢٤ الساعة اثنين صباحا. كان عثمان نصار فى اسكندرية

ولما رجع المشير نده لى، وفى هذه الأثناء دخل شمس بدران والمشير قال: أنا قررت أروح القناة يوم ٢٧، ولكن هذا الموعد غير نهائى وكرر هذه الكلمة أكتر من مرة. وقال: أنا عندى ميعاد مع الرئيس يوم ٢٥ وممكن نتفق، وقال لى: هات ورقة وقلم أما أروح القناة يوم ٢٥ ومعايا فلان وفلان، وكان حاضر السيد المشير والوزير شمس واللواء عثمان نصار وأنا وقال المشير: أنا وشمس حنروح القناة، وحصل كلام عن الأفراد الذين يرافقون المشير، فعثمان نصار اقترح الفريق مرتجى، فالمشير قال مرتجى ما يستحملش، وثانى جلسة قال: اكتبوا مرتجى.. وأنا قلت أقوالى فى التحقيق، وأقوالى فى التحقيق أنا معترف بها، ولم تؤخذ تحت أى ضغط.

أنا كنت ملحق عسكرى فى أمريكا واستقلت عدة مرات وبعدها رحت اليمن وأديت دورى، وما معنى أن أعود من الميدان وأروح ملحق عسكرى والعدو يحتلنا.

الصاعقة أنا عاملها وشفنا الموت مئات المرات وكنا ليل نهار فى عرق وشغل أقوم أنا أرجع من الميدان وأروح ملحق عسكرى؟ ليه؟

طول إقامتى عند السيد المشير لم أكن مسلحا إلا بعد حادث إطلاق الرصاص على، وكان فيه زيارة عند المشير فيها حمزة بسيونى ونصار وحسنى عبد المجيد وشمس، وأثير الموضوع فالوزير شمس قال إنه ليس لرئيس الجمهورية حق اعتقال شخص بدون سبب، فاللواء عثمان قال له قانون إيه اللى قال كدة؟ قال له: إن اللى يقاوم اعتقال لنفسه لا لوم عليه.. .

وعملنا منشور لإفهام الناس حقيقة وضع القوات المسلحة نظرا للهجوم الشنيع عليها والوضع السياسى فى البلد وكتبنا المنشور وأنا كنت أكتب وكلهم يملون على الكلام وخاصة اللواء عثمان نصار. سيادة المشير هو اللى حب يكتب الكلام ده وما حدش يقدر يناقشه وبعد كدة وزع المنشور فى البلد وسيادتك عارف سيادة المشير.

وكان ناس كتير تيجى من ضباط، وناس من المنيا، وفيه ناس كانت مقابلاتهم سرية وناس ما كانش المشير يرضى يقابلهم، حتى إشاعة إن أى ضابط يزوره يحال إلى المعاش، والجلسات العلنية كانت تتناول مناقشة عامة، واقترحوا مقابلة زكريا محيى الدين وقابلوه، ويقابلوا السيد أنور السادات وقابلوه.

وفيه ناس كنا لا نعرف جايين ليه زى أحمد عبد الله، جه مرة فأعطانى مصطفى عامر مفتاح وقال اسبقنا فى الشقة وبعدين جه شمس ولا أعرف ماذا حدث، وبعدين المشير بعد يوم ٢٤ زادت روحه المعنوية، وكان قابل الرئيس ورجع سعيد جدا وطلب إن الضباط اللى زى أيوب وعثمان نصار يرجعوا وفعلا رجعوا بلادهم وبعدين عثمان نصار جه فجأة من اسكندرية.

كان الاتفاق قد تم قبل مقابلة الرئيس والمشير.. وكان المشير فى حالة معنوية مرتفعة وقد سأل عنى يوم ٢٤ صباحا وكان نصار موجود والوزير شمس، وقال لنا المشير ـ إحقاقا للحق ـ كلمة تدل على أنها متعلقة بموضوع سابق وهى حول ذهاب عثمان إلى دهشور ولم نناقش خطة ولكن كان المشير يعطى أوامر. وفى هذه الفترة حصل كتير من المناقشات فى منزل المشير وكل اللى يروح للمشير يقول له الجيش عايزك.. مش معقول يقول له الجيش مش عايزك. والمشير كان يقول: إنى مسئول عن كل الشهداء والذين أحيلوا للمعاش. وقال: هذه المرة أنا لن أسمع كلام أى شخص، وكان عنده شعور بالتفاؤل إنه سيحل المشاكل مع سيادة الرئيس. وقال: إن الرئيس لو طلب منى السفر للخرطوم أنا أسافر معاه. وكان يؤكد أن موعد ٢٧ أغسطس المحدد للسفر للقناة غير مؤكد. هو طلب منى أن أقول لأحمد عبد الله إن الموعد فيه احتمال لتأجيله أو إلغائه وكان ذلك يوم ٨/٢٤، وفى مساء هذا اليوم طلبنى المشير علشان نلعب شطرنج وضرب التليفون وكان المتحدث عباس رضوان فقال له تعالى وحضر أيضا اللواء عثمان نصار، فالمشير قفل الشطرنج وفرد خريطة عمليات، ودى أول مرة أشوفها، موضح عليها جميع القوات فى منطقة القناة ولم تستخدم فى أى شىء ـ هذه الخريطة سلمها للمشير المقدم مسعد الجنيدى قائد مكتب شفرة القوات المسلحة حسبما جاء فى أقواله بالتحقيق ـ. وبعدين المشير أعطى أوامر دون اتفاق وعباس رضوان جه مصادفة وكان كل اللى فى ذهننا إن المشير يرجع فقط، واحمد عبد الله كان يأتى بصورة علنية، أحيانا سرا.. أحيانا علنا.

المشير كان يقابل الناس فى البيت وخارجه، وكان هو اللى يرتب هذه المقابلات، وكانت اكتر المقابلات من الباب الخلفى فى المشتل.

وكان عباس رضوان مسئول عن جماعة الاعتقالات ومقره فى الشرطة العسكرية،

وعباس رضوان قال إنه عايز معاه ناس من الصاعقة، والمشير قال ياخد عشرين من الصاعقة، وشمس قال له: حا تروح تلاقى البوليس الحربى جاهز، وكان مطلوب اعتقال السيد زكريا محيى الدين وعلى صبرى وعبد المجيد فريد ووزير الداخلية وسامى شرف وحسين بهاء الدين، وعباس رضوان كتب الأسماء بيده ولم يتردد إسم محمد فايق لأنه بعيد عن الأمن، وعباس رضوان أعطانى الورقة.

أما عثمان نصار فكان رايح لوحده دهشور بخطاب من المشير إلى قائد الفرقة المدرعة وشمس معاه.. عثمان، وأبو نار كان مفروض يروح مع المشير ولكن قيل يروح المدرعات لأنه له علاقة بمديرها، ومرة لقيت منيب الحسامى وهو فى منطقة طيران القاهرة خارج هايج من عند المشير يقول الطيران عايز المشير.

وعثمان نصار بعد كدة راح عاين منطقة القناة وعاد، والمشير قال له: إعمل لى خطة، وضعت الخطة على مكتب المشير ولم ينظر فيها زى الورق اللى كان فى جيبى.

عند حرق الأوراق فى بيت المشير كان شمس وعباس رضوان فى الأودة ولا أعرف ما هى الأوراق اللى اتحرقت، والحريق أخد مدة حوالى ساعة إلا ربع، والحقيقة أنا وأحمد عبد الله وتحسين وفيه ناس وضعوا الخطة التى ستنفذ يوم ٢٧، وعباس رضوان كان يوميا عند المشير مرة أو مرتين، وشمس وصلاح نصر قبل أن يمرض كان يوميا عند المشير باستمرار، كان الضباط يقولوا عايزين المشير ولم يكن الموضوع جديا إلا يوم ٨/٢٤، أنا علمت بالمؤامرة ولم أبلغ عنها، وإذا كان ده يساوى إعدام ما عنديش مانع، وأنا شفت الموت مئات المرات.. وما حدش فينا كان ضد الرئيس، أنا شفت المشير يبكى لأنه يريد الرجوع.. وقد قال المشير بعد اعتقال صدقى محمود أنه لو طلبنى للشهادة أروح أشهد، وكان يحكى لى كل حاجة، وشمس كان حاجز بين المشير والقوات المسلحة، وعمل حلقة حوالين المشير وأنا فى الآخر لما كنت أحب أقابل شمس أطلب من المشير وكان يقول لى: يا إبن الكلب تشكينى للمشير.

وهكذا كانت أقوال باقى الضباط الذين شاركوا فى المؤامرة بما لا يخرج عن أقوال من تعرضت لهم. وأرى أنه من المناسب أن أتعرض للخطوط الرئيسية لتقرير المستشار على نور الدين وزملاؤه من مكتب الادعاء حول المؤامرة وتتلخص أهم نقاطه فيما يلى:

أولا: دور شمس بدران:

حول الأسلحة التى كانت بعهدته بأمر منه إلى منزل المشير عبد الحكيم عامر رغم تركه منصبه ومنها مدافع رشاشة و٤٦١ طبنجة كانت مودعة فى معسكر الحلمية وكان يوزعها على أتباعه للمقاومة.

اشترك فى تدبير المؤامرة وكان دوره أن ينتقل مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة المدرعة الرابعة وتحريك وحدات منها إلى القاهرة.

اتصل بزملاء دفعته وحدد أدوار عدد من المتهمين وطلب من ضباط تقارير عن الرأى العام فى القوات المسلحة واحرقها قبل القبض عليه واعترف بذلك.

كان مكلفا بالاتصال بالقوات المدرعة لتحريكها وأرسل ضباط ألحوا على قائد الفرقة بمقابلة المشير بعمارة الشربتلى.

اتصل مع أحمد عبد الله لإخراج فرقة الصاعقة لمقابلة المشير عند كوبرى انشاص.

ثانيا: دور عباس رضوان:

كان مسئولا عن تامين القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير يوم ٢٤ أغسطس قبل القبض على المتهمين بأقل من ٢٤ ساعة.

كلف بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة.

كان مكلفا وبواسطة قوات من المخابرات العامة يجهزها صلاح نصر باعتقال زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى (مدير أمن القاهرة) وحسين كامل بهاء الدين (أمين منظمة الشباب).

تسلم مبلغ ٦٠ ألف جنيه وأسلحة من صلاح نصر وأخفاها لدى ابن عمه عضو مجلس الأمة فى قرية الحرانية، وأخفى هذه الواقعة حتى تقدم ابن عمه إلى المباحث العامة وأبلغها بهذه الواقعة وقدم حقيبتين بهما النقود والأسلحة.

عندما فتحت الحقائب تبين أن المبلغ نقص عشرة آلاف وأربعمائة جنيه.

كان عباس رضوان، بعد كشف المؤامرة وعدم الاشتباه فيه قد ذهب إلى البلدة واخذ الحقيبتين من ابن عمه وأخفاهما فى حفرة تحت الأرض.

كان يعرف تفاصيل المؤامرة، وكان له دور فيها، ولكنه كان يتظاهر بالتوسط لأن الشبهة كانت بعيدة عنه

ثالثا: دور صلاح نصر:

كان المشير وعباس رضوان يجتمعان به فى مكتبه يوميا، وقال عباس رضوان فى الحقيقة أنه أبلغ صلاح نصر أن المشير سيفعل شيئا ن ولم يبلغ المسئولين رغم أنه مدير المخابرات العامة.

قرر عباس رضوان أن المشير طلب من صلاح نصر معلومات عن الإذاعة.

أعطى صلاح نصر أسلحة لعباس رضوان كما اعطاه مبلغ ستين ألف جنيه.

وعد بإرسال قوات من المخابرات العامة إلى عباس رضوان لمعاونته فى عملية تأمين القاهرة.

طلب من عباس رضوان الاحتفاظ بالنقود (٦٠ ألف جنيه) والأسلحة حتى بعد كشف المؤامرة.

ثم شرح المستشار على نور الدين خطة المؤامرة على النحو التالى:

أولا: ينتقل المشير مع بعض المتهمين إلى القيادة العامة بالقناة بمعاونة وحدة صاعقة يخرجها أحمد عبد الله من انشاص تصحب المشير إلى القيادة.

ثانيا: ينتقل شمس بدران مع بعض المتهمين إلى قيادة الفرقة الرابعة المدرعة بقيادة سعد عثمان وتحريك وحدات منها إلى القاهرة.

ثالثا: ينتقل عثمان نصار إلى مقر قيادة الوحدات البرية المعسكرة بدهشور للاستيلاء على قيادتها وكان يعمل سابقا قائدا لها.

رابعا: يتولى عباس رضوان مسئولية تأمين القاهرة وكلف بذلك فى اجتماع عقده المشير يوم ١٩٦٧/٨/٢٤ قبل القبض على المتهمين بأقل من أربع وعشرين ساعة، وكلف عباس رضوان بالانتقال إلى قيادة الشرطة العسكرية لاستخدامها فى السيطرة على أجهزة الأمن بالقاهرة، ويقوم بواسطة قوات من المخابرات العامة يجهزها صلاح نصر والشرطة العسكرية بالقبض على بعض المسئولين فى الدولة.

ومن أقوال عباس رضوان أن المشير كلفه بذلك وباعتقال الذين تقرر اعتقالهم وبينهم زكريا محيى الدين وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ومحمد فائق واللواء محمود السباعى وحسين كامل بهاء الدين.

وقال شمس بدران وعباس رضوان أنهما حضرا اجتماعا مع المشير وكلفهم بذلك

خامسا: استخدام بعض وحدات القوات الجوية التى اتصل بها العقيد طيار تحسين زكى الذى قابل المشير فى حضور عباس رضوان مساء يوم ١٩٦٧/٨/٢٢ بواسطة أحمد عبد الله فى فيلا خاصة بالدقى أعدت للمقابلة، وفى هذه المقابلة تم الاتفاق على دور القوات الجوية بأن يقوم تحسين زكى بتأمين القوات البرية أثناء التوجه للسيطرة على القاهرة إذا تعرضت لأية مقاومة من الدولة وأن يعد طائرة هليوكوبتر فى مطار أبو صوير ليستخدمها المشير فى تحركاته بعد عودته للقيادة.

ملاحق هذا الفصل

الملحق رقم (١)

أولا: قانون انشاء محكمة الثورة رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون

وعلى قانون العقوبات

وعلى قانون الإجراءات الجنائية

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥فى شأن السلطة القضائية

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

قرر القانون الآتى:

مادة ١:

تشكل محكمة خاصة تسمى محكمة الثورة وتختص هذه المحكمة بالفصل فيما يحوله إليها رئيس الجمهورية من الدعاوى المتعلقة بإرتكاب الجرائم المنصوص عليها فى الكتاب الثانى من قانون العقوبات أو فى قانون الأحكام العسكرية، أو أية جريمة تمس سلامة الدولة داخليا أو خارجيا أيا كان القانون الذى ينص عليها وكذلك الأفعال التى تعتبر ضد المبادىء التى قامت عليها الثورة.

مادة ٢:

تشكل محكمة الثورة بقرار من رئيس الجمهورية.

ويكون تشكيلها من عضوين، ويجوز تعيين أعضاء إحتياطيين.

وتشكل المحكمة من دائرة أو أكثر.

مادة ٣:

لا تقيد المحكمة فيها مباشرة، من إجراءات التحقيق والمحاكمة إلا بما يرد فى قرار تشكيلها، ويكون لها كافة الإختصاصات المخولة لمحاكم الجنايات والمحاكم العسكرية العليا .

مادة ٤:

يمثل سلطة التحقيق و الإدعاء بالنسبة للدعاوى التى تنظرها محكمة الثورة الجهة أو الشخص الذى يحدده قرار التشكيل .

ويكون لسلطة التحقيق والإدعاء كافة الإختصاصات المقررة فى النيابة العامة والنيابة العسكرية وما يتقرر لها من إختصاصات فى أمر تشكيل المحكمة .

مادة ٦:

تعقد المحكمة جلساتها فى المكان الذى يحدده رئيسها .

وتكون جلساتها علنية، إلإذا رأت جعلها سرية لأسباب تراها .

مادة ٧:

أحكام محكمة الثورة نهائية، ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه من الوجوه وتعرض الأحكام على رئيس الجمهورية للتصديق عليها، وله أن يخفف العقوبات المحكوم بها أو أن يلغى الحكم أو أن يحيلها إلى المحاكمة من جديد .

مادة ٨:

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

امضاء

(جمال عبدالناصر)

ثانيا: قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧
بتشكيل محكمة الثورة
ومكتب التحقيق والإدعاء

مادة ١:

تشكل محكمة الثورة على الوجه الآتى:

السيد حسين محمود الشافعى رئيسا .

الفريق عبدالمنعم محمد رياض عبدالله .

اللواء سليمان مظهر .

مادة ٢:

يشكل مكتب التحقيق والإدعاء المنصوص عليه فى المادة الرابعة من القانون المشار إليه برياسة **السيد على نورالدين** مدير النيابة الإدارية، ويلحق به أعضاء النيابة العسكرية والنيابة العامة المبين أسماؤهم فيما يلى:

١ـ **لواء محمد عوض الاحول** ـ مدير إدارة القضاء العسكرى .

٢ـ **السيد عبدالغفار محمد احمد** ـ رئيس النيابة

٣ـ **السيد عبدالسلام حامد** ـ رئيس النيابة .

٤ـ **عقيد أمين محمد أمين الجندى** ـ من ادارة القضاء العسكرى .

٥ـ **السيد إسماعيل زعزوع** ـ وكيل النيابة بمكتب النائب العام .

٦ـ **السيد سمير ناجى** ـ وكيل النيابة بمكتب النائب العام .

٧ـ **رائد محمد سمير المحمدى محمد عثمان** ـ من إدارة القضاء العسكرى .

٨ـ رائد مختار محمد حسين شعبان ـ من إدارة القضاء العسكرى .

مادة ٣:

يخطر المتهم بالتهمة وبيوم الجلسة بمعرفة ممثل الإدعاء، وقبل الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل .

امضاء

(جمال عبد الناصر)

ثالثا: قرار رئيس الجمهورية بتعديل تشكيل محكمة الثورة

أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قرارا جمهوريا بتعديل تشكيل محكمة الثورة بإستبدال الفريق عبدالمنعم رياض بالفريق محمد على عبدالكريم وأصبح تشكيل المحكمة من السيد حسين الشافعى رئيسا والفريق محمد على عبدالكريم واللواء سليمان مظهر أعضاء .

رابعا: قرار الإتهام فى المؤامرة

حدد مكتب التحقيق الإدعاء قرار الإتهام وقد وجه الإتهام إلى ٥٥ متهما وأسقط عن واحد منهم بعد إعلانه بالقرار هو العميد طيار محمد أيوب لوفاته .

رئيس مكتب التحقيق والإدعاء بمحكمة الثورة .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل المحكمة.

وبعد الإطلاع على أمر رئيس الجمهورية بأن تحال الوقائع الخاصة بقضية «محاولة قلب نظام الحكم بالإستيلاء على قيادة القوات المسلحة» إلى محكمة الثورة .

وعلى التحقيقات التى تمت فى القضية .

يتهم مكتب التحقيق كلا من:

١ـ **شمس الدين على بدران** وزير الحربية سابقا .

٢ـ **عباس عبدالوهاب رضوان** أمين مساعد بالإتحاد الإشتراكى .

٣ـ **صلاح محمد نصر** رئيس المخابرات العامة سابقا .

٤ـ **مقدم متقاعد جلال محمود هريدى** ضابط سابق بقوات الصاعقة .

٥ـ **لواء متقاعد عثمان محمود نصار** ضابط سابق بالقوات المسلحة .

٦ـ **مقدم أحمد عبدالله على إسماعيل** ضابط بقوات الصاعقة .

٧ـ **مقدم طيار محمد تحسين عبدالحليم زكى** قائد قاعدة جوية .

٨ـ **رائد متقاعد حسين عبدالله مختار** ضابط سابق بقوات الصاعقة.

٩ـ **عقيد محمد حلمى عبدالخالق** ضابط بالقوات المسلحة .

١٠ـ **رائد طيار محمد منيب عبدالعزيز الحسامى** ضابط بالقوات الجوية .

١١ـ **رائد «محلى» سعيد عثمان مصطفى** ضابط بقوات الصاعقة .

١٢ـ **نقيب محمود مدحت فتحى الريس** ضابط بقوات الصاعقة .

١٣ـ **لواء متقاعد أحمد فؤاد عبداللطيف علوى** ضابط سابق بالقوات المسلحة.

١٤ـ **عميد طيار متقاعد محمد أمين السيد أيوب** ضابط سابق بالقوات الجوية.

١٥ـ **عقيد متقاعد أمين عبدالعال يوسف** ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٦ـ **عقيد متقاعد جمال الدين محمود حسنى قاووق** ضابط سابق بالقوات المسلحة.

١٧ـ **لواء سعد محمد عثمان** ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٨ـ **مقدم أحمد حلمى إبراهيم** ضابط سابق بالقوات المسلحة .

١٩ـ **مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى** ضابط سابق بالقوات المسلحة.

٢٠ـ **مقدم كمال الدين محمد حجاب جعفر** ضابط سابق بالقوات المسلحة .

٢١ـ **نقيب إسماعيل محمود حمدى** ضابط سابق بالقوات لمسلحة .

٢٢ـ **عقيد طيار علوى عبدالعظيم الغمرى** ضابط بالقوات الجوية .

٢٣ـ **رائد طيار عبدالكافى صبحى أحمد حسن** ضابط بالقوات الجوية .

٢٤ـ **رائد طيار حشمت محمد فريد صدقى** ضابط بالقوات الجوية .

٢٥ـ **رائد طيار أحمد عبدالرحمن نصر** ضابط بالقوات الجوية .

٢٦ـ **رائد عبدالسلام فهمى محمود** ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .

٢٧ـ نقيب فاروق إبراهيم يحيى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير.
٢٨ـ رائد أحمد محمد أبو نار ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير.
٢٩ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير.
٣٠ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .
٣١ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ضابط بقوات الصاعقة .
٣٢ـ رائد محمد عباللطيف البسيونى ضابط بقوات الصاعقة .
٣٣ـ رائد سمير حسين على يوسف ضابط بقوات الصاعقة .
٣٤ـ نقيب «محلى» إسماعيل حسين مبارز ضابط بقوات الصاعقة .
٣٥ـ رائد فاروق شكرى عبدالسلام ضابط بقوات الصاعقة .
٣٦ـ رائد محمد سمير محمود فهمى ضابط بقوات الصاعقة .
٣٧ـ نقيب على عثمان على سليمان ضابط بقوات الصاعقة .
٣٨ـ ملازم أول «شرف» إمام حسين محمد حسين ضابط بقوات الصاعقة .
٣٩ـ نقيب عبدالله محمد شرقاوى ضابط بقوات الصاعقة .
٤٠ـ نقيب على محمد شوقى على محمد شحاتة ضابط بقوات الصاعقة .
٤١ـ نقيب فاروق محمد عبدالحميد على ضابط بالقوات المسلحة.
٤٢ـ ملازم السيد محمود بدر محمد عباس ضابط بالقوات المسلحة .
٤٣ـ عقيد محمود أحمد طنطاوى ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .
٤٤ـ عمر حلمى على ضابط بالقوات الجوية .
٤٥ـ رائد طيار نبيل فريد شكرى ضابط بالقوات الجوية .
٤٦ـ نقيب مصطفى إبراهيم شحاتة ضابط بالقوات الجوية .
٤٧ـ رائد محمد محمدشحاتة غراب ضابط بقوات الصاعقة .
٤٨ـ نقيب حسن محمد عزت السرجانى ضابط بالقوات المسلحة .
٤٩ـ رائد «شرف» حسن إبراهيم محفوظ ضابط بالقوات المسلحة وملحق بمكتب المشير .
٥٠ـ مساعد سيد مطاوع احمد من افراد القوات المسلحة .
٥١ـ عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح ضابط سابق بالقوات المسلحة .
٥٢ـ نقيب محمود إبراهيم على النشوقاتى ضابط بالقوات المسلحة .
٥٣ـ ملازم أول محمود محمد الإسكندرانى ضابط بالقوات المسلحة .

٥٤ـ **رائد محمود حسنى ربيع** ضابط بالقوات المسلحة .

٥٥ـ **رقيب أول حسن يوسف حسن** من افراد القوات المسلحة .

لأنهم فى المدة من ١١ يونيوسنة ١٩٦٧ إلى ٢٨ اغسطس سنة ١٩٦٧ بالجمهورية العربية المتحدة:

أولا: ـ المتهمون من الأول إلى الثانى عشر:

حاولوا تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة مستخدمين القوة العسكرية بواسطة جماعات عسكرية مسلحة. وذلك بأن شكلوا تنظيما عسكريا ضموا إليه بعض ضباط القوات المسلحة العاملين والمتقاعدين بهدف الإستيلاء على السلطة وتغيير نظام الحكم القائم بالقوة ووضعوا لذلك خطة عسكرية متكاملة للإستيلاء على قيادة القوات المسلحة وإعلان تنصيب المرحوم المشير عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة وتحريك وحدات من القوات البرية إلى مدينة القاهرة فى حماية وحدات من القوات الجوية والسيطرة على أجهزة الأمن بالعاصمة بعد إعتقال كبار المسئولين فيها، وفرض تغيير النظام القائم بالقوة .

وقد بدأ المتهمون هذه المحاولة بتحديد الواجبات والمهام المكلف بها كل متهم على النحو الموضح بالتحقيقات وحددوا لتنفيذ الخطة مساء يوم٢٧/٧/١٩٦٧ م...

وكان المتهمون السبعة الأول هم المتولين زعامة هذا التنظيم العسكرى .

ثانيا: ـ المتهمون من الثالث عشر إلى الثانى والأربعين:

إشتركوا بطريق الإتفاق مع المتهمين الإثنى عشر الأول فى إرتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم بالقوة بواسطة جماعات عسكرية مسلحة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون العقوبات وذلك بأن دخلوا معهم فى إتفاق بغرض إرتكاب هذه الجناية فوقعت الجريمة نتيجة لهذا الإتفاق .

ثالثا: ـ المتهمون من الأول إلى الثانى والأربعين:

إشتركوا فى إتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب جناية محاولة قلب نظام الحكم القائم بالقوة بواسطة جماعات عسكرية مسلحة المعاقبة عليها بالمادة ٨٧ من قانون العقوبات وذلك بأن إتفقوا فيما بينهم على تشكيل تنظيم عسكرى يهدف إلى الإستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير نظام الحكم القائم وإنضموا إلى هذا التنظيم مع علمهم بذلك

وكان المتهمون الإثنا عشر الأول من المحرضين على هذا الإتفاق ولهم شأن فى حركته .

رابعاـ المتهمان السادس والسابع والمتهمون من التاسع الى الثانى عشر ومن السابع عشر إلى الثانى والأربعين:

بصفتهم من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية تآمروا على إحداث فتنة بين أفراد القوات المسلحة بأن إتحدت إرادتهم على مقاومة السلطات العسكرية بصورة جماعية وذلك بأن ألفوا فيما بينهم وآخرين تنظيما عسكريا للإستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة بغرض قلب نظام الحكم القائم بالقوة وذلك تنفيذا لخطة موضوعة تستخدم فيها القوات العسكرية المسلحة لتنفيذ هذه المؤامرة .

خامساـ المتهمون من الثالث والأربعين إلى الخمسين:

بصفتهم ضباط وأفراد القوات المسلحة الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية علموا بوجود تصميم على إحداث فتنة بالقوات المسلحة بهدف الإستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة ومقاومة السلطات العسكرية بصورة جماعية بغرض قلب نظام الحكم القائم بالقوة ولم يبلغوا السلطات المختصة بذلك .

سادساـ المتهمون التاسع عشر والحادى والعشرين والأربعون والحادى والخمسون:

بصفتهم من ضباط القوات المسلحة أفشوا أسرارا خاصة بالدفاع عن البلاد وذلك بأن أفشى كل منهم معلومات حربية متعلقة بالقوات المسلحة لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك ولم يكن صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرها اوإذاعتها وقد تم إفشاء هذه الأسرار لبعض المتهمين فى المؤامرة على الوجه الموضح بالتحقيقات .

سابعاـ المتهمون من السادس والعشرين الى الثلاثين والمتهمون التاسع والأربعون ومن الثانى والخمسين إلى الخامس والخمسين:

بصفتهم من ضباط وأفراد القوات المسلحة أحدثوا فتنة بين أفراد القوات المسلحة بأن ساهموا فى مظاهرة عسكرية مسلحة توجهت بسيارات مدرعة إلى مقر القيادة العامة وهم مسلحون بأسلحتهم إحتجاجا على تغيير القيادة العسكرية .

يكون المتهمون من الأول إلى السابع قد إرتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ٨٧ فقرة

١ و٢٢ من قانون العقوبات .

والجناية المنصوص عليها فى المادتين ٩٥ و ٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات .

ويكون المتهمون من الثامن إلى الثانى عشر قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ٨٧ فقرة(١) من قانون العقوبات. والجناية المعاقب عليها بالمادتين ٩٥ و٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات .

ويكون المتهمون من الثالث عشر إلى الثانى والأربعين قد إرتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمواد ٤٠ فقرة (٢) و٤١ و٨٧ فقرة (١)من قانون العقوبات ـ والجناية المعاقب عليها بالمواد ٩٥ و ٩٦ فقرة (١) من قانون العقوبات .

ويكون المتهمون السادس والسابع والمتهمون من التاسع الى الثانى عشر ومن التاسع عشر إلى الثانى والاربعين قد إرتكبوا ايضا الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (١) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ويكون المتهمون من الثالث والأربعين إلى الخمسين قد إرتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (٥) من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

ويكون المتهمون التاسع عشر والعشرين والحادى والعشرين والاربعين والحادى والخمسون قد ارتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادتين ٨٠ فقرة (ب) و٨٥ من قانون العقوبات .

ويكون المتهمون من السادس والعشرين الى الثلاثين والمتهمون التاسع والاربعون ومن الثانى والخمسون إلى الخامس والخمسين قد إرتكبوا الجناية المعاقب عليها بالمادة ١٣٨ فقرة (١) من قانون الاحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ .

لذلك:

يحال المتهمون إلى محكمة الثورة وتعرض الأوراق على السيد رئيس المحكمة لتحديد جلسة لنظر الدعوى .

١٣ينايرسنة ١٩٦٨

رئيس مكتب التحقيق والإدعاء

(على نور الدين)

(تأشيرة):

تحدد يوم الاثنين ٢٢ يناير سنة ٦٨ للبدء فى نظر القضية ويعلن المتهمون بقرار الإتهام .

رئيس المحكمة توقيع (حسين الشافعى) .

خامسا: الأحكام

وكانت المحكمة علنية ونشرت وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تفاصيل الجلسات كما تم تسجيلها بالصوت والصورة علاوة على محاضر الجلسات الرسمية الموجودة بسجلات محفوظات النيابة العامة وأرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى والمخابرات الحربية .

وأصدرت محكمة الثورة والتى رأسها حسين الشافعى أحكامها فى هذه القضية فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٦٨ وكانت الأحكام كما يلى:

١ـ شمس الدين على بدران ـ الأشغال الشاقة المؤبدة .

٢ـ عباس عبدالوهاب رضوان ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه مع المتهم صلاح نصر متضامنين برد مبلغ عشرة آلاف واربعمائة جنيه إلى خزانة الدولة .

٣ـ صلاح محمد نصر ـ الأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه برد مبلغ عشرة آلاف واربعمائة جنيه للخزانة والاشغال الشاقة ١٥ سنة فى التهمة الثانية وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه .

٤ـ مقدم متقاعد جلال محمود هريدى ـ الأشغال الشاقة المؤبدة .

٥ـ لواء متقاعد عثمان محمود نصار ـ الأشغال الشاقة المؤبدة. .

٦ـ مقدم أحمد عبدالله على إسماعيل ـ الأشغال الشاقة ١٥ سنة .

٧ـ عقيد طيار محمد تحسين عبدالعليم زكى ـ الأشغال الشاقة ١٥سنة .

٨ـ رائد متقاعد حسين عبدالله مختار ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

٩ـ عقيد محمد حلمى عبدالخالق ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

١٠ـ رائد طيار محمد منيب الحسامى ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .

١١ـ رائد «محلى» سعيد عثمان مصطفى ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

١٢ـ نقيب محمود مدحت فتحى الريس ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

١٣ـ لواء متقاعد أحمد فؤاد عبداللطيف علوى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

١٤ـ عميد طيار متقاعد محمد أيوب ـ إنقضاء الدعوى لوفاته .

١٥ـ عقيد متقاعد أمين عبدالعال يوسف ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

١٦ـ عقيد متقاعد جمال الدين قاووق ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

١٧ـ لواء سعد محمد عثمان ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

١٨ـ مقدم أحمد حلمى ابراهيم ـ السجن ٣ سنوات .

١٩ـ مقدم مسعد محمد جاب الله الجنيدى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

٢٠ـ مقدم كمال الدين محمد جعفر ـ براءة .

٢١ـ نقيب إسماعيل محمود حمدى ـ السجن ٣ سنوات .

٢٢ـ عقيد طيار علوى عبدالعظيم الغمرى ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .

٢٣ـ رائد طيار عبدالكافى صبحى أحمد حسن ـ السجن ٣ سنوات .

٢٤ـ رائد طيار حشمت فريد صدقى ـ براءة .

٢٥ـ رائد طيار أحمد عبدالرحمن نصر ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة .

٢٦ـ رائد عبدالسلام فهمى محمود ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

٢٧ـ نقيب فاروق إبراهيم يحيى ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

٢٨ـ رائد أحمد محمد أبونار ـ الأشغال الشاقة ١٠ سنوات .

٢٩ـ رائد أحمد محمد جاب الله الجنيدى ـ السجن ٣ سنوات .

٣٠ـ نقيب محمد فتح الله سيد أحمد ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

٣١ـ نقيب مختار حسين أحمد الفار ـ الأشغال الشاقة ٧ سنوات .

٣٢ـ رائد محمد عبداللطيف البسيونى ـ السجن ٣ سنوات .

٣٣ـ رائد سمير حسين على يوسف ـ براءة .

٣٤ـ نقيب «محلى» إسماعيل حسين مبارز ـ براءة غيابيا لعدم حضوره لمرضه .

٣٥ـ رائد فاروق شكرى عبدالسلام ـ السجن ٣ سنوات .

٣٦ـ رائد محمد سمير محمود فهمى ـ السجن ٣ سنوات .

٣٧ـ نقيب على عثمان سليمان ـ براءة .

٣٨ـ ملازم أول «شرف» إمام حسين ـ السجن ٣ سنوات .

٣٩ـ نقيب عبدالله محمد الشرقاوى ـ براءة .

٤٠ـ نقيب على محمد شوقى على شحاتة ـ السجن ٣ سنوات .

٤١ـ نقيب فاروق محمد عبدالحميد على ـ الأشغال الشاقة ٥ سنوات .

٤٢ـ ملازم السيد محمود بدر محمد عباس ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة .

٤٣ـ عقيد محمود أحمد طنطاوى ـ براءة .

٤٤ـ رائد طيار عمر حلمى على ـ براءة .

٤٥ـ رائد طيار نبيل فريد شكرى ـ براءة .

٤٦ـ نقيب مصطفى إبراهيم شحاتة ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة

٤٧ـ رائد محمد محمد شحاتة غراب ـ براءة .

٤٨ـ نقيب حسن محمد عزت السرجانى ـ براءة .

٤٩ـ رائد «شرف» حسن إبراهيم محفوظ ـ براءة .

٥٠ـ مساعد سيد مطاوع أحمد ـ الحبس مع الشغل سنة واحدة .

٥١ـ عميد متقاعد يحيى محمد زكى صالح ـ براءة .

٥٢ـ نقيب محمود إبراهيم النشوقاتى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .

٥٣ـ ملازم أول محمود محمد الإسكندرانى ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة.

٥٤ـ رائد محمود حسن ربيع ـ الطرد من الخدمة فى القوات المسلحة .

٥٥ـ رقيب أول حسن يوسف حسن ـ براءة .

وتم تصديق الرئيس جمال عبدالناصر على الأحكام فى ١٩٦٨/٨/٢٢

وكانت حيثيات الحكم فى هذه القضية والتى تلاها السيد حسين الشافعى رئيس المحكمة قبل إعلان الأحكام بمقر المحكمة بقاعة مجلس الثورة بالجزيرة كما يلى:

«باسم الحق تبارك وتعالى .

وباسم الشعب وحقه على ثورته التى إجتازت ستة عشر عاما من الكفاح والنضال ضد أعداء الوطن من الخارج أو من الداخل وستظل هذه الثورة فى سيرها الصامد بعون الله وفضله لا تقعدها نكسة ولا يلهيها نصر عن أداء واجبها المقدس قاعدة للحرية وقلعة للنضال من أجل الرسالة التى إنطلقت فأضاءت على مدى التاريخ وتجددت ليلة ٢٣ يوليو الخالدة لترسم خطا واضحا وعميقا وتضع لبنة قوية متينة وتثبت قدما على طريق النصر بما فيه من بذل وفداء ومشقة وتضحية ـ هذا الطريق الذى لا يقوى عليه إلا أولوا العزم والإيمان الذين تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر .

وإننا اليوم من هذه القاعة التى شهدت جلسات محكمة الثورة نعلن الأحكام إنتصارا للحق وإنتصارا على النفس كأكبر الجهاد .

وقد جهدت المحكمة فى إستظهار الحقيقة الكاملة التى لن تقبل بعد اليوم أنصاف الحلول وليكون ما فى هذا القصاص منطلق لحياة حرة عزيزة وكريمة «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب» .

وقد تم تصديق السيد رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فى القضايا رقم ١و٢و٣ لسنة١٩٦٧ وبإعلانها ينتهى فصل أليم من تاريخ الثورة ولكنه ملىء بالعبر والدروس التى لا يمكن أن نمر بها إلا لنتخذ منها ذخيرة ونزود بها لمستقبل ملىء بإشراقات الأمل .

إن المحكمة بإعلان هذه الأحكام تطوى صفحة من تاريخنا تنتهى بها من بقايا

السلبيات التى عوقت مسيرتنا لننطلق فى صفحة جديدة لا نلتفت إلى وراء. يملؤنا العزم والثقة بالنفس وبوعد الله الذى لا يخلف وعده بنصر المؤمنين «وكان حقا علينا نصر المؤمنين».

وقد نظرت القضية الأولى فى الجلسات التى عقدتها المحكمة ابتداء من جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٦٨ إلى جلسة ١٥ أبريل ١٩٦٨، والقضية الثانية ابتداء من جلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٨ إلى جلسة ١٩٦٨/٦/٥، والقضية الثالثة إبتداء من جلسة ١٠/ ١٩٦٨/٦ إلى جلسة ١٩٦٨/٦/١٣ .

ولو أن كل قضية من هذه القضايا لها ظروفها وملابساتها وأبعادها إلا أنها فى مجموعها تتكامل وتترابط وخاصة القضية الأولى والثانية. وهذا دعا المحكمة أن تربط الإدعاءات المقامة على المتهم صلاح نصر أثناء نظر كلتا القضيتين .

بالنسبة لقضية المؤامرة على قلب نظام الحكم، فقد تبين للمحكمة أن وقائع هذه المؤامرة قد دبرت فى فترة حاسمة من تاريخ الوطن، وكان من شأنها لو قدر لها الخروج إلى حيز التنفيذ كما أراد مدبروها أن تحدث إنقساما خطيرا فى صفوف القوات المسلحة وفى صفوف الشعب فى وقت كانت البلاد ما زالت ممزقة من أثر النكسة العسكرية. وبينما الشعب بجميع طبقاته وهيئاته قد أعلن بإصرار رائع رفضه الإستسلام وإيمانه بمبادىء الثورة وتمسكه ببقاء الرئيس جمال عبدالناصر فى موضع القيادة .

وتبين للمحكمة أن مراحل تنفيذ المؤامرة بدأت وأخذت صورا متعددة ولولا المواجهة التى حصلت يوم ٢٥ أغسطس لاندفعت عجلة التنفيذ لتسير فى أبعادها الكاملة يومى ٢٦و٢٧ أغسطس ولواجه الوطن محنة أخرى لا تقل عن محنة الهزيمة العسكرية .

وقد ثبت للمحكمة أن المشتركين فى هذه المشير أو الذين ثبت قيامهم بأعمال تنفيذية وكان وضع المشير يؤدى بهم إلى المشاركة فى تنفيذها سواء بالنسبة لوضعهم فى العمل المباشر معه أو ممن لجأوا إليه، أو ممن إتصل بهم المتآمرون. وقد راعت المحكمة أيضا موقف كل واحد من المتهمين من واقع ماضيه ومسلكه ممن سعوا إلى

مركز المؤامرة وممن سعى المتآمرون إلى استدراجهم أو توريطهم فى مخطط التآمر .

ثم نطق رئيس المحكمة بالأحكام فى هذه القضية المأسوية وأسدل الستار على مأساة الرجل الثانى وعلى مشروع دولة داخل الدولة...

وقد ثبت للمحكمة أن المشتركين فى هذه المؤامرة قد تستروا وراء المشير وإستغلوه، ولكن لولا إستجابتة والسير بمخطط المؤامرة إلى أبعادها التى تبينت من نظر القضية، لما كانت إمكانيات العمل والتنفيذ بقادرة على الحركة .

وقد راعت المحكمة تقدير العقوبات التى حكمت بها على كل من ثبت إشتراكه فى هذه المؤامرة أو علمه بها، أن الرأس المدبر للمؤامرة والذى إحتمى فيه المتهمون وتستروا وراء إسمه وعلاقته ووضعه العام هو المسئول الأول فجاءت الأحكام آخذة فى الإعتبار هذا الوضع سواء بالنسبة للمتهمين الذين ثبت إشتراكهم فى التدبير على مستوى المشير أو الذين ثبت قيامهم بأعمال تنفيذية، وكان وضع المشير يؤدى بهم إلى المشاركة فى تنفيذها سواء بالنسبة لوضعهم فى العمل المباشر معه أو ممن لجأوا إليه، أو ممن اتصل بهم المتآمرون، وقد راعت المحكمة أيضا موقف كل واحد من المتهمين من واقع ماضيه ومسلكه ممن سعوا إلى مراكز المؤامرة وممن سعى المتآمرون إلى استدراجهم أو توريطهم فى مخطط التآمر.

ثم نطق رئيس المحكمة بالأحكام فى هذه القضية المأسوية، وأسدل الستار على مأساة الرجل الثانى وعلى مشروع دولة داخل الدولة.

■ لم تكن مجرد محاولة للإستيلاء على السلطة بل كانت مأساة إغريقية كاملة الأبعاد بكل ما تحمل الكلمة من معانى ودلالات؛ فقد كانت تعنى فى جانب منها إنشقاق خطير داخل صفوف الثورة، وفى جانب آخر تمثل خيانة الأخ لأخيه والصديق لصديقه عندما ينقلب على كل القيم التى جمعت بينهما والعهود التى إرتكزت عليها «الحركة المباركة» كما كان يحلو للبعض تسميتها فى البداية.

لقد جمعت الثورة بين عدد من الطلائع الوطنية التى آمنت بأن المصلحة العامة تتجاوز بكثير إحساسهم بمصالحهم الفردية، ومن ثم كانوا على إستعداد للتضحية بالنفس إذا ما إقتضت مصلحة الوطن ذلك، ومهما باعدت الخلافات فيما بينهم فقد إلتزموا جميعا بعهد غير مكتوب بينهم يقضى بأن«من يبتعد لا يتآمر».

لقد نمت قوة المشير عبدالحكيم عامر مع نمو أخطائه من جانب وعدم تعرضه للحساب من جانب آخر، وكان أن نمت معه ما يسمى بالمؤسسة العسكرية مرتكزة على مجموعة من القيادات والضباط الذين نصبوا أنفسهم دولة داخل الدولة وتعاملوا بوصفهم الحماة الحقيقيين للثورة ومن ثم فلهم أن يقبضوا الثمن بإستمرار وبغض النظر عن طبيعة الثمن الذى تدفعه الدولة والقيادة السياسية فى كل مرحلة. إن ثمة سؤال يطرح نفسه بإستمرار، **وهو لماذا صبر الرئيس جمال عبدالناصر كل هذه المدة على عبدالحكيم عامر والقيادة العسكرية رغم ما أثبتته الأحداث من ضعف كفاءتهم السياسية والعسكرية وتجاوزهم المستمر لصلاحياتهم وحدودهم؟.**

إن العلاقات الشخصية والروابط العاطفية لا تعد تبريرا كافيا لتأجيل حسم الموقف مع القيادة العسكرية رغم عدم إمكانية إغفالها وتجاهل تأثيرها وفى تقديرى أن ذلك

يرجع للعوامل التالية:

أولا: إن إصلاح المؤسسة العسكرية كان لابد أن يحظى من وجهة نظر الرئيس عبدالناصر برضاء عبدالحكيم عامر وقناعته الكاملة ذلك أن ضرب عبدالحكيم عامر هو ضرب لجمال عبدالناصر نفسه ولوحدة القيادة، وكما أوضحت فلقد كان لوحدة القيادة الممثلة فى الرجلين بصفة أساسية دورها الهام فى تأمين مسيرة الثورة، والمحافظة على وحدة المجموعة الثورية ككل، وإن ما أشعر به أن وجود عبدالحكيم عامر كان يمثل مصدر طمأنينة لجمال عبدالناصر شخصيا وبإستثناء ما حدث فى ١٩٦٧ والذى مثل زلزالا خارج كل الحسابات فقد كان الإعتقاد السائد والصحيح إلى حد كبير هو أن عبدالحكيم عامر لا يمكن أن ينقلب على جمال عبدالناصر مهما كان طموحه لدعم مركزه أو توسيع نفوذه.

ثانيا: أنه فى كل مرة كان يطرح فيها قضية إصلاح المؤسسة العسكرية كانت مصر تواجه معارك وقضايا فرضت عليها وتستحوذ على كل إهتماماتها.

ولا شك أن تفجير قضية داخلية بهذا الحجم فى ظل تلاحق الأزمات والمعارك المفروضة على مصر لابد أن يضعف من جانبنا ويقلل من كفاءة القيادة فى إدارة هذه الأزمات والمعارك، وعلى سبيل المثال، فقد أعقب العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، والذى برز فيه فشل القيادة العسكرية تفجر مواجهة ساخنة مع الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة للتحالف الغربى، وبالطبع تضامنت معها قوى الإستعمار القديم والنظم الرجعية فى المنطقة ثم أعقبها قضية الوحدة مع سوريا، مع تصاعد التهديدات العدوانية من جانب تركيا وإسرائيل والتى لم تهدأ طوال فترة الوحدة.

ثم كان الموقف الأكثر خطورة فى أعقاب الإنفصال، فعلى عكس ما وفره الإنتصار السياسى فى سنة ١٩٥٦ من قوة دفع معنوية هائلة، كانت النكسة التى سببها الإنفصال أداة إستثمرتها كل قوى الثورة المضادة فى الداخل والقوى المعادية لثورة ٢٣ يوليو فى الخارج، وتفجرت معها معارك شرسة مع الرجعية العربية التى سعت إلى الإجهاز على نظام ثورة يوليو ٥٢ مستعينة بقوى التحالف الغربى، والتى عمدت إلى تفجير مواجهة مفتعلة بين العروبة والإشتراكية من جانب وبين الإسلام من جانب آخر ثم بالمواجهات المفتعلة التى فجرها نظام عبدالكريم قاسم فى بغداد فى أحد معالم المراهقة السياسية التى أصابت أمتنا، وسحبت الكثير من رصيد القوى القومية وتماسكها.

وأعقب ذلك قيام الثورة اليمنية وما أثارته من مواجهات جديدة مع قوى الإستعمار والمرتزقة الذين جندتهم الرجعية العربية منسقة مع المخابرات المركزية الامريكية، وكذا نظام العصور الوسطى الذى خلفه الإمام أحمد فى اليمن.

وصاحب ذلك كله تحفز خارجى للإنقضاض على الثورة مستخدما كل أدوات الحصار الإقتصادى والسياسى ومعارك البناء السياسى والإقتصادى فضلا عن المؤامرات التى لم تنقطع فى الداخل، وكلها مواجهات فرضت على جمال عبدالناصر وضع حدود معينة فى صراع السلطة مع عبدالحكيم عامر وعدم السماح بتفاقمها.

وكان إنشغال الرئيس جمال عبدالناصر بقضايا قومية ووطنية كبرى علاوة على إهتمامه بتحقيق طموحات الشعب المصرى فى التقدم والتصنيع والتغيير الإقتصادى والعدالة الإجتماعية أثره الكبير فى إستفحال هذا الخطر، وذلك للثقة المتزايدة من جانب عبدالناصر فى عبدالحكيم عامر بما يتفق مع الإستراتيجية التى وضعتها القيادة السياسية، وخضوع هذه المؤسسة فى النهاية لسلطة القائد الأعلى وهو جمال عبدالناصر ثم متأخرا إكتشاف عبدالناصر لكون هذه المؤسسة أصبحت مركز قوة إنتقلت بعده موازين القوة إلى القيادة العسكرية؛ مما حد من قدرات القيادة السياسية عن ممارسة قيادتها كاملة واضعين فى الحسبان نقطة جوهرية هى حرص عبدالناصر على البقاء على وحدة القوات المسلحة وتماسكها جعل تفكيره وحساباته تصب فى خانة أن أى تصحيح سيترتب عليه صدام يصعب تقدير مداه فى ظروف داخلية وعربية ودولية تستوجب حماية القوات المسلحة ووحدتها بعيدا عن أى إنقسام أو صدام.

إن الرئيس جمال عبدالناصر كان فوق هذا مطمئن لمدى طموح عبدالحكيم عامر، وأن هذا الطموح مهما بلغ فلن يصل لمرحلة حتى التفكير فى الإنقلاب على الشرعية أو على الرئيس عبد الناصر القائد والأخ والصديق والتوأم، ولكن يقف طموح عبدالحكيم عند حد الرجل الثانى فقط.

ولم يلق كل هذا التأجيل لحسم المشكلة مع المؤسسة العسكرية التقدير الواجب من عبدالحكيم عامر بل على العكس فقد أفسح المجال لبناء علاقات أقل ما يقال أنها علاقات «غير سوية» داخل هذه المؤسسة، ودفعت إلى تقديمها كمؤسسة تتساوى مع مؤسسة الرئاسة فى الحقوق والسلطات، وأدت إلى نسيان أفراد المؤسسة العسكرية واجباتهم الأساسية فى تطوير كفاءة القوات المسلحة وتهيئة كل سبل التقدم والتطوير لقدراتها.

لقد كانت مشكلة عبدالحكيم عامر ـ في ضوء ذلك كله ـ أنه لم يشأ أن يتعامل كواحد من رجال الثورة، وإنما كشريك في السلطة له من الحقوق ما لجمال عبدالناصر سواء بسواء، وكانت مشكلته أيضا ومشكلة الذين أحاطوا به لمصالح شخصية مجردة أن حولوا القوات المسلحة إلى قوة ردع للقيادة السياسية،ولباقي المؤسسات الأخرى في الدولة عاملين على إستخدامها كلما أبدت القيادة السياسية أية إتجاهات لإصلاح الأمور وتصحيح العلاقات القائمة والتعامل بوصفهم قلعة يصعب إقتحامها.

وبالطبع فان هذا لا يعفي الرئيس عبدالناصر من المسئولية التي تحملها كاملة، ولقد نقد الرجل نفسه ذاتيا(*)، إلا أن هذه المؤسسة كانت قد تمكنت من كسب مواقع حصينة علاوة على رفضها في نفس الوقت أي نوع من التدخل أو الرقابة أو الحساب؛ فظل هذا الورم يتسلل ببطء معتمدا على الثقة من جانب الرئيس عبدالناصر في ولاء وتقدير هذه المؤسسة ورئيسها ومن معه.

ولم يكن من الممكن مواصلة السكوت على هذا الوضع بعد فشل هذه المجموعة بقيادة عبدالحكيم عامر في إدارة المعركة العسكرية في ١٩٦٧، وأمام الإحتلال الإسرائيلي لكل سيناء وفقدان مصر لقواتها المسلحة بصورة شبه كاملة، كان من المستحيل إستمرار العمل بنفس الأساليب ومع نفس الأشخاص.

وتجمع حول عامر العديد من المدافعين عن رقابهم وإمتيازاتهم وكرامتهم المزعومة، ونجحوا مرة أخرى في تصوير الموقف على أنه موقف شخصي بينه وبين جمال عبدالناصر برغم ما كشفته المعركة من ألوان العجز والنقائص في كفاءاتهم وسلوكياتهم وتجاوب معهم عبدالحكيم عامر، والذي كانت شخصيته تتميز بقدر كبير من العاطفة والإستجابة لردود الأفعال أو التحريض، وتمكن هؤلاء مرة أخرى من اللعب على العوامل الشخصية، وكان تأثير ما حدث أكثر عنفا داخل نفس المشير أكثر من المحيطين به ومن ثم كان إنتحاره الذي يمكن اعتباره نتيجة منطقية لكل الظروف التي أحاطت بحياة المشير عامر الشخصية والعملية وذلك في ضوء الآتي:

١ـ إرتباط الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ بسوء إدارة عبدالحكيم عامر شخصيا للمعركة، وتضارب قراراته وعدم قبوله للتحذيرات والتقديرات علاوة على قرار الإنسحاب الذي يعتبره كل المؤرخين والمفكرين الإستراتيجيين العسكريين أنه السبب في وقوع الهزيمة بهذا الحجم.

(*) جاء ذلك في محاضر مجلس الوزراء بتاريخ (١٩ـ٢٩/ ١٠/ ١٩٦١)، وكذلك في اجتماع اللجنة التنفيذية

للاتحاد الاشتراكى العربى بتاريخ (٤-٥/٨/١٩٦٧).

٢- فشله فى إستعادة سلطاته من خلال تدبير تآمرى صوره له البعض أو إعتقد هو أنه سيساعده على تعويض كل ما أصابه من خسائر ويملك من خلاله كل الأدوات التى تمكنه من تكميم الأفواه، والتغطية على كل الاخطاء والمسئولين عنها.

٣- تحسبه للتداعيات التى يمكن أن تترتب على إنكشاف التآمر وما قد يعقد من محاكمات سوف تقود بالضرورة إلى كشف تصرفاته الشخصية و زواجه العرفى وبما يضعه فى مأزق حقيقى أمام عائلته المحافظة، خاصة وأن هذا الزواج لم يكن معروفا لفترة طويلة نسبيا إلا فى حدود دوائر ضيقة للغاية تقتصر على من ساهموا فى ترتيبه مثل صلاح نصر وعباس رضوان وإخوة المشير وعدد يعد على أصابع اليد الواحدة من الضباط المقربين جدا منه.

وبرغم أن إصلاح الأمر مع المؤسسة العسكرية كان قد بدأ فى أعقاب وقوع النكسة مباشرة وقبل إقدام المشير عامر على الإنتحار بفترة، إلا أن أزمة التآمر قد طرحت العديد من الأسئلة وعلامات الإستفهام حول إجراءات التأمين للنظام والدولة ومدى كفاءتها، ولقد أثار الرئيس عبدالناصر هذا التساؤل فى حوار معى بعد أن إنحسر غبار التآمر، وكان تساؤل الرئيس يوحى ولو بطريق غير مباشر إلى أن التدبير الذى وضعه عامر مع عدد من معاونيه كان يمكن أن يملك فرص النجاح، وكانت من المرات القليلة التى أجدنى فيها أخالف تقدير الرئيس جمال عبدالناصر ووجهة نظره، فلقد أعربت له عن إعتقادى أن هذه التدبيرات لم يكن أمامها كل فرص النجاح، وإن كان ذلك لا يمنع من إحتمالات وقوع خسائر وصدامات داخل القوات المسلحة تجعل من ثمن إحباطه ثمنا فادحا خاصة فى ظل الظروف التى كانت تواجهها مصر فى ذلك الوقت وقد بنيت تقديرى على الآتى:

- ان الضباط الذين أحاطوا بالمشير عامر هم طلاب سلطة فى الأساس أكثر منهم تجمعا حول مبادىء وقيم، وهذا النوع من الناس كان من السهل إختراقهم - وهو ما حدث بالفعل وأمكن عن طريقه رصد كل تحركاتهم ساعة بساعة ليس فقط فى منزل المشير أو المقار التى إختارها لتدبير التآمر، وإنما فى كل الوحدات والمواقع العسكرية التى كانت هدفا لنشاطهم.

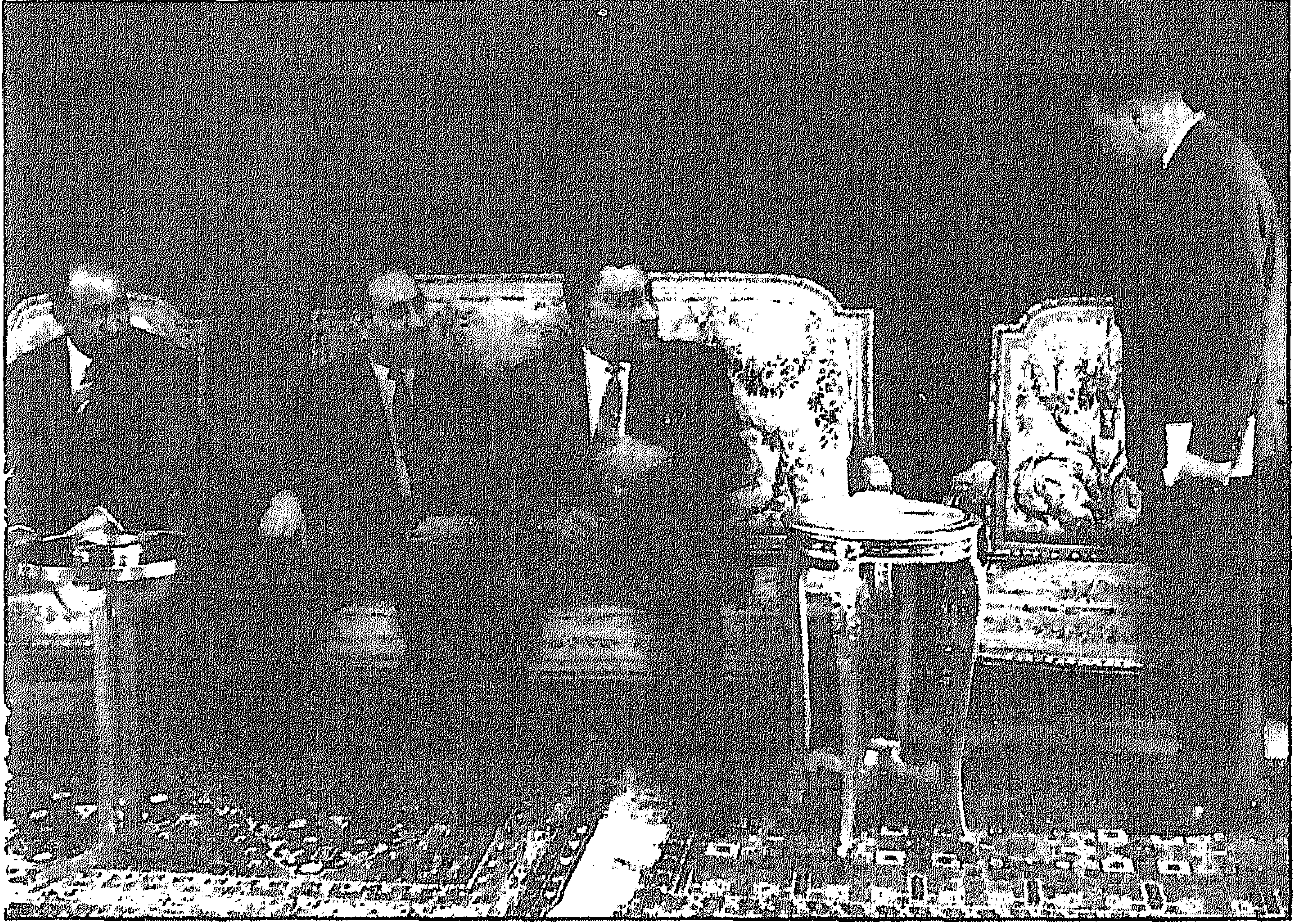
- أن التدبير الذى وضع بسحب المشير عامر إلى منشية البكرى كان عاملا مهما فى

إفشال التآمر بإعتبار أن كل عناصر التدبير تعتمد فقط على وجود المشير وحده ولم يكن من بين كل المحيطين به شخصية قادرة على تزعم المؤامرة أو التحرك بنفس الثقل الذى يمثله المشير عامر.

ـ والأهم من ذلك كله أن توازن القوة لم يكن فى صالحهم على الإطلاق برغم كل ألوان الحشد التى أشرت إليها فى تتبعى لتسلسل المؤامرة.

وهنا أصرح لأول مرة أننى إتخذت مجموعة من الإجراءات التأمينية على مسئوليتى الشخصية، ولم أبلغ بها الرئيس عبدالناصر إلا فى مرحلة لاحقة؛ لأنها كانت تدخل فى صميم واجباتى كمسئول عن الأمن فى مؤسسة الرئاسة، وشريكا فى هذه المسئولية على مستوى النظام ككل وكان من بين هذه الإجراءات على سبيل المثال:

إتصالات لتثبيت أوضاع الفرقة المدرعة التى كانت متمركزة فى شرق القاهرة ويقودها **العقيد عادل سوكة** الذى لم يتردد هو وضباطه فى الوقوف إلى جانب الشرعية بشكل واضح صريح، كذلك الحال فى القوات الجوية وبعض وحدات أخرى من المشاة والمدفعية والمدرعات عاوننى فيها كل من العميد إبراهيم سلامة من المخابرات الحربية و محمد المصرى وأحمد كامل (مدير المخابرات العامة فيما بعد) واللواء فؤاد السماع واللواء عمر خطاب واللواء محمد خطاب، علاوة على قوات الحرس الجمهورى من خلال العميد محمد الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى والعميد ممدوح إسماعيل قائد المدرعات بالحرس الجمهورى والكثير من ضباط الحرس الجمهورى الذين كانت تربطنى بهم علاقات إنسانية وعلاقات عمل مباشر تدعمت على مر الزمن، وهى مستمرة حتى اليوم.



صالون الرؤساء بمبنى جامعة الدول العربية - مؤتمر القمة العربى ١٩٦٤
سامى شرف يتلقى تعليمات من الرئيس جمال عبدالناصر .. ويجلس بجوار الرئيس عبدالسلام عارف وعبدالله السلا



نادى ظباط القوات المسلحة - الزمالك ١٩٥٢
صورة تجمع أغلب مؤسسى المخابرات العامة وينقصهم من كانوا فى مهمات خاصة فى هذا اليوم

الـملحق الوثـائقى

الوثائق والأوراق التي تنشر في هذا الفصل تم ترتيبها

وفق تسلسل فصول الجزء الأول من شهادتي:

" سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر "

وهذه الأوراق إما أن أكون قد تعرضت لها في فصول

هذا الجزء، أو سأتعرض لها ولتفسيرها وتفصيلها

بشكل أكثر دقة في الأجزاء القادمة التي ستصدر

من شهادتي بإذن الله .

وإلى اللقاء

سامي

مصر الجديدة ٢٠٠٤

الجمهورية اللبنانية
وزارة الدفاع الوطنى
قائد الجيش
أركان الحرب (الغرفة)
٢٨٢
٥٨/٩/١٠

سيادة الأخ الرئيس

مـــن دواعـــي إغتباطـــى الشديد أن تكون أول رسالة أكتبها بعد وقوع إختيار مواطنيّ اللبنانيين على شخصى للقيام بمهام رئاسة الجمهورية ، هى التى أوجهها إلى سيادتكم .

وإذا كـنتِ أرى هـذه الفاتحة وليدة الأمر الطبيعى أكثر مما هي وليدة الصدفة ، فإننى لأجد فيها رمزا عفويا لما أرجوه من عهد جديد بين الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة ولبنان .

لقـد قامـت الجمهورية الشقيقة بخطوات إيجابية للمعاونة على تصفية الجو بينها وبين لبنان ، وإنى وكل من أمكنه أن يطلع على الوقائع كما إطلعت لنعرف فى هذه الخطوات رغبتكم وتدخلكم الشخصى ونسجل فيه فضلكم الكبير .

ويسـعدنى أنكـم تعـرفون ما عندى من رغبة مماثلة . وتقدرون أننى سأبذل أقصى الجهد لإزالة التوتر الذى أصاب علاقات بلدينا الأخوية وأعادتها إلى أصفى مما كانت عليه فى سابق العهد وأمتن ، تحقيقا لخيرهما جميعا ، ولسلامة وحدة الصف العربى كله وتراصّه .

إن تلـك الخطـوات الأخيـرة مـن قـبل الجمهورية الشقيقة ، تشجعنى على البحث منذ الآن ، أى قبل تسلمى رسميا مقاليد الرئاسة ، فى خطـوات إيجابـية أخـرى مـن جانـبها تسـاعد كثيرا على دخول بلدينا دون إبطاء فى عهد من التعاون العملى المبنى على الإخلاص والصراحة .

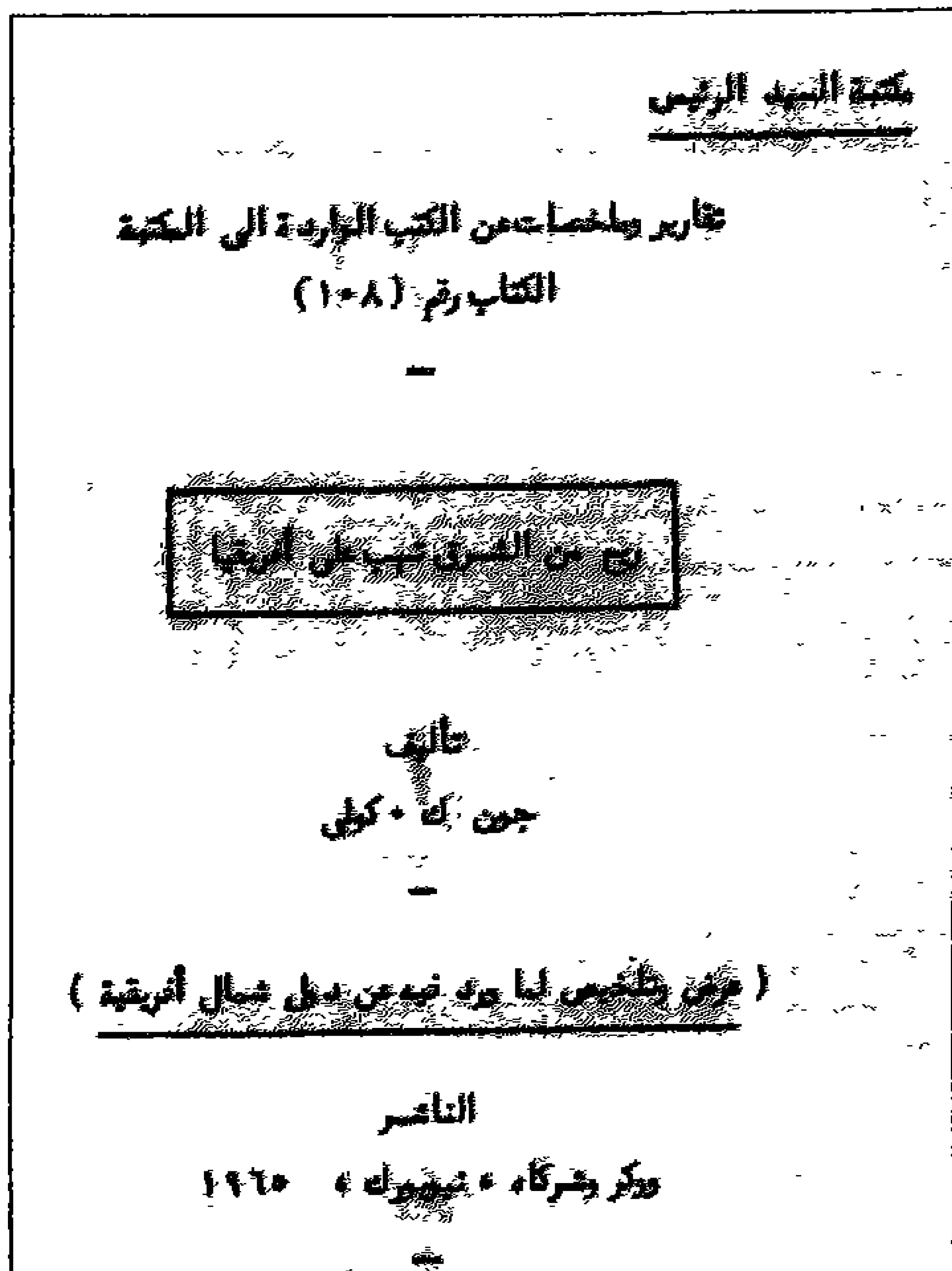
ولقـد عهـدت إلى الصديق العزيز السيد على بزّى أن يعرضها لسيادتكم ، وهو محا ثقتنا وتقديرنا الشخصية وثقة وتقدير جميع من عرفوا تجـرده ومـزاياه الكثيرة ، ووطنيته الصادقة التى دفعته دائما للسعى من أجل قيام أوثق التعاون والتصافى بين لبنان وكل بلد عربى بنوع عام ، وبينه وبين الجمهورية العربية المتحدة بنوع خاص .

وإنى وأنا أعرب عن`أملى ، بل ثقتى أن يلقى لدى سيادتكم ما يكلل سعيه بالنجاح

أرجـو أن تتفضـلوا يا سيادة الرئيس بقبول أصدق عواطفى الأخوية متمنيا لشخصكم الكريم التوفيق والسؤدد ، ولشعب الجمهورية الشقيقة السعادة والمجد .

(توقيع)
اللواء فؤاد شهاب

نص رسالة من الرئيس اللبنانى فؤاد شهاب إلى الرئيس جمال عبدالناصر


مكتبة السيد الرئيس

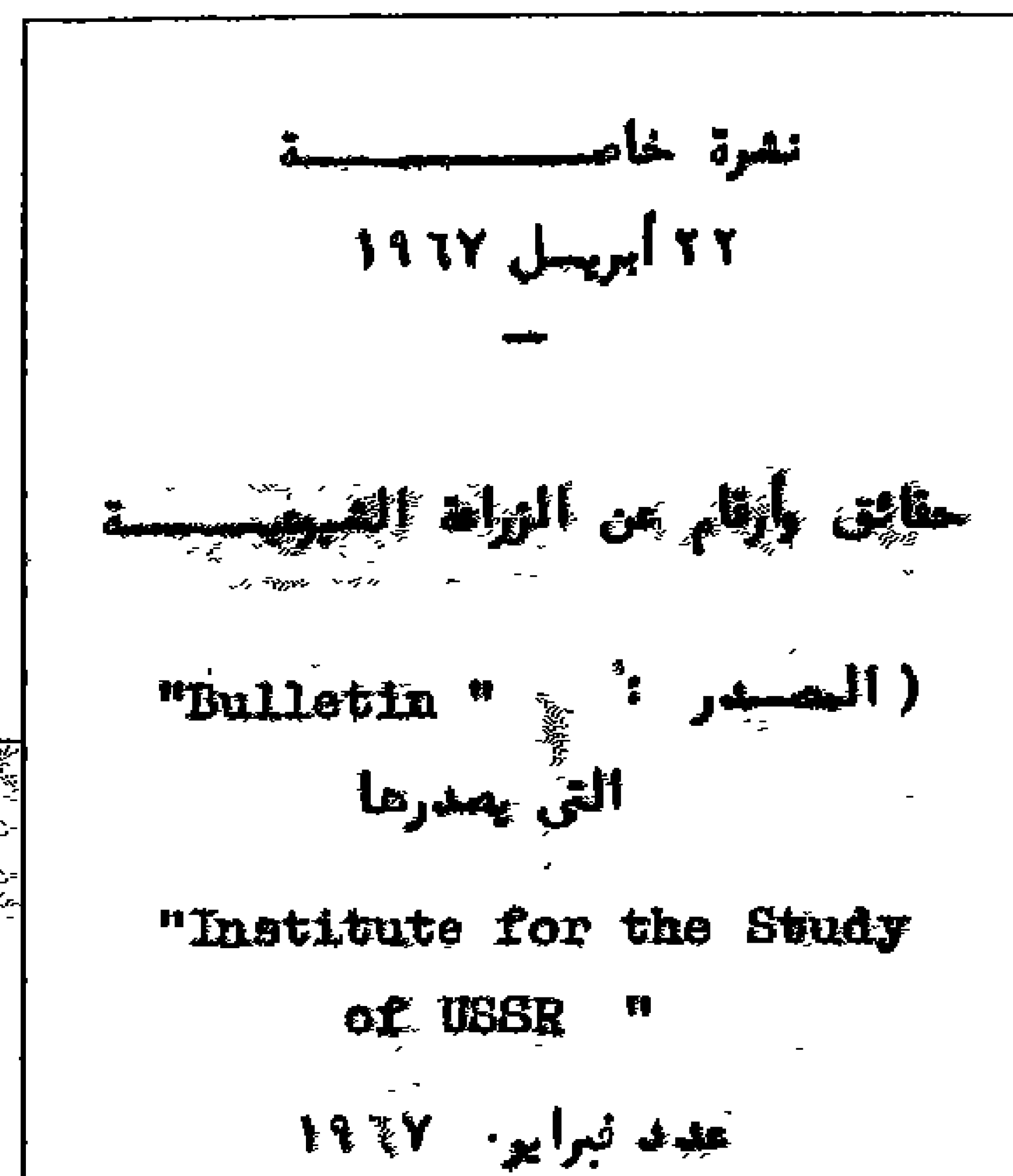
تقارير وملخصات عن الكتب الواردة الى المكتبة
الكتاب رقم (١٠٨)

ريح من الشرق تهب على أفريقيا

تأليف
جون ك · كولى

(عرض وتلخيص لما يرد فيه عن دول شمال أفريقية)

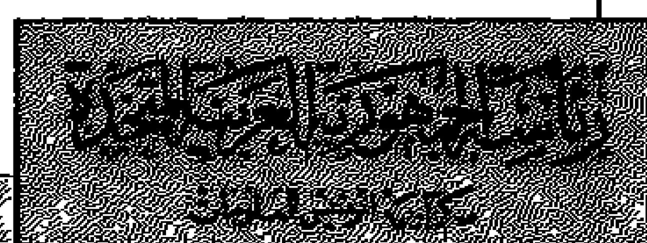
الناشر
ووكر وشركاه ، نيويورك ، ١٩٦٥

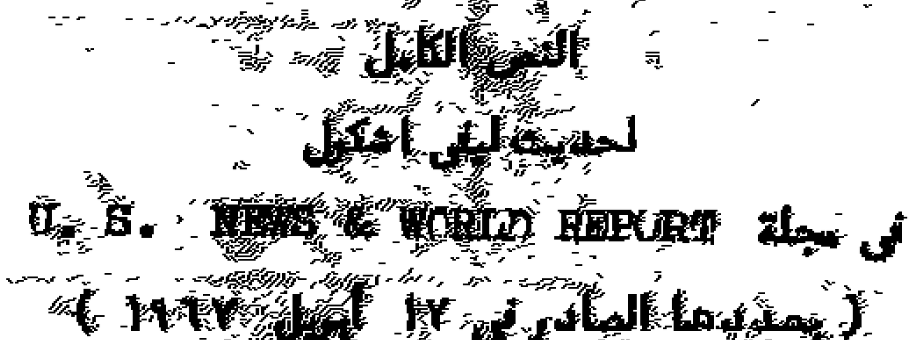

نشرة خاصـــــــة
٢٢ أبريـــل ١٩٦٧

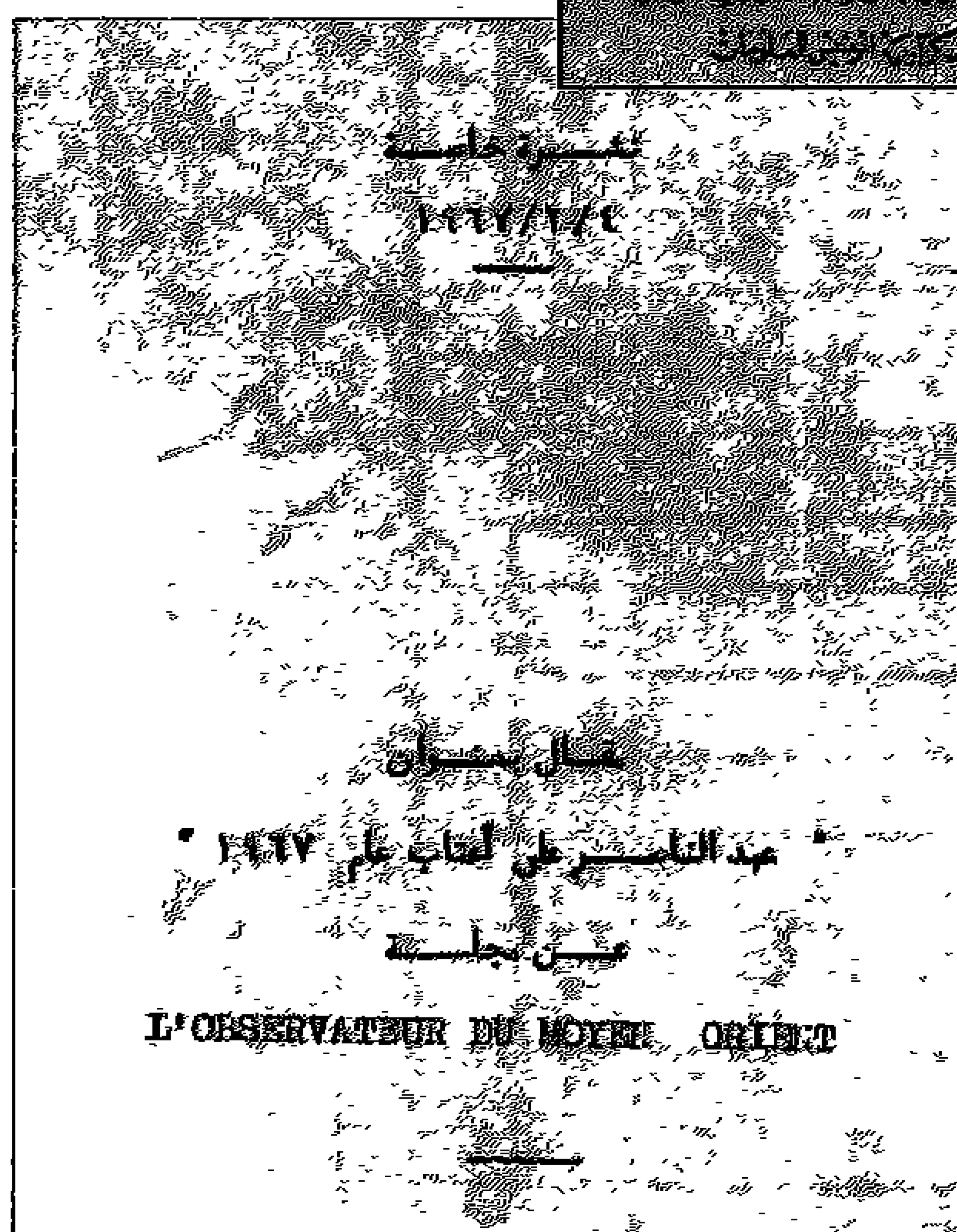
حقائق وأرقام عن الزراعة السوفييتيـــــة

(المصـدر : "Bulletin "
التي يصدرها
"Institute for the Study of USSR "
عدد فبراير ١٩٦٧

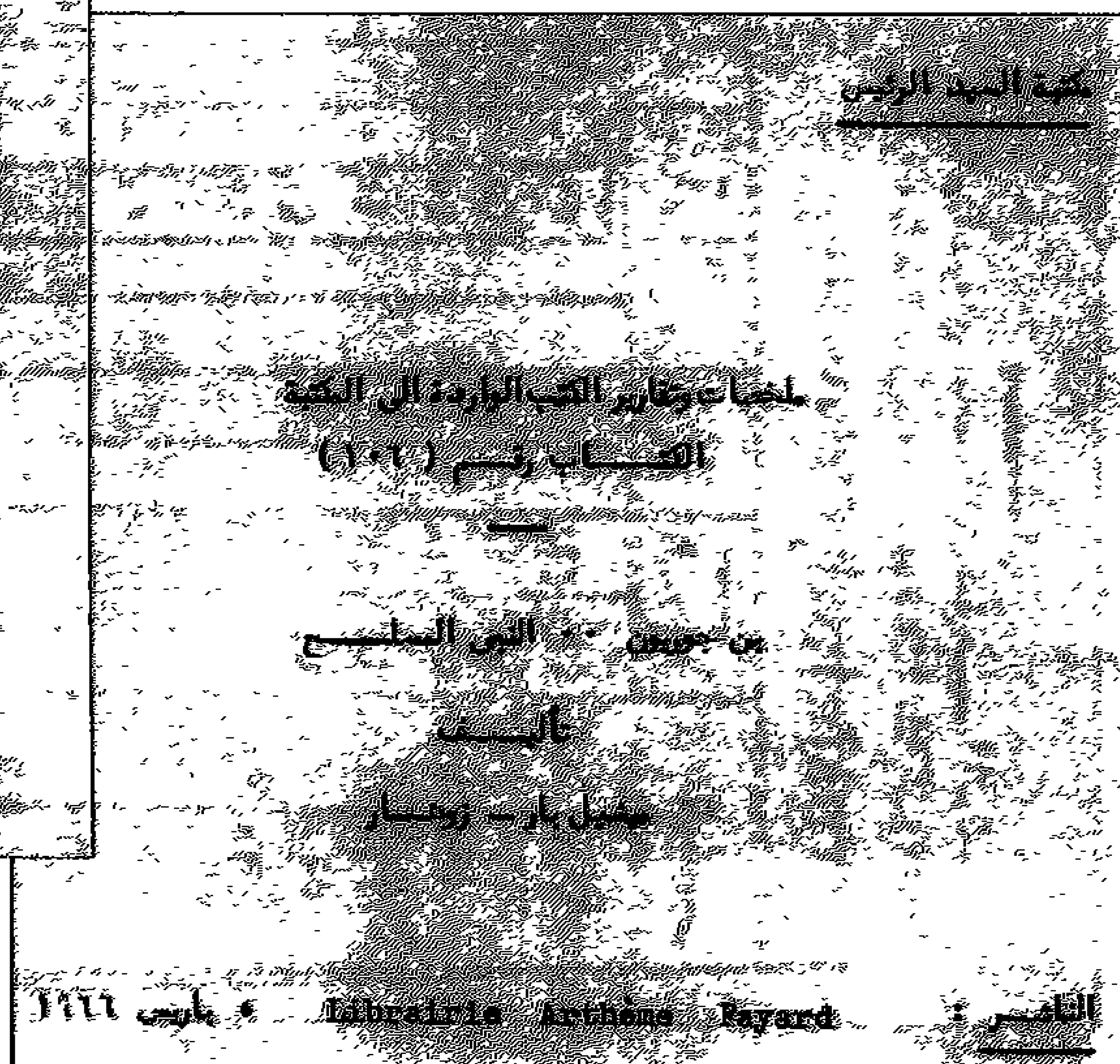

المتاعب التي تواجهها اسرائيل بسبب الشرق الأوسط المعادي


رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات


النص الكامل
لحديث ليفى اشكول
فى مجلة U. S. NEWS & WORLD REPORT
(بعددها الصادر فى ١٧ أبريل ١٩٦٧)


نشـــرة خاصـــة
١٩٦٧/١/٤

مقال بعنوان
" عبد الناصـــر على أعتاب عام ١٩٦٧ "
عـــن مجلـــة
L'OBSERVATEUR DU MOYEN ORIENT


مكتبة السيد الرئيس

ملخصات وتقارير الكتب الواردة الى المكتبة
الكتـــاب رقـــم (١٠٦)

من جونيو ... الى السابـــع
تأليـــف
ميشيل بار - زوهـار

الناشـر : Librairie Arthème Fayard ، باريس ١٩٦٦

نماذج لترجمة الكتب والمطبوعات التى قامت بها سكرتارية الرئيس للمعلومات

بيان بمرتب الرئيس الراحل عن عام وقد خصم منه إيجار الإستراحة

رسائل الرئيس جمال عبد الناصر للمستشار حسن النشار



الرئيس

ثروت عكاشة

ما رأيك في عمل فيلم عن الإنسان
والثقافة [illegible]
فيلم (It's a wonderful life)
الذي شاهدته - فيلم [illegible]
[illegible] [illegible]
الأفلام - [illegible]
نسخة من الفيلم

وثيقة بخط الرئيس جمال عبدالناصر فى شكل رسالة موجهة للدكتور ثروت عكاشه وزير الثقافة حول أفكار لعمل نوعية من الأفلام الأجتماعية والتى كان الرئيس عبدالناصر يهتم بها ، كما أنه شاهد الفيلم المشار إليه أكثر من مرة لتجسيد قيم اجتماعية وأخلاقيات القدوة

سيدي الرئيس العزيز

يا أيها السيد الرئيس أن أذكر لك أني ترددت [illegible] في كتابة هذا الخطاب [illegible]

[illegible]

وصدقني يا سيدي الرئيس [illegible]

وإني أكرر لك [illegible] الشاكر المحب المخلص

محمد التابعي

١٠ مارس ١٩٦٢

نص رسالة محمد التابعي

عندما كان يُعد خطاباته الجماهيرية ،كان يكتبها بخط يده .
الصفحات المرفقة نموذج من هذه الخطابات

نموذج من خطابات الرئيس بخط يده

الرئيس

السيد علي صبري

[illegible] المذكرة الى [illegible]

الادارة [illegible]

[illegible]

الرئيس مذكرة [illegible] الجمهورية

السيد عبد اللطيف البغدادي نائب

السيد عبد الحكيم

السيد حسين الشافعي

كمال حسين

المشير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وثيقة بخط الرئيس تشمل تعليمات محددة لنواب الرئيس وبعض الوزراء المعنيين

الرئيس

الأمر الذي يدعو الى التعليق ..
حتى لا نخطئ أن الخطة تهدف
الى زيادة دخل العامل ١٤٪
ستزيد عمال الصناعة حوالى ٨٨ ألف
بعد تنفيذ الخطة
وستزيد عمال الزراعة حوالى ٩٠٠ ألف
بعد تنفيذ الخطة
وتكون ستبقى مشكلة الفائض في قوة
العمل [illegible] سنويا

البنا
يتضح من الخطة أن الزيادة في الدخل
المقترح تنفيذها هي سنوية ١٦٪
وتكون الزيادة في الأجور لم
تتناسب مع زيادة الدخل
فمثلا الصناعة بالنسبة :-
الدخل ٥٩ . ٩١٥ مليون
الأجور ٥٩ ٩٩ مليون
أي أن نسبة الأجور الى الدخل ١٠٫٨٪
وفي ١٩٦٤ ستبلغ الدخل ~~الصناعي~~ ما قيمته ٥٠٢ مليون جنيه

الرئيس

أي ٦٥٪ من دخل ١٩٥٩
وتكون الأجور سنويا فقط
بمقدار ٢١ مليون جنيه
~~[illegible]~~
في الطلب بتقسيم عادل كاملا لكل
القوى العاملة في مصادر الخطة
على المليون سنويا
كذلك العادة الخطة في نسبة
الأجور الى الدخل القومي بحيث
تزاد الى ٥٠٪ أم ٥٥٪
أم ٦٠٪

تابع تعليمات الرئيس المحددة لنواب الرئيس وبعض الوزراء

تقرير عن تنمية الاقتصاد القومى

مقدمة :

١- لقد كان التخطيط هو السبيل لتنمية الاقتصاد القومى علينا أن نختصر [illegible] سنوات من [illegible] ولا نستطيع أن [illegible] الجيل [illegible] السنوات الأخيرة

٢- ولكن إذا [illegible] الصعوبات والأخطاء التى [illegible] فى السنوات الأخيرة فإننا لن نستطيع أن نحقق التنمية الاقتصادية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا الأمر الذى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

٣- إن الهدف الرئيسى الذى نواجهه [illegible] هو أننا نعمل على التنمية الاقتصادية بدون خطة [illegible] ولكننا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

٤- [illegible] لا نستطيع أن [illegible] الرئيسية التى نواجهها هى [illegible] [illegible] البلد [illegible] التجربة الرئيسية للاقتصاد القومى .

وثيقة بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر يشمل رؤيته الشخصية عن تنمية الاقتصاد القومى

(سأعود بإذن الله لشرح الكثير من هذه الوثائق الخطية فى الجزء الثانى من سنوات وأيام مع جمال عبدالناصر .. فصل يشمل كيفية إتخاذ القرار فى تجربة عبد الناصر)

[illegible] التنمية [illegible]

لم يعد [illegible]

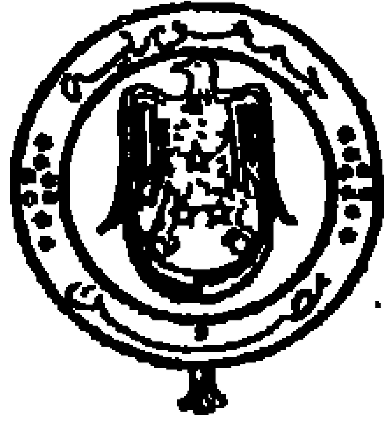
لم يعد [illegible] التنمية

لم يعد [illegible] التنمية .

[illegible]

٢٠ [illegible]

[illegible]



الرئيس

حاتم

- قوة الاذاعه الجديده قليله جدا
لأنه سامعين في الخارج ليه كما
وعدت بذلك.
- يجب العمل على تقويه المحطات
المتوسطة الحاليه
- يجب زياده عدد المحطات
القصيره بطاقات قويه

وثيقة بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر للدكتور عبدالقادر حاتم وزير الاعلام
حول ملاحظات الرئيس بالنسبه لمحطة الإذاعة الجديدة .

١٠ فبراير ١٩٦٤

تنظيم الحكومة : أى يجب أن يجرى
تنظيم الاجهزة الحكومية حتى تنفذ
الواجبات المطلوبة منها

ان من الملاحظ ان الاجهزة
مثلا منها تنظيمات لا تقدر على مستوى
المطلوب الذى نحن نطلبه او الاشراف
مثلا العلاقات الاقتصادية الخارجية
العلاقات الثقافية الخارجية
شئون الطلبة فى الخارج
السياحة الخ

ارى ان نطلع على تنظيم الاجهزة فى
روسيا وتشيكوسلوفاكيا والصين
ويوغوسلافيا.

ومن الملاحظ ان هناك نقص فى
النظام والضبط والربط فى الاجهزة
الحكومية

وارى ان الاجهزة ليست على مستوى المسئولية
الداخلية لخدمة الناس.
العمل لا يرضى الناس
الخارجية ليست على مستوى الخ

أوراق بخط يد الرئيس توضح كيف كان يفكر وكيف كان يتعامل مع الأحداث
وكيف كان يخطط للمستقبل وكيف كانت تدار الأمور بواسطة مؤسسة الرئاسة

مطلوب :- من خطة السنتين

الدخل القومي	سنة ٥٤	١٩٦٤
الإنتاج الصناعي	٥٤	٦٤
الإنتاج الزراعي	٥٤	٦٤
الاستثمار	٥٤	٦٤
الادخار	٥٤	٦٤
الميزانية	٥٤	٦٤

تقرير عام في الإصلاح الزراعي
عن الأراضي التي توزع والسبب

تقرير :- عن حالة الإصلاح الصناعي.

تقرير عن نسب الخطة في الصناعة والكهرباء.
عن نسب الخطة في الزراعة والري.

حالة الاتفاقات بقطع الغيار! من روسيا وتشيكوسلوفاكيا

مطلوب :-
من روسيا . قطع غيار ... ٤٠ مليون
أسلحة ١٢٠ مليون

١٦٠ مليون جنيه
تخفيض أول ٦٠٠ = ~~...~~ ٦٠
تخفيض آخر ... = ٨٠

قطع الغيار ١٠٠
قطع الغيار ١٢٠

تابع أوراق بخط يد الرئيس توضح كيف كان عبدالناصر يفكر ويخطط للمستقبل



متابعة

تنفيذ توجيهات السيد الرئيس لمجلس الوزراء

في المدة من أبريل حتى نوفمبر سنة ١٩٦٦

أ - الأمن :

١ - تجهيز فنادق في منطقة "المينا" والشبان بالاسكندرية (٥/٤) .

٢ - الاهتمام بالمناطق كأولوية أولى من الناحية العسكرية (٢٧/٤) و (١٨/٥)
(موقف البالونات من) .

٣ - دراسة اقتراح السيد / حمدى عاشور بتحويل المراكب الغارقة في "أبو قير"
كما حدث في الحرب العالمية الثانية (٢٧/٤) .

٤ - يدرس السيد / صدقي سليمان اقتراح السيد / حمدى عاشور بعمل "مينا"
بديل "مينا" الاسكندرية في "المينا" الفرنساوي أو في العجمي (٢٧/٤) .

٥ - يقدم ... أسبوعي ... لكل الاحتلالات لمواني التبادلية (٨/٥) .

٦ - بناء حواجز صغيرة حول الآلات بالمصانع المكشوفة حتى لا تتأثر بشظايا
القنابل (١٠/٥) .

ب - الزراعة :

٧ - زيادة منتجات اللحوم والألبان (٢٧/٤) .

ج - الاقتصاد :

٨ - يقسم المجلس الى عدة لجان تبحث اطار الخطة الخمسية القادمة ويكون

وثيقة تبين كيفية متابعة السكرتارية لتكليفات وتوجيهات الرئيس إلى المؤسسات والجهات المعنية .



(تابع ٢)

أن يضم اليها اثنين ، ويقدم اطار الخطة في اكتوبر (٨/١٠) .

٩ — استيراد كمية كبيرة من البلوفرات ، وتوقيف الانتاج المحلي لها ، ويستورد خيط للتريكو يطرح في السوق بسعر رخيص (٤/١٥) .

١٠ — يقوم السيد / صدقي سليمان بالدراسة لايجاد حل لارتفاع مستوى أسعار الملبوسات على أن يكون استخداما للقطن اقتصاديا (٤/١٥) .

البترول :

١١ — تنفذ خطة التوسع في تخزين البترول (١١/٢) .

التعليم :

١٢ — يقدم الدكتور سيد جاب الله مذكرة عن الهجرة (٦/٨) " تدمت ولم تدرس في المجلس " .

١٣ — يتقدم كل من السادة صدقي سليمان وعبد العزيز حجازي وعبد العزيز كامل بمذكرات عن توزيع المؤهلين في الوظائف المختلفة مع ايضاح أين يوجد النقص وأين يوجد الفائض (٦/٢٢) .

الاسكان :

١٤ — اكمال عمارات القطاع العام (٤/٢٧) .

١٥ — الاهتمام بتخطيط الشوارع ، ومن الممكن أن يوجه الاتحاد الاشتراكي للقيام بهذه المهمة (٤/٢٧) .

الشئون الاجتماعية :

١٦ — تعيين من لا يعمل من المهاجرين (٦/٢٢) .

تابع وثيقة تبين كيفية متابعة السكرتارية لتكليفات وتوجيهات الرئيس إلى المؤسسات والجهات المعنية .



(تابع ٢)

١٧ - يقدم الدكتور عبد العزيز كامل دراسة عن موضوع الاخوان المسلمين (٢١/٨) .

التاريخ ١٦/١١/١٩٦٩
ع

متابعة تأشيرات السيد/ الرئيس

حتى ٢١/٥/٧٠

غرقت القاطرة التي أنتجتها شركة الترسانة لبناء السفن لحساب شركة بترول خليج السويس أثناء انزالها الى البحر بعد اتمام تصنيعها بترسانة الاسكندرية، وتتكلف ½ مليون جنيه. ويتردد أن ذلك يرجع الى أخطاء في عملية انزال الماء. (المباحث العامة ١٢/٥)

التأشيرة : ١٢/٥

- السيد/ أمين هويدي لطلب التوضيح من الوزير المسئول.

- يتداول العاملون بمؤسسة الطيران العربية عن مصير العمولات الناتجة عن شراء الطائرات طائرات السابقة - طراز بوينج - والتي تبلغ قيمتها ١٦٥ ألف دولار خاصة وأنه لم تظهر هذه العمولات في حسابها أو ميزانيتها. (المباحث العامة ١٠/٥)

التأشيرة : ١٤/٥.

- السيد/ حسن عباس زكي للإفادة.

- أسباب تأخر الطائرة البوينج المصرية عن موعد قيامها من لندن ٤ ساعات. (محمد صبحي الوالي ١٠/٥)

التأشيرة : ١٤/٥

السيد/ حسن عباس زكي للإفادة عن الأسباب.

- الاشتباه في نشاط كل من محمد علي حسن وصفية أحمد حمدي ثروت: (المباحث العامة ٨/٥) المذكور هاجم نظام الحكم والسيد الرئيس، ويؤيد جماعة الإخوان، وله مشتبهات بالذات المسلمة.

التأشيرة : ١٢/٥

.. الموافقة على المتابعة والتحري عنهما - من هما المشتبه بالذات المسلحة؟

مدى الثقافة :
- صالات بالإذاعة كبيرة للعمل
وتكون محتفظة [illegible] الدكتور [illegible]
[illegible]

حسنا :
على مستوى كامل
[illegible] للفنون
[illegible] الثقافة
[illegible]
[illegible] الجمهور ..
[illegible] شعبية
الفرق موجودة [illegible]
[illegible]
مع الشعب العربي

جمال :
.. الدنيا
صالات مستقلة [illegible]
[illegible]
[illegible] الأرض
العالمية

الرياضة :
صالات رياضية
ملاعب الرياضة

البلد :
[illegible] وصالة [illegible]
[illegible]

مجموعة وثائق بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر يحدد فيها التخطيط للمستقبل فى مجال وزارة الثقافة ، وهى موجهه للدكتور ثروت عكاشه والدكتور عبدالقادر حاتم ويتضح رؤية الرئيس عبدالناصر فى مجال الثقافة والفن والمزج بين الثقافة والفن بالرياضة .. التخطيط من القمة حتى القاع والنزول حتى مستوى القرية بالتخطيط وليس بالمزاج .

ميدان الثقافة والإرشاد القومي:

١- بناء دار للكتب عربية في العاصمة
والاسكندرية على أن تضم
كل المؤلفات والمخطوطات لجميع
الناس بأسمائها والمؤلفين.
ويمنع تصدير هذه الكتب إلا
بتصاريح السلطة وعن طريق
الحكومة.

٢- بعث الآثار من كتب ورسائل ثقافية
في عواصم البلاد.

٣- بعث بناء دار للسينما في كل
عاصمة مديرية تعطى لهم تقديم
مسرحيات [redacted] إذا دعت الحال.

٤- حماية السينما - الأفلام - باستخدام
بعض الآلات - لإنتاج الأفلام المصرية
العربية - القومية - بالأفلام
أن تقدم أفلاماً مصرية للتوزيع
بعد أن تمثل بالإضافة إلى الأفلام العربية
الأجنبية الإيطالية أو الفرنسية الناطقة
بالعربية - أو الإنجليزية - وكذلك أفلام
الأفلام العربية الإنتاج جميعها والدول
الأفريقية والأسيوية

كما يجب أن تهتم الدراسة بوصف بيانات
ما [illegible] في القاهرة والخاصة
بـ[illegible] والخاصة [illegible]
و[illegible] ونسخه [illegible] للكتاب
التي [illegible] - المراجع الأولى -
والمعاصرة [illegible] [illegible] [illegible]
أولها في بيروت [illegible] -
[illegible] مع مطلع القرن
ويجب أن يكون لمستوى خط
[illegible] [illegible] الاستنساخ والتوزيع

- يجب أن تهتم لدراسة الإسناد خطوطها
[illegible] عام [illegible] الاستنساخ
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] -

- يجب أن تهتم لدراسة الرسوم خطوطها
[illegible] [illegible] دلالته والعصر
التي تمثله - [illegible] - وبأحجام

- كذلك خط [illegible] [illegible]

- كذلك خط [illegible] والإجابة والروايات
التي تمثله

كذلك خوفه لنفسه من أن الشاشة
وحده الكئيب الخ —

— وأرى أن تكون بلغة سهلة تصل للمشاهد
ببساطة ثابتة — بسيطا تعطي لنفسك سر
مبسط — وحوار شعبية — ملكية
عامة — وسهلة بالغية —
وستمر [illegible] أبناء الأعضاء — [illegible]
أحد طويل — أو القصة — تتابع الح

وعلى أن تكون نهاية طيبة بلا حشو
لأن الملل كثير السؤال
تناول المسرحية — المساهمة [illegible]
المسرحي — تكون الشيقة —
شيئا الشيء —
على أن تكون نهاية [illegible]
[illegible] الصالح —

العرض:

تستمر لمدة [illegible] العرض في مسرحها
البيئة بالقصر العيني بالقاهرة —
وأخيرا بالإسكندرية — والأقاليم
والمدن —
يمكن أعطاء العرض أهمية للتسلسل
والحكم —
مستمر العرض — كيف يتحكم على
أن يكون — أيضا ما يليه —

مشروع لتوصيل الكهرباء الى القرى
كل قرية [illegible] من [illegible] كهرباء تصل ..
الكهرباء
نظافة القرية
[illegible] [illegible] بالقرية
[illegible] الارشاد الصحي
نادي القرية
سينما للمتفرج في القرى الكبيرة ،
الاعتماد على رائد في القرية ليتحمس
[illegible] للمشاكل الثقافية [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] و [illegible]
و[illegible] الاعتماد على [illegible] [illegible]

ستوديو في القاهرة
دور سينما القاهرة .

ستوديوهات بين دار سينما القاهرة
أو الكثير
ستوديوهات يقوم بالانتاج والتوزيع
في مصر وجميع انحاء العالم .
[illegible] [illegible] الاستوديوهات [illegible] كلها
[illegible] الاستوديوهات لعدة سنوات

خطة لعدة سنوات في
المرحلة الاستعدادية
[illegible] مصر
المنشآت
الصنائع الحربية
بالاضافة الى خطة لكل منها
للمرحلة [illegible] [illegible] للمنشآت
الصنائع الحربية بالنسبة للمرحلة الجديدة

شرائح [illegible] [illegible] الحالية والإسكان
شرائح منطقة الدراسة وحول المخيم
[illegible] —

<u>[illegible] :</u>
الاتحادات الشعبية - الانتفاضة
[illegible] — [illegible] [illegible] كرامة
[illegible] — الإسكان
~~[illegible] [illegible] الكرامة [illegible]~~

<u>مواصفات البيئة :</u>
الدمار - بتسلسل - حرية السير
تنشيط الأهل - الإسكان
حرية تحويلات بناء مصغرة
[illegible] حرية كبيرة .
دار للكتب
بينما درجة أولى، تطلب مسرح
الدمار تخطيط البيئة —
[illegible] تتضح فيه التنمية الكبرى

<u>مواصفات الأرض :</u>
[illegible] تم خلال الكهرباء، جنسيا
[illegible] [illegible] تخطيط البيئة -
الدمار بالحالية - [illegible] الثالثة [illegible]
الاستيطان
دار للكتب

رئاسة الجمهورية

نائب الرئيس

السيد الرئيس

بعد صباح الخير

لقد رأيت أن انتهز فرصة توديعي لسيادتكم قبل

رحيلي اليوم صباحا إلى الإسماعيلية وأرجو من سيادتكم أن

يتسع وقتكم للاطلاع على المذكرة الخاصة بالسياسة

القطنية التي سبق أن تقدمت بها لسيادتكم

ومن المعروف أن حجم التصدير والارتباطات على أقطاننا

[illegible] سنويا للفترة [illegible]

من هذا العام تقل بكثير عن [illegible] الدول فيما يخص

[illegible] على عدم تنفيذ [illegible]

بالتصدير [illegible] أقطاننا بالدول

والمنسوجات هذا العام [illegible]

[illegible] هذا العام [illegible]

الخاص بها [illegible]

أهداف التصدير [illegible]

على سيادتكم أن [illegible]

ستتمثل في مبادراتنا من القطن الخام - والغزل والمنسوجات - وأن

نقص في حجم التصدير المقدر في بداية الخطة يؤثر بالتالي على

حجم الموارد بالنسبة المقدرة أيضا. ولذلك فربما تطلب الأمر

النظر في تعديل سياستنا القطنية الحالية. وربما يكون

تعديلها في هذا الموسم أفضل من الانتظار للموسم الجديد

ولقد اقترح في المذكرة المرفقة اقتراحين (ص ١١) وذلك

نتيجة المناقشة التي دارت في لجنة فرعية من اللجنة الاقتصادية والاتحاد

تشكلت من السادة [illegible] - [illegible] - الاقتصاديين وأنا

واعتقد أنه ربما يكون من المفيد البدء بتنفيذ الاقتراح

الثاني في هذا الموسم وذلك كخطوة أولى تمهيدية في

سبيل الوصول إلى تنفيذ الاقتراح الأول مستقبلا

بعدما تتكشف لنا المواقف وتتضح لنا الطريق

وإني لفي انتظار توجيهات سيادتكم وأتمنى

لكم التوفيق الدائم والسلام

المخلص

[illegible]

نماذج من الرسائل التى كان يبعث بها المسؤلين للرئيس من خلال سكرتارية الرئيس للمعلومات

القاهرة في ٢٦/٦/١٩٦٤

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

بعد تقديم وافر التحية والاحترام والتقدير لشخصكم الكريم أرجو أن أتقدم إليكم بشكري وامتناني على الجميل الذي طوقت به عنقي. فهذا الجميل هو مساعدتك لعلاج ابنتي من المرض - وإني كنت واثقاً باستمرار أنك دائماً خير الأخ والصديق في الظروف الصعبة التي يمر بها كل منا - وسأظل دائماً أذكر لك هذا العمل وسوف أروي لأولادي قصة أن جمال عبد الناصر قد ساهم في إنقاذ كبيرتي من مرض خطير -

وإني أود أن أعبر لك عن شكري بنفسي ولكني لم أشأ أن أشغلك ولكني إذا سمح وقتك سوف أكون لك شاكراً جداً.

وأرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر لك عن إعجابي الكبير بالجهد الوطني الكبير الذي يلعب دوراً هاماً في حياة بلادنا وتطورها نحو حياة أفضل تحت قيادتك الوطنية الحكيمة وإني دائماً جندي من جنود المجتمع تحت تصرفك لخدمة الأهداف التي نعمل لها جميعاً -

وأخيراً تقبل تحياتي وشكري وامتناني وتقديري لشخصكم الكريم والسلام

خالد محيي الدين

سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

أستأذن سيادتكم وألتمس العذر في كتابة هذه السطور القليلة مع علمي بأن سيادتكم في حاجة إلى الراحة منا ومن كل مشاكلنا.

الحمد لله اطمأننا كلنا على صحة سيادتكم وإن استطعت أن أقول أن هذا هو شعور كل فرد في مصر بل في الأمة العربية كلها. فكل يوم تحملنا الصحف العالمية والرسائل تستفسر عن صحة سيادتكم وتتمنى لكم الصحة والسعادة والله في أكبر عون.

حتى الإشاعات المعتادة من التي تعودنا سماعها أصبحت تعرض الأكاذيب لا وجود لهذه الأخبار. الكل متفائل بشفائكم الطيب التي أصبحت هنا شهيرة جداً والكل متطلع إلى خبر عن سيادتكم لذلك الكل أيضاً يطلبون خصوصاً بعد ظهور صور سيادتكم اليوم في الصحف المصرية ولا يحفظ مثل هذه [illegible] على كل الناس.

أيضاً بالنسبة للإنجليز [illegible] بل من البرلمانيين الإنجليز التي تصل يومياً للسؤال عن صحتكم الغالية وبالأمس تسلمت رسائل من الرئيس أودجي والجنرال جوان باسم سيادتكم.

سيادتكم وحشتنا جداً وننتظر بفارغ الصبر يوم وصولكم بالشفاء العاجل إن شاء الله. فلتهن نصيبه هذه الأيام في شرف كبير لاحتلاله الوجود سيادتكم معنا رغم أن الأمور تسير تماماً بفضل توجيهات سيادتكم.

أرجو الله أن تكون أسعدت سيادتكم بهذه السطور التي أكتبها ليس فقط باعتباركم الرئيس الزعيم والمثل الأعلى والأخ الكبير الأول لي الأول ولكن أيضاً باعتباري تلميذ من تلاميذكم [illegible] حياته كلها بهذه العلاقة.

سيادة الرئيس

مع كل تمنياتي أدعو للسلام مع الملايين في الأمة العربية وفي كل أنحاء العالم بالشفاء العاجل والعودة لنا إن شاء الله بالسلامة.

محمد فائق

افندم .

لقد سعدت كثيراً أن أنتهز هذه الفرصة
لأكتب لسيادتكم فلقد تعودت مع سيادتكم [illegible]
شفهيا وكتابة وكان دائما دافعا قويا لي
نحو العمل وموجها نحو الأفضل والأصلح .

وفي عجالة سريعة أضع أمام سيادتكم النقاط التالية

١ - أن أعز أمنية لي سعادة معروفة لسيادتكم تحت السلطة
القائمة .

٢ - أن التحقيقات الدولية في قضية محمود عبد اللطيف
قد انتهت وأمرت النيابة العامة بحبس المتهمين
حسبما خططنا لهم … للتحقيق واعترف الجميع
على محمود عبد اللـ…

٣ - الأخ سامي …
تنظيميا و…
البحث بإ…

٤ - اجتماعات …
ونالة تلك …
الوزراء …

٥ - هنالك …
المؤتمر …

وبعد هذه العجالة السريعة … لقد أمله إلى أن
أدعو الله سبحانه وتعالى بقلب يملؤه الحب
والولاء والإخلاص وشعور يحتويه الوفاء والتقدير
أن يمتعكم بموفور الصحة والسعادة وأن يحقق
على يديكم النصر والآمال العريضة لنا وللإنسان
العربي كله

دعاء صادر من القلب للقائد العظيم ومعلم الثائر
وأخي الكبير الإنسان جمال عبد الناصر
وإلى اللقاء قريبا معكم بإذن الله .
لقاء معكم يوم ٢٣ عيد ثورتكم موفور الصحة والعافية
لقاء معكم يوم ٢٣ التحرير والنصر الكبير
الله معكم دائما يرعاكم وينصركم ويحفظكم
لعائلتكم الصغيرة العزيزة ولعائلتكم الكبيرة
مصر وشعبها

والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص
[illegible]
١٩٦٨/٨/٨



رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتير الرئيس للمعلومات

أفندم

١ - اتصل السيد كمال رفعت راجيا عرض موضوع دعوته لزيارة تشيكوسلوفاكيا وبولندا وأنه سيسافر الأسبوع القادم وطلب معرفة إذا كان [illegible] سيادتكم [illegible] مقابلة سيادتكم قبل السفر.

كما أبلغني أنه سيصحب السيدة حرمه وأنه يرجو الإذن بصرف تذكرة سفر طائرة بمبلغ بسيط بواسطة المكتب ([illegible] المعلومات) إذا سمحت سيادتكم بذلك.

٢ - اتصل السيد حسن صبري وأبلغني أن رئيس وزراء الصومال سيصل القاهرة باكر وسيبيت ليلة بالقاهرة.
ويرى السيد حسن صبري أن يقابله هو أو الدكتور الزيات وكيل الخارجية حيث قد يفسر الصوماليون أن عدم مقابلة رئيس جمهورية الصومال عند ما دخل القاهرة [illegible] علاقتنا الودية [illegible] مع الصومال [illegible] أفضل رأي السيد حسن صبري أن يقابل رئيس الوزراء غير مقابلة رئيس الجمهورية الجديد.

أوامر سيادتكم ؟

[illegible]

٢٠/١/٦٧

سيدي وأخي الرئيس

إن موقفكم الأخير أكبر من التهنئة ، فقد تصورت دائما أن كل موقف من مواقفكم هو قمة ما يستطيع أن يحققه حاكم وطني شريف .... وإذا أنتم تتفوقون بكل موقف حتى آمال الناس فيكم ...
وإذا موقفكم الأخير شيء أكبر من التهنئة ...
ولا أملك إزاءه إلا الدعاء لكم بالتوفيق ...
والله وحده هو الكفيل بجزائكم كما تعملون .

ثروت عكاشة

القاهرة في ٧/٧/٢٢ ٥

سامي

الرئيس: لبحث هذا الموضوع

[illegible]

مجلس الأمن القومي

أنور السادات
علي صبري
[illegible]
شعراوي
أمين هويدي
[illegible]
[illegible]
مدير المخابرات العامة
مدير المخابرات الحربية

+ سكرتارية

سكرتير للمجلس متفرغ

يبحث كل المسائل المتعلقة بالأمن
الخطط - المعلومات - الدفاع المدني
الرأي - تعريف الموضوعات بالترتيب
القرار - للتنفيذ [illegible]

افندم

أرجو أن يسمح لي سيادتكم بأن أتقدم ببعض النقط التي ساعدتني تجربتي على تسجيلها كما أرجو أن أكون قد وفقت فيما كتبته، لأتشرف بالمساهمة مع سيادتكم في تفكيركم لتقييم المرحلة الماضية والتخطيط للمرحلة القادمة.

والله [illegible] وناصركم

الجندي المخلص المطيع

سامي شرف

٢٥/٤/٥

تشخيص للعيوب التي ظهرت في المرحلة السابقة وحلول مقترحة:

١ - الاستقرار الزائد بالنسبة لبعض شاغلي المناصب القيادية سواء في الحكومة أو في القطاع العام وقد سبب ما يسمى الـ Over confidence لدى بعض القياديين ما يترتب عليه حدوث فجوة تودي بالقيادة والقياديين.

٢ - المركزية في التنظيم في بعض القطاعات وسلب القيادات المتصلة شخصياتها ومبادأتها مما أثر على أن تتسرب وتتخلخل هذه [illegible] للقيادات الصغرى المفروض أن تمارس نشاطها المباشر مع الجماهير وبالتالي انفصلت هذه القيادات في صورة أما تعالي عن الجماهير أو عدم الاكتراث بمشاكلهم اليومية أو (زحلقة) المسائل وما يترتب عليه

٣ - وحدة الجهد

هنا المقصود [illegible] الفرد [illegible] - بدأ يظهر فرد في المؤسسة أو الجهاز يجمع في شخصه [illegible] من العزة بالنفس - وهو [illegible] بدرجات متفاوتة في كل إنسان -

مثال

شخص [illegible] في أن يقوم [illegible] النجاح في الإدارة باستمرار أن يتدخل في شئون الإدارات الأخرى ويسعى إلى السيطرة على الإدارات الأخرى

وفي سبيل هذا الهدف الكبير [illegible] [illegible] يبدأ في [illegible] من [illegible] الذي يفهم أكثر منه ويقاوم تعيين أو ترقية أي شخص قد يصبح أكثر كفاءة منه وفي نفس الوقت بالتدريج تصبح [illegible] أو [illegible] لا يمكن [illegible] منه ويسري هذا على جميع المستويات في الجهاز.

وثيقة بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر يكلف فيها سامي شرف لبحث موضوع إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي و إقتراحات بخط يد سامي شرف

وثائق بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر لإصدار أخبار وبيانات تتعلق بمسائل حساسة

الجمهورية العربية المتحدة
مكتب
نائب رئيس الوزراء
للشئون الاقتصادية والمالية

١٦٠ـ ٦٦/٧ + ٣

السيد رئيس الـــوزراء :

تحية طيبة وبعد ،

أتشرف بأن أرسل مع هذا محضرا بالاجتماع الذى تم اليوم بينى وبين السيد سفير الولايات المتحدة بالقاهـــرة .

رجاء التفضل بالاحاطـــة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

نائب رئيس الوزراء
للشئون المالية والاقتصادية
امضاء :(عبد المنعم القيسونى)

تحريرا فى ١٩٦٦/٧/١٢

وثيقة توضح كيفية وماهية التقارير التى كانت ترفع من الوزارات المعنية
لرئيس الجمهورية عن طريق سكرتارية الرئيس للمعلومات

محضر اجتمـــاع
السيد الدكتور عبد المنعم القيســـــــــونى
نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصاديـــــة
بالسيد سفير الولايات المتحدة الامريكية بالقاهرة
بتاريـــخ ١٢ يوليـــه ســـــــــنة ١٩٦٦ .
=====

اجتمع اليوم السيد الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشـئون المالية والاقتصادية ــ بناء على طلبه ــ بالسيد سفير الولايات المتحدة الامريكيـــة بالقاهرة وذلك لاستعراض بعض العلاقات الاقتصادية بين البلدين بمناسبة قرب ســـــفر السفير للولايات المتحدة .

اشار السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء الى اتفاق بان امريكان والى انه نموذج للعلاقات بين البلدين والى انه يرجو ان يؤتى هذا التعاون المثمر نتائجه قريبا .

كما اشار السيد الدكتور القيسونى الى الموضوعات المعلقة التى تم الاتفاق المبدئى بشأنها وهى تعويضات شركة شل والتعويض الخاص بالمكتبة وتعويضات الرعايا الامريكيين .

وذكر السيد السفير انه بالنسبة للمكتبة فانه لا خلاف على قيمة التعويض ولكنـــه اقترح اخذ عقار بدلا من مبلغ نقدى تيسيرا لنا .

اشار الدكتور القيسونى بعد ذلك الى الحديث الذى بدأه مع السيد الســـــفير فى يناير الماضى عن بيان الرئيس جونسون امام الكونجرس الذى ذكر فيه استعـــــداد الولايات المتحدة لدعم جهود الدول التى تسعى لزيادة انتاج الاغذية وكان قد طلـــــب الدكتور القيسونى عندئذ ان تمدنا الولايات المتحدة بالقروض اللازمة لاستصـــــلاح الاراضى (الصالحية) وللتوسع فى مصانع السماد . وكرر الطلب من جديد مشـــــيرا الى تصريح ممثل الولايات المتحدة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذا الاســـبوع اذ اكد استعداد الولايات المتحدة لمعاونة الدول التى تتوسع فى انتاج الاغذية . وقد وعد السفير باستئناف الموضوع فى واشنطن .

واشار السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء الى مقابلة السيد سفير الجمهوريـــــة العربية المتحدة بواشنطن للمستر دافيز بشأن مشروع " الصالحية " وابدى الامـــــل فى ان تثمر هذه الاتصالات وان نتمكن من التعاون فى مجال الاستصلاح .

ثم أشار السيد الدكتور القيسوني الى أهمية الاسراع في عقد اتفاقية جديدة لفوائض الحاصلات الزراعية والى أن الحديث حول هذا الموضوع مستمر منذ عدة اشهر .

وقد استفسر السيد السفير عما اذا كان صحيحا ان القمح الموجود او المتعاقد عليه يكفي حتى شهر اكتوبر ، فأجاب السيد الدكتور القيسوني أنه حتى لو كان ذلك صحيحا فانه لابد من وجود احتياطي ، وقد وعد السيد السفير بأنه سيقوم ببحث الموضوع بعناية مع المسئولين الامريكيين عند وصوله الى الولايات المتحدة .

أشار السيد الدكتور القيسوني الى مشروع صوامع الغلال واهمية اقامتها في الوقت الذي يزيد فيه استهلاك القمح والاذره .

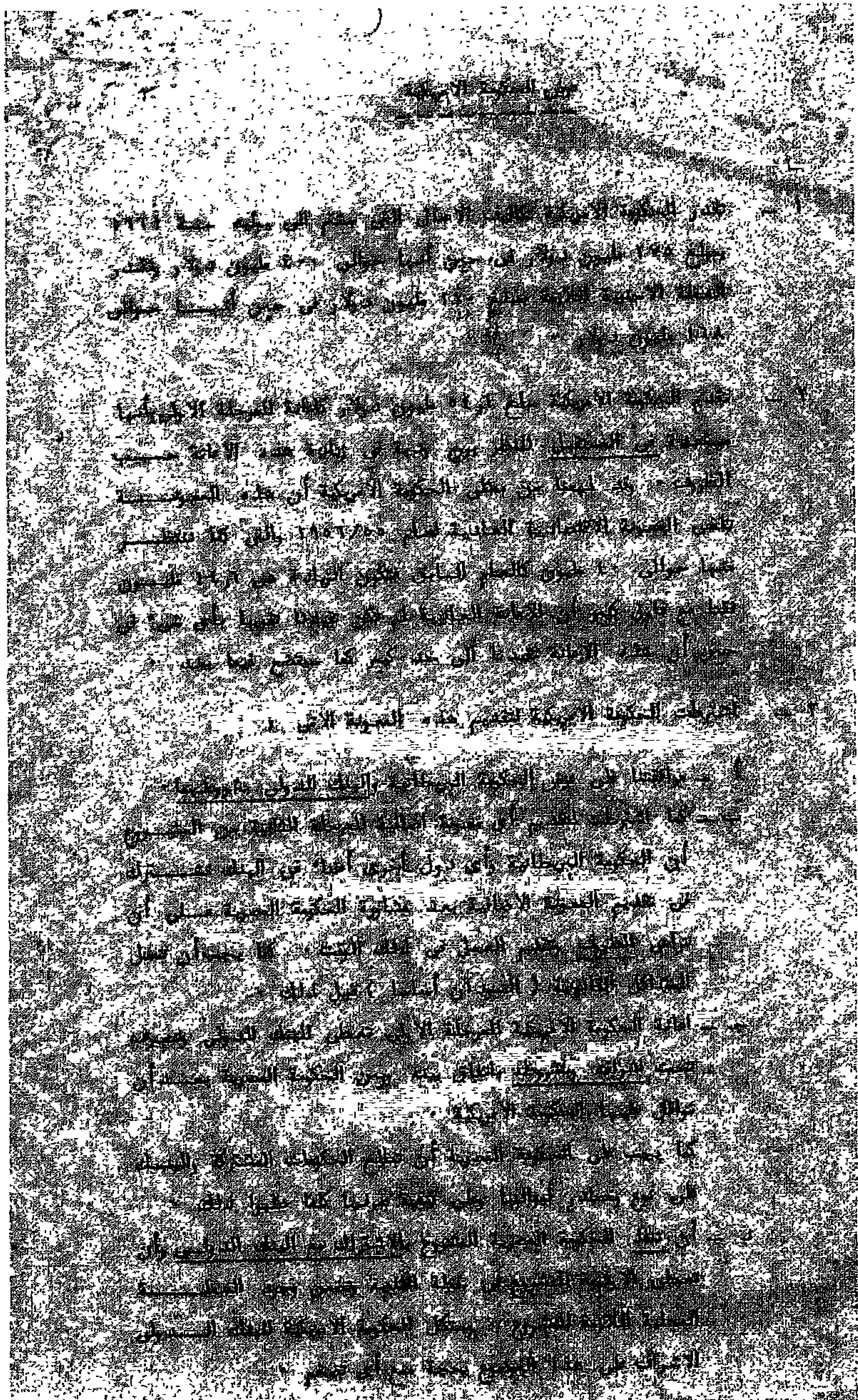
اشار السيد الدكتور القيسوني الى الرغبة في زيادة التعاون مع البنك الدولي وأن رئيس البنك سبق أن اعطى آمالا واسعه للتعاون قبل يونيه سنة ١٩٦٦ عند حضوره للقاهرة وأنه يعتقد أن المستر وودز يرغب فعلا في التعاون وربما كان التأخير من مجلس المديرين بسبب التعويضات عن الممتلكات المؤممة او لاسباب سياسية ، وقد طلب السيد الدكتور القيسوني معاونة المدير الممثل للولايات المتحدة في هذا الشأن واشار الى الاتفاق مع شل والاتفاق مع فرنسا والى أننا عرضنا على بلجيكا اتفاقا يماثل اتفاقنا مع سويسرا والى أنه شرح كل هذه الامور للمستر وودز على اعتبار انها دليل على استعدادنا لتوقيع الاتفاقيات ، وذكر سيادته ان القرض الوحيد الذي حصلنا عليه من البنك كان سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٥٦ مليون دولار وقد سدد اغلبه حتى الان .

الجمهورية العربية المتحدة
مكتب
نائب رئيس الوزراء
للشئون الاقتصادية والمالية

كما أشار الى أننا قد أرسلنا بعثات مصرية الى بعض الدول الغربية للاتفاق على برنامج لسداد المتأخرات . ولكن اذا اتفقنا مع صندوق النقد الدولى أمكن سداد المتأخرات المستحقة علينا للبنوك الاجنبية دون الحاجة الى اتفاقات فردية .

وأشار السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء الى دعوة المستر روبرت أندرسون والى أنه يرجو أن يتمكن من الحضور وأن تحقق زيارته تعاونا مثمرا فى المجالات الاقتصادية .

تحريرا فى ١٩٦٦/٧/١٢



وثيقة هامة تشمل عرض كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولى لتمويل مشروع بناء السد العالى (١٩٥٤)

الفائدة ، وعلى كل فهذا أمر لمجلس ادارة البنك ولكنه يعتقد بعدم وجود أقل فيه.

(٤) طلبت كل من ايطاليا واستراليا قروضا كبيرة على سنين عديدة ولكن البنك أصر على عقد قروض صغيرة متتابعة دون أن يرتبط بمنح قروض اخرى بينما في حالة مصر يعرض البنك الارتباط بمنح القرض المطلوب كله على عشر سنوات .

(٥) البنك يعتبر تعليق القرض على توافر العملات الاجنبية فى صالح مصر لانه وسيلة للضغط على الحكومتين .

<u>نتيجة الاجتماع :</u>

عرض البنك تغيير بعض الالفاظ الواردة فى خطاب الالتزام وعرض أيضا اعطاء تصريح من جانب واحد غير معلق على شرط وعد الجانب المصرى باعادة صياغة خطاب البنك .

INTERNATIONAL BANK FOR
RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT
WASHINGTON 25, D. C.

CONFIDENTIAL

OFFICE OF THE PRESIDENT

DRAFT OF PROPOSED LETTER FROM THE PRESIDENT
OF THE INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION
AND DEVELOPMENT TO THE PRIME MINISTER OF EGYPT

Following conversations with the Egyptian Delegation to the Annual Meeting held in Washington in September 1954, the Bank sent a mission to Egypt in November 1954 to examine the feasibility and desirability of the High Dam project viewed from the technical, economic and financial aspects. The mission completed its field work in March 1955 and on August 30 the Bank transmitted to the Egyptian Government a report -- "The Economic Development of Egypt" -- together with its observations and suggestions. During the Annual Meeting of the Bank in Istanbul in September 1955, I had conversations with the Finance Minister of Egypt regarding that report. The Finance Minister then informed me that the Sadd el-Aali Authority proposed to appoint Sir Alexander Gibb and Partners as consulting engineers to the Authority. In a letter of October 10, 1955, the Egyptian Government asked the Bank to express its views on the terms of reference of the consulting engineers or, alternatively, to send an expert to Egypt to assist in discussing these terms. The Government also requested discussions in Washington, in the middle of November, between Egyptian and Bank experts on the program of execution of the project referred to in the Bank's Economic Report and stated that it would welcome an exchange

تابع عرض البنك الدولى لتمويل مشروع السد العالى (١٩٥٤)

(c) the Government will not incur obligations in respect of foreign debt, including suppliers' credits, in excess of amounts mutually agreed by Egypt and the Bank from time to time to be prudent in the light of Egypt's circumstances, and will consult with the Bank before undertaking any such obligations, and

(d) the organization, execution and administration of the various phases of the project will be in accordance with understandings between the Government and the Bank. Such understandings will ensure, among other things, that contracts will be awarded on the basis of appropriate competition.

The Bank fully recognizes the importance for the Egyptian economy of commencing construction on the major works of the project by the low water season of 1957. To this end the Bank, on its part, is prepared to help the Egyptian authorities in establishing procedures and resolving any administrative, organizational, legal and other problems which may arise.

The funds which the Governments of the United States and the United Kingdom are prepared to provide are to be expended under the supervision of the Bank and in accordance with arrangements to be embodied in written agreements between the Egyptian Government and the Bank, satisfactory to the two Governments. Since the two Governments have requested the Bank to enter into discussions with the Egyptian Government to this end at the earliest possible time, I wish to inform you that the Bank is ready to enter into such discussions immediately.



الجمهورية العربية المتحدة

رياسة الجمهورية

من المخابرات الحربية عمان الساعة ٥٤٥ ص/٩

الموقف هادئ نسبياً ن أصدر الرئيس نميري

نداء بمقابلة أبو عمار وقد أجاب أبو عمار بالموافقة

على المقابلة وسيتم تحديد مكانها ووقتها.

برقية رقم ٤٤٨/٢/٤٢٢٨ .. الوقت والتاريخ: ١٤٥٠ ٢٤/٩/١٩٧٠

إلى السيد الوزير سامي شرف ..
من السيد مدير المخابرات الحربية وسطع ..

أبلغنا مكتبنا في عمان ما يلي:

الموقف حتى سعت ١٢٠٠ ٢٤/٩ ما زال [illegible] النيران والقصف مستمر على منطقة

~~[illegible]~~ المشارفة وبأماكن [illegible] الحسين والوحدات والتطبيب .. ولم يتوقف

لحظة واحدة منذ ساعة بدئه ..

٢٢ بشير ٢٢

المرسل: سعفي .. يصحح من ١٤٥٢ ٢٤/٩/١٩٧٠ ..
المستلم: بمكتب السيد الوزير ..

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

سري جداً

برقية رمزية

من المخابرات الحربية (عمان)	رقم البرقية		مجموعة الوقت والتاريخ ٢٠١٥٢٥
الى	للتنفيذ		
	للعلم		

من الفريق صادق الى الفريق أول محمد فوزي :

مطلوب عاجل جداً وبأكبر على أكثر تقدير ثلاث وخمسة ضابط (مقدم - رائد - نقيب) للعمل ضمن مجموعة من المراقبين . يضم حالياً اليوم ٢ ضابط من الكتيبة الكويتية - تم اختيار ٢ ضابط من السودان ، ٢ ضابط من تونس - ٢ ضابط من السعودية . المهمة هي العمل بتبيين القوات لتنفيذ شروط وقف اطلاق النار . أرجو تلقين الضباط على أن يقدموا أنفسهم لرئاسة أركان القوات المسلحة الاردنية .

....

ملحوظة :

تم اختيار الضباط المصريين والكويتيين وسيتم تلقينهم مساء اليوم بمعرفة الفريق أول فوزي واللواء محرز . وسيغادروا القاهرة الى عمان سعت ٠٦٠٠ باكر ٢٦ الجاري .

التاريخ ١٩٧٠/٩/٢٥
١٥٢٥
ح

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

سري جداً

برقية واردة

من المخابرات الحربية (عمان)	رقم البرقية	مجموعة الوقت والتاريخ ٢٥١٨٥٥
إلى — التنفيذ	السيد سامي شرف	
إلى — العلم		

من الفريق صادق :

بعد أن تحدث الوفد مع المسؤولين بما يفيد تأخير السفر بسبب نقض إيقاف النار وتوالي الضرب بتركيز شديد بالأسلحة الصغيرة من كل جانب على مبنى السفارة بقصد دفعنا للإسراع بالسفر ومغادرة البلاد ليتمكنوا من تنفيذ برنامج التصفية والإبادة للمناطق التي يتجمع فيها الفلسطينيون من معسكرات اللاجئين.

التاريخ ٢٥/٩/١٩٧٠
١١٢٥
ج

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

سري جدا

برقية رمزية

من: المخابرات الحربية (عمان)	رقم البرقية	ساعة الوقت والتاريخ ٢٠٠٠ / ٢٢ / ٢٠
إلى	التنفيذ	السيد سامي شرف .
	العلم	

من الفريق صادق :

ع القناة (والنقيب) أتصلا بنا الآن السفارة الباكستانية مهيئة للفدائيين ويحاول الجيش السيطرة على البلدة وان كان الأمل ضعيفا .

اتصلت بنا الجبهة الشعبية تسأل الرأي بشأن الرهائن . طلبت احضارهم الى السفارة أو ابلاغنا بمكانهم ونتسلم نحن بتسليمهم .

افيد بالرأي على نص البرقية .

برقية مفتوحة

من : المخابرات الحربية (الجزائر) الى : السيد الوزير سامي شرف
صادر : ١١٠٠ بتاريخ : ٢٦/ ٩/ ١٩٧٠

أذاع راديو الجزائر بنشرة ٢٠٠٠ مساء اليوم ، أن وفدا مكونا من العقيد شابو ومصطفى الأخضر الإبراهيمي وقاد ر ابراهيمي سيتوجه باكستان (٢٦/ ٩) يحمل رسالة من الرئيس بومدين الى الدكتور نور الدين الأتاسي وأحمد حسن البكر والسيد ياسر عرفات .

(جعفر)

محضر تحقيق

فتح المحضر [illegible] ١٩٦ [illegible] [illegible] الثانية [illegible] بالعباسية يوم

٣/٩/١٩٦٧ [illegible] السيد [illegible] [illegible] [illegible] السيد [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] السيد [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] القضية [illegible] [illegible] [illegible] عبد الناصر [illegible] المشير عبد الحكيم

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] القضية [illegible]

ان [illegible] [illegible] [illegible] الكابتن عامر [illegible] ورقة [illegible] على

[illegible] الكابتن عامر [illegible] [illegible] [illegible] عبد الحليم [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هذا الموضوع [illegible]

[illegible] وقال [illegible] هذا الموضوع [illegible] [illegible] [illegible]

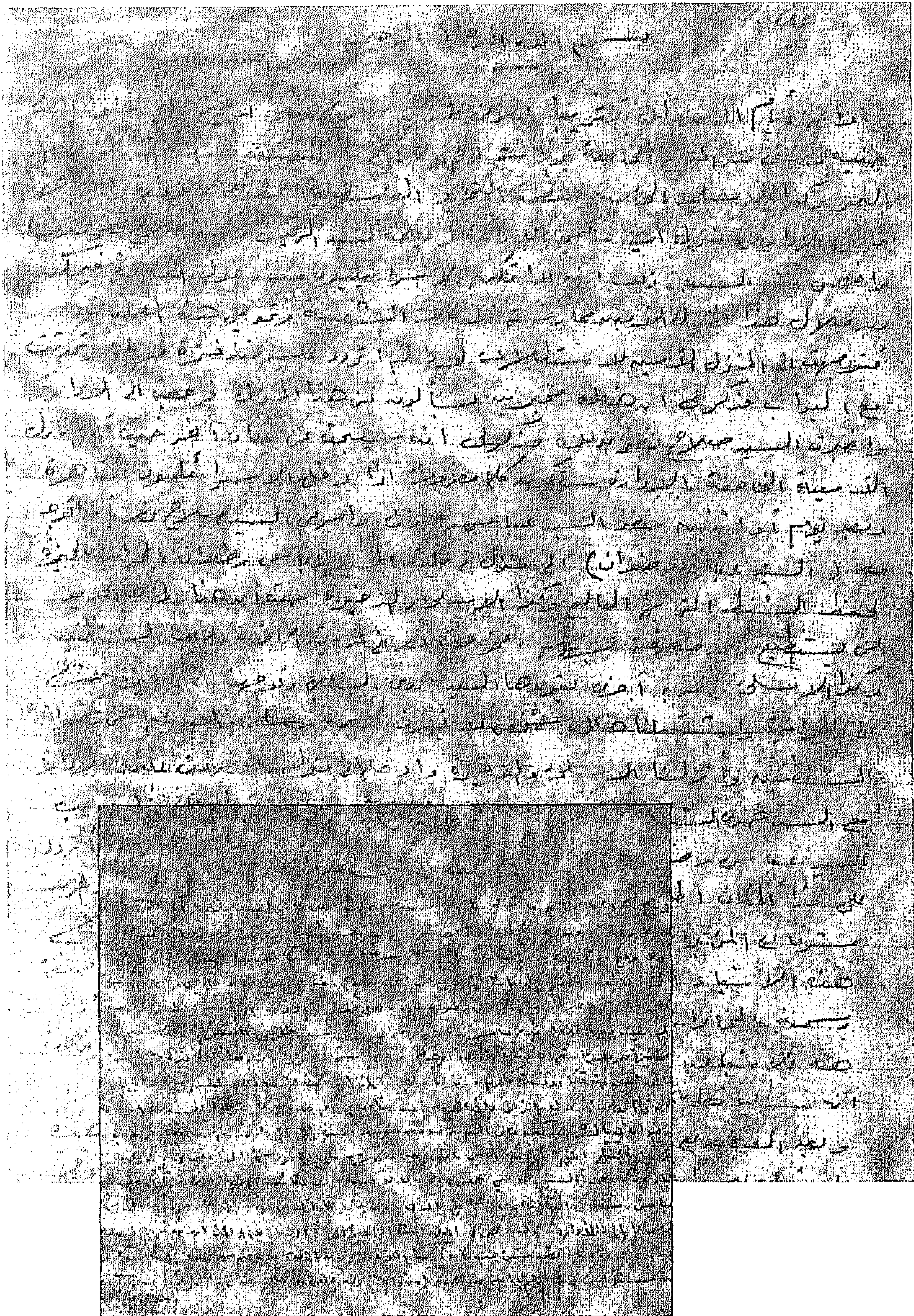
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] عبد اللطيف [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] هذا الموضوع [illegible] [illegible] [illegible]

مقتطفات من أوراق الوثائق الأصلية بنتائج التحقيقات فى قضية المشير عبد الحكيم عام ١٩٦٧

[illegible]

مقتطفات من أوراق الوثائق الأصلية بنتائج التحقيقات فى قضية المشير عبدالحكيم عام ١٩٦٧



مقتطفات من أوراق الوثائق الأصلية بنتائج التحقيقات فى قضية المشير عبدالحكيم عام ١٩٦٧

باسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

كم وددت ان اعبر بالنصح لو قابلت سيادتكم لشرح بعض المواضيع الهامة
انى اعلم ان سيادتكم تعلم الكثير عن مواضيع السد العالي جيداً ولكن توجد
عندي تفاصيل لم تصل لسيادتكم عنه تشرح بالضبط الخصوصيات المهمة
وخلاف كل ذلك اهم بسيادتكم الاخ فيما عرفته في مثل هذه المواضيع
وانا لا استطيع حتى الوصول لنفسي خوفاً منكم وحرصاً
الا بعد ان ثبت التحقيقات بموضوع المؤامرة لدى سيادتكم
عن نفسي لكي لا اعتقال او اهانة تشاكل عن مواضيع اخرى
ولكن كان السد العالي ليسيطر على ... وبهدوء لمدة
مختلفة لتكون سيادتكم في الصورة كاملة ولم تطلع احد لذلك
فتأكد ان سيادتكم كان من الظلم اذى يا سيادة الرئيس الى
من يدعم الشعب كله لأشرح لسيادتكم هذه المواضيع ولكن
لم استطيع ارجو اتاحة الفرصة لي لمقابلة سيادتكم والرجوع
الى الحقيقة وكل شيء ليسير في مجراه الصحيح لأن هذا الطريق
لتتأكد سيادتكم من ان كل ما يحدث في نفسي ان ترضي سيادتكم
باعطائي الفرصة والتحقيق ولكم الحساب عن هذه سيادتكم في

رسالة من مصطفى عامر من معتقل القلعة إلى الرئيس بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١١

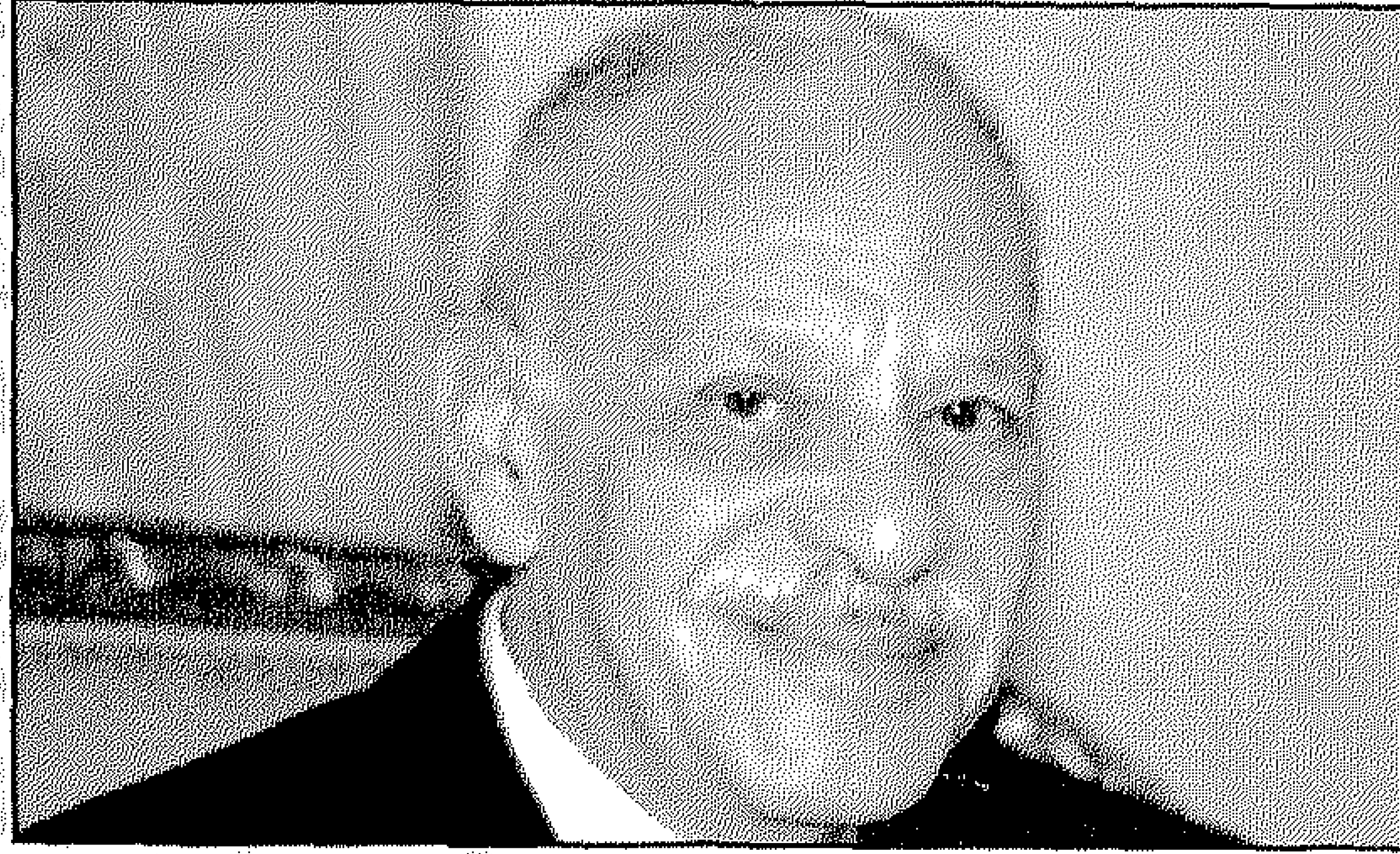
يقومون فأنت زعيمي ورئيسي ولك تصرف ما تفعله
ولكني أرجو سيادتكم تفسير الأمل في هذا ما لا أستطيع
تحمله
سيدي الرئيس أنا وسيعيش أولادي ومع البنات وأمهم أمانة
بين يديك أعطني الفرصة وانقل في ما شئت
لسيدي ~~[illegible]~~ تحت سيادتكم وعزي
من الحاكم أدعو الله أن يطول العمر والتوفيق وأن يجنبك الله
كل شر. وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق احترامي.

مصطفى عامر

رسالة من مصطفى عامر من معتقل القلعة إلى الرئيس بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١١

الفهرس

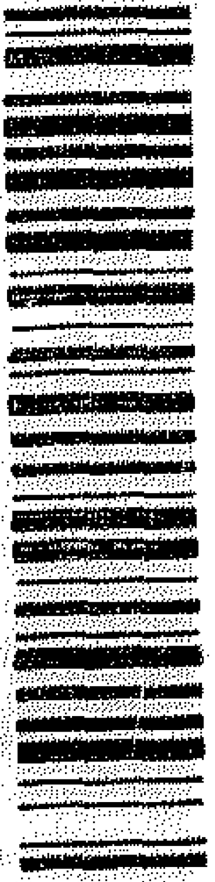
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر



سامى شرف أسم شهير فى عالم السياسة لايحتاج إلى تقديم أو تلميح .. فهو عين وأذن وكاتم أسرار جمال عبد الناصر .. هو مسئول المعلومات والوثائق فى رئاسة الجمهورية لسنوات طوال تصل إلى أكثر من ١٨ سنه .. عرف فيها مالم يعرفه غيره، ووضع يده على وثائق لم تتح لغيره، وأكثر من ذلك عمل سامى شرف كوزير لشئون الرئاسة مع أنور السادات بعد توليه رئاسة الجمهورية قبل أن تتنافر القوى ثم تتصارع وتصطدم فيما بينها ليدخل سامى شرف السجن محكوماً عليه بالإعدام فيما عُرف بقضية مايو ٧١ هو ورفاق كانوا معاً على درب جمال عبد الناصر .

ويروى هنا سامى شرف سيرته الممتدة إلى أربعة أجزاء تبدأ بهذا الكتاب .. يروى مشواره السياسى والشخصى وتجاربه فى كواليس السلطة ورطوبة السجن وحلم الحرية فى عمل فريد من نوعه نحتاج إليه بعد طول جدل وتشويش لتاريخنا الحديث .. وهو عمل يحسم خلافات ويكشف مفاجآت، ولا يمكن لقارئ أو باحث أو مهتم بما يجرى إلا أن يقرأه ويقتنيه .

الناشر





شهادة سامى شرف

